شرح الاحكام الشرعيه

عبدالعز يزغنيم



﴿ مدرسالشريمة الاسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية ﴾

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف) ﴿ الطبعة الاولى في شهر ذى القعدة سنة ١٣٢٦ ﴾



نحمدك الهمم أن شرحت صدورنا للاسلام وشرعت لنا من الدين ماوصيت به رسلك الكرام ووفقتنالفهم شريعة خير الانام ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله واصحابه ينابيع الحكم وهداة الأم

و اما بعد ، فقد ظهر من اقبال الناس على كتاب (شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية) مادل على انه وفي الموضوع حقه بحثاو تبيانا حتى لم يدع لقارئ مجالا لليت ولا لو ولكن لاشماله على كثير من البحث واقامة البرهان على الآراء المختلفة والمذاهب المتنوعة عسر على المحسلين من المتعلمين الوصول الى ماير غبون من الاحكام من اقرب مثال في اقل زمن فرأيت ان ألحصه مقتصرا على شرح المادة غير ناظر الى الخلاف ولامطيل في البحث حرصا على زمن الطلبة وفائدتهم وازممت ان ابقى الاصل على ماكان ملاحظا غرض من سمت بهم همتهم الى استطلاع الا قوال والا راء وزيادة العلم واتساع المادة

فصاً الكتابان صنوين يستفيد منعا الصفير والكبير كلُّ على قدر استطاعته ومبلغ همته فقلت مستمينا باقه شاكرا له ماأولاه

الجزء الاول

حى الاحكام المختصة بذات الانسان ڰ٥٠

-William

الكتاب الاول

الباب الاول

﴿ فِي مقدمات النياح ﴾

قال تعالى د ومن آياته أن خلق لهم من انفسكم ازواجا لتسكنوا البها وجعل بينكم مودة ورحمة ، اشار سبحانه وتعالى الى نعمة الزواج الجليلة وأنه داعية التواة والتراحم ومجلبة الالفة والوفاق لاداعية الحلاف والشقاق كما أشار المرأة ليست كالمتاع تقصد لمجرد قضاء الشهوة وتطلب لغرض قضاء اللهة واغا جعلت ليسكن البها الرجل ويستأنس بها ومجدمه مسليالكروبه وتفرضه المؤازرة وتحتمه الصداقة والمودة ثم مع خلك يستمتع كل منها وتفرضه المؤازرة وتحتمه الصداقة والمودة ثم مع خلك يستمتع كل منها

على ان الاستمتاع لا ينبنى ان يقصد منه مجرد قضاء تلك الشهوة المهيمية فان ذلك من مقاصد المجاوات بلي يقصد منه ماقصده الشارع وهمو

الولد والنسلةال تمالى « فالاَّ ن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم » وقال عليه الصلاة والسلام د تناكحوا تناسلوا » وذلك ان الله سبحانه وتعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه الى اجل مسمىولكن بقاؤه الىذلكالاجلالذى سماه وقدره يتوقف على بقاء النوع الانساني المتوقف عل التناسلوذلكالتناسل لايتم ولايني بالغرض المقصود منه الابعقدالزواج الشرعىوذلك امربديهي الثبوت لايحناج الى البرهان . نم ربما يقول قائل لو لم يكن هناك عقدزواج لحصل الازدواج بين الذكور والاناث بمقتضى الجبلة الخلقية اذكل منهما تدعوه شهوته انىذلكفيحصلالتناسل بدونعقدالزواج وولكن بالتأمل نعلم صواب ماقلناه وهو ان التناسل متوقف على عقد الزواج اذلوتر كت الناس عبيد شهواتهم تسوقهم الى ماتشاء لكان الغرض قضاءها للرجال وللنساء فضلا عن جلب المنافع لهن أيضاً فيعملن كل مافي وسعين للحصول على الفائدة التي يقصدنها فيمنعن الحبل ليرغبن الرجال فيهن • بخلاف مااذا حصل الازدواج بمقد وصاركل منهما مرتبطاً بقوانين هذا العقد قاصرا على صاحبه لايتعداد الى غيره فلا يكون الغرض حينئذ مجرد قضاء الشهوة بل النسل الذي يبقى للانسان ذكرا فى هذه الحياة الدنيا وأَى عاقل\لابرغبذلك فلذاترى للتزوج يتكدر اذا لم يولد له ولهذا لما قل النسل في بعض الايم المتمدنة بحثواءن السبب فوجدوه ناشئاً من ازدواج الذكور والاناث بلاعقد

وبما انه قد ثبت لك أن التناسل لايتم الا بالزواج الشرعىفها نحن نـين لك ماهو الزواج فنقول الزواج شرعاً هو عقد بفيد حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنم المقد عليها مانع شرعى وفاذا لم يفد العقد حلّ الاستمتاع فلا يكون عقداً شرعياً وفالمقد على المحاوم كالا خت وعلى معتدة الغير مشلا لا يوصف بذلك فلا يفيد حل الاستمتاع

وحينثذ فاذا أراد الرجل أن يتزوج فلا يباح لاأن يخطب أيّ امرأة كانت بل لابد من النظر الى من يريد خطبتها فان كانت متصفة عا يمنع المقد عليها امتنع لان الخطبة مقدمة للعقد فاذاكان العقد غيرجائز تكون الخطبة عبثاً ويازم العاقل صون افعاله عن العبث وان لم يكن هناك ما نع من العقد أقدم على الخطبةلأنها والحالة همذه تكون وسيلة الىماهو جائز فتفيد فائدتها وحيئنذ تجوز خطبة المرأة الخالية عن نكاح وعدة _ انظر مادة (١) فان كانت المرأة متزوجة فلا تجوزخطبتها لعدم الفائدة . وكذا إذا كانت معتدة وهي الموجودة في الزمن الذي يعقب الفرقة بينها وبين زوجها باي سبب كان فتى كانت المرأة موجودة في هذا الزمن المقدّر شرعا يقال لها معتدة . فان كانت الفرقة بسبب الطلاق يقال لها معتدة لطلاق سواء كان الطلاق رجمياً أو باثناً وسواء كان البائن باثنا بينونة صغرى أو كبرى • وان كانت معتدة لموت الزوج يقال لها معتدة لوفاة. فالرجعي كأن يقول الرجل لزوجته المدخول بها أنت طالق أو مطلقة أو طلقتك • والبائن بينونة صغرى كأن يقول لها أنت على حرام أو أنت بائن. والبائن بينونة كبرى هو ما كات

^{.... (}مادة ١) _ تجوز خطبة المرأة الخالبة عن نكاح وعدة

بالثلاث بأي لفظ كان

وحكم الطلاق الرجعيّ الهلايزيل الملكولا الحل فيجوز للزوج سراجعها مستقلا ماداست في العدة بدون عقد ومهر جديدين رضيت أو لم ترض وحكم الطلاق البائن بينونة صغرى زوال الملك لاالحل فلايجوز للزوج أن يميدها اليه الا بعقد ومهر جديدين سواء كانت في العدة أو بمدانة عالمًا بشرط رضاها بذلك ولكن لايشترط ان تنزج بنيره قبل عودها اليه وحكم الطلاق البائن بينونة كبرى زوال الملك والحل فلا يجوز للزوج ان يرقعا الى عصمته الا بعد أن تنزوج بنيره ويدخل بها دخولا حقيقيا وتحصل الفرقة بيناها وتنقضى عدتها وسيأتي كل ذلك مفصلًا في محله

فالممتدة الطلاق مطلقاً تحرم خطبتها تصريحاً وتعريضاً وفالتصريح كأن يقول رجل مخاطباً لهما اريد أن أتزوجك و والتعريض مثل ان يقول لهما اربد التزوج بأمرأة دينة وهويقصدها و والممتدة لوفاة تحرم خطبتها تصريحا لاتعريضاً واذا لم تجز الخطبة التي هي طلب النزوج فلا يجوز العقد الذي هو النزوج فعلامن بأب إولى _ انظر مادة (٧)

ولماكان الغرض من عقد الزواج التناسل وتعاون الزوجين على مصالحهما داخل البيت وخارجه وذلك لا يكون الا بدوام العشرة بيتهاماعا شاووجود الالفة والمحبة بينها ما دامت العشرة أباح الشاوع للخاطب أن يبصر المخطوبة

⁽ مادة ٢) تحرم خطبة الممتدة تصريحاسوا كانت معبّدة لطلاق رجبي أو بائنأو وناة ويصح اظهار الرغبة تعريضا لمغندة الوقاة دون غيرها من المعندلت ولايجيوز العقد على واحدة منهن قبل انقضاء محدتها

وينظر الى وجمها وكفيها لانه اذا تزوجها ولم يرها قبله فمند رؤيته لها ربمــا لا تحسن في عينه فاما أن يمسكها على كره منه وحيننذ تفوت مصالح الزواج وإما أن يفارقها وحينئذ تتضرر بذلكاذ الناس يذهبون في سبب الفراقي مذاهب شتى وكل منها يكون منفراً عنها فيمتنعون عن تزوجها ويتضررهو أيضا بغرمه المهر بخلاف ما اذا رآها قبل النزوج فانحسنت في عينه أقدم على النَّزوج والا امتنع وهذا يحس به كل انسان رأى آخراً ولنظرة فان إحدى المنزلتين تمم في قلبه . وليس هناك ضرر فيما لو امتنع لان مسألة الخطبة لم تشتهير مثل الزواج وسبب الامتناع هنا واحد فلا يُساء الظن بها ولا يلحقها ضرر لانها اذا لم تحسن في عينه قد تحسن في عين الآخر كما هو معلوم وكما يجوز للخاطب نظر المخطوبة يجوز للمخطوبة نظر الخاطب ايضالما ذكر بل هي أولى منه بالحكم لانها اذا لم تحسن في عينه يمكن طلاقها واذا لم يحسن هو في عينها فلا يمكنها مفارقته والى هذا كله يشير الحديث الشريف وهبو قوله عليه العملاة والسلام للمغيرة بنشمبة حينخطب امرأة مأنظرت اليها قال لا فقال عليه الصلاة والسلام انظراليها فانه احرى أن يؤدم بينكما ، وانمالج تبح الشبريمة معاشرتها قبل الزواج لمعرفةا خلاقهالان.هذا يمكن معرفته من غيره تمن يجوز له معاشرتهاويثق الخاطب بمخلاف عبتها والميل اليها فاله لايمكن قيام غيره مقامه - ومن هنا تعلم فساد مايرمي به يعضهم الشريمة الاسلامية من عدم تجويزها ذلك للخاطب مع جوازه في الشراثم الاخرىكما هُو الجارى ولو راجع هذا الشريمة الغراءكمايفرضه عليه الانتماء اليها لغلم يفلان مايقول بالنصوص الواضحة ولواتبع الناسأس شريمتهم لنجوا مما يحل بهم فالعيب كل العيب انما هو على من يدعى أنه منتم الى الشريعة الاسلامية ولايدرى ما فيها أو يدريه ولايممل به اللهم ألهمنأ الصواب ـ انظر مادة (٣)

ومتى حصلت الخطبة وأعقبها العف الشرعى وهو الامجاب والقبول مستوفياً شرائطه فلبس لكل منهما الرجوع عنه. أما اذا وُعِه بتزويجها له في المستقبل ولو مع قراءة الفائحة ولم يحصل العقــد فهذا الوعد لايكون زواجاً شرعيا . وحينتُذ فللخاطب الرجوع عن المخطوبةولهمأ يضاالمدول عمن خطبها ولو بمد دفع الزوج المهر كله أو بمضه أو بمد ارسال.هدية لهاوقبولها منه ان كانت مكافة أو قبول وليها ان كانت قاصرة ، ويسترد مادفعه من المران كان موجوداً. فان هلك أو استُهلك رجع بقيمته ان كان قيميا وبمثله ان كان مثليا . وأما الهدايا فلهاستردادها ان كانت موجودة وان هلكت أو استهلكت فلا رجوع له بموضها . وستأتى مسألة الرجوع موضحة في مادة(١١٠) ومع هذا فالاحسن لكل منهما أن يتم ماحصل الوعد به وهو عقد الزواج اذا لم يكن هناك مانع قوى لان الوفاء بالوعد يمدح عليه ويترتب على عدمه عدم وثوق الناس بمضهم ببعض وفى ذلك من الاخلال بالمصالح وفوات الفرص مالا يخني على اللبيب .. (انظر ماده ٤)

⁽ مادة ٣) مجوز للخاطب أن يبصر المخطوبة وينظر الي وجههاوكفيها

⁽ مادة ؛) الوعد بالنكاح فى المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون أجراء عقد شرعي بامجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحا

وللخاطب المدول عمن خطبها والمخطوبة ايضا رد الحاطب الموعود بترويجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وليها ان كانت فاصرة هدية الخاطب ودفعةالمهر كانه أبو بعضه

الباب الثاني

-€ﷺ فى شرائط النكاح وأركانه وأحكامه ﷺ-

الركن هو ماكان جزءا من حقيقة الشيء. والشرط هو ماتوقفت عليه صحة الشيء ولكنه خارج عن حقيقته. والحكم هوالأثرالمترب على الشيء

-ەﷺ اركان الزواج ﷺ⊸

اعلم اناركان الزواج اثنان أحده االا بجاب و ثانيهما الفبول و فالا بجاب هو ماصدر أولا من كلام أحد العاقدين و والفبول هو ماصدر ثانيا من كلام العاقد الآخر و والعاقدان إما أن يكونا الزوجين ان كان كل منهما عاقلا بالناء أو وكيلهما ان كان كل من الزوجين متصفا بالبلوغ والعقل ايضا لأن الشخص ليس له أن يوكل غيره في شيء الا اذا كان هو يملكه ، أو وليهما ان كان كل منهما ليس أهلا للعقد، أو أحد الزوجين مع ولى الآخر أو وكيله أو ولى أحدها مع وكيل الآخر بلا فرق في كل هذه الصور بين ما اذا كان الموجب واحداً مهما والقابل هو الآخر. فاذا جرى المقديين الزوجين وكان الموجب هو الرجل يقول خاطبا لمن يريد نزوجها: نزوجتك ، فتقول: قبلت وإذا كانت هي الموجبة تقول له : زوجتك نفسي ، فيقول لها: رضيت أو قبلت أو أجرت ، وإذا جرى بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة قبل جرى عن الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة يقول خاطبا لوكيل الزوجة ولمناطبا لوكيل الزوجة ولمناطبا لوكيل الزوجة بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة بين ول خاطبا لوكيل الزوجة بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة بين ول خاطبا لوكيل الزوجة بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة بين ولي خاطبا لوكيل الزوجة بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة بين ول خاطبا لوكيل الزوجة بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة بين ول خاطبا لوكيل الزوجة بين الوكيل الزوجة الكول الوكيل الزوجة بين الوكيل الزوجة الموجب والرجل الوكيل الزوجة الوكيل الزوجة الوكيل الوك

زواجها لموكلى واذاكان الموجب وكيل الزوج يقول: زوجت موكلتك فلانة لموكلى فلان، فيقول الآخر : قبلت أو رضيت مثلا واذا جرى بين الوليين يقول ولى الزوج : زوجت بنتي فلانة من ابنك فلان، فيقول: قبلت هذا الزواج وقس على هذه الامثلة ما اذا جرى العقديين أحد الزوجين ووكيل الآخر او ولى أحدها ونفس الآخر او ولى احدهما ووكيل الآخر ا

والأيجاب في الزواج يصح بلفظ التزويج والنكاح لان كلا منهما صريح فيه والقبول لايشترط فيه لفظ مخصوص بل الشرط رضاالآ خر بهذا الايجاب فاذا قال رجل لآخر زوجت ابنتي فلانة لا بنك فلان وقال الآخر قبلت او رضيت او اجزت او اطمت او ماصنعته في محله صح وكما ينمقد يهذين اللفظين ينعقد بكل لفظ وضع لتمليك المين في الحال كالهبة والصدقة والبيع لا الوصية والاجارة والاعارة لا أن الوصية موضوعة للتمليك بمد الوفاة والاجارة تفيد ملك المنفمة وكذا الاعارة وان كانت الاولى بموض والثانية بنير عوض

ولا بد ان يكون لفظ الايجاب والقبول بصيفة الماضى كزوجت او وهبت او مدّ مدّ مدّ مدّ الله المدّ الله الله الله واجعقد وليس له لفظ يختص به بحسب الوضع فاستعمل لفظ ينبئ عن الثبوت وهو الماضى دفعا للحاجة والانشاء بعرف بالشرع لا باللغة فكاذ ماينني عن الثبوت اولى من غيره لان غرضها الثبوت دون الوعد وهذا المنى موجود ايضا فيا اذاكان احدهما ماضيا والآخر للمستقبل مثل ان يقول وجل لآخر

زوّج بنتك فلانةلابنى ،فيقول الآخر زوجت ،فالاول ايجاب والثانى قبول وقال بمضهمزوّج توكيل والمابةوقول الآخر امتثاللاً مره فينعقد بهالزواج لا أن الواحد قد يتولى طرفى الزواج كاستعرفه ان شا، الله تعالى فى شرح مادة (۱۳۷) ــ انظر مادة (ه)

ہ ﷺ شروط الزواج ﷺ۔

شروط الزواج تنقسم الى قسمين شروط المقاد وشروط صحة و فشروط الانمقاد ثلاثة الاول اتحاد مجلس الايجاب والقبول بان يكون المجلس الذى صدر فيه الايجاب هو لمينه الذى صدر فيه القبول و على اشتراط هذا اذا كان الماقدان حاضرين فى مجلس واحد فان كان احدهما فى بلد وكتب الى الآخر فى بلد آخر جواباً موجبا الزواج فقبل المكتوب اليه بالشروط الآتية فى مادة (٩) المقدالزواج

فاذا لم يطل المجلس بان صدر القبول عقب الايجاب من غير تراخ فيها . واذا تأخر القبول عن الايجاب فان كان الاستغال مدة الفصل بينهما متملقا بشئ من عقد الزواج صح وان كان أجنبيا عنه فلا يصح لانه في هذه الحالة يكون القابل قد اعرض عن الايجاب فيبطل فلا يتملق به القبول بخلاف الحالة الاولى فان الايجاب لم يزل موجودا اذ الفاصل متملق به فكاً نه من

⁽ مادة ٥) يُستقد النكاح بايجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين ان يكون الموجب هو الزوج أو وك او وكبه والقابل هو الزوجة أووليها أووكيلها ان كانت مكلفة أو بالسكس

تمامه فيتعلق به القبول فيصح

الثانى _ ساع كل من العاقدين كلام الآخر فان فهم كل مهما مايقوله الآخر فيها وان لم يفهم فان كان يهلم أنه يربد عقد الزواج بهذه العبارة صع أيضا وان لم يعلم فلا يصع وفاذا لقن رجل امرأة معنى زوجتك نفسى بالفارسية مثلا وهى لا تفهمها وقالت اللفظ الذي لقنه لها فقبل فان كانت عالمة باون النرض بما تقول عقد الزواج صح والا فلا

الثالث _ عدم خالفة القبول للايجاب سوا. كانت المخالفة في كل الايجاب او في بمضه فاذا قال رجل لآخر زوجت ابنتي فلانة لابنك فلان بمائة جنيه فقبل زواجها لابنه المين بالمر السمى صح العقد لعدم الخالفة وأما اذاقبل زواج غير المسماة بأقلمن الهر لفير ابنه الممين فلا يصح لمخالفة "القبول لكل إجزاء الايجاب قادًا قبل زواجها لا بنه عهر أقل من المسمى قلا يصح أيضا للمخالفة في بعض الايجاب • ومثل هُذَا مااذاقال رجُل لامرأة تزوجتك عائة جنيه ففالت قبلت عاثة وخمسين أوأوجيت الزوجة عائة وخمسين وقبل الزوج بمائة للمخالفة فى المهزالا اذا قبلالاً خريمددُلك فانالثانى يمتبر موجباوالاول قابلاً لرضاه بالزيادة أو النقص الذي حصلت فيه المخالةة - ومحل تأثير المخالفة على العقد اذا كانت اشر" بالنسبة للموجب كاغرمن الامثلة المتقدمة اذ يربد من يدفع المهر النقص ويريدمن يأخذه الزيادة فان كانت لخسيركما اذا قبلت الرُّوجَة في المثال المذكور بُهاتين جنيها أو قبسل الزوَّج في المثال المذكور بماثنين فلا تؤثر هــذه المخالفة اذيريد من يأخــذ المهر النقص فيه ومرض يدفعه الزيادة وهذا فينه منفعة اللآخر:وهمناه الشروط في

المُحْمَيْقَةُ للايجَابِ والقبولُ كما هو ظاهر - انظر مادة (٦)

وأما شروط الصحة فاثنان الاول أن تكون المرأة محلالمقد الرواج أي غير عمر مة على من يريد تروجها وهذاآت في مادة (٧٠) التاني حضور شاهدين مخلاف سائر المقود فاتها تصح بغير الاشهاد ولكن الاحسن الاشهاد على كل عقد خوفامن انكار احد الناقدين وخص عقد الرواج بالاشهاد لصحته القوله عليه الصلاة والسلام « لا نكاح الابشهود »

ويشترط في الشاهدين الحرية والنقل والباوغ لان كلامن العبد والصبي والمجنون ليس من أهل الولاية (والشهادة من الولاية لان فيها نفوذ قول الانسان على النير رضى أولم يرض) وكل منهم لاولاية له على نفسه فعلى غيره من باب أولى ، ويشترط أيضاً اسلام الشاهدين في حالة مااذا كان كل من الزوجين مسلما فاذا كانا غير مسلمين أو كانت الزوجة غير مسلمة والزوج مسلما فلا يشترط وسف الذكورة فيصح بخضور رجل واحراً أين ويشترط في الشاهدين سماع كل قول العاقدين مما فان سمما مثفر قين بان خضر أحدهما المقد ثم غاب وأعيد بحضرة الآخر أرسم أحدهما فقط المقد فاعيد فيسمته الآخر دون الاول فلا يضح لانه في هذه الصور وجد عقد ان فاعيد فيسمته الآخر من الواج بحضو الاصم ولا النائم لمدم غذا الكلام عقد الزواج وحيث لا يصح الزواج بحضو الاصم ولا النائم لمدم

⁽ مادة ٦) يشترط لمقد النكاح اتحاد تجلس الانجاب والقبول اذاكان العاقدان خماضرين وان طال من غبر اشتقال بمايدل على الاغراض ومهام كل منهماكلام الآخر وان لم يفهما معناه مع علمهما انه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة الغبول الانجاب

سهاع كل منها ولا السكران الذي لا يعي مايسمع ولا يذكره بعد افاقته فان وعاه حال سكره وتذكره بعد افاقته صح مجضوره

ومتى وجدت هذه الشروط فى الشاهدين صح المقد ولو كانا أعميين أو فاسقين أو ابنى الزوجين أو ابنى احدهما — انظر مادة (٧)

فقد علمت مما تقدم أنه لابد لصحة الزواج من حضور شاهدين فايظهر في بعض الصور من صحته بحضور شاهدوا حد مخالف المحقيقة أذ أممان النظر يتبين وجود شاهدين فاذا كان لرجل بنت بالنة عاقلة وزوجها بأمر هاور ضاها بمحضر شاهد واحد سواء كان رجلاً أو امرأ تين وكانت حاضرة بنفسها في محلس المقدصح الزواج فيتوهم بادئ بدءا أنه ليس هناك إلا شاهد واحدولكن بالتأمل نجد أن هناك شاهدين لان البنت متى كانت متصفة بالبلوغ والمقل فالحتى في زواجها لنفسها لا لأبيها فالاب في هذه الحالة وكيل فتجعل البنت مباشرة المقد لأن المجلس متحد فيبتى الأب الذي هو الوكيل سفيراً وممبراً فيكون شاهدا مع الرجل فوجد شاهدان في هذه المسألة وان كانت غائبة عن على المقد فلا يصح لان المجلس مختلف فلا يمكن أن تجمل مباشرة فلا ينتقل كلامه اليها فيبقى الرجل وحده شاهدان وبه لا ينقد الزواج والاصل في جنس كلامه اليها فيبقى الرجل وحده شاهداً وبه لا ينقد الزواج والاصل في جنس

⁽ مادة ۷)لا يصح عقد التكاحالا مجشور شاهدين حرين أو حرّوحرتين عالمين بالنين مسلمين لنكاح مسلم مسلمةسلممين قول العاقدين معا فاهمين أنه عقد نكاح ولو كانا أعمين أوفاسةين أو ابنى الزوجين أو ابنى أحدها

والامم لا يصلح شاهدا فى النكاح ولاالنائم ولا السكران الذي لايسي مايسمع ولا پذكره فلا يْمقدالنكاح سحيحا مجصورهم

الله المسائل أنه متى المكن مباشرة الموكل حقيقة يجعل مباشراً حكما والافلام ولذا لو كان لرجل بنت صغيرة ووكل رجلا في زواجها فزوجها لرجل بحضور شاهد واحد فان كان الأب حاضرا في هذا المجلس صح الزواج وان لم يكن حاضرا فلا يصح لان الوكيل في الزواج كا عرفت سفير وممبر ينقل عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان المبارة تنتقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف مااذا كان غائبالان المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور

ومن هذا الجنس مالو وكل رجلا فى ان يزوجه امرأة فعقد الوكيل بحضرة رجلواحد او أمرأتين فان كان الموكل حاضراً جاز العقد والافلام ومثله مااذا وكلت امرأة رجلا فى زواجهافعقدعليها بحضرة رجل اوامرأتين صح العقد ان كانت حاضرة ، وقس على هذا مااشبهه ــ انظر مادة (٨)

وقد عرفت من شرح مادة (٦) اذمن شروط انعقادالزواج اتحاد بجلس الايجاب والقبول اذا كان العاقدان حاضرين اى فى مجلس واحد فان كان أحدهما غائباً عن الآخر سواء كان فى بلد آخر او فى البلد الذى هوفيه ولكن فى على آخر صح عقد الزواج بالكتابة وان اختلف عبلس الايجاب والقبول فاذا كتب رجل لامرأة واتى بالايجاب فى خطابه فعندما بلنبا الكتاب احضرت

⁽ مادهٔ ۸) اذا زوج الاب بنته البالغة العاقلة باسمها ورضاها وكانت حاضرة بنفسها فى مجلس العقد صع النكاح بمحضر شاهد واحد رجل او امرأتين

وكمذلك أذا أمر الاب غيره أن يزوج بنته الصنيرة فزوجها بمحضر رجل أوامرأ بن والاب حاضر بالمجلس صح النكاح

الشهودوقرأته عليهم وقالت زوجت نفسي منهأو أمرت غيرها بقراءته وبعدها قالت زوجت نفسي منه أوبعدما أحضرت الشهود قالت لهم فلان بعث الى تحسطيني فاشهدوا ابي زوجت نفسي منهصح الزواجوان كان مجلس الايجاب والقبول مختلفا لانهما ليسافي مجلس واحه فاذا لمتقل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان فلا ينعقد لان ساع الشطرين شرط لصحة الزواج وبأسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعاالشطرين مخلاف ما اذا لم يوجد واحمه منهما ولذا قال بعض الحققين أن هذا الشرط الذي هو أنحاد مجلس الايجاب والقبول لا استثناء منه أصلا حتى في مسألة الزواج بالكتابة لان سماع الشبهود الكتاب سواء كان منها أو من غيرها أو التمبير عنه منها المجاب فكأن قبول وحينتذ فمجلسها متحد فلا استثناء . وهو حسن — انظرمادة (٩) وعا أن اللفظ أدل على مقصود كل شخص من غيره والمعبود عليـــه في الزواج أمر خطير فلا يُسْدل عن اللفظ الى غيره الا لضرورة فاذا كان أحدالمتعاقدين أخرس فلايشترط اللفظ لأنه غير ممكن منه وحينتذ يصحرواجه بأشارته اذا كانت معلومة مؤدية الى فهم مقصوده — انظر مادة (١٠) . فاذا وجد عقد الزواج مستوفيا شرائطه المتقدمة صح ولا يحتاج الى

⁽ مادة ٩) لا ينمقد التكاح بالكتابة اذاكان الداقدات حاضرين ويشعقد بكتابة الفائب ان يريدان بتزوجها بشرط ان تفرأ أو تفرئ الكتاب على الشاهد بين وتسمهما عارته أو تقول لهما فلان بعث الى مجمعين وتشهدهما في الجلس أنها زوجت تفسها منه (دادة ١٠) يشقد نكاح الاخرس باشارته اذاكانت مسلومة مؤدية الى فهم مقهود.

الخُطْبة ولا الى تُسمية المُعرَّلان الحُطْبة سنة فلا تتوقف مِحة الزواج،عليهاولا يتمين فيها لفظ مخصوص ولكن الاحسين الخطبة بما ورد ومنه :

والحد لله تحمده ونستمين به ونستغفره و نعوذ بالهمن شروراً أفسنا وسيقات اعماناه ن بهدى الله غلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحد لا شريك له وأشهد أن سيدنا تحما عبده ورسوله واليها الناس اتهوا ديم الذي خلقيكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها و بشمنها دجالا كبيرا و فساء واتقوا الله للذي تساء لول به والارجام الدالله كان عليكم تبياه باليها الذين المنوا التقوا الله وقولوا تولا سعيدا يصلح لكم أمال كم وبخر الكم في يكم يمن يطع الله ورسوله وقولوا تولا سعيدا يصلح لكم أمال كم وبخر الكم في يكم يمن يطع الله ورسوله فقد فاذ فوزا عظما »

وكا أن الخطبة اليست بشرط هكفا تسمية المير المست بشرط فى محة المقد تبسح بدون تسمية المير ومع نفيه أعيلا كا افالقال لها تزوجتا لله بدون مهر وقبلت فإن المقد يسح واكن يجب الزوجة بهير المثال المآتى بيانه في مادة (١٠٠٠) الذن الزواج عقد الفيلم والزدواج فليس المال جزءا في سفهومه نقيم موزنه خموو عبلوان المقموريد منا التوالي التالمال والدن فو الخدوات المال الما

وعقد الزواج إما أن يكهون سنجزآ أو معلقا فلي شرط أو يتجوي للشرط

⁽ خادة ١١) يُسقد التُكاح محيحا بدون السميّة المهر ومع ثنيه آصلا وبالفقد بجب مهر المثل للمرأة

أو مضافا الى زمن مستقبل. فالمنجر هو ما صدر بصيفة مطلقة غير مقيدة يشيءما كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك فقالت قبلت وهذالا كلام في صحته بعد استيفائه الشروط المتقدمة .

والمماتى على شرط هو ما عُلق فيه مضمون جملة على مضمون جملة أحرى بأداة من أدوات النمليق كان حضر ابنى من سفره فقد زوجتك له فقد على مضمون جلة الشرط وهو حضور ابنه من السفر وهذا فيه تفصيل وبيانه أن مضمون فعل الشرط إما أن يكون النه من السفر وهذا فيه تفصيل وبيانه أن مضمون فعل الشرط إما أن يكون كائناً أي عققاً وقت التكلم أو مستقبلا محققاً أو ممدوماً بنوقع وجوده فان كان محققاً وقت التكلم صح المقد مثال ذلك ما اذا خطب رجل بنتا لابسه فقال أبوها أنى زوجتها من فلان فكذبه فقال ابوها ان لمأ كن زوجتها لفلان الشرط وهو عدم تزويج البنت لفلان الذي ادعاه أبوها محقق فالماضي وحكم هذا السحة

وانكان مستقبلا محققا كان العقد غيرصحيح مثاله اذا قال رجل لامرأة ان جاء الند فقد تزوجتك فان مجيء الغد وهو اليومالتاني ليومك الذيأنت فيه محقق وحكم هذا عدم الصحة

وان كان مُمدوما يتوقع وجوده كما اذا قالمان رضى أبي تزوجتك وقبلت فان رضا الاب وقت هذا النكام معدوم ويجوز رضاه وعدمه وحكم هـذا أن المقد لايصح أيضا

والمقرون بالشرط هو ما صدر فيه الايجاب غير مقيد بشئ أوّلاً ثم

أعقب بشرط زائد عليه كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بشرطأ ذلاأ دفع لك مهراً فقبلت في هذا المثال صدر الايجاب وهو قوله تزوجتك منجزا في اول الامر ولكن أتى بعده الشرط وهو عدم المهروهذافيه فصيل لأن الشرط إما أن يكون من مقتضيات العقد كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بشرط أن أنفق عليك وإما أن لا يكون من مقتضياته كما اذا شرط في العقد بشرط أن أنفق عليك وإما أن لا يكون من مقتضياته كما اذا شرط في العقد عدم المهر فني الاول يصبح العقد والشرط وفي التاني يصبح العقد ويلفو الشرط ويجب مهر المثل وستأتى هذه المسألة مفصلة ان شاء الله تعالى في الباب الرابع في شروط المهر ه

والمضاف الى زمن مستقبل هو ما لم يقصد حصوله الآن بل قصد حصوله بد زمن معين كا إذا قال رجل لامرأة تروجتك غدا أو بعد شهر فان غرضه أن التزوج لا يحصل في هذا الوقت وانما يحصل في الند أو بعد شهر من تاريخه وهذا لا ينعقدولو جاه الزمن المضاف اليه ما نظرمادة (٢٧) وزواج المتمة غير منعقد وصورته أن يقول اتمتم بك كذا مدة كذا من المال أو يقول خذى منى هذه العشرة لا ستمتع بك أياما أومتعين نفسك أياما أو عشرة أيام أو لم يقل أياما وهذا المقد باطل وان حضره الشهود ويترتب على بطلانه أنه اذا مات أحدها فلا يرثه الا تخر لان النوارث انما يكون بالمقد الصحيح و

⁽ مادة ١٢) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن أوحادثة غير محققة الحصول ولا يبطل الشكاح المقرون بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونه كما اذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد محميح

ومثل نزواج المنتصة الزواج المؤقت وقت كما أذا قال رجل لامرأة تزوجتك شهراً أو سئة سنواء قصر الوقت أوطال

والغرق بين المنعة والزواج المؤهت ان المؤهن يكون بلفظ الدويج وفى المنعة بلفظ أتمنم او أستمتع ، وظال احب المنتج الذي يظهر مع ذلك عدم المقدراط الشهود في الملتعة وتعيين المدة وفي المؤقف الشهود وتعيينها — انظر مادني (١٣) و(١٤)

ورنواج الشفار سحيصوهو الله يزوج وجل سوليته على أن يزوجه الآخم موليته ليكون بُضع كل من المرأتين مهراً للاخرى سواء كا نست المولية بنتا أبو المستا أبو فيرها موصورته أن يقول وجل لآغم نوويجه بينى على التراقز وجنى بغنا أبو فيرها موصورته أن يقول وجل لآغم نوويجه بين الكان على حذا الشرط كان بغناك فيكون بعض على معلما الشرط كان والما والمنافز وهو سعيح ولكن بصب لكل من البنتين مهر مثلها على وجمه الانعفا سميا طالا تصلح قسميه مهراً أذ المسمى اليس بخال فو يحب مهر في الساطان والمراد والمراد عمل القلومن المهر الانهام بعدا الكربط كانها أسلطان والمراد عمل القلومن المهر الانهام بعدا الكربط كانها أسلطان والمراد عمل المنتون المقود وثبت فيه حيار المرقونة وغيار المسرط وغيار المسيد متال المبيد بمثل المبيع فاذا المشتوى شخص من المرشيقاء ومتناه والمراد المستدى المستوى المنتود وثبت فيه حيار المرقونة وغيار الماشرط وغيار المسيد بمثل

⁽ مادة ١٣) لا يسقد النكاح المؤقت على الصحيح كنكاح اللهمة

ط مادة ١٤) نكاح المتمة هو ان يستد الرجل عقداً على امرأة بلفظ المتمة وهو
 المامل لا بنفقتد أسلافوان مخدره المتهود ولا يتؤلون به الزبو الجان

ا(سفادة ۱۱۷) خكاح المشتقار موسور أن يجمل بهماع كل من البلرأ تين مهراً اللأخرى يتمقد محبحا ويجب المقد مهر المثل المكل متهجا

رؤيته له يخير بين امضاءعقد البيع وفسخه واذا اشترى شيئاً وجعل لنفسه الخيار مدة ثلاثة أيام صبح العقد والشرطوه وفى المدة التي عينها خيريين امضاء البيع وفسخه و واذا اشترى شيئا وَوجَد به عيباً لم يكن عالماً به قبل الشراء ولم تحصل البراءة منه فله رده على البائع وأخذ مادفهه من الثمن وكل من خيار الرؤية والعيب يثبت وان لم يشترط فى العقد لان السبب فى ثبوتهما الرؤية والعيب فتى وجد السبب بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت الا باشتراطه فى العقد إذ لا يتأتى وجود المسبب الذى هو الخيار الا اذا وجد السبب وهو الشرط .

وبمض المقود لا نثبت فيه هذه الخيارات ومنها عقد الزواج فاذا تروج رجل امرأة ولم ير احدها صاحبه قبل النوج فليس لو احدم بهافست المقد مدّعيا أن له خيار الرؤية لان الشارع أياح لكل منهما فظر صاحبه قبل المقد كا عرفته في شرح مادة (٣) فاذا لم يحصل كان التقصير من جهة كل منهما فلا يثبت له الخيار ولانه يترتب على الفسخ ضرو لكل منهما واذا تروج بها واشترط احدها الخيار لنفسه في مدة ثلاثة ايام صح المقد وبطل الشرط فليس المشروط له الخيار أن يفسخ المقد في المدة لان فافدة هذا الشرط الانسان يخار ماهو الصالح له من الامرين وعضيه فكان عليه ان يبحث قبل الدامه على المقد لان الفسخ هنا يترتب عليه ضرو يخلاف البيع و

روادًا تزوجها واشترط الزوج في البقد شفاها او بالكتابة جمال المرآة او بكارتها او سلامتها من العيوب او اشترطت المرأة سلامته من الامراض والعاهات فالبقد صحيح والشرط فاسد حتى اذا وجد أحدهما صاحبه على خلاف مااشترط فليس له الخيار في فسمخ الرواج • وانما يثبت الخيار للمرأة اذا وجدت زوجها مجبوباً او خصباً او عنينا • فالمجبوب هو مقطوع الاعضاء المملومة • والخصى منز وع الخصيتين لا العضو المعلوم • والمنين هو من لا يمكنه ان يصل الى النساء عجزا أو لا بريدهن فتى وجدت المرأة زوجها متصفاً باحدى هذه الصفات بسب لما الخيار في فسخ النكاح فان شاءت اقامت مه وان شاءت رفعت الامرالقاضي ليفرق بينها كما سيأتي بيانه في مادة (٢٩٨) — انظر مادة (٢١)

۔ﷺ أحكام الزواج ۗۗ

وأما أحكامه فهى المترتبة عليه عند حصوله اذ حكم كل عقد هو ما يترتب عليه فتى انفقد الزواج مستوفيا كل الشرائط المتقدمة ترتبت عليه الأحكام التى تناسبه وحيثند تثبت الزوجية بين الرجل والمرأة وبلزم كلا منها أحكامه سواء زُفَّت اليه الزوجة أولم تزف فيترتب عليه المهر بالمقد ولوكان مجرداً عن الزفاف فان سميا مهراً وقت المقد وكانت التسمية صحيحة فهو الواجب وان لم يسميا أو سميا مالاتصلح تسميته مهراً فالواجب عليه مهر المثل وتلزمه نفقتها بانواعها الثلاثة وهى الكسوة والسكنى والأكل على حسب حال الزوجين الااذا كانت ناشزة أي خارجة عن طاعته بغير حق أو كانت صغيرة بحيث تكون

^{(.}ادة 11) لايثبت في التكاح خيار رؤية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سوا . جمل الخيار الزوج أو الزوجة ، فاذا اشترط الزوج في الدقد شفاها او بالكميابة مجال المرأة أو بكارتها أو سلامتها من العيوب أو اشترطت المرأة سلامته من الامراض والعاهات فالمقد محيح والشرط باطل حتى اذا وجداً حدهماصاحبه بخلاف ما اشتربل فليس له الخيار في فسخ النكاح وانما يكون الخيار بشروطه للمرأة اذا وجدت زوجها عنينا أو نحوه

غير صالحة للوطء ولا للاستثناس بها فى بيته فلا تلزمه النفقة

ويترتب عليــه أيضــاحِـلُّ استمتاع كل منهما بالآخر بعد ان لم يكن جائزا قبل المقد وتثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليهاطاعته فيما هو مباح شرعا فان أمرها بما ليس كذلك كشرب الخرأوترك الصلاة أو الصوم مثلا فلا تجب علىماالطاعة بل الواجب مخالفته فيما ذكر وتتقيد بملازمة بيته فلا تخرج بغير حق شرعى الا باذنه ولهاالخروج بمحق شرعى ولوأبي كالخروج لزيارة أبويها في كل اسبوع مرة وباقي المحارم في كل سنة مرة . ولا تمنعه من الاستمناع بهابلاعذرشرعى فمه يجب عليماللنع كااذاكانت حائضاأ ونفساء وكذا اذالم يوفها ممجل مهرها فلها منعه من ذلك لا أنه اذا لم يقم بحقوقها فلها منعه من حقوقه. ويترتب عليه أبضا ثبوت حرمة المصاهرة وهي حرمة الزوجـة على أصول الزوج وفروعه سواء دخل بها أولم يدخل وحرمة أصول الزوجةعلى الزوج دخل أولم يدخل وحرمة فروعهاعليه!ندخل بها • ويترتب عليه أيضا ثبوت الارث من الجانبين فاذا مات الرجل بعد العقد على المرأة أو ماتت هي ولو قبل الدخول ورث الحي منهما المتوفى — انظر مادة (١٧)

⁽مادة ۱۷) متى المقد النكاح سحيحا ثبتت الزوجيــة ولزم الزوج والزوجيــة المحكامه من حين المقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه يمجرد المقد مهر مثلها النابكن المسكن للما مهرا و تازمه نفقتها بانواعها مالم تكن تاشزة أو صدقيرة لاتطبق الوط ولا يستأنس بها في ييته ولايفالتأديبعليهاوتجب عليها طاعته فيا كان مباحا شرعا و تنقيد بملازمة بيته ولاتخرج بقير حق شرعى الا باذنه ولا تخميم من الاستمتاع بها بلاعذوشرعي بعد ايفائها معجل مهرها و تثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانين الى غير ذلك من احكام النكاح

ومتى انعقد الزواج غير محيح بأن فقد شرطأ من الشروط التي عرفتها مما نقدم فلا تثبت الزوجية ولا تترتب عليه الاحكام فيلزمهما أن يفترقالأن كلا من المتعاقدين يجب عليه عــدم الامضاء في العقــد الفاسد فاذا لم يفترقا وجب على القاضي التفريق بينهما لانه نصب ناظرا للمصالحالدينية والدنيوية ولا تثبت به حرمة المصاهرة فلا تمحرم المرأة على أصولاارجل وفروعه ولا تحرم عليه أصولها وفروعها ولكن محل عدم حرمة المصاهرةان تركهاأوفرق القاضي بينهما قبل الوطُّ أو مايقوم مقامه وهو اللمس والنظر بشهوة فان حصل ماذكر بمد واحد من هذه الأشباء ثبتت حرمة المصاهرة المتقسدمة كما ستمرفه في مادة (٧٤) ولا يتوارث به الزوجان فاذا مات أحسفهما ولو بعد الدخول فلا يرثه الآخر لآئ التوارث انما يكون بعد النقد الصحيح لا الفاسد ولا يلزم الزوج المهر المسمى فيالىقد ولا مهر المثل ان لم تكن هناك تسمية ان حصل النضريق قبل الوطء أوفض البكارة ان كانت بكراً فأن كان بعد واحد منهما لزمه مهر المثل لان الوطُّ في دار الاسلاملايخلو عن عُقُـر (بالضم) وهو المهر أو عَمَر (بالفتح) وهو الحد وقدانتني الثاني لوجود الشبهة وهو العقد فيجب الاول -- انظر مادة (١٨)

⁽ مادة ۱۸ ٪) كل عند نكاح لم تحضر، النهود أو فقد شرطا اكترمن شريوط الهمية فهو فاسد لاتترتب عليه أحكام النكاح و مجب للنفريق بين الزوجيين ان لم يفترقا ولا تثبت به حرسة المصاهرة الناونع النفريق أو المتاركة قبل اللوط، أو مايقوم مقامه ولا ينوارث فيه الزوجان واذا لم يسم الزوجهرا المرأة وقت المنقد ثلا يازمه مهر مثلها الا بعد اليانها في الفيل اوفض بكارتها ان كانت بكرا

الباب الثالث

(في موانع النكاح الشرعية وبيان المحللات والمحرّمات من النساء)

لا كانت من بنات آدم من أخرجها الله تعالى عن علية الزواج بالنسبة الى بعض بنى آدم سواء كان هذا الاخراج دائميا أومؤ تنابو قت محصوص أفر د النقهاء له باباً على حدته وبينوا فيه اسباب التحريم فمتى وجد سبب مهاحرم التروج ومتى انتنى السبب خل ولكن لا يجوز للرجل أن يجمع فى عصمته من المحلات ماشاه من العدد بل يقتصر على أربع نسوة فى عصمته سواء كان تروجهن فى عقود متفرقة كما إذا تروج كل شهر مثلا واحدة اوفى عقدوا حد بأن وكل اربع نسوة رجلا فى ان يزوجهن لفلان فقال هذا الوكيل للرجل بأن وكل اربع نسوة رجلا فى ان يزوجهن لفلان فقال هذا العقد بالنسبة الى الجميع اذا لم يكن متزوجا بنيرهن وقد حصل فى هذا المثل تزوج أربع فى عقد واحد ويمكنك الاتيان بعدة أمثاة

والدليل على ان الرجل لا يجوز له الا تزوج ادبع قوله تمالى (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى و ثلاث ورباع) والنص على المدد يمنع الزيادة عليه وهذا اذا كان الرجل حراً فلو كان رقيقاً فلا يجوز له الا تزوج اثنتين وهو قول سيدنا عمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف لان الرق منصف للنممة فيتنصف المدد المباح للحر بالنسبة للزواج ومع هذا فالاحسن لمن خاف عدم المعدل بين الزوجات ان لا يتزوج الا واحدة لقوله تمالى « فان خضم ان

لا تمدارا فواحدة »- انظر مادة (١٩)

فتى كان هذا العدد بالنسبة للحر والعبد محلا للعقد صحالزواج وان كان غير محل له بأن كانت المرأة محرمة على من يريد النزوج بهأ لاى سبب كان كان العقد فاسداً ـــ انظر مادة (٢٠)

واسباب تحريم المرأة على الرجل تنقسم الى قسمين مؤبدة ومؤقتة و فالمؤبدة تنحصر فى الاقة أنواع: الاول الحرَّمات بسبب النسب الثانى المحرمات بسبب المصاهرة ، الثالث المحرمات بسبب الرضاع ، والمؤقتة تنحصر فى خسة انواع: النوع الاول حرمة الجمع بين المحارم، الثانى حرمة الجمع بين الأجنبيات زيادة على الاربع ، الثالث عدم الدين السماوى ، الرابع التطليق الاثا ، الخامس تملق حق الغير بزواج أو عدة —أنظر مادة (٧١)

ولنذكر لك كلامنها على حدته فنقول

-م أسباب التحريم المؤبدة كان (المحرمات يسبب النسب)

يحرمبالنسبأنواعأربمة : الاولأصولالشخص،الثانىفروعهولوبمدت

يريد التزوج بها (مادة ۲۱) أساب النجري قسان مؤيدة ومؤكنة فالمؤيدة هـ القرآ.

⁽مادة ٢١) أسباب النحوج فديمان مؤيدة ومؤقنة فالمؤيدة هى القرابة والمصاهرة والرضاع والمؤقنة هى الجمع بين بحرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على اربع وعدم الدين الساوى والتطليق ثلاثا وتعلق حق النير بشكاح او عدّة

الوسائط، الثالث فروع أبويه وان نزلوا، الرابع فروع أجداده وجداته اذا انفصلوا بدرجة واحدة · فيحرم عليه بالاول والثانى أمه وجدته وان علت سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب و بنته و بنت بنته و بنت ابنه وان نزلت كل منهما لقوله تمالى (حرمت عليكم أمها تكم و بنا تكم)

ولا يقال ان النص قاصر على ألائم والبنت فلا يتناول الجدة ولا بنت البنت ولا بنت الابن فلا تحرم كل سهن لانا قفول ان الجدات امهات اذ الام معناها فى اللغة الاصل والبنت معناها الفرع قال الله تعالى (هن ام الكتاب) اى اصله وقال طيه الصلاة والسلام « الحر ام الخيائث » أى أصلها

والحكمة في تحريم هؤ لا، تعظيم القريب وصونه عن الاستخفاف لان في الاستفراش استخفاف به وتعظيم ه واجب شرعا ولأن تزوجهن يفضى الى قطع الرحم لان النزوج لا يخلو من مباسطات بجرى بين الزوجين فيكون ذلك سبب جريان الخشونة بينها فيفضى الى قطع الرحم فيمنع منه أصلا ويحرم عليه بالثالث والرابع اخته وبنتها وبنتاخيه وان نزلت درجتهما وعمته وعمة اصوله وخالته وخالة اصوله لقوله تمالى (واخوا تدكم وحما تدكم وخالات وخالا أو لائب او لأم وبنت كل منهن ويشمل ايضا بنت الاخ الشقيق او لأب او لأم وبنت كل منهن ويشمل ايضا بنت الاخ الشقيق او لأب او لأم وكذك يشمل المات والخالات المتقيقة عمة الاب والجد وان علا وخالة كل منها وعمة الأم والجات وطاريق الحقيقة عمة الاب والجد وان علا وخالة كل منها و الخالات بطريق المختية عمة الاب والجد وان علا وخالة كل منها و الخالات المريق المختية عمة الاب والجد وان علا وخالة كل منها و الخالات المريق المختية عمة الاب والجد وان علا وخالة تل منها و الخالات المريق المختية عمة الاب والجد والوست المرية تملم أن بنات الاعمام والهات وبنات الانجوال والخالات تحل وليست المرية تملم أن بنات الاعمام والهات وبنات الانجوال والخالات تحل وليست المرية

والحل المتقدمان قاصر بن على المذكر بل يشملان المذكر والمؤنث فكما يحرم على الرجل أن يتزوج بإصوله وفروعه من الأناث يحرم كذلك على المرأة التزوج بأصوله وفروعه من الرجل أن يتزوج بنات انجواته والخوته يحرم على المرأة التزوج بابناء اخواتها وأخوتها وهكذا وكا يحل للرجل بنات الاعمام والمات والاخوال والخالات يحل المرأة ابناء الاعمام والمات الخ انظر مادة (٧٢)

🚓 المحرمات بسبب المصاهرة 🗱 ص

وبحرم بالمصاهرة أنواع أربعة أيضاً • الاول فرع زوجته المدخول: بها للثانى أصول زوجته • الثالث زوجة فروعه وان سفلوا • الرابع زوجة أصوله وان علوا

فبالاول يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التى دخل بهالبقوله تعالى . (وربائيكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم) لثبوت قيد الدخول فيها سوا كانت فى حِجْره أو فى حجر غيره لان ذكر الحجور فى الآية خرج غرج العادة لا الشرط اذ

⁽ ۱۰ مدة ۲۷) يحرم على الرجل أن يتزوج من النسب أمه وجدته وان علت و بنت بنته و بنت أخيه وان سقلت و همته و بنت بنته و بنت أخيه وان سقلت و همته و بنت أخته و بنت أخيه وان سقلت و همته و محمة أسوله وخالته أصوله و تحلله بنات السات والاخوال و كما يحرم على المرآة النزوج بنظير ممن الرجال و يحل للمرآة النزوج بنظير ممن الرجال و يحل للمرآة الينة الاعمام والسات و ابناء الاخوال و إلحالات

العادة ان المرأة إذا تزوجت وكان لها بنت تأخذها ممها الى منزل زوجهـــا وحينئذ تكون في حِجره

وبدلك على هذا أنه اكتنى في الاحلال بننى الدخول في توله تعالى فان لم تكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم ولوكان الحجر شرطالما اكتنى بننى الدخول بل كان يقول فان لم تكونوا دخلم بهن ولسن في حجوركم فلا جناح عليكم ويشترط في التحريم بالدخول أن يكون هو مشتهى وهي مشهاة أيضا بأن كانا بالنين أو مراهقين فان كان كل منها غير مشتهى وقته أو كان هو ولم بد الدخول فاذا نروج صغيرة لاتشتهى فدخل بها وطلقها وانقضت عدتها فنروج تبنيل المدم الاشتهاء ومثله ما اذا تروج صغير أمرأة مشتهاة ودخل بها وافتر قافيل اشتهاه وكان لها بنت جاز له النروج بينتها لمدم الاشتهاء ومثله باذا له النروج بها

وبالثانى يحرم على الرجل أن يتزوج أم زوجتة وجدتها من أى جمة كانت سواء دخل بزوجت أو لم يدخل لقوله تمالى (وأمهات نسائكم) ولم يشترط الدخولكما اشترطه فى البنتولفظ الامهات يشمل الجداتكما عرف ذلك مما تقدم

وبالثاث وبالرابع تحرم زوجة أبيه وزوجة ابنه وان يمد الأبوالابن بأن كان أبا الأب أو أبا الأم أو أبا أم الأب وان علا أو كان ابن الابن وان سفل أماحرمة زوجة الاصل فلقوله تعالى (ولا تنكحواما نكم آباؤكم من النساء)ولفظ الآباء يتناول الآباءوالاجداد واماحرمة زوجة الفرع فلقوله تعالى (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) وذكر الاصلاب لاسقاط اعتبار النبنى لا لأحلال حليلة الابن من الرضاع ولفظ الابناء يتناول ابناء الأؤلاد وان سفلوا ولا يشترط فى النحر بمدخول الفرع والاصل بالزوجة لا ملاق النص ولكن عمل الاطلاق اذا كان المقد صحيحا فاو كان فاسدا لم يثبت التحريم الا بالدخول او ما يقوم مقامه

فالذي علم ثما تقدم أن الزوجـة تحرم على اصول الزوج وعلى فروعه ويحرم علىالزوج اصول الزوجة وفروعها فقط واما فروع الزوجـة واصولها فلا تحرم على اصـول الزوج وفروعه فيجوز أن يتزوّج رجل امرأة وابنه او ابوه امها او بنتها من غيره ــ (انظر مادة ٢٣)

وابو حنيفة يقول من زنى بامرأة او لمسها او نظر الى العضو المخصوص منها بشهوة ترتبت حرمات المصاهرة فيحرم على الزانى النزوج بفروع المزنى بها واصوله الزانى وفروعه ولا تحرم على اصول الزانى واصوله المزنى بها على اصول الزانى وفروعه ولا تحرم على اصول الزانى وفروعه اصول المزنى بها وبنتها ويجوز لابى الزانى بها وبنتها متبما فى ذلك لسيدنا عمد وعمران بن الحصين وجابر بن عبدالله وابى تمك وعائشة وابن مسعود وابن عباس وجهور التابعين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (ولا تذكحوا

⁽مادة ٣٣) كمرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهى وهى مشهاة سوا كان فى نكاح صحيح أو فاسد فان دخل بها وهو غير مشتهى أوهى غير مشتهاة أو ماتت قبل الدخول أو طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بتها. وتحرم عليه أم زوجته بمجرد المقد الصحيح عليها وأن لم يدخل بها و زوجة فرعه وأن سفل وأصله وأن علا ولو لم يدخل بها فى النكاح الصحيح

مانكح آباؤكم من النساء) بناء على أن النكاح هو الوطء حقيقة ولهذا حرم على الابن ماوطئ ابوء بملك الممين — انظر مادة (٢٤)

* (المحرمات بسبب الرضاع)*

يحرم بالرضاع كل من حرم بالنسب والمصاهرة وهن امه وبنته واخته وبنات اخوته وأخواته وعمته وخالتهوام امرأتهوبنتهاوامرأةابيهوامرأةابنه كل ذلك يحرم من الرصّاع كما يحرم من النسب والمصاهرة لقوله تعالى في آية المحرمات (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وهذه الآية وان لم ينص فيها الا على الام والاخوات من الرضاعة ولكن ثبتت حرمة الباقى بقوله عليه الصلاة والسلام « يحرم من الرضاع مايحرم من النسب » فلو ارضمت امرأة صبيا حرم عليه زوجة زوج المرضمة الذى نزل لبنهامنه لانها امرأة ابيه من الرضاعة وبحرم على زوج المرضعة امرأة هذا الصبي لانهـــا امرأة ابنه منالرضاعة وحرمعلى هذا الصيى ايضاً بنات المرضعة وبناتهن لانهن اخواته وبنات اخوانه وهمكذا البانى وهناك مسائل مستثناة من عموم هــذا الحديث ووجه الاستثناءان المني الذي لأجله حرم في النسب ليس موجو دَافيها فمن هذه المسائل اماخيه رضاعا فاذا أرضمت امرأة صبيا وكان لها ابن من النسب بجوز لابنها ان يتزوج بأم الصبي الذي رضع من امه مع انها ام اخيه رضاعا لان ام الاخ من النسب انما حرمت لكونها امه ان كانا شقيقين

⁽مادة ۲٤) يحرم على الرجل ان يتزوج أصل مزنيته وفرعها وتحرم المزنى بها على أصوله وفروعه ولا تحرم عليهم أصولها وفروعها

او زوجة أبيه ان كانا لأب وهذا المعنى منتف فى الرضاع. ومنها اخت أبنه رضاعا فأذا ارضحت امرأة ولدا ولهذا الولد اخت لم ترضع من تلك المرأة يجوز لزوج المرأة ان يتزوج اخت ذلك الولد الذى هو ابنه من الرضاع لان اخت الابن من النسب انما حرمت لاتها اما بنته او بنت زوجته المدخول بهاوهذا المعنى منتف فى الرضاع

وستأثى جميع المسائل المستثناة في كتاب الرضاع _ انظر مادة (٧٠)

حم اسباب التحريم المؤتنة **≫**-(الجمع بين محرمين)

يحرم على الرجل ان يجمع بين الاختين فاذا كانت امرأة في عصمته فلا يجوز له أن يتزوج اختها و كذلك اذا طلقها ولم تنقض عدتها سواء كان الظلاق رحمياً او باثناً لان آثار الزواج باقية مادامت المدة فأذا انقضت المدة جازله النزوج باختها ومثل اخت الزوجة عمها وخالها وبنت اخبها وبنت اخبها فلا يجوز له ان يتزوج على من في عصمته اوفي عدته عمها ولا خالها ولا بنت اخبها ولا بنت اخبها ولا بنت اخبها ولا بنت المتحدم او أن تجمعوا بين الا ختين) وسرى حكمها الى كل امرأتين ايتهما فرضت مذكر احرمت الاخرى عليه بعلة قطيمة الرحم سواء كان في النسب او الرضاع كالجمع بين المرأة وعمها أو المرأة و عالمها او بنت اختها لا تنا اذا قد رنا المرأة مذكراً حرمت عليه عمة ولو

⁽ مادة ٢٥) كل من نحرم بالفرابة والمصاهرة تحرّم بالرضاع|لاما استثنى من ذلك في باب الرضاع

فه رنا العمة مذكراً حرم عليه تزوج بنتاخيه ولوقدر االمرأة فىالثانى مذكراً حرم عليه تزوج خالته ولو قدرنا الحالة مذ كراً حرم عليه التزوج ببنت اخته وثو ْقدرنا المرأَّةَ مَذَ كراً في الثالث حرم عليه النزوج ببنت أخيه ولو قدرنا بنت الأخ مذ كراً حرم عليه نزوج عمته وهكذا وقدثبت هذا ايضا بقوله عليه الصلاة والسلام « لاتُذكح المرأة على عمنها ولا على خالتها ولاعلى ابنة أخبها ولا على ابنة اختها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم » وبما ان المحرَّمانما هو الجُمَّم بينهما فأذا وقمت الفرقة بين الرجل والمرأة المائعة بأىّ سبب كان جازله آن يتزوج باختها او غيرها من المحارم اللاتى لايجوز له الجمر بينعما لانه والحالة هذه لايصدق عليه انه جمر بين عرمين لانه ليس في عصمته الا واحدة - فلوكانت الفرقة بموتها جاز له في الحال النزوج بالاغرى لمدمالمدة -وانكانت بطلاقسواء كان رجميا او باثنافلا يجوز له المنزوج بالثأنية الابعدا تقضاءالمدةلان النكاح الاول قائم لبقاء بمض احكامه كالنقفة والمنمحن الخروج والفراش وهو صيرورة المرأة محال لوجاءت بولد يتبت نسبهمنه وعذه كفاك مادامت في المدة ، ومثل الباش الخلع فاله طلاق بائن والدكان مختصاً بيمض أحكام ستأتى في كتابه فاذا قال رجل لأمر أنه خالمتك فى نظير عشرين جنيها مثلا وقبلت وقع الطلاق البائن ولزمها المال المسمى وحصلت الفرقة بينهما بالخلم فاذا اراد أن يتزوج باختها مثلا فى العدة فلا يحوز ومثله ماافنا وقمت الفرقة يبنعها بالفسخ لابالطلاق كأثن زوج رجل اخته لآخر وهمى صغيرة وكان الزوج كفؤاودفع لهامهر المثلفان هذاالنزوج صحيح نافذ غير لازم فلهاأن تفسيم هذا العقد عند بلوغها فاذا حصل هذا بعد الدخول فقد وقعت الفرقة بين الروجين بسبب الفسيخ وعليها المدة و فاذا أراد وجها العقد على عملها مثلا فلا يجوز له ذلك ما دامت امر أنه في العدة والفرق بين الطلاق والفسيح أن الطلاق ينقص العدد بخلاف الفسيخ فاذا فرض في المثال المذ كور أنها تروجته ثانيا ولم يكن طلقها أصلا ملك عليها ثلاث طلقات بخلاف ما اذا أوقع على زوجته طلاقا وردها الى عصمته بعده ولم يكن وقع على المدارة (٢٦)

(تعلق حق الغير بزواج أو عدة)

يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة غير محفظاً للانساب ولعدم الفائدة لسبق حقوق الزوج لاننا لو جوزناه فاما أن تقول يختص بها الاول أو الثانى أو تكون مشتركة فان كان الاول فلا فائدة فى الزواج وان كان الثانى يكون تعديا على حقوق الزوج الأول فلا تهضم وان كان الثالث اختلطت الانساب وهولا يجوزوهذا هو السرفى أن الرجل يتزوج أكثر من واحدة بخلاف المرأة وكا لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة غيره كذلك لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة غيره كذلك لا يجوز للأن يتزوج معتدته سواء كانت معتدة لطلاق أو وفاة لأن من فوائد المدة تعرف براءة

⁽ مادة ٢٦) لابحل الرجل أن يتزوج أخت امرأته التي في عصمته ولا اخت ممتدته ولا عمة أحد منهما ولا خالتها ولا ينتأخبهاولا بنتاختها فاذا ماتسالمرأةالمالمة أو وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بطلاق أو خلع أونسخ زال المانع وجاز له بمد انتضاه عدتها أن يتزوج أختها أو غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

الرحمة فن الجائز أن تكون المتدة حاملا والحمل غير معروف فلوجاز تزوجها وأتت بولد فلا يدرى أهو من الأول أو التانى فتختلط الانساب وهو غير جائر لما يترتب عليه من الخلل فى النظام ولذا لوا تقضت المدة جازلفير مالنزوج بها لا تتفاء ما ذكر

ولما كانت الحكمة ماذكر همموا عدم تزوج المعتدة ولو كانت المدة بدله فرقة من نكاح فاسد او وطه بشبه كما اذا تزوجها بمقد لم يستوف جميع شروطه او زُفَّت اليه امرأة وقيل له هى زوجتك فدخل بهما وتبينت الحقيقة بعمد ذلك ففرق يبنها لأن كلا من هاتين لو اتت بولد وادعاه الرجل يثبت نسبه منه فنع النزوج لحقه وعدم اختلاط الانساب — انظر مادة (٧٧)

ومن نعلق حق الغيرمااذاكانت المرأة حاملا وكان الحمل أابت النسب بأن كان أبوه معروفا فانه لا يجوز تزوجها لانها والحالة هذه تكون في العدة وقد عرفت انه لا يجوز تزوج المعتدة فان كان الحمل غيير ثابت النسب بان كان من الزنا يجوز تزوجها ولا يواقعها الزوج حتى تلد الا اذا كان الذي تزوجهاهو الذي زني بها فني هذه الحالة يجوز له وقاعها النظر مادة (٢٩)

 ^{(،}ادة ۲۷) بحرم نكاح زوجة النير ومندته قيسل انقضاه عديما سواه كانت معتدة الطلاق او وفاة أو فرقة من نكاح فاسد اووطء بشبهة

⁽ مادة ۲۹) بحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملهاو بصح نكاح الحامل من الزنا ولا يوافحها حتى تضع حملها ما لم يكن الحل منه

- ﴿ التطليق ثلاثاً ﴾

اذا طلق رجل زوجته طلاقا رجميا أو بالتاً سواه كان واحدة أوائنتين عباز له مراجعها في الطلاق الرجمي بدون عقد ومهر جديدين ملاامت في البائن المدة فان خرجت من المدة فلا بد من المقد والمهر وجاز له ردها في البائن بينونة صفرى بمقد ومهر جديدين سواه كان في المدة أو بمنعها لقوله تمالي والطلاق مران فأمساك بمعروف أو تسريح بأحسان) فان طلقها الااذا تقضت كان وقوع الثلاث مرة واحدة أو متفرقا فلا يحل له النزوج بها الااذا تقضت عدمها منه و دخل بها هذا الفيرية ودخل بها هذا الفيرية بالمن سبب كان سواء كان بالطلاق أو بالموت وانقضت هدمها من بعده الله بعد الآية السابقة وهي الطلاق مران (فان طلقها فلا تمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ومعلوم أن غيره لا يتزوجها مادامت في عدته وألوج الاول لا يتروجها مادامت متروجة بالشاني ولا في هدته ...

مركل الجمع بين الاجنبيات زيادة على أبربع 🎥 🗸

قد علمت في شرح مادة (١٩) أن الحر لا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع فاذا تزوج أربعا بمقود صحيحة فليس لهأن يتزوج غامسة حتى يطلق احدى الاربع وينتظر حتى تنقضى عدتها سواء كان الطلاق رجميا أو باثنا .

⁽ مادة ۲۸) ' يجرم على الرجل أن يتزوج جرة،طلقها ثلاثا حتى تتدكيج زوجاغيره نكاحا محيحا ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أويجوت عنها ويتقضي عديمًا

غاً فيطلق الاربع فلا مجوزاله أن يتزوج امرأة قبل انفضاء عبسهن فان انفضت عفية الكيل مما جاز له تزوج أربع وإن واجدة فواجدة ومكذا

فلو كان عقد واحدة أو اثنتين منهن غير بجيم جازله التزوج حتى يكمل في مهممة أربيم نسوة بمقود مجيمة ومع هذا فالاحسن أن لا يتزوج أكثر من واحدة عتى خاف الجور القوله يمالى (فان خفتم أن لا معالوا فواحدة) ... لنظر بدلاة (٢٠٠)

- 餐 عدم الدين الساوى 💸 -

يجوز المسلم أن يتزوج الكتابية وهي التي تبتقد دينا سماويا ولها كتاب منيل كمسعف الراهيم وشيث وزبور داود والتوراة لموسى والانجيل لميسى لقوله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطهام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من المؤمنات من المؤمنات من المؤمنات من قبلكم)اى وأحل لكم الحصنات من المؤمنات والمحصنات من قبلكم ومتا أمنة أو حربية والذمية هي بني وآمنت به يجوز التروج بها ذمية كانت أو مستأمنة أو حربية والذمية هي من دخلت دار الاسلام تدفع الجزية وليس من نيتها المودالي بلادها والمستأمنة هي من دخلت دار الاسلام بأمان والواجب على المسلمين معاملة النميين والمستأمنة بكا يفاملون به بعضهم فلا يتمرضون لأموالهم ولا الدلم المنه المناسم والمداه والمهرلا

^{. (}حامة ٢٣٠) عن اله إره منهوة بنكاح صحبح قلا يجوز لهأن يفكح خاسبة حتى يعلق احدى الارم ويتربس حتى تقضي عدنها

والحربية هى المقيمة فى غير ديار الاسلام وهذه يكره تزجها لانفتاح باب الفتنة من التعلق بها المستدعى للمقام معافى دارا لحرب و تعريض الولدللتخلق. بأخلاق أهل الكفر — انظر مادة (٣١)

ولا يجوز للمسلم أن يتزوج غير الكتابية وهي التي لا تفريني ولا تؤمن بكتاب منزل كالوثنية وهي التي تعبد النار والمجوسية وهي التي تعبد النار والصابثة وهي التي تعبد النجوم أذ كل الرسل عليهم الصلاة والسلام أتو العبادة الخالق جل وعلا وان اختلفت الشرائع في كيفيسة المبادة ولم يأت رسول قط بعبادة غيره ، والدليل على عدم حل التزوج بغير الكتابية قوله تمالي (ولا تنكحو المشركات حتى يؤمن ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو أعبتكم) وقوله عليه الصلاة والسلام «سنو ابهم سنة أهل الكتاب غير نا كمي نسائهم ولا آكلى ذيا عجم » — انظر مادة (٧٣)

الباب الرابع

حه في الولاية على النكاح وفيه نصلان كخ∞ (الفصل الاول في بيان الولى وشروطه)

اعلم أن الوَلاية (بفتح الواو)ممناها النصرة وعندالفقها، هي حق تنفيذ

⁽ مادة ٣١١) يحل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب منزل سواه كن ذميات او غير دميات مستأمنات او غير مستأمنات مع الكراهة

⁽ مادة ٣٢) لايحل نكاح الونفيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتى يعبدن الحواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

القول على النير رضي أولم يرض وهي نوعان عامة وخاصة ووالحاصة فسهان ولاية على النفس وولاية على المال ووالولاية على النفس قسمان ولاية ندب (استحباب) وهي الولاية علم البالغة العاقلة بكراً كانت أو ثيباً . وولاية اجباروهم الولاية عل الصغير والصغيرة بكراً كانتأ وثيباومن يلحق بهمامن الكبارغير المكافين. والولاية على النفس هي المقصودة هنا • والولى عند الفقهاء هو الحر اليالغ العاقل فيشترط فيه عندهم ان يكون حرآ عاقلا بالناً فلا ولامةلمبدولاصفير ولا مجنون لان الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة فن لا ولاية له على نفسه فأولى أن لاتكون له ولاية على غيره ولان هذهالولاية نظرية ولانظر في التفويض الى هؤلاء لمجز كل منهم عن تحصيل الكفء لاشتغال العبد يخدمة مولاه ولعدم العقل عند المجنون وقصره عند الصبي وهذه الشروط الثلاثة يازم اتصاف الولى بهاسوا، كانت المولية مسلمة اوغير مسلمة - ويشترط او مؤنثاً ومتى وجدت هـ له الشروط في الشخص بعد وجود سبب من الاسباب الاربمة الآتية ثبتت له الولاية على غيره ولو كان فاسقا فالفسق لايسلب اهلية التزويج لكن اذا كان متهتكا وهو الذي لايبالي بهتكستره لاينمقد تزويجه الا بشرط الصلحة كاسيظير لك قريبا - انظر مادة (٣٣) وليس كل عقد زو اج تتونف صحته على الولى بل بمض العقود. وبيان فلكأن مريد التزوج اماأن يكون صغيرا أوكبيراً، والكبيراما أن يكون عافلا

⁽ مادة ٣٣). بجب ان يكون الولى حراً عاقلا ألفا مسلما في حق مسلم ومسلمة ولو فاسقاً

أو غير عاقل • والمأقل اما أن يكون حراً أو رقيقا • فالشفيس الكبير العاقل إلى كان حرامة كراً يصنع تزوجه وينفة لازما بلا ولي ولاحق لاحدمن الاقارب في الاعتراض عليه ولو كانت الزوجة أفل منه شوفًا وعفع لها اكثر من مهر مثلها. وان كان حرا مؤنثا يصح تزوجهاوينفذ لازمااذا كانالزوج كنفأ والمهر مهرالمثل فانكان الزوج كفأو المهر أقل من مهر المثل صح العقه ثافذا غير لازم فللولى اذا كان عصبة حق الاغتراضحتي يتم مهر المثل أو وفع الأمرالي القاضي ليفسخ العقه وان كان عَير كف وفلا يضع المقدأ ملاكا سيظهر لك كل ذَلَكَ فِي المواد الآتَيةِ والولاية هنا ولاية استجاب · وان كان الشخص الكبير رقيقاً سواء كان مذكراً أو مؤنثا صح نزوجيه موقوفا على اجازة سيعه قان أجازه نفذ وان لم يجزه بطل . وان كان صفيراً غير ممنزأو كبيراً غيرعائل فلا يضم عقنه الزواج الا بالولى والولاية عنا ولاية اجبار - انظر ملدة (٧٠) وتثبت هذه الولاية بواحد من أربعة: الاول الملك، التاني العرابة بالتالث الولاء ،الرابع الامامة - فالانول لم يتعرض له الكتاب توانكان أشار لليمغي الماهة السابقة فتثبت الولاية للمالك على مملوكه فى الزواج وغيره بسعب الللك وتنبت الولاية أيضا بسبب من الاسباب الفلائة الاخرى بالترتيب النعى يلترعليك فتثبت الولاية أولا العاصب الغمبي بغسه على ترتيب الاترت والمطعب وهو ينعضر في أربع جهات بتوة وأُنوة وأُنتوة وعمو ، فالبنوة تشمل الابن

⁽مادة ٣٤) الولى شرط لصحة نكاح العفسير والصغيرة ومن يلحق بهما من الكبار غير لملكافين وليمن الولي شرطا لصحة نكاح الحر والحرة الطاكلين اللبالدين بل ينقذ نكاحهما بلا ولي

وابن الابن وان نزل والأثبوة تشمل الاب والجد الصحيح وهو أبو الاب وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق والاخ لا بوابن الاخالشقيق وابن الاخ لأب واز نزل كل منهما والعمومة تشمل الم الشقيق والمملاب وابن اليم الشقيق وان اليم لأب وان نزل كل منهما . فان وجد واحسد فقط من هؤلاء ثبتت له الولاية اذ لامزاح له وان وجد اثنان أوأكثرفان كانهناك مرجح في أحدهما قدم صاحبه وان لم يكن هناك مرجمهاستويا والترجيح يكونَ أُولا بالجهة فتقدم جهةالبنوة ثم الأبوة تُمالاخوة ثمالممومة فتى وجد واحد من جهة من هذه الجهات وان بمُدت درجته قدم على من بعده وان قربت درجته فابن ابن الابن مقدم على الأبويسمي هذا تقديما بالجهة ، وثانيا بالدرجة . فان وجد شخصان من جهة واحدة كالابن وابن الابن أو الاخ وابن الاخ ترجح الاقرب درجة فيقدم الابن على ابن الابن والاخ على ابن الاخلائها قرب درجة ويسمى هذا تقديما بالدرجة . وثالثا بالقوة (قوة القرامة) فان وجد شخصان من جهة واحدة ودرجة واحدة أيضا كأخ شقيق وأخ لأب ترجح الاخ الشقيق لأنهأ قوى من الأخلائ باذ الاول ينتسب بجهتين والثاني بجهة واحدة ويسمى هذا تقديماً بالقوة . فان لم يوجد مرجع بان كانت الجهة والدرجةوالقوة واحدة كابنين أوأخوين شقيقين أو لاب استويا لأننا لو قدمنا أحدهما لزم عليه الترجيح بلا مرجح فقد علمت بماتقدم ان التقديم يكون أولا بالجهة فاناتحدوا فيهآ يكون بالدرجةفان أتحدوافيها أيضا يكون بالقوة فان اتحدوا فيها أيضا استووا في الولاية فانلم يوجدواحدمن هؤلاء

أصلا تنتقل ولاية التزويج الى العصبة السببية وهى الأتية من ولاه المتاقة فتثبت للمعتق أوّلا ولو أنثى ثم لبنوّته ثم لا بوّته ثم لا خوّته ثم لمعومته على الترتيب والترجيح والاستواء الذى عرفته فى العصبات النسبية اذا عرفت كل ماتقدم تعرف بداهة أنه اذا اجتمع ابن المجنونة وأبوها قدم ابنها ومثابا المجنون -- انظر مادة (٣٠)

فاذا لم توجد عصبة نسبية ولاسببية تنتقل ولا ية الاجبار بالنسبة للصفار ومن يلحق بهم الى الأصول غير العصبات ما عدا أباالام معملاحظة الدرجة والقوة فينثذ تقدم الاثم على أم الام وأم الاب لقربها وتقدم أم الاب على أم الام لقوتها اذهى منتسبة بالعاصب وهو الاب بخلاف أم الام فاذلم يوجد واحد من الاصول انتقلت الولاية الى الفروع مع الملاحظة المذكورة وحينئذ تقدم البنت على بنت الابنو بنت البنت لقربها وتقدم بنت الابن على بنت البنت القوتها اذهى منتسبة بعاصب وهو الابن بخلاف بنت البنت وهكذا الترتيب نقوتها اذهى من الفروع انتقلت الولاية الى الجد الفير الصحيح وهوأ بو الأم فاذا لم يوجد أحد من الفروع انتقلت الولاية الى الجد الفير الصحيح وهوأ بو الأم فاذا لم يوجد انتقلت الى طبقة الاخوات مطلقاً والاخوة لام مع الملاحظة المذكورة أيضا وحينئذ تقدم الاخت الشقيقة على الاخت لاب الاخت لاب الخد لام هذه الاخت الاب على الاخت والاب لام فاذا لم يوجد من هذه

⁽ مادة ٣٥) الولي فى التكاح العصبة بنفسه على ترتيب الارث والحجب فيقسدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيع وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخلاب ثم المم الشقيق ثم المم لاب ثم ابن المم الشقيق ثم ابن المم لاب ثم ولاء المتاقة فولي المجنونة فى التكاح إنهاوان سفل دون ايهاعند الاجباع

الطبقة أحد انتقلت الولاية الى أولادهم حسب ترتيبهم المتقدم فان لم يوجد أحد من هذه الطبقة ولا أولادها انتقلت الولاية الى طبقة المهات والاممام لأم مع الملاحظة المذكورة فان لم يوجد أحد منهم انتقلت الى الاخوال والخالات فان لم يوجد أحد منهم انتقلت الولاية الى أولادهم حسب التوتيب المذكور ــ افظر مادة (٣٩)

فاذا عدمت جميع الاقارب من العصبات وغيرهم انتقلت الولاية الى السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام و السلطان ولى من لا ولى له »

ولكن لما كانالسلطان لا يتولى مثل هذه المقود فيتولاها القاضى الذى كتب له ذلك فى منشوره ولما كان القاضى العام الذى له هذا الحق لا يمكنه أن يتولى كل عقد فيتولاه نوابه ان أذن لهم بذلك — انظر مادة (٣٧)

وليس لغير من ذكروا ولاية التزويج ولوكازوصيالاً زولايته على المال لا على النفس فليس للوصى أن يزوج اليتيم واليتيمة سواء أوصى اليه الاب بذلك الملا

والوصىلا تثبت لةالولاية على الصفير والصفيرة من جهة كونه وصيا فلو كان قريبا لهما بان أقام رجل أحد أولاده وصيا على باقى أولاده وفيهم صفيرة

(مادءُ ٣٧) السلطان ولى فى النكاح لمن لا ولى له ثم الفاضي الذىكت لهبديات فى منشوره

⁽ مادة ٣٦) اذا لم يكن عصبة تتنقل ولاية النكاح للام ثم لام الاب ثم البقت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم التجد الفانسد ثم اللاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لاولادهم ثم لمباقي دوىالارحام المهات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم أولادهم بهذا الذتيب

فهذا الوصى له أن يزوجها من جهة كونه أخا لها. ولكن محل ذلك اذا لمبكن هناك من هو مقدمعليه فيالولاية فان وجد من يقدم عليه كأ بي الابفليس للوصى ولاية النزويج بل تنبت لمن هو أ كبرمنه. ومثل هذاما اذا كانالوصى هو الحاكم بأن أقام رَجلُ الحاكم الذي له ولاية النزويج وصياعلى أولاده وفيهم صغير فلهذا الحاكم أن يزوجالصغير لكن لامن جهة كونه وصيا بل منجهة كونه حاكما -ومحلكونه يملك النزويج اذا لم يكن هناك من هو أولى منه فان وجدكائن كان للصفير أخ أو أم فليس للحاكم ولاية التزويج —انظر مادة (٣٨) ويشترط في الولاية الخاصة اتحاد الدين وحينثذ فلاولاية فيالنكاح ولا في المال لمسلم على ذمي كما أنه لا ولاية للذمي على المسلم أصلا . ولا يشترط اتحاد الدين في الولاية العامة فالسلطان أو نائبه الولاية على المسلمين والذميين فى المال وفى الزواج . وللذى الولاية فى الزواج وفى المال على ذمى مثله فاذا فرضنا ثلاثة اخوة أحدهم مسلم والآخران ذميان وأحدهما صغير فالولاية على نفسه وماله لاخيه الذمي و لوكان مسلما فالولاية لاخيه المسلم انظر مادة (٣٩) فقد علم لك من ترتيب الأولياء فيها تقدماً نه لا يجوز للولى البعيدان يزوج الصغير والصفيرة مع وجودالولي القريب فاذا كانت بنت لها اخوان أحدها شقيق والآخر لاأب فليس للأخ لأبأن يزوج الصغيرة والشقيق

⁽ مادة ٣٨) ليس للوصى ان يزوج اليتبمواليتيمة مطلقاوان أوصى اليه الاب بذلك مالم يكن قريبا لهما أو حاكما بملك التزويج ولم يكن ثمة من هو أو يي منه

⁽مادة ٣٩) لاولاية في الذكاح ولا فى المال لمسلم على ذمى الا اذا كان سلطانا أو نائباً عنه وللذمى الولاية فى النكاح والمال على ذمى مثله

مهجه د والا لما كانت هناك فائدة في الترتيب .ولكن محل ذلك اذا كان الأثح الشقيق مستوفيا شرائطااولي فان فقدشر طمن الشروطااني عرفتها بأن كان الانخ الشقيق صغيرا أو مجنو نافالولاية تنتقر الى الاخلاب لان الشقيق في هذه الحالة كأنه غير موجود لمدم صلاحيته للولاية • وتنتقل الولاية للولى البعيد أيضا اذا غاب الولى القريب بحيث لاينتظر الخاطب الكفءأخذرأيه ولو كان مختفيا في البلد الذي محصل فيه العقد. ولا يبطل تزويج الولى البعيد بعود القريب لأنه عقد صدر عن ولابة تامة فلا ببطل - انظر مادة (٤) فاذا كان الولى القريب موجوداً ومتوفرة فيه شروط الولاية فليس للبعيد التزويج فان زوجها والحالة هــذه يكون هذا العقد موقوفا على أجازة القريب فان أجازه نفذ وان لم يجزه بطل ولاتكونالاجازة في هذه الحالة الا برضاه صراحة أو دلالة فسكوته لايمتبراجازة لهـــذا العقد ولو كان حاضراً مجلسه لا نهلايدل قطميا على الرضا اذ يحتمل أن يكون لمــدم المبالاة بهذا العمل الذي صدر من غير ولاية معتبرة

فلو امتنع القريب من تزويج الصفيرة فاما أن بكون امتناعه بحق أويفير حق فان كان الاول بأن أبدى سببا مقبولا كأن كان الخاطب لايدفع مهر مثلها ولو كان كفؤاً فلاحق لا حد في تزويجها وان كان التانى بأن لم يبدسببا

⁽مادة ٤٠) لا ولاية ناولى الابعد مع وجود الولى الاقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا غابالاقرب بحيث لاينتظر الخاطب الكفء استطلاع رأيه جار لمن يليه في القرب ان يزوج الصنيرة ولا يبطل بزويجه بعود الاقرب وكذا اذا كان الاقرب غير أهل للولاية جاز للابهد أن يتولى تزويج الصنيرة

مقبولا فى عدم الزواح كان كان الخاطب كفؤا ويدفع مهر مثلها فلا يزوجها البعيد أيضا بل الذى يزوجها فى هذه الحالة هو الفاضى أو نائبه سواء كان المتنع هوالاب وليس لاحد التزويج منصوصا له فى منشوره أو نائبه فى هذه الحالة وان لم يكن التزويج منصوصا عليه فى منشوره لانه لمنع الظلموقد صدرعن ولاية تامة فلاينقض والفرق بين العاصل والفائب أن العاصل ظائم فتنتقل الولاية الى الحاكم لان رفع الظلم اليه والغائب غير ظالم لاسيا اذا كان سفره للحجوالجهاد فافترقا فأشبه النفقة والحضانة فالم تنقل الى البعيد انظر مادة (٤١)

وكل هذه الاحكام فيا اذا اختلفت الاولياء جهة أو درجة أو قوة فاذا استوى وليان في القرب كأخوين شقيقين مثلا وكل منهما مستوف اشروط الولاية فابهما تولى الزواج وكان مستوفيا كل هذه الشر ألط جاز هذا العقدسواء أجازه الآخر أو لم بجزه لأن الولاية ليست متجزئة وفي كل منهما جزءمنها حتى يازم اجتماعهما بل هي ثابتة لكل منهما على انفر اده فله أن يتوثى المقد متضى هذه الولاية ومتى باشر شخص أى عقد مستوف لجميع شرائطه بولاية

⁽مادة ٤١) أنا عضل الاقرب وامتنع من تزويج الصفيرة قليس للابعد ولاية تزويجها بل يزوجها القاضي أو نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولوكان أبا الصفيرة آذا تحقق الفاضي أن امتناعه كان فير سبب مقبول وان الزوج كف، لها والمهر مهر مثلها وليس لاحد نقض التكاح الذي عقده الفاضي أو نائبه ولو لم يكن التزويج منصوصا عليه في منشوره قان كان امتناع الاقرب من تزويجهالكون الزوج غير كف، لها أولدكون المهر دون مهر المثل فلا بعد عاضلا ولا مجنوز القاضي أن يزوجها

تامة نفذ ولا ينقض - انظر مادة (٤٧)

ومتى ثبتت الولاية للحاكم فله أن يزوجها ممن شاء و واستثنوا من ذلك تزويجها لله وان سفل فانه لا يجوز كان النقسه ولاصوله كائيه و فروعه كابنه وابن ابنه وان سفل فانه لا يجوز كا اذا باع مال اليتيم لنفسه أو لاحد من هؤلاء فانه غير جائز والسبب في ذلك ان فعل الفاضى حكم وحكمه لنفسه أو لأحد من هؤلاء غير جائز انظر مأدة (24)

ــم الفصل الثاني كلية −

(فى نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين)

قد علمت بما تقدم آن الولاية في الزواج قسمان ولاية اجبار وولاية استحباب فالأولى تكون بالنسبة للصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والثانية بالنسبة للمكبير والكبيرة المكلفين فمتى ثبتت الولاية لواحد من الاولياء المتقدمين سواء كان أباً أو جداً أو غيرهما وسواء كان عصبة او غير عصبة وسواء كان قريبا او غير قريب جازله أن يزوج الصفير والصغيرة بكراً كانت أو ثيبا والمجنون والمجنونة والمعتوم والمقوهة جبرا يمنى رضى كل واحد منهم بهذا النزوج او لم يرض لأن كلا بمن ذكر ناقص المقل او فاقده فلا

⁽مادة ٢٠٪) انا استوي وليان فى الفرب فأبهما تولى النكاح بشروطه جاز سواء اجازه الآخرأو لم يجزء

^{ُ (}مادة ٣٣) ۚ لَايْجُورُ للحاكمُ أَلَذَى له ولايةالانكاح انْ يَزْوج البَيْمَة التي لاولى لها من قسه ولا من أصوله وفروعه

يهندى الى الصالح له فجمل الشارع الولى ناظرا لمصالحهم فمنى رأى المصلحة فى شى، فعله ولا فرق بين ان يكون الجنون او القتة اصليا كأن بلغ كل من الصغيرة مجنونا أو معتوها ، أو طارنا كأون بلغ كل منهماعاقلا تم طرأ عليه الجنون او العته بعد ذلك غير أنه فى الحالة الاولى لم تنقطع الولاية لانها كانت موجودة فى حال الصفر واستمرت ببلوغ كل منهما غير صالح لتوليته شؤن نفسه وفى الحالة الثانية تنقطع الولاية بالبلوغ عاقلال وال السبب الموجب لها وهو قصر العقل ثم تعود بطروً مايو جبهاولكن لاتعود الا اذا استمر شهرا على ماهو المعتبر — انظر مادة (25)

والأوليا، ليسوا في حكم واحد بالنسبة لنزويج الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما يل هم منقسمون الى قسمين الأول الأصل المذكر المصبة وهو الاب والجد الصحيح وان علا والفرع المذكر أيضا وهو الابن وابن الاب وان سفل ، النافي غير من ذكر ولو كان الحاكم وكل من القسمين له حكم يخصه . وبيانه أنه اذا ولى واحد من القسم الأول عقد الزواج بأن ولى الاب أو الجد عقد زواج الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما عند عدم الابن أو ولى الابن عند وجوده عقد زواج من يلحق بهما فهناك حالتان لكل منهم الاولى ان يكون كل منهم غير معروف قبل العقد يسوء الاختيار مجانة أو الفسق النائية ان يمرف بسوء الاختيار سواء كان آتيا من جهة الحانة أو الفسق

⁽ مادة ٤٤) للاب والحجد وغيرهما من الاولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشروطه جبرا ولوكائت ثيبا وحكم المشوء والمضوهة والمجنون والمجنونة شهرا كاملا كالصغير والصفيرة

والمأجن هو الذي لايبانى بما يصنع وبما قيل له

فنى الحالة الاولى يصح الزواج وينفذ وبلزم يمنى انه لايثبت خيارفسخ هـذا العقد عند البلوغ فى حالة الجنون والعته فى جدا العقد عند البلوغ فى حالة الجنون والعته فى جيم الصور التى تتأتى هنا وهى أربع • الاولى ان يكون الزوج كفؤا والمهر مهر المثل • الثانة أن يكون الزوج كفؤا والمهر أقل من مهر المثل • الثالثة أن يكون الزوج غير كفء والمهر أكثر من مهر المثل • الرابعة أن يكون الزوج غير كفء والمهر أقل من مهر المثل أو مساو له

وكل من النفاذ والنزوم ظاهر في الصورة الاولى لظهورالمصلحة حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل وأما في باقي الصور فكان الظاهر في أول الامر الجواب بعدم الصحة لعدم المصلحة ولكن بأمعان النظر نجد ماقالوه موافقاً للصواب لان وراء الكفاءة والمهر مقاصد أخرى في النكاح من سوء الخلق وحسنه ولطافة المشرة وظظها وكرم الصحبة ولؤمها ووسيع النفقة وتقديما وهذه المقاصد أهم من الكفاءة والمهر في نظر المقلاء فكل من الاصل والفرع المتقدمين بجد جداً بليناً وينظر نظراً صائباً بما عنده من وفور الشفقة في اختيار الاهم وتقديمه على المهم خصوصا وانه لم يعرف بسوء الاختيار فهو لا يقدم على عمل من الاعمال الا بعد الندبر والتفكر في ايتر تبعليه ومثل الزوجة في هذه الصور الزوج لانه كما يجوز للاب والجد والابن ان يزوج الانهى التي له الولاية عليها لنير كفء او بأقل من مهر المثل بحوز له ايضا ان يزوج المذي التي له الولاية عليها لنير كفء او بأقل من مهر المثل بحوز له ايضا ان يزوج المذي التي كم يامرأة اقل منه أو بأكثر من مهر مثلها ولا فرق

فى النقص الذى يحصل فى مهر المثل بالنسبة للانى والريادة التى تحصل فيه بالنسبة الممذكر بين ما اذا كان النبن يسيراً او فاحشا فالنبن اليسير هو الذى يدخل تحت تقويم المقومين والنبن الفاحش هو الذى لايدخل تحت تقويم المقومين — انظر مادة (٥٠)

وأما فى الحالة الثانية وهى التى عرف كل منهم بسو الاختيار قبل المقد عالة او فسقا فلا يصح المقد الافى الصورة الاولى وهى مااذا كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل لان المصلحة ظاهرة بخلاف الصورالباقية فانه لا يمكننا تصحيح المقد فيها لان الاسباب التى بنيت عليها صحة المقد فى الحالة الاولى وهى مااذا لم يعرف كل منهم بسوء الاختيار قبل المقد منتفية ولذا لو كان سكران وزوج بنته من فاسق او شرير او فقير او ذى حرفة دنيئة لم يصح المقد اصلا لانه حال السكر لا يهتدى الى ماقلناه -- انظر مادة (٢٦) وان ولى واحد من القسم الثانى عقد الزواج وهو غير الاب او الجدوان علا والابن وان سفل ولو كان الام أو القاضى بأن زوج الاخ أخت أو زوجت المرأة بنتها أو القاضى البتيمة التى لاولى لها من الاقارب فلا يصح

⁽مادة ٤٥) اذا ولي الاب او الجد بفسه نكاح الصفير والصفيرة ومن بلحق بهما من غير المكافين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار بجانة وقسقا لزم النكاح بلا خيار لهما بعد البلوغ ولو كان النكاح بنبن فاحش زبادة في المهر الذي دفعه الصفيرة او كان الزوج غير كف لها _ والجنونة اذا زوجها إنها الذي هو وليها بنين فاحش في المهر أو بنير كف لزمها النكاح ولاخيار لها بعد افاقتها (مادة ٤٦) لو كان الاباو الجد مشهورا قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وقسقا وزوج صفيره أو صفيرة بنين فاحش في المهر او يغير كف قلا يصبح النكاح اصلا

المقد أصلا اذا كان الزوج غير كفِّ سواء كان المهر أقل من مهر المثل أو مساوياً له أو أكثر أو كانَّ الزوج كفأ والمهر أقل من مهر المثل وكان النهن فاحشا اذ اليسير مغتفر - ويصحالزواج,وينفذغير لازم اذا كان.الزوج كـفؤاً الخيار في امضاء هذا العقد وفسخه لكل من الصغير والصغيرة عند البلوغ أو الافاقة ولو بعد الدخول فان كان كل من الصغير والصغيرة بعلم بهذا التزوج قبل البلوغ ثبت له الخيار عند البلوغ وان لم يسلم به قبل البلوغ ثبت له الخيار وقت الملم به لا به لا يتصوّر ثبوت الحيار في شيء قبل العلم به فأثبتناه عنــــد تصوره وهُو وقت العلم · فقدعلم من هذا انه عندمايتولى أحد من القسم الثاني الزواج يصح وينفذ ولايلزم فى الحالة الاولى المتقدمة وهي مااذا كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل ولا يصح أصلا في باقي الصور لان تصرفهم لاينفذالا اذا كانت فيه مصلحة وهي ليست موجودة في هذه الصور فلا ينفذ العقد والدليل على ثبوت الخيار لها بعد البلوغ في الصورة الاولى ماروى من أنه عليه الصلاة والسلام زوج امامة بنت حمزة وهي صغيرة لسلمة من أبي سلمة وهي بنت عمه وقال « لها الخيار اذا بلنت » ولانالمقد صدر بمن هوقاصر الشفقة لازأصل الشفقةموجود ولكنها قاصرة عندالمقابلة بشفقة الابوالحد فيتطرق الخلل الى المقاصد فيثبت لها الخيار فاوجود أصل الشفقة نفذناه في الحال ولقصورها أثبتنا لهما الخيار في المآل لنزال الضرر لو كان فيه ضرر ويضاف الى اختيارهما الى نفسها اذ الشخص ينظر في شؤون نفسه أكثرمن غيره فيبرأ الاولياء عن عهدة اليتامي بخلافالابوالجد لانهماوافرا الشفقة تامًا الولاية فلا ثمتاج الى اثبات الخياروعلى هذام: يلحق بالصغير والصغيرة اذا زوجه الاب أو الجد أو الابن فلا خيار له بعد الافاقة وان زوجه نميرهم ثبث له الخيار بعدها — افظر مادة (٤٧)

فقد بان مما تقدم أنه متى زوج الصغير أو الصغيرة غير الاب والجد من كف، وبمهر تام صح المقد ولكن لكل واحد منهما الخيار اذا بلغ انشاء أقام على النكاح وان شاء فسخ المقد فان اختار كل منهما بقاء المقد فلا كلام وان اختار الفسخ فلا ينفسخ المقد بمجرد اختياره له بل لابد من أن يرفع الامر للقاضى ليفسخ المقد اذا لم يوجد مسقط للخيار بان صدر منه ما مدل على الرضا صراحة أو دلالة

ويترتب على عدم فسخ هذا العقد الا بحكم القاضى أنه اذا مات أحد الزوجين بعد البلوغ واختيار الفسخ ولكن قبل تفريق القاضى ورثه الآخر لان أصل العقد صبيح والزوجية قائمة لم تزل لعدم القضاء الذى هوشرط فى اذالتها ويترتب عليه أيضا لزوم كل المهر فى هذه الحالة اذا مات أحد الزوجين لان الزوجية ما دامت قائمة ومات أحد الزوجين ولوقبل الدخول يتأكد بها لزوم كل المهر والزوجية هناقائمة ما دام القاضى لم يفرق بينها فيتاً كد لزوم كل المهر فاذا مات الزوج أخذت المرأة كل المهر من تركته واذا مات الزوجة أخذت ورثها المهر من الزوج بعد اسقاط ما يخصه منه لانه من

⁽مادة ٤٧) اذا كان المزوج للصفير والصفيرة غير الاب والحجد ولو المقاضي فلا يصح النكاح أصلا بغير كفء أو بنين فاحش فى المهر ويصح بالكف، و يمهر المثل ولكل منهما اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالميلوغ أوالعلم به بعده

منمن الورثة

واتما اشترط القضاء فى فسخ النكاح بخيار البلوغ لان فى أصله ضمفا اذهو لدفع ضرر خنى وهو تمكن الخلل بسبب قصور شفقة لما يؤج ولذا يشمل المذكر والمؤنث لأن قصور الشفقة موجود بالنسبة اليهما واذا كان الضرر خفيا يتوقف على الفضاء كالرجوع فى الهبة ومثل الصغير والصفيرة من يلحق بهما فان له الخيار بعد افاقته الظر مادة (٨٤)

والشخص الذي له الخيار بالبلوغ اما أن يكون مذ كرا أو أنني والانني اما أن تكون وقت البلوغ بكراً أو ثيبافان كانت بكراً واختارت فسخ الذكاح فلا بد من الاشهاد على ذلك فوراً بأن تحضر شاهد بن اذلم يكونا موجود بن وتقول لهما بلغت الآن فاشهدا أنى فسخت عقد زواجي لفلان الذي باشره أخى او عمى مثلا ولكن عل ذلك اذا كانت عالمة بالزواج قبل البلوغ أو علمت به وقته فان لم تكن عالمة بالزواج قبل البلوغ ولا وقته يثبت لها الخياروقت علمها به ولو كان بعد البلوغ لأن وقت علمها ينزل منزلة البلوغ لعدم تمكنها من الخيار قبل العلم والولى ينفرد به فعذرت فان لم تحتر نفسها وقت البلوغ أو وقت الملم بالزواج وتشهد بل سكت عن اختيار نفسها عتارة بطل خيارها فليس لها أن تحتار بعد ذلك ولو ادعت أنها كانت جاهلة بثبوث هذا الخيار فليس لها أن تحتار بعد ذلك ولو ادعت أنها كانت جاهلة بثبوث هذا الخيار

⁽مادة ٤٨) اذا يلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ التكاح الذى باشره غير الاب والجد لزمهما أن يرفعا الامر الى الحاكم ليفسخ التكاح اذا لم يوجد مسقط النخيار فاذا مات أحد الزوجين قبل ان يفسيخ الحاكم التكاح برثه الآخروبلزم كل المهر المرأة او لورثها

لها وعند ما علمت اختارت نفسها أو ادعت أنها تعلم بثبوته لها ولكن قالت لا اعلم انه يشترط على الفور بل هو ثابت لى متى أردت لم يقبل عـ فرها لا بها مطالبة بمعرفة أحكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل لان الجهل بالاحكام الشرعية في دار الاسلام لا يعد عذرا الا اذا كان المستذر قريب عهد بالاسلام أو نشأ في قربة بعيدة عن العلماء ويلزم كل شخص أن يمرف أحكام شريعته التي هو منتماليها بلا فرق بين المذكر والمؤثث خصوصاً ما يخصه منها وقبيح بالمرء أن ينتست لدين من الاديان ولا يدرى ما فيه من الاحكام ومتى أشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالدياح فلا يضر تأخيرها رفع الامر الى الحاكم بل تبقى على خيارها وان طال الرمن الا اذا وجد منها بعد الاختيار ما يدل على الرضا وان طال الرمن الا اذا وجد منها بعد الاختيار ما يدل على الرضا

وان كانت ثيبا وفت البلوغ ولم تحتر نفسها بل سكنت ساعة البلوغ أوساعة علمها بالزواج ان كانت غير عالمة به قبل البلوغ فلا يبطل خيازها بالسكوت وانما ببطل بالرضا صراحة أو دلالة فالصريحكان تقول اخترت البقماء مع

⁽مادة ٤٩) الزوجة التي لها خيار الفسخ بالبلوغ اذا بانمت وهي بكر واختارت فسخ النكاح ينبغي لها أن تبادر باختيار قسها وتشهد على ذلك فورا حال البلوغ ان كانت عالمة بالنكاح قبله او ضده أو حال علمها أن لم تكن عالمة به وقت البلوغ فان سكت عن اختيار فسها مختيارة عالمة بأصل النكاح يبطل خياره ابالسكوت ولا يميل عذرها اذا اعتدرت مجهلها الحجار أو الوقت الذي يكون لها الخيار فيه ومتى أشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع امرها الى الحاكم بل بختي على خيارها وان طال الزمن مالم يوجد منها ما يدل على الرضا

زوجى الذى زوجنيه أخى أو عمى مثلا أو رضيت بهذا العقد والرضا دلالة كطلب مهرها اذا كان قبل الدخول أو نفقتها أو دخول الزوج بها وهى راضية لا مكرهة ومثل الثب فيا ذكرناه الغلام فلا يبطل خياره بسكونه وقت بلوغه أو وقت العلم ولو بعد البلوغ وانما يبطل خياره بافضاحه بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه كدخوله بالزوجة ان بلغ قبل الدخول أو وطئها ان كان بعد الدخول أو دفعه المهر ان كان قبل الدخول

وانما كان السكوت دليلا على الرضا فى حق البكر لا النيب والنلام لان البكر تستحى من اطهار الرغبة فى الزواج ولكنها لا تستحى من الرد فيكون سكوتها دليلا على مايحول الحياء بينها وبينه والحياء فى الثبب غير متوفر لقلته بالمارسة فلا مانع من النطق فى حقمافلا يكتنى بنيره ومثلهاالنلام وهو غير خاف على احد — انظر مادة (٥٠)

وكل هذه الاحكام خاصة بالصغير والصغيرة ومن يلحق بهماأ ماالكبير والكبيرة الحران المكلفان فلها احكام تخصها فالحرالبالغ العاقل له ان يتزوج بنفسه ولو كان سفيها أى مبذراً لماله على خلاف مقتضى الشرع والمقل فلا يشترط فى صحة المقد الولى بل عقده صحيح نافذ لازم ولو كانت الزوجة التي تزوجها اقل منه شرفا او كان المهر الذى دفعه اليها أكثر من مهر مثلها فلا

⁽ مادة ٥٠) اذا بلفت الزوجة التي لها الخيار وهى ثيب وسكـتت عن اختيار نفسها ساعة البلوغ او ساعة علمها بالتكاح انكانت غير عالمة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكرت واتما يبطل بالرضا صراحة او دلالة وكمذلك الغلام لايبطل خياره بسكوته بل بافصاحه بالرضا أو يوقوع مايدل عليه

اعتراض لاحد من الاولياء عليه لان المار لا يلحقهم بهذا العمل و واما الحرة المكافة فلا بد فيها من النفصيل بالنسبة للولى والمهر والزوج الذي تزوجت به وبيان ذلك ان الحرة المكافة اما ان يكون لها ولى أم لا فان كان لها ولى قأما ان يكون عصبة أو غير عصبة ولا يخنى عليك از الولاية هناولاية استجباب لا ولاية اجبار وعلى كل فاما ان تزوج نفسها بكف ويمهر المثل أو بكف والمهر أقل من مهر المثل أو من غير كف مطلقا اى سواه كار المهرأ قل من المدار أو مساويا له أو أكثر فان زوجت نفسها بكف ويمهر المثل صحالقه المؤدا لا زماسواه كان الولى عصبة أوغير عصبة لأمه اذا لم يكن لها ولى فالامر ظاهر وان كان فلا وجه للاعتراض عليهافيا فعلت لان الاعتراض انما يكون عند لحوق المار لهم بفعلها وفعلها هذا حسن اذ الموضوع ان از وج كذ و والمهر مهر المثل — أنظر مادة (١٥)

وان زوجت نفسها بكف ولكن المهر اقل من مهرالمثل فان كان لها الله عاصب ورضى بذلك قبل السقد او بعده صح نافذا لازما أيضا كما في الصورة الاولى لأن المهر في الابتداء حق الولى والمرأة وقد اسقط كل منها حقه فلا اعتراض عليه وان لم يرض بذلك صح المقد نافذا غير لازم اذله الاعتراض على الزوج قائلاله اما ان تتم لها مهر المثل واما ان أرفع الأمر الى القاضى ليفسيخ المقد فان تمم الزوج المهر فبها والا فللولى المصبة الامر

⁽ مادة ٥١) للحر البالغ العافل الدّوج ولو كان سفيها بلا توسط ولى وللحرة المكلفة أيضا أن تزوج فسها ملا ولي بكر كانت أو ثيبا وينفذ مكاحها ويلزم اذا كان الزوج الذي تزوجت يه كفؤا لها وكان المهر مهر مثلها

الثانى وهو رفعالاً مر الى القاضى ليفسخ العقد

واذا كان لها ولى غير عاصب او لم يكن لها ولى أصلا صح المقد افذا الإرا أيضا لا أنه اذا لم يكن لها ولى فالمهر حقها فلها أن تسقط منه ماشاءت وانكان لهاولى غير عاصب فلا يلحقه عار بنقصان المهر فلا يثبت له حق الاعتراض وان زو جت نفسها بغير كفء ولو كان المهر اكثر من مهر المثل فان لم يكن لها ولى أصلا أو كان لها ولى غير عصبة صح العقد بلا اعتراض أحد عليه لا نه عند عدم الولى تكون الكفاءة حقها فقط وقد أسقطها فتسقط والولى غير العاصب لا يلحقه العار بترويجها بغير الكفء مثل ما يلحق العاصب فلا حق له في الكفاءة وان كان لها ولى عاصب فان رضى قبل العقد بترويجها بغير الكفء صبح أيضا لا ترالكفاءة حقها وقداً سقط كل منهما حقه فيسقط وان لم يرض قبل العقد قلا يصح الزواج أصلا وان رضى بعده لا أن العقد وقع باطلا والباطل لا تلحقه الاجازة وانما تلحق الصحيح الموقوف انظر

ويترتب على كون تزويج الكبيرة المكلفة خالص حقها انها هي الني

⁽ مادة ٥٧) أذا تزوجت أُخرة المكلفة بلا رضا وليها باقل من مهر المثل صح المدة ٥٧) أذا تزوجت أخرة المكلفة بلا رضا أو المنافق على الزوج حتى يم مهر المثل أن رضى أو يفسخ ألحاكم النكاح وأذا تزوجت بشيركف، لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل المعقد فالنكاح غير جائز أصلا ولا ينفع رضا ألولى بسد المقد وأذا لم يكن لهاولى عاصب وزوجت نفسها من غير كف، أو كان لها ولى ورضى يزواجها بغيرالكف، فالتكاح صحيح

تباشر عقد زواجها بنفسها أو تأمر من يقء م مقامها في ذلك و حينئذ لاتجبر على الشكاح سواء كانت بكراً أو ثيباً بل اذا اراد الولى ترويجها فلا بد لنفاذ هذا العقد عليها من استثذابها اي طلب الاذن منها وحصول الرضا منها يذلك وان زوجها بالفمل قبل الاستئذان فلا ينفذهذا العقدعليهاايضا الااذا رضيت به واجازته ولكن الرضا مختلف بحسب البكارة والثيوبة والمستأذن وبيانه انها ان كانت بكراً فاما ان يكون الذي استأذنها الولى الفريب او من يقوم مقامه او الوليَّ البعيد _ فإن استأذنها الولي القريب قبل العقدبان كان لها أب وجد والذي استأذنها هو الآب او وكل شخصا بالنيامة عنه في استثذانها اوأرسل شخصا يستأذنها واخبرها كلمنهم بالزوج وبالمهرفرضيت صريحًا بأن قال لها الاب اربد ان أزوجك لفلان بمهر كذا فقالت في محله او لم الزُّوج الذي اخترته مثلا او لم تصرح ولكن وجه منها مايدل على الرضا سواء كان تبسها او صحكا أو بكاء او غيرهما والمعول عليه في الضحك والبكاء قرائن الاحوال فان الضحك قد يكون سرورا وقد يكون استهزاء والبكاء قد يكون للسخط وقد يكون أسفا على فرقة الأهل ومما يدل على الرضا في جانب البكر سكوتها عند الاستثذان مختارة كان كل هذا توكيلا له بالزواج فله أن يزوجها من الزوج الذي عينه لها بالمهر الذي سهاه ايضاً ــ وان زوجها الولى القريب بالفمل ثم اخبرها هو بهذا المقد وبالزوج وبالمهر ايضا اووكل او ارسل شخصاً ليخبرها اوكان شخس حاضر العقد فتوجه اليها وأخبرها بدون وكالة ولا ارسال من الولى القريب وكان هذا الشخص عدلا وهذا هو المسمى بالفضولي فرمنبت صريحا او وجد منهــا مايدل على الرضا ولو السكوت كان هذا اجازة للمقد الذي حصل •

ولا يكون سكوتها عند الاستئذان رضاً الا اذا كان الاستئذان كاملا بأن يسمى لها الزوج على وجه تقع لها بهالمرفة ويسمى لها المهر • أما الاول فلا مد منه لتظهر رغبتها فيه أو رغبتها عنه فلو قال أزوجك من رجل فسكتت لا يكون اذنا فلو سمى فلاناً أو فلاناً فسكتت فله أن يزوجهامن أبهما شاء. وأما الثانى وهو تسمية المهر فلأن رغبتها تختلف باختلاف الصداق فىالفلة والكثرة وان كان الذي استأذبها هو الولى البعيد بان كان لها أخ شقيق وأخ لأب فاستأذنها الاخ لاب وعين لها الزوج والمهر أو استأذنها أجنبي فلا بد من افصاحها بالرضا أو يوقوع ما بدل عليه منها كطلبها الهرمثلا ولا يعد سكوتها في هذه الحالة رضا لان هذاالسكوت قديكون لفلة الالتفات الى كلامه اذهناك من هو أولى منه فلم يقع دلالة على الرضا لانه يحتمل الاذن والرد والاكتفاء عَمْلُهُ فِي الدَّلَالُةُ للحَاجَّةِ وَلَا حَاجَّةً فِي حَتَّى غَيْرِ الْأُولِيَاءُ لَانَهُ فَضُولَى وَلَا فِي حَقّ ولى غيره أحق منه لمدم الالتفات الىكلامه مخلاف مااذا كان المستأذن رسول الولى القريب لانه قائم مقامه - انظر مادة (٥٣)

⁽مادة ٥٣) لأنجبر الحرة البائعة على النكاح بكرا كانت أو ثيبا بل لا بد من استئذانها واستئمارها فان كانت بكرا واستأذنها الولى القريب أو وكيله أو رسوله قبل نرويجها أو زوجها الولي وأخبرها هو أو وكيله أو رسوله أوفضولى عدل وعلمت بالزوج وبالمهر قسكنت عن رده مختارة لا مكرهة أو تبسمت أو ضحكت غيرمستهز ثالة وبكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذانها قبل المقد واجازة بعده وان استأذنها غيرالقرب من الاولياه وعين لها الزوج والمهر قسكنت أو تبسمت أو ضحكت أو بكت فلابعدذلك من الاولياه وعين لها الزوج والمهر قسكنت أو تبسمت أو ضحكت أو بكت فلابعدذلك منها رضا بهل لا بد من الافصاح بالرضا أو من وقوع ما يدل عليه منها

وان كانت ثيبا فلا يكتنى منهابالسكوت أوالضحك أو التبهمسواء كان المستأذن أو المخبرهو الولى القريب أو البعيد بل لابد أن تعرب عن نفسها مفصحة برضاها أو يقع منها ما يدل عليه وانما كان السكوت دليلا على الرضا بالنسبه للبكر لاالثيب لقوله عليه الصلاة والسلام «البكر تستأمر في نفسها فان سكتت فقد رضيت والثيب تشاور» والمشاورة عبارة عن طلب الرأى بالاشارة المي الصواب وذلك لا يكون الا بالنطق ولان السكوت صار رضا بالنسبة للبكر لتوفر الحياء لان كها عند الاستنار جوايين ولا» و «نم» فيكون سكوتها دليلا على الجواب الذي يحول الحياء بينها وبينه وهو «نم» الفيه من اظها والرغبة في الرجال و الحياء في الثيب غير متوفر لقلته بالمارسة فلا مانع من النطق في حقها أو وجود ما يدل على الرضا غير السكوت - انظر مادة (١٥)

وما دامت الجلدة الرقيقة موجودة في المحل المعلوم فهى بكر تسرى عليها أحكام الابكار بالنسبة الزواج وغيره فان زالت هذه الجلدة الرقيقة التي يسمونها عذرة فان كان زوالها بتمنيس وهو طول المسكث من غير تزويج أو بو ثبة أى نطةوهي الوئوب من فوق أو بحيضة بأن نزل عليها دم الحيض بكثرة فازال عدرتها أو يجراحة في الحل المعلوم لداع من الدواعى فهى بكر حقيقة وحكما اذ البكر هي التي يكون مصيبها أول مصيب وهده كذلك مشتق من الباكوة وهي أول الثهار أومن البكرة وهي أول النهار

ومثل من زالت بكارتها بهذه العوارض المرأة التي فرق بينهاو بينزوجها بمنّة

⁽ مادة ٥٤) البالغ الثيب اذ استأذَّها الولي بسيدا كان أو قريبا فسكت فلا پكون سكرتها وضابل لابد أن تعرب عن نفسها مفصحة برضاها أو يقع منهامايدل طهه

فاذا تزوج رجل امرأة ووجدته عنينأ وزفعت أمرها الى القاضي وفرق بينهما لمه اجراء مايلزم اعتبرت بكراً لما تقدم وكذلك المرأة لني تزوجت برجل وفسيخ العقد بينهما قبل الدخول أو طلقها أو مات عنها قبل لدخول أيضا ولو كان بمد الخلوة الصحيحة فكل هؤلاء أبكار حقيقة وحكمــا حتى لو قال رجل أوصيت لا بكار بني فلان بثلث مالي استحق جميع من ذكر لا نهن ابكار حقيقة والزائل انماهوالعدرة لاالبكارة. وأما اذا زَالتعدْرتهابالزْنافان اشتهر حالها بان خرجت وأقبم عليها الحد أو صار الزنا عادة لها بأن تكر رفلابد من القول فان لم تحد أو لم يتكرر فهي بكر حكمالان لناس عرفوها بكراً والشرع جعل السكوت رضا بعلة الحياء واذا وجدتالعلة يترتب الحبكم عليها. ومثل هذه من زالت بكارتها وطء بشبهة كما اذا زُفَّت امرأة لرجل وقيل له هي زوجتك فدخل بها وتبين الحال بعد ذلك ففرق بينهما أو بنكاح فاسد فانها تكور ثيبا حقيقة فلا يكون سكوتها اذنا بل لابد من النطق أو مايدل لي الرضا غير السكوت لعدم الحياء هنا ولان الشرع أظهر هذاالوطء حيث علق يه أحكاما من لزوم المدة والمهر وثبوت النسب -- انظر مادة (٥٥)

وقد علمت نما تقدم ان الغرض من الزواج التناسل وهذا لايكون|لا بالوطء فاذا كانت الزوجة مطيقة سلمت الىالزوج عندطلبهفالكانت صغيرة

⁽مادة ٥٥) من زالت بكارتها بسارض او تمنيس فهنى بكر حقيقة كمن فرق يينها ويين زوجها بسنة أو فسخ او طلاق أو موت بعسد خلوة قبسل وطه ومن زالت بكارتها بزنا فهى يكر حكما ما لم يتكرر منها أو تحد فأن نكرر منها أو لم يتكرر وحدت فهى ثهب كالموطوأة بشهيه او بنكاح فاسد

لا تطبق الوط، وطلبها الزوج فلا يجبر وليها على تسليمها له سوا، كان أيا او غيره ومع ذلك فله طلب مااستحق من مهرها من الزوج لا نه وجب بالمقد فان انفقاعلى أنها لا تطبق الوط، فبها وان اختلفا بان قال الزوج أنها تطبقه وأنكر الاب ذلك فلا بد من حكم بينهما وحينته يمين القاضى من يتق بهن من النساء ويأمرهن بالكشف عليها ويأخذ بما يقلن فاذو افقن الولى فلا يأمره بتسليمها وان وافقن الزوج أمر الولى بالتسليم و ولا يمتبر السن لانه من الجائز أن تكون بنت تسم تطبق الوطء لسلامة بنيتها من كل الامراض وأخرى في هذا السن نحيفة لا تطبق الوطء لسلامة بنيتها من كل الامراض وأخرى في هذا السن نحيفة لا تطبق الوطء السلامة بنيتها من كل الامراض

الباب الخامس

﴿ فِي الوكالة بالنكاح ﴾

لماكانت الوكالة نوعا من الولاية من حيث أن تصرف الوكيل ينفف على الموكل كتصرف الوكيل ينفف على الموكل كتصرف الوكانة بالنكاح على الموكل كتصرف الوكانة بالنكاح عقب الولى، والتوكيل هو اقامة الغيرمقام نفسه فى تصرف جائز معلوم ممن بملك من هذا التعريف أن كل شخص بملك تصرفامن التصرفات له أن يوكل غيره فيه وكل شخص لا يملك تصرفاليس له (مادة ٥٦) لاتسمالزوجة الصنيرة الزوج عنى تطبق الوط، ولا يجبر الاب على تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج الم اتطبقه وأنكر

الاب ذاك فعل الحاج أن يأمر من يتق بهن من النساء بالكشف عليهافان قان بصلاحيتها

للرجال بأمر أباها بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسن

أن يوكل غيره فيه لان الولاية المتمدية فرع الولاية القاصرة فاذا كانت الاولى غير موجودة فلا يتأتى وجود الثانية ويترتبعلى هذا أن الشخص متى كان عاقلا بالفا سواء كان مذكرا أو أنتى يجوزله أن يوكل غيره بتزويجه لان له أن يوكل غيره بنفسه وكذلك الولى سواء كان أبا أو جدا أو غيرها فان له أن يوكل غيره بنزويج من له الولاية عليه سواء كان صغيرا أو ملحقا به فلا يجوزله أن يوكل المقد بنفسه ـ وان الشخص متى كان صغيرا أو ملحقا به فلا يجوزله أن يوكل غيره اذ الولاية المتمدية غيره بتزويجه لانه ليس له أن يزوج نفسه فلا يوكل غيره اذ الولاية المتمدية فرع عن الولاية القاصرة وهذه غير موجوهة فلا يتأتى وجود الثانية — انظر مادة (٧٠)

ولا يشترط أن يكون التوكيل بالكنابة بل يصحأن يكون كتابه وان يكون مشافهة ولا يشترط لصحة التوكيل الاشهاد عليه فاذاو كل شخص غيره في النزويج أو في غيره ولم يشهدا على هذا التوكيل ففعل الوكيل الموكل فيه جاز على الموكل واتما يستحب الاشهاد عليه خوفا من جحودالتوكيل فيحصل الذاع فاذا كانت هناك شهود أمكن المدعى اثبات التوكيل بها يخلاف الذا لم يشهدا فانه لا يتأتى اثبات التوكيل بالبينة _ انظر مادة (٨٥)

⁽ مادة ٧٧) بجوز الزوج والزوجة أن يتوليا عقد نىكاحهما بانفسهما وأن يوكلا به من شاآ اذاكانا حربن عاقلين بالنهن والولى اباكان أو غيره أن يوكل بنكاح من له الولاية عليهم من الصقاد ومن يلحق بهم

ر مادة ٥٨) يصح التوكيل بالكاح شفاها وبالكتابة ولا يشترك الاشهاد علم ه لصحته بل لحشية المجدود والنزاع

ولا مجوز الوكيل بالزواج أن يوكل غيره بل هو الذي يتولى المقد بنفسه سواء كان الموكل له مو الزوج أو الزوجة لان الموكل رضى برأ يه لا برأى غيره فليس له أن يقيم غيره مقامه حتى اذا وجد من الموكل رضا بغير أى الوكيل جاز للوكيل أن يوكل سواء كان هذا الرضا صراحة أو دلالة فالصريح كما اذا قال رجل لآخر و كلتك فى أن تزوجني فلانة ولك أن توكل فلانا أولك أن توكل من شئت فى الحالة الاولى ليس له أن يوكل غير فلان المعين لمدم رضاه برأى غيره وفى الحالة الثانية له ان يوكل من شاء لتفويض الامرالي مشيئته فكل شخص وكله فقد شاء توكيله فيصح والدلالة كأن يقول له وكلتك فى أن تزوجني فلانة وفوضت الامرالي رأيك فى كل ما تفعله فتوكيله غيره فى هذه الحالة صحيح أيضا لا فهمن ضمن افعاله التى رضى بها الموكل فيصح — فى هذه الحالة صحيح أيضا لا فهمن ضمن افعاله التى رضى بها الموكل فيصح — افظر مادة (40)

فاذا ولى الوكيل عقد الزواج فقد انتهت مأموريته فلا يطالب الحقوق المترتبة عليه لانه سنهير ومعبر فقط بخلاف الوكيل فى البيع فان كان وكيلا من جهة المشترى يطالب بالثمن ومثلهما جميع الحقوق المترتبة على عقد البيع

وحينئذ فلا يطالب الزوج الوكيل بتسليمه الزوجة ولاتطالب الزوجة الوكيل بمهرها بمجرد هذا المقد فان حصل مايوجب مطالبته بالمهرغيرالمقد طولب به فان النزم لوكيل للزوجة او لوليها بدفع المهرسوا، كان هذ الالتزام

⁽ مادة ٥٩) لا يجوز للوكيل بانتكاح ان بوكل غير. بلا اذن موكله أو موكاته أو بلا تفويض الام الى رأيه

في العقد أو بعده وجب عليه اداؤه لكن وجوب هذا الاداء لم يكن بالعقد بل بالضمان فان دفع الوكيل المهر وأراد ان يأخذه من الزوج فان اعطاه من غير نزاع فبها وان تأخر عن الدفع اليه فازأذنه باعطائه للزوجة اجبرعلي الدفع للوكيل لان الوكيل في هذه الحالة صار قاضيا دينه باذنه فلا يكون متبرعاً وان كان الزوج لم يأذن له بالاعطاء فلا يجبرعلي دفعه لانه والحالة هذه يكون متبرها حيث دفع الدين بلا أذن المدين ـــ انظر مادة (٦٠) فان ولى الوكيل العقد الذي وكل فيه وكان موافقًا لكل ما امره مه الموكل لزمه وليس له أن يردّه اصلا فان وكل رجل رجلا آخر في ان نزوجه بنت فلان الفلانية بمائة جنيه مثلا فزوجها لهبذا المبلغرلزمه هذاالعقدوليس له نقضه فان خالف بأن زوجه غير المسماة او زوج المسماة له بمائة وخمسين جنيها مثلا فلا ينفذ هــذا العقد بل يكون موقوفا على مشيئة الموكل فان لم برض به ابطله وان رضى اجازه وسيأتى لك ايضاح بما لامزيد عليه ان شاء الله تمالي لهذا المقام في مادة ١٤٠ وما بعدها -- انظر مادة (٦١)

⁽ مادة ٣٠) لايطالب الوكيل بتسليم الزوجة الزوج ولا يمهرها الا اذا ضمنه لما فان ضمنه وجب عليه آداؤه وليس له الرجوع به على الزوج الااذا كان الضهان باذنه (مادة ٦١) يشترلم الزوم عقد الوكيل و قوذه على من وكله موافقته لما امره به فان خالف فلا بنفذ عليه التكام الا اذا احازه

الباب السارس

. ﴿ فِي الكِنَاءَ ﴾

الكفاءة تعتبر بين الزوجين لان الدكاح يمقد للعمر ويشتمل على اغراض ومقاصد كالازدواج والصحية والالفة وتأسيس القرابات ولاينتظ ذلك عادة الا بين الا كفاء والكفاءة تعتبر من جانب الرجل لا من جانب المرأة لان الشريفة تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس فلا بد من اعتبارها من جانبه يخلاف جانبا لان الزوج مستفرش فلا تفيظه دناءة المرأة

والكفاءة حقى الولى وحقى المرأة فلو اسقط كل منهما حقه فالامر طاهر ولو اسقط واحد منهما حقه بتى حق الآخر ويترتب على كون الكفاءة حقم) أنه اذا تزوجت المكلفة بنير كف برضا وليها الماصب قبل المقد صبح لان كلامهما اسقط حقه فى الكفاءة فيسقط ولو زوجت نفسها من غير كفء بلا رضاه لم يصح المقد لانها وان اسقطت حقها فحقه باق ولوكانت المكفاءة حقها وحدها لصبح هذا المقد

واعتبار الكفاءة عند ابتداء اليقدفلا يضر زوالها يمده فاذا كان الرجل وقت التروح كفؤا للمرأة التي تروجها شم زالت الكفاءة بأى سبب من الاسباب الآتية فلا يفسخ المقد بانمدام الكفاءة لانهامن الشروط التي يلزم وجودها في اول الامر ولا يشترط استمرارها لما يترتب على اشتراط الاستمرار من الحرج لان بقاء الشيف على حالة واحدة نادر فيازم على اعتبار

استعرارها فسخ عقود كثيرة ولا يخنى مافيه من الضرو - انظر مادة (٦٢) وقد علمت مما تقدم آنه اذا زوجت الحكفة نفسها بلاز صاوليها الماسب قبل العقد او زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء او زوجها الاباو الجد وهومشهور بسوء الاختيار قبل العقد يشترط نصحة النكاح إن يكون الزوج كفؤا للمرأة فان كان غير كف فلا يصح العقد ، والكفاءة معتبرة في سنة أشياء وهي النسب ان كانا عربيين اصلا والاسلام والحرية والمال والديانة والحرفة سواءكانا عربيين اعير عربين .

واتما اغتبرت في هذه الاشياء لان التفاخر يقع بها فيابين الناس فلابد من اعتبارها فالنسب معروف والعربي عند الفقهاء هو من يعرف الصال تسبه الى قبيلة من القبائل والمجمى بخلافه فقريش بمضهم اكفاء لبمض فلايمتبر التفاصل فيا بين قريش و كذا العرب غير قريش بمضهم اكفاء لبمض ولا يكون سائر العرب اكفاء لقريش والنجم ليسوا بكف المرب والاصل في هذا قوله عليه الصلاة والسلام و قريش بعضهم اكفاء لبمض بطن بطن والعرب بمضهم اكفاء لبمض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم اكفاء لبمض فلا رجل برجل لاتهم ضيعوا أنسابهم فلا رجل برجل » وانما قال في الموالي رجل برجل لاتهم ضيعوا أنسابهم فلا يفتخرون بها لجلها عنده وانما يقتخرون بالاسلام والحربة والحرفة ، الح

⁽مادة ٦٦) تعتبر الكفاه أمن جانب الزواج لامن جانب المرأة فيجوز ان ' تكون آدى منه فى الشروط المذكورة فى المسادة الآتية والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند ابتداء المقد فلا يضر زوالها بعده

الا لا ب فوقه فهو عربى غير قرشى والنضر هو الجد الثانى عشر للنبي عليه الصلاة والسلام ــ انظر مادة (٣٣)

واسلام الاصول معتبر في العجم وأما في العرب فهو غير معتبر فن لاأب له في الاسلام من العرب وهو مسلم فهو كف الن لها آبا في الاسلام لان العرب يتفاخرون بالنسب فيعدون النسب كفؤا كنسب آخر وأما العجم نقد ضيعوا أنسابهم ففاخرتهم بالاسلام فن كان له أب في الاسلام يفتخر على من لاأب له فيه ولا يعده كفؤا كوحينئذ لا يكون من أسلم بنفسه من العجم كفؤا كن لها أبوان فيه أما من له أبوان في الاسلام فكف لمن أبا في الالملام لا يكون كفؤا كن لها أبوان فيه أما من له أبوان في الاسلام فكف لمن ألما آبا فيه لان أصل التعريف بالاب وتمامه بالجد فلا يشترط أكثر من ذلك فتبين من هذا ان الاسلام معتبر في حق العرب بالنسبة الى الزوج وحده لا الى أبيه وجده وفي حق العج بالنسبة للزوج وأبيه وجده

والحرية نظير الاسلام فيما ذكرنا بالنسبة للعج وأمابالنسبةالعربفهى

⁽ مادة ٦٣) اذا زوجت الحرة المكلفة نفسها بلا رضا وليها الماصب قبل المقدأو زوّج الصفيرة غير الاب والجد من الاولياء أوزوجها الاب أوالجدوهو ماجن سيء الاختيار مشهور بذلك قبل المقد يشترط لصحة التكاح أن يكوناازوج كفؤالامرأة لسبا ان كانا عربيين أصلا واسلاما ومالا وصلاحا وحرفة سواء كانا عربيين أو غير عربيين فان كان الزوج غير كف المرأة فى شرط من الشروط المذكورة فالذكاح غير صحيح في الصور المنقدمة

لازمة لانه لايجوز استرقاقهم ـ انظر مادة (٦٤)

قالعجمى لا يكون كفؤاً للمرية ولو كان ذاجاه بأن كان سلطانا أوعالما وقال البمض ان كان الحسب والجاه آيين من جهة السلطة فلا يكون كفؤاً لها وان من جهة العلم كان كفؤاً لان شرف العلم فوق شرف النسب والداقيل ان عاشة أفضل من فاطمة وضى الله تعالى عنهما لكثرة علمها وفوق شرف المال أفقير كفؤاً لبنت الذي الجاهل وانظر مادة (١٥) وأما الكفاءة فى المال فهى عبارة عن أن يكون الزوج مالكا للمهر والنفقة ولم الكفاءة فى المال فهى عبارة عن أن يكون الزوج مالكا للمهر والنفقة فلا بد من ايفائه وبالنفقة قوام الازدواج ودوامه فلا بدمنها أيضا والمراد بلهر قدر ماتمارفوا تعجيله لان ماوراء مؤجل عرفا والمراد عكون مالكا لنفقة شهر إن كان غير محترف أو يتكسب كل يوم ما يكفيه ان كان عمرفا ومتى وجد هذان الامران عندالزوج فهو كفءولوكان المرأة ذات أموال جسيمة وثروة عظيمة وانظر مادة (٢٩)

⁽ مادة ٦٤) يمتبر الاسلام بالنظر الزوج وأبيه وجده لاغير فسلم بنفسه ليس كفؤا لمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفؤا لمن لها أبوان مسلمان ومن له أبوان فى الاسلام كف لمن لها آباء '

⁽ مادة ٦٠) شرفالعلم فوق شرف النسب فنبر المربى العالم كف. للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كف. لبنت الننى الجاهل

⁽ مادة ٦٦) لا عبرة كِمَثَرَة المال فى النّـكاح فمن قدر على المهر التــــارف تمجيله ونفقة شهر ان كان غير مجترف او قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفا فهو كف لها ولوكانت ذات أموال جسيمة وثروة عظيمة

وأما الديانة فالغرض منها التقوى والزهد والصلاح لانهامن أعلى المفاعر والمرأة تدير بفسق الزوج فوق ما تدير بضمة نسبه فلها كان النسب معتبراً كانت الديانة أولى _ فلا يكون الفاسق كفؤاً لصالحة بنت صالح سواء كان مملئاً بالفسق أم لاوانما يكون كفؤاً لفاسقة بنت فاسقاً وفاسقة بنت صالح انظر مادة (٧٠)

واتما اعتبرت الحرفة في الكفاءة لأن الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتميرون بدناءتها وهي وان أمكن تركها يبق عارها وحيث في يكون المدار فيها على التفاخر والتمير ولذلك كانت معتبرة في العجم لان افتخارهم بها لا بالنسب بحلاف العرب لان افتخارهم به لا بها الا اذا كان العربي محترفا بنفسه حرفة ديئة فالها تعتبر فصاحب الحرفة الدنيثة لا يكون كفؤ البنت صاحب الحرفة الشريفة ولا يمكن في هذا المقام حصر الحرف ويسان الشريفة والحسيسنة لكثرتها وتشميها واختلاف العرف فها

فان اتفقت الحرف فالامر ظاهروان اختلفت ولكنهامتقارة كالخائك والحجيام فلا يمتون كفؤا الله باغ والحجيام فلا يمتر التفاوت وتثبت الكفاءة والحائك يكون كفؤا المدياغ والدياغ يكون كفؤا للسكناس وهؤلاه ليسوا كفؤا لبنت العطار والجوهرى وحينت في ترك الحركم فيها الى العرف لان بعض البلاد يعد بعض الحرف شريفة في حالة عد البعض لها دنيثة فكل بحسب عرفه و

والعرف في الشرع له اعتبار ﴿ لَذَا عَلَيْهُ الْحَـٰكُمُ قَبُّهُ يَدَاوِ ﴿

⁽ مادة ١٦٧) لا يكون الفاسق كقؤا لصالحة بنت صالح وانما يكون كفؤا الفاسقة -بنت فاسق أو بنت سالح

واقتصارهم على الاشياء الستة المتقدمة يفيد أنه لا يعتبر غيرها فى الكفاءة فلا عبرة بالجال ولا العقل فالمجنون كف المافلة وفيه خلاف بين المشايخ ولا عبرة بالجلد أيضا فالقروى كف القرى كفؤا لبنت التاجر فى مصر المتقارب ولا بالسن أيضا فاذا زوج أخته الصغيرة لرجل طاعن فى السن صح العقد وهكذا ، ومع كل ما تقدم فالا حسن للاولياء أن يراعوا الاشياء المتناسبة بين الزوجين كى تحصل الالفة والحبة بينه إنخلاف ما اذا لم تراع فينجم من العنرو ما لا تحمد عقباء _ انظرمادة (١٨)

ومما يترتب على كون الكفاءة حق الولى وحق المرأة أنه لو زوجت المرأة نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كف، أوغير كف، ثم تبين أنه غير كف، فلا خيار لها لانها أسقطت حقها في الكفاءة بعد مالبحث والاشتراط ولدكن الاولياء لم يحصل منهم ذلك فلهم الخياراً ويكون المقد لاغيا على حسب الروايتين في مثل هذه المسئلة وكذلك الاولياء لوزوجوها برضاها ولم يتبدعوا بعدم الكفاءة ولم يشترطوها ولم يخبرهم الزوج بها فليس لهم خيار الفسيخ ولا لها اها اها اشترطوا أو أخبرهم الزوج بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كف، كان لهم الخيار لانه اذا لم يشترطوا الكفاءة ولم يخبرها ازوج بها بكون التقصير حاصلا منهم جيما بترك البحث مع امكانه

⁽ مادة ٦٨) . تعتبر الكفاءة حرضة في غير الدب وفيمن محترف ينفسه من السرب فاذا تقاوت الحرف فلا يعلب التفاوت فيها وتنبت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب الحرفة الدينة لا يكون كفؤاليدت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك بعرف أهل البلد في شرف الحرف وحسنها

فكأنهم راضون به على كلحال فلا يثبت لهم حق الفسخ بخلاف مااذا اشترطوا فلا يثبت رضاهم الا اذا كان كفؤا فان ظهر غير كف، ثبت لهم حق الفسخ _ انظر مادة (٦٩)

الباب السابع

﴿ في المهر ﴾

﴿ الفصل الأول ﴾

﴿ فِي بِيانَ مقدار المهر وما يصلح تسميته مهرا وما لايصلح ﴾

المهر هو المال الذي يجب بالزواج في مقابلة منافع البضع اما بالتسمية وإما بالمقد وله اسماء المهر والصداق والنحلة والاجر والفريضة والعُمُنر

والمقد يصبح وان لم يسم فيه مهر او ننى بأن نزوجهابشرط أن لامهر لها لان النكاح لفة عقد انضام وازدواج فيتم بالزوجين ــ وهوواجب شرعا لاظهار شرف المحل لا لصحــة النكاح وأقل المهر شرعا خشرة دراهم فضة وتكون هذه المشرة وزن سبعة مثاقيل سواء كانت مضروبه أو غير

⁽مادة ٦٩) اذا زوج الولى موليته الكبيرة برضاها جاهلا قبل العقد كفاهة الزوج لها ثم علم بعده أنه غبر كفء لها فليس له خيارة منجالتكاح ولالهامالم يكن اشترط الكفاءة على الزوج أو أخبره الزوج آنه كفء فاذا هو غير كفء فلها ولوليها الخيار فى الصورتين

مضروبة لقوله عليه الصلاة والسلام « لا مهر أقل من عشرة دراهم » ولا يشترط أن تكون الدراهم مسكوكة فلو سمى عشرة تبرا أو عرضا قيمته عشرة تبرا لا مضروبة صح

والمعتبر في هذه الدراهم المشرة أن تكون وزن سبعة مناقيل لاعشرة أو ستة أو خمسة وذلك أن الدراهم المستعملة في زمن سيدنا عمر كات على الاثة انواع :النوع الاول عشرة دراهم وزن عشرة مناقيل الناني عشرة دراهم وزن خسة مناقيل فأراداً رباب الاموال اخراج زكاتها على حسب النوع النال وعمال بيت المال أرادوا الاخذ حسب الاول فرفع الامر الى سيدنا عمر فجمع الانواع الثلاثة وأخذ ثائها وهو سبعة فصار المول عليه من ذاك الوقت عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل في كل المقدرات الشرعية ولا يقبل من الزوجين تسمية أقل من هذا المقداد في كل المقدرات الشرعية ولا يقبل من الزوجين تسمية أقل منها كدر منها فلا يمارضهما أحد اذ للزوج أن يسمى لزوجته ما شاء على حسب قدرته فلا يمارضهما أحد اذ للزوج أن يسمى لزوجته ما شاء على حسب قدرته

ولا يشترط أن يكون المهر من الذهب أو الفضة بل ما كان مالا أو مقوما بمال يصلح تسميته مهراً سواء كان من العقار كقطعة من الارض أو

⁽مادة ٧٠) أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعــة مثاقيل مضروبة أو غير مضروبة ولاحد لاكثره بل لازوج أن يسمى لزوجته مهرا اكثر من ذلك علىحسب ميسرته

بيت أو من العروض كقطعة من الحرير أو الصوف مثلا أومن المجوهرات كفاتم من المساس أو من الانعام كجمل أو حصان أو المكيلات كمشرين اردبا من الحنطة أو من الموزونات كخمسة فناطيرمن القطن أومنافع الاعيان التي يستحق المال في مقابلتها كها اذا أعطاها بيتا لتؤجره وتأخذ الاجرة — ويصح أيضا أن يكون المهر دينا فاوتزوجها على عشرة دين له على فلان صحت التسمية لان الدين مال فظهر من هذا أنه ليس الغرض عشرة دراهم بلهى أو ما يقوم مقامها بأن تكون قيمته مساوية لها ـ أنظر مادة (٧٠)

وكل ما ليس مقوما بمال فى ذاته أو فى حق المسلم لا يصبح تسميت مهرا فالاول كالدم المسفوح ولحم الميتة التى ماتت حتف أنفها والثانى كالحر والخنزير فان كلا منهما ليس بمال فى حق المسلم فان سمى شيئا مما ذكر فلا تؤثر تسميته على المقد بل هو صحيح والتسمية فاسدة فيصبعلى الزبوج مهر المثل ـ انظر مادة (٧٧)

ويصح تعجيلُ المهر كله وتأجيله كله الى أجلسواه كان الاجل قريباً كمشرة أيام أو عشرين يوما أو بعيداً كشهر وسنة أوأكثر وكما انه يصح تعجيل السكل وتأجيل الكل يجوز تعجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب اتفاق الزوجين ان كان هناك اتفاق على ذلك فان لم يكن يتبع عرف البلد الذي وقع

⁽ مادة ۷۱) كل ماكان مقوما بمال من المقارات والعروض والمجوهرات والانعام والمكيلاتوالموزونات ومنافع الاعيان التي يستحق بمقايلتها المـــال يصلح تسميته مهرا (مادة ۷۲) كل ماليس مقوما بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصلح تسميته مهرا وان سمى فالمقد صحيح والتسمية قاسدة

فيه المقد لان بمض البلاد يمجل أهلهاالنصف ويؤجاونالباق والبعض الثلثين والثاث وهكذا

فلا يلز. دفع المهر أو بعضه معجلا قبل الدخول لما روى عن عائشة قالت أمرنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنأدخل امرأة على زوجها قبل ان يمطيها شيئا ـــ انظر مادة (٧٣)

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في وجوب المهر)

المهر بجب على الزوج للزوجة شرعا بمجرد العقد الصحيح عليها سواه دخل بها أولم يدخل وسواء اختلى بها خلوة صحيحة أو لم يختل ولكن هدذا الوجوب ليس متأ كداً لا أنه على شرف سقوط النصف أو السكل فيسقط نصفه بالفرقة التي أتت من قبله قبل الدخول وكله بالفرقة التي أتت من قبلها قبل الدخول وبالوبا خلوة الصحيحة أو موت قبل الدخول ويتأكدهذا الوجوب بالدخول بهاأوبا خلوة الصحيحة أو موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول كما ستعرفه ان شاء الله تعالى في الفصل الآتي وسواء سعى الزوج أو الولى مهراً عند العقد أولم يسم أو نفاه أصد لا افظر مادة (٧٤)

⁽ مادة ٧٣) يصبح تعجيل المهر كله وتأجيله كله الي أجل قريبأ وسيدو تعجيل بعضه وتأجيل البمض الاخر على حسب عرف اهل البلد

^{. (} مادة ٢٤) بيجب للزوجة المهر شرعا بمجرد العقد الصحيح علبها سواه سمى الزويج أو الولي مهرا غند العقد الونم يمبع أو فلمه أصابع

والمهر الذي وجب بمجرد العقد يختلف على حسب الاحوال الآتية فان سمى الزوج عشرة دراهم أو دونها مهراً لا مرأته قبل العقد وجبت لها العشرة بمامها في الصورتين أما الاولى لانهما اتفقا على مايصلح تسميته مهراً شرعاً وقد رضيت به فيجب واما الثانية فلان هذهالتسمية لحق الشرع فقد صار مقضياً بالعشرة - وان سمى أكثر منها وجب ماسمى بالغاً قدره مابلغ اذ للزوج أن يسمى زوجته ماشاء على حسب مقدرته _ انظر مادة (٧٥) فاذا لم يسم الزوج ان كان هو المباشر لمقد الزواج بان كان بالغاً عاقلا أو وليه بان كان صغيراً أو ملحقا به مهراً وقت العقدفالو اجب بالمقدهو مهر المثل ويجب أيضا مهر المثل انكان هناك تسمية ولكنها فاسدةسواء كان فساد التسمية آتيا من جهة كون المسمى ليس بمال أصلاكلحم الميتة التي ماتت حتف أنفهاأ ومن جهة كونه ليسبمال فيحق المسلمين كالخروا لخنزيرأ ومنجهة جهالة نوعه وان كان مالا في حق الكل كبيت أو دار اوحيوان أودابة أو ثوب أو عشرة أرادب من البرأو خمسة قناطير من القطن ولم يبين نوع الان الأثواب أجناس شتى كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة فاحشة وكذا الحيوان تحته الفرس والحاروالجل وغيرهاوكذلك الدار فأنها تختلف اختلافا فاحشا بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وتلنها فتكون هذه الجهالة افحش من جهالة مهرالمثل فمهر المثل أولى _ ومجب مهر المثل أيضا اذا ننى الزوج المهر اصلا بان تزوجها بشرط ان لامهر لها

⁽مادة ٧٥) اذا سمى الزوج عشرة دراهم او دونها مهرا لامرأته وجبت لهــا العشرة بنامها وان سمي أكثر منها وجب لها ماسمى بالها قدره طابلغ

ويجب ايضا مهر المشل في تعليم القرآن للامهار يعنى اذا تزوج رجل امرأة وجمل مهرها ان يعلمها شيئا من القرآن فالمقد صحيح والتسمية غير صحيحة وحينئذ يجب عليه مهر المثل وينبنى صحة التسمية في هذه الحالة على المفتى به من جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن كما نص عليه في فتح القدير - انظر مادة (٧٧)

ومهر المثل يعتبر يعشيرتها التي من قبيلة أيها كالاخوات والمهات وبنات الاعمام لان قيمة الشيء انما تعرف بالرجوع الى قيمة جنسه والانسان من جنس قوم ابيه ولا تمثل بامها أو خالها اذا لم تكونا من قبيلة أيها فان كانتا كذلك مثلت بعما بان يكون أبوها قد تزوج بنت عمه فان امها وخالها تكونان من قبيلها وقت ويعتبر في مهر المثل ان تتساوى المرأ تان وهي المقيسة والقيس عليها وقت المقد سنا وجالا ومالا و بلدا وعصراً وصلاحا وعقلا وعفة و إكارة وثيوبة وعالم وأدبا وعدم ولدلان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف لاختلاف الرغبات فيها وستبرأيضا حال الزوج بان يكون زوج هذه كأ زواج أمنا لهامن المئها أي في المال والحسب وعدمها لأن لهامدخلا في غاو المهر ورخصه وكذا التجال والمقل والنقوى والسن مدخل من جهة الزوج أيضا فينبني اعتبارها في حقه لان الشاب يتزوج بارخص من الطاعن في السن وكذا التق بأرخص من الفاعن في السن وكذا التق

⁽ مادة ٧٦) اذا لم يسم الزوج أو وليه مهرا وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمى تسمية فاسدة أو حيوانا مجهول النوع أو مكيلاًو موزونا كذلك اونني المهر اصلا ويجهب إيضا مهر المثل فى الشفار وفى تعليم القرآن للامهار

كلها أو يعضها ينظر الى امرأة تماثاها في هذه الاوصاف من قبيلة تماثل قبيلة أبيها فى الشرف والرفعة ويفرض لهامهرها الذي تزوجت به لانههومهر مثلبا وعند ما يراد ائبات مهرمثل اصرأة بشترطأ خباررجلين عدلين أورجل وامرأ تين عدول بأن بقولا نشهدأن مهر مثلها ماثة جنيهمثلالأن فلانةالتي هي من قبيلة أبيها نساويها في الاوصافالمتبرة من كذا وكذاوقد تزوجت بهذا المبلغ ولما كانت هذه الاوصاف قلماتنحد في امرأتين سواء كانت من قبيلة واحدة أو من قبيلتين فان اتفق الزوجان على أن مهر مثلها ماثة جنيه مثلافلا كلام لان الزوج قد رضى بدفع هــذا المبلغ لها وهي رضيت بأخذم وان اختلفا فمن البديهي أذالزوجة لآبد وأن تدعى الاكثربأن تدعىأن مهرمثلها مائتا جنيه والزوج يقول آنه ماثة وخمسون وحينئذيكونالقول للزوج بيمينه لانه ينكر الزيادة والقول لمن ينكرها فان حلفازمه مايدعيه فقطوان امتنع عن العين لزمه ما تدعيه هي وأيهما أقام البينة على ما يدعيه قبلت بينته ــ انظر مادة (٧٧)

فالذى علم أن المهر اما أن يسمى في العقد اولا فان سمى في العقدفاما

⁽ مادة ٧٧) مهر الذل للحرة هو مهر امرأة تماثلها من قوم أيها كأخها أو عمما أو بفت عمها أو عمما ولا تمثل بأمها أو خالها أذالم تمكو نامن قوم أيهاو تعتبر المماثلة وقت الدفد سنا وجمالا ومالا و بلداً وعصرا وعفلا وصلاحا وعفة و يكاوة وثيوية و علما وأدبا و عدم ولد و يستبر ايضا حال الزوج فان لم يوجد من بماثلها من قبيلة أبيها في هذه الاوساف كامها أو بعضها فمن قبيلة أخرى تماثل قبيلة إيها ويشترط في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين عدلين او رجل والمرأنين عدول ولفظ الشهادة فان لم يوجدذلك فالقول للزوج يهمينه

أن تكون النسمية صحيحة او غير صحيحة واذا لم يسم في العقد فاما أن يكون مسكوتاعنه أو منفيا فان سمى وكانت التسمية صحيحة فهوالواجب وانسمى وكانت التسمية محيحة فهوالواجب وانسمى أو منفيا في العقد وجب مهر المثل فالمهر على العموم يجب بمجرد العقد وينبنى عليه انه اذا تزوجت امرأة بلامهر وتسمى المفوضة (بكسر الواو) لانها فوضت فسها الى الزوج بلامهر وجب لها مهر المثل في هذه الحالة لان المهر في حق الأولياء الى ليس خالص حقها بل فيه حق الله تمالى الى العشرة وفيسه حق الاولياء الى مهر المثل وفيه معتها ابتداء وبقاء فليس لها أن تسقطه في الابتداء

ويترتب على ذلك أن لها أن تطلب من الزوج فرض مهر لها ولو عبل الدخول ومتى طلبت منه ذلك يجب عليه أن يفرض لها قان قام بهذا الواجب واتفق معها على شيء فيها ولو كان أقل من مهر المثل الا اذا كان هناك ولى عصبة فلهحق الاعتراض في هذه الحالة كما عرفته بما تقدم وان امتنع فلها أن ترفع اسرها الى الحاكم لان ولايته عامة ونصب ناظراً لشؤون الناس والحاكم يحضره ويأمره بفرض شيء لها فان امتثل ورضيت بما فرضه فيهاوان لم يمتثل ناب منابه وفرض لها في هذه الحالة سواء كان المفروض بالتراضى أو بقضاء الزوج بما فرض لها في هذه الحالة سواء كان المفروض بالتراضى أو بقضاء القاضى _ انظر مادة (٧٨)

فان سمى المهر في العقد وكانت التسمية صحيحة يلزم الزوج بدفع المسمى

⁽ مادة ٧٨) المفوضة التي زوجت بلا مهر اذا طلبت من الزوج ان يفرض له مهرا بعد المقدوقيل الدخول فلها ذلك ويجب عايه ان يفرض لها فاذا امتنع ورفعت ==

فقط الا اذا حصات زيادة على المهر بعد العقد بان سمى مائة جنيه وزيد بعد العقد خسون فانه يطالب بالسمى والزيادة أى بمائة وخمسين ـ ولا يمك هذه الزيادة كل من ولى العقد وانما يملكها الزوج ان كان بالغا عاقلا لأنه و الحالة هذه تكون له انولاية على ماله فله ان يتصرف بما ارادفاذ كان صغيرا اوملحقا به ملكها الأب والجد فقط لان كلا منهما لوفور شفقته يكون ناظراً لمصلحة تربو على هذه الزيادة فلا يملك غير الزوج والاب والجد هذه الزيادة ولا يملك غير الزوج والاب والجد هذه الزيادة ولو كان

ويشترط في صحبها ثلاثة شروط : الاول ممرفة قدر هافلوقال زدتك في مهرك ولم يعين الزيادة لم تصبح الزيادة للجهالة الثانى قبول الزوجة ان كانت مكلفة اوقبول وليهاان كانت قاصرة الزيادة في الحجلس الذي حصلت فيه لاشتراط اتحاد مجلس الايجاب والقبول - الثالث بقاء الزوجية بان حصلت الزيادة وعقد الزواج باق باذلم يقع منه طلاق اصلا او وقع منه طلاق وجمى ولكن العدة لم تنقض فان انقضت العدة في الطلاق الرجمى او حصلت الزيادة بعد الطلاق البائن وان لم تنقض العدة فلا تصبح لان عقد الزوجية قد انتهى ومن باب اولى مااذا حصلت الزيادة بعد موت الزوجة فقبلت الورثة فانه لا يصبح لا نتهاء عقد الزوجية بالموت _ انظر مادة (٧٠)

المرأة امرها الى الحاكم يأمره بالفرض فازلم يفسل ناب منايه وفرض لها مهر مثلها بالنظر الى من عائلها من قوم اميها بناء على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما فرض لها سواء كان يالتراضي أو بأمر القاضي

⁽مادة ٧٩) يجوز لنزوج او أبيه او جد الزيادة فى المهر بعد العقــد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة او وليها فى المجلس و يقاه الزوجية

وكما بجوز للزوج الزيادة في المهر للزوجة كذلك بجوز للزوجة أن تحط كل المهر أو بعضه عن زوجها ان كانت من النقدين بأن تقول لهأبرأتك من كل المهر أو من نصفه ويشترط في صحة هذا الحط شروط: الاول أن تكون بالنة عاقلة لانها والحالة هذه تكونها الولاية في مالها فلها أن تتصرف بمـا شاءت فلو كانت صفيرة فليس لها ذلك لعدم ولايتها على مالها وليس لاحد من الاولياء ذلك أيضا ولو كان أبا أو جــدا لان تصرف كل منهما في مال الصغيرة مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في ترك شيء من مال الصغيرة يمد ثبوته بالمقد وكذا لوكانت كبيرة لانها هي وليةمالها لا الابوالجدفاذاحط كل منها شيئا من مهرها فان كان باذنها صح لانه وكيل وان كان بفيراذنها توقف على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردته بطل ـ الشرط الثانيأن تكون راضية مختارة حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوفها بالضرب حتى وهبت لهمهرها لمتصح هذه العبة الثالث أن تكون في حال صحتها فلو كانت مريضة مرض الموت فلا يصم ابراؤها زوجها من الهرولاشئ منهالا اذا اجاز هذا الابراء بقية الورثة لان جميع التصرفات الانشائية في مرضالموتوصيةولا تنفذ الوصية لوارث ولو كانت بأقل من الثلث الااذا اجازها بقية الورثة— الشرط الرابع أن يكون الهر من النقدين فلوكان من الاعيان لم يصم لان الحط لا يصح فى الاعيان ومعنى عدمصحته فيها أن يكون ودينة عند الزوج فاذا ابرأته من الهر وكان حصانا مثلا فلها أن تطالبه به ما دام موجوداً في ده فان هلك بدون تمدیه فلا یضمن لها شیئأوان\ـــّـهلـكههوضمن فیمته _ انظر مادة (٨٠)

﴿ الفصل الثالث ﴾

(فى الاسباب الى تو كد وجوب المهر بناء ه للموأة والاحوال الى مجب لها فيها نصف المهر والى لا تستحق فيها شيئا منه)

اعلم أن المهر بعد وجوبه بالتسمية أو بنفس المقد على شرف السقوط كلا أو بعضا وانما يتأكد هذا الوجوب ويلزم كل المهر باحد أمور ثلاثة الاول الوط، سواء كان فى نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة فتى حصل الوط، وجب كل المهر ولا يبالى بما اذا كان هذا الوط، حصل بعدعقد صحيح أو فاسد أو لم يحصل بعد عقد أصلا كالوط، بشهة

الثانى الخلوة الصحيحة فى النكاح الصحيح فلا يتأكد لزوم كل المهر الا اذا كانت الخلوة عير صحيحة ولو كان الخلوة غير صحيحة ولو كان المقد صحيحا أو كانت الخلوة صحيحة ولكن المقد نحير صحيح لم يتأكد لزوم كل المهر

الثالث موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة فاذا تزوج رجل امرأة ولم يدخل بها ولم يختل بها خلوة صحيحة وماتأحدهما

⁽ مادة ٨٠) كما بجوز الزوج الزيادة فى المهر بجوز المرأة البالغة أن تحط برضاهافى حال صحتها كل المهر أو بعضه عن زوجها ان كان من النقدين ولا يجوز لها حطشى. من الاعيان ولميس لابى الصفيرة أن يحط شيئا من مهرها ولا من مهر بنشه الكيرة. الا يرضاها

استحقت المرأة جميع المهر فاذا مات هو أخذت كل المهر من تركتــه وان ماتت هى أخذورتها المهر من الزوج بعد اسقاط نصيبه منه لانه وارث بسبب الزواج

والمهر المتأكد بأحد هدذه الامور الثلاثة يختلف باختلاف الاحوال وبيانه انالمهر ان كان مسمي في المقد وكانت التسمية صحيحة والعقد صحيح فهو الواجب وان حصلت زيادة على المهروكانت مستوفية الشروط المتقدمة في شرح مادة (٧٩) وجبت مع المسمى فان لم يسم المهر في العقد وفرض بعده فالواجب هذا المفروض سواء كان فرضه بتراضى الزوجين أوبقضاء القاضى وبتأكد مهر المثل كله في ثلاثة أحوال: الحالة لاولى اذا كان النكاح فاسداً وحصل الدخول بالفعل _ الثانية عند حصول وطء بشبهة _ الثالثة اذا كانت التسمية غير صحيحة

ومتى حصل واحد من الامور الثلاثة التى تؤكد ازوم المهر بتمامه فلا يسقط منه شى، ولوحسلت الفرقة من جهة الزوجة كما اذا كانت صفيرة زوجها غير الاب والجد ودخل بها الزوج واختارت نفسها عند البلوغ الا اذا أبرأته الزوجة منه فانه يسقط لان المهر فى حالة البقاء حقها _ وانما تأكد كل المهر بحصول واحد من هذه الامور الثلاثة لان الدخول يتحقق به تسليم المبدل وهو منافع البضع وبتسليم المبدل يتأكد البدل وهو المهر

وأما الموت فلأن الزواج ينتهى به حيث لم يبق قابـلا للرفع والشىء بانها ثه يتقرر ويتأكد فيجب أن يتقرر بجميع مواجبهالتي يمكن تقريرها لوجود مايقتضى ذلك وليس هناك مايمنع مشه وتلك المواجب هي الارث

والعدة والمهر

وأما الخلوة الصحيحة فلان تسليمالمبدل وجدمن الزوجة بوفع الموافع فيتأكد حقها في البدل — انظر مادة (٨١)

والخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوط، وتؤكدلز ومالمهر بمامه هي أن بجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغيرعليهما بلااذنهما وان يكون الزوج بحيث يتمكن من الوط، بلا مانع حسى او طبيعي أو شرعى

فالشرط فى الخلوة أن تكون بلامانهمن الوط الا له لا يتمكن من الوط، مع المانع والخلوة انما جملت كالدخول للتمكن منه ومع المانع لا يتمكن فلا تكون صحيحة والموانع ثلاثة أنواع: حسى كالمرض، وطبيعى كوجود ثالث، وشرعى كحيض وصوم فرض، فتى كانأ حدهما مريضاً مرضاً بمنع الجماع أو يلحقه به ضرر أو كان صاغار مضان أو وجد معهما نالث كانت الخلوة غير صحيحة انظر مادة (٨٧)

⁽ مادة ٨١) بالوطه فى نكاح صحيح أو فاسد أوبشبهة و بالخلوة الصحيحة فى الشكاح الصحيح وبموت احد الزوجين ولو قبل الله خول يتاكد لزوم كل المهر المسمى والزيادة التي زيدت ُفيه بعد المقد فى الشكاح الصحيح وكل مهر المثل فى العاسد والوطه بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض للمفوضة بعدالمقد بالزاضى أو بقرض القاضى ولا ينقط المهر بعد تاكد لزومه باحد هذه المعنى الثلاثة ولو كانت الفرقة من قبل الزوجة مالم أبرثه

⁽ مادة ۸۲) الخلوة الصحبحة التي تقوم مقام الوط وتؤكد لزوم المهر همى أن بجتمع الزوجان فى مكان آمنين من اطلاع الفير عليهما بفدير المنهما وان يكون الزوج بحيث يتبكن من الوطه بلا مالع حسى او طبيعي او شرعى

والخلوة الصحيحة ليست كالوط، في جميع الاحكام بل في البعض فن الاحكام التي أقاموها فيها مقام الوط، فأ كد لزوم كل المهر ولو كان الزوج هنيناً ومنها ثبوت النسب فاذا اتبولد بمد الخلوة الصحيحة ثبت نسبه من الزوج كما اذا اتت به بعد الدخول الحقيقي وسنها النفقة الشاملة للسكني فاذا طلق رجل امرأته بعد الحلوق الصحيحة وجبت عليه نفقتها ما دامت في المدة كما اذا طلقها بعد المدخول الحقيقي ومنها حرمة نكاح أخت الزوجة في المدة فاذا نزوج رجل امرأة واختلى بها خلوة صحيحة ثم طلقها يحرم عليه ما دامت في المدة أن يتزوج أختها أو غيرها من محارمها كما اذا كان هذا الطلاق بعد الدخول الحقيقي ومنها حرمة نزوج اربع غير مطلقته في عدة الخلوة فاذا تزوج رجل امرأة واختلى بها خلوة صحيحة م طلقها فلا يجوز له ما دامت في عدة الخلوة أن يتزوج بأربع سواها كما اذا كانت في المدة من الدخول الحقيقي

وبالتأمل برى أنه لا لزوم الى ذكر كل هذه المسائل وجعلها من قيام الخلوة الصحيحة مقام الوط لان ثبوت النسب ليس من احكام الخلوة القائمة مقام الوط و لانها من احكام المقد الا ترىأن النسب يترتب على المقدسوا وحصل دخول ام لا وسواء حصلت خلوة ام لا ولان كلا من النفقة والسكنى وحرمة نكاح الاخت واربع سواها فى المعدة للس من أحكام الخلوة الصحيحة الفائة مقام الوط و بل هى من احكام العدة فذكر العدة يننى عن كل هذه المسائل ولذلك قال بعضهم أن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول الحقيقي الافى حق تكميل المهر ووجوب العدة ولم تقهم قامة الاحكام وهذا هو التحقيق

ولا تكون الخلوة الصحيحة مثل الوط، في مسائل منها الاحصان فلوزني رجل بامرأة بمد الخلوة بزوجته لا يرجم لفقد شرط الاحصان وهو الوط. بخلاف ما اذا دخل بزوجته دخولا حقيقيا ثم زنى بامرأة فانه يرجم والمرأة مثل الرجل فيها ذكر

ومنها حرمة البنات اى لم يقيمو الخلوة الصحيحة مقام الوط ه فى حرمة البنات فلو خلا بزوجته بدون وط و ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بناتها بحلاف الوط ومنها حل المطلقة ثلاثًا للزوج الاول فاذا تزوجت يشيره واختلى بها خلوة صحيحة فلا تحل للاول واذا دخل بها دخولا حقيقيا حلت له

ومنها الرجمة يمنى آنه لو طلق رجل امرأته طلاقا رجميا واختلى بهآ فى العدة لم تكن هذه الخلوة رجمة مع ان الرجمة كما تكون بالقول تكون بالفعل ولكن لو وطئها فى العدة يصير صراجما

ومها الميراث فاذا طلقها طلاقا رجعياً بعد ما اختلى بها ومات احدها في عدة الخلوة فلا يرثه الآخر ولكن لودخل بهادخولا حقيقياً وطلقها رجعيا ومات أحدهما في عدة الدخول الحقيق ورثه الآخر وهذا ليس متفقاً عليه اذ هناك رأى يقول بالميراث في عدة الخلوة — انظر مادة (٨٣)

⁽ مادة ٨٣) حكم الخلوة للصحيحة كحسكم الوطء فى تأكد لزوم المهركه فى النكاح الصحيح ولو كان الزوم المهركه فى النكاح الصحيح ولو كان الزوج عنينا وفى ثبوت النسب والنفقة والسكنى وحرمة نكاح اخت الزوجة واربع سواها فى عدتها ولاتكون الخلوة الصحيحة كالوطء فى الاحصان وحرمة البنات وحل المرأة الزوج الاول والرجمة والميراث من الزوج اذا مات والمرأة فى عدة الجاوة

فقد علمت مما تقدم انه يتأكد لزوم كل المهر بالوط، وبالخلوةالصحيحة وبموت احد الزوجين فاذا طلق الزوج امرأئه قبل واحدمن المذكورات فلا يجب عليه كل المهر وانما الواجب النصف ان كان قد سمى لهامهراً وقت العقد لقوله تمالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) وهو نص صريح في الباب فيجب العمل به فاذا تزوج رجل امرأة بمهر معلوم فانها تستحقه بمجرد العقد كماعرفته اول الفصل المتقدم وان كان هذا الاستحقاق غير متأكد اذ بالطلاق قبل الدخول يتنصف هـذا المسمى مكل من الزوجين يستحق النصف وهذا لا كلام فيه رانما الكلام في أنه هل يمود النصف الى ملك الروج بمجر دالطلاق أويتوقف عوده الى ملك على قضاء القاضي له بالنصف او تراضي الزوجين على ذلكوان كانت حصات زيادة في المهرفهل تكون للزوجة وحدها أو للزوج وحده او تتنصف بينهما. يلزمنا قبل الجواب ان نعرف أولا أنواع الزيادة وما اذا كان المهر مقبوضا للزوجة أوغير مقبوض لان الحسكم يختلف باختلاف هذه الاحوال فلايمكن الجواب الا بعد التفصيل ــ فالزيادة أربعة أنواع: الاول;يادة متصلة متولدة من الاصل كسمن الحيوان والثمر قبل قطعه _ الثانىزيادةمتصلة غير متولدة كصبغ الثوب والبنا. والزرع في الارض ـــ الثالث زيادة منفصلة متولدة كالثمر لمد قطمه وكالولد كما اذا كان المهر بقرة مثلافولدت فولدها زيادة منفصلة متولدة من الاصل ـ الرابع زيادة منفصلة غير متولدة من الاصل وهي مدل المنافع كأجرة البيت. وكل من هذه الافسام اما ان يحضل والمهر غيرمقبوض بان كان في يد الزوج او يحصل وهو مقبوض بأن كان في يد الزوجة

واليك الاحكام:

فانكان المهر غير مقبوض بأن لم يكن سلمه اليهاعاد النصف الذي يستحقه الزوج بالطلاق قبل الدخول الى ملكه بمجرد الطلاق ولا يتوقف عوده الى ملكه على القضاء أوالرضالان الزوجة وان استحقت المهر بمجرد العقد الا أن هذا الاستحقاق ليس متأكداً وهو على شرف السقوطكلا أو بعضا ولم يتصل بهذا الاستحقاق مايؤكده من قبل الزوج وهو تسليمه لها فيعود الى ملكه ماتين أنه مستحقله بمجردالطلاق _ وانكانت حصلت زيادة في المرفي هذه الحالة فان كانت متولدة من الاصل سواء كانت متصلة أو منفصلة تتنصف بين الزوجين لانها نماء ملكهما فكل يأخذ منها يقدراستحقاقه في الاصلوهو النصف سواء كان حصول هذه الزيادة قبل الطلاق أو يعده وان كانت منفصلة غير متولدة من الاصل بأن لم تكن بدلا عن جزء من الشيء نفسه بل كانت بدل منافعه كالاجرة تتنصف مع الاصل أيضا لانها نما، ملكها وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل مثلالصبغ والبناءمثلا فلاتتنصف وهى للزوج في هذه الحالة لان الموضوع أذالمهرباق فيده لم يسلمه للزوجة فالظاهر أنه هو الذي أوجدها فهيله

وان كان المهر مقبوصًا بأن كان قد سلم المهر كله اليها فلايعود النصف الى ملكه بمجرد الطلاق بل يتوقف عوده الى ملكه على قضاء القاضى له بالنصف أو تراضى الزوجين على ذلك لان المهر يجب للزوجة بالمقدفهي تملكه به وهذا الملك وان لم يكن مناً كدا الا انه قد تقوى نوعًا بالقبض الحاصل بتسليم الزوج لها المهر

ويترتب على كون النصف لا يعود الىملكه الا بالفضاءأو الرضاأن الزوج لو تصرف في النصف قبل ذلك بأى تصرف كان لم يكن تصرفه نَافَدًا بَلَ يَكُونَ مُوقُوفًا عَلَى أَجَازَةَ الرَّوْجَةَ • فَانَ اجَازَتُهُ نَفَدُ وَانَ رَدَّهُ يَطَلّ وان الزوجـة لو تصرفت في المهر قبل حصول أحــدهما بجميع النصرفات الشرعية نفذ تصرفها لبقاء ملكها في الكل قبل القضاء أو الرضا واذا نف. تصرفها وقضى للزوج بالنصف أو حصل التراضي على ذلك يلزمها أن تعطى الزوج نصف قيمته يوم قبضه لانه تعذر رد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج وانما اعتبرت القيمة يوم القبض لا يوم المقد لانهلم يصر مضمونًا عليها الا بالقبض- وان كانت حصلت زيادة في المهر في هذه الحالة وهى حصولها بعد التسليم فاماأن يكونحصولها قبل الطـــلاق اوبعده فان كانت بعده فاما أن يكون قبل القضاء أو الرضا له بالنصف أو بعد أحدهما فان كان حصولها قبل الطلاق أو يعده ولكن قبل القضاء أو الرضا بنصفه للزوج كانت الزيادة كلها للزوجة سواءكانت متصلة أومنفصلة وسواء كانت متولدة أو غير متولدة لان الكل نماء ملكها الا الزيادة المنصلة الغمير المتولدة فانها وان لم تكن نماء ملكها لكن الظاهر انها هي التي اوجدتها اذ الموضوع ان المهر فى يدها وحينئذ يلزمها ان تعطىالزوج نصف قيمة المهر يوم قبضه كالقدم ـ وان كان حصولها بمدالطلاق وبمدالقضاء أوالرضا تتنصف ينهمالانها نماء ملكهما الاالمتصلة الغيرالمتولدة فهي لها لان الظاهرانها هي التي اوجدتها اذ المهر مقبوض في يدها والذي يتنصف بالطلاق قبل الدخول هو المهرالمسمى فى العقد وحينئذ لا تتنصف الزيادة التى زيدت بعد العقد على المهر المسمى فى العقد بل تسقط بالطلاق قبل الدخول — انظر مادة (٨٤)

وليس الطلاق شرطا فى تنصيف المهر قبل الوط، حقيقة أو حكما بل كل فرقة أتت من قبل الزوج قبل الدخول يترتب عليها تنصيف المهرسوا، كانت الفرقة طلاقا أو فسخا والفرق يينهما ان الفرقة التي هي طلاق تنقص عدد الطلاق والفرقة التي هي فسخ لا تنقص عدده وحينئذ تشمل هذه الفرقة الفرق الآتية أولا _ الفرقة بالطلاق بان يقول الرجل ازوجته قبل اديد خل بها أنت طائق أو انت بائن

ثانياً — الفرقة بالايلاء وهو الحلف على ترك قربان الزوجة أربعة أشهرأوأكثرفاذانزوجرجل امرأةوقبل ان يدخل بهاقال لهاو الله لا اقربك أربعة

⁽ مادة ٨٤) أذا طلق الزوج امرأته قبل الوطه والخلوة الصحيحة من نكاح صحيح وكان قد سمي لها مهرا وقت الدقد فلا يجب عليه الا اصفه وان لم يكن سلمه البها عاد التصف الآخر الى ملكه بالطلاق بجردا عن القضاء أو الرضا وان كانت حصلت زيادة فى المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الاصل تتنصف بين الزوجين سواه كان حصولها قبل الطلاق أو بعده فانكان قد سلم المهر كله البهافلا يمو دائتصف الي ملكه بالطلاق بل يتوقف عوده الى ملكه على الرضا أو القضاء فلا ينفذ تصرفها فى الكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية واذا تراضيا على الدف أو قفى لازوج به وكانت قد حصلت زيادة فى المهر قبل الطلاق او بعده وقبل القضاء بنصفه لوزج فلا يلزمها الانصف قيمة الاصل يوم قبضه والزيادة التي زبدت فيه متصلة كانت أو منفصلة منولدة أو غير متولدة تكون لها خاصة ولا ينتصف ما زيد بعد المقدعلى المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

اشهر ومضت المدة ولم يقربها طلقت منه طلاقا بائنا فان كان لها مهر مسمى فى المقد وجب عليه نصفه لها وهذه الفرقة طلاقفاذا تزوجهابندذلك ملك عليها طلقتين لا ثلاثا

النا - الفرقة باللمان وهو شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة شهادة الوج باللمن وشهادتها بالغضب قائمة شهاداته مقام حدد القذف في حقمه وشهاداتها مقام حدد القذف في حقم بها رماها بصريح الزنا ورفعت الامر الى القاضى فان القاضى يحضره فان اثبت دعواه بالبينة حدت الزوجة حد الزنا وان عجز لا عن بان يقول أشهد بالله انى لمن السادقين فيا رميها به من الزنا اربع مرات ويقول في الخامسة عليه لمنة الله ان كان من الكاذيين فيا رماها به من الزنا اربعمرات وفي بان تقول أشهد بالله أنه لمن الكاذيين فيا رماها به من الزنا اربعمرات وفي الخامسة تقول عليها غضب الله ان كان من الصادقين فيا رماها به من الزنا توجها بعد ذلك ملك عليها طلقتين لا ثلاثا وسيأتي لك تفصيل هذا المقام في مادة (٣٢٤) وما بعدها

رابعا — الفرقة بالعنّة فاذا تزوج رجل امرأة ووجدته عنينا ورفيت امرها الى الحا كم واجله سنة ولم يصل اليها في هذه المدةوعادت الى القاضى وثبت لديه ذلك فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق أيضا وهي آتية من قبله فاذا كان قبل الدخول تنصف المسمى (تأمل في هذه)

خامساً -- الفرقة بالردة وهي الجروج عن الاسلام والعياذ بالله تعالى

فاذا ارتد الزوج قبل أن يدخل بزوجته انفسخ عقدالزواج وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق وقد أتت من قبله فاذا كانت قبل الدخول وكان لها مهر مسمى فى المقد وجب عليه نصفه

سادسا _ الفرقة باباء الزوج الاسلام فاذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلمت الزوجة قبل الدخول يعرض الاسلام على الزوج فان اسلم فبهاوان امتنع فرق القاضى بينهما لان غير المسلم لايجوزله أن ينزوج مسلمة فهذه فرقة اتت من قبله قبل الدخول فينتصف المسمى في العقد

سابما ــ الفرقة بفعله بأصول الزوجة وفروعها بايوجب حرمة المصاهرة فاذا زنى بأم امرأته قبل ان يدخل بها او قبلها بشهوة او فعل بهنتها ذلك حرمت عليه زوجته حرمة مؤبدة كما عرفته في مادة (٢٤) فيجب عليه نصف المسمى فى العقد لانها فرقة اتت من قبله قبل الدخول فرنده هى الاحوال التي يجب فيها نصف المهر للزوجة

واما الاحوال التي يسقط فيها المهر بتمامه فتنحصر في كل فرقة اتتمن قبل الزوجة قبل الدخول فتشمل الفُرَق الآتية

اولا _ الفرقة بارتدادها فان ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال وقد عرفت الردة مما تقدم فاذا ارتدت الزوجة قبل الدخولسقط كل المهر

ثانيا _ الفرقة بامتناعها عن الاسلام اذا أسلم زوجها وكانت غيركتابية فاذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلم الزوج فان كانت زوجته كتابية لا يعرض عليها الاسلام بل الزوجية باقية لان المسلم له أن يتزوج كتابية ابتداء فبقاء من باب اونى وائب كانت غير كتابية عرض عليها الاسلام فان

أسلمت أو دخلت فى دين ساوى بقيت الزوجيةوالافرقالقاضى بينهم) ولا يجب لها شيء من المهر

ثالثا _ الفرقة بفعلها بأصوله وفروعه مايوجب حرمة المصاهرة فاذا طاوعت الزوجة قبل الدخول أبالزوج أو ابنه فرنى بها أوقبلهابشهوة حرمت على زوجها حرمة مؤبدة كما عرفته فىمادة (٢٤) فلا يجب لها شىءمن المسمى لان هذه فرقة أتت من قبلها قبل الدخول

رابعا ـ الفرقة بخيار البلوغ فاذا بلغت الصغيرة التي زوجها غير الاب والجد بزوج كف وبمهر المثل واختارت نفسها وفسخت المقدعند البلوغ قبل الدخول حقيقة أو حكما فهذه فرقة أتت من قبلها قبل الدخول فتسقط جميع المهر ، فان كانت المرأة لم تقبض المهر فلا يلزم الزوج اعطاؤها شيئا فان قبضت منه شيئا يلزمها رده الى الزوج ـ انظر مادتى (٥٥ و ٨٥)

وقد علمت مما تقدم أن الذي يتنصف بالفرقة قبل الدخول هو المهر

⁽ مادة ٨٥) الفرقة التي يجب لصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطه حقيقة أو حكما هى الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواه كانتطلاقا أو فسخا كالفرقة بالايلاء واللمان والسة والردة وأبائه الاسلام اذا اسلمت زوجته وقعلهما يوجب حرمة المصاهرة باصولها وفروعها فان جاءت الفرقة من قبلها كردتها وإبائها الاسلام اذا الم زوجها وكانت غير كتابية وفعلها ما يوجب حرمة المصاهرة بفروع زوجها أو باصله فلا يبجب لها نصف المسمى بل يسقط وان كانت قيضت شيئا منه ثرد ما قيضت

⁽مادة ٨٩) اذا بلغت الصبية التى زوجها غير الاب والجد من الاولياء زوجا كفؤا لها وبمهر المثل واخنارت تسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكما فلا مهر لها على زوجها ولا متمة كما تقدم فى المادة الخامسة والثمانين

المسمى فى المقد . وحينئذ فلا يتنصف مهر المشل لآنه انمـا وجب عند عدم التسمية فى المقد أو عند فسادها فلا يكون هنـاك شى، مفروض فى المقدفوجب مهرالمتل فلايتنصف . ومثل مهرالمثل فى عدم التنصيف مافرض للمفوضة بمد المقدسوا، كان فرضه بقضا، القاضى أو بتراضى الزوجين

فاذا حصلت الفرقة بين الروجين في الاحوال التي وجب فيها مهر المثل أو المهر المفروض بعد العقد فإن كانت بموت أحدهاأ و بعد الوطء أو الخلوة الصحيحة لزم مهر المثل ومافرض بعد العقد • وان كانت بلهاو كانت بغير الموت فإن كانت من قبلها فلا تستحق شيئا وان كانت من قبله فلا يتنصف كل منهما بل تجب لها عليه المتمة لقوله تعالى (ومتموهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) أى على النبي بقدر حاله وعلى الفقير المقل بقدر حاله — انظر مادة (٨٦)

والخلوة الصحيحة انما تقوم مقام الوط فى النكاح الصحيح كماعرفته من الاسباب التى تؤكد لزوم المهر فلوكان النكاح فاسداً فلاتقوم مقاء هان حصل التفريق فيه بين الزوجين من القاضى أوكانت المتاركة من الزوجين فانكان قبل الدخول الحقيق فلا مهر للمرأة أصلاولوكان بعد الحلوة الصحيحة وأمااذا كانت الفرقة بين الزوجين بعد الدخول فاما أن يكون هناك مهر مسمى فى العقد

⁽ مادة ٨٦) مهر المثل ومافرض للمقوضة بعد المقد بالفضاء أو الرضالايتنصف بالمطلاق قبل الوطء والحلوة الصحيحة فمن طلق زوجته قبلم.ا ولم يكن سعى لها مهرا وقت المقد أو سمى تسمية فاحدة من كل الوجوه حق وجب لها مهر المثل او فرض لها فرضا بعدالمقد سقط غه مهر الثل كله ومافرضه بعد العقدوو جبت لهاعليه المتعة ان لم تمكن الفرقة من قبلها

أولا - فان كان فا،ا أن تكون التسمية صحيحة أولا - فان كانت هناك تسمية في المقد وكانت صحيحة وجب على الزوج الأقل من المسمى ومهر المثل فاذا فرضنا ان المسمى تمانون جنيها ومهر المثل مائة وجب المسمى لا نه الاقل ولو كان بالمكس بان كان مهر المثل ثمانين والمسمى مائة وجب مهر المثل وان لم تكن هناك تسمية أصلا أو كانت ولكنها فاسدة وجب مهر المثل بالفا قدره ما بلغ - افظر مادة (٨٧)

وعل كون المهرية كد وجوبه بالدخول اذا كان الزوج بملك مباشرة عقد الزواج فان كان لايملك ذلك فلا يتأكد المهر ولوحصل الدخول فاذا تزوج عبين عبير غير مأذون له من قبل الولى بالتزوج فهذا العقد يكون موقوفا على الجازة الولى فان أجازه نفذ وان رده بطل فاذا دخل هذا الصبي بمهرولا متعة الجازة الولى العقد وبعد الدخول رده فلا يلزم الولى ولا الصبي بمهرولا متعة لان هذا الفعل غير مأذون فيه فكان اللازم البحث عن حالة الصبي ان كان يملك ذلك أولا فاذا لم يحصل يكون التقصير حاصلا من جهة الزوجة فلا تستحق شيئا _ افظر مادة (٨٨)

وعند مايراد اعطاء المتمة للزوجة سواء كانت واجبة أو مستحبة فلا

⁽مادة ۸۷) الخسلوة الصحيحة لاتقوم مقام الوط. في التكاح الفاصد فأن كان النكاح فاسدا ووقع النفريق أو المتاركة بين الزوجين قبل الدخول-فيقة فلامهر المرأة ولو خلابها الزوج خلوة صحيحة وان تفرقا بعد الدخول وكان قدسمي لهاالزوج مهرا فلها مهر المثل بالفاقدوه ما بلغم

⁽مادة ٨٨) أذا نزوج صبي محجور عليه امرأة بلا أذن وليه ودخل بها فرد الولى نكاحها فلا مهر لها عليه ولا متمة

تتقيد يشيء مخصوص بل المتبر فيها عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسي مه المرأة عند الخروج فان الملابس تختلف في الفرى والامصار فينظرالي البلدة التي حصل فها المقد وتعطى عا يناسبها من أنواع الملايس • وبعد مراعاة عرف البلد يمتبر حال الزوجين فانكانا غنيين فمتعة الاغنياء وان كانا فقيرين فمتعة الفقراء وان كامًا متوسطي الحال أو مختلفيه فمتعة الوسط • ومخيرالزوج بين اعطائها الاثواب التي تليق بحاله أوما تساويه من النقودفان امتنعت من اخذ النقود تجبر على القبول لان الاثواب ماوجبت لعينها بل من حيث انها مال ولكن هــذا ليس على الاطلاق بل بشرط ان لاتزيد على نصف مير المثل انكان الزوج غنياوأن لاتنقص المتعة عن خمسة دراهم انكان الزوج فقيرا والمتمة على ثلاثة انسام واجبة ومستحبة وغمير مستحبة لان المطلقة اما ان تکون مدخولا بها اولا فان لم تکن مدخولا بها فاما ان یکون میرها مسمى اولا فان لم يكن مهرها مسمى فهي التي وجبت لها المتعة وان كان لهامهر مسمى فلا تستحب لها المتعة وان كانت مدخولا بها تستحب لهما المتعة سواء كان لها مير مسمى اولا

ومثل المطلقة قبل الدخول ولها مهر مسمى المتوفى عنهــا زوجها فلا تستحب لها المتعة ــــ انظر مادة (٠٠)

⁽ مادة ٩٠) المنتبر فى المتمد عرف كل بلدة لاحلمافيا تكتسي بعالمرأة ضدا لخروج واعتبارها على حسب حال الزوجيين ومجوز دفع بدل التمة تقداً ولا تزيد على لصف مهر المثل ان كان الزوج غنباً ولا تنقص عن خسة دراهمان كان فقيراً ــ ولا تجب المتمة لمن طلقت قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا للمترفي عنها زوجهاو تستحب للمطلقة بعد الدخول سواه سمى لها مهر أم لا

﴿ الفصل الرابع ﴾ ﴿ في شروط الهر ﴾

اذا تزوج رجل امرأة وجعل لها مهراً اقل من مهر مثلهاولكنه اشترط شيئًا ليا فيه منفعة في مقا بلة النقص الذي حصل من مير المثل فلا مخلوالحال من احد امرين اما أن يكون مااشترط لها يباح الانتفاع مه واما أن لايباح فان كان الاول كما اذا كان مهر مثلها الفا وخمسها به وتزوجها على الف نشرط ان لا مخرجها من بلدها او بشرط ان لا يتزوج علمها او بشرط ان يطلق ضرتها او بشرط ان لايخرجها من منزل ابوبها فلا يخلو الحال من احد امرين اما ان يني بالشرط واما ان لايني به فان كان الاول بأن وفي بما شرط فلها المهر المسمى لانه سمى ماصلح مهراً وقد تم رضاها به وان كان الثانى بان لم يف بالشرط فلها مهر مثلها لانه سمى مالها فيه نفع حتى رضيت بتنقيص المسمى عن مهر المثل فمندقواته ينمدم رضاها بالالف فيكمر مهرمثلها وان كان الثاني وهو ان يكونالمشروط لها مع المسمى لايباح الانتفاع مه شرعاً كالخر والخذير وجب لها المسمى فقط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لاينتفع بالحرام فلا يجب عوض بفواته ـ انظر مادة (٩١)

⁽مادة ٩١) اذا سمى الزوج لامرأة مهرا أقل من مهر مثلها واشترط فى نظير ذلك منفعة فان كانت مباحة الانتفاع ووفى بالشمرط فلها المسمىوان لم يوف به وجب عليه تكميل مهر المثل وان كانت المذفعة التي شرطها غير مباحة الانتماع بطل الشرط ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل

ومثل اشتراط الزوج شيئا لما فيه منفعة فى نظير النقص عن مهرالمثل اشتراطه وصفاً مرغوبا فيه عند الزوجة فى نظير الزيادة على مهر المثل فاذا تزوج رجل امرأة بأزيد من مهرمثلها واشترط فى مقابلة الزيادة وصفاير غب فيه كالبكارة والجال فان وجد مااشترطه لرمه كل المسمى وان لم يوجد فلا يلزمه الا مهر المثل وتسقط عنه الزيادة لانه مالتى بها الا فى مقابلة وصف ولم يوجد فلا تستحق فاذا لم يُقابل الوصف المرغوب فيه بشئ من المهر بل اشترطه كما اذا تزوج امرأة بشرط أنها بكر أو جملة مثلا فوجدها بخلاف ما اشترط فان كان هناك مهر مسمى فى المقد لزمه وان لم يكن هناك مسمى وجب مهر المثل ولا ينقص منه شئ لان النكاح لا يثبت فيه خيار الميب كا عرفته فى مادة (١٦) ـ انظر مادتى (٩٠ و ٩٤)

فيؤخذ مما تقدم آه ليس هناك الاتسمية واحدة سواء كانت اقل من مهر المثل او مساوية له او اكثر منه على حسب الاحوال المتقدمة أما اذا سمى لهـا مهراً على تقدير وآخر على تقدير آخر كما اذا تزوجها على الف ان أقام بها في هذا البلد وعلى الفين ان اخرجها منه او على الف ان طلق ضرتها وعلى الفين ان ابقاها على ذمته او على الف إن كانت قبيحة وعلى الفين ان كانت جيلة صح الشرطان ووجب المسمى في أى شرط وجد فاز اقام بها

⁽ مادة ٩٧) اذا تزوج الرجل امرأة باكثر من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب وجب عليه مهر ائتل لا الزيادة

⁽ مادة ٩٤) اذا اشترط الزوج بكارة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهرالمسمى وان لم يكن مسمي يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثيوبها

فى المثال الاول فلها الالف وان اخرجها فلها الالفان وهكذا فى كل مثال من هـذا القبيل لرضا كل منهما بمهر مخصوص فى حالة مخصوصة فيسرى عليهما هذا الرضا – انظر مادة (٩٣)

﴿ الفصل الخامس ﴾: (في قبض المهروما فلمرأة من التصرف فيه)

قد علمت مما تقدم أن الولاية تنقسم إلى ولاية على النفس وولاية على المال وأن الشخص متى كان مكافماً ثبتت له الولاية على نفسه فأن كان غير مكافماً ثبتت الولاية على المال وقد عرفت ذلك الغير من ترتيب الاولياء في عقد الزواج و وأما الولاية على المال فتثبت لصاحبه فكل شخص سواء كان مذكراً أو مؤنثا تثبت له الولاية على ماله اذا لم يكن هناك سبب من اسباب الحجر فأن وجد واحد منها ثبتت لغيره الولاية على ماله وذلك الغيرينحصر في سنة وليس لغيرهم ولاية على المال أصلا وهم مرتبون على هذا الترتيب: الاب ثم وصيه ثم الجد الصحيح وهو أبو الاب وأن علا ثم وصيه ثم الحد الصحيح وهو أبو الاب وأن علائم وصيه ثم الحد الصحيح وهو أبو الاب وأن علائم وصيه المالية على مويه

ومن ضمن اسباب الحجر الصغر فمتى كان الشخص صفيراً سواءكان مذكراً و مؤنثا ثبتت الولاية على ماله للاب فان لم يكن الاب موجوداً خوصيه فان مات الاب ولم يوص الى أحداً وكان!لابموجوداً ولكن ليس

⁽ مادة ٩٣) اذاً تردد الزوج فى المهركذة وقلة بين صباحة المرأة وقباحتها صح الشرطان ووجب المسمى فى أى شرط وَجد

اهلا للولاية فالولى هو الجد الصحيح فان لم يكن موجوداً فوصيه فان مات ولم يوص الى احمد فالولى هو القاضي لماله من النظر العام فان شاء القاضي تولى بنفسه وان شاء اقام وصيا يتصرف فى اموألالصفار بما فيه المصلحة لهم وبما أن المير ملك للزوجة ومن ضمن اموالها والصغرمن اسباب الحجر فان كانت الزوجة صفيرة سواه كانت بكراً أو ثيبا فولاية قبض مهرها تكون لمن ذكروا على الترتيب الذي عرفته ومتىقبضه واحدمهم برئت ذمةالزوج منه فليس للزوجة مطالبته به ولو بعد البلوغ بل تأخذه ممن قبضه من الزوج لان الزوج قد دفعه لمن له الولاية شرعا فيكون هذا الدفع معتبراً نبرأ بهذمته ومتى برئت ذمة شخص من دين فلا يعود هــذا الدين اليه فليس للزوجة اذن حق في مطالبته . وإن كانت بالغة عاقلة غيرسفيهة فلهاان تقبض مهرها بنفسها بدون معارضة لها من احد ولو كان الاب لان ولاية اموالها لها في هذه الحالة فان شاءت تولت هي قبض المهر بنفسها وان شاءت وكلت من تختاره في قبض مهرها سوا، كانت بكراً أو ثببا الا أنه لا يجوز لواحد من هؤلاء قبض مهر الثبب الا بتوكيل صريح منها وأما البكر فلهم قبضه اذالم يحصل منها نهى صريح عن قبضه والفرق بينهما ان العادة جارية بان الاب يقبض مهر البكر ليضم اليه شيئا من ماله ويجهزها به بخلاف الثيب فان كانت في المادة الثيب كذلك كانت مثل البكر - انظر مادة (٥٥)

⁽ مادة ٥٠) للاب والجد والوصى والقاضى ولاية قبض المهر للفاصرة بكراكانت او تبيا وقبضهم مستبر ببرأ به الزوج فلا تطالبه المرأة بعدبلوغها والمرأة البالفة تقبض مهرها بنفسها فلا بجوز لاحد من هؤلاء قبض مهر النبب البالفة الا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالنة أذا نهت عن قبضه فلو لم تنه فلهم قبضه

فيؤخذ مما تقدم اله ليس لغير الاب والجد والفأضى ووصيهم ولاية قبض المهر اصلا وان ثبتت له الولاية في التزويج كالاخ والم والام فكل منهم ليس له ولاية قبض المهر من حيث كونه أخا أوعماً أو اما فاذا انصف واحد منهم بصفة تثبت له الولاية على المال ملك ذلك من هذه الجهة كما اذا اقيم واحد منهم وصيا سواء كانت اقامته من قبل الاب أو الجـدأو القاضي فاذا توفى شخص وله أخ وأولاد صفار وأقام أخاه وصياعى أولادمكانت له الولاية على نفس الاولاد من جهة كونه عما وعلى مالهم من جهة كونه وصيا واذا كان لهذا الرجل المتوفى ان كبــير وأقامه وصيا ثبتت له ولانة النفس والمال على الصغار وهم اخوته واذا أقام زوجتــه التي هي أم الاطفال وصية ثبت لها عليهم الولايتان فاذا أعطى الزوج المهر الى واحد من هؤلاء أوغيرهم وكان وصيا برئت ذمة الزوج من المهر فاذا بلنت البنت فليس لها أن تطالبه به وانما تطالب من أخذه لان الزوج اعطاه الى من يستحق أخذه فتبرأ ذمته فلا يدفعه أما اذا أعطاه الى واحد من هؤلاءولم يكن وصيافالبنت بعد البلوغ تخير مرة ثانية فيأخذ المهر بمن استلمهأو من الزوج وهو ظاهر لانه قصر في هذه الحالة اذ أعطاه الى من ليستله الولاية عليه فلا تبرأ ذمته أمام الزوجة فتطالبه به فأنأخذته من غير الزوج فبها لانه أعطاها ما استلمه من الزوج وان أَخْذَتُه من الزوج فله أن يرحع على من دفعه اليهسواء كان الامأوغيرَهالانه حيثثة يكون دفع المهر مرتبن الاولى لفير المستحق والثانية للمستحق وهي الزوجة فيرجع على غير المستحق بما أعطاه له -- انظر مادة (٩٦)

وبما ان آلهر ملك الزوجة فلها أن تتصرف فيه ولا يكون للزوج حق فى ممارضتها أصلا لانه لاولاية له على أموالها ولا على نفسها الابما يحفظ شرفه ونسبه فلها أن تتصرف بغير اذنه سواء كانت رشيدة أو غيررشيدة وبلا اذن أبيها أو جدها عند عدمه أو وصيهما انكانت رشيدة فان لم تكن رشيدة بان كانت صغيرة أو بالفة غير عاقلة أو عاقلة ولكنها مبذرة فى أموالها فالولاية تكون للاب ووصيه الى آخر من عرفتهم وحينند فهوالذى يتصرف فان أرادت للصرف بنفسها وكانت صغيرة مميزة أو كبيرة معتوهة أو سفيهة فلا ينفد تصرفها الا اذا اذن لها صاحب الولاية فان تصرفت بغير اذنه كان تصرفها موقوفا على اجازته فان أجازه ففذ وان رده بطل

فلها آن كانت رشيدة ان تتصرف فى المهر بماشاءت وكيف شاءت ولها أن تملك نفس الشيء أو منفعته لغيرها سواء كان زوجها أو أبهما أو غيرهم وسواء كان هذا المخليك بموض أوبغير عوض فاذا ملكت الشيء نفسه الى غيرها بغير عوض كان هبة وان ملكت المعادة الى الغير بموض فهو اعارة وان ملكتها بغير عوض فهو اعارة لان الاعارة هى تمليك المنفعة بغير عوض واذا كانت مدينة لشخص فى مبلغ

⁽ مادة ٩٦) ليس لاحد من الاولياء غير من ذكر في المادة انسابقة ولا الأم قبض صداق القاصرة الا اذاكان وصيا عليها فاذاكانتالاموصية على ابنتهاو قيضت مهرها وهمي صغيرة ثم ادركت فالها أن تطلل المها به دون زوجها وان لم تمكن الام وصية وقيضته عن بنتها القاصرة فلابنت بعد الادراك أن تطالب زوجها وهو يرجع على الام وكذبك الحكم في نبائر الاولياء غير من ذكر قبل

وأعطت له المهر مشترطة عليه انها متى دفعت له مبلغ الدين يمطيه لهاكان هذا رهنا لان الرهن هو حبس شى، مالى بحق مالى يمكن استيفاء الحق من هذا الشىء كلا أو بعضا — انظر مادة (٧٧)

فقد بإن لك أن المرأة متى كانت رشيدة فالها أن تنصرف فى مهرها بما أوادت فيجوز لها هبة المهر لزوجها فان وهبته له وطلقها بعد الدخول أوالحلوة الصجيحة فلا يرجع واحد منهما على الآخر بشىء لانها قبضت كل ما نستحقه وتصرفت فيه وقد تأكد بعد الاستحقاق بالدخول فلا رجوع لواحد منهما على الآخ

واما اذا وهبته له وطلقها قبل الدخول فللمسئلة صوروأحكام مخصوصة لانه اما أن يتزوجها على ما لا يتمين بالتميين كالنقود أوعلى مايتمين بالتميين كالبيت والفرس وقطمة من الارض وكل واحد مهما على وجهين لان المهر فى كل اما أن يكون كله مقبوضا أو غير مقبوضاً وبعضه مقبوضا والبعض غير مقبوض واليك الإحكام

فان نزوجها على ما لا يتمين بالتميين بان تزوجها على الف جنيـه مثلا وقبضته ثم وهبته للزوج ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بخسمائة جنيه لان الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت بالطلاق . قبل الدخول فانه ينصف الصداق بالنص ولم يصل اليه عين ما يستوجه

⁽ مادة ۹۷) المهر ملك المرأة تتصرف فيه كيف شاءت بلا أمر زوجها مطلقا و بلا اذن أييها أوجدها عند عدمه أو وصيهما ان كانت رشيدة فيجوز لها ييمه ورهنه واجارته واعارته وهبثه بلا عوض من زوجها ومن والدبها ومن غيرهم

بالهبة لان الدراه. والدنانير لاتتمين بالتمبين في العقود ولهذالو سمى لهادراهم وأشار اليهاكان له أن يحبسها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدراً وصفة فكانت هبة هذا الالف كهبة الف آخر وهي اذا وهبت له الف جنيه غير الالف الذي قبضته مهرا وطلقها قبل الدخول فلا شك في أن يرجع عليها بنصف ما قبضت فكذا هنا واذا لم يصل اليه عين ما استوجبه ثبت له الرجوع

فلو لم تقبض الرَّجة الالف وهو المهر في الصورة المتقدمة ثم وهبته كله له فطلقها قبــل الدخول لم يرجع عليهــا بشئ لحصول المقصود وهو براءة ذمته

ولو قبضت النصف وهو خمسمائة ثم وهبته الالف كله أى المقبوض وغيره ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع واحد منهما علىصاحبه بشئ لانه وصل اليه عين ما يستحقه وهو النصف الذي كان فى ذمته فلا يمكننا أن نعتبره شيئا آخر ومثل هذا ما اذا وهبت له النصف الباقى فى ذمته ولم تهب من المقبوض شيئا لما ذكر

ولو كان المهر مكيلا أو موزونا أو شيئا آخر غير الدراهم والدنانير في الذمة فحكمه في جميع ماذ كرناه كحكمها لعدم تمينه ـ وهذا كله اذاو مبته للزوج فاذا وهبته لغير الزوج وسلطته على قبضه مته فاعطاه الزوج له اواستلمه ممن كان ضامنا الزوج في دفعه ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه ايضا لان الزوج او ضامنه سلم المهر الى من ملكته الزوجة له بالهبة فكأن كلا منهما اعطاه لها فيرجع الزوج عليها بالنصف بالطلاق قبل الدخول لانه تبين انها لاتستحق الاالنصف وهو قد سلمها الكل

فأن كان المهر مما يتمين بالتميين كالبيت مثلا فوهبت لزوجهاالكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشئ سواء كانت الهبة قبل القبض أو يعده ووجهه انه وصل اليه عين مايستحقه بالطلاق قبل الدخول لتمينه في الفسخ كما تمين في المقد ولهمذا لم يكن لكل واحد منهما دفع شئ آخر مكانه

هذا كله ان كانت رشيدة كما عرفت فان كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة او بالغة غير رشيدة فلا يجوز لها أن تهب شبئا من مالهالان تصرفات الصغير المميز ان كانت ضارة له ضرراً محضا تقع باطلة مثل الهبة فان فيها اخراج الشئ عن الملك بلا عوض اصلا وأى ضرو أشد من ذلك و ولا يجوز لا أبيها أن يهب شيئا من مهرها لا للزوج ولا لفيره لان تصرفات الولى مقيدة بالمصلحة ولا مصلحة هنا و ومثل الاب غيره من أولياء المال بالطريق الاولى — انظر مادة (٨٨)

والشخص لا يجبر على تركه ملكه لنيره اصلا الا اذا كان لمصلحة عامة

⁽ مادة ٩٨) اذا وهبت المرأة مهرها كاه أو بضه لزوجها بعد قبضه بنامه ثم طاقها قبل الدخول بها فله الرجوع عليها بضفه ان كان من التقدين او من المكيلات او الموزونات فلو لم تقيضه أو قبضت تصفه فوهبت الدكل فى الاولى او مابقى وهوالنصف فى الثانية لارجوع ولو وهبته لاجنبى وسلطته على قبضه فقبضه من زوجهااومن ضامته ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه أيضا فان كان المهر نما يتمين بالتميين كالمروض ووهبت زوجها النصف او الكل ثم طلقها قبل الدحول فلا برجع عليها بثم مطلقا وليس لابى الصغيرة ان يهب شيئا من مهرها

كالطريق العام مثلا فانه يؤخذمنه ملكه بقيمته ولوجبراعليه وحينثذ لاتجبر المرأة على فوات شئ من مهرها لاحدماسوا، كانزوجا أو أبا أو أماأوغيرهم فان استلمت جميع المهر من زوجها فبها والا فلها الحق في طلبه منه في أي وقت شاءت دون سواها الا اذا كانت غير رشيدة فان الطلب يكون لولهالا لها واذا ماتت قبل ان تستوفى جميع مهرها فحينتذ يكون للورثة الحق في مطالبة الزوج بالمهر ان كان الزوج حيا موجودا فأن مات طالبت ورثنها ورثته عِا يكون باقيا بذمته من مهرها ولكن بعد اسقاط نصيب الزوج الا أللهمن ارثها لانه من ضمن الورثة ومحل اسقاط نصيب الزوج من المهر او ما بقي منه ان علم موتها قبله لان شرط التوريث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث اوْ الحاقه بالاحياء تقديراً فان لم يعلم ذلك بان سقط بيتعلى الزوجين او غرةًا في سفينة فاخرجًا ميتين من تحتُّ الردم او من البحر ولم يدر من شيئًا من المهر بل يؤخذ بتمامه ان لم تكن قبضت منه شيئًا او مابقي منه ويعطى لغيره من ورثنها - انظر مادة (٩٩)

⁽ مادة ٩٩) لأنجبر المرأة على فوات شيء من مهرها لالزوجها ولا لاحد من أوليائها ولا لولديها واذا ماتت قبل ان تسئوفى جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أو ورثته بما يكون باقيا بذمته من مهرها بعد اسقاط نصيب الزوج الآيل له من ارتها أن عام موتها قبله

حی الفصل السادس ‱ه⊸ ﴿ فی ضیان المهر وهلاکه واستحقاقه ﴾

اعلم أن الضمان هو الكفالة وهى ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة بالدّين فاذا كان شخص مدينا لا خر فى خمسين جنيها مثلا وكفل المدين شخص آخر بهذا المبلغ كان هذا كفالة لاز الشخص الذى ضمن الدين ضم ذمت الى ذمة المدين الاصلى فى المطالبة بالدين فيمد أن كان الدائن ليس له الامطالبة مدينه صار به ذا الضال له الحق فى مطالبة الضامن أيضا الاول بطريق الاصالة والثانى بطريق الكفالة فالمدين الاصلى يسمى مكفولا عنه والدائن يسمى مكفولا له والدين يسمى مكفولا به والشخص الذى ضمن المدين يسمى كفيلا وهذا المقد يسمى كفالة

ولا يخنى أن الزوج مدين لزوجته فى المهر اذ هو الملزم بدفعه فاذاضمنه شخص صح هذا الضمان سواء كان الضامن أجنبيا من الزوجين أو وليا لاحدها أولها فانكان أجنبيا وضمن المهر وأداه فى حال صحته للزوجة برجع به على الزوج اذاكان الضمان بأمره لانه يصير قاضيا دين غيره باذنه فيرجع فان لم يكن بأذنه فلا يأخذ منه شيئا جبراً لانه يستبر متبرعا وان كان ولى أحدها أو وليهما وضمن المهر للزوجة فا ما أذيكون الضمان فى حال صحته واما أن يكون فى حال مرضه مرض الموت وعلى كل فاما ان يكون المكفول له وهو الزوجة أو عنه وهو الزوج وارثا للمضامن أو غير وارث له فان كان المفان فى جال الصحة فلا كلا كلام فى صحته سواء كان المكفول له وارثا أوغير الفاري الهوران أوغير

وارث وسوا، كان الزوج كبيراً أو صغيراً لان الولى من أهل الالتزام وقد أضافه الى ما يقبله فيصح الا أنه اذ كان الضامن ولى الزوج بشترط لصحته قبول الزوجة فى مجلس الضان ان كانت مكلفة فان كانت غيرمكلفة بشترط قبول وليها فى المجلس أبضافان كان الضامن ولى الزوجة فلا يشترط قبول أحد فى الجلس لان ايجابه يقوم مقام القبول عنها وينفذ الضان فى هذه الحالة التى هى حالة الصحة من كل مال الضامن فاذا فرضنا أن المهر مائة جنيه وضمنه الولى وماله لا يساوى الا هذا المبلغ فلازوجة أخذه ولو كان اكثر أخذت منه بقدر المهر فلو كان ماله أقل من المضمون أخذت الدكل ورجمت بما يق على الزوج ولا حق لاحد من الورثة فى المارضة لان الشخص متى كان صحيحافله أن يتصرف فى جميع أمو اله بكل ما أراد لمن أراد مالم بكن محجورا عليه بسبب يتصرف فى جميع أمو اله بكل ما أراد لمن أراد مالم بكن محجورا عليه بسبب

وان كان ضمان الولى المهر فى حال مرضه مرض الموت فان كان المكفول عنه وارثًا فلا يصح هذا الضمان الا باجازة بقية الورثة فاذاز وج رجل ابنه وهو مريض و كان له أولاد سواه وضمن عنه المهر فلا يصح الا اذا أجازته الورثة لان الضمان فى مرض الموت يعتبر وصية ولا وصية لوارث وحين شذفلا حق للزوجة فى أخذ المهر من مال أبى الصغير اذا لم تجز الورثة لان الضمان غير نافذ فان أجازته فلها هذا الحق لان المنع لحقهم وقد اسقطوه وهكذا الحمكم فيها اذا كان المكفول له وارثا فاذا زوج رجل بنته وهو مريض وضمن لها المهر فهو كما تقدم

ومثل هذا ما اذا كان كل من المكفول له والمكفول عنه وارثا كما اذا

زوج رجل بنته لابن أخيه الذي هو وليه وضمن عنه الهر وليس له وارث يحجب ابن الاخ فان الضان لا ينف ف الا باجازة بقية الورثة فان كان كل من المكفول له والمكفول عنه غير وارث للضامن نفذ الضمان من كل المال ان أجازته الورثة وان لم يجيزوه نفذ من الثلث فقط انظر مادة (١٠٠)

والمكفول له مخير فى أخذ دينه ممن اراد من الكفيل او الاصيل فالمرأة ان كانت بالغة فهى مخيرة فى هذا فلها أن تطالب زوجها بعد بلوغه اوالصامن سواء كان وليه او وليها متى كان الضان صحيحا سواء كان الروج صغيراً أو كبيراً فاذا ادى الصامن رجع على الزوج ان أمره بالضان عنه لانه صار قاضيا دينه باذئه وان لم يأمره فلا حق له فى أخذ شى منه لانه متبرع _ انظر مادة (١٠٠)

فى زوج الاب ابنه الكبير وضمن مهر امرأته طولب بالمهر بحم الكفالة فان اداه رجع على الزوج سواء أشهد عنه الاداء انه اداه ليرجع أو

⁽ مادة ١٠٠) ولى الزوج او الزوجة يصح ضانه مهرها فى حال صحته صفيرة كانت الزوجة أوكبرة بشرظ قبولها الضمان فى المجلس ان كانت كبيرة أو قبول ولميها ان كانت صنيرة ولا يصح ضمانه فى مرض موتهان كان المكفول لهاو عنهوار ثالهفان لم يكن وارثا صح ضمافه بقدر ثلث ماله

⁽ مادة ۱۰۱) للمرأة المكفول وبهرها أن تطالب به أيا شاءت من الزوج بعد بلوغه أو الضامن سوا كان وليها أو وليه واذا ادى الضامن رجع علىالزوج/ان امره بالضمان عنه والا فلا رجوع له عليه

لم يشهد اذا كان الضمان بأذن الزوج واما اذا زوج الاب ابنه الصغير فاما أن يكون له مال اولا فان كان له مال طول الاب بدفع المهر منه سواء ضمن أولم يضمن لانه له الولاية في مال اولاده الصفار ومادام لهم مال فلايازمه شئ لهم حتى النققة عليهم فانها تكون في مالهم وان لم يكن له مال بان كان فقيراً فان لم يضمن المهر عنه فلا يطالب به لان النكاح وان لم ينفك عن لزوم المال ينفك ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمال المهر عنه فان ضمن المهر صح ضمانه ويطالب به بحكم الضان فان سكتت الزوجة حتى بلغ الزوج وطالبته بالمهر ودفعه لها فلا يرجع به على أحد لانه قضى دينا واجباعليه واماان طالبت الاب به واعطاه لها واراد الرجوع به على ابنه فليس له ذلك لان الآباء يتحملون المهور عن أبنائهم عادة ولا يطمعون في الرجوع والثابت بالمرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع فى اصل الضهان أو عند التأدية فحينتذ برجع لان الصريح يفوق دلالة العرف هذا اذاادى الاب بعد الضان أما اذا مات قبل الادا، فللمرأة الخياران شاءت اخذت المهر من الزوج وان شاءت استوفت ذلك من تركة الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تبطل بالموت ثم اذا اســـتوفت من التركة رجم باقى الورثة بذلك في نصيب الابن ان لم يكن اســتلمه فان كان قبضه رجعوا عليه لان هذه الكفالة صدرت بأمر معتبر من المسكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذن الاباذن منه ممتبر واقدامه على الكفالة دلالة على ذلك من جهته بخلاف ما اذا ادىءنه في حال حياته لان تبرع الآباءبالمهر ممتاد وقدانقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون ــ

الْظُر مادة (١٠٢)

ثم ان الشئ المجمول مهراً ان سلم للمرأة فبها وان لم يسلم لها بان هلك او استهلك او استحق فله احكام سنلقى عليك وهلاك الشئ زواله من غير ان يكون لا حد من الخلق مدخل فى ذلك والاستهلاك زواله أيضاولكن يسبب التعدى عليه والاستحقاق ظهور الشيء مماوكا لغير الزوج

فان كان المهر متمينا في المقد بان نزوجها وأمهرها هذا البيت أوهذه التفاطير من القطن او هذا الحصان مثلا وهلك او استهلك أو استحق رتبنا على هذه الاشياء احكاما وهي ان هلك بعد ما استلمته الزوجة فلا نرجع على احد بشئ ما لانه سلمها وقد هلك تحت يدها وان استهلك بعده ايضا فان كانت هي المستهلكة له فكذلك وان كان غيرها ترجع على ذلك الفير يمثله ان كان مثليا وبقيمته ان كان قيميًّا سواء كان هو الزوج او غيره لانه تعدى على ملكها وإن استحق ترجع على الزوج بأشل او بالقيمة

واما ان كان هلاكه قبل ان تقبضه من الزوج بان هلك تحت يده فانها تأخذ منه مثله او قيمته لانه مضمون عليه مالم يسلمه لها ولا تبرأ ذمته من ضهانه الا بالتسليم . وان استهلك في هذه الحالة فاما ان بكون المستهلك له

⁽ مادة ١٠٢) اذا زوج الاب ابنه الصفير الفقير المرأة فلا يطالب بمهرها الا اذا ضنه فانضمنه وادا عنه فلا برجع به عليهالا اذا اشهد على نفسه عند الناد. أأنه أداه ليرجع به ولو مات ابو الصفير الفقير قبل ادام المهرالذى ضمنه عنه فالمرأة أخذه من تركته ولياقي الورثة حق الرجوع به فى نصيبالصفير من ميراث ابيه ولوكان للصفير مال يطالب ابوه ولو لم يضمن المهر عنه يدفعه من مال أبنه لامن مال نفسه لما له من ولا به التصوير في ماليا ولاده الصفار

الزوجة او الزوج او اجنبيا فان كان الزوجة بان قتات الحصان الذي جمل مهر آ مثلا فقد صارت مستوفية حقها فلا ترجم على احده وان كان الزوج رحمت عليه بالمثل او القيمة ، وان كان اجنبيا خيرت بين امرين الاول ان تضمن الزوج مثله او قيمته وهو يرجع على المستهلك بها الثانى ان تأخذ ماذكر من المستهلك وحينتذ تبرأ ذمة الزوج ، وان استحق في هذه الحالة رجمت على الزوج ببدله - فقد علم مما ذكر ان الاستحقاق لا يختلف حكمه بالنسبة الى ماقبل القبض او بمده بخلاف المدلاك

هذا ان استحق كل المهر فان استحق النصف مثلا فاما ان يكون المهر مثليا او قيميا فان كان مثليا فلا حق لها الا في اخد فسفه والرجوع على الزوج بمثل النصف المستحق وان كان قيميا خيرت بين امرين الأول أخذ قيمة نصفه من الزوج وتصير شريكة للمستحق—الثاني أخذ قيمة الكل من الزوج وهو بشارك المستحق لان الشركة عيب في القيمي لا المثلي وهي استحقت الشئ وحدها فاذا طرأت الشركة بالاستحقاق تضررت فتخير اذ الخيار ينني الضرر وعكنك أن تستخرج من هذا حكم استحقاق الاقل والاكثر من النصف .

ومحل تخيرها فى القيمى بين الامرين المتقدمين اذا لم يطلقها قبل الدخول فان حصل ذلك فلا حتى لها الا فى اخذالنصف لاز الشركة حاصلة سواء استحق النصف او لم يستحق اذ الزوج مستحق للنصف بالطلاق قبل الدخول فهو مشترك على كل حال سواء كان الشريك هوالزوج أوالمستحق فلا يثبت لها التخيير - انظر مادة (١٠٣)

﴿ الفصل السابع ﴾ ﴿ في قضيا المهر ﴾

اعلم ان الاختلاف بسبب المهر لا يخلو حاله من احدامور ثلاثة: الاول ان يكون هناك اتفاق على اصل التسمية فى المقد وعلى القدر المسمى ولكن يحصل الاختلاف فى أصل يحصل الاختلاف فى أصل تسمية المهر الثالث أن يكون الاختلاف فى القدر المسمى وكل له حكم يخصه واليك البيان

فان كان الاول وسلمت المرأة نفسها لروجها وقامت بعد ذلك تدعى انها لم تأخذ شيئا من مهرها اصلا وهو ينكر ذلك لاتسمع دعواها لان العادة الجارية تكذبها اذ العادة الجارية!ن الروجة لاتسلم نفسها للزوج الابعد أن تأخذ شيئامن المهر • فاذا فرض ال البلد الذى حصل فيه النزوج تخالف عادته العادة المتقدمة تسمع دعواها بلانزاع ولذلك لو ادعت بعض المعجل تسمع الدعوى لان

⁽مادة ١٠٣) اذا كان المهر معينا فهلك فى يد الزوج او استهلك قبل التسليم او استهلك قبل التسليم او استحق بعده فلمرأة الرجوع عليه يمثله ان كان من ذوات الامثال او بقيمته ان كان من ذوات الامثال الحيدة ألم أنها والمتحولة مهرا فلمرأة بالحيار ان شاءت اخددت الباقى وتصف الفيمة وان شاءت ردة واخذت كل القيمة فان طلقها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقى

العادة أنه بعد اشتراط تعجيل الثلثين مثلا بدفع النصف وتزف المرأة الى الزوج وتطالب بالسدس بعد ذلك مع أنه من ضمن المعجل وكل ماعرفته بالنسبة للزوجة يقال بالنسبة لورثتها فاذا ماتت بعد تسليمها نفسها وادعت الورثة أنها لم تأخذ شيئا في حياتها لم تسمع دعواهم للعادة الجارية فلواختلفت العادة تسمع دعواهم فمبنى سماع الدعوى وعدم سماعا على العادة الجارية اذ العرف له اعتبار وبعول عليه في بعض الاحكام — إنظر مادة (١٠٤)

وان كان الثانى وهو مااذا كان الاختلاف فى أصل التسمية وكان الزوجين بأن ادعى احدها تسمية قدر معاوم وانكر الآخر التسمية يالكية بان قال لم نسم شيئا فى العقد فلا يخلو الحال من احد اموراريمة: الاول ان يكون الاختلاف بينهما قبل الطلاق وقبل الدخول ـ الثانى ان يكون قبل الطلاق وبعد الدخول ـ الثانى ان يكون قبل الطلاق وبعد الدخول ـ الثانى ان يكون أما الطلاق وبعد الدخول - فني الثلاثة الاول الدخول - الرابع أن يكون بعد الطلاق وقبل الدخول - فني الثلاثة الاول يكون احدهما مدعيا وهو من يدعى التسمية والآخر منكراً لها والقاعدة ان البينة على من ادعى واليمين على هن انكر فان أقام المدعى بينة على دعواء لزم صاحبه ما يدعيه لانه نو ردعواه بالحجة وان عجز عن اقامة البينة فله تحليف الآخر فان وجهت اليمين اليه فاما أن يمنع عها واما أن يحلف فان امتنع ثبت على واما أن يحلف فان امتنع ثبت دعوى صاحبه وان حلي الله فاما أن يمنع عها واما أن يحلف فان امتنع ثبت دعوى صاحبه وان حلف فام أمتهما تسمية اصلا يقضى عهر المثل

⁽ مادة ١٠٤) بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لاتقبل دعواها عليه بعدم قبضها كل مسجل مهرها الااذا كان التصحيل غير متمارف عند اهل البلد قان ادعت ببمض المسجل تسمع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى يمنع ورثتها

لان المادة ان النساء يتزوجن بمهور امثالهن فيحكم به ولكن لايحكم به بالغا مابلغ بل يشترط أن لايزيد على ماادعته المرأة ان كانت هى المسدعية للتسمية لرضاها بما ادعته ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعى لها لانه راض باعطائها ماادعاه فلا ينقص عنه

وفى الحالة الرابعة وهى ما اذا كان الاختلاف بعد الطلاق وقبل الدخول تجب المتعة لائه تعدفر القضاء بنصف المسمى لعدم ثبوته فرجمنا الى مهر المثل وهو لا يتنصف بالطلاق قبل الدخول فاوجبنا المتعة — انظر مادة (١٠٠٥)

وان كان الثالث وهو ما اذا كان الاختلاف فى القدر المسمى بان ادعى الروح أن المسمى مائة جنيه مثلا والزوجة تدعى مائتين فلا يخلو الحال من الصور الاربعة المتقدمة اذ الاختلاف اما أن يكون حال قيام الزوجية سواء كان قبل الدخول أو بعده أو بعد الطلاق والدخول أو بعد الطلاق قبل الدخول فنى الاحوال الثلاثة الاول لا يخلو الحال من أحد أمورثلاثة: الاول أن يقيم أحدها بينة _ الثالث أن يعجز كل منهما عن اقامة البينة _ الثالث أن يقم كل منهما ينة ، فان أقام احدها بينة قبلت وقضى له بما ادعاء سواء كان هو

⁽ مادة ١٠٥) اذا احتلف الزوجان فى أصل تسمية المهر فادعيأحدها تسمية قدر معلوم وأنكر الآخر التسمية بالكلية وليس للمدعى بينة بمحلف منكرالنسمية فان تكل ثبت ما ادعاء الآخر وان حلف يقضي بمهر المثل بشرط ان لايزيد على ما ادعة المرأة ان كانت هى المدعية لتسمية ولا يقص عما ادعاء الزوج ان كان هوالمدعى لها واذا وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاف قبل الدخول حقيقة أو حكما تجمهلها المتمة

الزوج أو الزوجة وسواء كان مهر المثل شاهدا لها أو له او لم يكن شاهدا لواحد منها لانه نور دعواه بالحجة • وان لم يقم أحدهما بينة نجمل مهرالمثل حكما بينها وحينئذ لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة : الاول أن يكون مهر المثل شاهدا لها — الشانى أن يكون شاهداً له — الثالث أن يكون مشتركا بينها

فان كان مهر المثل شاهـداً لها بان كان مائتين كما ادعت أو أكثر كان القول قولها بمينها لان القول قول من يشهد له الظاهرمع بمينه فان حلفت لزم الزوج ما ادعت به وان امتنعت عن اليمين وجب لها ما ادعى به الزوج لان امتناعها اقرار عا ادعاه

وان كان مهر المثل شاهـ دا له بان كان مائة كما ادعى أو أقل صـ دق قوله مع بمينــه فان حلف لزمه ما أقر به وان امتنع لزمه ما ادعت به المرأة لاقراره بالامتناع عن اليمين

وان كان مهر المثل مشتركا بين ما تدعيه هى وما يدعيه هوأى لا يكو ن شاهدا لها ولا له بان كان مائة وخمسين فمن أقام منهما بينة على دعواه قضى له بها كما تقدم لرجحان دعواه باقامته البينة وان لم يقم أحدهما بينة تحالفا أى حلف كل منهما على ننى دعوى صاحبه واثبات دعواه ويتحالفان أيضا اذا اقام كل منهما بينة التمارض فلو قدمت احدى البينتين لزم عليه الترجيح بلامر جح كل منهما بينة التمارض فلو قدمت احدى البينتين لزم عليه الترجيح بلامر جح وعند التحالف لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة : الاول أن يحلف واحد منها و يمتنع الآخان فان منها و يمتنع الآخان فان كان الاول حكم على الممتنع بقول من حلف لانامانا عه عن المين اقراد بدعوى كان الاول حكم على الممتنع بقول من حلف لان امتناعه عن المين اقراد بدعوى

صاحبه . وانكان الثانى أو الثالث نطرح دءوى الاثنين ونحكم بمهر المثل لاننا لو حكمنا بقول واحد منهما ازم عليه الترجيح بلا مرجح وهذا لا يجوز

وان أقام كل منهما بينة تحالفا أى يحلّف كل منهما على نفى دعوى صاحبه واثبات دعواه وعند التحالف لا يخلو الحال من واحد من الأمور الثلاثة المتقدمة فى حالة ما اذا لم يتم احدهما بينة

وقى الصورة الرابمة وهمى ما اذاكان الاختلاف بين الروجين فى مقدار المهر قبل الدخول وبعد الطلاق تجعل متعة المثل حكما بينهمــا على التفصيل المتقدم وفى هذه المسئلة اختلافات كثيرة فان شئت معرفتها فراجع الشرح الاصلى ــ انظر مادة (١٠٦)

وجميع هذه الاحكام فيا اذاكان الاختلاف بين الزوجين فان كان بين أحد الزوجين وورثة الآخـر بأن مات أحدهما وحصل الاختلاف بين الحي منهما وورثة المتوفى فالحكم في هذا كالمـكم فيها اذاكان

⁽ مادة ١٠٦) اذا احتلف الزوجان فى قدر المهرحال قيام التكامقبل الدخول أو بعده أو مد الطلاق والدخول يجمل مهر المثل حكما بينهما فان شهد له بأن كان كما المنات أو اكثر يقبل قولها بيمينها مالم يقم الزوج بينة على دعواه وأن شهد له بأن كان كما ادعى أو اقل يصدق بيمينه ما لم تقم عليه البينة وأن كان مهر المثل مشتر كابتهما لا شاهدا له ولا لها نحالها فان حلفا أو اقاما البينة وتهاترت البينتان يقضى بمهرالمثل ومن تسكمل منهما عن البيعين في الصورتين حكم عليها ادعاما حبه ومن أقام البينة منهما قبلت وأن احتلفا فى قدره بعد العلاق قبل الدخول تحكم متما المثان على المتقدم

الاختلاف بين الزوجين سواء كان الاختلاف فى أصل تسمية المهر او فى قدر المسمى فما عليك الا مراجعة المادتين المتقدمتين ومعرفة الاحكام التى فيهما بالنسبة لاختلاف الزوجين وأجرها على الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر

ولو كان الاختلاف بين ورثنهما بان مات الزوجان واختلف الورثة فانكان الاختلاف في القدر فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يمترفون به وان كاذ الاختلاف في أصل التسمية يقضى بمهر المثل على ورثة الزوج ال جحدوا التسمية و نكلوا عن المين ومثل هذا في الحسكم ما اذا اتفقوا على عدم التسمية في المقد و في هذه المسئلة خلاف يطول شرحه فراجمه في الشرح الاصلى انظر مادة (١٠٧)

وتستحق الزوجة جميع مهر المثل فى الصور التى يقضى لها به ان كان الاختلاف قبل تسليم المرأة نفسها للزوج فان كان بعد التسليم سواء كان وقوعه فى حياتهما أو بعد موتهما أو موت أحدهما فان لم يدع الزوج أوورثته ايصال شى من المهر الى الزوجة او ورثها استحق كل المقضى به ايضاوان

⁽ مادة ۱۰۷) موت احد الزوجين كعياتهما فى الحسكم اصلا وقدراً فاذا مات احدهما ووقع الاختدف بين ورتنه وبين الحي فى اصل المهر او فى قدره محكم على الوجه المتقدم فى المادة السالفة فاذا ماث الزوجان واختلفت ورتنهما فى قدرالهرالسمى فالقول لورثة الزوج وبلزمهم ما بعد فون به وان اختلفوا فى اصل التسميه يقضى بمهرا لشل على ورثة الزوج ان جعدوا التسمية و نسكلوا عن اليمين وكذلك اذا انفقوا على عدمالنسمية فى المقد

ادعى الزوج أو ورثته ذلك وفد جرت عادة اهــل البلد بان المرأة لا تسلم نفسها الا بعد قبضها شيئا من مهرها فحينئذ يقال لهـــا لا بدأن تقرى عــا وصلك ممجلا والا قضينا عليك بالمتعارف فانأقرت بانهاقبضت شيئاً معاوما وصادقها الزوج أو الورثة على ذلك سقط هذا المقدار من مهر المثل واستحق الباقي منه وان لم تقرُّ بما وصلها معجلاً يقضى عليها باسقاط قدر ما يتمارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقى - فان كان هناك انفاق على القــدر المسمى وانما الخلاف في اله هل وصل اليهاشيُّ أو لم يصل فهذا ظاهر اذ يقضي باسقاط النصف او الثلثين مثلا على حسب ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقىمنه وان لم يكن بينهما اتفاق على ذلك فان كان الاختلاف فيأصل النسمية والمنكر هم ورثة الزوج فلها بقية مهر المثلوانكانالاختلاف فىالقدرةالفول لمن شهد له مهر المثل وهذا اذا كان حال حياة الزوجين أوبعد موت احدهما فان كان بعد موتهما فان كان الاختلاف فىالقدرفالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون، وإن كان في الاصل بان ادعى ورثتها المسمى وانكره ورثته يقضى عهر المثل (تأمل) ــ انظر مادة (١٠٨)

⁽ مادة ١٠٨٨) انما يقضي بجميع مهر المثل للمرأة فى الصور المتقدمة اذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نقسها قان وقع الاختلاف بمالتسليمسواء كان وقوعه في حياتهما او بعد موتهما أو احدهما وادعى الزوج او ورتنه ايصال شيء من المهراليها وقد جرت عادة اهل البلد بانا المرأة لا تبيلم نقسها الا بعد قبض شيء من مهرها تقرر بما وصلها ممجلا قان لم تقر به يقضى عليها باسقاط قدر ما يشارف تسجيله لمثلها و يعتلي لهاالباقي منه ان حصل اتفاق على قدر المسمى والا قان انكر ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر المثلوان انكروا القدر والقدل لمن شهده المثلوان انكر واثقال في قدر ما ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر المثلوان انكروا القدر والقدر ما ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر

واذا طلق رجل امرأته وأنفق عليها غيره وهي في المدة على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها و فاما أن تزوجه بعد انقضاء المدة واما أن تمتنع عن ذلك فان تزوجه فلا يأخه فلا مأخه منها شيئاً من المصاريف التي صرفها سواء كانت تقودا أو أطعمة لانه انفق لغرض مخصوص وقد حصل على مقصوده فلا يرجع بشئ و وان امتنعت عن تزوجه بعد انقضاء عدتها فاما أن يشترط عليها التزوج فاما أن يكون أوسل اليها التباء لتنفق على نفسها منها واما أن يكون أرسل اليها طعاما مهيأ للأكل فان كان الاول رجع بدلانه ما أعطاها هذا الشئ الا لغرض مخصوص فاذا لم يحصل فله حق على غرضه استرد ما أعطاه فكائها هبة في مقابلة عوض ولم يحصل فله حق الرجوع فيها و وان كان الثاني فلا يرجع لانه ليس تمليك وانماهو اباحة—وان لم يشترط عليها التزوج بها بعد انقضاء عدتها فلا يأخذ منها شيئا لانه انا وان لم يشترط عليها التزوج بها بعد انقضاء عدتها فلا يأخذ منها شيئا لانه انا

واذا خطب الرجل امرأة غير معتدة لنيره وبمث اليهابهدية أودفع اليها كل المهر أو بعضه وامتنعت عن تزوجه ان كانت كبيرة أو امتنع وليها من ذلك أوماتت هى قبل عقد الزواج أو عدل هو عن تزوجها فأراد الزوج ان يسترد ما اعطاه وامتنعت هى او وليها من ذلك محكم للزوج باستردادما دفعه

⁽ مادة ١٠٩) اذا أنفق الخاطب على معتدة الفير وابت أن تغروجــه بعد المقضاء عدتها فان اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بما دفعه اليها من التفدين للانفاق على نفسها وان إيشترط التزوجهها فلا رجوع له بذيء وكذلك أذا تزوجته وأما الاطممة التي اطمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه

على أنه من المهر سواء كان موجودا أو غيرموجود فان كان قائما أخذه نفسه ولو تغير و تقصت قيمته بالاستمال وان كان هالكا او مستهلكا اخذ عوضه وهو مشله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا واغا رجع بالمهر مطلقا لانه مماوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وأما ان كان هدية فله استردادها ان كانت اعيانها موجودة فان هلكت او استهلكت فليس له استرداد قيمتها لانها كالهية المشروطة بالموض وهو النزوج فاذا لم يحصل الموض يرجع الواهب في هبته ان لم يكن هناك مانع من الرجوع وهلاك الشئ واستهلاكه من ضمن الموافع من الرجوع في الهبة (تأمل) — انظر مادة (١١٠)

واذا تزوج رجل اصرأة وبعث اليها شيئا سواء كان هذا الشي من الندهب والفضة او من العروض كالحرير والصوف والكستور أو خاءًا من الماس وأو كان مهيأ للاكل أو غير مهيأ له ولم يذكر الزوج وقت ارساله أنه من المهر ولا من غيره سواء كان هذا الارسال قبل أن تزف اليه الزوجية أو بعد الزفاف شم حصل خلاف بين الزوجية فقال

⁽ مادة ١١٠) اذا خطب احد امرأة وبعث البها بهدية أو دفع اليها المهر كلمه أو بعضه ولم تتزوجه أو لم يزوجها وليها منه أو ماتت أو عـدلـهو عنما قبل عقدالنكاح فله استراد ما دفعه من المهر عينا أن كان قائماً ولو تغير و نقصت قيمته بالاستعمال أو عوضه أن كان قد هلك أو استهلت وأما الهدايا فله استردادها أن كانت قائمة أعياماً فأن كانت أد هلك أو استهلتك فليس له استرداد قيمتها

الروح أرسلته على أنه من المهر وقالت الزوجة لا بل هو هدية فينظر الى العرف فان كان عرف أهل البلد جاريا بارسال مثل الشيء المتنازع فيه على انه من المهر فالقول قول الروج بمينه لان الظاهر يشهد له وان كان العرف جاريا بارسال مثل الشيء المتنازع فيه هدية فالقول قول المرأة بيمينها لان الظاهر يشهد لها

فان حلف الزوج أن ما أرسله اليها من المهر فاما أن يكون المبعوث موجوداً أو غير موجودا خيرت موجودا خيرت الزوجة بين أمرين الاول أن تبقيه محسوبا من المهر وترجع على الزوج بالباق ان لم يف بالمهر فان وفي به فلا رجوع الشانى أن ترده على الزوج وترجع بباق المهر ان كانت أخذت منه شيئا غيره أو ترجع بكله ان لم تكن أخذت منه شيئا لانه عوض عن المهر فلا ينفرد به الزوج فلا بد من رضاها وهى لم تأخذه على أنه من المهر بل على انه هدية كما ادعت ذلك

وان كان هالكا أو مستهلكا فلا يمكنهـا أن ترده على الزوج لكن ان كان مثليا فلها أن ترد مثله على الزوج وتأخذ المهر وان كان قيميا تحتسب قيمته من المهر فان بتى لاحدهما بعد ذلك شئ يرجع به على الآخر وهذا كله اذا لم يكن المبعوث من جنس المهر فان كان من جنسه وقع التقاص كما لايخفى • فان اقام احدهما بينة قبلت بينته لانه نور دعواه بالحجة وان اقام كل منهما بينة قدمت بينتها لان البينات شرحت لاثبات خلاف الظاهر والظاهر, یشهد له اذ هو یسمی فی استقاط ما فی ذمتـه (تأمـل) — انظر مادة (۱۱۱)

﴿ الفصل الثامن ﴾ ﴿ في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع شأنهما ﴾

اعلم أن المهر ملك للمرأة تتصرف فيه كيف شاءت بلا مماوض لهاأن كانت رشيدة فليس للزوج ممارضها في المعرفات التي تتصرفها في المهر وليس له أن ينتفع بشئ مما اشترى به الا برضاها وحينئذ فلا تجبرالرأة على تجميز نفسها من المهرولا غيره ان كانت رشيدة ولا يجبر ابوها على ذلكأن كانت غير رشيدة لان الفروس من الزواج التناسل لا المال ويترتب على ذلك أن الزوجة اذا زفت الى زوجها بلا جهاز اصلا او بجهاز قليل لايليق بالمهر الذي دفعه فليس له مطالبتها ولامطالبة أبيها بشئ من المهر ولا تنقيص شئ منه بعد الانفاق بل يلزم بدفع المتفق عليه وان بالغ في المهر وغبة في

⁽ مادة ۱۱۱) أذا بست الزوج الى امر أنه شيئا من النقدين أو المروض أو مما يؤكل قبل الزفاف أو بعد البناه بها ولم يذكر وقت بشه أنه من المهرولا غيرمُم اختلقا يؤكل قبل الزوج هو من المهر وقالت هو هدية فالقول له بيمينه فيالم بحر عرف أهل البلد بأرساله هدية للمرأة ولها فيماجرى به • فان حلف الزوجوالمبموث قائم فهى بالخياران شاءت اجته محسو إ من مهرها وأن شاءت ردته ورجعت ياقى المهراو كله أن لم يكن دفع لها شيئاً منه وأن هلك أو استهلك تحتسب قيمته من المهر وأن بقي لاحدهما مد ذلك شيء يرجع به على الا تحر • وأن اقاما الينة فيهنتها مقدمة

كثرة الجهاز (تأمل) — انظر مادة (١١٢)

فان اشترى الاب بالمرجهازاً لابنته كما هي العادة الجارية فلا كلام في أنها تملكه بمجرد الشراء اذ هو بدل ماتملكه وهو المهر واما أن اشترى شيئًا من مال نفسه لجهازها ايضا فاما أن يصرح وقت الشراء بأنه يشتريه على ذستها او لا يصرح فان صرح بذلك فاما أن تكون البنت كبيرة اوصفيرة فان كانت كبيرة فلا مخلو الحال من احد امور ثلاثة الاول ان يكونالشراء والتسليم حصلا في حال صحته الثاني ان يكون الشراء حال الصحة والتسليم حال المرض (مرض الموت) الثالث أن يكون كل منهما حال المرض عفان كان لاول ملكته بالفيض فليس لابيها بمد ذلك ولا لورثته بعمد موته استرداد شئ منه اصلا الا برضاها لانه صار ملكا لها ولا بجبر احــه على اعطاه ملمكه لغيره فلو فرض ان الاب مات في هذه الحالة قبل أن يدفعرتمن الجهاز فالدائن يأخذ ثمنه من التركة ويقسم ما بقى منها بعد قضاء هذا الدين بين الورثة ومنهم البنت بدون ان يسقط من نصيبهاشي في مقابلة عن الجهاز وان كان الثاني او الثالث فاما ان تجيز الورثة هـ ذا النمليك اولا فان اجازته ملكته ايضا لان هذا حقهم وقد اسقطوه فلا اعتراض عليهم متيكان كل منهم اهلا للتمليك وان لم يجيزوه فلا تملكه بل يكون من ضمن|التركة

⁽ مادة ١١٢) ليس المال يمقصود فى التكاح فلا تحير المرأة على تجهيز نسهامن مهرها ولا من غير. ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله فوزقت مجباز قليل لايليق بالمهر الذى دفعه الزوج أو بلاجهاز اصلا فليس له مطالبتها ولامطالبةأ يها بشي، منه ولاتقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وأن بالغ الزوج فى بدله رغبة فى كثرة الجهاز

فيأخذكل من الورثة حقه فيه لان التمليك والحالة هذه هبة للوارث حال المرض فتعتبر وصية ولا وصية لوارث الا باجازة بقيـة الورثة — انظر مادة (١١٣)

وان كانت البنت صغيرة ملكته بمجردالشرا ، فى الصورة الاولى والثانية سوا، قبضته بنفسها وهى مميزة فى حال صحته او فى مرض موته اولم تقبضه فى حياته فليس له مادام حيا ولا لورثته بعد موته اخذ شئ منه والحالة هذه لانه صار مملوكا لها بمجرد الشراء فلو مات الاب قبل ان يدفع الثمن فلبائع اخذ ثمنه من التركة ويقسم الباقى منها على الورثة وليس لهم أن يسقطوامن نصيب البنت شيئا فى مقابلة ثمن هذا الجهاز

وفى الصورة الثالثة ان اجازت الورثة ملكته لانكلا منهم اسقطحقه فيه فيسقط متى كان اهلا للاسقاط وان لم نجز فلا تملكه وحينتذ يكون من ضمن التركة فيأخذ كل من الورثة نصيبه منه

فظهر مما تقدم آنه متى كان الشراء والنسليم حال الصحة ملكته البنت سواء كانت كبيرة أو صفيرة ومتى كان كل منهماحال المرض فلاتملكه مطلقا واما لوكان الشراء فى حال الصحة والنسليم فى حال المرض ملكنه الصغيرة لا الكبيرة والفرق بينهما أن الاب له الولاية على اموال بنته الصغيرة فيده قائمة مذها فبمجرد الشراء على ذمتها انتقل المك لهاوصار تحت يدالاب

⁽مادة ۱۱۳) اذا تبرع الاب وجهز بتنه البائنة من ماله فان سلمها الجهاز فى حال ضحته ملكته بالقبض وليس لابيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شىء منه وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ولو سلمه البها فى مرض موته فلا تملكه الا باجازة الورثة

كبانى اموالها بخلاف الكبيرة فان لها الولاية على مال نفسها فليست يد أبيها كيدها فلا تملك ما تبرع به الاب اليها الابوضع بدهاعليه -ومثل الجهاز ف كل الاحوال المتقدمة غيره - - انظر مادة (١١٤)

وبما انك قد علمت مما تقدم أن المهر ملك للمرأة وليس لاحدقيه حق فاذا جهزها أبوها به كله فلا كلام وأما أذاجهزها بيعضه فلما الحق في مطالبته على منه سواء كان قليلا أو كثيرا ومجبر على دفعه لها — انظر مادة (١١٥)

واذا ثبت ان المهر ملك للمرأة فالجهاز الذى اشترى به ملكها يضاو حدها لانه مقابل ملكها وحينتذ فلا حق للزوج فى اخذ شى منه ولا الانتفاع به الا برضاها فليس له ان يجبرها على فرش امتمها فى بيته سوا كان له اولنيره فلو فرض ان الزوج طلب من زوجته فرش امتمها فى بيته وامتنمت فا خذها قهرا واستعماما كان غاصبا اى واضعا يده على ملك غيره بلاحق شرعى ويترتب على غصبه لها ان الزوجة لها الحق فى استردادها ما دامت موجودة فان هلكت بنفسها او استهلكها احد وهى عنده فلها الحق فى مطالبته فيمتها سواء كان حال قيام الزوجية او بعدها لان يد الغاصب يد ضمان اى

⁽ مادة ١١٤) أذا أشترى الآب من ماله فى صحته جهازا لبنته الفاصرة ملكته بمجرد شرائمه سواه قبضته يتفسها وهى مميزةفى حال صحته او فى مرض مولمه او لم تقبضه فى حياته وليس له ولا لورثته اخذ شىء منه ولى مابت قبل دفع ثمبّه يرجع البائع على تركنه ولا سبيل للووثة على القاصرة

⁽ مادة ١٠١٥) اذا جهز الآب بنته من مهرها وقد بقى عنده شيء منه فاضلا. عن تجهيزها افلها مطالبته به

هذا اذ صرح الاب وقت شراء الجهاز بأنه مملوك لبنته واما اذا لم يصرح وقت شرائه الجهاز من مال نفسه لبنتيه بأنه ملك لها أو كان هيذا الشيء موجودا عنده قبل تزوجهاوسلمها الى الزوج بهذا الجهاز ثم بعد ذلك أراد استرداده منها مدعا أنه أعطاه لها على سبيل الانتفاع لا التمليك وحينثذ الاعطاء كان على سبيل تمليك نفس الجهازلا الانتفاع به فقط فايس الكحق في استرداده فان أقام أحدهما بينة على دعواه حكم لهلانه وردعواه بالحجة وان لم يقم أحدهما بينة نرجع الى المتعارف بين الناس اذ هو الذي يرجع دعوى احدهما فان علب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذاجهاز الاعارية فالقول لحا بيمينها لان الظاهر يشهد لحا وان غلت العرف ان الاب يدفعه عاربة فالفول للاب بيمينه وان كان العرف مشتركا فالقول للاب لانه المطي فجهة الاعطاء لا تعلم الا منه فكان القول له بيمينه وليس هناك ما يكذب دعواه قطما اذ الموضوع أن العرف مشترك . ومثل هذا ما اذا كان الجيـــاز الذي تدعي انه عارية اكثر تما يجهز به مثلبا فان القول له بمينه

ولو مات الاب وادعت الورثة أنهذا الجهازعارية ويقصدون بذلك انه

⁽مادة ١١٦) الجماز ملك المرأة وحدها فلا حق للـزوج فى شىء منه وليس له أن يجبرها على فرش أمتسما له ولأضيانه وإنما له الانتفاع بها بانتهاو رضاهاولو اغتصب شيئا منه حال قيام الزوجية أو بندها فلها مطالبته به أو بهيسته ان هلك أواسلماك عنده

من ضمن التركة لانه لم بخرج عن ملك مورثنا فيأخذ كل مناحقه فيه ولا تختص به البنت وأنكرت البنت ذلك قائلة انه ملكى لا يراحمنى فيه غيرى فأستوفى نصيبي من التركة بدون أن يسقط شي منه في مقابلة هذا الجهاز لان أبي ملكه لى حال حياته كان الحديج كما لو كان الاب موجوداً وادعى أنه عارية ولو ماتت الزوجة وادعى الاب ما تقدم يقصد أن هذا ليس ملكا لبنتى فلاحق الزوج في الارث منه والزوج بدعى أنه ملكه لها حال حياتها فيكون تركة فلي الحق في أخذ نصيبي منه كان الحكم كما تقدم ايضا

ومثل هــــــذا ما اذا ماتت البنت والاب واختلفت الورثة والزوج فى التمليك والعارية

والام والجد فى جميع الاحكام المتقدمة كالاب بخلاف الولى نميرالاب والجد لمدم جريان العرف بذلك فان جرى العرف بأنه يجهز الصفيرة كان الحديم كما تقدم أيضا — الحديم المدار ١١٧٥)

وكل ما تقدم انما هو بالنسبة للاختلاف في الجماز فان وقع الاختلاف في المتاع الموضوع في البيت فاما أن يكون الاختلاف بين الزوجين أسواء كان حال قيام الزوجية اوبعد حصول الفرقة بينهما او بين احد الزوجين وورثة

⁽ مادة ۱۱۷) اذا جهز الاب بته وسلمها الى الزوج بجيه ازها ثم ادعى هـو او ورثنه ان ما سلمه البها او بعضه عاوية وادعت هي او زوجها بمدمو تها انه تعليك لها افن غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازاً الاعاربة فالقول لهاو ازوجها ما لم يقم الاب او ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتركا بين ذلك اوكان الجهازا كثر عملها فالقول قول الاب وورثته والام فى ذلك كالاب

الآخر او بين ورثة كل منهما وعلى كل من هذه الاحوال الثلاثة فاماأن يكون المتاع المتنازع فيه صالحا للزوج أو صالحا للروجة أوصالحا لهما

قان كان الاختلاف بين الزوجين في المتساع الموجود في البيت الذي يسكنانه سواء كان البيت ملكا للزوج أو للزوجة بان ادعى كل منهما أن المتاع ملك له فان اقام احدهما بينة على دعواه قبلت وحكم له به ولوكان الشئ المتنازع فيه نما يصلح للآخر لانه نور دعواه بالحجة

وان لم يتم أحدهما بيئة ينظر الى الشي المتنازع فيه هل هوصالحالرجل او صالح للمرأة أو صالح لسكل منهمافان كان صالحا للرجل وحده كاثياب الخاصة به حكم له بيمينه لان الظاهر يشهد له وان كان صالحا للمرأة فقط كالثياب الخاصة بها والاساور حكم لها بيمينها لان الظاهريشهد لها

وانكان صالحًا الاثنين كالأسرّة والاوانى حكم للزوج به لانه صاحب يـد

وهذا اذا لم يكن الشئ المتنازع فيه من البضائع التجاربة فان كان منها فهو لمن يتعاطى التجارة منهما سواء كان هو الزوج او الزوجة ـ انظـر مادة (١١٨)

⁽ مادة ۱۱۸) اذا اختلف الزجان حال قيام النكاح او بعد الفرقة في متماع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواءكان ملك الزوج او الزوجة فمايصلح النساء عادةفهو للمرأة الا أن يقيم الزوج البيئة وما يصلح الرجال أو يكون صالحا لهما فهوالزوج ما لم ثقم المرأة البيئة وأيهما أقامها قبات منه و نقي المبها و لوكان انتاع المتناع فيدنما يصلح لمساحيه و وماكان من البضائم النجارية فهو ان يتعاطى التجارة منهما

وان مأت أحد الزوجين ووقع النراع بين الحى منهما وورثة الآخر بان كان كل منهما يدعى ملكيه هذا الشئ فايهما اقام البينة حكم له بها لانه اثبت دعو اه فاز لم يقم احدهما بينة فما يصلح للرجل وحده حكم له به اولورثته ان كان هو المتوفاة كان هو المتوفاة حكم لها به اولورثتها ان كانت هى المتوفاة وما هو صالح للرجال والنساء يحكم به للحى منهما سواء كان هو الزوج الزازوجة لان يد الحى منهما أسبق الى المناع لان الوارث تثبت يده بعدموت الهورث فيقع به الترجيح وان حصل الاختلاف بين ورثة الزوجين فالظاهر انه كالاختلاف بين الزوجين لان ورثة كل منهما يقومون مقامه ولم اره فان وجدت نصا فاعمل به وهذا الموضوع يحتاج الى فطنة القاضي وذكائه والتحرى بقد والامكان لانه مشكل والفصل فيه صعب جدا ولذا تشعبت والتحرى بقد والامكان لانه مشكل والفصل فيه صعب جدا ولذا تشعبت

الباب الثامن

﴿ فَى نَكَاحِ النَّذَابِياتُ وحَكُمُ الزَّوجِيةَ بِعَدَ اسْلَامُ الزَّوجِينَ أَوْ أَحَدُهُما ﴾

-مِنْ الفصل الاول ﷺ-

﴿في نكاح المسلم الكتابيات ﴾

اعلم أنه يجوز للمسلم أن يتزوج من هي مقرّة بدين سماوي سواء كانت نصرانية أو بهودية وسواء كانت ذمية أو مستأمنة أو حربية وان

⁽ مادة ١٩ ٪) أذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في، متاع البيت بين الحي وورثة المبيت فالمشكل الذي يصلحالرجل والمرأة يكون للحي منهما عند عدماليينة

كان يكره تزوج الحربية فان لم تكن مقرة بدين سماوى كالمجوسية والوثنية فلا يجوز تزوجها وقد تقدم لك شرح هذا المقام في مادة (٣١ و٣٣) بما لا مزيد عليه فارجم اليه ان شئت وقد علمت من مادة (٢٩) أنه لا ولا ية للمسلم على غير المسلم الا اذاكان صاحب ولاية عامة كالسلطان وحينئذ فان كانت الكتابية بالغة عافلة فهي التي تزوج نفسها بلا توسط ولى وان كانت صغيرة أو كبيرة غير عافلة فالذي يتولى عقد زواجها هو وليها الكتابي فلوكان لبنت صفيرة اخوان أحدهما مسلم والآخر ذمي وهى كتابية كانت الولاية عايها في مالها وفي تزويجها لا خيها الذي لا المسلم وعند ما يتزوج مسلم كتابيــة لا يشترط أن يكون الشاهدان مسلمين بل يصح أن يكونا كتابيين سواءكان دينهما موافقا لدينها أو مخالفا له فان تزوج مسلم بغيرمسلمة واستمرالزوجان على هذا المقد بلانزاع فبها وأما اذا حصل النزاع في أصل المقد بأن ادعى عليها الزواج ومى تنكر وأقام عليها البينة وهىالكتابياناللذان حضرا العقد قبلت شهادتهما عليها وحكم بثبوت الزوجية لقبول شهادة الكنابي على مثله وانكانت مى المدعية وهو المنكر فلا تثبت الزوجية بشهادة الكتابيينلان شهادة الكنابى على المسلم غير مقبولة ولا تنافى بين صحةالعقد بحضورهما وعدم ثبوته بشهادتهما اذ الصحة غير الثبوت عند النزاع وانما جاز نزوج الكتابية لقوله تمالى والمحصنات من الذين أوتو الكتاب من قبلكي_ انظرمادة(١٢٠)

⁽ مادة ١٧٠) يصح المسلم أن ينزوج كتابية نصرانية كانت أو يهوديةذمية أو غير ذمية وانكره ــ ويصح عقد نكاحها بمباشرة وليها الكتابى وشهادة كتابيبنولوكانا مهخالفين لدينها ــ ولايثبت التكاح بشهادتهما اذا جحده المسلمويشيتهها اذا أنكر تهالكنائهة

وتزوج الكتابية جائز ولوكان من تزوجها متزوجا بمسلمة كما أنه بجوز الممتزوج كتابية التزوج بمسلمة فاذا حصل الجمع بينهما فلا يفضل المسلمة على الكتابية بشئ ما لان كلا منهما زوجته فيمدل بينهما فى كل ما يقدر عليه _ أنظر مادة (١٢٧)

ولا يتوهم من صحة زواج المسلم الكتابية ان الكتابى بجوز له تزوج المسلمة فاز المسلمة لا تتزوج الا مسلم الكتابية ان الكتابى بجوز له تزوج أشرك مع الله غيره ولا كتابيا سوا، كان يهوديا أو نصر انيا ولو فرض أن تزوجت المسلمة بغير المسلم كان المقد باطلا لان الرجل مستفرش للمراة فلا بجوز ان يكون اقل منها في الاعتقاد اذ المسلمة تعتقد ما يعتقده الكتابى وزيادة لانها تقر بالرسول الذي يقر به وبما جا، به من عشد الله تمالى وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو لا يقر الا بالرسول الذي هو متبعه فلو اعتقد ما تعتقده هي جاز النزوج — انظر مادة (١٧٢)

فان استمرت الكتابية التي تزوجها المسلم على دينها فبها وان خوجت عن هـ ذا الدين الذي الذي الذي القلت اليه سماويا ايضا استمر المقد صحيحا لانه يجوز للمسلم ان يتزوجها ابتداء لو كانت متدينة بالدين الذي انتقلت اليه فن باب اولى استمرار العقد على الصحة فاذا تزوج المسلم

⁽ مادة ١٢١) يصح نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما فى القسم سيان

⁽ مادة ۱۲۲) لا تنزوج المسلمة الا مسلماً فلا مجوز تزوجهامشركا ولاكنابيا پهوديا كان أو أصرانيا ولا پشقد التكاح أصلا

نصرائية فتهودت او يهودية فتنصرت فلا يفسد الدكاح لأنه مجوزان يتزوج يهودية او نصرائية ابتداء فبقاء من باب اولى وال كان الدين الذي انتقلت الله غير سماوى بان كانت يهودية او نصرائية فتمجست انفسخ الدكاح لانه لا يجوز للبسلم ان يتزوج ابتداء بمجوسية فلا يستمر العقد اذا حدثت صفة تمنع من العقد عليها ابتداء بـ انظر مادة (١٢٣)

والاولاد الذبن يولدون بين المسلم والكتابية يحكم عليهم بالاسلام تبما الدين ابيهم سواه كانت الاولاد ذكوراً أو إنااً بخلاف ماهومشهو وعندالهامة من ان الذكور يتبعون دينه والاناث دينها لان الاصل إن الولدسواء كان مذكرا او مؤنثاً يتبع غير الابوين دينا واندك تزوج وثنى كتابية اوكتابي تجوسية كان الولد كتابيا لان المجوسي او الوثني شر من الكتابي _ انظرمادة (١٧٤) وليست كل الاحكام المترتبة على زواج المسلم بالمسلمة مترتبة على تزوج المسلم بالمسلمة مترتبة على تزوج المسلم بالمتابية اذ من احكام الزوجية الميراث فاذا مات احدال وجين المسلمين ولو قبل الدخول ورثه الآخر ولكن لو مات احدهما وكانت الزوجة كتابية فلا يرثه الآخر لان سبب الميراث وانكان موجودا وهو الزوجية الانهمنع منه مانع وهو اختلاف الدين وبناء عليه فان كل اولاد المسلم من الكتابية يرثون اباهم لانهم لانهم تابعون له في الدين لالها _ انظر مادة (١٧٥)

⁽ مادة ۱۲۳) اذاتزوج المسلم نصرانية فهودت أو يهودية فتتصرت فلايفسدالتكاح (مادة ۱۲۵) الاولاد الذين يولدون المسلم من الكتابيــة ذكورا كانوا أواناتا يتيمون دينه

⁽مادة ۱۲۰) اختلاف الدين من موانع المبراث فلا يرث المسلم زوجته الكنتامية أذا ماتت قبل أن تسلم وهي لا ترثّ اذا مات وهي على دينها

﴿ أَلْفُصِلُ النَّاتِي ﴾ ﴿ في حكم الزوجية بعد أسلام الزوجين أو أحدهما ﴾

اذا كان الزوجان غير مسلمين فاما ان يسلم احدهما او يسلما معاواذا اسلم احدهما فاما ان يكون هو الزوج او الزوجة فان اسلمت الزوجة فاماان يكون الزوج مميز او غير مميز و في صغيراً او معتوها يعرض عليه الاسلام سواء كان كتابيا او غير كتابى فان امتنع فرق القاضى بينهما لان زوجته صارت مسلمة فلا بد من ان يكون زوجها مسلما وان اسلم فاما ان تكون زوجها مسلما وان اسلم فاما ان تكون زوجها ملما و غير محرم فان كانت عمرما له بالنظر الى الدين الاسلامي او غير محرم فان كانت عمرما له فرق بينهما ايضا لاانزامهما احكام الدين الذي انتقلا اليه وهولا يجوز فلك لعدم الحلية وان كانت غير محرم له يقران على نكاحها ولا حاجة التجديد المقد على حسب الدين الاسلامي لا فا أمر نا بتركم وما يدينون

وان كان غير مميز فاما ان يكون عدم تمييزه لصفره واما ان يكون لجنونه فان كان لصفره ينظر تميزه فان ميز عرض عليه الاسلام كاتقدم لان الخمييز له وقت معلوم في تنظر وان كان لجنونه فلا ينتظر شفاؤه لا نه ليس له وقت معلوم وربا طال سنين كثيرة فتتضر و الزوجة التي اسلمت وحينته فاما ان يكون له اب او لا يكون فان كان عرض عليه الاسلام فان اسلم تبعه ابنه واستمرت الزوجية الا اذا كانت الزوجة محرما له وان امتنع فرق بينهما القاضي وان كان له ابوان عرض عليهما الاسلام لا نه يصير مسلما تبعالا حدهما فلا بد من عرضه على الآخر حوان لم يكن له أب ولا الم يقيم له القاضي وصيا فلا بد من عرضه على الآخر حوان لم يكن له أب ولا الم يقيم له القاضي وصيا

ليقضى عليه بالفرقة لآنه لا يجوزعرض الاسلام على المجنون المدم صحته منه ولا يجوز انتظار الشفاء المدم علم الوقت الذي يحصل فيه فر بما يتى زمنا طويلا فتتضر و الزوجة التى أسلمت ولا يجوز القضاء على المجنوز فاقيم له الوصى للقضاء عليه بالفرقة – وتستمر الزوجية الى أن يقضى القاضى بالفرقة وما لم يفرق القاضى بينهما فالزوجية باقيمة ويترتب عليه انه لو ماتت الزوجة قبل الحكم بالفرقة وجب طما كال المهر وان لم يدخل بها لان الذكاح قائم والمهر يتقرر بالموت ولكن لا يتوارثان لفيام المائم وهو اختلاف الدين

وفى حال ما اذا امتنع الزوج عن الاسلام بعد عرضه عليه فيما اذا كان بميزا او امتنع أحد أبويه عن الاسلام فيما اذا كان مجنونا وفرق القاضى بين الزوجدين يكون التفريق طلاقا باثنا لا فسخا ويترتب على ذلك أنه لو أسلم بعد ذلك ونزوجها ملك عابها طلفتين لا ثلاثاً لـ انظر مادة (١٧٦)

واذا أسلم الزوج فاما أن تكون امرأته كتابية أو غير كتابية فانكانت كتابية فلايعرض عليها الاسلام بل النكاح باق على حاله لان المسلم بجوز له

⁽ مادة ١٣٦) اذاكان الزوجان غير مسلمين فأسلمت المرأة يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم يقرآن على نكاحهما مالم تكن المرأة محرما له وان ابى الاسلام او اسلم وهي محرم له يفرق الحاكم يينهما في الحال ولو كان صفيرا بميزا أوممتوها فانكان غير بميز ينتظر بميزه وان كان مجنونا فلا ينتظر شفاؤه بل يعرض الاسلام على ابوبه لا بطر مق الالزام فان المم احدهما تبعه اوله و وهى التكاح على حاله وان اباه كل منهما يفرق بينه وبين زوجته وان لم يكن له اب ولا ام يقبم القاضي عليه وصيا ليقضى عليه بالقرفة و تفريق القاضى لا ياه الصبي المميز واحد أبوى الحجنون طلاق لافست و مالم يفرق القاضى بينهما فالزوجية باقية

ابتداء أن يتزوج كتابية فبقاء من باب اولى

وان كانت غير كتابية يمرض عليها الاسلام فان أسلمت أو دخلت فى دين سماوى فاما أن تكون محرما له او غير محرم فان كانت غير محرم له فالزوجية باقيمة والكانت محرما فرق بينهما وكذلك ان امتنعت عن الدخول فى دين سماوى فانه يفرق بينهما لعدم جواز تزوج المسلم غير الكتابية

وتفريق القاضى لا باثها فديخ لا طلاق فلواسلمت بعد ذلك وتروجها ولم يكن أوقع عليها طلاقا ملك عليها ثلاث طلقات وانماكان فسخا لا طلاقا لان الطلاق لا يكون من النساء بل الذى يكون من المرأة عندالقدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ فينوب القاضى منابها فيا تملكه. وما دام القاضى لم يفرق بينها فالزوجية باقية حتى بحصل التفريق وأحكام الزوجية موجودة الاالميراث لوجود المائم منه وهو اختلاف الدين—انظر مادة (١٢٧)

واذا أسلم الزوجان فاما أن تكون الزوجة محرما للزوج او غير مخرم فان كانت محرما للزوج او غير مخرم فان كانت محرما له فرق بينهما وانكانت غير محرم له بق النكاح على حاله فيقران عليه وكل هذه الاحكام انما هى بعد اسلام الزوجين فاذا لم يسلمافلا يتعرض القاضى لهما ولو كانت الزوجة محرما له لاننا امرنا بتركهم وما يدينون الافى

⁽ مادة ۱۲۷) اذا اسلم الزوج وكانت امرأته كتاية فالنكاح بان على حالهوان كالت غير كتابية يعرض عليها الاسلام فان اسلمت فهى زوجته وان أبت الاسلام او اسلمت وكمانت محرما له يفرق بينهما والنفريق باباتها فسيخ لا طلاق وما لم يفرق الخاكم فالزوجية باقية حتى مجصل الثفريق

حالتين: الحالة الاولى أن يترافعا الينا راضيين بحكم القاضى فانه ينظر فى شكواهما بحسب الشريعة الاسلامية وبحكم عليها بمقتضاها لانهما رضيا بها ـ الثانية أن يكون هناك حق مسلم فان الفاضى ينظر فى المسألة وان لم تحصل مرافعة أصلا كما اذا كانت كتابية متزوجة بمسلم فطلقها فتزوجها كتابى قبل انقضاء عدة المسلم فللقاضى فى هذه الحالة أن يفرق بينها وان لم يترافعا ولا أحدها للمحافظة على حق المسلم ــ انظر مادة (١٧٨)

ولا يحكم على شخص بالاسلام بالتبعية الشخص آخر الا الولد بالنسبة للوالدين فان أسلم أحد الزوجين وكان ينهها ولد صغير قبل اسلامه أو ولي له للوالدين فان أسلم سوا، كان قبل عرض الاسلام على الآخر أو بعد عرضه فانه يحكم باسلامه تبعا لمن أسلم من أبويه ولكن فى بعض الصور لان الولد اما أن يكون مقيا فى دار الاسلام أو فى دار الحرب وعلى كل فاما أن يكون من أسلم من أبويه مقيا فى دار الاسلام أوفى دار الحرب فالصور أربع الاولى أن يكون كل منهما مقيا فى دار الاسلام والثانية أن يكون الولد مقيا فى دار الاسلام ومن أسلم من أبويه مقيا فى دار الحرب والثالثة أن يكون كل منهما مقيا فى دار الحرب والرائدة ويكون كل منهما مقيا فى دار الحرب والرائدة ويكون كل

⁽ مادة ٧٨ .) اذا أسلم الزوجان مما بقى الككاعلى حالهما لم تكن المرأنخر ماله فان كانت كذلك بفرق الحاكم يفهما وليس له أن يفرق بين الزوج بين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا اليه معاوله أن يفرق من غير مرافعة بين الزوجين اذا كانت كتابية مشدة لمسلم وتزوجت قبل اقتضاء عدمها

أسلم من أبويه مقيما فى دار الاسلام فيحكم على الولد بالاسلام بالتبعية فى الصورة الاولى والثانية أى متى كان الولد مقيما فى دار الاسلام سواء كان من أبويه مقيما بها أولا ولا يحكم باسلامه فى الصورتين الاخيرتين لان دار الحرب لا ندخل تحت حكم المسلمين ــ انظر مادة (١٢٩)

ولا يحكم باسلام الولد بالتبع لفير الوالدين ولوكان ذلك الفير جداً سواء كان أبو الولد موجوداً أو غير موجود لان الحسكم باسلامه انما هو بالتبعية فتضعف اذا كان هناك واسطة وتستمر هذه التبعية ما دام الولد صفيراً سواء كان عاقل أو غير عاقل فان كان عاقلاً أو غير عاقل فان كان الأول انقطعت التبعية وان كان الثاني فلا تنقطع التبعية بل تستمر الى أن يعقل والاصل في هذا أن الولد يتبع خير الابوين دينا لانه أصلح له ـــ انظر مادة (١٤٠)

⁽ مادة ١٢٩) اذا أسلم احدااز وجين وكان ينهما ولد صفير اوولد لهما ولد قبل عرض الاسلام على الآخر او بعده فاله يتبع من اسلم منهما ان كان الولد مقها فى دار الاسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقيما بها أو فى غيرها فان لم يكن الولد مقيما بدار الاسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه المسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه

⁽ مادة ١٣٠) لا يتبع الولد جده ولا يصير مسلما باسلامه ولوكان أبوه ميتا وتستمر تيمة الولد لمن أسلم من أبويه مدة صغره سواء كانعاقلاًأوغيرعاقلولالنّقطع الا يبلوغه عاقلا فاو بلغ مجنونا أو معتوها فلا تزال تيميته مستمرة

(لباب التاسع (فى النكاح الفير الصحيح و لموقوف) (فالفصل الاول) (فى النكاح الفير الصحيح)

قد علمت تما تقدم أن النكاح الغير الصحيح هو الذى فقد شرطا من شروط الصحة باذكانت المرأة غير محل له أو كانت محلاله ولكن حصل العقد بغير شهود وعدم محلية المرأة للزواجان تكون محرَّمة على من يريدالتزوج بها سواه كانت حرمتها عليه مؤ بدة أى لا تحل له فى وقت من الاوقات او وقتة بأذكانت تحرم عليه فى وقت لوجود ما يمنع العقد عليها وتحل له فى وقت آخر باذزال المانم

فاذا فرض أن رجلا تزوج من تحرم عليه حرمة مؤبدة سواء كان سبب التحريم النسب باذنزوج احده من التحريم النسب باذنزوج احدة مثلا أو كان الرضاع كما اذا تزوج امرأة ابيه قلا شك فى عدم صحة هذا المقد وحينثذ تجب عليهما مفارئة بعضها

فان افترقا من نفسهما فيها والا فيجب على القاضى أن يفر ق ينهماولا يكتنى بهذه الفرقة بل لا بد من العقاب لانهما أتيا امرامنكرافيماقبان عليه ولما كان هذا الامر فظيمالم يقيدالشارع الحالم بشئ مخصوص يستعمله بل فوض اليه النظر فى التعزير لان ذلك يختلف باختلاف حالهما فالعالم الحرمة لا يعاقب مثل الجاهل بها بل يعاقب كلا منهما عقوبة تليق بحاله ولو رأى أنه

يزيد في تعزيره عن المقدر شرعاً فلا مانع من ذلك وبكون ذلك من باب السياسة الشرعية التي تجيزها الشريمة الغراء عند مالدعوالحاجةاليها ــ انظر مادة (١٣١)

واذا تزوج رجل من تحرم عليه حرمة مؤقتة كما اذا تزوج امرأة الغيراو معتدّته فالنكاح غير صحيح ايضالان المرأة غير محل للمقدفان فارتمامن نفسه فيها والا فالقاضى بجب عليه التفريق بينها ـ فان كان قبل الدخول بهاعزّره بما يليق بحاله لا قدامه على امر غير جائز شرعاو من باب اولى ما اذا كان التفريق بعد الدخول ولكن التمزير مختلف لانه ان فعل ذلك عالما الحرمة يعاقبه باشد المقوبات التي يراها زاجرة له عن ارتكاب مشل هذا العمل ورادعة لغيره عن الاقدام على مثل عمله وان فعله غير عالم بالحرمة يعاقبه عا يليق به لان الاشخاص تختلف بالنسبة للتأثير فيستعمل مع كل ما يراه زاجراله

وان حصل التفريق بعد الدخول فلا عدة على المرأة فلا يحرم على زوجها وقاعها عقب التفريق ان كان عالما بالحرمة لان دخوله بها في هذه الحالة يستبر محضزنا والزنا لا حرمة له

وانكان لا يملم بالحرمة تجب عليهاالمدة بمدالتفريق فيحرم على زوجها

⁽ مادة ۱۳۱) اذا تزوج احــد احدى محارمه نســبا او رضاعا او صهرية فالنكاح لا يصبح اصــلا ويفرق ينهــما ائـــ لم يفــترقا ويعاقب الزوج باشــد المقوبات النزيرية سياسة ائـــ فعل ذلك عالما بالحرمة او بعقوبة تليق مجاله ان فعله جاهلا بها

الاول وقاعها قبل انقضاء عدتها (تأمل) — انظر مادة (۱۳۲)

ومن أسباب التحريم المؤقت الجُمع بين الاختين فمن تزوج امرأة حرم عليه أن يتزوج اختها ما دامت الاولى فى عصبته فان مات أو طلقها و القضت عدتها جاز له ان يتزوج اختها لزوال المانع وهو الجُمع بيشها

فاذا جمالرجل بين اختين فلا يخلو الحال من أحد امرين: الاول ان يكون ذلك في عقد واحد الثانى أن يكون في عقدين وانكان في عقد واحد فاما أن يكون هناك ما يمنع المقد على واحدة منهما دون الاخرى أو ليس هناك ما يمنع على واحدة منهما فان كان هناك ما يمنع المقد على واحدة منهما كما اذا كانت متزوجة او معتدة لنيره وليس هناك مانع في الاخرى صح المقد بالنسبة للخالية عن المانع وبطل بالنسبة للاخرى لوجود مرجع لصحة المقد في حق الخالية من المانع

وان لم يكن هناك ما يمنع العقد على كل منها بان كانتا خاليتين من مواقع النكاح الشرعية فسد العقد بالنسبة اليها لانه لا يجوز الجلع بينهسما

⁽مادة ۱۳۲7) الما تزوج احمد امرأة النير أو ممتدته فلا يسيع النسكاح اصلا وبوجع عقوية أن دخل بها عالما يالحرمة ويعاقب يما يليق به انفعله غيرعالمههاوفي صورة العلم لا عدة على المرأة بسد التفريق فلا يحسرم وقاعها على الزوج الاول لو متزوجة وفي صورة عسدم العلم تجب عليهما العسدة ويحرم على زوجهما الاول وقاعها قبسل اقتصافها

في آن واحد فلا يمكن تصحيحه بالنسبة لها معا ولا بالنسبة لواحدة منهماً لانه يلزم عليه الترجيح بلا مرجح وهدا لا يجوز وحينشذ يلزمه مفارقتهما فان فارقهما فهما والا فرق القاضي بينه وبينهما دفعا للمعصية بقدر الامكان وهدا النفريق اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان قبله فلا مهرلها لان كل عقد فاسد حصلت فيه الفرقة قبل الدخول لا تستحق المرأة به شيئا من المهر وكذا لا عدة عليهما لان الفرقة اذا حصلت بين الزوجين قبل الدخول فلا تجب المدة على الزوجة الا اذا كانت بسبب موت الزوج بشرط ان يكون المقد صحيحا

وان كان بمد الدخول بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثلكا هو حكم النكاحالفاسد وعليهما العدة ويعلم حكم ما اذا دخل بواحدة منهما فقط بما تقدم

وان كان في عقد بن فاما اذبعلم الاول منهما او لا يعلم او علم ونسى فان علم الاسبق منهما وكائ مستوفيا اشروط الصحة حكم بصحته وبطلان التانى لائ العقد على الاولى وقت حصوله لم يكن هناك مانع من صحته يخلاف المقد على النافية فان هناك ما يمنع من صحته وهو الجمع بين الاختين فيبطل وحينئذ يلزمه ترك الثانية فان لم يفعل فرق الفاضى بينهما — وهذا النفريق اما ان يكون قبل الدخول بها او بعده فان كان قبله حل له وقاع

الاولى و ان كان بعده حرم عليه ذلك حتى تنقضي عدتها لانه يلزم عليهالجلم بين الاختين في العدة وهو ممنوع _واما اذا لم يعلمالاسبق منهما أوعلمونسي فاما أن يعلم أن أحدهما بعينه غير صحيح من الاصل أو لا يعلم فان علمذلك صح الآخر لانه متى كان أحدهما غير صحيح حكم بصحة الآخر سواءكان متقدماً أو متأخراً وان لم يعلم ذلك حكم ببطلان المقدين لان العقــد على واحدة منهما وهى المتأخرة باطل بيقين ولا يمكننا أن نحكم بصحة العقدعلي واحدة منعا لئلا يلزم عليه الترجيح بلا مرجح فانأراد أن يتزوج احداهما يعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعده فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما فأن انقضت عدة احداهما دون الاخرى فله أن يتزوج بالمعتبدة دون الاخرى كيلا يكون جامعيا بينها وان دخار باحسداهما فله أن بتزوجها دون الاخرى مالم تنقض عسدتها لان عدتها تمنع التزوج باختها فان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بايهما شاء لعسدم المائع

هذا بالنسبة للتزوج وأمابالنسبة للمهرفاما أن يكون التفريق قبل الدخول أو بعده فان كان قبل الدخول فلهما معا نصف المهر لانه وجب الاولى منهما وانعدمت الأولوية للجبل بالاولية فيصرف اليهما وهذا مقيد بثلاثة قيود: الاول أذ يكون المهر المعلى في العقد فلو لم يكن مسمى وجبت متمة واحدة لهما بدل نصف المهر الثاني أن يستوى المهران جنساو قدراً كما اذا سمى لسكل مائة جنيه مثلا فان اختلفا يقضى لهما معا بالاقل من نصفى المهرين فاذاسمى

نواحدة منهما مائة جنيه مثلا وللاخرى تمانين يقضى لهما بأربمين فتأخذ كل نصفها لانه هو المتيقن سواء كان عقد من مهرها اكثر متقدما أو متأخراً . الثالثأن تدعى كل واحدة منهما أمها الاولى ولا بينة لهما أما اذا قالنا لا ندري أى العقدين أول فلا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو بمنع صحة القضاء الا اذا اصطلحا بان يتفقا على أخذ نصف المهر فيقضى القاضى لهما به

وان كازبمد الدخول يجب لـكل واحدة المهركاملا لانهاستقر بالدخول فلا يسقط منه شئ ــ انظر مادة (١٣٣)

ومن أسباب التحريم المؤقت النطليق ثلاثا وعدم الدينالسماوى والجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع فاذا طلق رجل امرأته ثلاثا فلا يجوز له أن

(مادة ١٩٣٣) اذا تزوج الرجل اختين خاليين عن نسكاح وعدة فى عقد واحد فنكاحهما عبر صحيح وبجب التفريق بينه وينهما ان لم يفارقهما ولا مهر لهماان وقع التفريق قبل الدخول فان كانت احداهما متزوجة أو معتدة فتكاحها غير صحيح ونكاح الخلية صحيح. فان تزوجهما فى عقدين متعاقيين وعلم الاسبق منهماوكان صحيحا فتكاح الثانية غير صحيح وبفرق بينهما عند عدم التاركة وازكان واقعها محرم عليه قبل مضى عدتها وقاع الاولى ، فان لم يعلم الاسبق منهما وعلم ولدى يطل المقدان معامل يكن احدهما بعينه غير صحيح من الاصل فيصح الآخر ، وإن وقع التفريق بينه و بينهما فبل الدخول بهما فله ان يتزوج اينهما شاه فى الحال ويكون هما مما قصف المهر فى حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهراها مسميين فى الدقد ومتساويين جنسا وقدرا وادعت كل منهما انها الاولى ولا بينة لمحا ولو أقلمت احدام ابينة على اسبقية عقدها فتكاحها هو الصحيح ولما فصف المهر دون التى بطل نكاحها ، فان اختلف مهر اهما جنسا اوقدرا فلهما مما الاقل من نصفى المهرين وان لم يكن لهما مهر مسمى فالواجب لهما متمة واحدة وانكانت الفرقة بعد الدخول وجب لكلى منهما مهركامل

يعقد عليها الا بعد أن تتزوج بعيره بالشروط المعلوسة فاذا تزوج قبل ذلك فلا شك فى فساد هذا العقد ومثلهما اذا تزوج مسلم من ليست متدينة بدين سماوى كالوثنية مثلا أو كان متز، جا أديما وتزوج خامسة قبل أن تحرم عليه احدى الاربع فان العقد غير صحيح وكذلك التزوج بلا شهود وحينتذ يجب على كل منهما فسخ هذا العقد وترك صاحبه اذالعقد الفاسد يجب رفعه وبفسخ على كل منهما فسخ هذا العقد وترك صاحبه اذالعقد الفاسد يجب رفعه وبفسخ أحدها هذا العقد انفسخ بلا توقف على رضا صاحبه ولا على قضاء القاضى سواء كان قبل الدخول أو بعده فان فعل أحدها ذلك فيها والافرق القاضى بينها لان هذا منكر فيزيله — أنظر مادة (١٣٤)

ولا تنس ما تقدم في شرح المادة السابسة عشرة والثامنة عشرة من أن أحكام الزواج لا تترتب على العقد الا اذا كان صحيحا فان كان غير صحيح فلا تترتب عليه الاحكام فاذا نزوج رجل امرأة وكان العقد غير صحيح وحصلت الفرقة بينهما قبل الدخول أو ما يقوم مقامه فلا تترتب عليه حرمة المصاهرة فيجوز له أن يتزوج باصول وفروع من عقد عليها هذا العقدوهي تحل لاصول عن لاصول على الروج النروع بمجرد المقد ويحرم على الروج التروع باصول المقد وكرم على الروج التروع باصول المقد المقدود المقد

⁽ مادة ١٠٤) اذا تزوج الرجل مطلقته ثلاثا قبل أن يصيبها زوج غيره و مجلها له او تزوج مجوسية او خامسة قبل تطليق الرابعة وانفضاء عدتها او تزوج امرأة بلاشهود قالنكاح غير صحيح ايضاوالنفر بق يشهما واجب ولكر منهما فسخه و ترك صاحبه واخباره يذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول او بعده

ولا تحرم عليه فروعها الا بالدخول لان الفاعدة أن العقد على البنات نجرمَ الاسهات والدخول بالامهات يحرم البنات ومثل المصاهرة الارث فانه يترتب على العقد الصحيح لا الفاسد وكذلك غيره من الاحكام التي تقدمت فى المادتين السابقين فراجعها — انظر مادة (١٣٥)

وقد علمت فى شرح المادة الثانية والاربمين انه اذا استوى وليان فى القرب كأخوين شقيقين أو لاب أو ابنى عم كذلك فأيهما تولى زواج الصغيرة صح وليس للآخر تقضه لان الولاية ثابتة الكل منهما على الكمال فان زوجها كل منهما فاما أن يكون لرجل او لرجلين فان كان لرجل فلا كلام وان كان لرجاين فان علم الاسبق منهما صح وبطل المتأخر لانه حصل وهي متزجة فيكون هناك مانع من المقد عليها فيبطل فان جهل الاسبق منهما فها باطلان لاننا لو حكمنا بصحة احدها لزم عليه الترجيح بلا مرجح وهو لا يجوز ومثله ما اذا وقعا معا فانهما باطلان اذ لا يمكننا تصحيح واحد منهما لئلا يلزم عليه الترجيح بلا مرجح انظر مادة (١٣٦)

وقد علمت من الفصل الثانى فى نكاح الصفير والصفيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين حكم ما اذا زوج الولى وليته لفيره سوا كان الولى أباً أو جداً أو غيرهما والصور التى يكون العقد فيها صحيحا نافذاً لازماً

⁽مادة ١٣٥) كل نكاح وقع غبر صحيح لا بوجب حرمة المصاهرة أذا وقع التفريق قبل الوط ودواعيه ولا برثاحد منهما الآخر ويثبت فيه النسب كما تفدم فى المادة النامنة عثم ة

⁽مادة ١٣٦) اذا استوي وليان فى القرب وزوج كل منهما الصبية من رجلآخر صح الاسبق منالمقدين وبطل الآخر قان جهل الاسبق منهما او وقعا معافهما باطملان

والتي يكون فيها غير لازم والتي يكون العقد فيها غيرصحيح ــ وأمااذا زوج الولى موليته لنفسه فان كانت لا تحل له فلا يصح المقد مطلقا سواء اذننه أولم تأذن فاذا زوج الاخ اخته لنفسه فلايصح هذاالتزوج لانها محرمة عليه ــ وان كانت المولية يحمل تزوجهما للولى كما اذا كانالرجل بنت عم وليس هناك من الاولياء من هواقرب منه وزوجهالنفسه فاما أن تكون البنت رشيدة اوغير رشيدة فانكانت رشيدة اي بالغة عافلة فاما ان تأذن له في زويجها لنفسه او لا تأذن فان اذنته صبح المقد لانه في هذه الحالة يكون أصيلامن جمة نفسه ووكيلا من جهتها ويصح للشخصان يتولى طرفى العقد في هذه الصورة ويتم العقمه بقوله زوجت بنت عمى فلانة لنفسى وان لم تأذن له وزوجهما لنفسه فلا يُصح لانه في هذه الحالة يكون أصيلا من جهة نفسه فضوليامن جهتها وليس للشخص ان يتولى طرفي العقد في هذه الحالة فيقم العقدفاسدا ولذلك لو رضبت بعد وقوعه قبل اذنها ولو كان رضاها صريحا لم يصم لان العقد متى وقعرفاسدالا ينقلب صحيحا بالاجازة وانماالا جازة تؤثر بالنسبة للعقد الموقوف فيصير نافذا بهاء قان كانت البنت صغيرة وزوجهاالولى الذي تحل له لنفسه صح المقد لانه فيهذه الحالة يكون اصيلا منجهة نفسه وليامن جهمها وللشخص في هذه الحالة ازيتولى طرفي العقد ويتم العقد بمجرد فوله زوجت بنت عمي لنفسي وقد تكامنا في الشرح الاصلي على مسائل كثيرة في هذاالموضوع فراجعه انظر مادة (۱۳۷)

⁽ مادة ۱۳۷) أذا زوج الولى نفسه من مولينه البالغة التي تحل له بفير أنسها قبل العقد فالتكماح غير صحيح ولو سكت جين بلنها النكاح أو افسحتُ بالرينيا

﴿ الفصل الثاني ﴾ (في النـكاح الموقوف)

اعلم ان عقد الزواج كباقي العقود تارة يكون صحيحا نافذا لازماكما اذا رُوْجِتُ الْمُكَافَةُ نَفْسُهَا بَكُفٍّ وَبَهْرِ الْمُثُلِّ _ وَنَارَةً يِكُونُ صَحِيْحًا نَافَذَا غَيْرِلا زَم كما اذازوج غيرالابوالجد من الاولياء موليته بكف، وعمر المثل وتارة يكون غير صحيح وهوالذي فقد شرطا من شروط الصحة وتارة يكون صححا غير نانذ وهو الموقوف فلا تترتب عليه الاحكام الاا اذا اجازء من له الاجازة وكانالعقد قابلا لها-ومن هذاالقسم ما اذا تزوج الصغير أو الصغيرةالمميزان بدون اذن من الولى قبل العقد فأنه يكوزموقوفاعلى اجازة الولى لانالشارع اقامه لينظر في مصالحهما لقصور الرأى عندهما فاذا رأى ان هـذا المـقد يكون فيه منفعة لهما نفذه والا أبطله وليس من المصلحة أن ينفذالولىالمقد الذي يكون فيه غين فاحش بزيادة في المهر بالنسبة للصفير أو تقص فيه بالنسبة الى الصفيرة فليس له اجازته ومثل الصفير المميز في كل الاحكام المتقدمة المعتوه والمعتوهة فاذا كان الصبي أو الصبية غير مميزين فلا يصح تزوجها اصلا ومثلها المجنون والمجنونة _ انظر مادة (١٣٨)

⁽ مادة ١٣٨) اذا ترج الصغير أو الصغيرة المسيران غير المأذونين او السكمير او الكبيرة المشوهان بدون اذن وليهما لموقف نفوذ العقد على احارته قان!حازه وكان هير غبن فاحش ننصا فى مهر الصغيرة وزيادة فى مهر الصغير نفذ وان لم يحبز، بطل وكذلك إن كان بغير، فاحش فى الهر وان اجازه الولمي

ومن قسم الزواج الموقوف ما اذا زوج الولى البعيد المولية مع وجود الولى القريب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا كان لبنت اخوان أحدها شقيق والآخر لأب فالولاية للاخ الشقيق فاذا زوجها الاخ لأبكان هذا الزواج موقوفا على أجازة الاخ الشقيق فان أجازه نفذوان رده بطل فان كان الافرب غير متوفرة فيه شروط الاهلية كما اذا كان الاخ الشقيق صغيرا أو مجنونا مثلا وزوج الاخ لأب نفذ بلا توقف على أجازة أحد لانه هو الولى الفريب في هذه الحالة — أنظر مادة (١٣٩)

ومن قسم الموقوف عقد الوكيل ولدكن لا على الاطلاق بل في بعض الصور كا ستمرفه من النفصيل الآقى وينان ذلك أن الموكل في الزواج إما أن يكون الرجل أو المرأة فان كان الرجل أن يكون الرول كا وأراة عين معينة واما أن يكون الزول كا وأوا قال غير معينة واما أن يكون بتزوج امرأة معينة فان كان الاول كا وأوا قال رجل لآخر وكلنك في أن تزوجي امرأة فزوجه الوكيل امرأة ولو كانت غير حرة أو حرة بها عاهة من الماهات كأن تكون عمياه أومقطوعة اليه لزمه النكاح فليس المموكل رده لان لفظ امرأة مطاق فيتناول كل امرأة (تأمل) وراجع الشرح الاصلى تجد المسئلة خلافية وانفقوا عي أن الوكيل لوكان متهما في المقد لم ينفذ على الموكل الا اذا اجازه فاذا زوجه امته أو بنته الصغيرة أو موليته القاصرة كان المقد موقوفا على اجازته لانه متهم في هذه

⁽ مادة ١٣٩) اذا زوج الولى الا بعد الصغيرة مع وجود الولى الاقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية توقف نفاذ التكاح على اجازة الاقرب فان اجاز، نفذ وان نقضه انتقض وبطل

المقود فان زوجه امرأتين والموضوع انه مأمور بتزويجه امرأة فاماأن يكون التزويج في عقد واحداً وفي عقدين. فان كان الاول فلا لمزمه المرأتان ولا واحدة منهما لانه فضولى فيهما لمخالفته امر الموكل فيكون المقد موقوفاعلى اجازته فان شأء اجاز نكاحهما او ايتهما شاء

وان كان الثانى وهو ما اذا زوجهما له فى عقدين لزمه الاول بحكم الوكالة وتوقف الثانى على اجازته لاز الوكالة انتهت بالمقد الاول فيكون فضوليا بالنسبة للمقد الثانى فيتوقف على الاجازة ــ أنظر مادة (١٤٠)

وان كان الثانى وهو ما اذا كانت المرأة التى وكله فى تزويجها له معينة فاما ان يعين له المهر وزوجها له بغين فاما ان يعين له المهر وزوجها له بغين يسير فيه لزم العقد الموكل اجماعا -وان كاف بغين فاحش ازمه ايضاعندالامام للاطلاق وقال الصاحاز لا يلزمه الا اذا اجازه لأن المطلق يتقيد بالعرف والعرف تزوج المرأة عمر مثلها او بنين يسير لا فاحش وهو الظاهر

وان عين المهر فزوجهاله بالمهر المين لزمه المقد للموافقة وكذا اذازوجها له بمهر اقل من المعين لان المخالفة هنا نافعة للموكل فليس له أن يحتج بهاواما اذا زوجه اياها باكثر مما عينه كان المقد موقوفا على اجازة الموكل للمخالفة

⁽ مادة ١٤٠) اذا أمر الموكل الوكيل بترويجة امرأة غير معينة فزوجه امرأة ولو بها عيب او عاهة من العاهات جاز عليه التكاح وليس له رده . فان زوجه بشه الصفيرة او مولينه القاصرة فلا يلزمه النكاح الا اذا اجازه صراحة او دلالة • ولوامره ان يزوجه امرأة فخالف امره وزوجه امرأتين فى عقدواحد فلا بلزمه المرأتان ولا واحدة منهما الا اذا جازهما او اجاز احداهما فلو زوجها ياهما فى عقدين لزمه الاول وتوقف الثاني على اجازته

فأن علم الموكل بالزيادة قبل الدخول ورضيها قولا او فعلا لزمته فان دخل بها غير عالم بالزيادة فلا يسقط خياره بل له أن ينفذه ولهان يرده فان اجازه لزمه المسمى فقط وان رده بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والا يجب المسمى

وان لم يرض الزوج بالزيادة وقال الوكيل انا اغرم الزيادة وألزمك بالنكاح لم يكن له ذلك لان صاحب المروءة يأبى أن يتحمل منة الغير عليه اذ يمير بذلك فلا يلزم به --- انظر مادة (١٤١)

وان كانت الموكلة هى المرأة فاما ان توكله بممين او بنير ممين فانكان الاول فلا ينفذ المقد عليها الا اذا وافقها فى كل ماامرته به سواء كان من جهة الزوج او المهر

وان كان الثانى وهو مااذا امرته بتزويجها بنير معين كما اذا قالت له وكلتك فى ان تزوجنى رجلا فزوجها مر نفسه اولاً بيهاو لابنه لايلزم المقد للمهمة فان حصل ذلك توقف نفاذ المقد على اجازتها

فان زوجها بغير من ذكر اى بأجنبى فاما أن يكون الزوج كفــا والمهر مهر المثل أو يكون كفأ والمهر اقل من مهر المثل او يكون غيركف سوا، كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا له او اكثر_فانكان الاول لزمالنكاح فليس

⁽ مادة ١٩٤١) اذا أمر للوكل وكيه أن بزوجه امرأة مصنة فخالف وزوجه غيرها فلا يلزمه التكاح . وان أمره أن يزوجه امرأة وعين لهمقدارالمهر نزوجها كثر ثما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضا ما لم ينفذه ولا يسقط خياره بدخوله بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهروليس للوكيل أن إزمه بالتكاح ولو النزم بدفع الزيادة من ماله

لها ولا لوليهاردُّه ولوكان الزوج اعمى او مقمد او صبيا او معتوها وكُذا لو كان عنينا او خصيا وان كان لها طلب التفريق بعد ذلك (تأمل)

وان كان التانى وكان النين فاحشا فلا ينفذ العقد بل يكون موقوفاعلى اجازتها واجازة وليها لان كلا منهما له حق فى ذلك

وان كان الثالث وهو ما اذا كان الزوج غيركف ممطلقاوقع العقدفاسدا فلا تلحقه الاجازة لان الاجازة لا تلحق الفاسد بل الموقسوف — المظر مادة (۱۷۲)

ومن قسم الموقوف ايضا ما اذا غر الزوج المرأة بان انتسب لهابغير نسبه الحقيق فتزوجته بناء على ذلك ثم ظهر ان نسبه غير المنتسب به وانه ليس كفأ لها فلها ولوليها الحق في اجازة النكاح او نقضه للتغرير الحاصل من جهته ـ انظر مادة (١٤٣)

ومن الزواج الموقوف عقد الفضولى مع غيره والفضولى هو الذى يتصرف فى شؤون غيره بلا ولاية شرعية فاذا قال الفضولى تزوجت فلانة وهى غائبة فاجا به فضولى وقال زوجتها منك او قال لآخر زوجت فلائةلك

(مادة ١٤٢) اذا غر الزوج المرأة باتسابه لهــا نسبا غــير نسبه الحقيقى ثم ظهر لها سد المقد باطلاع الولى آه دوتها فى الكفاءة فلها ولوليها حق الخيار فى اجازة الككاح ونقضه

⁽مادة ١٤٢) اذا امرت المرأة وكلها أن يزوجها ولم تعين احدا فزوجها من فقسه او من اينه فلا يجوز عليها أن يزوجها ولم تعين احدا فروجها باجني منه وبنين فاحش فى المهر فلها ولوليها فسخ التكاح اذا لم يتم الزوج لهامهرالمثلوان زوجها بنير كف، لم بجز التكاح اصلا ولو زوجها بكف، ويمهر المثل لزمها التكاح ولو كان بالزوج عيب او مرض

فقبل وليست له عليها ولاية توقف المـقد على الاجازة وهذ الحكم شأن كل تصرف يصدر من الفضولى ـ انظر مادة (١٤٤)

> (لباب العاشى (فى اثبات النكاح والافرار به)

اعلم أنه اذا ادعى رجل على امرأة انها زوجته فاما أن تقر اى تصدقه في دعواه أو تنكر أى تكذبه في همذه الدعوى فأن صدقته لزمها الزواج وان كذبته يطالب باثبات دعواه فان اثبتها بان أقام بينة تشهد له كا يدى ثبت دعواه ولزمها الزواج أيضا وان عجز عن إقامة البينة وطلب يمينها على نفي دعواه فله ذلك فان حلفت سقطت الدعوى وان امتنعت من الميين زمها ما يدعى به لان امتناعها عن الهين دليل على أنه محق في دعواه ومثله مااذا ادعت امرأة على رجل أنه زوجها فتتبع هذه الاجراآت بلا فرق اذ لا فرق بين أن يكون المدعى رجلا أو امرأة و يشترط في البينة أن تكون من الرجال ومنهم ومن النساء لامن النساء فقط فيجوز أن تكون رجلا أو رجلا وامرأة ين ولا يجوز أن تكون رجلا أو امرأة ين ولا يجوز أن تكون المدالة في الشمود

⁽ماددة ١٤٤) الفضولى الذي يوجب السكاح أو يقبله بلا نوكيل ولا ولاية يشمد نكاحه موقوفا على اجازة من له الاجازة فان أجازه تقد وان أبطله بطل

فلوفاسقين لم تقبل شهادتهما _ انظر مادة (١٤٥)

ولا يكتني في الشهادين هشا بالعدالة فقط بل لابد من كل الشروط التي تشترط في الشاهد عند الادا. ومن الشروط اللازمة أن لا يكون الشاهد انا للمشهود له لان شهادة الفرع لأصله غيرمقبولة للتهمة وشهادته عليه مقبولة لنفيها ومثل الفرع الاصل فاذا تزوج رجل امرأة ورزق منها اولادائم طلقها وادعى عليها بعد ذلك آنه تزوجها وأنكرت فاقام ابنيهمنها شاهدين فلا تقبل هـذه الشهادة فلا يثبت النكاح بها لانها شهادة الفرع لاصله وهي غير مقبولة للتهمة وهي وان كان فيهــا شهادة الفرع على اصله لانهما ابناها ايضا وهي مقبولة الا ان الاول يقدم لانالفاعدة انه اذا اجتمع المانع والمقتضى قدم المانع وكذا اذا ادعت المرأة عليه وهو ينكر واقامت ابنيها منه شاهدين فانهذه الشهادة غير مقبولة لما تقدم ومثله في الحكم ما اذا كان احد الشاهدين ابنا للزوج والآخر ابنا للزوجة بان تزوج رجل أمرأة ورزق منها بابن وتزوجت امرأة رجلا ورزنت منه بابن ثمطلقها وانقضت عدتها فادعى عليها هذا الرجل آنه تزوجها وانكرت فاقام عليها البينة وهي ابنه من غيرها وابنها من غيره فلا يثبت الزواج بهذه الشهادة لانه ليوجد اثنان مقبول شهادتهما لان ابنه لاتقبل شهادته له فلم يبق الا شاهد واحد

⁽ مادة ١٤٥) اذا وقع نزاع بين الزوجين فى أمر النكاح يثبت بشهادة وجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فان ادعي احد على امرأة انها زوجته او ادعتهى أنه زوجها وجحد المدعى عليهوعجز المدعى عن البيئة فله ان يستحلف الجاحدفان حلف سقطت المدعوي وان نكل قضي عليه بكوله

وهو ابنها من غيره فلم يتم نصاب الشهادة وهو اثنان فلايثبت الزواجوكذا اذا كانت هي المدعية واقامتهما شاهدين لما ذكر

واما أذا ادعى رجل على امرأة بانها زوجته وله ابنان من غيرها وانكرت المرأة هذه الدعوى أو ادعت امرأة على رجل بانه زوجها ولها ابنان من غيرها يينة على دعواه ابنان من غيره وانكر دعواها فان أقام ابنيه من غيرها بينة على دعواه فلا تسمع هذه البينة فلا يثبت الزواج لان شهادة الفرع لاصله غيرمقبولة وان استشهد بابنيها من غيره فشهدا له قبلت البينة فيثبت الزواج لان شهادة الفرع على أصله مقبولة لنني النهمة ومثل ماقيل في دعوى الرجل يقال في دعوى الرجل يقال في دعوى الرجل يقال في دعوى الرجل يقال في

واعلم أن الاقرار (وهو الاخبار بشئ حصل) حجة قاصرة على نفس المقر فلا يتمداه الى غيره ان تضمن الاقرار ذلك الا بتصديق منه بخلاف البينة فأنها حجة متمدية وينبنى على ذلك انه اذا اقر الولى على الصغير بانه زوّجه فلائة أو على الصغيرة بانه زوّجها لفلان كان هذا الاقرار غير نافذ عليهما فان اقام الولى بينة على هذه الدعوى قبلت ولزم الزواج لان البينة حجة متمدية ومثله مااذا بلغ الصغير أو الصغيرة وصدق كل منهما الولى فى هذا الاقرار اواج الذى اقر به الولى حال صفرها يثبت

لتصــديقها له فان كذباه بمــد البلوغ فلا يثبت الزواج (تأمل) — انظر مادة (١٤٧)

والذى يدل على ان الاقرار اخبار عن شئ حصل لا انشاء شئ في الحال صحته بالزوجية من غير شهود لانه اخبار عن عقدسابق ولوكان انشاء لماصح الاقرار بها من غير شهود لان انشاء عقد النكاح يشترظ لصحته حضور شاهدين كما عرفته في موضعه

فاذا الررجل لامرأة انها زوجته سواء كان هذا الاقرار حال صحته أو فى حال مرضه فان صدقته ثبت الزواج ويحمل على انه عقد عليها قبل هذا التاريخ واقراره بالزوجية اخبار عن هــذا العقد وان لم تصدقه فلا تلزمها الزوجية الا اذا اثبتها

ومتى ثبتت الزوجية سواء كان بالتصادق أو بالاثبات ثبتت احكامها فيلزمه نفقتها وتحرم على اصوله وفروعه ويحرم عليه التزوج باصولها مطلقا وفروعها ان دخل بها واذا مات أحدهما ورثه الآخر الى غير ذلك من الاحكام — ولا يشترط أن يكون تصديقها له حال حياته بل تثبت الزوجية وان صدقته بمدوفاته لان حكم النكاح باق فى حقها وهى المدة قانها من آثار النكاح وعل ثبوت الزوجية بالتصادق اذا لم يكن هناك مانع منها فان وجد كا اذا كان المقر متزوجاً بمحرم لها كأ خمها أو متزوجة بنيره أوفى عدته فلا تثبت

⁽ مادة ١٤٧) لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنسكاح الا ان يشهد البشهود على النكاح او يبلغ الصغير والصغيرة ويصدقانه

الزوجية لوجود المانع منها -- انظر مادة (١٤٨)

واذا اقرت المرأة لرجل بانها زوجته فانصدة با وليس هذاك مانع من الروجية ثبتت المتحدم سواء كان اقرارها في حال صحتها او مرضها ومتى ثبتت الروجية ترتبت احكامها كما ذكر في المادة السابقة ولكن بشترط في ثبوت الروجية هنا تصديقه لها حال حياتها فانصدها بعد موتها لا تثبت الروجية لانها لما ماتت زال النكاح بملائهه حتى يجوز له أن يتروج اختها واربعا سواها فبطل اقدرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقدرار — · انظر مادة (184)

الكتاب الثاني

﴿ فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه ﴾

الباب الاول

🧸 فيما يُنجِب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة 🗲

اعلم أن فى الزواج انتظام المصالح الدينيــة والدنيوية ولا بقــا، له الا بالالتئام ولا التئام الا بحسن العشرة فحينئذ يجبعلىالزوج أن يعامل زوجته

⁽ مادة ١٤٨) اذا أقر احد لامرأة أنها زوجته ولم يكن تحته محرم لها ولا أربع سواها وصد تنهوكانت خالية عن زوج وعدة تثنيت زوج بيتهاله باقر أردو تلزمه قفتها ويتو ارثان (مادة ١٤٩) اذا أقرت المرأة في حال صحتها أو في مرضها أنها تزوجت فلانا لهان حياتها ثبت التكابح ودرثها وإن سدتها بعد مونها فلا يشت التكابح ولا يرثها

بالمعروف فيحسن اليها قولا وفعلاويقوم بجميع لوازمها على الوجه الشرمى فينفق عليها بفدر طاقته حتى لا يحوجها الى ارتكاب ما لا تحمد عقباه من الامور الدميمة و وليس حسن العشرة خاصا بالزوج بل يجب على الزوجة ايضا فكل يقسوم بحا تفرضه عليه حقوق الزوجية ومتى قام كل منهما بحا يلزمه انتظمت مصالحهما وحسنت حالها وافاد الزواج فائدته — انظر مادة (١٥٠)

فاذا كان الرجل متروجاً بواحدة فقط وجب عليه حسن عشرتها كما تقدم فى المدادة السابقة حتى لو امتنع من ذلك ورفعت امرها الى القاضى حكم عليه به ولا حق للزوجة فى الوقاع مدة الزوجية الا مرة واحدة واما الزيادة عليها فليست بواجبة فى القضاء بل يؤمر بها ديانة أى فيها بينهوبين الذيادة (١٥٠)

فان تمددت الزوجات وكن كلهن أحراراً وجب عليه أن يمدل بينهن فيما ينهن في الله و البيتونة اذا كن في درجة فيما يقدر عليه من المأكول والملبوس والسكني والبيتونة اذا كن في درجة واحدة من الغني والفقر بالنسبة للنفقة أما الشئ الذي لا يقدرعليه فلا مجب عليه التسوية فيه لكونه غير مقدور له لما روى انه عليه الصلاة والسلام «كان يمدل بين نسائه ويقول اللم ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تمك ومالا املك ، يعني القلب اي زيادة الحبة

⁽ مادة ۱۵۰) يجب على الزوج ان بعامل زوجته بالمعروف ويحسن عشربهاويقوم بنفقتها وهي نشمل الطعام والكسوة والسكني (مادة ۱۵۱) مجهد قضاه على الزوج ان يواقع زوجته مرتوا جدة في مدة الزوجية

فأن كان بعضهن أحراراً والبعض اماء كان للحرة الثلثان من القسم فى البيتوتة وللأمة الثلث لما روى عن سيدنا على كرم الله وجهه انه قال للحرة الثلثان وللامة الثلث ـــ انظر مادة (١٥٢)

وبما أن الفرض من القسم هو الاقامة عند كل واحدة منهن والمعاشرة ممها لتأنس به وتندفع عنها الوحشة فلا فرق بين زوجة وأخرى بل السكل سواء فتستوى فيه البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكنابية فلا تتميز احداهن على الأخرى لان القسم من حقوق النكاح فهن فيه سواء

ولا فرق فيه أيضا بين مااذا كانت المرأة صحيحة او مريضة او عليها هم الحيض أو دم النفاس وهو الدم الذي يخرج عقب الولادة أو في فرجها السداد من لحم او عظم وحيئنذ لا يقبل عذر الزوج في عدم العدل بينهن اذا اعتذر بشئ من ذلك — انظر مادة (١٥٣)

ولم يقدر الشارع زمنا معينا يلزم الزوج الاقامة فيه عند كل منهن بل جمل تميين مقدارد للزوج وكذا فىالبداءة فله أن يقدره بيوموليلة أوثلاثة أيام أو سبعة أو اكثر من ذلكولكن حيثانوجو بهالتأنيس ودفع الوحشة

⁽ مادة ١٥٢) اذا تسددت الزوجات وكن احراراً كلمن بجب عليه ان بعدل ينهن فيا يقدر عليه من التسويه في البيتونة للمؤانسة وعدم الحبور في التفقة

⁽ مادة ١٥٣) البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكنابية سواه في وجوب المدل والتسوية فلا تتميز احداهن عن الاخرى ولافرق في القدم بين ان تكون المرأة صحيحة اومريضة او حائضا او نفساء او رتفاه او قرناه فلايقبل عذرالزوج ان قصر في المعدل معذدًا بمرض المرأة او حيضها او نفاسها او بسب في اعضاء تناسلها

وجب أن تمتبر المدة القريبة فلا تزيد من جمة لان فى الزيادة عليها مضارة بها فلو أواد أن يدورسنة سنة فلا يظن اباحة ذلك له كما ذكر مفى الفتيج بحثا وهو ظاهر و النسوية الواجبة عليه بين الزوجات تكون ليلافيما شرفيه احداهن بقدر ما يماشر الاخرى لانه لدفع الوحشة فلا يلزم بذلك نهاوا الا اذا كانت حرفته الاشتفال ليلا كالخفير مشلا فالنسوية منه تكون نهاوا انظر مادة (١٥٤)

ومتى عين الزوج مقدار الدور وجبالسير على مقتضاه فليس له ان يقيم عند احداهن اكثر من الدور الذى عنه لتملق حق كل منهن بزمن مخصوص فليس له أن يصرفه لنيرها الا باذنها لانها صاحبة الجق ألهم الا اذا كان هنداك ما يستوجب ذلك كما اذا كانت مريضة فلا بأس بأن يدخل عليها لعيادتهافان اشتد بها المرض وليس هناك من يمرضها فلا بأس باقامته عندها الى أن يحصل لها الشفاء — أنظر مادة (١٥٥)

واذا تركت احداهن نوبتها الى غيرها من ضرائزها صح لانه حقهما

⁽ مادة ١٥٤) يقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة او ثلاثة أيام وان شاه جمل المكل واحدة منهن سبمة ايام والرأي له في نميين مقدار الدور وفي الدراءة في القسم واتما يجب النسوية ليلا بان يعاشر فيه احداهن بقدر ما يعاشر الاخري ولا يلزمه ذلك تهارا ما لم يكن عمله ليلا فيقسم نهارا

⁽مادة ٥٥٠) لا ينبغى له أن يقيم عند أحداهن أكثر من الدورالذىقدره الا باذن الاخرى ولا يدخل عليهاالا لميادتها أن كانت مريضة فان أشتد المرض فلا باس باذامته عندها حتى مجصل لها الشفساء

فلها ان تعطيه لمن شاءت وقد صبح أن سودة بنت زممة وهبت و تهالمائشة وضى الله غنها ولكن لو طلبت الرجوع فى المستقبل فلها ذلك لان الاسقاط لم يكن لشئ واجب وتته فلا يسقط فلها الرجوع — انظرمادة (١٥٦)

والقسم بين الروجات انما يجب حال الحضر لاالسفر فله أديسافر بمن شاء منهن والحن القرعة بينهن مستحة لانه قد يثق باحداهن في السفر وبالاخرى في الحضر وبالبقاء في المنزل لحفظ الامتعة أو لحوف الفتنة أو يمنع من سفر احداهن عدم نشاطها والسفر تلزمه الحفة ويترتب على ذلك أنه لاحق التي لم يسافر بها في مطالبته بعد العودة منه بالاقامة عندها ندر مأاقام في السفر مع التي سافر بها لأن وجوب التسوية انما يكوز في وقت استحقاق القسم عليه وفي حالة السفر ليس بمستحق فلا تجب التسوية فلا تكوز تلك المقسم عليه وفي حالة السفر ليس بمستحق فلا تجب التسوية فلا تكوز تلك المقسم عليه وفي حالة السفر ليس بمستحق فلا تجب التسوية فلا تكوز تلك

ولا فرق فی وجوب المدل علی الزوج بین کونه صحیحاً أومریضافان مرض فی بیت له خال عن ازواجه فله أن یدعو کل واحدة منهن عنده فی نوبتها ولو مرض فی بیت احدی زوجانه فان کان یمکنه التحول الی بیت

⁽ مادة ١٥٦) أذا تركت احداهن نوبتها الى غيرها من ضرائرها صع تركما ولها الرجوع فى المسقبل أن طلبت ذلك

⁽ مادة ١٥٧) لاقسم فى السقر بل له أن يسافر بمن شاء منهن والقرعة احب وليس التى لم تسافر ممه أن تطلب منه بعد عوده الاقامة عندها قدر مااقام في السفر مع التى سافر بها

الأخرى انتقل اليه بعد انتهاء مدة مَنُ مرض فى بيتها وان كان لايقذر على التحول فبعد شفائه يلزمه الاقامة عند الاخرى بقدر ما اقام مربضا عند ضرتها — انظر مادة (١٥٨)

وبما ان وجوب العدل لحتى الزوجة فاذا لم تطالب به أو اسقطته فلا حرج عليها لانه حقها واذا طالبت به أزمه القاضى بذلك فاذا اقام الزوج عند احدى زوجتيه مدة من الزمن وكان ذلك قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه فا داست الاخرى لم تطالبه فلا حرج عليه فان رفعت امرها الحالح لم قضى عليه بان يستعمل العدل بينهما في المستقبل وأهدر ما مضى وان انم لان القسمة تكرن فيه بعد الطلب فان امتثل فبها وان عاد بمدما بها دالقاضى عزره واوجعه عقوبة بحسب حاله وامره بالعدل لانه اساء الادب وارتكب ما هو عزم وهو الجور فيمزر في ذلك ولا يعزر في المرة الاولى — واذا عزر فنمز يره يكون الجور فيمزر في ذلك ولا يعزر في المرة الاولى — واذا عزر فنمز يره يكون به يا يلبق به لان التعزير يختلف باختلاف الناس ولمكن لا يكون هنا بالحبس لان الحق لا يستدرك هنا بالحبس وهو ظاهر — أنظر مادة (١٩٥٩)

⁽مادة ١٥٨) اذا مرض الزوج فى ييت له خال عن ازواجه فه ان يدعوكل واحدة منهن عنده فى نوبتها ولو مرض فى ييتاحدى زوجتيه ولم. يقدرعلى التحول الى ييت الاخرى فله ان يقيم به حتى يشفى بشرط ان يقيم عند الاخرى بعد الصحة بقدر مااقام مربضا عند ضربًها

⁽ مادة ۱۵۹) اذا اقام الزوج قبل تسين مقدار الدور وترتيبه عند احــدى زوجتِه مدة كشهر فى غير السفر فخاصمته الآخرى يأمره الحاكم بالمدل بينهما فى المستقبل ويتهاء عن الحجور فان عاد اليه سد ذلك يعزر ويوجع عقوبة بنير الحبس

(لباب (لثانى (فى النققة الواجبة على الزوج الزوجة) -ع∰ الفصل الاول ﷺ-(فى بيان من تستحق النقة من الزوجات)

اعلم أن النفقة نجب على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح أى سواء زفت اليه أو لم تزف اذا لم تمتنع عن الزفاف اليه بغير حق لان النفقـ ة قد تكوزجزاء الاحتباس فكل من كان محبوسا لحق مقصودلغير. كانت نفقته عليه والزوجة كذلك بالنسبة للزوج فتجب نفقتها عليه مغان كان هناك مانع من الاستمتاع بها فاما أن يكون من جهته أو من جهتها فان كان من جهته كما اذا كان مريضاً أو عنينا أو مجبوبا أو صغيراً لا يقـ درعلي المباشرة وجبت عليه ولو كان فقيراً لان العجز من قبله والسبب موجود فتجب وان كان من جهتها كما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوقاع ولا نشتهي له فلا بجب عليه لان امتناع الاستمتاع لمعنى فيها والسبب وانكان موجو داوهو الاحتباس الا أنه لا يكون موجبًا الا اذا كان وسيلة الى المقصود المستحق بالنكاح ولم يوجد فلم تجب — وبما أن السبب هو الاحتباس فلا ينظر لكونها غنية أو فقيرة مسلمة أو كتابية صغيرة أو كبيرة بل الكل سواء لقيام السبب_ انظر مادة (١٩٠)

⁽ مادة ١٦٠) تحب النققة من حين البقد الصحيح كل الزوج ولوفقيرا أومريضا أو عنينا أو صغيراً لا يقدر على المباشرة الزوجة غنية كافت أو نفيرة مسلمةأونمپر مسلمة. كهيرة أو صفيرة تطيق الوقاع أو تشتهي له

وبما أنك قد عرفت مما تقدم ان النفقة تجب من حين العقد الصحيح لانها جزاء الاحتباس وهو موجود وان لم تزف فتجب عليه ولوهى مقيمة في بيت ابيها فان طالبها الزوج بالنقلة الى منزله وامتنعت فاما ان يكون امتناعها بحق أو بغير حق فان كان الاول كما اذا امتنعت ليهيئ لها منزلا خالياً عن اقاربه مثلا فلا يسقط حقها في النفقة لان لهاالحق فهذا الطلب فليس المانع من جهتها بل من جهته واذا فلا تسقط وانكان التاني كما اذا ابت النقلة الا اذا طلق ضرتها مثلا سقطت نفقتها لانه لاحق لهافي طلبهاوله الحق في الامتناع عن اجابتها وتكون اذا اشزة أى خارجة عن طاعته بنير حق فتسقط النفقة الظر مادة (١٩٦١)

فان اداد الزوج السفر بها وأبت أن تسافر معه فان كان السفر مسافة قصر وهو السفر الذي يجوز قصر الصلاة الرباعية فيه بأن يصليها ركمتين أي بأن كان السفر يستفرق ثلاثة أيام بالسير المتوسط مع الراحة المتادة أو يزيد عن ذلك فلا تسقط نفقها لان لها حقافي الامتناع وان لم يكن السفر مسافة قصر وامتنمت سقطت نفقها لامتناعها بغير حق سواء كان السفر بهامن مصرالي مصر أو من مصر الى قرية أو من قرية الى مصر وفي المسئلة اقوال كثيرة فراجم الشرح الاصلى فانه تفيس

واما اذا امتنعت الزوجة عن السفر او عن الانتقال الى بيت الزوجالا اذا اخذت معجل مهرها فلها ذلك ولو كان بعدالدخول بها لان لها الحق في

⁽ مادة ١٦١) تجب النقة الزوجة على زوجها ولو هي مقيمة فى بيت ابيها ما م يطالبها الزوج بالنقة ونتمتع بهير حقي

هذا الطلب فاذا كان امتناعها من ذلك لاغذ المؤجل من المرقبل حلول الاجل فلا حق لما في الطلب الاعند حلول الاجل ـــ انظر مادة (١٦٢) المرض بعد الزفاف والانتقال الى بيت الزوج أو قبله فان كان الاول ةاما أن تبقى ببيت الزوج أو تنتقل الى بيت اهلها فان بقيت في منزل الزوج استحقت النفقة بالاتفاق لانها سلمت نفسها وليس المانع من جهتها فلا تسقط نفقتها وان انتقلت الى بيت أهلها لتمرّض فيه فاما أن يطالبها الزوج العودةالى يبته أولا فان لم يطالبها استحقت النفقة بالاتفاق أيضا لانهاسامت نفسهاالي الزوج وبانتقالها الى منزل أببها لتمرض فيه لانمد ناشزة ولم تمنع نفسهاعندالطلب لانه لم يحصل فتستحق النفقة • وانطالبها الزوج المودةالى منزله فاماأن يكون في امكانها الانتقال اليه أولا فان لم يمكنها الانتقال ولو بواسطة آلة تحمل عليها فلها النفقة لان اجانة طلبه غير بمكنة في هذه الحالة فلا تكون ناشزة فلا تسقط النفقة وان أمكنها الانتقال ولو بواسطة آلة وامتنعت فاما أن يكون امتناعها محق أو يغير حق فان كان امتناعها بحق كما اذا قالت لا انتقل الابعد أن تعطيني معجل صداق او بعد أن تهي لي منزلا للسكني خاليا من أهلك استحقت النفقة أيضا لأحقيتها في هذا الطلب • وانكان امتناعها بغيرحق سقطت تفقتها لأنها تكون ناشزة أي خارجة عن طاعته بفير حق فلا

مادة ١٦٢) ثجب الثققة الزوجة لو أبت أن لسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر او فوقها أو منعت تفسها لاستيقاء ما شورف تعجيله من المهر سواء كان قبل الذخول بها او بهده

تستحق عليه النفقة

وإن كان الثاني وهو مااذا كان مرض الزوجة قبل انتقالها الى منزل الزوج فاءا ان يمكنها الانتقال اولا يمكنها فإن امكينها الانتقال وجيت عليه النفقة الا اذا منعت نفسها يندير حتى وان لم يمكنها الانتقال ولو بواسطة آلة فظاهر عارة المادة وجوب النفقة ايضا لانه قال « اوقيلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها ينير حق فلها النفقة عليه» وجو رأى بعضهم وصريح مادة (١٤٧) ان النفقة لاتجب لها في هذه الجالة وهو قول آخر في المسألة فعلى القول الاول لانجتاج الى الفرق بين هذه وبين مااذا مرضت بعد مازفت الى منزل الزوج وانقلت الى بيت اهابهاولا يمكنها الانتقال إصلا لأنه سبوى بينهما في الحكم _ والفرق على القول الثاني إنها لما انتقلت الى يبته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعيـه. الشرة الإ إذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف مااذا لم يوجه تيبليم اجسلا ومرضت فحيث لايمكنها الانتقال فلا نفقة لجا لعبدم التسبليم اصلا لاحقيقة ولا جكما ويظهر مِن عباراتهم أن الفتوى على القول الثاني _ انظر مادية (١٦٣) وان حيس الزوج فلا تسقط نفقتها سواء قدر على اداء الدين الذي

(مادة ١٦٣) اذا مرجت المرأة مرجا يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنقلة الى منزل زوجها اوقبلها ثم انتقلتا اليه وهي مريضة او لم تنقل ولم تمنع نفسها بنير حق فلها النفة عليه فلو مرجت في بيت للزوج ثما تتقلت الى بيت إجلها فإن طالبها الزوج التقلة ولم يكينها الانتقال بمحفة او تحوجا فلها التفقة وإن امتنجت بنهر حق مع قدرتها على الانتقال بمحفة او تحوجا فلها التفقة وإن امتنجت بنهر حق مع قدرتها على الانتقال بمحفة التحققة لها

حبس لأجله او لم يقدر او حبس ظلما لان الاحتباس هنا فات من جهة الزوج ولا فرق بين ان تحبسه هى لدين لها عليه او يحبسه غيرها فاذا كانت هى السبب فى حبسه وطلب ان تحبس معه فلا يجاب الى ذلك ولكن قال بعض المتأخرين أذا خيف عليها الفساد تحبس معه _ وهو حسن انظر مادة (١٦٤)

وكما تجب نفقة الزوجة على زوجها تجب نفقة خادسها عليه ايسان كان الزوج موسرا لانه اقدا كان معسرا فالواجب عليه ادنى الكفاية فتخدم هى نفسها والنفقة لا تجب الا اقدا كانت الخادمة مملوكة لهما متفرغة لخدمتها لاشغل لها غيرها فلو لم تمكن لها خادمة مملوكة لم يؤم الزوج كراء أخد محدمه لكن يلزمه أن يشترى لها ما تحتاجه من السوق ـ وافداكات من بجل قدرها عن خدمة خادمة واحدة يلزم الزوج بنفقة من لا بد لها منه من الخدم ولو أكثر من النتين ان كان فرا يسار ولو كان لرجل أولاد لا يكفيهم النظر واحد فرصت عليه نفقة خادمين أو أكثر على حسب ما يكفيهم ـ النظر مادة (١٦٥)

⁽ مادة ١٦٤ ٪) اذا كان الزوج محبوسا ولو بدين عليه لزوجته فلانسقط نفقتها وانكان غير قادر على ادائمه

⁽ مادة ١٦٥) اذا كان الزوج موسرا وكان لامرأته خادمة تجب عله تفتها يقدرما يكنيه على حسب العرف بشرط أن تكون الخادمة بملوكة لهاملكاتاماو متدغة لحدمتها لا شفل لما غيرها وافا زفت الله بخدم كثير استحقت نفقة الجميع عليه انكان ذا يسار واذا رزق أؤلادا الا يكثيهم خاذم واحد فرعن عليه تفقة خاذ مين أو أكثر على قدر حامية أؤلاده

﴿ الفصل الثانى ﴾ ﴿ في بيان من لا نفقه لهن من الزوجات ﴾

لا تجب النفقة للزوجة على زوجها اذا كانت صغيرة بحيث لا تصلح للرجال ولا تشتهى للوقاع وان امسكها الزوج في يبته لان امتناع الاحتباس الموجب للمفقة هو الذي يكون وسيلة الى المقصود المستحق بالعقد وما لم يوجد فلا تجب لها النفقة الا اذا امسكها في يبت لا للستثناس بها ولا يشترط في صلاحيتها للرجال أن تكون مطيقة للجاع الممول عليه في الشرع بل لو كانت تشتهى للقبلة أو اللمس أو التفخيذ مثلا وجبت لها النفقة ولا يجوز أن يفهم أحد من قوله في المادة ولو فيا دون الفرج » ان إنيانها في الدبر جائز لأن هذا لا قائل به اصلافالم ادما ذكر ناهلك ولا تلتفت الى غيره فأنه ناشئ من عدم فهم الآية الشريفه — انظر مادة (١٦٦)

واذا مرضت الزوجة قبل انتقالها الى بيت الزوج ولم بمكنها. الانتقال ولو بواسطة آلة فلا تجب نفقتها على الزوج وقد عرفت في شرح المادة ٣٦٠ ان هذا القول هو المعول عليه وهناك من قال بوجوب النفقة لها فارجع اليها ان شئت — انظر مادة (١٦٧)

وان سافرت الزوجة اني الحج فاما أن يكون زوجها مرافقا لها اولا فان لميكن مرافقاً لها في هذا السفر فلا تستحق النفقة على زوجها سواءكان الحج فرضا او نفلا وسواء سافرت مع محرملها كأبيها مثلا أو مع غير محرم كابن عمها وسواء كان خروجها للحج قبل تسليم نفسها الى الزوج أوبعدهلان الامتناع من جهتها فاوجب سقوطها (تأمل) وان كافزوجها مرافقا لها في السفرفان كانهو الذىسافر وأخذها معه وجبلما عليه نفقة الحضر والسفر أى نفقة الاقامة والسفر لأنها تابعة له وان كانت هي التي سافرتواخذته ممها فلهاعليه نفقة الاقامة لا السفر فلا يلزمه الكراء ومؤنة السفر لانه تابع لها - انظر مادة (١٩٨)

وانكانت الزوجة محترفة بما يشغلها خارج البيت نهارا وتعود الممنزل زوجها ليلا فاما ان يمنعها من الخروج اولا فان منعها وامتثلت أمره وجبت لها النفقة وكذلك اذا لم يمنمها لانها ليست خارجة عن طاعته فاذا منعها ولم تمنثل فلا نفقة لهاعليه لانها خارجة عن طاعته بغير حق فتسقط نفقتها - انظر مادة (١٦٩)

⁽ مادة ١٦٨) انزوجة التي تسافر الى الحج ولولاداء فريضة بدون ان يكون ممها زوجها لا نفقة لها عليه مدة غيامها وان سافرت مع محرم لها فان سافر زوجها وأخذها ممه فاما عليه نفقة الحضر ونفقة السفر ولوازمه وان سافرت هي وأخذت زوجها معها فلها عليه نفتة الحضر لا نفقة السفر

⁽ مادة ١٦٩) الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الجروج وعصته وخرجت فلا تمقة لها ما دامت خارحة

واذا حبست المرأة بدين فأ ما ان يكون الحسابس لها غير الزوج او الزوج فان كان الاول فلا تجب لها النفقة سواء كانت قادرة على اداء الدين او غير قادرة لاتها اذا كانت قادرة ففوات الاحتباس منهابالماطلة وانكانت عاجزة عن ادائه ففوات الاحتباس ليس من الزوج فلا تجب عليه نفقتها ولا نففة لها أيضا اذا حبست بغير دين ولو كان حبسها ظلمالان المستبر في سقوط نفقتها فوات الاحتباس لامن جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا لا من جهته وهذا هو الصحيح

واذا نشزت المرأة سقط حقها فى النفقة مدة نشوزها والناشزة هى الخارجة من منزل زوجها المانمة نفسها منه فيشمل ما اذا امتنمت عن الحبئ الى منزله ابندا، بغير حق وما اذا خرجت من منزله بعد الانتقال اليه بغير حق وما اذا خرجت من منزله بعد الانتقال اليه بغير حق ولكون النشوز أمرا فظيما لم يكتف الشارع باسقاط النفقة المستقبلة فقط بل رتب عليه سقوط النفقة المتجمعة على الزوج فاذا كان القاضى فرض لهاكل شهر مقدارا معينا من النقود أو تراضى الزوجان على أن تأخذ هى كل شهر مبلغ كذا فى نفقتها ومضت مدة ولم يعطها تسقط هذه النفقة بالنشوز كل شهر مبلغ كذا فى نفقتها ومضت مدة ولم يعطها تسقط هذه النفقة بالنشوز أيضا ولو كانت المرأة أخذتها دينا بغير اذن الزوج أواذن القاضى أما إن كانت

⁽ انظر مادة ۱۷۰) اذا حبست المرأة ولو فی دبن لا تقدر علی ایفائه فلا بلزم رُوحِیها قفقتها مدة حبسها الا اذاکان هو الذی حبسها فیدین له

الاستدائة باذن الزوج أو القاضي فلا تسقط بالنشوز لانها صارت في هذه الحالة دينا صحيحا وهو لا يسقط الا بالاداء أو الابراء فان لم تخرج المرأة من البيت بل منعت الزوج من أن يدخل عليها وكان البيت المقيان به ملكا لها فاما أن تكون سألته النقلة منه أو لم تسأله فان سألته ومضت المدة الكافية بحسب المرف للبحث عن منزل ليستأجره فلها الحق في النفقة لانهامحقة في هذا الطلب فاذا لم يجبها فلها الحق في منعه من دخوله يتبها فلا تسقط نفتها وان لم تكن سألته النقلة فلا نفقة لها لنشوزها اذ هي خارجة عن بيته حكما فعلم مُما تقدم أن سقوط النفقة مترتب على النشوز فاذا زال بأنعادت الى منزلُ زوجها في صورة الخروج منه أودعته يدخل عليهــا بيتها في صورة منمه استحقت النفقة في المستقبل فقط فلا يعود ماسقط منها بنشو زهاسوا ، كان عودها الى منزل زوجها وهو مقيم به أو مسافر لزوال المانع وهو النشوز (تأمل)_ فان لم تخرج من بيته ولكن منعته من الاستمتاع بهافلاتكون ناشزة نشوزا موجبا لسقوط النفقة لان الظاهرأن الزوج يقدرعلى تحصيل المقصود منها – انظر مادة (۱۷۱)

⁽ مادة ١٧١) الناشرة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذه بير وجه شرعى يستط حقها فى النققة مدة نشو زها وان كالمتاليا تققه مقروضة متجمدة تسقط ايضا بنشوزها وكذا المستدانة بنير امر الحاكموا أمرالزوج وتكون ناشرة أيضا اذا كان المبيت المهمية من المدخول عليها مالم تكن سأته النقة منه نام ينقالها فان عادت الناشرة الى بيت زوجها ولو بعد سفره اودعته يدخل عليها أذا كان المنزل المواحدة فى النفقة ولا يعود ما سقط مها بنشوزها وان منعتمين الاستمتاع بها وهي فيته فلا تكون ناشزة لشوزا موجبا لسقوطالفقة

ولا تجب النفقة على الزوج لزوجته الا اذا كان ألعقد صحيحا لان الاحتباس الموجب للنفقة لا يكون الا به فلو كانالعقدفاسدا أولميكن هناك عقد أصلا بأن وطئت المرأة بشبهة كا اذا زفت اليــه امرأة وتيل له هي زوجتك فدخل بها وتبين الحال بمدذلكوفرق يبنهافلاتجبالنفقة ولكنهم استثنوا من النكاح الفاسد العقد بلا شهودفانه وان كان فاسدا تجب النفقة فيه لانه مختلف فيه اذ بمضهم يقول بجواز عقدالزواج بغيرشهو دوانما الشرط الاعلان ويترتب على عدم استحقاقها للنفقة أنالزوج في صورة النكاح الفاسد وان الواطئ بشبهة اذا أعِطاها نفقة قبل ظهور الحال من فساد العقــد والوطئ بشبهة ثم علم وحصل التفريق بينهما برجع بما أعطى لكل منهما اذا كان الاعطاء بأمر الحاكم لانه مضطر في الدفع اليهما بسبب أمر الحاكم له والحاكم لم يأمره الابناء على استحقاقها للنفقة فاذا بين عدم الاستحقاق وجع عا دغم

فان كان الاعطاء بنير أمر الحاكم فلا يرجع بما أعطى لانه غير مضط فى هذا الاعطاء خصوصاوات النفقة لها شبه صلة فلا يرجع فيها — انظر مادة (۱۷۷)

⁽ مادة ۱۷۲) الشكوحة نكاحا فاسداً والموطوأة بشيهةلانفقة لهما الاالمشكوحة بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحداهما نققة قبل ظهور فساد التكاحوفرق ينهما فللزوج الرجوع عليها بما اخذته منه يامر الحاكم لإيما أخذته بلا أمره

-ه الفصل الشاك كان الشاء كان الفاء الماء الماء

النفقة في الشرع هي الطعام والكسوة والسكني وحيث أن النفقة واجبة على الزوج لزوجته فيلزمه كل هذه الاشياء ويمتبر حال الزوجين معا عند تقدير النفقة فان كانا ممسرين أو موسرين أو متوسطين فنفقة الاعسار أو الوسط وان كان أحدها موسراً والآخر ممسراً يجب عليه نفقة دون نفقة الموسرات وهي المتوسطة فان كان الزوج هو الموسر والزوجة ممسرة فهو قادر على أن يدفع لها النفقة المتوسطة وان كان الزوج هو المسر والزوجة هي الفنية فانه يطالب بما في وسعه الآن ويكون الفرق بين نفقة الممسر والمتوسط في المنابع الى الميسرة والمسئلة خلافية في الماسرة والمسئلة علاقية في الماسرة الاسرة والمسئلة علاقية في الماسرة والمسئلة على الماسرة الماسرة والمسئلة على الماسرة والماسرة والماسر

وعند ما يفرض القاضى نفقة الطمام للزوجة ويقدرها ان شاء فرضها أصنافا وأمر الزوج باحضارها لها وان شاء قوم هذه الاصناف وأمر الزوج بدفع قيمتها لها ولا شك أن هذا التقويم يختلف على حسب اختلاف أسعار المأ كولات في البلدة غلاء ورخصا رعاية لجانب كل من الزوج والزوجة ولذا لو قدر أصنافا وقومها بدراهم وأمر الزوج باعطائها للزوجة وتغير السعر تزاد الدراهم أو تنقص على حسب تغير السعر فاذا غلاالسعر قضى على الزوج بزيادة

⁽ مادة ۱۷۳) نقدر نققة الطمام بقدر حال الزوجين يساراً واعسارا فان كانا موسرين فنفقة اليساروان كان معسرين فنفقة الاعسار وان كانامختلفين حالانفقة الوسط لوكان الزوج هو الفقير لا يخاطب الا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة

الدراهم ينسبة الغلاء واذارخص حكم بنقصها بالنسبة للرخص ايضا فالكان الزوج هو الذي يأتيما بالاصناف المقدرةفلا نقص ولا زيادةلانه هوالذي يدفع ثمنها فسواءغلت او رخصت فهوالمكلف باجضاوها انظر مادة (١٧٤) ولا يتعين زمن مخصوص لاعطاء النفقة للمرأة فيــه بل هذا تختلف باختلاف حال الزوج وحينثذ يمتبر الاصلح والايسر فانكان الزوج محترفا يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوما فيوما ويمطيهــا نفقة كل يوم ممجلا عند مسماء اليوم الذي قبله لتتمكن من الصرف في حاجبها في ذلك اليوم وان كان من الصناع الذين لا يقبضون اجرتهم الافي نهاية الاسبوع تقدو عليـه كل اسبوع ويعطيها نفقته مقـدما ايضا لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك الاسبوع وان كان من ارباب المرتبات تفرض عليه كل شهر لانه لا يستحق مرتبه الافي نهاية الشهر ويمجلها لها لما تقدم وان كان من الزراع يأمره القاضى باعطاء النفقة لها عند حصد أى زرع حسب التقدير الذي يقدره ولكن هذامقيد بمااذالم يماطلها الزوجني دفع النفقة في مواعيدها المفررة فان ما طلها كان لها الحق فى طلبها كل يوم مهما كانت حرفة الزوج لان حصة كل يوممعلومة فيمكنها المطالبة بها وينبغي ان يكون محل تميين الزمن على حسب حال الزوج اذا رضى فان لم يرض بذلك بل قال انا ادفع نفقة كل يوم معجلا فلا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفاعليه فاذا

⁽ مادة ١٧٤) - تفرض الثفقة أصنافا أو تقوم الاصناف,دراهم على حسب اختلاف اسعار المأكولات فى البلدة غلاء ورخصار عاية الجانبين قاذا غلاالسمر تزدادالتفقة المقدرة للمرأة واذا رخص تقص عن الزوج ولو بعد الفضاء بها

كان يضره فلا يصار اليه ـ انظر مادة (١٧٥)

والزوجهو الذي يتولى الانفاق بنفسه على زوجتهلانه قوام عليهامتي كانالنكاح قائما فانقام بما يازمه شرعا فبها واناشتكت الزوجةمنه وادعتانه مقصر فىالواجب عليهوتر يدالقضاءعليه بتقدير النفقة وتسليمها لهالتتوليهي الانقاق على نفسها فلايجيبها القاضي الىماطلبت قبل التحرى فانتحري وظهر له عدمصدتها بسبب كون الزوج صاحب ماثدة وطعام كثير بحيث عكنهاان تتناول منه مقدار كفايتها أوبغير ذلك رفض دعواها لانها متمنتة في هذا الطلب فلا تجاب اليه وان ظهر له صدقها اجاب طلبها وحينشة يقدر النفقة ويامره بأعطائها لها على الوجه المتقدم لنتولى هي الانفاق على نفسها فان امتثل عا حكم به القاضي فبها وان امتنع فاما ان يكون موسراً يقدر على دفع ما قضي عليه ٰبه او غــير موسر فان كان الاول وطلبت المرأة حبسه فانكان لهمال ظاهر وكان فاضلا عن حوائجه الاصلية فللحاكم ان يبيعه بالنيابة عنه وال لم يرض ويعطيها الثمن لتنفقه على نفسها لان المدين اذا امتنع عن وفاء ما عليه من الدين باع القاضي من أمواله ولو جبراً مايسدد بهذلك الدين وان لم بكن له مال ظاهر أجاب القاضي طلبها لـكن لا يحبسه في أول مرة بل يعزوه عا

⁽ مادة ١٧٥) يعتبر فى فرض الففة واعطائها للمرأة الاصلح والايسرفانكان الزوج محترفا يكتسب قوته كل يوم تقدرالفقة عليه يوما ببومويهطيها نفقة كل يوم معجلا عند مساه اليوم الذى قبله وان كان من الصناع الذين لا ينقضى عملهم الايمضى الاسبوع تقدو عليه كل اسبوع وان كان تاجرا او من ارباب الماهيات تفرض عليه كل شهروان كان مزارعا تفرض عليه كل سنة فان ماطلها الزوج فى دفع التفقة فى مواعيدها المقررة فلها ان تطلب نققه كل يوم

يليق به فى مجلس أو مجلسين فان امتثل خلى سبيله وان لم يمتثل حبسه لانه متمنت فى عدم الدفع اذ الفرض انه موسر وان كان الثانى وهو مااذاكان غير موسر فلا يجبب طلبها الى حبسه -- افظر مادة (١٧٦)

فقد بأن لك أنه متى ظهر للقاضى يسار الروج وامتنع عن الانفاق على زوجته ولم يكن له مال ظاهر ببيمه القاضى للنفقة عليها حبسه حتى يمثل فأن ظهر له عجزه فلا يحبسه لانه لا فائدة فيه فأن طلبت المرأة من القاضى أن يفرق بينهما بسبب عجزه عن النفقة فلا يجيبها الى هذا الطلب بل يفرض لها النفقة ويأمرها بان تستدين ما فرضه لها على الزوج ليؤخذ منه إذا أيسر وقد يقال ربما لا تجد من يعطيها النفقة المفروضة دينا على الزوج فتقول يجبر من يجب عليه نفقتها من الاقارب فرض عدم وجود الزوج على أن يعطيها مقدار النفقة المقدرة ليرجع بها على الزوج اذا أيسر فاذا كان لها ان موسر أجبر على ذلك فان لم يكن فالاب فان لم يكن الاب موجوداً أو كان ولكنه مسر فالام وهكذا جميع الاقارب بالترتيب الذى ستعرفه في نفقة الاقارب مسر فالام وهكذا جميع الاقارب بالترتيب الذى ستعرفه في نفقة الاقارب ان شاء الله تمالى — فاذا امتنع من تجب عليه النفقة لولا وجود الزوج عن

⁽ مادة ١٧٦) لازوج ان يهلى الانفاق بنسه على زوجته حال قيام النكاح فاذا اشتكت مطلة فى الانفاق عليهاو ثبت ذلك عند الحاكم ولم يكن الزوج صاحب ما ثدة وطعام كشير بحيث بمكتها ان تقناول منه مقدار كفايتها يعضر مالحاكم ويقدر النفقة بحضور معلى الوجه المتقدم فى المادة السالفة ويامره باعطائها اياها لتنفق على نفسها فاذا امتنع مع اليمس من اعطائها بعد امر الحاكم وطلبت المرأة حبسه له ان يحبسمالا انه لا يتبقى ان يحبسه فى الحاكم والحبس الى تجلسين او تلائة ينبيظه فى كل مجلس فان لم يدفع حبسه اولى مرة بل يؤخر الحبس الى تجلسين او تلائة ينبيظه فى كل مجلس فان لم يدفع حبسه وينذ و وللحاكم ان يبيع عليه من امواله ماليس من اصول حواث جه ويصرف تمته فى نفقها

لادانة حبسه الفاضى حتى يمثئل وفائدة أمر القاضى بالاستدانة مع فرض النفقة لها هى أن يمكنها احالة من أخذت منه النفقة دينا على الزوج وان لم يرض فيطالبه يها بخلاف ما اذا كانت بغير أمره حيث تطالب هى ثم ترجع به على الزوج ولا نحيل عليه الغربم بلا رضاه لمدم ولايتها عليه

وانما لم يفرق الفاضى بينهها بعجز الزوج عن النفقة لقوله تمالى (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) فيدخل نحته كل معسر وقوله تمالى (لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها سيجمل الله بعد عسر يسرا)

ولان فى التفريق ابطال الملك على الزوج وفى الامر بالاستدانة تأخير حقها وهو أهون من الابطال فكان اولى وهذه المسئلة خلافيـة فارجــع الى الشرح الاصلى فانه نفيس

واذا كان للزوج الفقير اولاد تجب نفقتهم عليه اجبر من تجب عليمه النفقة لولا وجود الاب على الانفاق عليهم فاذا امتنع عن ذلك مع القدرة. حبسه القاضى حتى يمتثل —انظر مادة (١٧٧)

ومتى فرض الفاضى النفقة للزوجة وعزم الزوج على السفــر وعلت المرأة بذلك أو خافت غيبته فطلبت من القاضى أن يجبر الزوج على أن يأتى

⁽مادة ۱۷۷) أذا ثبت أصار المزوج وعجزه عن القيلم بنفة زوجته فلا يحبسه الحاكم ولا يغرف بنفة زوجته فلا يحبسه الحاكم ولا يفرق لما النفقة ويأمرها بالاستدائة عليمه وتجب الادائة على من تجب عليه ففقتها من أقاديها عند عدم الزوج و وان كان لهالولاد صفار تجب الادائة لا جلهم على من تجب عليه ففقهم لولا وجود الاب و ويجبس من تجب عليه الادائة أذا أمتنع

لها يشخص يضمن لها النفقة فى المدة التى يمكن أن ينيبها الزوج سواءكانت شهرا أو اكثر يجيب الفاضى طلبها فيجبره على اعطائها كفيلا يضمن لها النفقة تلك المدة لان فيه الاستيثاق بالحقوق خصوصا النفقة التى عليها حياة الانفس — انظر مادة (١٧٨)

والنففة المقدرة لا تبقى بحال واحدة بعد تقديرها بل تتفير تبعا لتفير أحوال الزوجين ولفلاء أصناف المأكولات واللوازم ورخصها فاذا قضى بنفقة الاعسار أو بنفقة اليسار فأيسر احدها أو اعسر تقدر نفقة الوسط وان أيسر ابعد اعسارها تتم نفقة اليسار للمستقبل لان الفضاء بها كان لمذر الاحسار فاذا زال المذر بطل ذلك وكذا اذا غلت اصناف المأكولات واللوازم أو رخصت فانا نزيد أو ننقص الدراهم المقدرة بنسبة الفلاء أوالرخص الذي حصل لان في بقاء التقدير بمقدار معين اضراراً بأحدها — انظس مادة (۱۷۷)

والزوجة لا يلزمها تهيئة الطمام لنفسها وزوجها واولادها قضاء بلرعلى الزوج أن ياتيها بمن يهيئ ذلك وان كانت الزوجة تؤمر ديانةبه ولا يجوز لها اخذ اجرة من زوجها ان باشرت ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفـة

⁽ مادة ۱۷۸) اذا فرض الحاكم النفقة أو تراضى الزوجان على شى معمين فللمرأة اذا علمت أو خافت عبية زوجها ان تأخذ عليه كفيلا جبراً يضمن لهانفقة شهراوأكبر على قدر المدة التي يمكن أن يقبيهما الزوج

⁽مادة ۱۷۹) النفقة المقدرة لا تبقى مجال واحدة بعد تقديرها بل تنفير تبعــا لمتنير أحوال الزوجين بحيث لو قضى بففة الاعمار أو يثققة اليسار فابسر أحدهما أو إعمير تفقة الوسط وان ايسرابد أعمارهما تنم نفقة اليسار للمستقبل

لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين سيدنا على كرمالة تعالى وجهة وسيدتنا فاطمة فجعل أعمال الخارج على سيدنا على وأعمال البيت على سيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنها مع انها سيدة نساء العالمين فان كان زوجها ممسن يبيع الطعام فى السوق وهميأته له جاز لها الخذ اجرته لانه لا ينزمها قضاء ولا ديانة (تأمل) — افظر مادة (١٨٠)

حد الفصل الرابع كلام (في تقدير الكسوة والسكني)

كا ان نفقة الطمام تجب على الزوج لزوجته بمجرد العقد الصحيح أى سواء انتقلت الى بيت الزوج أولم ننتفل كذلك الكسوة تجب عليه بمجرد العقد الصحيح اذ النفقة شرعاً تشملها لانها عبارة عن ثلاثة اشياء وهي الطمام والكسوة والسكنى وحيث أن الانسان يحتاج الى ثياب في الشتاء تخالف ما يحتاج اليهمنها في الصيف اذكل زمن له ثياب تناسبه فيفرض على الزوج ان يكسو الزوجة في كل فصل بما يناسبه من الثياب ويعتبر في تقدير ها حال الزوجين فان كانا موسرين أومعسرين قضى بكسوة اليسار أو الاعسار وانكان احدهم اموسرا والآخر مسراً قضى بكسوة الوسط ويعتبر عرف البلد بالنسبة للكسوة والآخر مسراً قضى بكسوة الوسط ويعتبر عرف البلد بالنسبة للكسوة

(مادة ۱۸۰) لا يعجو زلامرأة أخذاجرة من زوجهاعلى ما تهيئه من الطمام لاكـله وانكان لا يعجب عليها ذلك قضاء وآنما يعجوز لها اخذ الاجرة على ما تسويه من الطمـــام بامره للبيم أَذْ كُلُّ جَهَةً لِمَا ثَيَابٍ مُحْصُوصَةً بِهِيئَةً مُعَاوِمَةً عَنْدُهُمْ فَيَجِبُ عَلَى الزُّوجِ أَن يأتى زوجتــه بالكسوة التي تناسب عرف البلد المقيم به الزُّوجان ــــ انظر مادة (١٨١)

والزوج هو الذي يلى الانفاق على زوجته فان قام بالواجب عليه شرعا فيها ونممت وان اشتكت منه الزوجة ورفت أمرها الى القاضى وادعت أنه لا يكسوها وتحقق عند القاضى ذلك فرض لها الكسوة كا تقدم فانشاء قدرها ثيابا وأمر الزوج باحضارها لها وانشاء قومهذه الثياب بدراهم وأمره باعطائها اياها لتشترى بها وهذا يكون من غير شك على حسب الاحوال فان يعض الازواج متى أمر باحضار كسوة زوجته فلا يتأخر والبعض الآخو عاطل فينظر القاضى ويحكم بالموافق — انظر مادة (١٨٢)

والاصل أن القاضى متى ظهر له الحطأ فى التقدير رده فاذا لم يظهر له لا يردالنقدير فان تمزقت الكسوة بالاستمال قبل مضى الوقت ينظر فانكان بالاستمال الممتاد قضى لها بكسوة أخرى لانه تبين خطؤه فى التقدير وان كان بغير الاستمال الممتاد فلا يقضى لها لانهلم يتين خطؤه فى التقدير وان ضاعت الكسوة أو سرقت فلا يقضى لها بكسوة أخرى قبل اتبهاء المدة

⁽ مادة ١٨١) كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين المقد الصحيح عليها ويفرض لهــا كسوةان فى السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف ويعتبر في لفديرها حال الزوجين يسارا واعسارا وعرف البلد

⁽ مادة ۱۸۲) تفرض الكسوة ثيابا او تقدر الثياب بدراهم ويقضى بقيمتهاو تعطي لها مسجلة

المقررة لانها ملكة بالقبض فهى المسؤولة عنهاطول المدة ومثله نفقة الطعام فاتها ان نفدت قبل مضى المدة ولم يكن ذلك باسراف منها قضى لها بطعام آخر لانه تبين الخطأفي النقدير فان اسرفت بالانفاق فلا يقضى لها بأخرى الابعد انتهاء المدة لعدم ظهور الخطأ ــ انظر مادة (١٨٣)

وكما تجب النفقة والكسوة على الزوج لزوجته تجب عليه السكنى لها لانها داخلة فى النفقة شرعا اد هى تشمل الطعام والكسوة والسكنى ووجوبها بقدر حالها معا فان كان الزوجان موسرين فعلى الزوج اسكانها فى دار على حدتها وان لم يكونا كذلك فعليه اسكانها فى بيت من دار على حدته يكون مشتملا على المرافق الشرعية التى يحتاج البها الانسان حسب حال الزوجين — أنظر مادة (١٨٤)

واذا وجبت السكنى حقاً للزوجة فليس للزوج ان يشرك غيرها ممها لانما تضرر به فاتها لاتأمن على متاعها وبمنعها ذلك من تمام الماشرة معزوجها الا ان تختار ذلك لانها رضيت باسقاط حقها وحينئذ فليس للزوج ان يجبرها على اسكان احد معها من اهله مطلقا اى سواء كان من اولاده من غيرها او من غيرهم الا ان له أن يسكن ولده الصغير الفير الميز معها وان لم ترض

⁽مادة ۱۸۳) لايقضى للمرأة بكوة جديدة قبل عام المدة الا اذا نخرقت كسوئها بالاستعمال المتناد · واذا ضاعت الكسوة عندها فهى المسؤلة عنها ولا يجب لهاعلى الزوج غيرها قبل حلول المدة

[.] (مادة ١٨٤) نجبالسكنىللموأة على زوجها فىدار على حدثها انكاناموسرين والا فعليه اسكانها فى بيت من دارعم حدته به المرافق الشرعية وله حيران بحسب حال الزوجيين

لان المماشرة لا تتمطل بوجوده كما ان له اسكان من محتاجه فحلمته من غير رضاها أيضا فاذا اراد أن يسكن جاريته معها او ام ولده « بان كانت جارية وواقعها واتت بولد فقال هذا الولد من فقد صارت امه ام ولد له » وامتنعت الزوجة من ذلك تجبر ولا يلتفت لامتناعها لانه محتاج الى كل منهما فحلمته وكما انه ليس للزوج اسكان احد معها جبرا الا من ذكروا فليس للزوجة ايضا ان تسكن احدا في بيت الزوج ولوكان من تريد اسكانه فيه ولدها الصغير من غيره لان البيت مماوك له ولو منفعة فلا يجبر على سكني احد فيه لا تلزمه سكناه شرعا اما ان كان برضاه فلها ذلك لانه اسقطحقاله فلا يعارض – انظر مادة (١٨٥)

قان اسكن الرجل زوجته فى يبت على حدته وكانت لاتستوحش منه فيها واما ان اسكن ممها غيرها وتضررت فاما ان يكون تضررها من وجوده ممها فى مسكن واحد ملها فى الدار وهوفى مسكن على حدته او من وجوده ممها فى مسكن واحد فان كان الاول بان اسكنها فى مسكن من دار على حدته وكان احداقار به فى مسكن آخر من هذه الدار وطلبت من الزوج ان ينقلها ولم يجبها فرفعت الامر الى القاضى امر الزوج باسكانها فى محل آخر اذا كانوا يؤذونها بالقول او بالفعل لان غرضها منع الاذى فلها الحق فتجاب الى طلبها فان لم يثبت

⁽مادة ١٨٥) ليس لازوج أن بجبر المرأة على أسكان أحد ممها من أهله ولامن أولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الفير المميز وله أسكان أمنه وأمولده معهاو ليس لهاأن نسكن ممها فى بيت الزوج أحداً من أهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك الا بالريضا

ذلك أديه فلا يلتفت الى طلبهـا لأنهـا متمنتة الا اذا كان النضرو من الضرة فتجـاب الى طلبهـا لان المنـافرة فى الضرائر اوفر والاسم مشعر بذلك

وان كان الثانى أجيبت الى طلبها سواء كان الساكن معها احد اقاربه او الضرة لان السكنى وجبت حقا لها فليس له ان يشرك غيرها فيه الا بالرضا لانها تتضرر به فانها لا تأمن على متاعها وبمنعها ذلك من تمام المعاشرة مع زوجها فلا تكون متعنته فى همذا الطلب فتجاب اليه - أنظر مادة (١٨٩)

فان أسكن الرجل زوجته فى بيت على حدته وكانت لاتستوحش منه فيها وان كات تستوحش بان كان المسكن الذى أسكنها فيه داراخالية من السكان مرتفعة الجدران والزوج يخرج ليلا لسبب من الاسباب فرفعت الامر الى القاضى مدعية أنها تستوحش من هذا المسكان فان كان لها ولد يستا نس به عادة أو خادمة كذلك فلا يجيبها الى طلبها لظهور التمنت مها وان لم يكن حكم على الزوج باحد أمرين اما أن يأتيها بمؤنسة واما أن ينقلها الى مكان لا تستوحش فيه والى هذا كله تشير الآية الشريفة المقدمة وهى قوله تعالى (أسكنوهن من حيت سكنتم من وُجدكم ولا تضاؤه من انضيقوا

⁽ مادة ۱۸۲) اذا اسكن الزوج امرأته في مسكن على حدته من دار فيها احــد من اقاريه فليس لها طلب مسكن غيره الا اذاكانوا يؤذونها فعلا او قولا ولهاطلب ذاك مع الضرة فانكان في نفس المسكن المقيمة هي به ضرة لها او احدى اقارب زوجهافلها طلب مسكن غير دولو لم يؤذوها فعلا او قولا

علیهن) – انظر مادة (۱۸۷)

فعلم مما تقدم أن جميع ما تحتاج اليه الزوجة واجب على الزوج سواء كان طعاما أو كسوة أو سكنى ف كل ما تحتاجه المرأة من لباس بدنها وفرش بيتها مما تنام عليه وما تنطى به لازم على الزوج . ويعلم من ذلك انها لو كان لها أمتهة من فرش ونحوه لايسقط عن الزوج ذلك بل يجب لها عليه ماذكر ولا يلزمها ان تلبس ثيابها ولا ان تنام على فراشها ومن باب أولى لا يلزمها أن تفرش متاعها لينام هو أو يجلس عليه فان رضيت بذلك كما هوجار الآن يين الازواج كان حسنا لان فيه تعاونا وتعاضدا فتحصل الالفة والمحبة فيأتى الزواج عقاصده التي شرع لها انظر مادة (١٨٨)

الفصل الخامس ﷺ ف نفقة زوجة الغائب)

اعلم انه اذا غاب الزوج وطلبت الزوجة من القاضى ان يفرض لها النققة اجابها الى هذا الطلب • ثم ان الغائب اما ان يكون له مال أولا فان

⁽ مادة ۱۸۷) اذاكانت المرأة تستوحش من المسكن الذى اسكنها فيه زوجها بان كان كبيراكالداو الحالية من السكان المرتفعة الجدران او كان الزوج بحرج ليلاليبيت عندضرتها ولم يكن لها ولداو خادمة تستأنس بهما فعليه ان ياتها بمؤاسة او ينفلها الى حيث لاتستوحش (مادة ۱۸۸) يفرض للمرأة ماثنام عليه من فراش و لحاف وما تفرشه للقعود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها امتعة من فراش ومحوه وعليها يضاما يلزم من سائر ادوات البيت وما لتتخلف وتعطيب به المرأة على عادة اهل الهلا

كان له مال فاما أن يكون من جنس النفقة أولا وكل له حكم يخصه والبك البيان - فأن كان له مال وهو من جنس حقها في النفقـة كالقلال والسمن ونموهما من أصناف المأكولات والنهم والفضة بلا فرق بين أن يكونا مضروبين أو غير مضروبين سواء كان هذا المال موجودا في منزل الزوج أو غير موجود فيه بأن كان مودعا عند غيره أو دينا له عليه ولكن اذا كأن المال الذي للنائب موجودا في منزل الزوج فرض لها النفقة فيهوأمرها بالاخذ منه على حسب الفرض الذى قدره ان علم بالنكاح بينهما لانه إيفاء لحق الزوجة وليس بقضاء على الزوج بالنفقة حتى يقال أن القاضي لا يقضي لعلمه واما اذا ادعت أنه ترك مالا مو دعاعند شخص فان القاضي بحضر ذلك الشخص ويساله عن دعواها فاما أن يقربالزوجيةوالوديمةأوينكرهماأويقر بالزوجية وينكر الوديمة أويقر بالوديمة وينكر الزوجية فان أقر بالوديمة والزوجية فرض لها القاضي النفقة في ذلك المال وأمر المودع باعطائها النفقه منه لانه لما أقر بالزوجية والوديمة فقد أقر بأن للزوجة حتى الاخذ

وان أنكر الزوجية والوديمة أو أتر بواحد منهما وأنكر الآخر فاماأن يكون القاضى عالما عا أدكره أو غير عالم فان كان عالما فرض لها النفقة ايضا في هذا المال وأمره باعطائها النفقة منه لانه اذا جاز للقاضى أن يأمر المودع بالانفاق عليها بالبيئة المحتملة للسكذب فلأمث يجوز بعلمه الذى لا محتملة أولى

وان كان القاضى غير عالم بما أنكره المودَع وأرادت المرأة أن تثبت

ما أنكره بالبينية بجيبها القاضى المربطلبها ويسمع البينة ومنى ثبت ما ادهته فرض لها النفقة ولا يقيضى بالنكاج لان القضاء به قضاء على الغائف وهولا: يجوز يخلاف القضاء بالنفقة غانه من باب الاعانة على أخذ النفقة وكارماقيل في الوديمة يقال بالنسبة للدين.

قان للم يترك النائس الا مالا في يبته أو وديمة فقط اودينافرض القاضي النفقة النفقة سفيه الانه اليس جمالة غيره وإما افترك الكل فان الفاضي بفرض النفقة أولا في المال الموجود في يبته عمو مال الوديمة عندالمودع فلم يكن معرضا للخطو مخلاف فيا أذ كر لان مال الزديمة عفوظ عندالمودع فلم يكن معرضا الخصور مخلاف المال الوديمة يحتمل أن يهلك عند المودع وهلاكه يكون على النائس بخلاف المدين فانه ليس شيئا معينا حتى بهلك عند المدين فيكون عنوا النائس عنوا المدين فيكون النظر الفائب في هذا الترتيب فيتبعه عقوطا الترتيب فيتبعه المترافي النائس من الوديمة فيكون النظر الفائب في هذا الترتيب فيتبعه التنافي النائس من الوديمة فيكون النظر الفائب في هذا الترتيب فيتبعه التنافي النائس من الوديمة فيكون النظر الفائس في هذا الترتيب فيتبعه

ويما أن القاضى تصب الظرا المتصلحة فسندما يفرض التفقية ف مال الفائب لا يصلمه الله بحد الدائم المائلة الفائب لا يصلمه الله بحد المائلة المائلة الموائدة الموائدة أشياء الله ولا أن زوجها الفائب لم يترك لها النفقة ولم سفوه الثاني المهالم تكن المشرة أى خارجة عن طاعته بفيرحق والتائد أن زوجها الفائب لم يطلقها قبل سفوه وانقضت عديها الذفيه نظار الفائب لم يطلقها قبل سفوه وانقضت عديها الذفيه نظار الفائب أيضا

والمراد من النبية التي يفرض القاض النفقة للزوجة بسبها أن لايسهل احضار الزوج ومراجعته ولو كان مختفيلي البلد النىفية الزوجة وهو المعول

العليه النظر أمادة (١٨٩٠)

والذا لم يترك الفائب عالا مطاقة ورفت المرأة امر هالقاضى وارادت المن تقيم بينة على الرواج ليقضى لها بالنفقة عليه يجينها الى طلبها فيمسع بينها وبقضى لها بالنفقة دون الرواج ولكن حيث ان الغائب لم يترك عالا اطلا الحالم على المناقفة دون الرواج ولكن حيث ان الغائب لم يترك عالا اطلا الحالم على المناقفة وتحليفها الخالة الفلائة المنقمة الان في قاله خطر الهالغائب الخالم من المنفرة فالما أن يصادق المرأة والمنافقة والمناقفة والمنافقة قبل شفرة او يتكر الها والتكر المنافقة قبل شفرة او يتكر الها زوجة له او يتكر عدم الطلاق وانقطناه العدة واكل له حكم يخصه كان اللا ورجة له او يتكر عدم الطلاق وانقطناه العدة واكل له حكم يخصه كان اللا المربة والما الدوج بينة

^{* (}مُمادَّة ١٩٠) * أَذَا لم يُخلَفُ الفائدِ فَاللاَ وَاقَامَت الْمَوَّامُ الْفِقَاعِ النَّكَاحِ يَصَيْطُا * أَنْهَا كُهُ الْمُقَاقِّةُ دُونُهُ فِي أَمْرُحا بِالاسْتِدانَةِ عِلَى تَوْوجِها وَيُكِلِمُها وَيُحَلِّمُهَا **** تُحَلِّمُ اللَّذِينِ اللهِ اللَّهِ اللهِ الله

ثبتت دعواه وحينثذ يكون له الحق فى اخذ المال الذى اخذته حال غيامه لانه تبين آنها لاتستحقه وفى هذه الحالة اى حالة اثبات ذلك بالبينة يكون له الحق فى اخذ المال الذى اخذته حال غيابه من المرأة او من المكفيل لان اللينة حجة متعدمة

وان عجز عن اقامة البينة فله ان يطلب من المرأة اليمين فعند توجه إلىمين على المين ثبت ما ادعاء وجيئة نخير بين الحدة من الكفيل او من المرأة

وان صدقته فى انه عجل لها النفقة قبل سفره كان له الحق فى اخـذ المال منها فقط فليس له اخذه من الكفيل لانه ثبت باقرارها وهو حجة قاصرة على المقر فلا يتمدى الى الكفيل – انظر مادة (١٩١)

وان كان الثانى وهو مااذا انكر الغائب الزواج اصلا فينئذ نكون المرأة مدعية عليه الزوجية وهو ينكرها فتكلف المرأة باثبات دعواهافان اقامت بينة على انها زوجته ثبتت الزوجية وان عجزت عن اقامة البينة فلها طلب يمينه فان امتنع ثبتت الزوجية أيضا وان حلف سقطت دعواها وفى هذه الحالة يكون له الحق فى اغذ المال الذى اخذته لان اخذها له كان مبنيا على دعواها الزوجية ولم تثبت فيسترده ثم ان المال الذى اخذته اما ان يكون وديمة ار دينا فان كان وديمة فهو غير بين اخذه من المرأة او من

⁽ مادة ١٩١). اذا حضر الزوج الغائب وادعى أنه عجل لها المنفقة قبل سفر، واقام الدينة على ذلك او لم يغم واستحلفها فنكلت فهو بالحيار ان شاه استرد النفقة من المرأة وان شاه رجع بهاعلى الكفيل وان اقرت المرأة انه عجل لها الفقة يرجع بهاعليهالاعليه

المودّع فان اختار تضمين المرأة فليس لها حق فى الرجوع به على احدوان اخذه من المودّع كان له الحق فى اخذه من المرأة

وان كان دينا فليس له الا اخذه من المدين وهو يرجع به على المرأة والفرق بينهما ان المرأة في الوديمة أخذت نفس مايستحقه الغائب فيكون كل منهما متمديا فيثبت له الخيار وفي الدين اخذت مثل مايستحقه الغائب لان الديون تقضى بامثالها لابأعيانها ولكن بعد اخسذه من المدين يرجم المدين به على المرأة لانه تبين الهاغير مستحقة لما اخذت فترده انظر مادة (١٩٢) وانكان الثالث وهو مااذاادى الزوج النائب انهاكانت زوجة له ولكن طلقها قبل سفره وانقضت عدتها وأثبيت ذلك بالبينة فله الحق في تضمين المرأة المال الذي اخذته حال غيابه لانهاراخذته على انه نفقة وقد تبين انها لا تستحقه فترده وليس له تضمين كل من المودع والمدين لان الطلاق مما ينفرد به الزوج فيخفى عليهما حتى إذا وجد مايدل على أنهما يعلمان بالطلاق بان شهدت البينة التي أقامها الزوج على الطلاق وانقضاء المدة بان كلا من المودع والمدين يعلم بذلك ثبت له حق الرجوع على كل منهما أيضا لتعدى كل منهما والحالة هذه على مال الغائب --- انظر مادة (١٩٣)

⁽ مادة ۱۹۲) اذا رجع الفائب وانكر النكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حاتمه فاذا حلف وكان المال الذى قبضته وديمة فله.ان يرجع به على المرأة اوعلى المودع وان كان دينا فله الرجوع على الغربم وهو برجع على المرأة

⁽مادة ١٩٣٣) اناً رجم الزوج الفائب واقام البينة على الطلاق وانقضاء المدة وعدم استحقاق المرأة النفقة التي اخذتها فى غيابه ضنت هى لا الدافع من المودع او المديون الا انا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحيْنكذ بكون،عليمالفهان

فاذا نوض أن القاضى أمر كلا من المؤدّع والمنتدين بالالفاق الحلى الروجة من الوديمة والدين وامتثل كل مهمة الامر وبعد لمدة فادث الرأة الى القاضى وادعت أن كلا مهما لم يقطها شيئا فادعى كل مهما أنه اعطاها صدق المودع بلا بيئة لانه امين ولا يقبل قول المدين الا الذا البت بالنيخة أنه دفع البها الدين لانه يدى براءة ذمته منه أفلا يشقط عنه الا بيئة المناطر مادة (١٩٤)

وان كان المال الذي تركه الثانب ليس من جنس النفقة الما الديخشي عليه التلف من المنكث أولا فان كان الاول باعة القاضي لوأ فقى على الروجة من تمنه لان النظر الى الغائب في ذلك وان كان الثاني فلا تفرض فيه الملاقة لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الفائب وحيثتان تؤجر طفاراته ويصرف من اجرئها في نفقة المرأة حساطر مادة (١٩٥٥)

وفى كل موضع جاز القاضى ان يقضى المرأة اللغفة من مال زوجُها الفائب جاز لها أن تأخذ منه ما يكفيها الممروف من غير قطنا، لان قضاء القاضى من قبيل الاعالة والفتوى فحقها ثابت وانه لم يقض به ظها اعذه...

أ (مادة غام ١٩) حافا الدعى الموادغ إلى المديون الذي أمر ما الفاضى ابالانفاق على
 دَوَيْجَة اللهَامُ الله وفع البها المثال الشفقة وأعكرت إلمرأة أذلك يقبل بقول الجلوم عبره بينة
 ولا يقبل قول المديون الانبيئة

⁽ مادة ١٩٥) `اذاكانت الوديعة الوّ المُنالُّ الذي في ينت الروحِّ القائب من غير حَجْسُ التَّقَةِ فَلِيسَ الرُوحِةِ أَنْ تَبِيعَ مَنْهُ شَيْمًا فِي تَقَةَ نَفْسُهُ `ولا الْقَاضَي بِيعُ شيء فئه وُنَوَّجِر خَفَاراتِهِ وَيُصِرفَ مَنْ الْجَزَنَهَا فَيْ أَهْلَةً الْمُراَّة

- ﴿ الفصل السادس في دين النفقة ﴾ -

اعلم أنه اذا كان شخص مدينا وطلب الدائنون ديومهم الثابة يؤمر الله ين بديد و بالله تقود الله ين بديد و بالله ين بديد و بالله الله و بالله الله ين بديد و بالله الله و بالله الله و بالله الله و بالله و

وإعلى اله اذا مضت مهمة لم ينفق الزوج فيها علىزوجته بل أنفقت هي على نسبها سواء كلن من مالها أو من مال غيرها ثم طالبته بما أنفقت فاما ان تكوين نفقة تلك المدة غير مقضى جا ولا متراضى عليها أو تكون مقضى بها أومتراضى عليها ما أن تكوين بها أومتراضى عليها ما أن تكوين مديدانة أو غير مستدانة بنير أمرالةاضى مستدانة بنير أمرالةاضى

⁽ مادية ١٩٦). فحوكل موضه حافر القاضي أن يقضى المبرأة بالشفقه من مال توجهل العائميو جان لهان تأخّذ منه مايكيفيها بالمعروف من غير قضاه

⁽ مايدة ،١٩٧٪) تقدم إثنفة البكافية المثبوض وزوجته وعياله بقدر المبرورة على قضاء ديونه

او امر الزوج او مستدانة بأمر واحد منهما وكل من هذه الاحوال له حكم يخصه واليك البيان

فان كانت النفقة غير مقضى بها ولا متراضى عليها فاما اذ يكون الزمن الذى مضى شهرا فاكثر او اقل فان كان الاول سقطت عنه النفقة بمضى هذا الزمن فليس لها حق فى طلبها لانها ليست بدين على الزوج اذ أن النفقة لا تصير دينا الا بأحداً مربن :الاول قضاء القاضى بها على الزوج الثانى التراضى بين الزوجين ولم يوجد واحد منهما فتسقط (تأمل)

وان كانت الـدة أقل من شهر فلا تسقط ظها الحق فى طلبها لانهم جعلوا هــذه المـدة قليلة والقليل مما لا يمكن التحرز عنه — انظر مادتى (١٩٨) و (٢٠٠)

وان كانت النفقة مقضيا بها او متراضى عليها بين الزوجين ولكن لم تطالب المرأة بها ولم تأخذها دينا أو استدائها ولكن بغير أمر القاضى أو الزوج وبعد ذلك طالبت الزوج بها يثبت لها الحق لانها لا تسقط بمضى الزمن اذ صاوت دينا بالقضاء او الرضا فلها اخذها سواء كانت للدة الماضية التي لم تأخذ فيها النفقة قليلة او كثيرة ولكن هذه النفقة تسقط بواحد من ثلاثة (١) موت احد الزوجين (٧) نشوز الزوجة (٣) الطلاق اذا تحقق انه وقع لسوء اخلاق

⁽ مادة ۱۹۸) لا تصير النفقة دينا الا بالقضاء أو بتراخي الزوجين على شي ممين (مادة ۲۰۰) ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضر اكان أو غائبا بما أتقدة من مالها قبل فرض القساضي أو التراضي على شيء ممين بل يسقط ذلك يمشي شهر فأكثر لا أقل

المرأة (تأمل) - انظر مادتی (۱۹۹ و ۲۰۱)

وان كانت النفقة مقضيا بها او متراضى عليها ولكنها مستدانة باصر القاضى فلا يسقط دينها اصلا لا يموت ولا بغيره لان للقاضى ولاية عامة في بمنزلة استدانة الزوج ولو استدان الزوج بنفسه لم يسقط ذلك الدين بموت أحدها فهذا مثلة وكما ثبت للزوجة الحق في طلب دين النفقة من الزوج لتعطيه للدائن يثبت للدائن طلب الزوج مباشرة بهذا الدين ان كانت الاستدانة بأمر الحاكم وحينئذ يكون الدائن غيرا بين أحددينه من المرأة أو الزوج مسائط مادة (٢٠٢)

فان أعطى الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبلة ولم يحصل في أثنياء تلك

⁽مادة ١٩٩١) النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي أو بالتراضى لاتسقط بمضى المدة فاذا لم تطالب بها المرأة ولم تقبضها كابها أو بعضها فى مواعيدها المفررة فالمامامات حية مطبقة والزوج سى أن ترجع عليه بالمقدار المتجمد منها بعد القضاء أوالرضاء سواء كانت المدة الماضية قليلة أو كثيرة

⁽ ٢٠١) الثققة المفروضة بالقضاء او الرضا والمستدافة بنسير أمر الخاكم يسقط دينها بموت أحد الزوجين ولا يسقط دين الثققة بالمطلاق الا أذا تحقق أنه وقع لموه أخلاق المرأة

⁽ مادة ٢٠٧) النفقة المستدانة بأمر الحاكم لا بسقط دينها بأى حال بارتكون دينا ثابتا لها فى تركة زوجها واجبا أداؤه ثم انكانت الاستدانة بأمر الحاكم فلفريم الرجوع على أيهما شاه من الزوج أو من المرأة وانكانت بلا أمر الحاكم فلا رجوع له الاعلى للمرأة وهي ترجع على زوجها ان ثبت لها عليه حق

المدة ما يسقط النفقة ققد استحقتها فلا حتى له فى استرداد شى، منها وأمااذا حصل فى أثناء المدة ما يسقطها كما اذا عجل لها نفقة سنة مثلاومات الزوج الميس له ولا لورثته حتى فى استرداد شى، منها أو من ورثتها ولو كانت موجودة لا نها صلة وقد اتصل بهاالقبض ولا رجوع فى الصلات بعد الموت لا تنها، حكمها كما فى الهبة (تأمل) _ انظر مادة (٧٠٠٠)

والنفقة حتى الزوجة فلها أن تطالب زوجها بها ولها أن تبرئه منهاولكن الابراء من النفقة اما أن يكون قبل القضاء بها أو التراضى عليها أو امد واحد منهما فاما أن يكون عن مدة ماضية أو مستقبلة فان كان بعد واحد منهما فاما أن يكون عن مدة ماضية أو الرضا فهو باطل لان الابراء لا يكون الاعن شئ موجود في الذمة وقته والنفقة لا تصير دينا الابالقضاء أو الرضا وكان عن مدة ماضية وقت الابراء لقلا يصح وان كان بعد القضاء أو الرضا وكان عن مدة ماضية صح الابراء لقيام الدين بدمته وقته وان كان عن زمن مستقبل فان كان مفروضة شهريا واستهل الشهر بأن جاء أول يوم منه وأبرأته عن نفقة شهر صحح هذا الابراء فان أبرأته عن نفقة شهرين أو ثلاثة مثلا فلايبرأ الاعن نفقة الشهر الذي دخل أوله وحيئتذ يكون لها الحق في مطالبته بنفقة غير الشهر الذي حصل الابراء فيه لان القاضى لما فرض نفقة كل شهر فانماؤر ض لمني يتجدد بنجدد الشهر فالم يتجدد الشهر فالم يتجدد الدن ص ومالم يتجدد

⁽ مادة ٣٠٣) لا تسترد النفقة التي دفت للزوجة معجلا لا يموت ولا طلاق سواء عجلها الزوج او ابوء ولو كانت قائنة

الفرض لا تصير نفقة الشهر الثـانى واجبة فلا يصح الابراء عنها ومثله ما اذا كانت مفروضة يوميـــا أو أسبوعيا أو ســنويا لمــا ذكر — انظر مادة (۲۰۶)

فاذا صارت النفقة دينا بالقضاء او الرضا ومضت مدة ولم تقبضهاالمرأة حق تجمع لها مقدار من النقود عندالزوج وكان الزوج عليهادين بان اشترت منه شيئامثلا ولم تدفع له ثمنه وطلب احدهما مقاصة الدينين ببعضهما فاما ان يكون المطالب الزوجة او الزوج ، فان كان الاول فلا بد من رضاه بذلك لان الدين الثابت عليه دين نفقة وهو دين ضميف والدين الثابت عليها دين صحيح فيكون أقوى فلا بجبر على ذلك لقوة دينه

وان كان النانى وهو ما اذا كان طالب المقــاصة هو الزوج اجبب الى طلبه لان النفقــة دين ضعيف ودين الزوج صحيح فهــو اقوى فيكون هذا الطلب فى فائدة الزوجة فتحبر على القبول— انظر مادة (٢٠٠)

⁽ مادة ٢٠٤) الابراء عن النفقة قبل فرضها قضاه أو رضاه باطل و بعده صحيح عن فققة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبل دخل أوله ان كانت مفروضة كل يوم وعن نفقة شهر واحد مستقبل قد اسهل ان كانت مفروضة كل أسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبلة قددخلت ان كانت مفروضة كل شهر وعن فقة سنة واحدة مستقبلة قددخلت ان كانت مفروضة سنوياً

 ⁽ مادة (ه ٠٠) دين النفقة والدين الثابت في دمة المرأة لزوجها لا يتقيان قصاصا
 قاذا طلبت المرأة مقاصة دين تققيها بما عليها لزوجها قلا تجاب الى مطلوبها الا ادارضي
 يذبك وإن طلب هو مقاصة دين تقتيها بما إد عليها ليجاب الي طلبه

الباب الثالث

﴿ فِي وَلَايَةِ الرَّوْجِ وَمَا لَهُ مِنَ الْحَقُوقَ ﴾

اعلم أنه لا ولاية للزوج على الزوجــة الا فيا يحفظ به عرضه وشرفه ونسبه وما له وحينئذ لا ولاية له على إموالها الخاصة بها بل هي التي لها الولاية عليها فلها التصرف في جيمهاسواء كان باذنه اويفيره فاذا كان لها اموال فهي التي تتولى ادارتها بنفسها او توكل من شاءت سواء كان الزوج اوغيره فتقبض أجرة أملاكها بنفسها او توكل من شات في ذلك وكل عقد صدر منها وكانت رشيدة أى محسنة للنصرف في مالها لا يتوقف نفاذه على اجازةاحدولويكان ابًا او جدا فان كانت غير رشيدة فلا يتوقف على اجازة الزوجلاله لا ولاية له على امولها الخاصة في حال من الاحوال ولكن العقود التي تصدر منها اذا كانت مترددة بين النفع والضرر يتوقف نفاذهافي حال كونهاغير رشيدة على اجازة ابيها ان كان موجودافان لم يكن فوصيه فان لم يوجد فالجدالصحيح ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه لان كلا من هؤلاً له الولاية على اموالما بهذا الترتيب وكل شيء يلزم المرأة من النققة واجب على الزوج فلا يلزمها شيء من النفقات معما كثرت اموالها - انظر مادة (٢٠٦)

⁽ ماذه ۲۰۱) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له على الموالها الجليمة بها الله ماده ۲۰۱) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له وجه في مباوضتها فلمشادا على ولايته ولها أن تقيض غاله الهلاكها في ولايته ويجا نادارية بصالحها ويتفدها و وصيهما الله توقف على اجازته مطلقا ولا على اجازة ايها او جدها عند فقده أو وصيهما إلى كان رسادة التعرف ومهما ألكي ترومها فلا الإرزية بها يتومي التفقات الواجة على التيمية

وكل من الزوجين له حقوق على الآخر فمنى قام احدهما عالمه من الحقوق وجب على الآخر القيام بالحقوق التى من جهته ومن حقوق الزوجة على الزوج اعلاقها ممجل صداقها فائ به ينه به فليس له حق فى منعها من الحروج من بيته وإن وفى به وارادت ان تخرج فاما اذيكون خروجها محق او بغير حق فان كان الاول فليس له منعها فلها الحروج ولو بلا اذنه ومنه الخروج لزيارة والديها فى كل اسبوع مرة ولزيارة غيرهما من الحارم كالاخ والاحت فى كل سنة مرة وله منعهم عند الزيارة من القرار والمقام عندها فى بيته ومن الحروج بحق ما اذا ارادت اداء حج الفرض مع وجود محرم لها فليس له حق فى منعها لان حقه لا يقدم على فرض الدين فلها الحروج ولو بلا اذنه

وفى كل موضع أبحنا لها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتفيير الهيئة الى ما يكون داعية لنظر الرجال والاستماله لقوله تعالى (ولا تبرّجن تهرّج الجاهلية الاولى)

وان كان الثانى وهو ما اذا كان خروجها بغير حق فلا بباح لها الحروج وذلك كالخروج لزيارة الاجنبيات وعيادتهن أو الحروج للولام ولوكانت عند المخارم لاشتمالها غالبًا على المقاسد

ومتى أوفاها معجل صداقها فله اخراجها من منزل أبويها الزكانت صالحة الرجال واسكالها بين حيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها وهذا الحتي ثابت له ولو اشترط عليه الإنوان أن لإ يخرجها من منزلهمالان هذا الشرط فاسد لا يمول عليه فله مخالفته — انظر مادة (٢٠٧)

فان أراد الزوج أن يخرج زوجته من البلد الذي تزوجها فيه فاما أن يكون مأمونا عليها أو يكون مأمون وعلى كل فاما أن يكون بين البلدين مسافة السفر الشرعى أولا والسفر الشرعى هو مسافة ثلاثة أيام بالسير الوسط ومتى كان السفر شرعيا جاز للمسافر قصر الصلاة الرباعية بان يصلى كلا من الظهر والمصر والمشاء ركمتين تخفيفا عليه

فان كان مأمونا وأوفى الزوجة معجل صداقها فله أن ينقلها اذا كانت المسافة بين البلدين أقل من السفر الشرعى فان كانت سفرا شرعيا فليس له اجبارها على النقلة معه سواء كان الانتقال من مصر الى مصر او من مصر أو من قرية الى مصر أو من قرية الى مصر أو من قرية الى توية (. تأمل)

وان كان غير مأمون عليها فلا تجبر على السفر معــه مطلقا أى سوا. كانت المسافة بين البلدين مسافة قصر أوأقل بل ولوكان يريد نقلها الىجمة

⁽مادة ٢٠٧) للزوج بعد أيفاه المرأة ممجل صداقها أن يمنها من ألحروج من يبته بلا أذنه فى غير الاحوال التى يباح لها الحروج فيها كريلوة والديها فى كل أسبوع من ومحارمها فى كل سنة مرة وله منها من زيارة الاجبيات وعياد بهن ومن الحروج الى الولائم ولو كانت عند الحارم وله اخراجها من منزل أبونهاان كانت صالحة الرجال واوظها مصجل صداقها واسكانها بين حيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها ولو اشترطا عليه أن لا يخرجها من منزلها وله أن يتم أهلها من القرار والمقام جندها فى بهته سواه كان ما كما له أو إجارة أو غارية

أخرى في البلد تفسه ـــ انظر مادة (٢٠٨)

فقد علمت أن ولاية الزوج على الزوجة تأديبية فقط فله أن يؤدبها تأديبا خفيفا على كل معصية صدرت منها لم يرد فى شأنها حد مقدر كترك الزبنة اذا كانت قادرة عليها وكانت شرعية وككشف وجهها لغير محرم مع خوف الفتنة وانما لم يقدر في التاديب شىء لان المقصود منه الزجر واحوال الناس مختلفة فيه ـــ انظر مادة (٧٠٩)

فان قام كل من الروجين بالواجب عليه شرعا فذاك هو المطاوب وأما القصر كل منها او أحدها في الواجب عليه شرعا فلا شك في حصول النزاع واشتداد الخصام بينهما فان حصل ذلك ورفع الاس الى القاضى أصلح بينهما بقدر الامكان ولكن ربحا تكون كثرة اشغاله لا تمكنه من الاصلاح بين كل زوجين برفعان اليه امرها فله ان يمين عدلين ويجعلمما حكمين بينهما والاحسن ان يكون احدهما من اقارب الزوج والآخر من اقارب الزوجة ليبث كل من الزوجين ما يتضر و منه فيسمع الحكمان شكواهما وينظران فيها و بعد ذلك يسميان جهدهما في الاصلاح فان امكن فها وان لم يتبسر لهما ذلك فلا بثبت لهما التفريق بينهما بالحلم الااذاكانا وكيابن من قبل الزوجين

⁽مادة ۲۰۸) مجوز للزوج ان كان مأمونا وأوفى المرأة مسجل صداقه آن يتقلها من حيث نزوجها فيما همو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر الى مصراد من مصر الى قرية أو بالمكس وليس له أن يتقلها حجرا فيما هو مسافة القصر فمافوقها ولو أو فاها جميم المهر

ر مادة ٢٠٩) بياح الزوج تاديمِ المرأة تأديا خفيف على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقدر ولا يجوز له أصلا ان يضربهاضرا فاحشا ولو محق

بذلك _ انظر مادة (٢١٠)

فان لم يتمد الروج حده فى التأديب فلاسبيل لأحد عليه واما ان تمدى حده بأن ضربها بغير حق ولوكان الضرب خفيفا او ضربها بحق ولبكن تمدى حده فى الضرب ورفعت المرأة أمرها الى القاضى وحقق ذلك فثبت لديه ما قالته عزره القاضى أى عاقبه بما يعلم انه ينزجر به عن ارتكاب مثل ما فعل _انظر مادة (٢١١)

(لباب (لرأبع ﴿ فيها للزوجة وما عليها من الحقوق ﴾ -هﷺ الفصل الاول ﷺ-(فياعلى الزوجة من الحقوق لزوجها)

اذاامر الزوجزوجته بشيءفاما ان يكون هذا الشيءمن حقوق الزوجية اولا فاذكان الاول لزمها طاعته اذا كان مباحا شرعا فتتقيد بملازمة بينها بلمد

⁽ مادة ٧١٠) أذا وقع الشقاق بين الزوجين واشتد الحسساء ورفع الامر الى الحاكم فله أن يمين عدلين فيجملهما حكمين والاولى أن يكون احدهما من اهله والآخر من اهلها ليستما شكواهما وينظرا بينهما ويسميا فى اضلاح أمرهما وان ثم يتيسر لهما الاسسلاح فليس لهما التفريق بينهمما بالحلع الا الن يكونا وكيلين من قبسل الزوجين بذلك

⁽ مادة ٣١١) أذا اشنك المسرأة نفوز زوجها وضوابه أياحًا ضرابالماً حكاولو بحق وثبت ذلك عليه بالبينة يعزر

إيفائها معجل صداقها ولا تخرج منه الا باذنه فان لم يأذن لها بالخروج فسلا يناج لها للا في المسائل التي تقدمت لك في شرح مادة (٢٠٦) وتبادر الى قراشه اذا طلبها ولم تكن ذات عذر شرعى وتصون نفسها عن كل ما يشينها ويلخق ضرداً بالزوج سواء كان في نسبه أو في شرفه وتحافظ على امواله اللا تعلى منها لأحد شيئاً بما لم تجر العادة باعطائه للا باذنه

وان كان الثانى وهو مااذاكان المأمور به ليس من حقوق الزوجية كما اذا أمريها أن تبيع بيتها أو تؤجره لفلان مثلا فلا يلزمها طاعته – انظر مادة (۲۱۲)

حَ≨ الفصل الثاني ﷺ (فيما للمرأة من الحقوق)

محل وجوب طاعة الزوجة لزوجها اذا قام بالواجب عليه قال لم يقم به فلا يتلزمنها تطاعته فاذا لم يمعلها معجل صدافها فلها الحق فى أن تمنع نفسها من الوقاع ودواعيه سواء كان قبل الدخول أو بعده وسواء كانت مكرهة على

^{﴿ (}مادة ٢٠١٧) من الحقوق على المرأة الزوجها أن تكون مطومة العنقيما يأمرها به من حقوق الزوجية ويكون سلخا شرعا وإن تنقيد بسلازمة بيته بسد المهاء منجل تعذا الما ولا تحرب منه الاباثة وأن تكون مبادرة الي فراشه أذا الحميها بمد -ذلك ولم تكن ذات عدر شرعى وان تصون تفسها وتحافظ على ملك ولا العطى منه بثيثاً الاخداما لم تجرز العادة باعطائه الاباذنه

الدخول أو راضية به وكل من التعجيل والتأجيل مختلف بحسب الشروط والعرف فمنى كان هناك شرط فى المقد اتبعسوا كان تعجيل الكل أوالبعض أو تأجيل الكل فان اشترطوا تعجيل الكل ثبت لها المنع حتى تقبضه ومثله اشتراط تعجيل البعض فلها المنع الى أن تقبض ما اشترط تعجيله فان كان كل المهر مؤجلا فلها الحق فى المنع اليضاً حتى يحل الأجل وتقبضه الا اذا كان هناك شرط بحنلاف ذلك وان لم يكن هناك شرط بالنسبة للتأجيل والتعجيل بل سكتوا عن ذلك كان لها الحق فى المنع حتى تقبض ما يعجل لمثلها من المهر على حسب العرف — انظر مادة (٢١٣)

فات أعطاها ما يعجل لمثلها عرفا لزمها طاعته وان لم يوفى بذلك فلا تلزمها وحينئذ يجوز لهما الخروج من يبته بلا اذنه ولا تكوت بذلك خارجة عن طاعته بغير حتى فلا تسقط نفقتها – انظر مادة (٢١٤)

وهناك أحوال بجوز للزوجة الخروج فيهما بغير اذن الزوجولوكان

⁽ مادة ٢١٣) للمرأة أن تمنع نفسها من الوقاع ودواعيه ومن اخراجهامن يتها ولو بعد الدخول بها راضية الى أن يوفيها زوجها جميع ما بين تسجيله من مهرها ان كان بعضه مسجلا وبعضه مؤجلا وأن لم بيين قدر المسجل منه قحتى تستوفى قدر ما يعجل الملها على حسب عرف اهل الباد ولها منعه أيضا ان كان المهز مؤجلا كه الااذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به

⁽مادة ٢١٤) أذا لم يوف الزوج المرأة ما تمورف تعجيله من مهرها حاز لها الحزوج من يبته بلااذنه ولا تكون بذلك ناشزةولا تسقط فقتها

قائمًا بالواجب عليه ومنها خروجها لزيارة أبويها فى كل اسبوع مرة ولزيارة عارمها فى كل سنة مرة

ومن هذه الاحوال ما اذا كان ابو الزوجة مريضا فاجتاج اليها لعدم من يقوم بشأنه فنى هذه الحالة يلزمها النهاب اليه وتماهده بقدراحتياجــه رضى الزوج او لم يرض ولا فرق فى ذلك بين ما اذا كان الأب مسلما او غير مسلم ومثله الأم لان الشخص مأمور ببر الوالدين على قدر استطاعتهــ انظر مادتى (٢١٩ و ٢١٩)

الكتاب الثالث ﴿ في فرق النكاح ﴾

لما كانت الفرقة بين الزوجين لا تحصل الا يعد الزواج اخرها عنــه والفرق كثيرة منها الفرقة بالطلاق ومنهاالفرقة بالخلع أوبالمنةأوبالردة ولذلك جمها وبدأ بالطلاق فقال

⁽ مادة ٢١٠) المرأة ان تخرج لزيارة والديها فى كل اسبسوع مرة ولزيارة عارمها فى كل اسبسوع مرة ولزيارة عارمها فى كل سنة مرة ولا بينع أبويها من الدخول عليها لزيارتها فى كل جمة مرة ولا غيرهم من المحارم فى كل سنة مرة (مادة ٢١٦) اذا كان أبو الزوجة مريضا مرضا طويلا فاحتاجها ولم يكن لديه من يقوم بشأنه فعليها الذهاب اليه و تعاهده بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان أبي الزوجة ن

الباب الاول

- 🙈 🐞 الطلاق 🕦 -

لما كان الطلاق يشتمل على عدة مباحث كتعريفه ومن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحله وعدده وأقسامه وتنجيزه وتعليقه وتفويضه للزوجة اتى بفصول تحت هذه الترجمة ولكن لم يبين معنى الطلاق فى اللغة ولا فى اصطلاح الفقهاء مع أنه لا بد من معرفة معناه حتى يتميز عن غيره

﴿ تعريف الطلاق ﴾

الطلاق له معنیان معنی فی اللغة ومعنی فی الاصطلاح فمعناه فی اللغة رفع القید مطلقا أی سواء کان حسیا او معنویاً

ويرتفع قيد النكاح بالطلاق في الماآل افا كان الطلاقي وجمياً فن طائل زوجته طائاً رجمياً فلا يرتفع الزواج في الحال بل بمدا تفضاء النمدة ولذا يجوز للزوج أن يراجمها ما دامت في المدة بدون عقد ومهر جديدين رضييت أو لنم ترض فان انقضت عدتها النحق بالبائن فى الحكم فاذا اراد ارجاعهافلا بدسن رضاهاوعقد ومهر جديدين واللفظ المخصوص الذى يقع به الطالاق. يكون صربحا وكناية كما سيتضح مما يأتى

حمﷺ الفصل الاول ﷺ⊸ (فيمن يقم طلاقه ومن لايقم ومحل الطلاق وعدده)

الزوج هو الذي له ان يرفع قيد الزواج اذاكان صحيحًا فالطلاق لا يلحق النكاح الفاسد فلو فوض ان رجلا نزوج امرأة بقدفاسد ثم أوقع علما طلاقا فلا يلحق هذا الطلاق الزوجة فله أن يجددالمقد عليهاولا ينقص من عدد الطلاق شئ حتى لوكان الطلاق الذي اوقعه ثلاثا جازله أن يعقد عليها قبل أن تنزوج بغيره لانه غير واقع لما عرفت من أن الطلاق لا يقع الا اذاكان عقد الزواج صحيحيا

ولا يقع طلاق الزوج الا اذاكان بالذا عافلا سواءكان محسنا للتصرف في ماله أو غير محسن له وهـ و السفيـه أى الذى يضيع ماله على خلاف ما يقتضيه الشرع والفقل وسواء كان صحيحا أو مريضا لوجود المقل عند كل واحد منهما حتى إذا اتنى بأن نشأ عن تأثير المرض اختلال في المقـل فلا يقع طلاق المريض وسواءكان الزوج مختارا أو مكر هاوسواءكان يقصه حقيقة كلامه او لا يقصده وهـ و الهازل وكل هـذا باتفاق الاالمكره فان القائل بوقوع طلاقه ابو حثيفة وباق الاثمة يقولون بعدم الوقوع فافاة هدد شخص آخر بشئ يكرهه كـقتل أو قطع عضـ و او اتلاف مال مثلا انها مشخص آخر بشئ يكرهه كـقتل أو قطع عضـ و او اتلاف مال مثلا انها

يطلق زوجته وكان المكره قادراً على ايقاع ما هدده به وطلق وقع الطلاق عند ابى حنيفة ولا يقع عند باقى الاثمة واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام و رفع عن امتى الحالم أو النسيان وما استكرهوا عليه ، ولأ أن الاكراء لا يجامع الاختيار لافساده اياه واعتبار التصرف الشرعى انما هو بالاختيار بخلاف الحازل فانه مختار في التكلم بالطلاق غير راض بحكمه فيقع طلاته واستدل ابو حنيفة بان المكرة قصد ايقاع الطلاق على زوجته حال اهليته لانه عرف الشرين وهما الحلاك مثلا والطلاق واختار اهونهما واختيار اهون الشرين آية القصد والاختيار وكل من قصد ايقاعه كذلك لا يخلو فعله عن حكمه كما في الطائم (تأمل في كل من المذهبين) — انظر مادة (٧١٧)

ققد علمت بما تقدم آنه لا يقم طلاق الزوج الا اذاكان عافلا بالفافلو زال عقد فاما أن أن يكون زواله بسبب هو معصية اولا فان كان الاول كما اذا تناول الشخص شيئا محرما طائما غناراً سواء كان خمراً أو نبيذا اوحشيشا او افيونا او بنجا فسكر وغاب عقله بحيث صار لا يميز الأشياء عن بعضها بأن لا يعرف الرجل من المرأة ولا السهاء من الاوض ولا الطول من العرض وطلق زوجته وقع عليه الطلاق لكن يشترط أن يكون زوال المقل مرتبا على السكر فلو شرب فصدع وأسه وزال عقله بالصداع وطلق لم يقع طلاقه لان علة زوال المقل الصداع والشرب علة العلة والحكم لا يضاف

الى علة العلة الا عند عدم صلاحية العلة (تأمل)

وان كان الثانى وهو ما اذا كان زوال العقل بسبب غير معصية كما اذا تعاطى المسكر للتداوى بعد ان تعين فيه الشفاء باخبار طبيب ماهر عدل أوشرب شيئا من المباحات ولكن المدم موافقة الطبيعة زال عقله فلا يقع الطلاق وعلى هذا لو اكره على تعاطى ما يزيل المقل فتعاطاه اوكان مضطرا لشرب الحمر كما اذاكان يأكل فنص باللقمة حتى خاف على نفسه الموت ولم يجد ما يسيفها به الا الحمر وتناول منه مقداراً يكفى لذلك فزال عقله وطلق لم يقع طلاقه وهذا هو الذى يجب التعويل عليه لانه غير مختار الظرمادة (٢١٨)

وبنا، على ما تقدم لا يقع طالق المجنون والمعتود لان اهلية النصرف بالعقل المميز ولا عقل لحل مهما واحسن الاقوال في القرق ينهما ان المعتود هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكنه لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون ومثلهما من اختل عقله بسبب من الاسباب سواء كان لكبر او مرض أو مصيبة نزلت به لان اهلية النصرف بالعقل المميز وهوغير موجود عنده ولكن اذا على الشخص طلاق زوجته وهو عاقل على شيء من الاشياء ووجدهذا الشيء وهو مجنون وقع العلى فاذا قال لها وهو عاقل ان دخلت دار فلان فانت طالق ثم جن ودخلها وهو مجنون وتع العلاق لوجود ما على عليه

⁽ مادة ۲۱۸) يقيم طلاق السكران الذي سكر يمحظور طائما منخارا لا مكرها ولا مضطرا

ولا يقع طلاق النائم أيضا لانه عديم الاختيار في التكلم وشرط صحة التصرف الاختيار فيه — انظر مادة (٧٢٠)

ويعلم من قولنا فيا تقدم يشترط لوقوع الطلاق ان يكون الزوج عاقلا بالفا ان طلاق الصبى غير واقع ولو كان مراهقا اى قريبا من البلوغ بان كان سنه اثنتي عشرة سنة لان اهلية النصرف بالعقل المميز ولا عقل المصبى مهذا الوصف لان المراد بالعقل المعتدل منه وكما لا يقع طلاق القاصر لا يقع طلاق اليه على زوجته لقوله عليه الصالاة والسلام « أنما الطلاق لمن أخذ بالساق ، اى المزوج وهى كناية لظيفه — انظر مادة (٢٧١)

ولا يشترط اللفظ في وقوع الطلاق بل كما يكون باللفظ يكون بالاشارة لغير القادر على اللفظ فيقع طلاق الأخرس باشار ته المعهودة الدالة على قصده الطلاق لا نها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استحسانا ــ انظر مادة (٢٠٩)

وكما يكون الطلاق بالاشارة يكون بالكستا بةسواء كان الكاتب قادرا على اللفظ أو غير قادر ولكن الكتابة على نوعين الاول الكتابة المرسومة الثانى الغير المرسومة فالمرسومة هي ما يكتب الى النائب بان تكون مصدرة ومعنونة على جهة الرسالة وفي هذه الحالة يقع الطلاق نوى او لم ينو

مادة ۲۷۰) لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعنوه ومن اختل عقله لكبر أو مرض أو مصيبة فاجأته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه يشرط وهو عاقل ثم خن ووجد الشرط وهو مجنون

[﴿] هٰادَةُ ٢٧١ ﴾ لا يقع طلاق أبى القاصر على زوجته ولاظلاق القاصر فولوكان مراهقا ﴿ مادة ٢١٩ ﴾ يقع طلاق الاخرس باشارته الممهودة الدالة على قصده الظلاق

وغير المرسومة المتقدم ذكرها تنقسم الى قسمين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والرمسل على وجه يمكسن فهممه وقراءته وغير المستبينة مايكتب على الهواء او الماء أو شئ لا يمكن فهمه وقراءته فنى المستبينة النير المرسومة يقع الطلاق اذا نواه وهذا هو المسول عليمه وفي غير المستبينة لا يقع الطلاق وافي نواه

وبما أن الروج يملك الطلاق على زوجته بمجرد المقد فله أن يوقمه بنفسه وأن يوكل غيره في ايضاعه لان القاعدة أن كل من ملك شيئاله أن يتولاه بنفسه وله أن يقيم غيره وكيلا عنه في ذلك الشيء سواء كان الوكيل هو الزوجة أوغيرها فان كان الزوجة وامرها بان توقع الطلاق على نفسها وعلى غيرها من ضرائرها كان هذا الامر تفويضا بالنسبة لها وتوكيلا بالنسبة لغيرها وستمرف احكام التفويض والفرق بينه وبين التوكيل في بابه المظر

ومحل الطلاق هي المرأة التي يكون الرواج قائمًا بينها وبين زوجها بأن لم يحصل من الزوج طلاق اصلا أو حصل ولكن أعادها اليه بعده والمرأة الممتدة أي التي أوقع عليها زوجها طلاقا ولكن عدة الطلاق لم تنقض وحينتذ فالمرأة الاجنبية ليست محلا للطلاق فاذا قال رجل لا جنبية منه انت

⁽مادة ۲۲۲) يقع الطلاق لفظا و بالكتابة المرسومة الستينة · وكما يجوز الزوج ان يوقمه بنفسه بجوز له أن يوكل به غيره وان يرسله الى المرأة مسطوراً فى كتابوان يأذنها بايقاعه تفويضاً على تفسها ولوكبلا على غيرها من ضرائرها

طالق ثم تزوجهابمد ذلك فلا يحتسب عليه هذا الطلاق فيملك عليها ثلاث طلقات

فان كان الزواج قائما بينهما فلا كلام في وقوع الطلاق وامأ اذا كانت المرأة ممتدة لطلاق أو لفرقة ففيه تفصيل وبيانه أن المرأة ان كانت ممتدة لطلاق فاما أن يكون الطلاق رجمياً أو باثنا وازكان باثنا فاما أن يكون بينونة صغرى أو كبرى • فان كانت معتدة لطلاق رجعي أو بائن بينونه صغرى تكون محلا للطلاق فلو طلقها وهي في العدة وقع عليها طلاق ثانوانكانت ممتدة لبائن بينونة كبرى فلا تكون محلا للطلاق فلو أوقع عليها طلاقا في هذه الحالة لم يقع لان الطلاق الذي يملكه بهذا التزوج قد انتهى – والبينونة الكبرى تختلف لأن المرأة اما أن تكون حرة أو رقيقة فان كانت حرة فالبينونة الكبرى تكون بالطلاق الثلاث وان كانت رنيقة تكون بطلقتين سواء كان زوج كل منهما حراً أو رقيقاً لأن عدد الطلاق يعتبر بالنساء عندابي حنيفة كما ستعرفه في المادة الآتية . وان كانت معتدة لفرقة فاما أن تكون الفرقة طلاقا او فسنتها فان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة بالايلاء وهوالحلف على عدم قربان الزوجة اربعة اشهر بان قال الرجل لامرأته والله لاأثريك اربعة اشهر وبر في يمينه فبمضى الاشهر الاربعة تطلق المحلوف عليها مالاقا باثنا وتلزمها المدة فما دامت المدة لم تنقض تكون محلاللطلاق ومثل الفرقة بالايلاء الفرقة بالمنة

وان كانت الفرقة فسخا فاما أن تكون الحرمة التي ترتبت على هذا الفسنخ مؤيدة أو مؤتنة فان كانت مؤيدة كما اذا عرضت الحرمة بتقبيل ابن الزوج مثلاً فلا يلحقها الطلاق لانه لافائدة حينئذ في اعتباره وان كانت مؤة ته كما اذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلم الزوج وكانت المرأة غير كتابية وامتنمت عن الدفول في دين سماوي ففرق القاضي بينهما فما دامت في المدة تكون علا الطلاق فان كانت المرأة هي التي أسلمت وامتنع الزوج عن الاسلام وفرق بينهما كانت الفرقة طلاقا لا فسخا فكان عليه ان يقول في المادة او فسخا بأباء الزوجة الاسلام لان الفرقة بأباء الزوج طلاق لا فسخوان كانت المرأة علا المطلاق فيها الا أن الكلام في الفرقة التي هي فسنح

والفرق بين الفرقة التي هي طلاق والفرقة التي هي فسخ ان الاولى ينقص عدد الطلاق بخلاف الثانية فاذا فرض وتراضى الزوجان على التزوج بعد الفرقة فني الاولى بملك عليها طلقتين وفي الثانية يملك ثلاثا اذا لم يكن حصل منه طلاق اصلا _ انظر مادة (٧٢٠)

وعدد الطلاق ثلاث ويستبر هذا المدد بالنساء لا بالرجال وينبني على ذلك اله اذا تزوج حراً و رقيق حرة ملك عليها ثلاث طلقات واله لو تزوج حراً أورفيق رقيقة ملك عليها طلقتين واتما اعتبر بالنساء لقوله عليه الصلاة والسلام طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان ، ووجه الاستدلال انه عليه الصلاة والسلام ذكر الامة بلام التعريف ولم يكن ثم ممهود فكانت للجنس وهو يقتيفي أن يكون طلاق هذا الجنس أي جنس الأمة ثنتين

⁽ مادة ٢٢٣) محل الطلاق المرأة المتكوحة والمقدة من طلاق رجمى أو باعن غير ثلاث للحرة والمقدة لفرقة هي طلاق كإلفرقة بالايلاء والمنة ونيحوها اولفسخ بايام أحداثورجين الاسلام

والزوجة اما أن تكون مدخولا بها أو غير مدخول بهافان كان الاول وطلقها الزوج ثلاثا وقع هذا الطلان سواء كانت الثلاث مجتمعاتأى بكلمة واحدة كما اذا قيل لها انت طالق ثلاثا أو متفرقات أى كمليات متعددة كما اذا قال لها انت طالق انت طالق انت طالق

وان كان الثانى وهو ما اذا كانت الزوجة غير مدخول بها فان أوقع التلاث بكامة واحدة وقع الطلاق الثلاث وان اوقده متفرقا فلا يقمع الا طلاق وأحد

والفرق بينهما ان المدخول بها عليها المدة عقب الطلاق فاذاطلقها طلقة وقعت ايضاً لأن الطلاق صادف محله مخلاف غير المدخول بهافانها لا عدة عليها فبمجرد توله لها أنت طلالق بانت منه لا الى عدة فاذا اوقع عليها ثانية فلا تقعلان الطلاق لم يصادف محله اذ هي في هذه الحالة اجنبية منه فلا تكون محلا للطلاق فلا يقم ولايتاتي هذا الفرق في صورة ما اذاكان الطلاق الثلاث بكلمة واحدة لانه في هذه الحالة يقمره واحدة فليس هناك سابق ولاحق حتى يقال أن اللاحق صادفها وهي غير محل للطلاق فلا يقم حتى يقال أن اللاحق صادفها وهي غير محل للطلاق فلا يقم

⁽ مادة ٢٧٤) عدد أأطلاق يمثير بالنساء فطلاق الحــرة ثلاث متفــرقات أن كاتت مدخولا بها او غير متقرقات سواه كانت مدخولا بها ام لا فلا محل لمطلقها بعد التلات من تنكاح صحيح حتى تتكح زوجًا غيرة ويقارقها بعد الوطه في القبل وتنقضى عدّنها

والطلاق لا يقم بأى صيفة كانت بل لا يصح وقوعه الا بصيغة مغصوصة أو ما يقوم مقامها والصيغ المخصوصة بالطلاق تنقسم الى نوعين الاولى الصيغ الصريحة والثانية المكناية وكل من النوعين لهشئ يقوم مقامه فالصريحة هي ما ظهر الرادمنها ظهورا بينا وهي بالنسبة للطلاق تنحصر في أمرين الاول الالفاظ المشتملة على أحرف الطلاق الاصلية وهي الطاء واللام والقاف كطالق أو مطلقةأوطلقتك الثانىالالفاظالتي ليست مشتملة على أحرف الطلاق ولكن لا تستعمل عرفا الا فيه ولا شك أن هذا يختلف باختلاف العرف فاذا تمارف قوم اطلاق لفظ الحرام على البطــلاق وقال واحد منهم لزوجته انت علىَّ حرام وقع الطلاق _ والشيء الذي يقوم مقام الصيغة الصريحة هو اولا الكتابة المرسومةالمستبينة وقدعرفتهافي شرح مادة (٢٢٢) ثانيا اشارة الاخرس وقد عرفتها في ماده (٢١٩) ثالثاالاشارة الى العدد بالإصابع مصحوبة بلفظة طلاق وحيث أن كلماتقدم صريح أوملحق به فبمجرد حصوله يقع الطلاق ولا يحتاج فيهالىالنيةولكن يشترط لوقوعه أمر ان الاول قصد اضافة لفظ الطلاق اليها كما اذا قال امرأتي طألق فلو قرر مسائل الطلاق بحضرتها أو كنب نافلا من كتاب امرأتي طالـق مـم التلفظ لم يقع اصلا مالم يقصد زوجته

الثانى أن يكون عالما بمناه فاذا لقن الطلاق بلغة لا يعرفهافتلفظ به غير عالم يمناه فلا يقيع اصلا صيانة عن التلميس

واما الكناية فهي الالفاظ التي لم توضع للطلاق وتحتمله وغيره كما اذا قال الرجل لزوجته اعتدى ـ ولا يقع الطلاق بالكنايات بمجرد صدور لفظ منها بل يتوقف وقوع الطلاق بها على احد امرين الاول النية الثانى دلالة الحال كأن يكون حال مذاكرة الطلاق لانها تحتمله وغيره فلا بدمن المرجم وما يقوم مقام الكناية هى الكتابة المستتبينة الفير المرسومة وقد عرفت شرحها من مادة (٧٢٧) — انظر مادة (٧٢٧)

حیک الفصل الثانی کا⊸ (فی أنسام الطلاق)

الطلاق ينقسم انقساما اوليا الى قسمين الاول رجمى والثانى بائن والبائن ينقسم الى قسمين الاول بائن بينونة صغرى والثانى بان بينونة كبرى وكل من الرجمى والبائن بينونة صغرى يكون بواحدة أو اثنتين ولكن لكل منهما الفاظ مخصوصة كما ستمرفه ، والبائن بينونة كبرى لا يكون الا بالثلاث وكا يقال للطلاق الثلاث بائن بينونة كبرى يقال له الطلاق البت لان البت

⁽مادة ٢٧٥) لا يصح وقوع الطلاق الا بصيفة ممخصوصة أو ما يقوم مقامها والهصيغ المخصوصة بالطلاق الماصريحة أو كناية • فالصريحة هي الالفاظ المشتدلة على الحرف الطلاق والالفاظ التي غلب استمالها عرفا في الطلاق بحيث لا تستمدل الا فيه بأي لنمة من الفات • وما يقوم مقام الصيفة الصريحة هي الكتابة المرسومةالمستينة واشارة الاخرس والاشارة الي المدد بالاصابع مصحوبة بافقط الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية أنما لا يد لوقوعه من اضافة الفيظالي المرأة المراد تطليفها ولو الاضافة ممشوية • والكناية هي الالفاظ التي لم توضع للطلاق ومحتمله وغيره وهذه لا يقع بها للطلاق الا بنية أو دلالة الحال ويقوم مقام صيفة الكناية الكتابة المستبينةالفير المرسومة فتتوقف على النية

معنـاه الفطع ولا شك أن الطلاق الثلاث يقطع الزوجية ـــ انظر مادة (۲۷۲)

﴿ القسم الأول ﴾ (فى الطلاق الرجسي وحكمه والرجمة)

قد عدرفت من شرح مادة (٢٧٥) أن الطلاق لا يقسع بأى صيفة كانت بل لا بدلوقوعه من صيفة بخصوصة وان الصيغ المخصوصة تنحصر في أمرين الاول الصريح والثاني الكناية وهذا عام أى سدواء كان الطلاق رجعيا أو باثنا ولكن لكل منهما الفاظ مخصوصة من هذين الامرين

فاللفظ الصادر من الزوج اما أن يكون صريحا اوكناية فان كان صريحا كما اذا قال زوجتي طالق وقع الطلاق رجعيا ولكن يشروط

الاول أن تكون الزوجة مدخولا بها حقيقة فان لم تكمن كذلك وقع الطلاق باثنا لان كل طلاق يلحق المرأة قبل الدخول بهما يكون باثنا الشانى أن يكون الطلاق نحمير مقرون بموض فلو قرن به كان باثنا فاذا قال رجل لزوجته انت طالق في نظير عشرين جنيها فقبلت المرأة ذلك

⁽ مادة ۲۲٦) الطلاق قسـان رجبي وبائن والبائن نوعان بائن ينونة صفرى وبائن ينونة كبري فالاول من النوعين ماكان يواحدة او ثنتين والثانى ماكان بالثلاث ويسمى بتا

وقع الطلاق باثنا ولزمها دفع هذا المبلغ الى الزوج

الثالث أن يكون الطلاق غير مقرون بعددالثلاث لا نصا ولا اشاوة فان

قرن بمدد الثلاث نصا أو اشارة ونع باثنا بينونة كبرى

الرابع أن يكون الطلاق غير منعوت سواء كان النعت حقيقيا أوسببيا فلوكان منعوتا فاما أن يدل النعت على البينونة أو لا يدل فات دل على البينونة كما اذا قال لها انت طالق طلقة شديدة أو شديدا حكمهاوقع الفلاق باثنا

وان لم يدل النعت على البينونة وقع الطلاق رجميا

الخامس أن يكون الطلاق غير منموت بأفسل التفضيل فان وصف به فاما أن يدل على البينونة أولافان دل عليهاكما اذاقال انتطالق أسو الطلاق وقع الطلاق باثنا وان لم يدل عليها كما اذا قال لها انت طالق احسن الطلاق وقع الطلاق رجميا

السادس أن يكون الطلاق غير مشبه بشئ فان شبه وكان الشيء المشبه

به يدل على العظم كما اذا قال لها انت طالق كالجبل وقع الطلاق بالنا والمستوفى لكل الشروط المتقدمة قول الرجل لزوجته انت طالق أو مطلقة أو طلقتك فمن قال لاسرأته المدخول بها حقيقة لفظا منها فقد أوقع عليها طلقة واحدة رجمية وان لم ينو الطلاق لان كلا من هذه الالفاظ صريح وهو لا يحتاج الى النية والطلقة الواحدة المستوفية لما ذكر لا تغير بنية الزوج فاذا نوى بائنة او اكثر من واحدة لفت نيته ولايقع الاطلقة واحدة رجمية لانه اذا نوى الابانة فقد قصد نجيز ما علقه الشارع بانقضاء العدة

واذا نوی أكثر من واحدة فقد نوی ما لا يحتمله كلامه فتلفو نيته — انظر مادة (۲۲۷)

فقد علم من ذلك أن الزوج متى أوقع الطلاق بصيغة اسم الفاعل مثل انت طالق أو بصيغة السم المفعول مثل انت طالق أو بصيغة الفعل الماضى مثل طلقتك فلا يقع عليه الاطلقة واحدة رجعية ولو نوى الابانة أواكثر من واحدة

اما اذا أوقعه بصيفة المصدر كما اذا قال الطلاق يلزمنى فانه تقع واحـدة رجعية وان لم ينوشياً أو نوى الابانة أو اثنتين ولـكن لو نوى ثلاثا صحت نيته ووقع الثلاث

والفرق بين المصدر وغيره أن المصدر جنس فيحتمل الادنى ويحتمل الدكل فاذا نواه فقد نوى محتمل كلامه فتصح نية الثلاث ولا تصح نية الثلاث اتما محت لانهما عدد محض ولفظ الجنس لا يدل عليه فتلغو نيته ونية الثلاث اتما محت لكونها جميع الجنس (انظر وتأمل) — انظر مادة (٢٢٨)

⁽ مادة ۲۲۷) يقع الطلاق رجعيا بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف الفظ ولو معنى الم أنه المدخول بها حقيقة غير مقرون بسوش ولا بسددالثلاث لا نصا ولااشارتولا منموتا بنعت حقيقي ولا بأفسل التفضيل ولا مشيها بصفة تدل على البينونة. فمي قال لامرأته المدخول بها حقيقة انت طالق أو مطلقة أو طلقتك فقد اوقع عليها طلقة واحدة رجعية سواه نواها رجعية أو باثنة أو نوى اكثر من ذلك أو لم يفو شيئا (مادة ۲۲۸) صيننا على الطلاق والطلاق يلزمني يقع بكل منهما واحدة رجعية ولو نوى ائتين وان نوى بالفظ الانا وقعن

واما الكناية التي يقع بها الطلاق رجميا فهى ثلاثة الفاظ وهي اعتدى واستبرقى رحمك وأنت واحدة فكل من هذه الالفاظ الشلائه كشاية لانه يحتمل الطلاق ونميزه اذ اعتدى أمر بالحساب فيحتمل ال يراد بها اعتداد نم الله تعالى او الاعتداد من النكاح واستبرئى رحمك يحتمل الاستبراء ليظلقها أو بعد ماطلقها وانت واحدة يحتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف أى انت طالق طلقة واحدة ويحتمل أن يكون نعتا للمرأة أى انتواحدة هند قومك فاذا زال الابهام بالنية او دلالة الحال وقع الطلاق ولا يقعمهذه الالفتائة الثلاثة الاطلقة واحدة رجعية ولو نوى الابانة او اكثر من واحدة

فان صدر من الزوج لفظ من هذه الالفاظ ولم يكن في حالة النصب و ولم تسأله زوجته الطلاق فلا يقيم الا بالنية وان خاطبها به حالة النصب او حوابا هن طلبها الطلاق منه يقم بلا نية

واما ان صدر من الزوج غير الالفاظ الثلاثة المتقدمة ووقع الطلاق فلا يكون رجميها بل باثنها ولو نوى الطلاق الثلاث وقع -- انظر مالدة (١٩٤٢)

⁽مادة ٢٧٩) فيم الطلاق رَجْمَنا بثلاثة الفاظ من الفاظ السكناية وهي اعتدى واستبرئي وَحْك وَانْت واحدث فدع قال لروّحِيّة لفظا منها وهو في طالة الرضائوقف وتوخ الطلاق على نيئة فان نوى به الطلاق ثهم وأخدة رجية ولو وي غيرها او اكثر من واحدة وان لم يقو شيئا فلا يقع شيء وان خالمية به في حالة العضب او جوايا عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلقة واجدة رجية بلا ثية

مع حكم الطلاق الرجمي 🗱 -

متى وقع الطلاق رجميــا ترتب عليه حكمه وهو انه لا يزبل الملك ولا الحل بمنى ان الزوج اذا اراد ردها اليــه جاز له ذلك بدوري عقمه ومهر جمديدين رضيت او لم ترض لان الملك بأق والحل موجود ولكن محل كون الطلاق الرجمي لا يزيل الملك ما دامت المرأة في العدة فأن انقضت عدمها بأنت منه فيشترط مايشترط في البائن بينونة صغرى ويؤخذ من حكم الطلاق الرجمي أنه لا يؤثر على الزوجية بشيء بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في المدة وبناء على ذلك فالزوجة لا تخرج من البيت الساكنة هي فيه مع الزوج قبل الطلاق بل تبتي مقيمة به حتى تنقضي العدة ويدخل عليها يغير اذنها بدونأن يُملمها بدخوله ولا بجــاتخاذ سترة بينهما . وتجب عليه نفقتها ما دامت في العدة ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجما لافالرجعة كما تكون بالقول تكون بالفمل كاسيأتي في المادة التالية لهذه _ واذا مات أحد الزوجين والمرأة في المدة ورثه الآخر مطلقاً أي سواء كان الطلاق الرجمي في حال صحته أو في حال مرضه وسوا. كان بطلبها او بغيره... انظر مادة (٧٣٠)

⁽ مادة ٣٣٠) الطلاق الرجمي بواحدة كان أو ائتنين للحرة لا برفع احسكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضى العدة بل لا تزال الزوجية قائمة على المرأة في العدة وأنما لمشكل ويندب حيل سكة بينها وين روجها ونققتها عليه مدة العدة ولا محرم دخوله عليها ولومن غيرانها وكجوزله الاعلماط والوقاع ويصر بذلك مراجعا ، وإذا مات احدهما قبل انقضاء العدة ورثمه الآخرسواء طلقها زوجها في حال صحته أوفى مرضه برضاها أو" بدوة

﴿ الرجمة ﴾

الرجمة هى استدامة عقد النكاح على ما كان قبل حصول الطلاق الرجمى ما دامت المرأة فى المدة فكل من وقع عليه الطلاق الرجمى أه أن يراجم زوجته بدون احتياج الى عقد ومهر جديدين ولا الى رضاها وهذا الحق ثابت له ولو قال وقت الطلاق لا رجمة لى لان هذا تغيير للمشروع فلا يمول عليه

ولكن يشترط فى ثبوت الرجمة أن تكون الزوجة مدخولا بهاحقيقة وأن تكون المرأة فى المدة وانما انفرد الزوج بالرجمة فى المدة الابعدها لقوله تمالى (وبعولهن أحق بردهن) أى لهـم حق الرجمـة __ انظر مادة (۲۳۷)

ولا يشترط أن تكون الرجمة بالقول بل كما تصح به تصح بالفعل ايضا فالقول كأن يقول الزوج راجعتك اذاكات المرأة مخاطبة اوراجعت زوجتى الى عصمتى ان كانت غير مخاطبة والفعل يكون بما يوجب حرمة المصاهرة وهو الوقاع واللمس والنظر بشهوة ولو كان ذلك اختلاسا منه واما اذا كان منها فالظاهر انه لا يكون رجعة الا اذا ترتب على لمسهاله بشهوة اشتهاؤه

⁽مادة ٢٣١) كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطليقة واحدة رجمية او تطليقة واحدة رجمية او تطليقة يواحدة رجمية او تطليقة يك بدون حاجـــ قالي تحديد المقدالاول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت فى المدة سواء علمت بالرجمة أولم تعلم وسواء رضيت بها أو أبت ولا يملك الرجمة بعد انتضاء المدة ، ولا رجمة فى عدة المطلقة بعد الخلوة ولمو كانت الجلوة صحيحة

لان الرجمة له لا لها ـــ انظر مادة (٢٣٢)

والرجمة لا تصح الا اذا كانت منجزة كفول الزوج راجمت زوجتى ان لم تكن مخاطبة او راجمتك ان كانت مخاطبة فلو اضافها الى زمن مستقبل بان قال راجعت زوجتى بمد عشرة ايام مشلا او علقها بشرط بان قال ان حصل كذا فقد راجمتك فلا تصح الرجمة ـــ انظر مادة (٢٣٣) ولا يشترط لصحة الرجمة علم المرأة بها فلو راجعها قولا ولم يعلمها

ولا يشترط لصحة الرجمة علم المرأة بها فلو راجعها قولا ولم يعلمهــا - صحت ولكن الاحسن اعلامها لما يترتبعلى عدم الاعـــلام مــن النزاع فى المستقبل

ولا يشترط الاشهاد عليها لصحتها بل هى صحيحة وان لم يشهد سواء حصلت الرجعة قولا أو فعلا ولكن الاحسن ان يشهدعليهاشاهدين عدلين ليتأتىله اثباتها عند انكار الزوجة وليتباعد عن الوقوف فى مواضع النهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالقمود معها ـــ افظر مادة (٢٣٤)

والرجمة لا تصح آلا اذا كانت الزوجة في المدة فان انقضت العمدة

⁽ مادة ٣٣٧) تصح الرجمة قولا براجبتك ونحوم خطابا المرأة أو راجمت زوجتى ان كانت غير مخاطبة وفعلا بالوقاع ودواعبه التي توجب حرمة المصاهرةولو اختلاسا منه أو منها

⁽مادة ۲۳۳) يلزم أن تكون الرجمة منجزة فى الحـــال فلا يصح اضافتها الى وقت مستقبل ولا تعليقها يشرط

⁽ مادة ۲۳۴) الرجمة صحيحة بلا شهود و بلا علم المرأة الا آنه يقدب المراجع ان يعلم المرأة بها اذا راجمها قولا وان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلا

فلا رجمة وتملك المرأة عصمتها فاذا اراد ردها اليه حيثيد فلا بد من عقد ومهرجه يدين ويشترط رضاها _ والمدة اما أن تكون بالا شهر أو بالحيض فان كانت بالاشهر فبمجرد انقضاء آخر لحظة من الشهر التألث انقضت المدة وان كانت بالحيض فاما أن يكون انقطاع الدممن الحيضة الثالثة لاكثر الحيض وهو عشرة ايام أو يكون انقطاعه لا قل منها فان كان الاول انقضت المعدة بمجرد انقطاعه سواء اغتسلت او لم تغتسل وان كان الثاني وهو ما اذا انقطع لأ قل من عشرة ايام فلا يحم بطهارتها ولا تنقضي عدتها الا بواحد من امور ثلاثة الاول أن تغتسل الثاني أن تتيمم وتصلي الثالث أن تتقرر في المدة اغتسلت أو لم تغتسل اما اذا انقطع لأقل من المشرة فيمكن ان يعود وبكون دم حيض فلا بد من تأكيد الانقطاع بشئ من أحكام الطاهرات وبكون دم حيض فلا بد من تأكيد الانقطاع بشئ من أحكام الطاهرات

فان اراد الزوج مراجعة زوجته مدعيا أن المدة باقية ووافقته على ذلك فيها وان خالفته وادعت أن المدة انقضت فاما أن تكون المدة بالاشهر أو بالحيض فان كان الاول فالامر سهل اذ ينظر الى تاريخ البلاق والوقت الذي حصل فيه النزاع فان كان ثلاثة أشهر أو أكثر كان القول قولها بيقين وان كان أقل فالقول قوله . وان كان الثانى فالقول لها لان هذا لا يعلم الا من جهم ولكن لما كان للزوج حق في المراجعة ان كانت البيدة باقية فلاتصدق

⁽ مادة ٢٣٥) تنقطع الرجمة وتملك المرأة عصمتها اذا طهرت من الحهضة الاخيرة لتمام عشرة ايام وان لم تقلسل

اذا انكرت بقاءها بمجرد القول بل لا بد من تحليفها اليمين فاذا حلفت انقطمت الرجمة ولكن تصديق المرأة بمينها لا يكون في كالحال من الاحوال بل لا بدأن يكون الزسن الذي مضى من تاريخ الطلاق الى الوقت الذي تدعى فيه انفضاء عدتها يحتمل ذلك وأقل زمن يحتمل انقضاء المدة بالنسبة للحرة ستون يوما وبيانه أنها تحتاج الى ثلاث حيض كل حيضة عشرة ايام والى طهرين كل طهر خسة عشرة يوما لانه أقل زمن يفصل بين الحيضتين فالجموع ستون يوما — انظر مادة (٢٣٦)

والرجمة لا تزيل الطلقات السابقة عليها وينبني على ذلك ان الزوج اذا راجم زوجة بدم ما أوقع طلقتين مماوقع عليها بعد الرجمة طلقة زال الملك والحل لان الطلاق صار باثنا بينونة كبرى فلا مجوز له ردها الابعدأن تتزوج بنيره وبدخل بها دخولا حقيقيا وتقع الفرقة بينهما وتنقضى عدنها – انظر مادة (۷۳۷)

وينبنى على أن الطلاق الرجمى لا يزيل الملك ولا الحل ان المؤجل من المهر ألى الفراق لا يتعجل بمجرد الطلاق الرجمى لان الملك باق ما دامت العدة فأذا انقضت العدة زال الملك فيحل المؤجل

⁽ مادة ٣٣٦) اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المشدة انقضاء عديها بالحيض وادعى الزوج عدم انقضائها وان له حق الرجسة تسدق المرأة بيمينها وتخرج من المدة ان كانت المدة تحمله وأقل مدة عدة مجيض ستون يوما للحرة

⁽ مَادَةُ ٢٣٧) الرحِمةُ لا تُهدم الطلقاتُ السَّابِقَةُ بِلَ اذَا راجِعُ الزَّوِجِ امراتُهُ بَعد طُلْقَتَّينَ ثُمَّ اوَفَى طَلِيها الثالثة زال ملكه وحلها له اليَّ أَن تَنزُوجٍ غَيْرِهُ بَكَاحٍ صحيح وُيقارِفُها بعد الوطةُ فِي الفَيْلِ بِطَلاقَ أَو مُوتُ

ولكن محل تعجيل المؤجل فى الطلاقب الرجمى بانقضاء العدة اذا لم يكن المهر مقسطا على أقساط معلومة يدفع فى نهاية كل شهر أو سنة مشلا قسط معلوم فان كان كذلك فلا يتعجل بأنقضاء العدة بل بحلول الوقت المنفق عليه — انظر مادة (٣٣٨)

حوﷺ القسم الشـانى ﷺ⊸ ﴿ فى الطلاق البائن ونوعيه وأحكام كل منهما ﴾

يقع الطلاق ويكون باثنا فى الاحوال الآتية

اولاً اذا كان لفظ الطلاق مقرونا بعدد الثلاثسوا، كان هذا الاقتران نصاكا نت طالق ثلاثا أو اشارة بالاصابع مع ذكر لفظ الطلاق كانت طالق هكذا مشيرا بثلاث أصابع • والطلاق الواقع عند هذا الاقتران بائن بينونة كبرى لانه ثلاث

ثانياً ــ يقع الطلاق باثنا بينونة كبرى ايضا اذا قال لها انت طالق اكثر الطلاق أوانت طالق اكثر الطلاق أوانت طالق مرارا وألف مرة لان اكثره ثلاث فيقع ومرارا جمع واقل الجمع ثلاثة فيقع الثلاث وانما لم يقع فى ألف مرة الا ثلاث طلقات لانها هى المملوكة له اذ ليس له أن يوقع اكثر من الثلاث

⁽مادة ٢٣٨) ينسجل المؤجل من المهر بانقضاه المدة فى الطلاق الرجبى فمن طلق زوجته رجبيا وانقضت عدمها صار ماكان مؤجلا فى ذمته من المهرحالا فتطالمه به ٠ وانحا مجل المؤجل اذا لم يكن منجما فان كان كذلك فلا يتعجل بل تأخذه على مجومه واقسامه فى مواعدها

ثالثاً _ يقع الطلاق باثنا أيضاً اذا كان منمو تا بنمت حقيق أوسبي بدل كل منهما على الشدة سوا، كان النمت أفعل التفضيل أو غيره فاذاقال الرجل لزوجته انت طالق طلقة شديدة أو طلقة شديداً حكمها أو انتطالق أشد الطلاق وقع الطلاق باثنا بينونة صغرى

رابداً _ يقع الفللاق باثنا أيضاً اذا كان مشبها بما يدل على البينونة كأنيت طالق تطليقة كالجبل كما انه يقع البائن بقوله أنت طالق باثن أو البتة والبائن في الحالتين الاخير تين يكون باثنا بينو نقصفرى ان نوى واحدة او اثنتين او لم ينو شيئا وان نوى ثلاثا فثلاث لأن الواقع بائن والبينونة متنوعة الى خفيفة وغليظة فتصح نية التغليظ ـــانظر مادة (٢٣٩)

خامساً ــ يقع الطلاق باثنا أيضاً اذاكانت الزوجة غير مدخول بهما دخولا حقيقياً ولو كان الطلاق عارياً عن الاوصاف التي تقدمت في شرح

⁽مادة ٣٣٩) يقع العلاق باثنا بصريح لفظ الطلاق اذا اضف الفظ الي المرأة المدخول بها مقرونا بسدد الثلاث لمما أو اشارة بالاصابع مع ذكر الفظ بالعلاق أو مشها عا منهو تا بست حقيقي أو مضافا الي أفسل تفضل بنبئان عن الشدة والزيادة أو مشها عا يدل على البينونة فمن قال لامرأته انت طالق تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة أو اشد الطلاق أو اطوله أو اعرضه أو تطليقة كالحيل تقع عليها واحدة باثنة وإن قال الما أنت طالق بائن أو البتة بانت بواحدة سواه فوى أو لم ينو وأن نوي بذلك الثلاث وقمن وإن قال لما أنت طالق ثلاثا أو اشار البها بثلاثة أصابع منشورة قائلا انتطالق همنا القلاق أو انت طالق مراوا أو القد مره

المادة السابقة فكل طلاق يلحق الزوجة غير المدخول بها يكون بالنالان فائدة الطلاق الرجمي انما تظهر في المدة وهي أن الزوج له مراجعتها ما دامت فيها فاذا انقضت بانت منه وحيث أن المطلقة قبل الدخول حقيقة أو حكما لا عدة عليها فلا فائدة في جمل الطلاق رجميا وينبني على عدم العدة بالنسبة لغير المدخول بها أصلا أن الزوج اذا قال لها أنت طالق واحدة وواحدة فلا يقع الا الأولى لانه حيث لا عدة عليها فبمجرد قوله لها انت طالق واحدة بانت منه لا الى عدة فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة لان الطلاق لم يصادف محل اذهبي في هذه الحالة أجنبية منه ولما كان هذا لا يأتي عند ما يقول لها أنت طالق والمدى ومناسابق ولاحق ما يقول السابق وناني اللاحق وقع الثلاث

وأما المدخول بها فيقع عليها التلاث في الحالتين أى سواء كان الثلاث بكلمة واحدة أومتفرقات لوجود المدة فتصادفها الثانية والثالثة وهمى محل للطلاق فيقع — انظرمادة (٧٤٠)

سادساً يكون الطلاق باثنا ايضا اذاانقضت المدة في الطلاق الرجمى لان فائدة الطلاق الرجمي انما تظهر في المدة لا يمدها وينبني على ذلك ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجمياً سواء كان مواحدة او اثنتين لو كان

⁽ ۲٤٠) كل طلاق باحق المرأة غير المدخول بهـا فهو بائن فعن قال لزوجتــه غير المدخول بها حقيقة أوحكما انت طالق بانت بواحدة ولا عدة عليها وكدا لواختلى بها بلا وطه ولــكن عليها المعدة فان طلقها الاثا بكلمة واحدة وقعن وان فرق الثلاث بانت بالاولي فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة

حرة أما دامت فى العدة فله أن يراجعها بدون عقد ومهر جديدين ولايشترط رضاها فان انقضت العدة بانت منه يبنونة صغرى ملكت بها عصمتها فاذا اراد ردها اليه فلا بد من عقد ومهر جديدين ولا بد من رمناها - انظر مادة (٧٤)

سابعاً يقع الطلاق باثنا ايضاً متى اشترط الزوج في الطلاق عوضاً تدفعه الله المرأة ولكن يشترط قبولها فاذا قال الزوج لزوجته انت طالق في نظير عشرين جنيها فقبلت المرأة ذلك في الجاس وقع الطلاق بأثنا ولزمها دفع هذا المبلغ الى الزوج وانماكان هذا الطلاق باثنا لانغرض الزوجة من دفع هذا العوض حل العصمة فلا يكون للزوج عليها سلطة وهذا لا يكون الإبالطلاق البائن — انظر مادة (٧٤٧)

ثامنا ــ يقع الطلاق باثنا ايضا اذا قال الرجل كل حل على حــرام أو حــلال الله أو حلال المسلمين على حـرام فان كات له زوجة واحــدة وقع عليها الطلاق وان كان له اكثر من زوجة يقع على كل طلقة ويقع الطلاق على الصورة المتقدمة وانهل ينوه أو نوى واحدة أواثنتين فان نوى ثلاثافتلاث (تأمل) وانما وقع الطلاق بهذه الالفاظ بغير نية وان لم تكن صربحة فيه لانها صارت ملحقة بالصريح لانها لا تستعمل عرفا الافيه وان كانت في

⁽مادة ۲٤١) من طلق زوجته طلاقا رجيا بواحدة او انتين لو حرة ولم براجها حتى انقضت عدمًا بانت يينونة صغري ملكت بها قدمًا فلا يملك الرجمةعابها (مادة ٢٤٢) من طلق امرأته طلاقا وإجدا مقرونا بعوض وقبلت في معجلسها بانت بواحدة

ذاتها علمة اذهني شاملة لكل شئ حتى التنفس ولسكن العرف خصصهـ ا بالطلاق

تاسعا يقع الطلاق البائن ايضا اذا قال امرأتي على حرام فان كانت له امرأة واحدة وقمت عليها طلقة وان كان له أكثر فالواقع طلقة ايضاعلى واحدة منهن غيرممينة ويصرفه لن شاء لأن لفظ امرأتي عمومه بدلى فيصدق على واحدة منهن لا بمينها فالتميين له فاذاكان اللفظ الصادر من الزوج لاعموم, فيه أصلاكم اذا قال مخاطبا زوجته انت على حرام او حرّمتك على نفسى فن غيرشك لا تطلق الا المخاطبة فليس له صرف العلاق الى غيرها لفناني مادة (٢٤٣) .

عاشرا _ يكون الطلاق باثنا ايضا اذا وقع بلفظ من الفاظ الكنايات ما عدا الالفاظ الثلاثة المتقدمة في مادة (٢٧٩) فإن الطلاق الواقع بها يكون رجميا اوالكناية بالنسبة للطلاق كل افظ احتمل الطلاق وغيره وهي كثيرة فنها خلية برية الحقى بأهلك لان الخلية من الخلو فيحتمل الخلوعن الخيرات وعن قيد النكاح والبرية من البراءة فيحتمل من حسن الثناء مثلاً وعن قيد النكاح والحق بأهلك لاني طلقتك اوسيرى بسيرة اهلك وحيث انها ليست صريحة في الظلاق فلا بدلو قوعه بها من أحد أمرين النية أو دلالة الحال

⁽ مادة ٣٤٣) من قالكا حلى او حلالهالقاو حلال المسلمين على حوا مطلقت جميع السائه طلقة واحدة بالثلة بلا نهة وان نوي بذلك الثلاث وقمن قان قال الحرام بلزمني أو حرمتك او المتدممي في الحزام بانت المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقاوان كان الهامرأة غيرها قلا يقع عليها شيء

لترجیح أحد الامرین • والطلاق الواقع بهذه الالفاظ وما فی مشاها یکون بواحدة ان نوی واحدة أو اثنتین فان نوی ثلاثا فتلاث (تأمــل) ــ افظز مادة (۲٤٤)

حادى عشر _ يقع الطلاق بائنا أيضا أذا مضت مدة الا يلاء ولم يقرب الزوج زوجته والا يلاء هو الحلف على ترك قربان الزوجة اربمة أشهر فاكثر فاذا قال الزوج لزوجته وهو أهل للطلاق والله لا أقربك اوربه أشهر كان موليا فأن لم يقربها في المدة برفي عينه ولكن بمجرد مضيها وقمت عليه طلقة بائنة (تأمل) وسقط الا يلاء ان كان مؤقتا بأربعة اشهر من تاريخ الحين ولم يسقط الا يلاء لانه مؤبدولم بوجد الحنث لمرتفع به وانحا وقع الطلاق البائن اذا مضى هذا الزمن وام يقربها لان الزوج ظلمها بمنعها حقها فجازاه الشرع بزوال نمعة النكاح عند مضى هذه الذوح عاد مضى هذه النكاح عند مضى

(حَكُمُ الطَّلَاقُ البَّائِنَ بِينُونَةً صَمْرَى)

متى وقع الطلاق باثنا بينونة صغرى سواء كان بواحدةأواثنتين ترتب

عليه حكمه وهمو أنه يزيل الملك فينحل قيد النكاح وترقع احكام ويزول ملك (مادة ٢٤٤) جميع الفاظ الكنايات أن وتع بها الطلاق يكون بائنا بواحدة أو ثلاث على حسب نية الزوج ما عدا الالفاظ الثلاث المذكورة في ماده ٢٢٩٠ فراجعها (مادة ٢٤٥) أذا آلى الزوج البائغ الداقل من أمرأته وبر في أيلاثة ولم يقئ اليها في مدة الاشهر الاربعة التي هي إفل مدة الحرة بانت بواحدة وسقط الإيلاد ان مؤفضاً.

الزوج فى الحال بلا انتظار الى انقضاء المدة فالبينو نةالصفرىلا تبقىللزوجية أثراً سوى المدة ويترتب على ازالته الملك ما يأتى

اولا _ ان المراة تستتر في محل من البيت الذي كانا يسكنان فيه قبل الطلاق فلا يدخل عليها ولا ينظرها وان كان له ان يدخل محلا آخر في هـ ذا البيت فاذا فرضنا ان البيت الذي كانا يسكنانه قبل الطلاق ضيقا ليس فيه الا محل واحد او كان به محال ولكن الرجل غير دين فيخرج هو من البيت وتبقى هي مقيمة به حتى تنقضى عدتها

ثانيا _ انه اذا مات احدهما فى المدة فلا برئه الآخر بخلاف الطلاق الرجمى فانه اذا طلق رجل زوجته طلاقا رجمياً ومات احدهما وهى فى المدة ورئه الآخر لانه لا يزيل الملك ولكن عدم جريان الارث بين الزوجين اذا مات احدهما فى عدة الطلاق البائن ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ستمرفه فى طلاق المريض — افظر مادة (٢٤٦)

والطلاق البائن بينونة صغرىوان كان يزيل الملك الاانه لايزيل الحل ويترتب عليه ان المطلق له ان يرد زوجته سواء كان ذلك فى المدة أو بمد انقضائها بدون احتياج الى تزوجها بفيره لان الحل الاصلى باقى ما لم يشكا ل

⁽ مادة ٢٤٦) الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ماكان دون التلاث يمجل قيد النكاح ويرفع احكامه ويزبل ملك الزوج فى الحال ولا بيقى للزوجية أثر سوى المدة وتستترالمرأة فى بينها ويجمل بيئه وبينها حجاب قلا يدخل عليها ولا ينظرها والن ضاق عنهما البيت او لم يكن دينا فاخراجه منه اولى وان مات احدهما فى المدة فلا برثه الآخر الا فى حال فراره أو فرارها بشرطه المذكور فى طلاقي المريش

العدد وهو الثلاث ولكن لا بد من عقدومهر جديدين وبشترط رضاها بذلك لان الملك قد زال واما غير المطلق فيجوز له أن ينزوجها بعد انقضاء العدة وفى العدة لا يجوز لئلايشتبه النسب — افظر (مادة ٢٤٧)

﴿ حَكُمُ الطَّلَاقُ البَّالَٰنُ بِينُونَةً كَبِّرَى ﴾

منى وقع الطلاق باثنا بينونة كبرى وهو ما كاذبالثلاث وبسمى بالطلاق البت زال الملك والحل معا فلا يجوز له ان يعقد عليها ولو رضيت آلا بعد أن يتروجها غيره ولا بد أن يكون هذا التزوج صحيحا فأنذا ويطؤها ذلك النير وطأ حقيقيا فالخلوة الصحيحة لا تكنى لحلها للاول ولا بد أن يكون هذا الوطء موجبا للفسل هذا الوطء في المحل المباح شرعا ويشترطان يكون هذا الوطء موجبا للفسل ثم بعد ذلك تقع الفرقة بينه وبينها سواء كان بالطلاق أو بالموت وتمضى عدة هذه الفرقة

ولا فرق فی هذا الحکم بین ما اذا کانت المطلقة ثلاثا مدخولا بها او غیرمدخول بها

وانما كانت المطلقة طلاقا باثنا بينونة كبرى لا تحل لزوجها الا بما ذكر لقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) والمراد الطلقة الثالثة بدليل قوله تعالى قبل هذه الآية (الطلاق مر تان فامساك بممروف

⁽ مادت ٢٤٧) الطلاق البائن بينونة صغري لا يزيل الحل فلا محرم المانة بصا دون الثلاث على مطلقها بل له ان يتروجها فى المدة وبعدها انما لايكون:(14 الابرضاها ومقد ومهر جديدين ويشع غيره من تكاحهافيالمدة

أو تسريح باحسان) — انظر مادة (٢٤٨)

ومتى وقع الطلاق باثنا بينونة كبرى وتزوجت المطلقة بغير زوجها بالشروط المتقدمة فى المادة السابقة وعادت لزوجها الاول فانها تمود اليــه محل جديد فيملك عليها ثلاث طلقات

واما المطلقة باثنا بينونة صغرى ان عادت لزوجها ففيه تفصيل وبيانه أنها اما ان تمود اليه تبل ان تتزوج بفيره او بعده فان كان بعد الزواج فاما ان يدخل بها الزوج الثانى اولا فان عادت اليه قبل ان تتزوج بفيره سواه أعادها وهى فى المدة أو بعدا تقصائهاعادت اليه بما بتى له من الطلقات الثلاث فى الملك الاول و وان عادث اليه بعد تزوجها بفيره ولكن قبل ان يدخل بها فكذلك الحكم وان كان بعد الدخول بها تمود اليه بحمل جديد فيملك عليها ثلاث طلقات فيكون الزوج النانى قدم هدم بالدخول فيملك عليها ثلاث طلقات فيكون الزوج الذان وج الاول ـ انظر الطلاق السابق كما هدم الثلاث فيثبت حل جديد للزوج الاول ـ انظر مادة (۲۶۹)

⁽ مادة ٧٤٨) الطلاق البت يزيل في الحال الملك. والحل معا، فمن طلق زوجته الحرة . من نكاج صحيح ثلاث طلقات بكلمة واحدة قبل الدخول او بعد الدخول سواه كانت الثلاث متفرقات أو غير متفرقات بحرم عليه ان يتزوجها حتى تشكح غيره نكاحا صحيحا نافذا ويطأها وطأحقيقيا فى المحل المتيقن موجبا للفسل ثم يطلقها أو يموت عنها وتمضى عدتها ، وموت الزوج الثانى قبل وطئها لا مجملها للاول

⁽ مادة ٢٤٩) نكاح الزوج الثانى بهــدم بالدخول ما دون الثلاث من الطلقات الشلجة كا بهدمالثلاث ويشتخلا جديداً قعود المرأة الزوج الاولىاذا نزوجهابملك جديد اى يملك عليها ثلاث طلقات لو حرة

والطلاق بجميع أقسامه أى سواء كان رجمياً أو باثنا وسواء كان البائن بائنا بينونة صفرى أو كبرى لا يقع على المرأة الا بعد ان يكون العقد صحيحا فان كان غير صحيح فلا يقع الطلاق أصلا وبنبنى على ذلك انه لو عقد رجل على امرأة وكان العقد غير صحيح وطلقها ثلاثا واراد ردها اليه فلا داعى الى تزوجها بنديره بل له ان يردها بعقد صحيح قبل ذلك فيملك عليها ثلاث طلقات لان الطلاق الاول غير واقع بل هو متاركة – انظر مادة (١٥٠)

﴿ الفصل الثالث في تمليق الطلاق ﴾

اعلم انه لا يشترط أن يكون الطلاق منجزاً بل كما يسح أن يكون منجزاً يصح أن يكون مضافا الى زمن مستقبل ويصح أن يكون مملقا على شرط فالمنجز هو ماكان بصيغة مطلقة أى غير مقيدة بشرط ولامضافة الى وقت كقول الرجل لزوجته انت على حرام وهذا يقع في الحال

واما التعليق فهو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى كقول الرجل لزوجته ان دخلت دار فلان فأنت طالق فني هذه الجلة ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار

⁽ مادة ٢٥٠) الطلاق لا يلحق المنكوحة نكاحا فاسدا فالفرقة فيهمتاركة لاطلاق حقيقى فمن طلق منكوحته فاسدا ثلاثا فله أن ينزوجهسا بمقد صحيسيع بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلقات

وهذا لا يقع به الطلاق الاعند حصول مدلول جملةالشرط. والطلاق وان كان لا يقع بمجرد التعليق بل عند حصول الملق عليه الا انه يقال للتعليق يمين ويترتب عليه انه اذا حلف شخص ان لا يحلف فعلق طلاق زوجته على حصول شئ حنث في بميثه السابق لانه حلف انظر مادة (١٩٠٨)

وعند ما يعلق شخص طلاق زوجته على حصول شئ فلا يخلو الحال. من احد امور ثلاثة الاول ان يكون مدلول قعل الشرط معدوما وقت التعليق ويجوز حصوله الثانى أن يكون موجوداً وقت التعليق الثالث أن يكون معدوما ويستحيل حصوله

فان كان الاول كما اذا قال لزوجت ان كلت فلانا فأنت طالق كان التعليق صحيحا وينتظر حصول الشيء المعلق عليه الطلاق وهو تكليم فلان فان وجدونع الطلاق وان لم يوجد فلا يقع

وان كان الثانى وهو ما اذاكان مدلول فعل الشرط محققاً كما اذا قال لها ان لبست هذا الثوب فأنت طالق وهى لابسة له فلا يخلو الحال من احدام بن:

الاول ان يكون مدلول فعل الشرط من الافعال التي تقبل الامتداد

⁽ مادة ٢٥١) الظلاق لفظاكان أو بالكنابة يصح أن يكون منجزا أو مملقا فالمنجز ما كان بصيغة مظلقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة ألى وقت وهذا يقع في الحال والمملق ماكان مملقا بشرط أو حادثة أو مضافا ألي وقت وهذا يشوف وقوعه على وجود الشرط أو الحادثة أو حلول الوقت المضاف اليه والتمليق يمين

الثانى أن يكون من الا فمأل التي لا تقبل الامتداد فالاول كالاقامة واللبس ولذا يصح عرفا ان تقول أقت في هذا البيت سنة ولبست هذاالثوب شهراً والثانى كالخروج والدخول فان كلا منهما عبارة عن الانفصال من خارج الى داخل او بالمكس فان علق طلاق زوجته على فعل من الافعال الأولى بان قال لها ان لبست هذا الثوب فأنت طالق وكانت لابسة له ومضى زمن تمكن فيه من خلمه ولم تخلمه ولم الطلاق لان هذه الافعال لبقائها حكم ابتدائها وان على طلاق زوجته على فعل من الافعال الثانية بان قال لزوجته ان دخلت على طلاق ولواستموت هذه الدار فانت طالق وكانت داخلة فيها وقته فلا يقع الطلاق ولواستموت داخل الدار سنين ما لم تخرج منها ثم تدخلها

وانكان الثالث (وهو ما اذا كان مدلول فعل الشرط معدوما ويستحيل حصوله) كما اذا قال لهما ان دخل الجل في سم الخياط فأنت طالق كان التعليق الاغيا فلا يقع الطلاق اصلا لا في الحال لانه ليس منجزا ولا في الاستقبال لاستحالة حصول مدلول فعل الشرط

ولا يصح التعليق الا اذاكان هناك اتصال بين الجلتين فان فصل بينهما كما اذا قال لزوجته أنت طالق وسكت وبعد ذلك قال لما ان كلت فلانا فإن كان السكوت لنير عذر فلا يصح التعليق بل يقع الطلاق في الحال وانكان لمذر كالسمال صح التعليق

وكما يلفو الطلاق المعلق على أمر مستحيل كذلك يلفو الطلاق فى أحوال :

الحالةالاولى الطلاق المدخول فيه الشك كما اذا قال لزوجته انتطابق

أو غير طالق لانه أدخل الشك في أصل الايقاع فلا يقع

ا لحالة الثانية الطلاق المضاف لحالة منافية لا يقاعه كما اذا قال وجل لا مرأته طلقتك وانا نائم أوصبي لا نه في حالة النوم ووقت الصبا ليس اهلا لا يقاع الطلاق

الحالة الثالثة الطلاق المضاف لحالة منافية لوقوعه كما اذا قال لامرأته طلقتك قبل ان اتزوجك لانها قبل تزوجه لها ليست محلا للطلاق

الحالة الرابعة الطلاق المعلق على المشيئة الالهية فاذا قال وجل لزوجته انت طالق ان شاء الله فلا يقع الطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام «من حلف بطلاق او حتاق وقال ان شاء الله متصلا به فلا حنث » ويشترط فى عدم وقوع هذا الطلاق شرطان : الاول ان يكون قوله ان شاء الله متصلا به فلو كان منفصلا عنه وكان لعدر كالسمال فلا يقع وان كان لغير عدر وقع الثانى ان يكون قوله ان شاء الله مسموعا قلو قاله سرا وقع طلاقه — انظر مادة (٢٥٧)

ققد علمت ان حكم التعليق انه متى وجدمدلول فعل الشرطوقع الطلاق واذا لم يوجد فلا يقم ولكن هذا الحكم لا يلزم الافى حالتين : الاولى ان

⁽مادة ٢٥٢) بشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فسل الشرط معدوما على خطر الوجود لا محققا ولا مستحيلا ولا منفصلا الا لمذر قالملق على محقق يتجز فيما لمقائه حكم ابتدائه ، والتعليق على امر محال لغو وكذا يلفو الطلاق المدخول فيهالشك والطلاق المضاف لحالة منافية لايقاعه او وقوعه وكذلك الماق على المشيئة الالهية مسموعا متصلا لا منفصلا الا لمدر

تكون المرأة محلا للطلاق وقت التعليق

الثانية ان تكون المرأة ليست محلا للطلاق وقته بأ ذكانت غير معقود عليها ولكنه اضاف الطلاق الى سبب الملك وهمو التزوج فاذا قال رجمل لامرأة أجنبية منه ان تزوجتك فأنت طالق لزمه حكم همذا التعليق فمى حصل الذوج وقع الطلاق

اما اذا لم يوجد تعليق الطلاق فى احدى ها تين الحالتين بان كانت المرأة المعلق طلاقها على حصول شئ لبست محلا للطلاق ولم يضف الطلاق الى سنب الملك وذلك بأن يقول لأجنبية منه ان كلت فلانا فأنت طالق فلا يلزم حدكم هذا التعليق و وينبنى على هذا انه اذا وجد مدلول فعل الشرط وهو تكليم فلان فلا يقع الطلاق سواء وجد قبل تزوجها أو بعده سانظر مادة (٧٥٣)

وما دامت المرأة المملق طلاقها على حصول شيء موجودة في عصمة الزوج فالمين المملقة باقية فني أي زمن وجد مدلول فمل الشرط وتعالطلاق أما لو أنحل قيد الزواج وخرجت المرأة من عصمته فاما ان يكون أمحلاله بالبائن بينونة صغري او بالبائن بينونة كبرى

فأنكان الاول فاليمين المملقة باقية فان وجد مدلول فعل الشرطوهي

⁽ مادة ٢٥٣) يشترط فى لزوم التعليق ان يكون فى ملك النكاح حقيقة أو حكماً أى حال قيامه أو فى عدة الطلاق الرجمى أو البائن فى بيض صوره أو مضافاالى الملك فان أضافه المعلق الى أمرأة اجنبية منه ثم نزوجها ووقع الشرط بعد نزوجها فلايلزمه ولا تطلق المرأة يوقوعه

محل للطلاق وقع الطلاق المعلق ـــ انظر مادة (٢٥٤)

وان كان الثانى بطلت اليمين المعلقة فان وجد مدلول فعل الشرطبعد ما عادت الى عصمته فلا يقع شىء

واتماكان زوال الملك غير مبطل لليمين المملقة وزوال الحل مبطل لها لان الزوج لا يملك الا طلقات الملك الذي حصل فيه الطلاق وهي الثلاث وما أن زوال الملك الذي يكون بطلقة واحدة أواثنتين يبقى شيئاً من الثلاث فلا تلغو اليمين بالنسبة للباقي مخلاف زوال الحل فامه لا يكون الا بالثلاث فتكون طلقات هذا الملك قد انتهت فلا يسرى اليمين على طلقات ملك لم يحصل فيه التعليق — افظر مادة (٢٥٥)

والأداة التي علق الطلاق على حصول مدلول ما بمدَّهالا يخلو حالما من احد امرين

الاول ان لا تفيد التمميم الثانى ان تفيده قالاولى مثل إن واذا والثانية كسكل وكليا فني الاولى متى وجيد مدلول فعل الشرط مرة انحلت اليمين

⁽مادة ٢٥٤) زوال ملك النكاح بوتوع طلقمة بائنة أو تنتين لا ببطل اليمين المعقودة حال قيامه فمن علق طلاق إمرأته بما دون الثلاث أو بها لو حرة ثم ابانها يميا دون الثلاث منهجزا قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووحــد الشهرط يقع الطلاق المعلق كله

⁽ ملدة ٢٥٠) زوال الحل يوقوع الثلاث يبطل تعليق ما دون الثلاث والثلاث أيضا للحرة فمن علق مادون الثلاث أو الثلاث التحرة ثم نحجز الثلاث قبل وجودالشرط ثم تروجها بعد التحليل بطل التعليق نجيث لو وجد الثمرط لا يقع شيء من الطلقات التي علقها في الملك الاول

فاذا وجد مرة ثائية فلا يثر تب على هذا الوجود شىء وفى الثانية لا تنحل اليمين باول مرة بل تبقى لمرة ثانية وثالثة

وينبنى على هذا ان الرجل اذا قال ثروجته ان خرجت من هذا البيت فأنت طالق فخرجت أول مرة انحلت اليمين سواء كان خروجها وهى فى عصمته أو بعد زوال العصمة ولكن ان وجد مدلول فعل الشرط والمرأة محل للطلاق انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد والمرأة ليست محلا للطلاق بأن نجز عليها طلاقا وانقضت عدتها انحلت اليمين ايضا ولا يقع الطلاق لانه لم يصادف محله -- انظر مادة (٧٥٦)

وفى الحالة الثانية وهى ما اذا كانت اداة التمليق تفيد التكرارلا تنحل اليمين بأول مرة بل تبقى لمرة ثانية وثالثة و والأدوات التى تفيده هى كل وكلا ولكن بينهما فرق وهو أن كلة كل تقتضى محوم الاسماء وكلا تقنضى محوم الافعال لاف كلة كل تدخل على الافعال فتفيد كل واحدة منهما محوم مادخلت عليه فاذا وجداسم واحداً وفعل واحد فقط وجد المحلوف عليه فتنحل اليمين فى حقه فقط وتبقى فى حتى غيره مرب الافعال

وينبنى على هذا ان الرجل اذا قال كل امرأة أتروجها في طالق فتروج امرأة وقع عليها الطلاق وانحلت الميين في حقها فقط وبقيت في حق نميرها

⁽ مادة ٢٥٦) تتحل البمين ولا يبقى لها عمل بمدوجودالشرط سوا. كانوجوده. فى الملك او بعد زواله لكن أن وجد تمامه والمرأة فى الملك حقيقة أو فى عدة الطلاق يقم عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقم شىء

فاذا تزوجها بعد ذلك فلا يقع شئ

واما كلا فلا يخلو حالها من أحد امرين الاول أن تدخــل على غــير سبب الملك الثانى ان تدخل على سبب الملك

فان كان الاول افادت التكرار ولسكن تكرارها ينتهى بانتهاء الثلاث كما اذا قال رجل ثروجته كلما زرت اختك فانت طالق فانها هنا دخلت على الزيارة وهى ليست سببا لملك الطلاق فان وجدت الزيارة اول مرة والمرأة فى الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق وان وجدت مرة ثانية بالشرط المتقدم وقع طلاق ثان وان وجدت مرة ثالثة وقع طلاق ثانث فاذا تزوجت بغيره ثم عادت لزوجها الاول ووجدت الزيارة فلا يقع الطلاق

وان كان الثانى وهو دخولها على سبب الملك فلا ينتهى بالثلاث فاذا الله والله كلا تزوجت امرأة فهى طالق فانها دخلت على التزوج وهو سبب ملك الطلاق فان وجد تزوج أى امرأة كانت وقع الطلاق فان وجد تزوج أى امرأة كانت وقع الطلاق فان عقد عليها ثالثا وقع ثالث فاذا تزوجت بنيره وعقدعليها الاول بعد التحليل وقع الطلاق لانائيمين في هذه الحالة لا تنتهى اصلا للهول مادة (٧٥٧)

⁽مادة ٢٥٧) لا يحنث الحالف في يمين واحدة أكثر من ممرة في جميع أدوات الشمرط الا اذا استعمل كله كلا و ان ادخلها على غير النزوج بان قال لامرأته كلازرت اختك فأنت طالق فلا تنتهى البمين الا بالزيارة الثالثة وفى كل زيارة يجنث حتى اذا انتها الثلاث ثم نزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع عليها الطلاق ان زاوت و وان ادخلها على سبب الملك وهو النزوج بان قال كلا تزوجت امرأة فهى طالق فلا تنتهى الميمين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج آخر

وثمليق الطلاق اما أن يكون على شيء واحد أو على شيئين فان كان على شيء واحد ووجد مدلول فعل الشرط وهي في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق بلا انتظار شيء آخر و وان كان على شيئين كما اذا قال رجل لزوجته ان كلت فلانا وفلانا فانت طالق ثلاثا فلا يقع الطلاق بوجود واحد منهما بل ينتظر حصول الثاني فان وجد والمرأة في الملك حقيقة أوحكما وقع الطلاق وان لم يوجد أصلا أو وجد ولكن وقت وجود مكانت المرأة ليست في الملك لا حقيقة ولا حكما فلا يقع الطلاق فتى وجد الثاني من الأمرين وهي في الملك وقع الطلاق ومتى وجد وهي خارجة عن الملك فلا يقع وهذه المسألة لها اربع صور

الاولى _أن يوجد كل من الامرين والمرأة فى الملك وهذه يقع فيها الطلاق الثانية — أن يوجد الاول وهى خارجة عن الملك والثانى وهى فى الملك فيقع الطلاق ايضا

* الثالثة — أن بوجد الامران وهى خارجة عن الملك وفى هذه الحالة لا يقم الطلاق لانه لم يصادف محله

الصورة الرابعة لـ اذبوجد الاول وهى فىالملك والثانى وهى خارجة عن المك وفى هذه لا يقع الطلاق ايضالانها وقت وجودالثانى من الامرين ليست محلا لوقوع الطلاق فلايقع ـــ انظر مادة (٢٥٨)

⁽ مادة ٢٥٨) أذا علق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فان وجداً أُو الثانى منهما والمرأة فى الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق والا فلا

والشيء المعلق عليه وقوع الطلاق لا يخلو حاله من أحد أمرين الاول أن تمكن معرفته من غير الزوجة كدخولها دار فلان مثلا الثانى أن لاتمكن معرفته الا منها كحيضها ومحبها لشيء محصوص فانكان الاول وثبت حصوله وقع الطلاق وانكان الثانى كما اذا قال لهدا ان كنت تحبيس فلانا فانت طالق فقالت أحبه وقع الطلاق لان هذا شيء لا يعلم الا من جهتها فيكسون القول لها

وقبول قولها فى هذه الحالة لا يسرى الاعليهافاذا كان طلاقها وحدها معلقا على شىء لا يعلم الا من جهتها وأخبرت صدقت

أما اذا علق طلاق غيرها معها كااذا قال لزوجته انحضت فأنت طالق وفلانة ثم أخسرت بأنها حاضت فاما أن يصدقها الزوج أو يكذبها فان صدقها وقع الطلاق عليهما لثبوت الحيض بتصديقه وان كذبها قبل قولها فى حق نفسها لما تقدم ولا يقبل بالنسبة للتى معها لانها متهمة فى حق ضرتها فلا يقبل قولها حاضت حقيقة

ولا يقبل قولها فى حتى نفسها الا اذا اخبرت والحيض قام فاذا قالت حضت وطهرت فلا تصدق اذا كذبها الزوج لانها أخبرت عماهو الشرط حال فوانه فلا تصدق -- انظر مادة (٢٥٩)

⁽ مادة ٢٥٩) ما لا يعلم وجوده الا من المرأة فلا تصدق الا فى حق نفسها خاصة قان علق طلاقها وطلاق ضرتها على حيضها فقالت حضت ولم يصدقها الزوج طلقت هي باقرارها دون ضرتها • وان كان الحيض قد اققطع عنها قلا يقبل قولها

﴿ الفصــل الرابع ﴾ (فى تفويض الطلاق للمرأة)

حيث ان الزوج هو الذي يملك ايقاع الطلاق على زوجته فله أن يوقعه بنفسه وله أن يأذن لها في ايقاعه وهذاهو تفويض الطلاق للمرأة ومتى وجد هذا التفويض كان بتخييرها نفسها أو بجمل أمرها بيدها أو بتعليق الطلاق على مشيئها فليس له أن يرجع قبل جوابها وليس لها أن توقع الطلاق بمد الجلس الذي علمت فيه بهذا التفويض ما لم يكن مؤقتا بوقت أو كان هناك ما يدل على عدم التوقيت بالجلس كقوله اختارى نفسك في أى وقت شئت انظر مادة (٧٩٠)

و تفويض الطلاق للمرأة يكون باحد امور ثلاثة الاول التخيير بان يقول لها اختارى نفسك . الثانى الامر باليد بان يقول لها امرك يبدك . الثالث تعليق صريح الطلاق على مشيئتها بأن يقول له اطلق نفسك ان شئت . فالاول والثانى من كنايات الطلاق والثان من صريحه

فمى قال الرجل لزوجته اختارى نفسك أو أمرك بيدك ناويا تفويض الطلاق البها فقد ملكها اياه فهى حينئذ غيرة بين عدم ايقاع الطلاق وبين ايقاعه ولا يشترط داغاً أن يكون الايقاع فى مجلس التفويض لان ذلك يختلف

⁽ مادة ٢٦٠) للزوج أن يفوض الطلاق للمرأة ويمكنها اياه اما بتحنيرها تسها او جمل امرها بيدها او بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن النفويض بعد إيجابه قبل جواب المرأة

باختلاف صيغته وحضور الزوجة وغيبتها •وبيانه أن الزوجة اما أن تكون موجودة في مجلس النفويض أو غيرموجودة وعلى كل فاماأن يكون النفويض مطلقاً أو مؤقنا بوقت معين أو فيه ما يدل على النعميم فالصورستة وكل منها له حكم بخصه واليك البيان

فالاولى أن تكون حاضرة فى مجلس التفويض وكان مطلقا بان قال لها اختارى نشبك أو أمرك بيدك ناويا الطلاق فليس لها أن توقعه الافى هذا , المجلس ولو طال زمنه فان قامت منه بطل خيارها وليس قيامها هو الوحيد فى ابطال خيارها بل لو وجد منها ما يدل على الاعراض ولو كان فى المجلس بطل خيارها إيضا

والثانية أن تكون حاضرة وهو مؤقت بوقتمعين كمااذاقال لهااختارى نفسك فى ظرف عشرة أيام مثلا فلا يتقيد بالمجلس بل لها أن تختارنفسها ما دام الزمن الذى عينه لم ينقض

والثالثة أن تكون حاضرة وفيه ما يدل على التمويم كما اذا قال لها امرك يدك متى شئت فلا يتقيد بالمجلس ايضا بل لها أن تختار نفسهافى أىوةت شاءت كما يقتضيه التفويض

والرابعة أن تكون غائبة والتفويض مطلق فلا يتقيد بهذا الجلس بل بالمجلس الذي علمت فيه ولو طال زمن عدم العلم

والخامسة أن تكون غائبة والنفويض ، وقت بوقت معين فاز بلغها قبل مضى الوقت فلها أن توقع الطلاق ما دام الوقت باقياوان بلغها بمدمضيه بطل خيارها لانه فوضه البها في وقت مخصوص فلا يثبت في غيره والسادسة أن تكون غائبة وفيه ما يدل على النميم كما اذا قال جعلت أمر زوجتى بيسدها متى شاءت فلا يتقيد بمجلس علمها بل لهسا أن تطلق نفسها فى أى وقت شماءت كما هو مقتضى التفويض ما انظر مادة (٢٩١)

والتفويض لا يوجب على المرأة أن توقع الطلاق بل تخير بين ابقاعه وعدمه ولذا لو قالت اخترت زوجي لم يقع ولو قالت اخترت نسي أوطلقت نفسى في الزمن الذي تملك ذلك فيه وكان التفويض بالتخيير أو الامر باليد فان نوى واحدة أو ائنتين فلا تقع الا واحدة بائنة وان نوى ثلاًا فان كان التفويض بلفظ الامر باليد وقع ما نوى وان كان بلفظ التخيير فلا يقع الا واحدة بائنة فان صرح بالثلاث في التخيير وطلقت وقع الثلاث وانما كانت الطلقة الواقعة بائنة لان التخيير ينبئ عن الخلاص من ذلك الملك وهو لا يكون الا بالبينونة اذ لو كان الواقع رجميا لما حصلت فائدة التخيير لأن له

⁽مادة ٢٩٦١) أذا قال الزوج لامرأنه اختياري قسيك أو أميرك يبدك تاويا تقويض الطلاق اليها قالها أن تخار قسها مادامت في مجلس علمها مشافية أن كانت حاضرة أو اخبارا أن كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم ثنم أو تعرض فان قامت منه قبل صدور جوابها أو أنت قبله بميا يدل على اعراضها بطل خيارهاما لم يكن التفويض مملقا بمشيئها بأداة تقبد عموم الوقت أو مؤقنا بوقت معين فان كان معلقا بمشيئها بأداة تقبد المدوم فلها اختيار قسها متى شات وان كان مؤقتا فلا يبطل خيارها الا بعض الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعلم بالتفويض الا بعد فوات الوقت المعين فلا خيارها

أن يراجعها شاءت أو أبت (تأمل) ـــ انظر مادة (٢٦٢)

فقد علمت أن التفويض يكون بالتخيير وبالامر باليد وبصريح لفظ الطلاق معلقا على مشيئة المرأة وان الاول والثانى كناية فلا بد من النية أو دلالة الحال وأما الثالث فانه صريح فاذا قال لزوجته طلقى نفسك فطلقت فى الوقت الذى تملك فيه ذلك وقع الطلاق رجمياسوا، نوى أو لم ينولان الصريح لا يحتاج فيه الى النية — انظر مادة (٣٦٣)

وعند ما يفوض الزوج الطلاق لزوجته بصريح لفظ الطلاق لا يخلوا لحال من أحد امرين الاول أن يكون التفويض مرسلا أى غير مقيد يصريح الشيئة كقوله طلقى نفسك واحدة الثانى أن يكون مقيدا بها كطلقى نفسك ثنتين ان شئت

فان كان التفويض مرسلا بان قال لها طلقى نفسك واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فان وافقت بان أوقست واحدة فى الاول وثنتين فى الثانى وثلاثا فى الثالث وقم ما أوقعته لاتفاقها عليه

وان خالفت فى العدد وكانت الخالفة بأقل وقع ما أوقعته لأنها ملكت الاكثر فتملك الأقل. وان كانت المخالفة بأكثر بان قال لها طلقي نفسك

(مادة ٢٦٣) اذا فوض الطلاق لمشئة المرأّة وقال لها بصريح لفظهطلقي نفسك فطلقت في المجلس تقع واحدة رجية

⁽مادة ۲۹۲) اذا قالت المفوض اليها الاختيار أو التى جمل أمرها بيدهافى مجلس علمها اخترت تفسى أو طلقت تفسى بانت بواحدة سواه نوى الزوج بذلك واحدة او ثنتين وتصح نه الاللاث فى الامر بالميد ولا تصح فى التخيير

واحدة فطلقت ثنتين أو ثلاثًا فلا يقع شيءلانها أتت ينير ما فوض البها فكانت مبتدئة لا ممتثلة لأمره — انظر مادة (٣٦٤)

وان خالفت فى الوصف وكان التفويض مرسلا أيضا بان أمرها يا أن فاوقمت رجميا أو بالعكس وقع ما أمر به الزوج ويلغو ما وصفت به لكومها مخالفة فيه

وان كان التفويض مقيدا بصريح المشيئة بان قال لهاطلقى نفسك واحدة بائنة از شئت او ثنتين أو ثلاثا ان شئت فان وافقت فالامر ظاهر وان خالفت فلا يقع شيء سواء كانت المخالفة فى المدد أو فى الوصف وسواء كانت الحالفة فى المدد بأقل أو أكثر لأن التفويض فى هذه الحالة يكون ممناه ان شئت أن تطلقى نفسك فلا توقى الا ما أمر بك به قاذا أوتعت غيره تكون مخالفة له فلا يقع شيئا أصلا — افظر مادة (٢١٥)

⁽ مادة ٢٦٤) المخالفة فى أصل العدد تبطل الحجواب لوخالفت باكثرلا بأقل فاذا فوض الزوج للمرأة تطليقة واحدة فطلقت فسها ثلاثا فلا يقع شىء ولو قال لهاطلقي نفسك ثلاثاً أو ثنتين فطلقت واحدة وقعت الواحدة

⁽ مادة ٢٦٥) المخالفة فى الوصف لا تبطل الحواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة وبقع على الرجه الذى فوض به الزوج فلو أمرها بيائن فخالفت أو برجمى فكست الحواب فانه يقع ما امر به وهذا اذا لم يكن الطلاق معلقا بمثنية بها فان كان معالما يمشيتها وخالفت في الوصف بطل الحجواب رأسا وكذا لو خالفت فى المدد ولو بأفل

﴿ الفصل أغامس ﴾ (في طلاق المريض)

اعلم انه ان طلق الصحيح زوجته طلاقا باثنا ومأت في عدتها فليس لهاحق في الميراث لزوال المصمة بخلاف المريض فانها ترثه لائه والحالة هذه يكون فارًا (هاربا)من ارثها فيرد عليه قصده فترثه ان مات وهي في العدة

ولكن ليس كل مريض يكون حكمه ماذكر بل المريض مرض الموت وهو المرض الذى يكون الغالب فيه موت المريض ويعجزه عن القيام بمسالحه خارج البيت سواء أقسده فى الفراش اولا وهذا فى حق الرجل وأما فى حق الرأة فهو المرض الذى يكون الغالب فيه موتها ويسجزها عن القيام بمسالحها داخل البيت والمريض المذكورلا تنفذ تبرعاته الامن الثلث كاستمر فه فى مبحث تصرفات المريض — انظر مادة (٢٩٦)

وليس المريض وحده هو الذي تسرى عليه الاحكام المتقدمة بل هناك اصحاء يلحقون به في الحكم وهم من كانوا في حالة يخاف عليهم الهلاك فيها غالبا وينبني على هذا أنه اذا تبارز رجلان أو حكم على شخص بالاعدام لارتكابه جربمة القتل مثلاوقدم ليقتص منه أو كان شخص في سفينة تلاطمت عليها الامواج وخيف غرقها وأبان امرأته وهو على هذا الحال فالها ترثه

⁽ مادة ٢٠٦٦) المرض الذي يصير به الرجل فارًا بالطلاق من توريث زوجيّه ولا تنفذ نبرعاته الا من الثلث هو الذي يغلب عليه فيه الهلاك ويسجز وعن القيام بمصالحه خارج البيت بعد ان كان فادرا عليه سوا. أفعده في الفراش أو لم يقعده

ان مات وهي في المدة ــانظر مأدة (٢٦٧)

وبعض الامراض لا يستمر طويلاكالتيفوس فلو تصرف صاحبه فان صح أو مات سرت عليه احكام الاسحاء او المرضى وبعضها قد عمك زمنا طويلا كالسل والفالج فاذا تضرف المريض بواحه منهما فالمعمول عليه أنه ما دام يزداد ما بهم من العلة فحكمهم كالمريض فأن قدمت العلة بان تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغيير في احوالهم تعتبر تصرفاتهم بعد السنة كتصرفات الصحيح فاذا طلق زوجته طلاقا باثنا فلا يعد فارا (هاربا) من ارثها فاذا مات وهي في العدة فلا توثه افتار مادة (٧٦٨)

ولكن لا تستحتى الزوجة التي طلقها زوجها وهومريض مرضالموت أو ملحق به الارث الا بشروط

الاول ان يوقع الطلاق طالما فاو كان مكرها فلا ترث لا به مضطوف -ايقاعه فليس له قصدسيّ حتى برد عليه .

الثانى أن يكون بغير رضا الزوجة.

الثالث أن يموت في هذا المرضأو وهوعلى تلك الحالة سواء كان بذلك

⁽مادة ٢٦٧) من يخاف عليه الهلاك غالباكمن خرج من السف يبارز رجلا او قدم للقتل من قصاص او خاف النترق فى سفينة تلاطمت عايها الامواج حكمه حكم ً المريض الفالب عليه الهلاك

⁽ مادة ٢٦٨) المقدو المسلول والمقاوج مادام يزداد مايهم من العلة فحكمهم كالمريض قان قدمت العلة بان تطاولت سنة ولم يجصل فيها ازدباد ولا تفير في أحوالهم فنصر فاتهم بعد السنة في الطلاق وغيره كتصرفات الصحيح

السبب أو بغيره

الرابع أن يموت والمرأة في العدة فلو مات بعد انقضائها فلا ترثلاً ثن سبب الارث يمكن اعتباره في العدة لا يعدها

الخامس أن تكون مستحقة للميراث وقت الطلاق فان كانت غير مستحقة كما اذا كانت كتابية ثم أسلمت قبل موته قلا ترث لعدم قصده الحرمان من الارث

السادس أن تستمر اهليتها من وقت الابانة الى وقت الموت فلووجدت الاهلية عند الابانة والموت ولكنها انقطمت اثناء الزمن الفاصل بينهما فلا ترث فاذا ابائها وهى مسلمة فارتدت واسلمت ومات وهى فى المدة فلا تستحق الميراث لانها بردتها سقط حقها فلا يعود بالاسلام اذ الساقط لا يسود المطر مادة (٢٩٩)

فالذى ظهر من الشروط المنقدمه لتوريث المطلقة طلاقا باثنا في حالة يفلب على الزوج فيها الهلاك سواء كان سريضا او غيره ان كل مسئلة يظهر فيها ان غرض الزوج حرمان زوجته من الارث ترث وكل مسئلة لا يظهر فيها ذلك لا ترث وينبنى على ذلك ان المرأة ترث زوجها اذا مات وهى في المدة وكانت مستحقة للميراث في الصور الآتية

⁽ مادة ٢٦٩) من كان مريضا مرضا يقلب عليه الموت منه او واقعا في حالة خظرة يخشى منها الهلاك غالبا وأبان امرأته وهركذك طائما بلا رضاها ومات فى المرض وهو على تلك الحالة بذلك السبب او بشيره والمرأة فى العدة فانها تمرث منه اذا استمرت اهليتها كلارث من وقت الابانة الى الموت فان بزى الزوج من مرضه او زالت عنه تلك الحالة ثم مات بعلة او جادئة اخرى وهى فى العدة فانها لا ترثه

الاولى _ ان طلبت من زوجها وهو مريض مرض الموت ان يطلقها رجمياً فطلقها باثنا لان الطلاق الرجمى الذي سألته لا يزيل النكاح فلايمنع من الميراث

الثانية ـ اذالا عنها فى مرضه وفرق بينهما والتفريق.بعداللمازوان كان لها دخل فيه لانه لا يحصل الا بعد صدوره منهما لكنها مضطرة لدفع عار الزنا عن نفسها

الثالثة ــاذا آلی منها وهو مربض ومضت مدة الایلاء فی المرضحتی بانت منه بعدم قربانها ـــ انظر مادة (۷۷)

وبنبنى على الاصل المتقدم في أول شرح هذه المادة ان المرأة لا ترث زوجها فى المسائل الآتية

الاولىـ اذاأ كره الزوج على ابانها بوعيد تلف لأ نه فى هذه الحالة لبس عنده قصد سىء حتى يرد عليه فلا ترث .

الثانية ـ اذا طلبت المرأة منه أن يطلقها باثنا ففعل اذبطلبها الطلاق البـائن قد رضيت باسقاط حقها فلا ترث لكن يشترط أن تكون مختارة

⁽ مادة ٢٧٠) ثرث المرأة ايضا زوجها اذا مات وهي في العدة وكانت مستحقة للميراث في الصور الآتية

⁽ الاولي) اذا طلبت من زوجها وهو مريض ان يطلقها رجميا فأبانها بمادون الثلاث او بثلاث

⁽ الثانية) اذا لاعنها في مرضه وفرق بينهما

⁽ الثالثة) اذا آلي منها مريضا ومضت مدة الاپلاه فى المرض حتى بانت منه بعدم فريانها

في هذا الطلب

الثالثة اذاطلفها رجميا وبعده قبلت واحداً من أصوله أو فروعه بشهوة أو مكنته من نفسها فان كلا منهما يتر نب عليه حرمة المصاهرة فصارت محرمة على زوجها فتكون هى التى باشرت سبب الفرقة فلا ترث الا اذا كان الزوج هو المحرض لها على هذا الفمل

الرابعة اذا آلى منها وهو صحيح فمرض ومضت مدة الايلاء وهو مريض لعدم قصده حرمانها من الارث وقت الايلاء

الخامسة أزيكون لها دخل فى سبب الفرقة كالخلع فاذاقال لها خالعتك فى نظير عشرين جنيها وقبلت وقع الطلاق البائن ولزمها المال فلو مات فى عدتها لم ترثه لانها اذالم تقبل فلا يقم الطلاق فرضاها به يبطل حقها . ومثله التخيير فاذا قال لها اختارى نفسك فاختارت ومات فى عدتها فلا ترثه ومثله اختيارها نفسها بالبلوغ لانها بهذا الاختيار أسقطت حقها فى الميراث

ومثل الفرقة بالاختيار الفرقة بالجب والمنة فاذا وجدت المرأة زوجها عجبوبا أو عنينا ورقت الاحرالي القاضي طالبة الفرقة وكان هذا الطلب في مرض موته وفرق بينها ومات في عدتها فلا ترثه لان الفرقة جاءت من قبلها السادسة _اذاكانت الروجة غيرمستحقة الميراث وقت الابائة ثم استحقته بعدها بأن كانت كتابية وأسلمت أذ مبنى التوريث على فراره منه ولم يوجد ومثله ما أذا كانت مستحقة للارث وقت الابانة ووقت الموت ولكنها خرجت عن الاستحقاق في الزمن الفاصل بينهما بسبب ردتها اذ بها سقط حقها والساقط لا يعود

السابعة اذا أبان الرجل زوجته وهو فى حالة لا يغلب فيها الهلاك وذلك يكون فى مسائل الاولى أن يكون محبوسا بقصاص بأن الهم بالقتل فقبض عليه وأودع السجن الثانية أن يكون محصوراً بالعدو فى حصن الثانية أن يكون فى سفينة قبل خوف الغرق الثالثة أن يكون فى صف الفتال الرابعة أن يكون متشكيا الخامسة أن يكون الطلاق فى وقت فشو الوباء السادسة أن يكون متشكيا من ألم ولكنه قائم بمصالحه غارج البيت لان هذا لم يخل منه انساذ فى الاغلب لان المرأة إنما ترث إذا كان زوجها فار الهرام ارما وهو فى هذه الاحوال ليس كذلك اذ المحصور والذى فى صف القتال الفالب عليه السلامة ليس كذلك اذ المحصور والذى فى صف القتال الفالب عليه السلامة حوالم راماة و (٧٧١)

(مادة ۲۷۱) لا أبرث المرأة من زوجها فى الصور الآتية

(الاولى) اذا اكره الزوج على ابازُ بها بوعيد تلف

(الثانية) اذا طلبت هي منه الابانة طائعة مختارة

(الثالثة) أنا طلقها رجمياً أو لم يطلقها وفعلت مع أبنه ما يوجب حرمة المصاهرة أو مكننه من نفسها طوعاً أو كرها يفير تحريض أبيه

(الرابعة) اذا آلى منها فى صحته وبانت في مرضه

(الحمامسة) اذا اختلمت المرأة منه برضاها أو اختارت نفسها بالبلوغ أو وقع التقريق بينهما بالعنة او نصورها بناء على طلبها

(السادسة) اذاكانت المرأة كتابية وقت اباتتهائم اسلمت بعدها أوكانت مسلمة وقت الابانة ثم ارتدت ثم اسلمت قبل موته فاسلامها فى هذه الصورة لا يعيدحقهافيالميراث منه بعد سقوطه بردتها

(السابية) اذا أيانها وهو محبوس بقصاص أو وهو محصور في حصن أن في صف الثقال أو في سفينة قبل خوف النرق أو في وقت فشو الوباء أو وهو قائم بمصالحمه خارج البيت منشكيا من الم وكل الاحكام المتقدمة بالنسبة للرجل تسرى على المرأة فاذا باشرت سبب الفرقة وهي مريضة مرض الموت أو وهي صحيحة ولكنها في حالة يغلب فيها الهلاك ومانت في المدة ورثها الزوج . وينبني على ذلك انها ان اختارت نفسها بالبلوغ بأن زوجها غير الاب والجد وكان الزوج كفأوالمهر مهر المثل فبلفت وهي في حالة يغلب الهلاك فيها واختارت نفسها وماتت في المدة ورثها ، وانها اذافعلت باحداصول زوجها أو فروعه ما يحرّمها على الزوج ومانت في المدة ورثها ، وانها اذا ارتدت ومانت في المدة ورثها لا نها اذا ارتدت ومانت في المدة ورثها هذه تكون فارة من ارثه فيرد عليها قصدها كما ردعليه قصده اذا باشر سبب الفرقة وهو في الحالة المذكورة ، وانها اذا باشرت سبب الفرقة في حالة لا يغلب فيها الملاك ومانت في المدة لا يرثها اذ ليس لها قصد سئ حتى يرد عليها فيها اظر مادة (۲۷۷)

﴿ الباب الثانى فى الخلع ﴾ (تعريف الخلع)

الخلع له معنيان معنى فى اللغة ومعنى في الاصطلاح فمعناه فى اللغة الازالة يقال خلع فلان ثوبه اذا ازاله عنه وخلع فلان زوجته إذا أزال عصمتها ومعناه فى اصطلاح الفقهاء ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبول المرأة ولا بدأن.

⁽مادة ۲۷۲) اذا باشرت المرأة سبب الفرقة وهي مريضة لا تقدر على الفيام بمصالح بيتها بان أوقت الفرقة باختيار تسها بالبلوغ أو بفعلها بابن زوجها مابوجب حرمة المصاهرة وماثت قبل انقضاء العدة فان زوجها برئها

يكون بلفظ الخلع او ما فى معناه كالمبارأة وهو جانر اذا وجدت حاجة اليه كما ذا تشأق الزوجان وخافا أن لا يقوما بما يلزمهما من حقوق الروجية لقوله تعالى (ولا يحل كم أن تأخذوا ثما آتيتمو هن شيئا الأأن يخافا أن لا يقياحدود الله فان خفتم ان لا يقياحدود الله فلا جناح عليهما فيا افتدت به تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يتمد حدود الله فأولئك هم الظالمون) — انظر مادة (۲۷۳)

وبما أن الخلع فيه ازالة ملك النكاح فيشترط فيه ما يشترطـڧالطلاق وهمو أن الزوج المخالم لا بد أن يكون بالغا عاقلا

ويشترط فى الزّوجة أن تكون محلا لايقاع الطلاق بأن يكون|لزواج قائمًا ينها وبين زوجها أو أونع عليها طلاقا رجميًا أو باثنا فى بمض الصور والعدة بافية — انظر مادة (٢٧٤)

ولا يشترط ذكر الموض فى الخلع بل يقع صحيحا وان لم يذكر فيه فاذا قال الزوج لزوجته خالمتك فى نظير عشرين جنيها مثلا فقبلت وقم الطلاق البائن ولا البائن ولا البائن ولا يشرمها ألى المسأتى موضحا فى شرح مادة (٢٨٠)ولا يشترط فى صحته ان تكون الزوجة موخولا بها بل يصح مطلقا لان كلامنهما عمل لا يقاع الطلاق

⁽ مادة ٧٧٣) اذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقوما بما يلزمهما من حقوق الزوجية وموحبــاتها جاز الطلاق والحلم فى النكاح الصحيح

⁽ مادة ٢٧٤) يشترط لصحة الحلم أن يكون الزوج المخالم الهلا لابقاع الطلاق وان تكون المراق عبلا له

فتكون محلا للخلع — انظر مادة (٢٢٥)

ومتى رضى الزوجان بالخلع فى نظير مبلغ معلوم وقع الطلاق البائن ولزم الزوجة دفع المبلغ المتفق عليه سواءكان هذا المبلغ اقل مما اعطاه لها من المهر أو مساويا له أو أكثر منه وسواء كان المتسبب فى الفرقة هو الزوج أو الزوجة أو كلامنهما

وكل هذا بالنسبة لقضاء القاضى بمعنى أنه اذا رفع الاصر اليه نفذ ما اتفقا عليه فهراعن المستنع منهما لا ذكلا منهمارضى بذلك فلا حق له فى الاستناع بعد الرضا (انظر وتأمل وراجع الشرح الاصلى فانه نفيس) – انظر مادة (٢٧٦) وبدل الخلع لا يشترط فيه أن يكرن من الذهب او الفضة بل الشرط ان يكون مما يصلح تسميته مهرا وهو أن يكون مالا مقوما سواء كان من المنقول

فاذا كان الذى المشروط بدلا المخلع لا يصلح تسميته مهرا فلا يخلو حاله من أحد أمرين ؛ الاول ان يكون عدم الصحة آتيا من جهة كونه افل من عشرة دراهم ، الثانى ان يكون آتيا من جهة كونه غير مال فى حق المسلمين كالحر والخينزير ، فانكان الاول صحت التسمية وانكان الشانى وقع الطلاق البائن ولا ينزمها شى، ـ أما وجه وقوع

⁽ مادة ٢٧٥)العوض ليس بشرط في الحلع فيقع صحيحا به ويدونه سواء كانت المرأة مدخولا بها ام لا

⁽ مادة ٢٧٦) يجوز قضاء للزوج أن يخالع زوجيّه على عوض أكثر بما ساقه اليها

الطّلاق فلانه مملق بالقبول وقد وجدفيقعولا يجب عليهاً شي، لانها لم تسم شيئا متقوما لتصير غارّة له ـــ انظر مادة (٧٧٧)

والطلاق الواقع بالخلم يكون بائنا سواء كان الخلع بمال او بغير مال لانه ان كان بمال فلانها انما بذلت المال لتملك عصمتها ولا يحصل ذلك الا اذا كان الطلاق باثنا و وان لم يكن بمال فلان لفظ الخلع في الاصلامن الكنايات ومتى وقع الطلاق بلفظ منها كان باثنا الا الالفاظ الثلاثة المتقدمة وبما أن البائن ينقسم الى بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فايها واهصم لانه نوى ما يحتمله كلامه فتصح نيته

وهذا الطلاق يقع وان لم يأذن الفاضى بالخلع وهو المعول عليه عند الفقهاء — افظر مادة(٢٧٨)

والخلع لا ينفرد به أحد الزوجين بل لا بد من رضاهما لان كلامنهما له شأن اذ به يسقط ما للزوج من الحقوق فلابدمن رضاه ويلزم الزوجة الموض فيشترط رضاها وعا أنه لا يتم الا برضاها فلا بد فيه من ايجاب وقبول وحيئتذ فاما أن يكون الموجب هو الزوج أو الزوجة فان كان الموجب هو الزوج فلا يخلو الحال من أحد امور ثلاثة الاول أن يكون الخلع بلفظ المفاعلة (خالمتك) الثاني أن يكون بلفظ فمل الامر (اخلى نفسك) الثالث أن

⁽ مادة ۲۷۷) كل ما صلح من المال ان يكون مهراً صلح ان يكون بدلا للحظم (مادة ۲۷۸) يقم بالحلم ظلاق بائين سواء كان بدال أو بنير مال وتصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء

يكون بلفظ الفعل الماضى (خلمتك) وفى كلمن الاحوال الثلاثة اما أن يذكر بدلا أولا فالصور ستة فاذاكان بلفظ المفاعلة فلا يقع الطلاق الا اذاقبلت سواء ذكر بدلا أو لم يذكر لان المفاعلة لا تكون الا من اثنين

وان كان بلفظ فعل الاحر فكذلك لانه ان ذكر البدل فكأن الطلاق معلق على انتزامها بدفعه فلا بد منه حتى يلزم وان لم يذكر البدل بقى الامر فان امتثل المأمور لمــا امر به نفذ وان لم يمتثل فلا ينفذ

وان كان بصيغة الفعل الماضى فان ذكر بدلا توقف وتوع الطلاق على الفبول وان لم يذكر بدلا وقع وان لم تغبل لعدم احتياجه الى المشاركة كما في المفاعلة ويكون في هذه الحالة طلاقا باثنا محضا فلا يترتب عليه شىء من اسقاط الحقوق المترتبة على الخلع فقد علمت أن الطلاق يقع وان لم تقبل في صورة واحدة ويتوقف وقوعه على القبول في خمس صور

واما اذا كانت الزوجة هي الموجبة فالصورست ايضا لانها اما أن تقول خالعني بصيفة المفاعلة أو اختلعت منك بصيفة الماضي و في كل اما أن تذكر بدلا اولا وهنا لا بد في وقوع الطلاق من قبول الزوج في كل الصور لانه هو المالك للمصمة فلا بد من رضاه باسقاط حقه والخلم وان كان لا يتم الا بايجاب و قبول و لكنه يستبريمينا من جانب الزوج ومماوضة من جانب الزوجة فاذا قال الزوج لزوجته خالمتك في نظير كذا فكأنه قال لها ان قبلت أن تلذمي لي بدفع هذ المبلغ فأنت طالق فان قبلت فالت اشتريت عصمتي منك بهذا المبلغ وحينثذ تراعي أحكام قبلت من جانبا ، وينبني على كون الخلع يمينا من المين من جانبه وأحكام المعاوضة من جانبها ، وينبني على كون الخلع يمينا من

جانب الزوج ما يأتى

اولاً ... أن الزوج اذا أوجب الخلع ابتداء بان قال لها خالمتك في نظير كذا فلا يصح رجوعه عنه قبل جواب الزوجة ولوكان معاوضة لصحرجوعه ثانياً .. أن قام من المجلس الذي أوجب فيه قبل أن تجيب الزوجة فلا يبطل الايجاب ولوكان معاوضة لبطل بقيامه

وینبنی علی کون الخلع معاوضة من جانب الزوجة المسائل الآتیة أولا ــ انها لا بد أن تكون عالمة بمعناه لان المعاوضة یشترط فیهافلك ثانیا ــ ان الزوجة اذا كانت حاضرة فی مجلس الخلع فلا بدمن تبولها فیه وان كانت غائبة یشترط قبولها فی المجلس الذی علمت فیه بالخلع فاز قامت منه قبل قبولها فلیس لها الفبول بعده كافی سائر المعاوضات

قالثاً .. اذا أوجبت الخلع ابتداء وقامت من المجلس الذي أوجبته فيه أو قام الزوج منه قبل قبوله بطل الايجاب فليس له ان يقبل بعد قيامه او قيامها من المجلس الذي صدر فيه الايجاب ... انظرمادتي (۲۷۹ و ۲۷۰)

(مادة ٧٨٠) اذا اوجبت المرأة الحلم ابنداه بان قالت اختلمت تمسىمنك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بميامها أو فيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعدم لا يصح قبوله

⁽مادة ۲۷۹) إذا أو جي الزوج الحلم ابتدا وذكر مه بدلاتو قف وقو عه واستحقاق البدل على قبول المرأة علمة بمناه و بعد المجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوابها ، وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها و يقتصر على مجلس علمها به فلا يصح قبولها بعد معجلس علمها فان كان الخلم بالفقل خلمتك بهلا ذكر يدل مقل يتوقف على قبولها بل يقع البائن وان لم تقبل بخلاف ما إذا كان بافقل المفاعلة أو بالأس أو ذكر معه المال فلا يد من قبولها

والخلع وان اشترك مع الطلاق البائن فى ازالة الزوجية الا آنه ينفرد باسفاط الحقوق الثابتة لكل من الزوجين على الآخر وقت الخلع ولكن على حسب التفصيل الذى سيلتى عليك بالنسبة للاحوال الاربعة الآتية وهى الاول ـ أن يسمى الزوجان بدلا غير المهر

الثاني _ أن يسكتا عن البدل

النائى ــ ان يسحما عن البعر

الثالث ـ أن ينفياه

الرابع ـ أن يسميا المهر أو شيأ منه

فان كان الاول باذقال لزوجته خالمتك فى نظير خسين جنبها مثلاوقبلت طائمة مختارة وقع الطلاق ولزمها الموض وفى هذه الحالة تسقط الحقوق الثابتة لكل من الزوجين على الآخر ولكن بشروط

الاول ـ أن تكون هذه الحقوق مترتبة على عقد الزواج فلو لم تكن مترتبة عليه كشمن مبيم فلاتسقط

الثانی ـ أن تكون هذه الحقوق مترتبة على عقد الزواج الذى حصل الخلع منه فلو كانت مترتبة على عقد زواج آخر لم تسقط

الثالث ـ أن تكون الحقوق المترتبة على عقد الزواج الذي حصل الخلم منه ثابتة وقته وبناء عليه فلا تسقط نفقة المدة التي تمقب الخلع لعدم ثبوتها وقته بل يعده فظهر من هذه الشروط ان الحقوق التي تسقط بالخلم هي الحقوق الثابتة لكل من الزوجين على الآخر وقت الخلع مما يتعلق بالنكاح الذي حصل الخلع منه ، وينبني على هذا الاصل المسائل الآتية

أولاً ـ اذا حصل النزوج على مهر معلوم ولم تقبض الزوجة منه شيئاً

أُوقبضت جزءامنه مُم حصل الخلع على عوض غير المهر لزمها دفع هذا الموض وسقط عنه كل المهر أو بعضه سواء كان الخلم بعد الدخول أو قبله "اذار اذا كان الله مسترا الله مناتسة من تسترون المال من المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية وا

ثانيا _اذا كان للزوجة على الزوج فقة متجمدة وقت الخلم سقطت هذه النفقة

الثال اذا حصل التزوج ولم يسم مهر فى المقد ثم حصل الخلع سقطت المنتبة التي تستحقها المرأة

وابماً ــ اذا عجل الزوج لزوجته نفقة سنةمثلاً ثم خالمها قبل مضى هذا الزمن سقط ما عجله من النفقة فليس له أن يسترد شيئًا منه

خامساً .. اذا سلم الزوج كل المهمر لزوجت وخالعها قبسل الدخول سقط المهر

وان كان الثانى وهو ما اذا كان البدل مسكوناعته كأن يقول لهاخالمتك فتقبل قبولا معولا عليه فجميع الاحكام التى عرفتها في الحالة الاولى تأتى هنا أيضا ـــ انظر مادة (٢٨١)

(مادة ٢٨١) أذا خالع الزوج امرأته أو بارأها على مال مسمى غير الصداق وقبلت طائعة مختارة لزمها المال ورى كلمنهما من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه وقت الحلم أو المبارأة بما يتملق يالدكاح الذى وقع الحلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقيضه من المهر ولا ينفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بمتمة أن خالها وحجة المباك الدخول ولا يطالب هو بنققة عجلها ولم تمض مدتها ولا يمهر سلمه اليها وكذلك أذالم يسميا شيئا وقت الحلم يبرأكل منهما من حقوق الآخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه عمل قبضت ولا تطالبه عمل قبضت ولا تطالبه على أن ذمة قبل اللخول وبعده

وان كان الثالث وهو ما اذا كان البدل منفيا بأن قال لها اخلمي نفسك منى بغير شيء ففعلت وقع الطلاق البائن ولا يلزمها شيءولاتسقط الحقوق لانه صريح في عدم المال ووقوع البائن — انظر مادة (۲۸۷)

وان كان الرابع وهو ما اذا كان بدل الخلع هو المهر فلا يخلو الخال في أول للامرسين أحد أمرين ـ الاول أن يكون كل المهر ـ الثاني أن يكون بمض المهر ـ الثاني أن يكون بمض المهر .

عَلَىٰ كَانَ-الاَّنُولَ كَانَّنَ يَقُولَ مُلْفًا عَالَمَتُكَ بِفَى نَظْيَرِ مَهْرِكُ وَقِبَاتُ وَجِدَتُ مَمَنَا ارْبُمْ صُورُ :

الاولى. أن يكون المهر مقبوضاوا غلىم بعد الدخول وزق هذه الحالة يجب عليها رده للزوج بحسب الشرط المتفق عليه

الثانية _ ان يكون المهر مقبوضا ايضا ولكن الخلع قبل الدخول وحكمها كالاولى

الثالثة _ ان يكون المهر غير مقبوض والخلع بعد الدخول وفي هذه الصورة يسقط عنه جميع المهر بحسب الشرط

الرابعة ــ ان يكون المهر غير مقبوض والخلع قبل الدخول وهي كالثالثة وان كان الثاني وهوما اذاكان الموض بعض المهركائن يقول لها خالعتك على نصف مهوك مثلا فله اربع صور أيضا

الاؤلى أن يَكُون كل المرمقبوضا والخلع بمدالدخول وفي هذه الصورة

^{· (}مَادَة ٢٨٣٢) اذَاكَانَ البدل منفيا بان خاليها لا على شيء -فلا يبرأ أحد منهما عن حق صاحبــه

يَّا خَدَّ مَهَا البَّمْضَ الذي حصل الخلع عليه بحسب الشرط ويقرك لها الباقى بحسب الخلع لانه يسقط الحقوق كما عرفته نما تقدم

الثانية ـ أن يكون الكل مقبوصًا ولكن الخلع قبل الدخول وفي هذه الحالة يأخذ منها نصف البصص المدين في الخلع لأن المهر اسم لما تستحقه المرأة وهي تستحق قبل الدخول نصف الهمر المسمى في العقد(تأمل)

التالثة ـ أن يكون الكل غير مقبوض والخلع بعد الهخول وفي هذه يسقط عنه جميع المهر بمضه بالشرط وبعضه بحكم الخلع

الرابعة ــ أن يكون الكل غير مقبوض ايضًا ولكن الناع قبل الدخول وهي كالثالثة في الحكم ـــ انظر مادة (۲۸۳)

ونفقة العدة والسكنى لا تسقطان بالخلع فالزوجة مطالبته بهما لان كلا منهما ليس ثابتا وقت الخلع بل يثبت بعده اذ العدة التي تجب لها فيهما النفقة والسكنى انما تكون بعد الخلع لا وقته ولكن لو نص عليهما سقطتا — انظر مادة (٢٨٤)

⁽ مادة ۲۸۳) أذا خالمها بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضا رجع مجميعه عليها وأن لم يكن مقبوضا رجع مجميعه عليها وأن لم يكن مقبوضا سقط عنه سواء كان الحلم قبل الدخول برجم عليها بذلك خالمها على بضه فان كان السكل مقبوضا والحلم بعد الدخول برجم عليها بنصف البعض الذي وقتم عليه الحالم وقتم عليه الحلم وان لم يكسن المهر مقبوضا سقط عنه مطلقا

⁽ ماهة ٢٨٤) قفة المعتموالكي لا يسقطان ولا يبرأ المخسالع أسنهما الا اذا نص عليهما صراحة وقت الحثام

وبدل الخلع ان كان معينا فما دام موجودا نحت يد الزوجة وبمكنها تسليمه الى الزوج أجبرت على التسليم متى طلبه فان عدم بان هلك او استهلك فان كان قيميا ألزمت بدفع مثله اليه ومثل هذا ما اذا كان موجودا ولكن لا يمكنها تسليمه للزوج كما اذا ادعاء شخص واثبت انه مملوك له وحكم له به فنى هذه الحالة لا يمكنها التسليم لانه صار مملوكا لنيرها فتلزمها التيمة أو المثل — انظر مادة (٨٥٠)

واعلم أن الولد اذا كان له مال فنفقته في ماله سوا كان مذكرا أومؤنا فان لم يكن له مال فنفقته على ابيه حتى يبلغ المذكر حد الكسب وتتزوج الانتى ما لم تكن مكتسبة بالفعل ولا شك أز من ضمن النفقة اجرة الرضاع في مدته فاذا خالع الزوج زوجته وجعل بدل الخلع اجرة رضاع ولده منها مدة الرضاع وهي سنتان أو جعل بدل الخلع احساك الام للولد مدة معلومة تنفق عايه فيها صح ذلك لرضاها بتحمل ما بازم الاب فاذا لم يحصل فى اثناء المدة ما يسقط اجرة الرضاع عن الاب ووفت بما التزمت به فلارجوع له عليها بشئ أما اذا حصل فى اثناء المدة ذلك بان تزوجها قبل مضى مدته فاله ياخذ منها اجرة مثل المدة الباقية الا إذا كان هناك شرط بخلاف ذلك ومثل هذا مااذا لم توفي التزمت ولو كان السبب قهريا فأذا هر بت و تركت

ومثل هذا ما 15 لم توف نا العرب وتو ان السبب فهر يافادا عمر بسوتو ان له الولد أو ما تت قبل تمام المدة المعينة أو مات الولد قبل انفضائها رجع عليها بما يخص المدة الباقية ان كانت موجو دة ان لم تكن بان ما تت اخذه من التركة اذالم

⁽ مادة ۲۸۰) أذا هلك بدل الخلع قبل نسليمه للزوج أو أدعاه آخر وأثبت أنه حقه ضليها مثله أنكان مثلماً. أو قيمته أنكان قيميا

يكن هناك شرط يقتضي عدم الرجوع

ومثل هذا في الحكم ما اذا خالمها على ارضاع حملها سنتين فان ظهر انها حامل ووضعت واستمر الولد حيا هذه المدة أجبرت على ما التزست به فان ظهر أنها ليست بحامل أو حامل ولكنها لم تلده حيا بل نزل سقطا أوولدته حيا ولكنه مات في اثناء المدة ظانه يأخذ منها اجرة الرضاع عن المدة كلهاان لم يحصل رضاع في بعضها الا اذا كان هناك شرط يقضى بخلاف ذلك — انظر (٢٨٦)

والموض المذكور فى الخلع انكان من خالص حق الزوجين واسقط صاحب الحق حقه فلاكلام فيه وان كان من حقوق غيرهما فلا يماكلين اسقاطه وان اتفقا عليه الا اذا امكن وينبنى على هذا الاصل المسائل الآتية اولاً ـ اذا اختلمت من زوجها على ان تمسك الولد عندهامدة الحضانة

⁽ مادة ٧٨٦) اذا اشترط الزوج على المرأة وقت الحلم براءته عن اجرة زخاع ولده منها مدة سنتي الرضاع أو اشترط امساكها له والقيام بفقته بعد الفطام مدة معلومة وقبات ذلك تهجير على ارضاع الولد مدة السنتين وتلزم بفقته في المدة المسنة لامساكه فان نزوجها أو هربت وتركت له الولد أو مات الولد أو مات هي قبل عمم مدة الرضاع أو قبل عام مدة الرضاع الى عمام مدته و بفقة ما بقي من المدة التي قبلت امساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الحلم عدم الرجوع عليها بنيء اذا مات هي أو الولد قبل تمام المدة وكذلك أذا خالمها على ارضاع حلها سنتين وظهر أنه لم يكن في بعلتها ولد أسقطت أو مات الولد قبل المدة النام حول المدال حق الرجوع عليها سنتين وظهر أنه لم يكن في بعلتها ولد أسقطت أو مات الولد قبل المدة المناع حن المدة لكها أوما يكون باقياما منها يكون للمنالم حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها أوما يكون باقياما منها

أو اقل منها وتنفق عليه فيها صح ذلك الشرط لانه لا يؤثر على حقوق الولد ما دامت قادرة على الانفاق

ثانيا _ اذا اختلمت من زوجها فى نظير انتمسك الولدسواء كان مذكرا او مؤثثا مدة اكثر من مدة الحضانة كان هذا الاتفاق لاغيا لأن من حق االولد ان يسلم الى ابيه بعد مدتها لانه هو القادر على التربية

ثالثاً .. أذا اختلعت من زوجها على امساك الولد زمنا لا تربد عن مدة الحضالة وتزوجت في اثناء المدة بفير محرم للصفير فللزوج اخذه منها وليس لها ان تحتج بالاتفاق الحاصل بينهما لان في مراعاته اسقاط حق الولد اذ بقاؤه عند زوجها الاجنبي مضربه فينزع منها ولا يسرى اتفاقها عليه وفي هذه الحالة بنظر الى اجرة مثل امساك الولد في المدة الباقية ويأخذه منها

رابعاً اذا اختلمت من زوجها بشرط ان الآب يمسك الولدعنده مدة الحضائة بطل هذا الشرط وان كان النجلم صحيحا لان مصلحة الصغير في إقائه عند امه مدة الحضائة اذهبي اقدر من الآب على القيام بلوازمه في هذا الزور .

خامساً _ اذا اختامت من زوجها بشرط ان تنفق على الولدمدة مملومة فان كانت قادرة على ذلك بان كانت موسرة صبح و تلزم بالانف اق عليه حسب الشرط وان كانت عبر قادرة على الانفاق عليه بانكانت مسرة وطالبته بنفقة ولده أجبر عليها لان النفقة وان كانت من حقوق الولد و تلزم الاب ان كان الولد فقيراً الا أن الام اذا التزمت بهافان أمكن تنفيذ هذا الالتزام بدون ضرر على الصغير بأن كانت موسرة حكمنا بصحة هذا الالتزام

لمدمالصرر وان لم يمكن التنفيذ الا بضرر يلحق الصفير ألنينا هذا الالتزام بالنسبة للولد وان كان باقيا بالنسبة لها فتكون دينا له فى دْمَمّها يأخذها منها اذا أيسرت — انظر مواد (۲۸۷ و ۲۷۸)

والزوجة ان كانت صغيرة فاما ان يحصل الخلع بين زوجها وابيها او يحصل بينها وبين زوجها فان كان الاول فاما ان يكون بدوض او بضير عوض فان كان الأول فاما ان يكون بدوض او بضير عوض فان كان بنير عوض كما اذا قال له اخلع بنتى فقال الزوج ينفر دبايقاعه كلام فى وقوع الطلاق وعدم لزوم شئ من المال لان الزوج ينفر دبايقاعه وان كان بموض فاما ان يكون من مال الزوجة او من مال الاب فان كان من مال الزوجة فاما ان يلتزم به الاب بان يقول لزوجها خالع ابنتى على بينها هذا او على مهرها وانا صامنه لك اولا يلتزم فان لم يلتزم به وقع الطلاق ولا يلزم المال وان التزم به او كان من ماله وقع الطلاق ولا

⁽ مادة ۲۸۷) أذا اختلمت المرأة على أمساك ولدها الى البلوغ فلها أمساك الانثى دون الفلام · وأن تزوجت فى اثناء المدة فللزوج أخذ الولد منها ولو أثفةا على تركه عندها وينظر الى أجرة مثل أمساكه فى المدة الباقية فيرجم بها عليها

⁽ مادة ۲۸۸) اشتراط الرجل في الحلم امساك ولده عده مدة الحضافة باطل وان صح الحلع وللمرأة أخذه وامساكه مدة الحضافة ما ثم يسقط حقها بموجب وعلى أيه أجر حضاته وتفقته ان كان الولد فقيرا

⁽ مادة ٢٨٩) لا يسقط دين نفقة الولد بدين المخالع على المرأة فاذا خالسه على نفقة ولدها وكانت مصرة وطالبته بها يجبر عليها وتكون دينا له في ذمتها برجع به عليها اذا أيسرت

يلزمها شئ ـ انظر مادة (۲۹۰)

وان جرى الخلع بينها وبين زوجها واشترط عليها عوضا معلوما بان قال لها خالعتك في نظير مهرك فاما ان تقبل اولا قان لم تقبل اوقبلت ولم تحكن من أهل القبول بان كانت لا تعرف ان النكاح جالب للمهر والخلع سألب للموض فلا يقع الطلاق لانه في الاول معلق على القبول ولم يوجد والقبول وان وجد في الثاني لكنه كالمدم لان التمييز غير موجود

وان قبلت وهى من أهل القبول وقع الطلاقب ولا يلزم المـال أما وقوع الطلاق فلوجودالقبول وليس للصغيرة التبريح بشىء من مالهاــــ انظر مادة (٣٩١)

وكل هذه الاحكام بالنسب قالصغيرة واما الصغير فليس لا بيه ان ..

⁽مادة. ٢٩) يجوز لاين الصغيرة إن يخلمها من زوجهاقان خلمها بمالها أوبمهرها ولم يضنه طلقت باتنا ولا يلزمها المسال ولا ينزمه ولا يسقط مهرها وان خلمها على مهرها أو على مال والنزم بادائه من ماله المحتالع صح ودقت الفرقة ولزمه المال أو قيسته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على ايبها ان كان الخلم على المهر

⁽ مادة ٢٩١) أذا جرى الحلم يين الزوج وزوجته القاصرة واشترط عليها بدلا معلوما توقف على قبولما نوقف على قبل الفيام ولا بسقط مهرها وأن لم تقبل أنوقبلت ولم تكن من أهله فلا تطلق ولو قبل علم أبوها فان بلفت واجازت قبوله جاز عليها وأذا طلقها الزوج على مهرها وهي صفيرة يميزة وقبلت تطلق رجبيا ولا يسقط مهرها

يخالغ زوجته واو فى مقابلة عوض تدفعه للصفير لان الخلع طلاق وهو بيد. الوج فلا يملك على وهو بيد. الوج فلا يملك على المنطق المنطق المنطق المنطق المنطق المنطق الله على المنطق الله على المنطق المن

وان كانت الزوجة كبيرة عاقلة ولكنها غيروشيدة بان كانت بمجووا. عليها لسفه واختلمت من زوجها على مال سواء كان المال هو المهر او غيره. وقع الطلاق البائن ولا يازم المال أما ونوع الطلاق فلتعليقه على الفيول وقد وجد واما عدم لزوم المال فلان المحجور عليه للسفه ليس له أن يتبرع بشئ , من أمواله فألفينا لزوم المال

وهذا بالنسبة للخلع واما بالنسبة للطلاق على مال فان قال لها طلقتلك في . نظير خسين جنبها مثلا فقبلت وقع الطلاق رجميًا لا باثنًا ولا يؤم المال لما. ذكر — انظر مادة (۲۹۳)

وان كانت الزوجة مريضة وخالمت زوجهـا على مال معلوم فاما ال ت تبرأ من هذا المرض اولا مان برئت منه فلا كلام في انه يستحق كل العواض

⁽ مادة ۲۹۲) لا يصح خلع الاب عن ابنه الصغير وليس له أن مجيز بخلما اوقمه أبسه القــاصر.

⁽ مادة ٢٩٣) المحجود عليها لسفه اذا اختلمت من زوجها على مال قصينالفزاقة تـ ولا يلزمها المال وان طلقها تطليقة على ذاك المال تقع رجيهة -

وان لم تبرأ بل ماتت فى هذا المرض فلا يخــلو الحامن أحداً مرين الاول ان تموت وهى فى عدة الطلاق الواقع بالخلع · الثانى أن تموت بعد انقضائها فان كان الاول فللزوج الاقل من أشياء ثلاثة وهى بدل الخلع ومقدار ارثه مها وثلث مالها

وان كان التانى فللزوج الاقل من شيئين وهما بدل الخلع وثلث مالها وأنم الما للم ينظر الى مقدار مايريم منها في هذه الحالة لان الارث لا يتأتى بعد القضاء للمدين المواضعة بين الزوجين اذ يجوز ان النوجة تريد إن تعطى للزوج اكثر نما يستحق في الميراث لوماتت وهي على فيته (رؤامل) — إنظر مادة (٢٦٤)

ولو وكلت الزوجة غيرها بان يخلمها من زوجها فقعل الوكيل فلا يخلوا لحال من أُجِد أَمَوَد كلاقة : الاول أن يوسل بدل الخطع الثاني ان يصنيفه الى الزوجة والثاني الن تفسه اضافة ملك أوضان فان كان الاول بان قال اخلع امر أتك على بيتها هذا كان المطالب بالبدل هي المرأة وان كان المطالب بالبدل هي المرأة وان كان الثالث بان قال اخلع امر أنك على ما ثن هدفه او على ما ثني حدفه او على ما ثني جنيه على ان ضامن فها ثبت للزوج حق مطالبة الوكيل لا الزوجة ويكون

[﴿] مَاذَةُ ٢٩٤ ﴾ خَلَم المريضة مرض الموت صحيح وان كان على مال يستبر من ثلث مالها قان ماتت وهي في العدة فلمخالمها الاقل من ميرائه ومن بدل النخلغ ومن ثلث الخالية وان مائت وهان توان برئت من البدل ومن الثلث وان برئت من مرسها فله جمح البدل المسمى عسم مرضها فله جمح البدل المسمى عسم المدل المسمى عسم المدلم ا

للركيل حق مطالبة المرأة بهذا البدل انظر مادة (٢٩٥)

وبدل الخلع يصح ان يكون كله معجلا وان يكون مؤجلا وان يكون البعض معجلا والبعض مؤجلا الى اجل معاوم قصر اوطال على حسب الاتفاق — انظر مادة (٢٩٣)

والزوج لا يستحق بدل الخلع الا اذا كان عقد الزواج صحيحا لان الخلع مثل الطلاق في ان كلا منهما لا يكون الا بعد المقد الصحيح وينبني على هذا انه لوكان النزوج فاسداً وحصل الخلع على عوض وسلمته المرأة للمخالع فلها ان تسترده منه لانه أخذه ينمير حق— انظر ،ادة (٢٩٧)

﴿ الباب الثالث في الفرقة بالعنة ونحوها ﴾

المنين شرعا هوالذى لا يمكنه ان يصل الى زوجته لاى سبب كان. والمجبوب هو مقطوع الاعضاء المعلومة فاذا وجدت المرأة زوجها هنينا فهى غيرة بين أمرين الاول البقاء معه والثانى الفرقة بينها وبينه فان اعتارت الاول فقد

(مادة ٢٩٥) لا يطالب الوكيل بالحام من قبل المرأة بالبدل المخالم عليه الا اذا اضافه الى نفسه اضافة ملك او ضمان فان كان كذلك وجب عليه اداؤه ويرجع به على موكلته

(مادة ۲۹۷) اذا خالع الزوج امرأته واخذ منها بدلا بنير حق بان كان التكاح فاسدا من اصله لا يقبل الحلع فلها ان تسترد ما اخذه

رضيت باسقاط حقها وان اختارت الثاني رفعت الامر الى القاضي ليفرق بينهما ولو مكتتزمنا لم تخاصمه أوخاصمته ومضت المدة المقررة ولم تمدالى القاضي لم يبطل حقها ولبكن يشترط في ثبوت الخيار لها ان لا تكون عالمة بحاله قبل التروج فلو علمت سقط حقها لرضاها به - انظر مادة (۲۹۸) بر ولكن اذا اختارت الفرقة فليس لها ان تفارقه من نفسها بل لا بدمن . أن ترفع الامر الى الحاكم فإن فعلت ذلك فلا يفرق بينهما بمجرد اخبارها بل يتبع معها ما يتبعه في باقي الدعاري وهو أن يسأله الحاكم عن الدعوي المقسامة عليه فاما ان يكهذبها أو يصدقهما فان كذبها وثبت انه وصل المها فلا يؤجــل وان صدقها او كذبها وثبت انه لم يصل البها بالطريقة الآتية في مادة (٣٠٠) اجل سنة قمرية لاشتمالها على الفصول الاربع المواققة لجميم الامزجة ويحتسب منهذه السنة ايام شهر رمضان وايام حيضها والم غيبته ولو للحج لأن المائم ليس من جهتها ولا تحتسب من السنة ايام غيبتهالوجود المانع منجههاولا ايام مرضها أو مرضه بشرطان لا يستطاع منه الوقاع وابتداء السنة من يوم الخصومة الا في احوال ثلاثة ــــ الاولى اذاكان صغيرا فان المدة تبتدئ من وقت بلوغه _ الثانية اذا كان مريضا فمن وقت شفائه _ الثالثة اذاكان عرما بحج او عمرة فمن وقت فك احرامه

^{(،} مادة ۲۹۸). اذا وجدت الحسرة زوجها عنينا لا يقدر على اتيانها في القبل ولم تكن عللمة مجاله وقت النكاح فلها أثب تعلب التقريق بينها وينهما أن تعلب التقريق بينها حينه اذا لم توض به واذا وجدته على هذه العقمة، ولم تجاصمه زمنا فلابسقط حقها لا قبل المرافنة ولا بعدها

- الظر مادة (١٩٩٠)

فان مضت السنة ولم تعد المرأة الى القاضى فيها واما اذا عادت اليه وادعت أنه لم يصل اليها فى هذه المدة احضره وسأله وحينئذ لا يخلو حاله من أحد امرين ـ الاول الاقرار بما قالت ـ الثانى الانكار فان أفر يأمره الحاكم بطلاقها فان امنئل فيها وان امننع فرق القاضى لانه ظالم فيدفع ظلمه وهذه الفرقة طلاق لا فسيخ واذا وجدت المرأة زوجها مجبوبا وطلبت الفرقة ولم تكن عالمة محاله قبل الزواج فرق القاضى بينها فى الحال لعدم الفائدة فى التأجيل ـ انظر مادة (٣٠٠)

وان أنكر الزوج دعواها فلا يمكن الفاضى ان يصدق واحدا منها بلا برهان فاه يلزم عليه الترجيح بلا مرجح فحينتذ يمين الفاضى امرأتين ممن يشق بهن ويأمرهما بالكشف عليها وعند ذلك لا يخلو الحال من أحد امرين

⁽ مادة ٢٩٩) أذا رافعت المرأة زوجها الى الحاكم وادعتانه عنين وظلبت التغريق يسأله الحاكم فان صدقها وأقر أنه لم يصل الها يؤجه سنة كاملة قمرة مجتبب منها رمضان وأيام حيضها ومدة غيبتها ولا مدة مرضه وايام حيضها ومرضها أن كان لا يستطاع معه الوقاع وابتداء السنة من يوم الحصومة الااذاكان الزوج صفيرا أومريضا أو عرما فان كان كذبك فابتداؤها يعتبر من حين بلوغه أو شفائه أو فك أحرامه

⁽مادة ٣٠٠) اذا لم يصل الزوج لامرأته ولو مرة فى مدة الاجل المندر له وعادت المرأة شاكية الى الحاكم بطلاقها وعادت المرأة شاكية الى الحاكم بعد انقضائه طالمة النفريق يأمره الحاكم بطلاقها فان إلى فرق ينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ ولو وجدته مجبوبا جاهلة ذلك وقت النكاح وطابت مفارقته يفرق بينهما للحال بدون امهال

الاول أن يجداها ثيبا . الثانى أن يجداها بكراً . فان كان الاول سوا ، كانت ثيبا فى الاصل أو بكراً حلف الزوج لأنه هو المنكر فان حلف سقط حقها وان استنع خيرها القاضى وكذا لو كانت الزوجة بكراً فى الاصل وادعت زوال بكارتها بعارض وان كان الثانى وهو مااذا وجداها بكراً خيرها القاضى فان اختارت نفسها فرق بيهما ولكن لا فن اختارت نفسها فرق بيهما ولكن لا بد أن يكون اختيارها لنفسها فى المجلس لان الزمن الذى مضى كان فى التروى ولهذا لو قامت أو أقامها أحد منه يبطل خيارها — انظر مادة (٣٠١)

والفرقة المترتبة على العنة والجب طلاق بأن بينونة صغرى لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بالبينونة ويترتب على ذلك أن المرأة لا تحرم على المنين لا حرمة مؤبدة ولا مؤتنة بزواج غيره فلو اتفقا بمدالتفريق على التزوج ثانيا جاز ذلك سواء كان في العدة أو بمدها . ويترتب عليه ايضاائه اذا مات أحدها في عدة التفريق فلا يرثه الآخر لان الارث لا يكون الا

⁽مادة ٣٠١) اذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالمنة وادع الوصول اليها قبل التأجيل أو بعده يعين الحاكم امرأتين بمن يثق بهن الكشف عنها فان كانت ثبيا من الاصل أو بكرا وقالنا هي ثبيب يصدق الزوج بيمينه ولو ادعت المرأة زوال بكارتها بعارض فان حافس قط حقها واذا نكل عن اليمين أو قالنا هي بكر فان كان ذلك قبل التاجيل بتوجل سنة كا مر في المادة السالفة وان كان بعد التاجيل تخيرالمرأة في متجلسها فان اختارت الفرقة يفرق بينهما وان عدك واختارت الزوج أو قامت أو أقامها أحد من متجلسها قبل ان تختار بطل اختيارها

سع البـاب الرابع ك∞ (فى الفرقة بالردة)

اعلم أن الزوجين ان كانا مسلين وبقيا على دينهمافالا مرظاهرواما اذا حصل اوتداد وهو الخروج عن دين الاسلام قاما أن يكون من واحد أو منهما فان كان الاول انفسخ الذكاح ووقت الفرقة بينهما في الحال بلاتوقف على قضاء القاضى و الفرقة الحاصلة بالردة فسخ لا طلاق سواء كانت الردة من جمة الزوج أو الزوجة وينبنى على هذا أنه لو حصل التزوج لعد الاسلام ولم يكن حصل طلاق ملك عليها ثلاث طلقات لااثنتين انظر مادة (١٠٠٣) ولكن الحرمة التي تترتب على ودة احد الزوجين ليست حرمة مؤبدة ولكن الحرمة التي تترتب على ودة احد الزوجين ليست حرمة مؤبدة بل هى مؤقتة لان لها سببا وهو الردة وهذا السبب يمكن زواله فان زالت فقد ارتفع السبب الذي أوجدها فيجوز تزوجها وينبني على ذلك أنه اذا أسلم المرتد منهما جاز له النزوج ثانيا بدون توقف على علل ولو وقع عليها طلقتان قبل الردة لان هذه الفرقة فسخ لا طلاق سواء كان هذا التزوج

⁽ مادة ٣٠٧) الفرقة بالمنة ونحوها لا يترتب عليها تحريم المرأ: بل(ذا تراضتهي والمنين على التزوج ثانيا بعد التفريق حاز لهما ذلك فى العدة و بعدهاولا يتوارث الزوجان في الفرقة بالمنة ونحوهــا

⁽ مادة ٣٠٣) اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام انضخ النكاح ووفت الذرقة بينهما الحال بلا توقف على الفضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنفص عدد العلاق

فى المدة أو بمد انقضائها ولكن محل ذلك اذالم يوقع الزوج عليها ثلاث طلقات بمد الردة وهي في المدة فان حصل ذلك وكان بديار الاسلام فليس له ان يتزوجها الابمد تزوجها بغيره وبماأن الردة تفسيخ العقد سواء كان المرتد هو الزوج او الزوجة فاذا اربد تج ديده فلا بد من التراضي انمــا اذا كانت المرتدة هي الزوجة وبعد اسلامها رغب الزوج،عودهااليه أجبرت على تجديد العقديم يسير خصوصااد اكان ارتدادها حيلة لفسخ العقد_انظر مادة (٣٠٤) وان كان الثاني (وهو ارتداد الزوجين) فاما أن يكون ارتدادهما مما أو متعاقبًا • فإن كان الاول قاما أن يسلما مما ايضًا أو متعاقبًا فإن اسلمممًا فلا يفسخ العقدوان أسلما متعاقب اسواء علم الاسبق أولم يعلم فالظاهر فسيخ العقدلانة ثبت في وقت من الاوقات أن احدها مسلم والآخر مرتد ومثل نعذا في ألخكم ما اذا علم من أسلم منهَا اولا. وانكان الثاني وهو ما ادًا ارتدا متماقيين انفسخ العقدائبوت اسلام احدهاوردة الآخر_ انظرمادة (٥٠٠) والردة الما أن تكون بعد الدخول حقيقة او حكما واما ان تكون قبل الدخول وعلى كل فاما إن يكون المرتد هو الزوج او الزوجة فان كانت بعد الدخول وجبالزوجة كل المهر سواءكانت الردةمن جهته او من جهتها لتأكده

⁽مادة ٢٠٤) الحرمة بالردة تر تفع بارتفاع السبب الذي احدثها فاذا جدد المرتد اسلامه جاز له ان مجدد النكاح والمرأة في المدة أو بمدها من غير محلل وتحبر المرأة على الاسلام وتجديد النكاح بمهر يسير وهذاما لم يكن طلقها اللاتا وهي في المدة وهو بديار الاسلام ففي هذه الصورة تحرم عليه حرمة منياة بشكاح زوج آخر

⁽ هادة ٣٠٥): إذا ارتد الزوجان مما أو على التماقب ولم يعلم الاسبق منهما ثم أسلما كذلك يبقي التكاح قامما يهمها وإنما يقسد اذا أسلم أحته هما قبل الآخر

بالدخول ـــ انظر مادة (٣٠٦)

وان كانت قبل الدخول فان كانت من قبل الزوج وكان لها مهرمسمى في المقد وجب لها نصفه لانها فرقة أتت من قبله قبل الدخول فيتنصف المسمى والمقد وجبت لها المتمة ، وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتمة لان هذه فرئة أتت بن قبلها قبل الدخول فلا تستحق شيئا أصلا — انظر مادة (٣٠٧)

هذا حكم المهر ـ وانا إرث أمدهما من الآخر. فاما أن يكون المرتدهو الزوج أو الزوجة وعلى كل فاما أن تكون الردة في حال الصحة أو في حال مرض الموت فإن كان هو المرتد ورثته في الحيالتين إن مات وهي في المدة ـــ انظر مادة (٣٠٨)

وان كانت هى المرتدة فان كانت ردتها فى مريض موتها ورثها زوجها وان كانت ردتها وهى فى الصحة وماتت مرتدة فدلا الصيب له فى الإرث واعما اختلف الحيم بينها لان ردته فى منى مرض المموت لانه اذا لم يسلم يقتل فيكون هاربا من ارثها فترثه مطلقا وأما المرأة فلاتفتال الودة فلم تكن

⁽ مادة ٣٠٦) اذا وقعت الردة بعد الدخول المرأة حقيقة أوحكمافلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها او من زوجها

⁽ مادة ٣٠٧) واذا وقت الزدة قبل الدخول فانكانت من قبل الزوج فلهــا نصف المهر المسمى أو المتعة ان لم يكن مهر مسمى وانكانت من قبلها فلا شيء لهــا من المهر ولا من المتعة

⁽ نادة ٣٠٨). أذا مات المرئد في عدة المرأة المنطقة قالها توثه, بعنواه الوتد في حال صحته او مرض مونه

هاربة من ارثه إلاإذا كانت ردتها في مرض الموت (تأمل) ـــ انظر مادة (٢٠٠٠)

◄ ﴿ الباب الخامس في العدة وفي نفقة الممتدة ﴾
 (الفصل الاول فيمن تجب عليها العدة من النساءومن لا تجب)

العدة فى اصطلاح الفقها، هى تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو بهته

وسبب العدة حصول الفرقة بين الرجل والمرأة بأى سبب كان في وجد السبب وجبت وحينة بجب العدة على المرأة في الاحوال الآتية _ اولا_ محيحاً الفرقة بينها وين زوجها بعد الدخول بها حقيقة سواء كان النكاح محيحاً وفاسد آر ثانيا اذا حصلت الفرقة بينها بمداخلوة ولوفا سدة اذا كان النكاح محيحاً وثالثا _ تفريق القاضى بالعنة و رابعا فريق القاضى بسبب نفصان رخامسا تفريق القاضى بسبب نفصان المهر وسابعا تفريق القاضى بحيار البلوغ و ثامنا اذا ارتد الزوج فسيخ عقد الزواج فتعند الزوجة لحصول الفرقة بالفسيخ و تاسما اذا كان عقد الزواج فاسدا ودخل بها و ترك أحدالزوجين الآخر وجبت العدة و مثله اذا لم يفترقا وفرق القاضى بينهما و عاشر ا اذا حصلت الفرقة بعد الوط و بشبهة وفرق القاضى بينهما و عاشر ا اذا حصلت الفرقة بعد الوط و بشبهة

⁽ مادة ٣٠٩) اذا ارتدت المرأة فان كانت ردتها فى مرض موتها وماتت وهى فى المدة يرثهازوخها العسلم وان كانتُ ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فهر نصيب له فى مرائبا

كانت قبله فلا تجب ولكن لوحصلت الفرقة بالوفاة وكان المقدصحيحا وجبت المدة مطلقا أى سواء كان قبل الدخول أو بعده لان حكمتها في الوفاة اظهار الحزن على الزوج وهذا لا فرق فيه في الحالتين بخلاف الحكمة في غير الوفاة قالها معرفة براءة الرحم وهذا لا يكون إلا بعد الدخول الظرمادة (٣١٠) وانواع العدة ثلاث ، حيض واشهر ووضع حمل

﴿ المدة بالحيض ﴾

تكون العدة بالحيض ان كانت المرأة من ذوات الحيض وحصلت الفرقة بالطلاق سواء كان رجعياً أو باثنا وسواء كان الباثن يبنونة صغرى أو كبرى أو حصلت الفرقة بالفسخ كارتداد الزوج أو اختيار المرأة نفسها بالبلوغ فلا تنقضى عدتها الا بثلاث حيض كوامل ولكن يشترط لذلك شروط :الاول أن تكون المرأة حرة فاو كانت رقيقة انقضت عدتها بحيضتين التالى أن تكون حائلا أى غير حامل فاو كانت حاملا انقضت عدتها بوضع الحل وان تكون حائلا أى غير حامل فاو كانت حاملا انقضت عدتها بوضع الحل وان قصر الزمن الثالث أن تكون مدخولا بها حقيقة أو حكما (الحلوة) ولكن لا تجب بعد الخلوة الا اذا كان العقد صيحا ولا فرق في ذلك أيين ما اذا

⁽مادة ۳۱۰) المدة من مواخ التكاح لدير الزوج وتبجب على امرأة وقست القرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في التكاح الصحيح والفاسد وبعد الحلوة الصحيحة أو القاسدة في التكاح الصحيح سوا كانت القرقة عن طلاق رجعي أو بائن بينونة صغرى أو كبرى أو تقريق بننة وتحوها أو لمان او تقصان مهرأو خيار بوغ أو فسخ أو متاركة في النكاح الفاسد او وطع بشبة وتعجب ايضا على كل أمرأة توفي عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في التكاح الصصيح

كانت المرأة مسلمة أن كتابية متروجة بمسلم

وكما تكون العدة بالخيض عندالفرقة بالطلاق أوالفسخ في هذه الاحوال تكون أيضا عندالوفاة في حالتين لافي كل الاحوال الاولى اذا وطيء رجل امرأة بشبهة بلن زفت اليه وقيل له هي زوجتك ولم تكن كذلك فدخل بها وقبل المتاركة أو التفريق وفي الرجل فان المرأة تمتد بالحيض في هذه الحالة والثانية اذا كان العقد فاسدا ومات الزوج فانها تعند بالحيض ايضالان حكمة المددة هنا تعرف براءة الرحم لا الحزن على الزوج لان الزواج غير شرعى ويلا تنقضي العدة وتملك المرأة عصمتها الا اذا حاضت ثلاث حيض كوامل فافر طلقها زوجها وهي حائض لم تعتسب هذه الحيضة من العدة _ انظير عاهة (حمه)

﴿ المدة بالاشهر ﴾

تكون العدة بالاشهران لم تكن المرأة من دوات الحيض لأى سيب كاميت أى سيوا، كان السابب هو الصغر أو الكبر بان بلبت سن الاياس وهو خمس وخمسون سنة أو بلغت بالسن وغايته خمس عشرة سنة

⁽مادة ٢١١) عدة. الطلاق الفسخ مجميع اسبابه في حق المرأة الحرة الحسائل المدخول بها حقيقة أو حكما في النكاح الصحيح ولو كنابية فهحت مسلم اللاث حيض كوامل أن كانت من ذوات الحبض وكذا من وطبت بشبهة أو بنكاح فاسدعد بها بالحبض لموت المواطي وفيها وللتفريق أو المتاركة بدالدخول الحقيقي لا بعد الجلوة ولوكانت صحيحة ولا تحتسب حيضة وقعت فيها الفرقة بأى فرع يل لا يد من اللاث حيض كوابل غيرها حتى كلك المرأة عصمها وتحلي للإذواج

ولم تر الحيض أصلا فاذا حصات الفرقة بينها وبير زوجها بالطلاق أو الفست بجيع اسبابه فعدتها تنقضى بثلاثة اشهر كاملة والعدة اما أن تجب فى غرة الشهر أو فى اثنائه فان كان الاول انقضت بثلاثة اشهر ولو تقصت عن تسمين يوما وان كان الثانى اعتبرت الايام فلا تنقضى الا يتسمين يوما من تاريخ الفرقة — انظر مادة (٣١٧)

والمعتدة بالاشهر اما ان لا ترى الحيض اصلا أو تراه فان رأته فاما ان تكون تلك الرؤية بعد تمام الاشهر أو فى اثنائها فان لم تره أصلا فلا كلام فى أن عدتها انقضت بالاشهر هذه المرة واذا احتيج الى العدة فى المستقبل تنقضى بالاشهر ايضا وان رأته بعد تمام الاشهر انقضت فى هذه المرة بها وفى المستقبل تكون بالحيض فأذافرض وتزوجت الآيسة بعد مضى ثلاته اشهر ثم عاودها الدم على عادتها فلا ينقض هذا التزوج وان رأته فى أثنائها كما اذا كانت مراهقة أى قريبة من البلوغ ودخلت فى العدة بالاشهر او آيسة بان بلغت خسا وخسين سنة وكان الحيض انقطع عنها ودخلت فى العدة بالاشهر ووجب عليها وقبل انقضائها رأت الدم على عادتها انقضت العدة بالاشهر ووجب عليها ان تستأنف عدة بالحيض فلا تحل للازواج الا بعد ثلاث حيض كوامل

⁽مادة ٣١٣) اذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض فسفر أوكبر أو بلفت بالسن ولم تحض أصلا فعدة الطلاق او الفسخ في حقها ثلاثة اشهر كاملة فاذا وحبت المدة فى غرة الشهر تستبر الشهور بالإهلة ولوقص عدد ايام بعضها عن ثلاثين بوماواذاوجبت فى خلاله تستبر المدة بالايام وتقضى بمضى تسمين بوما

والسبب فى ذلك بالنسبة للمراهقة أنها صارت من ذوات الحيض فيلزمها ان تمتد به ــ انظر مادة (٣١٣)

فظهر جليا أنه متى ثبت أن المرأة من ذوات الحيض فلا تنقضى عدتها الا بثلاث حيض وينبنى على ذلك أنه لو رأت امرأة دم الحيض مرة واحدة ثم انقطع عنها الدم لاى سبب كان واستمرطهرها وكانت متزوجة أو تزوجت بعد تلك الحيضة ثم حصلت الفرقة بينها وبين زوجها بنير وفاته فلا تنقضى عدتها بالاشهر بل لابد من أن تحيض ثلاث حيض حتى تنقضى العدة لانه ثبت أنها من ذوات الحيض قلا تعتد بغيره فأذا عاد الدم قبل بلوغها سن الاياس اعتدت به وان لم يعد اصلا فلا تنقضى عدتها حتى تبلغ سن الاياس وهو خس وخسون سنة وتعتد بده بثلاثة اشهر كاملة وهذه المسألة في غاية الشدة بالنسبة للنساء وللرجال أذ قد تمكث المرأة في العدة خسا واربعين سنة — انظر مادة (١٩١٤)

وهمنذا بالنسبة لممتدة الطهر واما تمتمدة الدم وهي التي نزل عليها

(مادة ۲۱۶) المرأة التي رأت الدم اياما ثم ارتفع عنها والقطع لمرض او غيره واستمر طهرها سنة فاكثر تستد بالحيض ولانتفقىعدتها حتى تبلغسن الاياس وتقربص بعده ثلاثة اشهر كاملة وسن الاياس خمين وخمسون سنة

⁽مادة ٣١٣) أذا اعتدت المرأة المراهقة بالأشهر ثم حاضت قبل نمامها وجب عليها أن تستأنف المدة بالحبض وكذا الآيسة التي دخلت العدة بالاشهر أذا رأت الدم على المادة قبل عام الاشهر انتقض ما مضى من عدمها ووجب عليها استثنافها بالحيض فلا تحل للازواج الا بعد ثلاث حيض كوامل فاذا رأت الدم على المسادة بعد تمام الاشهر فقد انقضت عدمها ولا تستأنف غيرها ونكاحها جائز بعدها وتعتد في المستقبل بالحيض

الدم واستمر بدون انقطاع فلا يخلو حالها من أحد اصرين . الاول ان تكون لها عادة معروفة بالنسبة للطهر والحيض الثاني ان لا تكون كذلك فان كان الاول اتبحت عادتها فتنقضي عدتها بعد مضى الزمن الكافي لثلاث حيض من وقت الطلاق او الفسخ . وان كان الثاني بان لم تكن لها عادة أصلا بان بلغت برؤبة الدم واستمر او كانت لها عادة ونسيتها فعدتها تنقضي بعدمضى سبعة اشهر من وقت الطلاق او الفسخ — انظر مادة (٣١٥)

﴿ المدة بوضع الحل ﴾

متى كانت المرأة حاملا فلا تنقضى عدتها الا وصع الحمل سواء طال الزمن او قصر ولكن لا بدان يكون الحمل ظاهرا كل خلقه او بعضه ولا فرق في انقضاء المعدة بوضع الحمل بين ما أذا كانت الفرقة بموت او طلاق او فسخ لمعوم قوله تمالى (وأولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) — انظر مادة (۲۱۹)

فعلم من ذلك ان الفرقة ان كانت بالوفاة وكانت المرأة حاملا انقضت عدتها بوضع الحمل ولو قصر الزمن واما اذا كانت غير حامل قلا تنقضى . عدتها الا بمضى اربعة اشهر وعشرة ايام ولا فرق في ذلك بين ما اذا كانت

⁽ مادة ٣١٥) ممتدة الدم التي تحبرت ونسيت عادتها تنقضي عدنها بعد مضي سبعة أشهر من وقت الطلاق أو الفسخ

⁽ مادة ٣١٦) عدة الحامل وضع حجيع حملها مستبينا بمض خلقه اوكامسواه امحل قيد فكاحها بموت او طلاق او فسخ فلو اسقطا لم يستبن بعض خلقه فلا تنقضي به المدة

المرأة صغيرة اوكبيرة مسلمة اوكتابية متزوجة بمسلمولا فرقابضابين مأاذا كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها لان المدة في هذه الحالة انما هي لاظهار الحزن والاسف على وفاة الزوج وكل هـذه الاحكام بالنسبة للمرأة الحرة فلو كانت رقيقة فان كانت حامـــلا فهي مثل الحرة في انها لا تنقضى عدتها الا بوضع جميع الحمل وان كانت غير حامل فان كانت من ذوات الحيض انفضت عدتها بحيضتين وان لم تكن من ذوات الحيض تنقضي عدتها بشهرونصف في الفرقة بغير وفاة الزوج فان كانت بها انفضت بشهرين وخمسة ايام لان الزمن يتجزأ فامكن تنصيفه - انظر مادة (٣١٧) وكل هذه الاحكام اذا كانت النرقة بعد الدخول فلو حصلت قبله فان كانت بوفاة الزوج فعليها العدة وان كانت يغيرها فلا تجب عليها العدة انما اذا كان العقد صحيحا فلا يشترط فى وجوب العــدة الدخول الحقيق بل الخلوة توجبها بخلاف ما اذاكان العقد فاسداً فأنها لا تجب الابعد الدخول الحقيقي وانما لم تجب العدة على المطلقة تبل الدخول لان حكمة العدة فى هذه الحالة تمرف براءة الرحم وهو برىء بيقين - انظر مادة (٣٧٣)

فيكون حاصل ما تقدم أن الفرقة اما أن تكون قبل الدخول أو بعده

⁽مادة ٣١٧) عدة الحرة التى مات عنها زوجها اربعة أشهر وعشرة ايام أن كانت حائلا واستمر البكاح سحيحا الى الموت ولا فرق بين أن تكون صفيرة أو كبيرة مسلمة أو كنابية تحت مسلم مدخولا بها أو غير مدخول بها وعدة الامة أن بالحيض فحيضتان وأن بالاشهر لموت وغيره فعلى التصف من الحرة ولا فرق بينهمافى المدة بوضع الحلل (مادة ٣٢٣) لا تجب المدة على مطاقة قبل الدخول والحلوة من نكاح صحيح ولا تجب يمجرد الحلوقين تكلح فاسد ولوكات صحيحة

وعلى كل فاما أن يكون سبب الفرقة وفاة الزوج أو غيرها وان كانت الفرقة بعد الدخول فاما أن تكون المرأة حاملا أو غير حامل فان كانت الفرقة قبل الدخول وكانت بغير الوفاة فلا عدة على الزوجة وان كانت بعد الدخول ولكنها بوفاة الزوج وكان المقد صيحا وجبت العدة، وان كانت بعد الدخول وكانت المرأة حاملا فالعدة تنقضى بوضع جميع الحمل سوا، كانت الفرقة بالوفاة أو بغيرها وان كانت المرأة غير حامل وكانت الفرقة بغير الوفاة فان كانت المرأة من فوات الحيض تنقضى عدتها باربعة أشهر وعشرة ايام وكل هذا اذا كانت المرأة حرة اما لوكانت رقيقة فان كانت حاملا انقضت عدتها بوضع الحمل وان كانت ألمرأة حرة اما لوكانت من فوات الحيض عدتها بوضع الحمل وان كانت غير حامل فان كانت من فوات الحيض عدتها بحيضتين وان لم تكن من فوات الحيض فعدتها تنقضى بنصف الومن الذي تنقضى فيه عدة الحرة

ثم أن الفرقة ان كانت بالطلاق ولم يمت الزوج فى اثناء العدة فلا تنتقل المرأة الى عدة الوفاة سواء كان الطلاق رجعيا أو باثنا

واما اذا مات الزوج في أثناء المدة ففيه تفصيل وبيانه أن الطلاق إما أن يكون رجميا أو باثنا وكل منهما إما أن يكون وتوعه في حال الصحة أو في حال مرض الزوج مرض الموت فينتج اربع صور • الصورة الاولى ان يكون الطلاق رجميا وهو في حال الصحة وفي هذه الحالة تنهدم عدة الطلاق وتلزمها عدة الوفاة لان الزوجية قائمة في الطلاق الرجمي حتى تنقضي المدة الصورة الثانية أن يكون الطلاق رجميا ايضا ولكنه في حتى تنقضي المدة

الحكم كالاولى — الظر مادة (٣١٨)

الصورة الثالثة أن يكون الطلاق باثنا وكان وقوعه في حال المرض مع وجود الشروط التي يعتبر بها الزوج هاربا من ارثها وفي هذه الصورة تنتقل عدتها لا الى عدة الوفاة بل تعتد بأ يعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق فينظر الى اطولها وتعتد به

الصورة الرابعة ان يكون الطلاق باثنا وكان وتوعه في حال الصحة أوفى حال المرض ويتبين أنه ليس هاربا من ارثها بان أكره على الطلاق مثلا ومات في اثناء العدة وفي هذه الصورة لا تنهدم المدة التي وجبت بمدالطلاق بل تنمها على حسب حالها وتنتهى – انظر مادة (٣١٩)

وكل هذه الاحكام خاصة بوفاة الزوج بعد الطلاق اما اذا بق الزوج حيا فاما أذا بي الزوج حيا فاما أذ يعيدها اليه فلاكلام لمالافي عدة جديدة ولا في مهر جديد واما اذا أعادها اليه في العدة فاما أن يكون الطلاق وجعيا أو بالناوعلى كل فاما أن يفارقها بعد الدخول او قبله فينتجمن هذا صور اربم

الاولى أن يميدها: في الطلاق الرجمي ثم يفارنها بمد ان يدخل بهــا وفي هذه الحالة تجب عليها عدة مبتدأة لحصول الدخول بمد الرجمة وليس

(مادة ٣١٨) أذا مات زوج المطلقة رجيا وهي فى المدةنستد عدة الوفاة وتنهدم عدة الطلاق سواء كان وقوعه في حال صحة الزوج أو فى مرض مو ته

(مادة ٣١٩) اذا مات من ابان امرأته فى ممض موته بغير رضاهاوكانموته فى عدتها حتى ورثثه تنتقل عدتها وتعتد بأبعد الاجلين من عدة الوقاة وعدةالطلاق أعنى اربعة أشهر وعشرا فيها ثلاث حيض هناك مهر في هذه الحالة حتى يقال بجب اولا

الصورة الثأنية أن يميدها اليه فى الطلاق الرجمى ثم يفارقها قبل أن يدخل بها وهذه ايضالا كلامفيهابالنسبةللمهر

الصورة الثالثة أن يسيدها بعد الطلاق البائن وهى فى العدة ويدخل بها ثم يفارقها وفى هذه الحالة يلزمه كل المهر وعليها عدة مبتدأة من وقت الفرقة الثانية

الصورة الرابعة ان يكون الطلاق بائنا ويعيدها اليه وهمى فى المدة ثم يفارقها قبل ان يدخل بها وفى هذه الصورة نجب عليها عدة مبتدأة وبجب عليه المهر الذي سماه فى العقد الثانى كاملا (تأمل) — افظر مادة (٣٧٠) عليه المهر الذي سماه فى العقد الثانى كاملا (تأمل) — افظر مادة (٣٧٠) عقب فلك لان المسبب يعقب الطلاق اوالمتاركة او الوفاة فيكون ابتداؤها اذا كان المقد صحيحا وعقب المتاركة او تفريق القاضى اذا كان فاسدا وعقب الوفاة سواء كان العقد صحيحا اوفاسدا وينبنى على ذلك ان الندة تنقضى وان الم تعلم المرأة بالطلاق أو الوفاة لما ذكر ولانها اجل فلايشترط العلم بمضيدوان المرأة اذا ادعت الطلاق على الزوج فى وقت معلوم وأن كروفاقامت بينة على المرن وقت الحكم به وهذا اذا كان الطلاق ثابتا بغير اقراره بأن شهدت به لامن وقت الحكم به وهذا اذا كان الطلاق ثابتا بغير اقراره بأن شهدت به البينة وهو منكر له أما اذا ثبت باقراره بان خبر فى وقت أن المواته المنذ زمان المينة وهو منكر له أما اذا ثبت باقراره بان خبر فى وقت بأن هما المينة وهو منكر له أما اذا ثبت باقراره بان خبر فى وقت بأنه طاقها منذ زمان

⁽ مادة ٣٢٠)من "روج معدّته من طلاق بائن غيرثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عليه لها مهر كامل وعليها عدة مستقبة ولو لم يدخل بها

مضى ولم تقم عليه بينة فان العدة تبتدئ من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه الطلاق سواء صدقته المرأة أو كذبته أو قالت لا ادرى زجراً له بذله طلاقها ونفيا للنهمة فان صدقته وكان الزمن كافيا لا تقضاء العدة وفى الزمن غير كاف تجب لها النفقة فى الزمن الكافي لتمام العدة من الوقت المسند اليما العلاق وان كذبته فى هذا الاخبار والزمن كاف تجب لها النفقة بجميع انواعها فى العدة التى ابتدأت من وقت الاخبار لانها لم تقر بسقوطحقها فيها وان كذبته و ازمن غير كاف وجبت لها النفقة ايضا كسابقها — انظر مادة (٣٢١)

والمرأة يلزمهاأن تمتد في البيت المضاف الى الزوجين بالسكنى تبل الفرقة ولو حصلت وهمى غير موجودة فيه ولهذا لو خرجت لزيارة أهاما وطلقها زوجها أو مات كان عليها أن تمود الى منزلها فتمتد فيه وحكمته أن المرأة اذا اعتدت في البيت الذى كانت تسكنه مع الزوج قبل الفرقة تكون دائمًا على ذكر من المماشرة فتحزن على فراقه ان توفى فتمتنع عن ارتكاب شئ مخالف للشرع المماشرة وتكون قرية الرضا ان اراد الزوج عودها اليه ان كانت الفرقة بالطلاق

⁽ مادة ٣٢١) مبدأ العدة بعد الطلاق في النكاح الصحيح وبعد تفريق الحماكم او المناركة في النكاح الفاسد وبعد الموت فورا وتنقضي العدة ولو لم تسلم المرأة بالطلاق أو الموت حتى لو باقها الطلاق او موت زوجها بعد مضى مدة العدين فقد حات الازواج ولو أفر الزوج بطلاقها منذ زمان ماضر ولم تقم عليه بينة فالمدة تعتبر من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه وللمرأة الثقفة أن اكذبته ولانققة لها أن صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد استعرق مدة العدة فان م يستعرق تجب لما بقي

وبما أن الاعذار تغير الاحكام فى العبادات وغيرها لأن الضرورات تبيخ المحظورات كان هذا الحسكم عند عدم الضرورة فلو وجدت جاز لهـــا الحروج وينبنى على ذلك جوازه فى الاحوال الآتية

اولا _ اذا أخرجت الورثة ممتدة الوفاة بان كان نصيما من البيت لا يكفيها اذا قسم - ثانيا أن ينهدم البيت بالفعل - ثالثا أن يخشى الهدامه فتخرج خوفاعلي نفسها ومالها _ رابعا خوف تلف ما لها بالضياع بانكان البيت مهداً من اللصوص مثلا وهو غير حصين ـ خامسا اذا كان البيت الذي يسكنانفيه ليس مملوكا لهما وتوفي الزوج ولا تجد المرأة كراءه . فان وجمه عذرمن الاعذار المبيحة للخروج انتقلت معتدة الوفاة الى أقربموضعمنه لتكون دائما على ذكر من احوال الزوج وانتقلت معتدة الطلاق الى المومنع الذي يشاؤه الزوج لوجوب السكني عليه . اذا علمت ما تقدم تعلم بداهة أن الخروج لقضاء المصالح بالنسبة لمعتدة الطلاق ليس من الاعذار لان الزوج متكفل بجميع ذلك إذ نفقتها واجبة عليه وأنه من الاعذار بالنسبة لممتدة الوفاة لمدموجوب النفقة لها فتحتاج الى الخروج نهارآ وبعضالليل لطلب المعاش في النهار وربما امتداليأن يهجم الليل فيجوز لها ذلك وهذالا يستغرق الليل كله والضرورة تقدر بقدرها فلا تبيت خارج بيتهــا ـــانظر مادة (٢٢٣م

⁽ مادة ٣٧٣) تمند ممندة الطلاق والموت فى البيت الهضاف الى الزوجين بالسكنى قبل الفرقة وان طلقت او مات عنها وهي فى غير مسكنها عادتاليه فورا ولا تنخرجان منه الا ان بصيراخراجيااو ينهدم اويخنى انهدامه او تلفمال المرأةاولا تعجدكراه

ــه ﷺ الفصل الثانى ﷺ⊸ (في تفقة المعتدة)

اعلم أن الفرقة بين الزوجين اما أن تكون بنير وفاة الزوج أو بوفاته فان كان الثاني فسيأتي حكمه في شرح مادة (٣٣١)وان كان الاول فاما ان تكون من قبل الرجل أو من قبل المرأة وعلى كل فاما أن يكون سبب الفرقة معصية أو غير معصية فتنتج صور اربع.

الصورة الاولى أن تكون الفرقة من قبل الزوج وكان سبب الفرقة عير ممصية ، الثانية أن تكون الفرقة من قبل الزوج وسبب الفرقة ممصية وفي هاتين الحالتين تعبب النفقة بأنواعها الثلاثة وهى الطمام والكسوة والسكنى ما دامت المرأة في المدة قصر الزمن أو طال وينبني على ذلك أن المرأة تجب لما النفقة ما دامت في المدة في المسائل الآتية

اولا _ للمطلقة سواء كان الطلاق رجعيا أو باثنا وسواء كان البائن باثنا بينونة صغرى أو كبرى وسواء كانت المرأة حاملا أو حائلا أى غير حامل لان سبب الفرقة آت من جهته

ثانيا_ للملاعنة لان هذه الفرقة انت من قبله وان كان لها دخل فيها لكنه هو السبب لحصول القذف منه اولا نهى مضطرة للدفاع عرب شرفها وعرضها

المسكن فتننقل معتدة الوفاة لاقرب موضغ منه ومعتدة الطلاق الى حيث يشاه الزوج ولا تخرج معتدة الطلاق رجعيا كان او باثنامن يبتها الالضرور تولمئدة الوفاة الحروج لفضاء معالحها ولا تبيت خارج بيتها

تُألثاً _ للمبانة بالايلاء لانه هو السبب في الفرقة |

رابعا _ للمبانة بالخام لانه هو السبب في هذه الفرقة وانكان لهادخل فيها بالقبول ، ولـكن محل وجوب نفقة المدة على الزوج في هذه الصورة اذا لم تحصل البراءة منها وقت الخلع فان حصلت فلا تلزمه لرضاها بسقوطها خامسا _ للمبأنة بابائه عن الاسلام لانه هو السبب في هذه الفرقة اذ اسلم بقيت الزوجية

سادسا _ لزوجة من اختار الفسخ بالبلوغ لانه هو السبب

سابعا _ للمبانة بردنه لانه هوالسبب فيها ولا شك في ان هذه فرقة سبها معصية الزوج

ثامنا - للمبانة بفعل الزوج باصولها اوفروعها مابوجب حرمة المصاهرة الانهافر قامنا - للمبانة بفعل الزوج باصولها اوفروعها مابوجب حراء الانهافية في هذه الصور على الزوج ما دامت في المدة لان النفقة جزاء الاحتباس وهي محبوسة في حق حكمه و المقصود من الزواج وهو الولد اذالمدة واجبة في هذه الاحوال لصياته فتجب النفقة النفقة انظر مادة (٣٢٤)

مادة ٣٢٤)كل فرقة طلاقا أو فسخا وقت من الزوج لا لوجي سقوط النفقة سواه كانت بمصيته أم لا تتجب عليه النفقة مدة العدة وان طالت

⁽اولا) لمقدة الطلأق رجميا كازا و باثنا بينو نة صفرى اوكبري حاملا كانت المرأة اوحاثلا

⁽ ثانيا) للملاعثة والمبانة بالايلاء أو بالخلع مالمتبرئه منها وقت وقوعه

⁽ ثالًا) للمبائة باباته عن الأسلام

⁽ رأبها) لزوجة من أختار الفسخ بالبلوغ

⁽ خامسا) للميانة بردته أو فِعله باصلها أو فِعرعها ما يوجب جرمة المصاهرة

الصورة الثالثة - أن تكون المرأة هي السبب في الفرقة ولكن السبب غير معصية وفي هذه الصورة تجب لها النفقة ايضا وينبني على ذلك وجوب النفقة في الاحوال الآتية - اولا لمن اختارت نفسها بالبلوغ - تانيب افازوجت المكلفة نفسها ارجل واشترطت كفاءته لها ثم تبين انه غير كف وفسخت المقد فلها النفقة ما دامت في المدة لان الفرقة وان كانت من قبلها الا انها عقة فيها - ثالثا اذا زوجت المكلفة نفسها لكف، ودفع أقل من مهر المثل بلا رضا وليها الماصب قبل العقد فطلب الولى من الزوجة المنين مهر المثل فامتنع وفسخ المقد وجبت العدة ونفقها - رابعا لزوجة المنين اذا اختارت الفرقة - انظر مادة (٣٠٥)

الصورة الرابعة أن تكون هي السبب في الفرقة وهو معصية وفي هذه الحالة تسقط نفقتها وينبني على ذلك سقوطها في الاحوال الآتية اولا اذا اوتدت أي خرجت عن دين الاسلام فلا نفقة لها ولو في العدة ــ ثانيا اذا فعلت بأصول زوجها أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة بأن قبلت أباه أو ابنه بشهوة أو مكتنه من نفسها لانها تحرم على زوجها حرمة مؤدة بفعل هذه الاشياء فتسقط نفقتها وان كانت في العدة لان سبب الفرقة معصية من جبتها ــ انظر مادة (٣٢٦)

⁽مادة ٣٢٥) كافرقة وقد من تبل الزوجة بلا مصية منهالا لوجب سقوط النفقة فتجب المعتدة بخيار بلوغ أو عدم كفاء أو تقصان مهر ولامر أة المنين اذا ختارت قسها (مادة ٣٣٦ كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمصيها وجب مقوط الثفقة فلا تجب المعتدة لفرقة ناشئة عن ردتها بعد الدخول أوا لخلوة بها أو عن قطها طائمة ما يوجب حرمة المصاهرة باحل زوجها أو يقرعه وانما تسكون طالسكي إن المنخرج من بيت العدة

ومتى سقطت النفقة فلاتمود وارزال السبب المسقط لهاكما اذاار تدت الزوجة فأذا فرض انها أسلمت والعدة باقية فلا تستحق شيئا من النفقة ايضا لانها سقطت بالردة والساقط لا يعود ولكن اذا نشزت المرأة أى خرجت عن طاعة زوجها بغير حق فطلقها ثم تركت النشوز وعادت الى بيت الزوج استحقت عليه النفقة وقال بعضهم فى الفرق بينهما انها فى الصورة الاولى اذا عادت يكون من باب عود الساقط وهو لا يمود وفى الصورة الاولى اذا عادت يكون من باب عود الساقط وهو لا يمود وفى الصورة الثانية من باب زوال المانم ومتى زال عاد الممنوع (تأمل) — انظر مادة (٣٧٧)

والنفقة تجب في العدة ولو طال زمنها وينبني على ذلك ما يأتي

اولا اذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض ودخلت فى العدة بالاشهر ثم وأت الدم قبل انقضاء الاشهرالثلاثة وأستأ نفت العدة بالحيض تجب لها النفقة فى العدة المستأ نفة حتى تنقضى

نانيا اذا كانت المرأة من ذوات الحيض بان رأته في عمرها ولو مرة ثم حصلت الفرقة بينهاو بين زوجها بنير الوفاة لزمتها المدة بالأقراء فانعا دلها دم الحيض اعتدت به واذا لم يمدالها فلا تنقضي عدّبها حتى تبلغ سن الاياس وهو خس وخمسون سنة على المفتى بهوستد بعده بثلاثة اشهر وحينتذ بجب

⁽ماده/٣٧) كل امرأة بطلت نفقتها بالفرقة لا تسود لها النفقة في العسدة و انزال سبب الفوقة فاذا أسلمت المبانة بالردة والمدة باقية غلا تسود لها نفقتها مخلاف المطلقة. ناغرة اذا ركت الشفوز وعادت الي بيت الزوج كان لها أخذ التفقة

لها النفقة على زوجهاما دامت لم تنقض عدتها انظر مادة (٣٧٨)

ثم ان المرأة ان طلبت نفقة المدةوهي فيهافرض القاضي لها النفقة وامره بدفها فان امتثل فيها وان امتنع نفذ عليه جبراً واما اذا كانت المدةوقت طلبها قد انقضت فأن كانت النفقة غير مقضى بهاولا متراضى عليها فلاحق لها في هذا الطلب لان النفقة لا نصير دينا الا بالقضاء أو الرضاولم يحصل واحد منهما والسبب الموجب لهاوهو المدة قدا نتعى فلا تجاب الى طلبها النفقة مقضيا بها أومتراضى عليها سواء كانت مستدانة أوغير مستدانة فلا تسقط لا نها صارت دينا والدين لا يسقطوان سكت الدائن عن طلبه في وقت استحقاقه له النظر مادة (٣٠٠)

واما الثانى وهومااذا كانت الفرقة بوفاة الزوج فلانفقة للممتدة مطلقاأى سواء كانت المرأة حاملاً أو غير حامل لان النفقة تجب شيئا فشيئا ولا ملك له بسد الموت فلا يمكن إيجابها فى ملك الورئة ولان المتوفى غالبا يترك شيئا فترث منه زوجته فتنفق على نفسها مما ورثته (تأمل) – انظر ماده (٣٣١)

⁽مادة ٣٢٨) المراحقة التى اعتدت بالاشهر ورأت الدم قبل مضيها لها النفقة قى المدة ٣٤٨) المراحقة النفقة قى المدد الجديدة التى وجب عليها استثنافها بالاقراء وكذلك من حاضت حيضة اوحيضتين ثم ارتفع عنها الدم لمرض أو غيره وامتد طهرها وصارت مجبورة على استمرار عدتها بالحيض او تبلغ سن بالحيض او تبلغ سن الاياس وتسد بالاشهر بعده

⁽مادة ٣٧٩) أذا لم يفرض الزوج لمطلقته تفقة فى عدّمها ولم تخاصم المتدة فيها ولم يفرضالحاكم لها شيئا حتى انقضت العدة سقطت نفقتها

⁽مادة ٣٣٠)الثفقةالمفروضةالممتدة بالتراضى او محكمالقاضى لاتسقط بمضى المدة مطلقا (مادة ٣٣١)لاتحب النفقة باثواعهالمحرة المترفى عهازوجها سواء كانت حائلاً وحاملا

مه الكتاب الرابع فىالاولاد كله م (الباب الاول فى ثبوت النسب) ﴿ الفصل الاول ﴾

« في ثبوت نسب الولد المولو دحال قيام النكاح الصحيح »

لما كان ثبوب النسب لا يتأتى الا بعد الحل في مدة مخصوصة استنبطها الفقها، من الكتاب والسنة ليبنوا الاحكام عليها فقالوا أقل مدة الحل ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر واكثرها سنتان واستدلوا على الاول بقوله تعالى و وحمله وفصاله ثلاثون شهراً عمع قوله في آية اخرى «وفصاله في عامين» فاذاطر حنامدة الحمل والفصال التي هي ثلاثون شهراً بق ستة أشهر وهي أقل مدة الحمل واستدلوا على التاني بالمشاهدة وعلى الثالث بقول السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها «ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل » وظل المغزل مثل للقائد سانظر ما دو استدلوا على فلك أنه اذا تزوج رجل بامرأة وكان العقد صحيحاتم ولدت وينبني على ذلك أنه اذا تزوج رجل بامرأة وكان العقد صحيحاتم ولدت فلا يخلوا لمن أحد أمر بن الاول أن تأتى به لستة اشهر فاكثر من حين المقد ما الثاني ان تلده لا قامن ستة اشهر

فان كان الاول ثبت نسبه من الزوج سواء ادعاه اولا وسوا. دخـل بالزوجة اولم يدخل وسوا، وجد الزوج والزوجة فى بلد واحد أو فى بلدين ولو بمدت المسافة بينهما وذلك لان الفراش موجود فى المدة الكافية لتكوين

⁽ مَادة ٣٣٢) أقلمدة الحملسنةاشهر وغالبها تسعة اشهروا كثرها سنتانشرعا

الجنين وقد قال عليه الصلاة والسلام (الولد للفراش).

وان كان الثانى وهوما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من حين العقد فلا يثبت نسبه لان زمن الفراش لم يبلغ افل مدة الحمل واذن يكون مبدأ الحمل سابقا على المقد نم اذا اعترف الزوج بانه ابنه ولم يصرحانه من الزنا يثبت نسبه وان كان هذا غير متأت في الظاهر ولكن لتصحيح افراره يحمل على ان الحمل قد حصل في فراش آخر سوا، كان بعقد صحيح او بوط، بشبهة مراعاة لمصلحة الولد وتصحيح كلام العاقل ما امكن— انظر مادة (۱۳۳۳) ولكن يجوز له ان ينفيه في حالة ما اذا ولدته لهام ستة أشهر فاكثر اذا تحقق انه ليس منه فان لم يتحقق ذلك فلا يجوز له ومع ذلك فلا ينتي نسب الولد بمجرد نفيه بل لا بد من اللمان الآتى بيانه في شرح مادة (۱۳۵۰) ولا يصح النفي ويمقبه اللمان الذي يترتب عليه تفريق القاضي بين الزوجين الا يصح النفي ويمقبه اللمان الذي يترتب عليه تفريق القاضي بين الزوجين الا اذا كان في اوقات وأحوال مخصوصة وهي وقت الولادة اووقت شراء لوازمها او وقت علمه بان ذوجته ولدت اذكان غائبا — انظر مادة (۱۳۹۷ و ۱۳۹۷)

⁽مادة ٣٣٣) أذاولات الزوجة حال قيام النكاح الصحيح والدالتمامستة أشهر فصاعدا من حين عقده ثبت نسبه من الزوج فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تروجها فلا يثبت نسبه منه الا اذا أدعاء ولم يقل أنه من الزنا

⁽ مادة ٣٣٤)اذا تقى الزوج الولد المولود لتمام سنة اشهر من عقد النكاح فلا يتنقى الا اذا نفاه فى الاوقات المقررة في المادة التي بعد الآتية و تلاعن مع المرأة لدى الحاكم وفيرق بينهما

⁽ مادة ٣٣٦) أنما يمح نفىالولد فىوقت الولادة اوعند شراء ادواتها او فى ايام الهَيْئة الهتادة على حسب عرف اهل البدواذا كانالزوج غائبافحالة علمه كحالة ولادتها

وينبنى على ذلك ان الولد لا ينتنى نسبه فى الصور الآنيــة ولو فرض حصول التلاعن بين الزوجين وفرق القاضى بينهما

الاولى أذا نفاه بعد مضى الاوقات المبينة قبل

الثانية اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة او دلالة لوجود الاعتراف منه فلا يصح النفي بعده

الثالثة اذا نزل الولد ميتاً وماتأتناء اللمان قبل التفريق بينهما والسبب في ذلك ان النفي حكم والميت لا يصح الحسكم عليه

الرابعة اذا ولدت المرأة ولداً ونفاه الزوج ولا عن وحكم الناضى بالنغريق وننى نسب الولد ثم ولدت آخر قبل مضى سنة أشهر من وقت ولادة الاول وينبنى عليمه أدت الولدين ينسبان الى الزوج لان الولد الثانى لا يمكن نفيه الا باللمان واللمان لا يتأتى لانشرط اقامته ان تكون الزوجية قامّة وهى غير موجودة واما الاول فيثبت نسبه ايضا لانه متكون من المادة التي منها الثانى اذ الرحم لا يخلق فيه جنينان مكونان من ماء من مختلفين فى زمن حل واحد

الحسامسة اذا ننى الولدبمد حكم القاضى بثبوت نسبه منه بان جنى الولد على ولد آخر كائن انقلب عليه وقتله فحكم القاضى بتمويض مالى على عاقلة الجانى لورثة المجنى عليه اذ حكم القاضى على الجانى لا يصح قفضه

السادسة اذا نني الولد ثم مات الروجأو الزوجة قبل اللمان أوبعده وقبل الحكم بالتفريق لان اللمان لم يتم ونني الولد لا يمكن الابعد تمامه -- انظر

مادة (۲۳۷)

واللمان في اللغة مصدر لاعن وأصل اللمن الطرد والابعاد وشرعا هو شهادات مؤكدات بالايمان مقرونة باللمن قائمة مقام حدالقذف في حق الرجل ومقام حد الزنا في حق المرأة و وسبب مشروعيته اله لما نزل قوله تمالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأنوا بأوبعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوالهم شهادة أرق والثلث مم الفاسقون) تالم بعض الصحابة من مضمونها فنزلت آية اللمان وهي قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة أحدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخاسسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخاصة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين)

واللمان من قبيل الشهادة عند الامام الاعظم لان الله تمالى سماهشهادة وينبنى على ذلك أنه يشترط فيه مايشترط فى ادائهامن الحرية والعقل والبلوغ

(مادة ٣٣٧) لا ينتنى نسب الولد في الصور السنة الآتية وان تلاعن\ازوجان وفرق الحاكم بينهما

(الاولي) اذا تماه بعد مضى الاوقات المبينة فى الماهة السالفة

(الثانية) اذا تماه بعد الافرار به صراحة أو دلالة

(الثالثة) اذا نزل الولد ميتائم تفاء أو نقاء ثم مات قبل اللمان أو بعسده قبل تفريق الحاكم

(الرابعة) اذا ولدت المرأة بمد التقريق وقطع نسب الولد ولداً آخر من بطن واحد فني هذه الصورة بلزمه الولدان وببطل الحسكم الاول

(الحاسة) اذا تفاه سد الحكم شوت نسبه شرعا

(السادسة) اذا مات الزوج أو المرأة بمد نني الولد قبلاللمان.أو بمدمقبل.التقريق

والاسلام والنطق والسمع وعدم الحد فى قذف وهذه الشروط النسبة اليهما ويشترط زيادة على ذلك بالنسبة للزوجة أن تكون عفيفة عن الزنا وقته فاذا اجتمعت هذه الشروط وتلاعن الزوج والزوجة امام القاضى حـكم بينهما بالتفريق وقطع نسب الولدوان فقد شرط من هذه الشروط فلايصح اقامة اللمان فلا ينتنى نسب الولد انظر مادة ه٣٣

ومتى توفرت شروط اللمان وحصل بالفعل قطع الحاكم نـب الولد من أبيه وألحقه بأمه ولكن لا يكون الولد اجنبيا من الملاعن فى كل الاحوال بل فى بعضها فيكون اجنبيا فى الاحوال الآتية

اولاً النفقة فلا تعب بينهما نفقة الآباء على الابناء وبالعكس

ثانياـ الارثفلا توارث بينهما

ولا يحكم بكوته اجنبيافالصورالآتية :

اولا_ الشهادة فلا تقبل شهادة أحدهماالآخر

ثانيا _ الزكاة فلا يجوز لاحدهما أن يمطى الآخر شيئًا من زكاة امواله ثالثا_ القصاص فلو قتله الملاعن عمداً لا يقتل فيه كمالو قتل الاب ابنه

ر مادة ٣٣٥) لا يتلاعن الزوجان الااذا اجتمعت فيهما أهلية اللهان وشرائطه وهي أن يكون التكاح بحيحا والزوجية قائدة ولو فى عدة الرجبى وأن يكون كل مهما أهلا لاداه الشهادة لا تتحملها أى مسامين حرب عاقاين بالنين ناطقين لا أخرسين ولا محسدو دين فى قذف وأن تكون المرأة زيادة على ذلك عفيفة عن الزناوقته فان كانا كذلك و تلاعنا يقرق الحاكم يتهما ويقطع نسب الولد من أبيه ويلحقه بامه وان لم يتلاعنا او لم تتوفر فيهما أطلية اللمان فلا ينذبى نسب الولد وكذا اذا اكذب الزوج نقسه قبل اللمان أو بعده وبعد التفريق يلزمه الولد ومجد حد القذف

رابعاً _ المحرمية فلو أراد الملاعن أن يزوج بنته لمن نفأه فلا يجوز خامساً ــ الالتحاق بالغير فلو ادعاه غير الملاعن لا يصح لاحتمال أن يكذبالنافي نفسه ـــ انظر مــادة (٣٣٨)

وهذا اذا كان ولد اللمان حيا فان مات عن ولدفاما أن يكون ولداللمان مذكراً أومؤ ثفافانكان مذكرا وادعى الملاعن ولده بأن قال هذا ابن ابنى ثبت نسبه من الملاعن ويمد مكذبا نفسه فيحد حد القذف وان كان ولد اللمأن مؤثثا فلا بثبت نسب ولدها منه لاستننائه بنسب أبيه لان ولدالبنت ينسب الى الاب ــــ انظر مادة (٣٣٩)

ومتى حصل اللمان بين الزوجين حسكم القاضى بينهما بالتفريق وقطع نسب الولدعن أبيه فاذا لم فرق الحاكم (الفاضى) بينهما فالزوجية قائمة وبنبنى على ذك أنه اذا مات احدهما قبل التفريق ورثه الآخر لكن لا يجوز لهما الوقاع والاستمتاع فان فرق القاضى بينهما انقطعت الزوجية وبانت منه المرأة بينونة صغرى ولكن هذا الطلاق بخالف الطلاق الواقع فى غير هذه الحالة

⁽٣٣٨) قطع الحماكم الولد عن نسب أيه بخرجه من النصبة ويسقط حقه في النفقة والارث دون غيرهما ويبقى النسب متصلا بين الولد وأبيسه الملاعن فى حق الشهادة والزكاة والتكاح والقصاص وفى عدم اللحاق بالخير فلا يجوز شهادة أحدهما للاخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب على الاب القساص بقتله واذا كان لابن الملاعنة ابن ولنا فيه بنت فلا بحوز للابن أن يتزوج تلك البنت وأذا ادعاه غير الملاعن لا يشعق ه

⁽مادة ٣٣٩) اذا مات ابن اللمان عن ولد فادعاء الملاعن يثبت نسبه منه ويقام عليه الحد وبرث من المتوفي وأذا ماتت بنت اللمان عن ولد فادعاء الملاعن فلا بُتِبت نسبه منه ولا يرشمن امه

اذ الزوج فى اللمان لا يجوز له أن يمقد على المرأة مرة ثانية ما دام كل منهما اهلا للمان فان خرجا عن الاهلية او خرج احدهها جاز لها عقد النكاح سواء كان ذلك فى المدة أو بعدها ــ انظر مادة (٣٤٠)

6 1.B (a)

﴿ الفصل الثانى ﴾ (فى ثبوت نسب الولد المولولد من نكاح فاسد أو وط. بشبهة)

قد عرفت في شرح مادة (٣٣٣) أن العقد اذا كان صحيحا وأتم الزوجة بولد لتمسام ستة أشهر من وقت العقد ثبت نسبه من الزوج ، أما لو كان عقد الزواج فاسدا فلا يثبت نسب الولد من الزوج الا اذا جاءت به لتمام ستة أشهر من وقت الدخول بها فالمتزوجة زواجا فاسدا اذا أتت ولد لا قل من ستة أشهر من حين العقد وجميع الاولاد التي تولد من المرأة بعده في المعاشرة الازوج فاذا فرق بينهما القاضي او تفارقا لمن انفسهما شم جاءت بولد يثبت نسبه اذا جاءت به لاقل من سنتين من التفريق واذا جاءت به لا كثر منها فلا يثبت نسبه لتحقق حصول حين التفريق واذا اراد الزوج ننى الولد الذي نسب اليه فلا يثبت نسبه الخل بعد التفريق واذا اراد الزوج ننى الولد الذي نسب اليه فلا يثبت نسبه النفية فنه فيه

⁽مادة ٣٤٠) الفرقة باللمان طلاق باثن ومالم يفرق الحياكم بين الزوجين بعد الممان قالزوجية قائمة ويجرى التوارث بيهما اذا مات أحدهما وكان الآخر مستحقا للمبراث واتما يحرم على الملاحن وقاع المرأة والاستمتاع بها · وحرمة الفرقة باللمان تدوم ما حام كل من الزوجين أهلا له قان خرجا او احدهما عن اهليته جاز للزوجيان يُروج المرأة في العدة وبعدها

لان المقد فاسد ومن شروط اللمان ان يكون المقــد صحيحاً ـــ انظر مادة (۴٤١)

فان حصل وط، بشببة تتبع الاحكام الآتية واليك بيانها : اعلم ان الشبهة هي ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي على ثلاثة انواع شبهة في الحل وشبهة في العقد وشبهة في العقد وشبهة في العقد وشبهة في العقد منه بولد الناشئة من دليل شرعى فادا لامس الاب جارية ابنه وجاءت منه بولد وادعاه ثبت نسبه منه لان الشبهة ثابتة بقول النبي عليه الصلاة والسلام للغلام الذي اشتكاه أبوه (انت ومالك لابيك)

وشبهة العقدهي التي نشأت بسبب وجود العقدعلي من لا تحلله كما اذا عقدرجل على محرم له رضاعا او مصاهرة أو نسبا فاذا دخل بها واتت بولد وادعاه ثبت نسبه منه

وشبهة الفعل هى ظن ما ليس بدليل دليلا مبيحا لفعله وليس كذلك كما اذا زفت اليه امرأة وقيل له انهازوجتك ولم تكن كذلك فدخل بها وهذه يثبت نسب ولدها ايضا اذا ادعاء — انظر مادة (٣٤٣)

⁽ مادة ٣٤١) اذا ولدت المتكوحة نكاحا فاسدا قبل المتاركة والتفريق وكانت ولادمها لتمام سنة أشهر فاكثر ولو لشهرستين من حين وقاعها لامن حين العقدعلمها ثبت نسب الولد من أبيه بلا دعوى وليس له نفيه فان ولدت بعد فسنغ النكاح بالمتاركة او التفريق فلا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستتين من وقت الفرقة

⁽مادة ٣٤٢) الموطولة بشبهة فى المحل أو في المقد اذا جاءت بولد بثبت نسبه من الواطىء ان ادعاء وكذلكالموطولة بشبهة الفمل التى زفت الي الواطىء وقيل له هى زوجتك ولم ككن-كذلك

وادًا ولدته لاقل من ستة أشهر فلا يثبت نسبه لتحقق ان الحمل حاصل قبل العقد لكن ادًا ادعاء ولم يصرح بأنه من الزّنا يثبت نسبه ويحمل على أنه حاصل بسبب عقد سابق — انظر مادة (٣٤٣)

﴿ الفصل الثالث ﴾

(فى ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها)

اعلم ان المرأة التي حصلت الفرقة بينها وبين زوجها امان تكون كبيرة واما أن تكون الفرقة بالطلاق او واما أن تكون الفرقة بالطلاق او بالنوفاة فان كانت الفرقة بالطلاق فاما أن يكون رجميا او بالنا وكل له احكام تخصه واليك بيانها ; فان كان الطلاق رجميا ولم تقربا تقضاء عدتها فانولدته بعد الطلاق لأقل من سنتين يثبت نسبه من الزوج ويحمل على وجوده في المرحم قبل الطلاق وبانت المرأة منه بالولادة لا تقضاء عدتها بها وانولدته إلى مستين أو لا كثر ثبت نسبه ايضا من الزوج ويحمل على انهلامسها في

⁽مادة ٣٤٣) أذا تُروج الزانى مزنيته الحامل من زناء فولدت لمفي ستة أشهــر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له تقيه وان جات به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه الا اذا ادعاء غير معترف أنه من الزنــا

العدة وحينثذ تكونالولادة دليلالرجعة فاذا نفاه لاعن لحكم الشارغ ببقاء الزوجية. وانكان الطلاق باثنا ولم تقر بانقضاء عدتها فانجأ تبولدلافل من سنتين يثبت نسبه منه لانه يحتمل ان يكون موجودا في رحم امهقبل الطلاق وان ولدته لتمام سنتين او لا ً كثر من وقت الابانة فلا يثبت نسبه للتيقن بوجوده بعد زوال الفراش الا اذا ادعاه ولم يقل انه من الزنا وحكم المتوفى عنها زوجها ولم تقر بانقضاء عدتها كحكم المبانةغير ان الذي يدعى الولد الذي جاء بعد سنتين هم الورثة ـ انظر مادة (٣٤٤) وان انرت المطلقة بانقضاء عدتها وكانت المدة بين الطلاق والانوار بانقضائها تحتمل صدقها بان كانت ستين بوما فان كان رجعيا وولدته لاقل من ستة اشهر من حين الاخبار بانقضاء عدتها ولا قل من سنتين من حين الطلاق ثبت نسبه للتيقن بوجود الحل فىالزمن آندى أخبرت عنه بانه آخر عدتها قيظهركذبها ويبطل اقرارهاه وكذلك اان ولدته لاكثر من سنتين من حين الطلاق ولاقل من ستــة أشهر من حين الوقت الذي اخبرت فيه بانقضاء عدتها يثبت نسبه أيضا و يحمل على أنه واقعها في اثناء المدة لان الزوجية

⁽مادة ٣٤٤) أذا لم تحر المطلقة الكبيرة بالقضاه عديها فان كانت مطلقة رجعياً بثبت نسب ولدها من زوجهاسوا ولدنه لاقل من سنتين من وقت الطلاق او لنمامهما أولاكثر و لو تفاه لا عن . وأن كانت مطلقة طلاقا بائنا بواحدة او ثلاثة وجاهت بولد لاقل من سنتين بثبت نسبه منه وكذاك المتوفي غها زوجها أذا لم تفر بانقضاه عديها يشبت نسب ولدها أذا جاهت به لاقل من سنتين من حين الوفاة و فان ولدت المطلقة باثنا أو المتوفى عنها زوجها ولدا لاكثر من سنتين من حين البت أو الموت فلا شِبت نسيه الا يدعوة من الزوج أو الورثة

بأنية حكما وان ولدته أنمام ستة اشهر او آكثر من حين الوقت الذى اخبرت فيه بمضيها فلا يثبت نسبه فيحمل على انها حملت من ملامسة حصات بعد انقضاء عدتها وان كان الطلاق باثنا او كانت الفرقة بالوفاة فان ولدته لافل من سنتين من حين اباتها او وفاة زوجها ولاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت نسبه لظهور كذبها كما تقدم وان ولدته لتمام ستة اشهر او لا كثر من حين انقضاء عدتها حسبا اخبرت فلا يثبت نسبه لعدم وجود ما يدل على كذبها ولا فرق في ذلك بين كونها ولدته لاقل من سنتين من ما يدل على كذبها ولا فرق في ذلك بين كونها ولاكثر لعدم وجود ما يدل عين ابانتها أو من حين وفاة زوجها او أنمامها او لاكثر لعدم وجود ما يعل

وان ولدته لا كثر من سنتين من حين الابانه او الوفاة ولاقل من ستة أشهر من حين الوقت الذي أخبرت عنه بمضى عدتها فيه فلا يثبت نسبه لمضى مدة اكثر من اكثر مدة الحمل بعد الابانة أو الوفاة النظر مادة (هما) وان كانت صغيرة أى مراهقة وهى التي قاربت البلوغ فاما أن تكون الفرقة بالطلاق واما أن تكون بالوفاة فان كانت بالطلاق وكان بعد الدخول فاما ان تقر با تقضاء عدتها أولا فان أقرت ثم جاءت بولد لافل من سنة أشهر

⁽ مادة ه ٣٤) اذا أفرت المطلقة رجيا أو باثنا او التوفى عنها زوجها باقضاه عدتها في مدة تحتمله ثم ولدت قان جات بالولد لاقل من نصف حول من وقت الافرار ولاقل من سنتين من وقت الفرقة شت تسبه من ابيه وأن جاءت به لاقل من نصف جول من حين الاقرار ولاكثر من منتين من وقتاليت اوالموت فلائيت نسبه

من وقت الاقرار ولاقل من تسعة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبه وبطل افرارها لظهور كذبها وان جاءت به لستة أشهر أو أكثر من حين الاقرار فلا يثبت نسب الولد لمدم الجزم بكذبها وان لم تقر ولم تدع حبلافان جاءت به لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبت نسبه وان جاءت به لخمام تسعة اشهر أو لاكثر فلا يثبت نسب الولد منه لان انقضاء عدة الصفيرة له جهة واحدة في الشرع وهو ثلاثة أشهر فبمضيها يحكم الشرع بانقضاء المعدة وان ادعت حبلا وكان طلاقها بالمايثيت نسب ولدها الميسنتين ويكون حكمها حكم السكبيرة وان كان طلاقها رجعيا يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سبعة وعشرين شهرا ولم تعامل معاملة الحبيرة المطلقة طلاقا رجعيا لان عدتها متمينة بالاشهر — انظر مادة (٣٤٦)

وان كانت الفرقة بالوفاة ولم تقربا تقضاء عدتها ولم تدع حبلا فان ولدته لاقل من عشرة اشهر وعشرة أيام من حين الوفاة يثبت نسب ولدها منه للملم بوجود الجل في بطنها في العدة حيث لم يمض عليه بعد انقضائها أقل مدة الحمل فيظهر أنها كبيرة وتكون عدتها بوضع علها ، وإن ولدته لاكثر

⁽مادة ٣٤٦) إذا كانت المطلقة مراهقة مدخولا بها ولم تدع حيلا وقت الطلاق ولم تقر باقتضاء عدتها وولدت لاقل من تسعة أشهر منذ طلقها زوجها يثبت نسب الولد منه فان جاءت به لئمام تسعة اشهر فلكثر فلا يثبت نسبه واذا اقرت بانقضاء عدتها فان جاءت بالولدلاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من تسمة من وقت الطلاق ثبت نسبه والا فلا وائد ادعت حيلاوقت الطلاق يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من ستين لو الطلاق باثنا ولاقل من سبة وعشرين شهرا لوالطلاق رجيعا

من عشرة أشهر وعشرة أيام فلا يثبت نسبه لانه بمرور اربعة أشهر وعشرة المام بحكم بانقضاء عدتها فيكون قد مضى بعد الد.دة ستة أشهر وهى كافية لتكوين الجنين لانها اقل مدة الحمل — واذادعت حبلا فحكمها حكم الكبيرة من انها اذا جاءت به لاقل من سنتين يثبت نسبه لادعائها البلوغ بدعوى الحبل ولا يخنى ان بعض مسائل ثبوت النسب مبنية على اعتبارات يدركها الليب المطلع على الاحكام المتقدمة وان كان العقل يستبعدها — انظر مادة (٣٤٧)

﴿ الفصل الرابع ﴾ (فى دعوى الولادة والانرار بالابوة والبنوة والأخوة وغيرها واثبات ذلك)

اعلم ان المرأة ان ادعت الولادة وصدقها الزوج في انها ولدت هذا الولد الذي تدعى ولادته "بت نسبه منه

فان لم يصدقها الزوج فهناك حالتان - الاولى ان يكون الفراش قائما بان لم يحصل سبب من أسباب الفرقة - الثانية أن يكون قد حصل وعلى كل قاما أن ينكر نفس الولادة أو تعيين الولد فان لم يحصل سبب من أسباب

⁽ ماده ٣٤٧) المراهقة التى توفى عنها زوجها ولم تدع حبلا وقت وفائه ولم تقـر بانقضاء عدتها اذا ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة المم ثبت نسب الولد منه وأن جاءت به لتمام عشرة اشهر وعشرة أيام او لاكثر فلا يشت النسب منه .وانادعت-بلا وقت الوفاة فحكمها كالكبيرة يشت نسبه منه لاقل من سنتين أن لم تقر باقضا المدتفان رت بانقضا تها لا أذا ولدته لاقل من سنة أشهر من وقت الافراد رت بانقضا تها لا أذا ولدته لاقل من سنة أشهر من وقت الافراد

الفرقة فاما ان تثبت دعواها بشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة سوا كان النزاع قائما بينهما فى اصل الولادة او فى تعيين الولد لان شهادة النساء تصح فبا لا يطلع عليه الرجال ـــ افظر مادة (٣٤٨)

واما اذا حصلت الفرقة بينهما فاما ان تكون الفرقة بالطلاق او با لوفاة فان كانت بالطلاق وكان وجميا ولم تقر بانقضاء عدتها ثم ادعت أنهاولدت يعــد أكـــُر من سنتين من وقت الطلاق وانكر الزوجالولادةفلهاأن تثبت وُلادتها بشهادة المرأة المتصفه بما ذكر في المادة السابقة لان الفراش موجود لحدوث الحل في المدة فيكون مراجمالها وان ادعت أنها ولدت لاقل من سنتين ولم يوافقها الزوج فلا يثبت النسب الاببينة كاملة اللمم الااذا اعترف بالحل أو كان ظاهرا بحيث ان كل من رآها يغلب على ظنه انها حامل قحيدًا. يكني في ثبوت نسب الولد شرادة الرأة المتصفة عا ذكر ووان كان الطلاق بأثنا أو كانتالفرقة بالوفاة وادعت الولادة لاقل من سنتين فلا بد لثبوت النسب من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ان لم يصدق الز، جأوالورثة او لم يكن الحبل ظاهراً لان القراش غير موجود (تأمل) وان كان النزاع في تعيين الولد تكفي شهادة القابلة لان هذا من الامور التي لا يطلم عليها الا النساء - انظر مادة (٣٤٩)

⁽مادة ٣٤٨) اذا ادعت الزوجة المتكوحة الولادة وجمدها الزوج تشبت بشهادة المرأة مسلمة حرة عدلة المتصفة بما ذكر مسلمة حرة عدلة كلو أنكر تعبين الولد فأه يشبت تعبيثه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر (مادة ٣٤٩) اذا ادعت معتدة الطلاق الرجمي أو البائن أو معتدة الوفاة الولادة لاقل من سننين من وقت الفر فقوج حدها الزوج أو الورثة فلا تشبت الا مجمجة تامة ما لم بكن الزوج أوالورثة فلا تشبن الولديشت بشهادة القابلة كما من فداً قروا بالحبل اوكان الحبل فلا هراغير خاف فان جعدوا تعبين الولديشت بشهادة القابلة كما من

🔏 الاقرار بالبنوة 💸

متى افر رجل ببنوة غلام بان قال هذا ولدى صح هذا الافرار سواء كان هذا الولد بميزا او غير بميز وسواء صدفه في حالة ما اذا كان بميزا او لم يصدقه وسواء كان الاعتراف في حال الصحة او المرض ولكن يشترطشر طان الاول ان يكون الولد مجهول النسب ، الثاني ان يكون في السن بحيث يولد مثله لمثله . ومتى ثبت النسب شارك الولد بقية الورثة ولو أنكر والان النسب قد ثبت باعتراف المقر وهو أدرى من غيره بالنسبة لما نسب اليه فيرجح قوله على قول غيره

فاذاادعت امرأة بعدموت المقران الولد انهامن المقروانها زوجة له وكانت مشهورة بانها أمه و بالاسلام وحربة الاصل او الحرية المارضة لهافبل ولادته بسنتين ورثت أيضا من المقر اذا وافق الورثة على ذلك فان نازعها الورثة وقالوا انها لم تكن زوجة للمقر او اعترفوا بالزوجية ولكن انكرواكونها مسلمة وقت موت المقر اوكانت زوجة له وهي رقيقة ولم يكن ذلك معلوما فلاترث منه الااذا اثبتت ما انكروه ومثل هذا ما اذا لم ينازعها الورثة ولكن كانت زوجيتها مجهولة او حربتها او اسلامها كذلك فلا ترث ايضا الااذا اثبتت دعواها بالبينة ـ انظر مادة (٥٠٠)

⁽ مادة ٣٥٠). أذا أقر رجل بينوة عـلام مجهـول النسب وكان فى السن مجيث ولد مثله لمثله وصدقه التلام أن كان مميزا يسر عن نفسسه أو لم يصدقه يثبت لسبه منه ولمو أقر بينونه فى مرضه وتلزمه تفقنهوتر يبته ويشارك غيرممن ورثة المقرولو جحدوا نسبه وبرث أيضا من أبي المقر وان جبعده . وأن كان لقلام أم وادعت بعد موت المقر أنها زوجته وأن الفلام أنها منه وكانت معروفة بأنها أمه وبالاسـلام وحرية الاصل بأو

وهذا اذا كان الرجل هو المقر اما اذا اقرت امرأة بانها أملوله يولد مثله لمثلها وكان مجهول النسب فان كانت خالية عن الزواج وليست فى عدة زوج فحكمها حكم الرجل فنتبع الاحكام المتقدمة

وان كانت المرأة متزوجة فاما أن تقر بان الولد ابنها منه أو من غيره فان كان الاول وصدتها ثبت نسبه منهما وان لم يصدقها فاما اثبات امومتها بالقا بلة الممروفة بالصدق والامانة ومتى ثبتت امومتها ثبتث ابوة زوجها له وان كان الثانى فالحكم لا يختلف غير انه لا يحتاج الى تصديق الزوج (انظر وتأمل) وان كانت معتدة فان كان الطلاق رجعيا فحكمها حكم المتزوجة لان الفراش موجود حكما وان كانت مطلقة طلاقا باثنا فلا يثبت قولها الا يحجة تامة أى بشهادة رجلين أو رجل وامرأ تين لان الفراش غير موجود (تأمل) —افظر مادة (دهم)

🤏 الافرار بالابوةأو الاسومة 💸

متى أقر ولد بميز مجهول النسب ذكراً كان أو انهى لرجل بانه أبوه أو بالم أبوه أو بالم أبوه أو بالم أبوه أو بالم المربة المربة المالم المربة المر

(مادة ا ٣٥) اذا لم تكن المرأة مروجة ولا مندة لزوج وأفرت بالامومة لمسى يولد مثله لثلها وصدقها ان مميزا او لم يصدقها صح اقرارها عليها وبرث منها الصيوترث منه فان كانت متروجة أو منتدة لزوج فلا يقبل افرارها بالولد الا أن يصدقها الزوج أو تقام البينة على ولادتها لو معتدته أو تشهدا مرأة مسلمة حرة عدلة أو متكوحته أوتدعى . أُمّر لامرأة بانها امه وكان يولد مثله لمثل الرجل أو المرأة ثبت النسب لكن بشرط تصديق المقر له فان لم يصدقه فله اثبات ما اقر به بالبينة أى بشهادة رجاين أو رجل وامرأتين وان عجز المقرعن الاثبات بالبينة بحلف المقر فانحاف بطل قول المقر وان امتنع عن الحلف ثبت الدعوى وثبت نسبه من المقر له ومتى ثبت نسبه من الرجل أو المرأة وجبت بينهما الحقوق الواجبة بين المآباء والابناء فتثبت بينهما احكام النفقة والحضانة والولاية في النفس وفي المال ونحو ذلك النقل مادة (٣٥٧)

💥 الاقرار بالاخوة 💸

متى أقر شخص بالاخوة لنيره صبح هذا الافرار ولكن يكون قاصراً على نفس المفر وينبنى على هدذا أنه اذا توقى رجل فاقر احد أولاده وكان عاد الا بالنا لشخص مجهول النسب بانه أخوه صبح اقراره في حق نفسه لا غير لان الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر فلا يسرى على الورثة الذين لم يوافقوا المقر على اقراره وحياشة يشارك المقر له المقر في نصيبه وباخذ نصفه اذا كان المقر له مذكرا وثلثه اذا كان مؤثنا وذلك لانه الم بصح اقراره في حق باقى الورثة يعتبرما في ايدبهم عنزلة المالك وكان الميت لم يترك سوى مافي يد المقر وبما أنه مذعن بان المقر له يساويه في الاستحقاق اذا كان مذكرا فيستحق نصف نصيبه وان كان مؤثنا فرو يعترف بانها تستحق مذكرا فياته و يعترف بانها تستحق المادة والنية لرجل أو الملاوين من الحقوق وله عليها ما للاياه من المنفة والحفائة والنية

نصف ما يستحق لما هو معلوم من أن المذكر له فى الميراث ضعف نصيب الانهى (تأمل)— انظر مادة (٣٥٣)

فقد علمت مما ذكر أنه يشترط في ثبوت نسب الولد المقر أو المقر له كونه مجهول النسب فلو كان معروف النسب فلا يثبت نسبه بل يقال له دعي فالدعى هو شخص معروف النسب قد تبناه غير ابيه وبناء على ذلك يكون المتبنى ليس ابنا اصلافلا يعطى الحقوق الني هي واجبة على الآباء للابناء فلا يرث من متبنيه ولا يستحق النفقة ولا اجرة الرضاع والحضانة وكذا المتبنى لا يعطى حقوق الآباء على الابناء فلا يستحق عليه النفقة لو كان فقيراً والدعى موسراً ولا يرثه وليس له عليه ولاية في النفس ولا في المال بهذا التبنى لانه ألماهرة فاذا كانت الثي جاز للمتبنى الذوج بهاواذا كان احدهما له امرأة قد المصاهرة فاذا كانت الثي جاز للآخر ان يتزوجها — انظر مادة (٢٥٤)

فالذى علم أنه متى حصل اقرار بالبنوة اوالابوة أوالاخوة وكان مستوفياً للشروط المتقدمة التى منها تصديق المقر له المقر يثبت النسب وان كان هناك فرق بين الاقرار بالبنوة والابوة وغيرهما فان لم يحصل تصديق من المقر له فلمقر ان يثبت ما ادعى به وان كانت طريقة الاثبات تختلف بين

⁽ مادة ٣٥٣) من مات أبوه فاقر باخ مجهول النسب لا يقبــل أقراره الا فى حق نفسه فلا يسرى على بقيــة الورثة الذين لم يصــدقوه و يشاركه المقر له فى نصيبه ويأخذ نصفه

دعوى البنوة والأبوة وغيرهما . وبيانه ان الدعوى ان كانت بالابوة أوالبنوة وكان المدعى عليه حياً صحت اقامة الدعوى عليه او على من قام مقامه ولو لم تكن ضمن دعوى حق آخر فان كان ميتاً فلا بد ان تكون الدعوى ضمن دعوى حق آخر وان كانت الدعوى بغير البنوة والابوة كالاخوة والممومة فلا بد ان تكون الدعوى ضمن دعوى حق آخر سوا، كان المدعى عليه حياً او ميتاً لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الشخص الذي ينتهى اليه النسب وعند مايراد أثبات النسب ضمن دعوى حق يكون الحصم في ذلك هو احد الورثة اذا كانت التركة تحت بده و كذا يصح ان يكون الحصم هو الوصى او الموصى له او الدائن او المدين

فان كان الاول وهو الوصى فيمكن اقامة الدعوى عليه بأن يقول ان مورثى جمله وصيا على التركة وقد وضع يده عليها فأطلب منه أن يسلم لى حقى وهو كذا لأنى ارث مورثى بجهة كذا وعدد الورثة هو كذا فيقر المدعى عليه بالايصاء وبنكر استحقاقه فى التركة فيثبت دعواه وقس على هذا غيره عند ما يكون الخصم هو الموصى له او الدائن اوالمدين انظر مادة (٢٥٥)

⁽ مادة ٣٥٥) تثبت الابوة والنوة والاخوة وغيرها من أنواع القرابة بشهادة رجاين عدلين او رجل وامرأتين عدول ويمكن اثبات دعوى الابوة والبثوة مقصودة بدون دهوى حق آخر مها اذا كان الاب او الابن المدعى علمه حيا حاضراً او نائبه فان كان ميناً فلا يصبح اثبات النسب منه مقصوداً بل ضمن دعوى حق يقيمها الابن او الاب على خصم والخسم في ذلك الوارث أو الوصى اوالموصي له أوالدائن اوالمديون وكذلك دعوى الإخوة والممومة وغيرهما لا تثبت الاضمن دعوى حق

مى الفصل الخاس كى --﴿ في أحكام اللقيط ﴾

اللقيط شرعا اسم أولود حى نبذه اهله خوفا من الفقر او فرارا من تهمة الزنا وهذا هو النالب الآن ثم ان اللقيط ان وجد فى محل يغلب عليه الهلاك لو لم يلتقطه الواجد يكون التقاطه فرض عين بمنى أنه يتمين على من وجده أن يأخذه وان وجد فى مكان لا يغلب عليه الهلاك يكون التقاطه سنة وعلى كل حال فنابذه آثم يستحق التعزير فى الدنيامن أولى الامر والمقاب فى الآخرة من الله جل وعلا ومن وجده والتقطه يتمين عليه حفظه لانه قد التزم ذلك بالالتقاط فيحرم عليه نبذه ثانيا ـــ مانظر مادة (٣٥٣)

واللقيط حر لان الاصل في بنى آدم الحرية والرقءارض عليها والاصل ابقاء ماكان على ماكان حتى يثبت ما يغيره هذا بالنظر الى حريته اما بالنظر الى اسلامه فلا يخلو حاله من احد أ. ور أربعة لان واجده اما ان يكون مسلما والمحل الذى وجد فيه مقر المسلمين وحكمه فى هذه الحالة ان يكون مسلما وإما ان يكون منتقطه غير مسلم والحل الذى وجد فيه مقرغير المسلمين وفى هذه الحالة يكون غير مسلم وإما ان يكون واجده مسلما والمقر الذى

⁽مادة ٣٥٦) القبيط وهو المدولود الذي ينبذه اهله خوفا من السيلة او فرارا من تهمة الربية يستحق الشففة عليه من ابناه جنسه ويأثم مضيمه وينم حرزه احياه لشفسه فن وجد طفلا منبوذا في أي مكان نسليه اسعافه والنقاطه وهو فرض ان نملب على ظنه هلاكه لو لم يلتقطه والا فندوب ويحرم طرحه والفاؤه بعد اللقاطه

وجه فيه مقر الذميين وحكمه ان يكون مسلما تبما للواجد واما ان يكون ملتقطه ذميافى مكان المسلمين وحكمه ان يكون مسلما تبماً للمكان الذى وجد فيه ــ انظر مادة (٣٥٧)

والملتقط احق بامساك اللقيط من غيره لما له عليه من نممة الالتقاط فليس لاحد أخذه منه قهراً ولو كان حالاً أم إذا كان واجده غيراً هل لحفظه بان كان بحالة يضيع الولد عنده وجب نزعه منه وتسليمه الى من يحفظه هذا اذا كان الملتقط واحدا فان وجده اثنان وتنازعا فيه فان كان احدها مسلما والآخر ذميا فالمسلم أحق به لانه انفع له فان استويا في الدين بان كانا مسلما والآخر ذميا فالمسلم أحق به لانه انفع له فان استويا في الدين بان كانا مسلمين او ذميين فالرأى للفاضي يسلمه الى من شاء مد انظر مادة (٣٥٨) وقد يتفق ان من يطرح المولولد يضع معه ما لا يستمين به الواجد على تربيته في هذا المال ان يمتبر ملكا للقيط. لانه في يده وهو من اهل الملك تربيته في كونه حراً فيكون ما في يده له وبما ان الملتقط يهي له أن ينفق منه إلا بأذن القاضي بما له من الولاية المامة واذا انفق فليس له أن ينفق منه إلا بأذن القاضي بما له من الولاية المامة واذا انفق الملتقط على اللقيط من مأل نفسه فليس له أن يرجع على اللقيط بل بعتبر متبرعا الااذا أنفق عايه باذن القاضي فينفذ يثبت له حق الرجوع عليه ما الظر

⁽مادة ٣٥٧) اللقيط حر فى جميع أحكامه ومسلم ولوكان ملتقطه دميا مالم يوجد فى مقر أهل الذمة وكان ملتقطه غير مسلم

⁽مادة ٣٥٨) الملتقط أحق بامساك اللقيط من غيره فليس لاحد اخذهمنه قهرا ولو كان حاكما الا يسبب بوجب ذلك كأن كان غير اهل لحفظه وازوجده اتنان مسلم وغير مسلم وتنازعاه برجع المدلم ويقضى له به فان استوبا فى الدبن وفى الترجيسح. فالرأى مقوض إلى القاضى

مادة (٢٥٩)

وبما أن اللقيط تحت رعاية الملتقط فعليه أن يسمى له فى كل ما يعود عليه بالمنفعة حتى يكون له مستقبل حسن فيثقف عقله بالعلم اذاكان مستعداً له فان كان غير مستعد لذلك اختار له جرفة تساعده على المعيشة في هذه الحياة الدنيا واذا اراد الملتقط أن ينقله من جهة الى أخرى جاز له ذلك و كذا يسوخ له أن يتصرف في اموره الضرورية التي هي نافعة له تفعال عضافيجوز أن يشترى له الطعام والكسوة ويؤجر له مسكنا يسكن فيه ويقبل الهبة التي وهبت له واما الاشياء التي ليست ضرورية ولم تتمحض لنفعه كالنزويج و الختان والتجارة في امواله واجارته لتكون الاجرة للملتقط فليس له ذلك لعدم ولايته عليه ـ افظر مادة (٣٠٠)

ولايختى ان اللقيط غير معلوم النسب فهو محتاج البه فاذا ادعاه واحد يثبت نسبه منه بمجرد الدعوى لائها فى فائدته ولوكان المدعىذميا ويكون اللقيط مسلما تبعاً للواجد او المكان (تأمل)

وان ادعاه اثنان فاما أن يكون الملتقط واحدامنهما اولا فانكانالاول

⁽مادة ٣٥٩) أذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعداستئذان القاضى فان أنفق من مال نفسه على اللقيط فهو منبرع ولا يكون ماأ تفقه ديناعلى اللقيط الا أن يأذن له الفاضى بالاتفاق عليه

⁽مادة ٣٦٠) يُسلم المنقط اللقيط لتعسلم العسلم اولافان لم يجد فيه قابلية سلمه طرفة يتخذها وسيلة لتكسبه وله لقله حيت شاه وشراهمالا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوهب له أو يتصدق به عليه وليس له ختنه ولا تزويجه ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بعير شراء ما ذكر من حواثجه الضرورية

قدمت دعوى من اقام البينة سواء كان الملتقط او غيره فان لم توجه بينة قدمت دعوى الملتقط لان الظاهر يشهد له لكونه في بده حتى او ان غير الملتقط وصف علامة في بدنه ووافقت لا يقدم لان وضع البد أقوى من الملتقط وصف علامة في بدنه ووافقت لا يقدم لان وضع البد أقوى من الملامة . ثم ان محل ثبوت النسب بمجرد الدعوى اذا كان اللقيط حيافانكان مينا فلا بثبت النسب الا بالبينة سواء ترك مالا او لم يترك لان الولد حينتك غير محتاج الى النسب فتكون دعوى ارث فلا بد فيها من البينة له ـــ انظر مادة (٣٦١)

وان كان الثانى وهو ما اذا كان المدعيان خارجين فان سبق احدها حكم له ولو لم يقم بينة الا اذا أقام المتأخر بينة فدعواه اولى لتقويتها بالبينة وان ادعياه معا قدمت دعوى من أقام البينة وان عجز كل منهما عنها ولكن وصف احدها علامة فى بدنه ووافقت صحت دعواه لوجود المرجح وبطلت دعوى الآخر وان كان احدها مسلما والآخر فميا فدعوى السلم اولى لترجيحه بالاسلام وانهم يوجد مرجج لاحدها على الآخر يثبت نسبه من كل منهما لعدم المرجح وقد اعترف كل منهما عافيه المنفعة للواد وبناه على ذلك يزمهما ما يازم الآباء للابناء فيجب عليهما معا ما يحتاج اليه من اجرة الرضاعة والحضائه وغير ذلك ويرث كلامنهما ارث ان كامل إذا مانا فيله وكان أهلا

⁽مادة ٣٦١) أذا أدعى القيط واحدولوغيرالملتقط ثبت نسبه منه بمحرد دعواه ولو ذميا وبكون القيط مسلما نبعا الواجد أو المسكان أن كان القيط حيا فان كان ميتا فلا يشت الا مجمجة ولو لم يترك مالا وأن أدعاء تنس الملتقط و نازعـه خارج فالملتقط أولى به ولو وصف الحارج في جده علامة ووافقت

للميراث- انظر مادة (٣٩٧)

هذا اذا كانت الدعوى من الرجال وأما اذا كانت من النساء فلا يخلو المالمن أن تدعيه امرأة واحدة أو أكثر فان ادعته امرأة فاما أن يكون لما زوج حقيقة أو حكما بان تكون في عدة الرجمي أولا فانكان الاول فاما أن يصدقها الزوج أو يكذبها فان صدقها قبلت دعواها وثبت نسبه منهماوان كذبها فلها أن تثبت دعواها بشهادة القابلة

واذ كان الثانى وهو ما اذا كانت الزوجية غير قائمة لا حقيقة ولاحكما بان كانت ممتدة لطلاق باثن فلا تثبت دعواها الا بشهادة رجلين أو رجل وامر أتين عدول ومثل هذا ما اذا لم يكن لها زوج أصلافلا تثبت دعواهاالا ببيئة تامة أى رجلين أو رجل وامر أتين اهل لاداءالشهادة (تأمل) ــانظر (مادة ٣٠٣)

و نفقة اللقيط واجبة فى ماله ان كاذله مال أوعلى أبيه ان ادعى أحدنسيه فان لم يكن شىء من ذلك فنفقته على بيت المال اذالغرم بالفنم لان تركته ولو

⁽مادة ٣٦٧) اذا ادى القيط اثنان خارجان وسقت دعوى أحدهما علالآخر فهو القد السابق عندعدم البرهان وان ادعياه مما ووصف أحدهما علامة فيه ووافقت الصحة يقفى المسابق عندعدم البرهان وان ادعاه مسلم وذمي مما فالمسلم اولي به وان استوى المدعيان معاولم يكن لاحدهما مرجح على الآخر يثبت نسبه منهما ويلزمهما في حقه ما يلزم الآباء الملابناه من اجرة الحضاة والثقة بانواعها و برئمن كل مهماانكان اهلا للميراث

⁽مادة ٣٦٣) اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بسل فان صدقهـــا أو أقامت بينة على ولادتها أو شهدت لها القابلة صحت دعوتها وثيت نسبه مها ومن بعلها والا قلا وان لم تكنّ ذات بعل فلا بد من شهادة رجاين أو رجل واهرأتين

كانت دِيَةً له وكذلك بِمِب عَلى بيت المال بدل جنايته اذا جنى اللقيط على أحد واذا كان محتاجاً لزوجة تخدمه لضرورة دعت الى ذلك لزم بيت المال لا اذا أثبت من ادعى اله الهيط ذلك لجواز أن يكون إبنه وقد فعل ذلك تخلصاً من نفقته — انظرمادة (٣٦٤)

۔۔﴿ البابِ الثاني ﴾۔۔

(فيما يجب للولد على الوالدين)

كا أن الوالد على ولده حقوقا كذلك الولد على أبويه حقوق بنبنى القيام بها فيلزمهما تربيته تربية حسنة كل بما يناسبه فالام بحضنه وترضمه والاب يقوم بمصالحة ولو ازمه فينفق عليه ويؤديه عند استصداده أذلك ، فاذا بلغ سبع سنين نظمه في سلك ما هو مستعد له من علم أو حرفة وكذا ينبغى للابأن يمتنى بحفظ اولاده بقدر ما يمكنه وبحرم عنيه ضياعه في غير مصالح أولاده الشرعة يسد انظر مادة (٣٠٥)

⁽مادة ٣٦٤) اذا لم يكن للقيط مال ولا ادعى أحد نسية وابي الملتقظ الانفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا يرثم له من بيت المال ما مجتاج البه من نفقه وكسوة وسكني ودواه اذا مرض ومهر اذا زوجه الفساضي ويكون ارثمة ولو دية لبيت المسال وعليه أرش جنايته

⁽مادة ٣٠٥) يطلب من الواقد أن يستى بناديب ولده وتربيته ولمليمة ما همو ميسر له من علم أوحرفة وحقظ ماله والقيام بفقته الناميكن له مال حتى بصل الذكر الى حد الاكتساب وتنزوج الانتى ويطلب من الواقدة الاعتناء بشأن ولدها وارضاعة في الاحوال التي يتمين عليها ذلك

﴿ الفصل الاول ﴾

(: في الرضاعة)

لما كانت الام أشفق الناس على ولدها كان امتناعها عن ارضاعه دليلا على وجود عذر عندها فلا تجبر عليه غير أن هناك أحوالاضر ورية تستدعى اجبار الام على ارضاع ولدها وهي ثلاثة :

أولاً _ اذا كان الاب فقيراً لا يجد ما يستأجر به من ترضعه ولامال للولد فتجبر على الارضاع لاجل حفظ حياة الولد

ثانيا _ اذا وجد مال عند الاب أو الولد ولم يوجد من ترضعه فيلزمها اوضاعه احياء لنفسه

الثا ـادًا كان الولد لا يقبل ثديا غير ثدى امه فان الام يلزمها ارضاعه مجافظة على حياته ـــ انظر مادة (٣٦٦)

والام لا تستحق الاجرة على الارضاع في كل الاحوال بل في بمضها

⁽ مادة ٣٦٦) تنمين الام لارضاع ولدها و نحير عليــه في ثلاث حالات

⁽الاولى) اذا لم ٰيكن الواد ولا لا يه مال يَستَأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة (الثانية) اذا لم يجد الاب من توضّله غيرها

⁽الثااثة) أذا كان الواد لا يقبل ثدى غير ها

⁽ مادة ٣٦٧) اذا أبت الام ان ترضع والدها فى الاحوال التى لايتمين عليها ارضاعه فيل الاب ان يستأجر مرضمة ترضه عندها

وبيانه أن الزوجية إما أن تكون فائمة أو غير قائمة فان كانت قائمة ولو حكما بأن كانت مطلقة طلاقا رجميا فانها لا تستحق أجرة على ارضاع ولدها لان الواجب عليه رزفها وهو واجب عليه لقيام الزوجية ـــ انظر مادة (٣٦٨) وان كانت الزوجية غير قائمة بان حصل الطلاق البائن فانها تستحق الاجرة سواه كان الارضاع وهي في المدة أو بمد انقضائها لان النكاح قد زال فألحقت بالاجانب ـــ انظر مادة (٣٦٩)

ولما كانت الام أكثر الناس حنانا وشفقة على ولدها كانت أولى به فى الارضاع وغيره و لا فرق فى ذلك بين كون الزوجية قائمة أولا ولكن هذه الاولوية مقيمة عا اذا لم تطلب زيادة على ما تطلبه الاجنبية أو لم وجد اجنبية متبرعة فاذا وجدت اجنبية ترضمه باجر أقل بما تطلب الام ولو كان الذى تطلبه الام اجر المثل أو كانت الاجنبية متبرعة والام تطلب اجرا فعى أى الاجنبية أحق لان المقصود غذا الرضيع وقداً مكن الحصول عليه بدون مشقة على الاب فيكون فى تقديم الام على الاجنبية اضرار بالاب ولكن لا تصاد الوالدة باخذ الولد مها بل ترضمه عندها ولا فرق فى حكم الرضاع بين كون الاب موسراً أو معسراً أما بالنسبه للحضانة فنى كليهما تفصيل يأتى فى مادة

⁽ مادة ٣٦٩) اذا أرضت الام ولدها من زوجها بعد عـدة العلاق البائن أو فيها وطلبت أجرة على أرضاعه فلها الأجرة

مادة ٣٩٠ ــ انظر مادة (٣٧٠)

وفى كل موضع تستحق فيه الام اجرة على ارضاع ولدها تجب لها على أبيه أن كان الولد فقد برا ولو لم يحصل عقد بينها وبين أبيه أو وصيه وينبنى على ذلك انها اذاطلبت الأجرة بعد ارضاعه ولم يكن هنال عقد يحكم القاضى لها بأجرة مثلها مدة ارضاعه و والمدة التي تستحق المرضعة فيها أجرة رضاعها هي حولان لاغير لقوله تعالى (والوالدات يرضمن أولادهن حولين كاملين لمن أواد أن يتم الرضاعة) ولا رضاع بعد التمام — انظر مادة (٣٧١)

وأجرة الرضاع لاتأخذ حكم نفقة الزوجة من السقوط بل تأخذ حكم سائر الديون لانها في نظير عمل وبناء على ذلك لاتسقط اجرة الرضاع بمضى شهر مثلا ولا بموت الام ولا بموت الاب فان مات الام فلورتها مطالبته بالاجرة وان مات الاب فاجرتها دين عليه تأخذها من تركته وتشارك أصحاب الديون فيها — انظرمادة (٧٣٠)

⁽مادة ٣٧٠) الام أحق بارضاع ولدها بعد الصدة ومقدمة على الاجبية الم تطلب أجرة اكثر منها فني هذه الحالة لا يضار الاب وان رضيت الاجبية بارضاعه بجانا أو بدون أجرة الذل والام تطلب أجرة المثل فالاجبية أحق منها بالارضاع وترضه عندها وللام أخذ أجرة المثل على الحضائة ما لم تكن المتبرعة محسرما للصفير وتتبرع محصا لته من غير ان تمتم الام عنه والاب مصمر فتخير الام بين امسا كه مجانا ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٣٩٠

⁽ مادة ٣٧١) في كل موضع حاز استنجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجرة ولو بلا عقد اجارة مع أبيه أو وصيه فيأمر° الحاكم بدفع أجرة المثل لها مدة ارضاعه (مادة ٣٧٣) الاحرة المعدودة للام على ارضاع ولدها لا تسقط يتوت أبيه بل

وفى كل موضع ثبت للام أخذ أجرة الرضاع اذا صالحت الزوج عن الاجرة صح الصاح وفى كل موضع لا يثبت لها أخذ الأجرة على الارضاع لا يصح الصلح وينبنى على ذلك أنه اذا صالحت أم الولد أباه عن أجرة الرضاع على شيء معلوم فان كان هذا الصلح حال قيام الزوجية حقيقة أو حكما فهو غير صحيح لانها لا تستحق أجرة على الرضاع فى هاتين الحالتين وان كان الصلح فى عدة الطلاق البائن سواء كان الحدة أو ثلاث صح الصلح وان كان بعد انقضائها مطلقا أى سواء كانت العدة من طلاق رجمى أوبائن صح الصلح أيضا فيجب ما اصطلحا عليه لاستحقاق الأم الاجرة — انظر مادة (١٣٧٧)

فان كانت مرضمة الطفل غير أمه سميت تلك المرضمة ظائراً وهذه تلزم بالارضاع مدة عقد الاجارة الا اذا طرأ ما يستوجب فسخه فان انتهت مدة الاجارة فلا تجبر على ارضاعه الا اذا كان يترتب على ذلك ضروالمطفل بأن لم يقبل ثدى غيرها أو لم توجد مرضمة سواها لان في عدم ارضاعها اياه ضررا عظيا وربما أدى ذلك الى موته ومع كون الظائر ملزمة بالارضاع على ما بين فلا تلزم بالمكث عند أم الرضيع بل لها أن ترضمه وتخرج الا اذا اشترط عليها ذلك في عقد الاجارة فانها تازم بالمكث لانها قداتن مت بذلك

تبجب لها فى تركته وتشارك غرماه.

⁽ مادة ٣٧٢) حكم الصلح كالاستتجارفاذاصالحتاً م الولد أباءعن أجرةالرضاع على شئ، فان كان الصلح حال فيام الزوجية حقيقة أو حكما فهو غير صحيح وإن كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث صح ووجب ما اصطلحا عليه

ومن النزم بشيء لزمه القيام به — انظر مادة (٣٧٤)

حر الفصل التاني ك

(فى مقدار الرضاع الموجب للتحريم)

الرضاع شرعاً مص الرضيع من ثدى الآدمية في مدة الرضاع وقليل اللبن ولو قطرة وكثيره سواء في ثبوت الحرمة بالرضاع بدليل قوله تمالى (وأمها تكم اللاتي أرضعنكم واخوا تكم من الرضاعة) من غير تقييد ولكن لا يحصل التحريم به الا اذا وجد في الزمن المقدر له شرعا وهو سنتان لقوله تمالى (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة) ولا زيادة بعد التمام

وينبنى على ذلك أنه أذا رضع الصبى من اصرأة ولو بكرا أو مينة في زمن الحول بن الاول بن من عمره ثبت التحريم بذلك الارضاع ولا فرق في ذلك بين أن يكون الولد محتساجا الى اللبن أو مستفنيا عنه في زمن الحولين ويكنى في ثبوت التحريم وصول القليل مر اللبن ولو كان قطرة واحدة الا أنه يشترط في ثبوت الحرمة العلم بوصول اللبن الى جوف الرضيع من القناة الهضيمة سواء كان الوصول بواسطة فحه مصا أو ايجارا أي اد خالا في فحه أو اسماطا من الانف وعلى ذلك لو أن الصبي اخذ حلمة

⁽ مادة ٣٧٤) الظثر أى المرضمة المستأجرة اذا أبت أن ترضع الطفل بعد انقضاه مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدى غيرها تعجر على ابقاء الاجارة ولا تلزم بالمسكث عند أم الطفل مالميشترط ذلك في المقد

الثدى ولكن لم يعلم هل وصل اللبن الى جوفه او لا لم يثبت التحريم لان الاحكام ببنى على اليقين لا على الشك وكذا لا يثبت التحريم الحقن باللبن لا نه لا يفتر على التحريم با دخال اللبن فى الآمة وهى الحجرح الذى يكون فى الرأس ولا بالاقطار فى الاذن والمين وفى الجائفة وهى الحجرح الذى يكون فى البطن لان اللبن بهذه الكيفية لا يكون مغذيا — انظر مادة (٣٧٥)

فاذا ارضمت امرأة ولداسواء كان مذكر اومؤثا في مدة السنتين صارت امه من الرضاع والرجل الذي ترل اللبن بواسطته يصير أبا للرضيع ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان زوجا ولو بعقد فاسد او غير زوج بان وطئ هذه المرأة بشبهة وصارت اولادالمرأة المرضمة واولاد الرجل الذي تزل اللبن يسببه اخوة واخوات لهذا الرضيع فان كانوا اولاد الرجل من هذه المرأة فهم اخوة اشقاء من الرضاع وان كانوا من المرأة دون الرجل يكونوا اخوة لأم وان كانوا من الرأة يكونوا اخوة لاب من الرضاع

ولا يشترط في ثبوت الاخوة بالرضاع كومهم في زمن واحد بل كل من رضع من امرأة صار أخاً لا ولادها ولا ولاد الرجل الذي نزل اللبن (مادة ٣٠٥) يثبت تحريم التكاح بالرضاع اذا حصل في مدة الحولين المقدرة له ولو يمد استناء الطفل بالطمام فيهما ويكفي في التحريم قطر تواحدة من ابن المرأة المرضة الوحليا من ثمدها بعد موهما اذا محقق وصول القطرة اليجوف الرضيع من فعما أو المناها فلو التتم الحلمة ولم يدر أدخل البن في حلقه أم لا فلا يشت الحديم وكذا لا يشت بالحقن والاقطار في الاذن والحائة والآمة

بواسطته سوا، ولدوا في الماضي أو في المستقبل وينبني على ذلك أنه اذا تزوج رجل امرأة ثم ولدت منه وأرضمت غلاما ثم بعد عشر سنين حملت منه ثانيا ثم ولدت بنتا وأرضمت اخرى فالبنتان اختان للغلام الذي رضع منها منذعشر سنين وقس على ما تقدم بقية أنواع القرابة للمرأة المرضمة والرجل الذي نزل اللبن بواسطته ـــافظر مادة (٣٧٠)

ومن حيث أنك قد عرفت الرابطة بين الرضيع والمرضمة ومن 'نزل اللبن بسببه وأقاربهما فاعلم انه يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب

وينبنى على ذلك أنه لا يجوز الرجل أن يتزوج اصوله وفروعه من الرضاع فلا يحل لمن رضع من امرأة أن يتزوجها ولا يتزوج امها ولا ام أبيها ولا كل امرأة هى أصل له رضاعا كما يحرم عليه ذلك نسبا وكذا لا يحل لصاحب اللبن أن يتزوج الصبية التى رضمت من امرأته لانها بنته ومثلها جميع فروعه رضاعا وكذا لا يجوز لرجل أن يتزوج اخته من الرضاع سواء كانت شقيقة أو لا ب أو لا م

وكذلك يحرم على الرجل أن يتزوج بنت أختــه رضاعاً كما يحرم عليه ذلك نسبا وتحرم عليه عمته رضاعا سواء كانت عمة شقيقة بأن كانت تلك العمة أخت أبيه رضاعا لاب وأم أو كانت عمة لاب بأن كانت أخت أبيه

⁽ مادة ٣٧٦) كل من أرضعت طفلا ذكرا كان او أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومها له و بنوته للرجل الذي ترالبين بواسطته سواء وطئها بنكاح صحيح او فاسد أو بشبهة وتثبت اخوته لاولادا لمرضة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره أو أرضعهم قبل ارضاعه أو بعده ولاولاد الرجل المولودين من صليه من غير هذه المرضة ولاولاده من الرضاعة

رضاعا من أبيه أو كانت عمة له لام بان كانت أختا لابيه رضاعا لام كاسبق ويحرم أيضا على الرجل خالته رضاعا أي أخت أمه رضاعا شقيقة كانت أو لاب أو لام وهو واضح

وليست حرمة الرضاع قاصرة على مايحرم من النسب بل يشمل ما يحرم بالمصاهرة أيضا فكما يحرم على الانسان أن يتزوج امرأة ابنه أوامرأة أييه نسبا كذلك لا يجوز له أن يتزوج امرأة ابنه أوامرأة أبيه رضاعا والسبب في التحريم بالرضاع النصوص الموجودة في القرآن الشريف وقوله عليه الصلاة والسلام (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)

وهذا الحديث يفيد بعمومه أن كل مسئلة يحرم فيها النزوج بسبب القرابة يحرم فيها ألبضا بالرضاع ولكن الفقهاء استثنوا من همذا العموم مسائل فحكموا بالتحريم فيها بالقرابة وبالحل في الرضاع وهي كثيرة ولكن يمكن ادخالها تحت همذه الفاعدة وهي (كل مسئلة وجد فيها النحريم بالقرابة لعلة وانتفت هذه العلة في المسئلة التي تماثلها في الرضاع يحكم بالحل في الرضاع)

وقد اتى بكثير من هذه المسائل فى المادة و نحن نصور لك بمضها بالتطبيق على هذه القاعدة وانت تقيس غيره عليه خوفا من التطويل فن هذه السائل (١) ام اخيه رضاعا يعنى انه يحل للرجل ان يستروج ام اخته رضاعا ولا يحل ذلك نسبا لان ام اخيه من النسب انما حرمت لانه اما امه او زوجة ابيه وهذه العلة منتفية فى الرضاع لان ام اخيه من الرضاع ليست امه ولا زوجة ابيه فتحل وهذه الجلة (تحل ام اخيه رضاعاً) تحتمل ثلاث صورلانه وجة ابيه فتحل وهذه الجلة (تحل ام اخيه رضاعاً) تحتمل ثلاث صورلانه

اما أن يكون له أخ من الرضاع وذلك الاخ له ام من الرضاع ولم يرضع منها ذلك الاخ فتحل له واما أن يكون له أخمن الرضاع له اممن النسب ولم يرضع منها فله أن يتزوجها لمدم الرابطة بينهما واما أن يكون له اخ مـن النسب وذلك الاخ له ام من الرضاع فله تزوجها ايضا وما قيـل في ام الاخ رضاعا يقال في ام الاخت رضاعا واما اذا كان له اخ من النسب ولذلك الاخ اممن النسب فلا يجوز له ان يتزوجها لا نها اما أن تكون امه ان كانت امهما واحدة واما ان تكون موطوءة ابيه وكاتـاهما عومة عليـه كما سبق

 (٧) وكذا يحل للرجل ان يتزوج اخت ابنه رضاعاو هذه ايضامجملة ولها صور ثلات لأنه اما ان يكون للرجل ابن من الرضاع ولذلك الابن اخت من الرضاع بان رضم الولد من امرأته ثم رضم مع البنت من امرأة أخرى ولم ترضع تلك البنت من امرأته أصلا فتلك البنت غير محرمة على ذلك الرجل لانها اجنبية منه واما ان يكون له ابن من الرضاع ولذلك الابن اخت من النسب لم ترضع من امرأته فهي حلال له لعدم الرابطة واما ان يكون له ابن من النسب ولابنه اخت من الرضاع بأن رضع معها من امرأة غـير زوجة الرجل فتحل له لما تقدم واما اذا كان له ابن من النسب ولابنه أخت من النسب فلا تحل له لانها اماان تكون بنته واما ان تكون بنت زوجته ومعلوم أنها محرمه عليه في الحالتين وحكم أخت ابنته هو حكم اخت ابنه (٣) ويحل للرجل ان يتزوج جدة ابنه رضاعاً وهذه المبارة تشمل ثلاث حالات ايضا لانه بحتمل ان يكون له ابن من الرضاع والابن له جدة من الرضاع او بكون له ابن من الرضاع له جدة من النسب و يكون له ابن من النسب وله جدة من الرضاع وفى كل هذهالصور تحل له الجدة لانها اجبية منهوليس بينهما ادنى جزئية بواسطة الرضاع نعم لو كان له ابن من النسب وللابن جدة من النسب فلا تحل له تلك الجدة لانها من أسول زوجته وهى محرمة عليه وكذا الحكم فى جدة بنته وقس على هذه المسائل غيرها

ومتى علمنا ان الرجل يحل له أن يتزوج أم أخيه رضاعاً علمنا ان المرأة يجوز لها التزوج باخى ابنها رضاعا لما فى ذلك من التلازم وكذا يقال اذا جاز للرجل ان يتزوج اخت ابنه رضاعا جاز للمرأة النزوج بابى اخيها رضاعا لما بينهما من التلازم وهكذا بقال فى الصور التى بمدهما — انظر مادة (٣٧٧) وكما لا يجوز للرجل ان يتزوج أم امرأته مطاها ولا بنت امرأته ان دخل بأمها نسبا كذلك لا يجوز اذا كانت الام او البنت من الرضاع

ويعلم من هذا انه اذاكان لرجلزوجة كبيرة وزوجة صنيرة فأرضت الكبيرة الصغيرة فى المدة الموجبة للتحريم وهى حولان حرمنا على الزوج

⁽ مادة ٣٧٧) محرم بالرضاع مامحرم بالنسب والمصاهرة فلا محل الرجل أن برج اصوله وفروعه من الرضاع وأخته الشقيقة رضاعا وأخته من أبيه واختهمن المهوبات أخته وعمته وخالته وحلية ابيه كذلك ولو ثم يدخل بها وبحل لهان يتروج من الرضاع ام اخيه وام اخته واخت أبنه واخت بنته وجدة ابنه وجدة بنداوام عمه والم عنه وام خالته وعمة ابنه وعمة بنته ويندعمة ابنه وبنت عمة بنته ويند اخت اخته ومحل اخت اخته واحد ابنها واجد ابنها والواعالما وخلاها والواعالما والدها وابن الحدة والدها وابن اخت والدها وابن اخت ولدها وابن اخت ولدها

لانه يصير جامعا بين الام والبنت رضاعا وهو لا يجوز كالجمع بينهما نسبا ثم حرمة الكبيرة مؤيدة لانها ام امرأته والمقد على البنات بحرم الامهات واما الصغيرة فاذكان اللبن الذى ارضعتها به الكبيرة موجوداً عندها يسبب هذا الزوج كانت حرمتها مؤبدة ايضا لان زوجها صارأبا لها رضاعا وان لم يكن اللبن موجوداً بسبيه بان تزوجها وهي ذات لبن من زوج آخر فان كانتأرضمها بعد الدخول فالصغيرة محرمة عليه على التأبيد أيضا لان الدخول بالامهات يحرم البنات وان ارضمتها قبل الدخول جاز له تزوجالصفيرة ثانيا لان مجرد العقد على الامهات لا يحرم البنات هــذا هو حكم حرمتهماعليه واما حكم مهرهما فيقال الكبيرة اما ان يكون الزوج دخل بها اولا فان كان قد دخل بها ازمه مهرهما لانه قد تأكد بالدخول وان لم يكن دخل بها فان كان الارضاع باختيارها فلا مهر لها لان الفرقة جاءت من قبلهاقبل الدخول وان ارضمتها مكرهة او مجنونةاو كانت نائمةفاخذت الصفيرة ثديها ورضعته وجب لها نصف المهر لان الفرقة لم تأت من قبلها _ واما الصغير، فعلومانها غير مدخول بها بما أنه لا يعقل الدخول بالرضيعة وحينتذ يكون لها نصف المهر لان الفرقية حصلت لا من جهتهما والارتضاع وان كان فعلها الا اله لا يؤثر في اسقاط حقها لمدم خطابها بالاحكام الشرعية ويرجع به على الكبعرة ان تممدت افساد النكاح بان كانت عالمة به وبحكم الارضاع وارضعت ألصبية طاثعة مخنارة ليست بمجنونة ولا نائمة ولم تقصمه بذلك دفع هلاكها اد ألم الجوع عنها فان ارضعتها مكرهة اونائمة او غير عالمة بالزوجيةوبحكم الارضاع او بأحدهما أو أرضعتها وهي مختارة وعالمة بالروجية وبحبكم الرضاع

ولكن قصدت بذلك دنع الهلاك أو ألم الجوع عنهــا فلا يرجع عليها بشىء لانها لم تقصد ابطال الزواج— انظر مادة (٣٧٨)

والرضاع الحرّم لا يثبت الا بالشهادة التى تُثبت الحقوق المالية وهى شهادة رجلين من أهل الشهادة أو رجل وامرأ بين كذلك لان الحمج بثبوت الرضاع يقتضى زوال ملك النكاح ان كان موجوداً فالشهادة بهشهادة بالفرقة اقتضاء

ومتى ثبت الرضاع فرق الحاكم بين الزوجين فان حصل التفريق قبل الدخول لا يلزم الزوج نصف المهر لظهور فساد النكاح وهو لا يلزم فيمه مهر بالفرقة قبل الدخول وكذا لا نفقة ولا سكنى للمرأة اذا حصلت الفرقة بعد الدخول واتما لها الأقل من مهر المثل ومن المسمى لتأ كدالمهر بالدخول واتما كان لها الأقل من المسمى ومهر المثل لا به ان كان المسمى أقل نقدرضيت به وان كان مهر المثل هو الأقل فلانه هو الواجب لفساد النكاح — انظر مادة (۲۷۸)

⁽ مادة ٣٧٨) اذا ارضت زوجة الرجل الكيرة ضرتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكيرة والا حجاز تزوج الصغيرة ثانيا حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكيرة ان لم يكن دخل بها والصغيرة نصف مهرها ويرجع به طى الكبيرة ان تصدت الفساد وكالت عاقلة طائمة مستيقظة عالمة بالشكاح وفساده بالارضاغ ولم تقصد دفع جوع أو هلاك فان لم تكن كذلك فلا رجوع له عليها

ر مادة (٣٧٩) بشت الرضاع بشهادة رجلين عدلين اورجل وامراً تين عدول فان ثبت يفرق الحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج ان وقع الثفر بق قبل الدخول وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان وقع بعد الدخول ولا قفة عليه ولا سكني

--ه ﷺ القصل الثالث ∰⊳ « في الحضانة »

الحضائة بالفتح والكسر معناها لفة تربية الولد وشرعا تربية الولدىمن له حقها والأحق بتربية الولدىمن له حقها والأحق بتربية الولد امه الفسبية لا الرضاعية لأنها أكثر الناس حنانا عليه وأشفقهم به فتصبر على خدمته صبراً لا يتأتى من غيرها ولا فرق بين أن تكون زوجية الأم قائمة أو غير قائمة بل المدار على كونها أهلا للحضانة بأن تكون مستوفية لشر المطها التي ستأتى قريبا — انظر مادة (٣٨٠)

واختلاف الدين لا يؤثر على حق الحضانة فاذا كان الحضون مسلما والحاضنة غير مسلمة اما كانت أو غيرها من بقية الحاصنات فلها أن تحضن الولد وتربيه متى كانت أهلا للحضانة ومستوفية شرائطها على ما يأتى الا اذا خيف على الولد ان يألف دينا غير دين الاسلام بسبب معاشر ته لتلك الحاصنة ولا فرق بين أن تكون معتنقة دينا ساويا بأن تكون يهودية او نصر انية او غير ساوى بأن تكون وثنية او مجوسية لان مبناها الشفقة الطبيعية وهي لا تخذاف الدين العراصادة (٣٨١)

والحاصنة يشترط فيها ثمانية شروط

أولا أن تكون حرة لان الرقيقة مشفولة بخدمة سيدها فلا يمكنها القيام بترسة الولد

⁽ مادة ٣٨٠) الام النسبية أحق مجمانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعــد الفرقة اذا اجتمع فيها شرائط اهلية الحضانة

⁽ مادة ٣٨١) الحاضنة الذمية اماكات او غيرهااحق مجمصانة الولدكالمسلمة حتى يعقل دينا او بخشي عليه ان يألف غير دين|لاسلام

أنيا أن تكون بالفة لان القاصرة تحتاج الى من يكفلها فكيف تكفل غيرها ثالثا أن تكون عاقلة لان المجنونة لا تحفظ الولد بل مخشى عليه منها الهلاك رابعا أن تكون امينة على المحضون وتربيته بحيث لا يضيع الولد عندها بسبب اشتفالها عنه بالخروج

خامساً أن تكون قادرة على خدمته فلوكان بها مرض يسجزها عن الفيام بمصالحه لم تكن اهلا للحضانة

سادسا ازلا تكون مرتدة أى خارجة عن دين الاسلام لان جزاءها الحبس حتى تسلم

سابما ان لا تكون متزوجة بنير رحم محرم للمحضون للضرر الذى ياحق الولد

أامنا ان لا تمسكه الحاضنة في بيت من يغضه ويكرهه

ولافرق بين الام وغيرها من الحاضنات في هذه الشروط الا ان شرط البلوغ انما هو بالنسبة لغير الام اذ الام لا يمقل ان تكوزغير بالغة — انظر مادة (٣٨٣)

ويعلم من الشرط السابع وهو ان لا تكون متزوجة بغير رحم محرم للصفير انها اذا تزوجت بأجنبى منه سقط حقها فى الحضانة وانتقل الىمن يليها فان لم توجد امرأة اهل الحضانة بان لم توجد حاضنة اصلااووجدت

⁽ مادة ۳۸۲)يشترط ان تكون الحاضة حرة بالفةعافة أمينة لايضيع الولدعندها باشتفالها عنه قادرةعلى تربيته وصياته وانلاتكون مرتدة ولا متروجة بغيرمحرم للصفير وان لا تمسكه فى يبت المنضين له ولا فرق فى ذلك بين الام وغـبرها من الحاضتات

ولكنها لم تكن مستوفية لشروط الحضانة فعلى ولى الولد أخذه وتربيته لانه أقرب الناس اليه نهم اذا زال المانع من اهلية الحضانة بان كانت الاممتزوجة ثم طلقت وانقضت عدتها عاد حق الحضانة ثانيا لان المانع قد زال فيصود الممنوع انظر مادة (٣٨٣)

وعا أن الحق في الحضانة مبنى على الشفقة والام أو فر الناس شفقة على الولد فيكون حق الحضانة مستفادا من جهم وبنبى على ذلك تقديم الاقرب فالاقرب بالنسبة اليها وان من كان مدليا للصفير من جهة الام أحق ممن كان منسبا اليه من جهة الاب فاذا كانت الام موجودة وهى اهل للحضانة تدمت على غيرها فان لم تكن موجودة أو كانت ولكنها فقدت شرطا من شرائط الحضانة انتقل حق الحضانة الى امها أمها وان علت على الترتيب فان لم توجد جدة لام أو وجدت غير اهل انتقل حق الحضانة الى الاخوات غيرها فان لم توجد جدة الم قاد م توجد بنتقل الحق الى الاخت المحفانة الى الخت لام فان لم توجد شقيقة أهل للحضانة الم انتقل الحق الى الاخت لاب فان لم توجد الحدى المذكورات ينتقل حق الحضانة الى الاخت لاب فان لم توجد الحدى المذكورات ينتقل حق الحضانة الى الاخت لاب فان لم توجد الحدى المذكورات ينتقل حق الحضانة الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لام ثم الى الحائد يكون الحق بنت الاخت لام ثم الى الحائد يكون الحق

⁽مادة ٣٨٣) اذا تزوجت الحاضنة اما كانت او غيرها بزوج غـ ير عمرم للصفير سقط حقها فى الحضافة سواه دخل بها الزوج!م لا ومتى سقط حقها انتقل الى مرف يليها فى الاستحقاق من الحاضنات فان لم توجد مستحقة اهل للحضانة فلولى الصفير أخذه ومتى زال الماتم يمود حق الحضانة للحاضنة التي مقط حقها بتزوجها بغير عمرم للصفير

لبنت الأخت لاب ثم بنت الاخ الشقيق ثم لام ثم لاب وبعد بنات الاخوة يكون الحق لمات الصفير وتقدم الشقيقة ثم لام ثم لاب ثم خالة الام لابرين ثم لام ثم لاب ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والآياء على هذا انترتيب واذا اجتمع عدد ممن له حق الحضانة في درجة فالاحتى اورعهن ثم اكبرهن فان استوين في الأحقية من كل جهة فالرأى للقاضى — افظر مادة (١٨٨٤)

وبما تقدم يدم ان حق الحضانة يثبت اولا للنساء اللاني هن اقارب الصغير قان لم توجد حاصنات او وجدن ولكن لسن أهد لله لها يكون الحق في الحضانة للمصابات على ترتيب الارث فنقدم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة وحينتذ يقدم الاب ثم الجد وان علا ثم الاثن الشقيق ثم لاب ثم البه لأبوين ثم الم لأب فان تمدد المستحقون الشقيق ثم لا بوان سفل ثم المهلا بوين ثم الم لأب فان تمدد المستحقون للحضانة وطلب كل منهم ضم الصغير اليه قدم اصلحهم فان تساووا في الأصاحية قدم اورعهم وهو من بترك الشبات عوفا من الوقوع في الحرمات

⁽مادة ٣٨٤) حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيمتبر الاقرب فالاقرب من جهتها ويقدم المدلي بالام على المدلى بالاب عند انحاد المرتبة قربا فاذا مات الام او تزوجت باجنبي او لم تكن اهلا لعحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست أهلا العحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند عدم أهلية القربي ثم لاخوات الصفيد وتقدم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بقديم بنت الاخت لابوين ثم لام لحالات الصفير وتقدم الحالة لابوين ثم لام لحالات الصفير وتقدم الحالة لابوين ثم الحالة لابوين ثم المات العملات العملات العملات بقديم الممة لابوين ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم همات الامهات والآباء بهذا الذربيب

فان استووا فى الاورعية فأكبرهم سنا أحق بالحضانة ويشترط فى العصبات اتحاد الدين فاذاكان الصغير ذميا وله اخوان مسلم وذمى فحق الحضانة للذمى دون المسلم -- انظر مادة (٣٨٥)

فان لم يوجد أحد من المصابات المتقدمين انتقل حق الحضانة الى غيرهم من الاقارب على الترتيب الآتى فيقدم الجد لأم ثم الاخ لام ثم ابنه ثم الم لام ثم الخال الشقيق ثم لاب ثم لام

ققد علم مما تقدم أن حق الحضائة يثبت أذى الرحم المحرم بالا فرق ين كون المحضون مـذكرا أو مؤنا فأن كان القريب حا غير محرم فأما أن يتحد الحاضن والمحضون في الذكورة والانوثة أو يختلفا فيها فأن اتحدا ثبت هذا الحق وأن اختلفا لم يثبت وينبني على ذلك أنه لا حق لا بناء الهم ونحوهم من كل رحم غير محرم كابناء الاخوال والحالات في حضائة الاناث كا لا حق لبنات الاعمام ومحوهن في حضائة المذكرين فأذا لم يكرف للصغير رحم محرم فامره مفوض لرأى القاضي أن شاء سلم الانثي لابن عما أذا رآه أهلا لذاك وأن شاء سلمها لامينة يثق بها ويعتقد أنها تحفظها وتقوم بشؤوئها غير قيام ويسلم المذكر لبنت عمه أن وثق بها والا فيسلمه لأمين يثق به

(مادة ٣٨٥) اذا فقدت المحاوم من النساء او وجدت ولم تكن اهلا للعضائة تقتقل الصبات بترتيب الارث فبقدم الاب ثم الجدثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم الم الشقيق ثم الم لاب فاذا تساوى المستحقون جعضائة في درجة واحدة بقدم اصلحم ثم اورعهم ثم اكرهم سنا ويشترط في المصبة ادالدين فاذا كان للسي الذمي اخوان احده ما مسلم والآخر ذمي يسلم للذمي لاللمسلم

أنظر مادة (٣٨٦)

فقد علم ان المستحقين للحضانة ليسوانى درجة واحدة بل هم مرتبون فان رضيت بالحضانة من هى فى المرتبة الاولى فبها وان استنمت فلا تجبر عليها اذا وجد غيرها من الحاضنات ورضى بها فاذا لم يوجد من الحاضنات من بريه تجبر على أخذه كيلا يضيع الولد — انظرمادة (٣٨٧)

ولما كانت الحاضنة تصرف زمنافى شؤون المحضون جاز لها أخذأ جرة على ذلك ولكن المقام فيه تفصيل لانها اما أن تكون غير أم واما ان تكون اما فان كانت غير الام تجب لها الاجرة مطلقا أى سواء كانت متزوجة بأبى الصغير أو ممتدة له اولا وهذه الاجرة غير اجرة الرضاع وغير نفقة الولد وجميمها واجبة على ابى الصغير اذا كان الولد فقيراً قان كان غنيا فأجرة رضاعه وحضائته واجبة في ماله ولا يلزم الاب بشيء منها

⁽ مادة ٣٨٦) أذا لم توجد عصبة مستحقة العضانة أو وجد من ليس أهلا لهابان فاسقا أو مستوها أوغير مأمون فلا تسلم البه المحضونة بل تدفع لذي رحم محرم ويقدم الحبد لام ثم الاخ لام ثم الخال لاب ثم الخال لاب ثم الخال لاب حق فبنانة ولاحق فبنات المم والممسة والحال والخالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاتاث ولاحق لبن المم والممسة والحال والخالة في حضانة الاتاث والما المم حضانة الذكور فان لم يكن اللاتني المحضونة الا أبن عم فالاختيار للحاكم ان رآء صالحا ضمها البة والحلم المرأة ثمة أميئة

⁽ مادة ٣٨٧) أذا أمتنت الحاضة عن الحضانة فلا تحبير عليها الا أذا تعينت لها بأن لم يوجد للملفل حاضة غيرها من المحارماو وجدت من دونهاوامتنت فحينتذنحبر أذا لم يكن لها زوج اجنى

واذا تبرع بدفع شىء من ذلك حال يسر ولده جاز وليس له ان يرجع على الولد بعد ذلك — انظر مادة (٣٨٨)

وان كانت ام الصغير هي ألحاضنة له فانكانت منزوجة بأييه اوممتدة له عن طلاق رجمي فلا تستحق اجرة على الحضانة لقيام الزوجية حقيقة او حكما وانكانت في عدة الطلاق البائن استحقت الاجرة لان رابطة الروجية قد انقطمت وحينئذ فيمكن أن تأخلة المرأة من الرجل ثلاث مرتبات: نفقه العدة واجرة الرضاع واجرة الحضانة واما اذا كانت غىر معتدة له فلها الاجرة مثل غيرها من الحاضنات ومتى استحقت الحاضنة الاجرة فهى لها وان اجبرت عليها لان الاجبار على القيام بعمل لا ينافى استحقاق الاجرة له اذ الالزام لاجل دفع الضرر الذي كان يحصــل لولم تضمه اليها وبما ان نفقة الصغير الفقير على أبيه والسكنى نوع من أنواعها فيجب على أبيه مسكن له ولحاضنته ان لم يكن لها مسكن تمسكه فيه واما اذاكان لها مسكن فلاداعي الى تكليفه عسكن آخر واذا كان الولد فقيرآ وأبوه غني بخسدم مثل اولاده مجب عليه أن يستأجر خادما لولده كما هو الشأن في مثله وان كان الولد غنيا ومثله يخدم يجب على الاب ان يستـاجر خادما له من ماله سواء كان الاب غنيا او فقيراً وان كان لا يخدم مثله لا يجب ذلك كما لا يجب ان كانا فقيرين -- انظر مادة (٣٨٩)

⁽ مادة ٣٨٨) اجرةا لحضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ابا الصغيران لم يكن له مال قان كان له مال فلا يلزم اباء منها شيء الا ان يتبرع

⁽ مادة ٣٨٩) أذا كانت أم الطفل هي الحاضة له وكانت منكوحة أو مستدة

واذا امتنمت ام الصبى ان تربيه الا بأجرة فلا يخل الحال فى اول الامر من أحداً مور ثلاثة: الأول ان لا توجد متبرعة أصلا الثانى ان توجد متبرعة وهى محرم متبرعة وهى محرم للصفير للصفير و الثالث ان توجد متبرعة وهى محرم للصفير و التانى سلم الى الام و تدفع لحما الاجرة فى جميع الصور الآتية فى الثالث ولو كانت من مال الصفير

وان كان الثالث وهو ما اذا وجدت متبرعة من محارمه فهناك اربع حالات: الاول ان يكون الاب والابن فقيرين وحكمه ان يقال للام اما ان تربيه مجانا بدون اجرة واما ان تسلميه للمتبرعة لان الاب فقير فلا يضار الناني ازيكون الاب موسرا والولد فقيرا وحكم ذلك ان يسلم للام بأجر المثاللأن في تسليمه لها نفعاله ولا ضروعلى الاب في دفع الاجرة ليساره الثالث أن يكون الولد غنيا وابوه فقيراً والرابع ان يكون كل من الولد وابيه غنيا وفي هاتين الحالتين تحير الام بين امساكه مجانا وبين اعطائه للمتبرعة التي هي اهل للحضائة لان الاجرة في هذين الامرين لازمة من مال الصبي وما انه ينبني الحافظة على مال الصغير ولا يصرف الا لحاجة والحاجة الى التربية قد اندفعت بوجود المتبرعة فلا يدفع الى الام مئ من مال الولد بل تحير الام كما تقدم مراعاة لمصلحته المالية وادا سلم للمتبرعة فلا تمنع الما الم

لمللاق رحمى فلا أجر لها على الحصانة وان كانت مطلقة بائنا أو متزوجة بمحرمالصفير أو ممتدة له قلها الاجرة وان أجبرت عليها وأن لم يكن للحاصة مسكن تمسك فيهالصفير الفقير فعلى أبيه سكناهما جميما وأن احتاج المحصون الى خادم وكان أبوه موسرا يلزم به وغير الام من الحاصفات لها الاجرة

من رؤيته ـــ انظر مادة (٣٩٠)

وقد حكم الشارع بأن الولد يبقى عند الحاصنة حتى يستغنى عن خدمة النساء وقدر ذلك ببلوغه سبع سنين فان كان مذكراً فقيد انتهت مسدة حضائته وان كان مؤثأ تبقى عندها سنتين لتدريبها على الامورالمنزلية التي مطالبة بها في المستقبل وحينئذ يسلم كل منهما الى الأبحتى اذا لم يعلم عبد على ذلك لتعلق حق الصغيربه اذ المذكر بعد بلوغه سن التعييز يحتاج الى تعلم ما ينقمه والاثنى بعد بلوغها حد الشهوة تحتاج الى الصيانة ولا شك في أن الاب أقدر على ذلك هذا اذا كان الاب موجوداً والا فيمطى الولد للاقرب فالا ترب من المصبات على الترتيب الذي عرفته من شرح مادة (٣٥٨) فان لم يوجداً حدمن المصبات بلم الولد لل قارب وقدا تهت المتقدمة في شرح مادة (٣٥٨) فان لم يوجداً حدمن العاضنة أنفع له تركه عندها والا سلمه لمن يرى نفعه في وجوده عنده سافظرمادة (٣٩١)

⁽مادة ٣٩٠) اذا أبت ام الوفد ذكراكان أو أنني حضاته مجانا ولم يكن له مال وكان أبوء مصرا أو لم توجد متبرعة من محارمه تحجر الامعلى حضاته وتكون اجرنها دينا على أبع قاذا وجدت متبرعة أهل للحضانة من محارم الطفل فأن كان الابموسرا ولاهمي ولا مال الصغير فالام وان طلبت اجرة أحق من المتبرعة وان كان الاب ممسرا وللصبي مال أولا تنخبر الام بين امساكه مجانا ودفعه للمتبرعة قان لم تحقر امساكه مجانا ينزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تنخمها من رؤيته وتعهده كما تقدم في مادة ٢٩٥ وكذلك الحكم ان كان الاب موسرا وللصبي مال فان كانت التبرعة أجنبية فلا يدفع اليها الصبي بل يسلم لامه بأجرة المثل ولو من مال الصغير

⁽مادة ٣٩١) تنتهى مدة الحضانة باستغناء الفلام عن خدمة النسأء وذلك إذا

وما دام حق الحضانة ثابتا للام فليس للاب اخراجه من البلدالذي فيه الام الا اذا رضيت بذلك فان سقط حقها في الحضانة بان طلقها وتروجت بغير رحم محرم وليس هناك من ينتقل لها حق الحضانة جازله أن بسافر به الى أن يمود حق أمه أو من يقوم مقامها في الحضانة وغير الاب من المصبات حكمه في ذلك كالأب – انظر مادة (٣٩٧)

هذا بالنسبة الى سفر الاب بالولد واما سفر الحاضنة به ففيه تفصيل وبيانه أن الحاضنة اما أن تكون غير الام واما أن تكون هى الام فان كان الاول فليس لها ان تنتقل الى محل آخر ولو كان قريبا الاباذن الاب وان كان الثاني وهو ما اذا كانت الحاضنة هى الام فاما أن ريد الانتقال بالولد وهى فى العدة أو بعد انقضائها فان كان الاول فلا يجوز لها الانتقال ولو اذن الزوج لان القرار فى البيت الذى حصلت الفرقة وهما مقمان فيه حق الشرع فلا يصح اتفاقها على ابطاله

وان كان الثاني وهو ما اذا ارادت الانتقال بعد أنقضاء العدة فلا يخلو

بلغ سبع ضنين و تنتهى مدة حضانة الصبية بلوغها تسع سنين و ثلاب حينتذ اخذهمامن المحاصنة وان لم يطلبهما يجبر على اخذهما واذا انهت مدة الحضانة ولم بكن الولداب ولا جد يدفع نلاقوبسمى المصبة او الوصى لو غلاما ولاتسلم الصبية لفير محرم فان لم يكن عصبة ولا وسى بالمسبة العلام يترك المحضون عند الحاصنة الا أن يرى القاضى عبرها أولى له منها

⁽مادة ٣٩٣) بمنع الاب من اخراجالولد من بلد امه بلارضاهـاما دامتحضائها فان أخذ المطالق ولده منها لنزوجها بأجنبى وعدم وجود من ينتقل البهـا حق الحصانة جاز له أن يسهـافر به الي أن يعود حق امه أو من يقوم مقــامهافي الحضانة

الحال بالنسبة للمحل المنتقل منه والمحل المنتقل اليه من أحد امور أربعة : الاول أذيكون الانتقال من مصر الى مصر . الثانى أن يكون من قرية الى قرية - الثالث أن يكون من قرية الى مصر . الرابع أن يكون من مصر الى قرية . فائلاثة الاول مشتركة فى حكم واحد واما الرابع فله حكم يخصه

فني الثلاثة الاول لا يخلو الحال في اول الامر من أحداً مرين : الاول ان يأذن الاب لما بذلك الثانى أن لا يأذن و فان كان الاول فلا كلام في جواز انتقال الام بالولد مطلقاً أىسواء كان المحل المنتقل اليه قريبا أوبعيداً وسواء كانوطنها وعقد علمها فيهأولا لأنه بالاذنأسقط حقه واذكان الثانى وهو ما اذا لم يأذن لها بذلك فاما أن يكون المحل المنتقل اليه قريبا أو بسيداً فان كان بمسيداً فاما أن يكونوطنها وقد عقد عليها فيه أولا فان كان الاول جاز لها السفر بالولد لأن عقده عليها في هذا البلد بمد رضامته باقامتها فيه وان كان التانى بان كانوطانها ولم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها أو لم يكن وطنا لها ولم يمقدعليها فيــه فلا يجوز لها السفر للاضرار بالاب . وان كان المحل الذي تربه الانتقال اليه قريبا من محـل اقامته جاز لها ذلك لمدم الاضرار بالاب والمراد بالحل القريب في هذا الموضع ان يكون بحيث يمكن الاب زيارة ولده في اليوم الذي يريدها ويمود الى منزله قبل دخول الليل

وأما الحكم الخاص بالصورة الرابعة وهى الانتقال من مصر الى قرية فهو انه لا تمكن منه الام بغيراذن الزوج ولوكانت القرية قريبة الاذاكانت الفرية وطنها وقدعقد عليهـا فيها لان القرية لبست كالمصر وتأمله – انظر

-عِمْ الفصل الرابع ﷺ-(فى النفقة الواجبة للابناء على الآباء)

النفقة عند الفقهاء تشتمل الطعام والكسوة والسكنى وكلها واجبة على الاب لولده لكن على النفصيل الذى سيلتى عليك • وبيانه ان الولد اما ان يكون غنيا او فقيراً وعلى كل فاما ان يكون صغيراً أو كبيراً وعلى كل فاما ان يكون صغيراً أو كبيراً وعلى كل فاما ان يكون مذكراً أو مؤنثا • وكل له حكم يخصه

فان كان الولد غنيا فنفقت فى ماله سُواء كان صغيراً أو كبيراً وسواء كان مذكراً أو مؤنثا لان نفقته انمـا وجبت على أبيه للحاجة وبنناه الدفمت حاجته فلا تجب على غيره

⁽ مادة ٣٩٣) ليس للامالطاقة أن تسافر بالولد الحاصنة له من بلدايية قبل أقضاه الهدة مطلقاً ولا مجوز لها بعد اقتضائها أن تسافر به من غير أذن أيه من مصر إلى مصر يبما تفاوتولامن قرية ألى مصر كذاك ولا من قرية ألى قرية بسيدة ألا أذا كان ما تنتقل اليه وطنا لها وقدعقد عليها فيه فان كان كذاك قالها ألا تقال بالولد من غيروضا أيبه ولوكان بميدا عن محل أقامته فان كان وطنهاو لم يعقد عليها فيه أو حقد عليها قيه ولم يكن وطنها فليس لها أن تسافر أليه بالولد بغير أذن أيبه ألا أذا كان قريا من محل اقامته مجيث يمكنه مطالمة ولده والرجوع الي مزله قبل الليل وأما الا تقال بالولدمن مصر الى قرية فلا تمكن منه الام بغير أذن الزوج ولوكانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليها عمة

⁽ مادة ٣٩٤) غير الام من الحاضة ان لا تقدر باى حال على قعل الولد من محل حضائنة الا باذن أيه

وان كان الولد فقيراً قان كان صفيراً وجبت نفقته على ابيه سواء كان مذكرا أو مؤثا وان كبيراً فاما أن يكون مذكرا او مؤثا فان كان مذكر او كانت به عاهة تنمه من الكسب كا اذا كان مريضا مرضا مزمنا او به شلل او عمى او كان من ابناء الاشراف ولا يستأجره الناس وجبت نفقته على أبيه وان لم تكن عنده عاهة تمنعه من الكسب لم تجب النفقة على أبيه بل على نفسه والمراد بالكبير هنا ان يكون قادرا على الكسب وان لم يكن بالنا فللاب حينئذ ان يؤجره او يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه فان وفي كسبه بحاجته فبها وان زاد حفظ الزائد ليسلمه اليه بعد بلوغه رشده وان تقص فعلى ابيه تمام الكفاة:

وان كان مؤثا وجبت النفقة على الاب سواء كانت عاجزة عن الكسب او قادرة عليه الى أن تتزوج فعينثذ تكون نفقتها على زوجها - نم اذا كانت الانفى مكتسبة بالفعل من صنعة يجوز لها تعاطيها وجبت نفقتها فى كسبها وبما ان وليها هو الاب فهو الذى يتولى الانفاق عليها من ذلك الكسب فان وفى محاجتها فيها وان زاد يدفع لها الزائد بعد بلوغ الرشد وان تقص أثرم الاب باتمام الكفافة

وتفقة الولد واجبة على أبيه ولو كان الاب غير مسلم بان كان ذميــا فقولهم النفقة لا تجب مع اختلاف الدين محله فى غير الزوجية والاولاد كما سيأتى في شرح مادة (٤١٦) ــــ انظر المواد (٣٩٥ و ٣٩٦ و ٤٠٤)

⁽مادة ٣٩٥) تحب التقة بانواعها الثلاثة على الاب الحر ولوذمبالولدهالصفيرا لحرالتقير سواء كان ذكرا أو الثي الى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليسه وتزوج الانتي

والاباما أن يكون عنياً وفقيراً فان كان عنيابان كان عندهما يكفيه وأولاده فلا يشاركه أحد ولو الام فى نفقهم سواء كانوا صفاراً أو كباراً بشرط أن يكون السكل محتاجين فان امتثل أمر الشارع وأ تفق على من بجب عليه نفقتهم من أولاده فبها وان لم يمثل وكانت له أموال ظاهرة باعالقاضى ممه ما براه منها بمقدار النفقة فان لم تكن له أموال ظاهرة استعمل القاضى ممه ما براه مؤديا الى امتثاله ولو بالحيس

وان كافر فقيراً فاما أن يكرن قادرا على الكسب أو عاجزا عنه فان كان قادرا عليه وكانت طرق الكسب ميسرة أمر به قان امتثل فبها وان لم يتثل استعمل معه القاضى ما يراه رادعا له عن الامتناع ولو بالحبس لأن في النفقة حياة النفوس فان سعى واكتسب وكان كسبه بني بنفقته وبنفقتهم فبها وان لم تكن طرق الكسب ميسرة أو كانت ولـكن كسبه لا ينى بها يؤمر من يليه في وجوب الانفاق عليهم وهى الأمفاتهاهى الاولى بالانقاق عليهم حال عسرة الاب من سائر الاقارب اذاكانت وسرة ويكون ما تنفقه عليهم حال عسرة الاب من سائر الاقارب اذاكانت وسرة ويكون ما تنفقه

⁽مادة ٣٩٦) يجب على الاب تفقةوامه الكبير الفقير العاجز عن الكسب كزمن وذى عاهة تممه عرض الكسب ومن كان من أبناء الاشرافولا يستأجر مالناس وتفقة الانتى الكيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة ما لم تنزوج

⁽مادة ٤٠٤) اذا بلغ الولدحد الاكتساب قان كان ذكرا فللاب أن يؤجره أو يدفعه لحرفة ليكتسب وينفق عليه أبوء من كسبه ومحفظ ما فضل منه ليسلمه اليسه بعد بلوغه وان لم يف كسب التلام فعلى أبيه تمام الكفاية واذا استفت الانتى بكسبها من الحياطة أو الفزل فففتها في كسبها أن وفت مجاجبها والا فعلى أبيها إنمامها

دينا على الاب أخذه منه اذا أيسر فاو كانت الام مسيرة كالاب يؤمر بها الفريب وبجبر عليها أن أبي مع يسره وحينا في فق الابلا أن ففقة الأب والمجبد عليها أن ففقة الأب والمجبد عليه في هذه الحالة يكون ما تنفقه الام أو أبو الام دينا على الاب يؤخذ منه اذا أيسر

المنطقة الى من المجاهد عن المكسب كما الجاكان به مرض يتعدينه أو به شلل أو عمى سقطت عنه النفقة لا لحاقه بالاموات وحينته ينتقل وجوب النفقة الى من تجد عليه عنه عدمه

وَٰقِ هَذَهُ الْحَدَالَةُ لَا رَجُوعُ لَلْمَنْفَقُ عَلَى الْآنِبُ وَلَوْ آبِسِرِ فَى الْمُسْتَقِبَلُ لاَنْهَا غَيْرِ وَاجِنَةً عَلِيهِ فَى هَذَهُ الْحَالَةُ فَلاَ يَقَالُ أَنْ الْمُنْفَقُ قَضَى شَيْئًا وِاجِبَا عليه بخلاف ما إذا كان قادرا على الكسب ــــ انظر المواد (٣٩٩و ٣٩٩)

(مادة٣٩٧) لا يشارك الاب أحدفى تفقة ولدمما لم بكن مصرا زمنا عاجزا عن الكنب فيلحق ياليت وتسقط عنه الدفقة وتعجب على من عليه نفقتهم فى حالة عدمه

(مادة ٣٩٨٨) اذاً كان الاسممسرا ولا زمانة به تسمه عن الكُسب فلا تسقط عنه لمجرداعساره تفقة ولده بل بتكسب ويفق عليه بقدر السكفاية فان أبى مع قدرة على الاكتساب يجبر على ذلك وبحبس فى نفقة ولده فان لم يف اكتسابه مجاجة الولد أو لم يكتسب لمدم تيسر السكسب يؤمر الفريب بآلانفاق على الولد نابة عن أبيه ليرجع الميا

(مادة ٢٩٩) الام حال عسرة الأب أولي بالانفاق على ولدها فاذاً كائ الاب مسرا وهي موسرة أثوسر بالانفاق على ولدها ولا يشاركها الجدف وان كان الابوان مسرين ولها أولاد يستحقون النفقة يؤمر بها النريب كما ذكر آتفا ونجر علبها ان أب مع يسرق ويكون انفاق التريب دينا على الاب المسئر يرجع بهاذا أيسر سواء كان النفق أما أوجداً وغيرهما فأن كان الاب مكسوا وَرَمنا عاجرًا عَنَّ الكَسَّبُ وكل هده الاحكام مفروضة فيها اذا كان الاب حيا سرا، كان غيا أو فقيرا أقادرا على الكسب او عاجزا عنه ابدا اذا مات الاب عن اولاد صفار وليس لهم مال ينفق عليهم من كسبهم فعين في المقارب وعندالتأمل تري أن الاقارب فعين خون عن واحد من ثلاثة: الاول أن يكون الكل اصولا والثاني أن يكون الكل حواشي

فان كان الاول فهناك أربع صور الاولى أن يكون بمضهموارا وبمضهم غير واوث واستووافي الدرجة والثانية أن يكونوا كذلك واختلفوافيها الثالثة أن يكون الكل وارثين واستووا في الدرجة والرابعة أن يكون الكل وارثين، واختلفوا فيها

فني الصورة الاولى يرجع الوارث فيلزم بالنفقة وينبني على ذلك أن الصغير لو كان له أبو أب وأبو أم فوجوب النفقة على أبى الأبوحده لأ به هو الوارث وفي الصورة الثانية يعتبرالا ترب جزئية ويلزم بالنفقة سوا كان وجبت وارثا أو غير وارث وينبني على ذلك أنه او كان للاولاد ام وأبو ام وجبت النفقة على الام لانها أقرب درجة وهي الوارثة ولو كان للصغير أبو أم وأبو أبى أب وجبت النفقة على الاول لانه أقرب درجة مع أن الوارث هو الثاني (انظر و تأمل في هذه مع قولهم الغرم بالغم) - وحكم الصورتين الشالئة والرابعة واحد وهو وجوب النفقة عليهم بقدر استحقاقهم في الارث وبنبني في هذا أنه لو كان الصغير أم أم وأم أب وجبت النفية عليهما المسافا

وجبت النفقة عليهما اثلاثا على الام الثلث وعلى أبى الاب الثلثان ولو كانت الدرجة مختلفة اذ الاستحقاق فى الميراث بهــذه النسبة ـــ انظر مادة (٤٠٠)

أوان كان التانى وهو ما اذا كان بمض أقارب الطفل الفقير الممدوم الاب اصولا وبمضهم حواشى فلا يخلو الحال من أحد أمرين الاول أن يكون أحد الصنفين وارثا والآخر غير وارث التانى أن يكون كل مرف الصنفين وارثا فان كان الاول اعتبر الاصل لا الحاشية سوا كان الاصل هو الوارث أولا وحينة يلزم بالنفقة ولو كان الوارث غيره فاذا فرضأن لحذا الصغير أبا أب وأخا شقيقا موسرين وجبت نفقته على أبي الاب لانه هو الاصل والوارث

ولو فرض أن لهــــذا الصفير ابا أم وأخا شقيقا أثرم أبو الام بالنفقة ولوكان الآخذ للتركة غيره عند وجودها لانه هو الاصل (أنظرو تأمل في هذه مع قولهم الغرم بالغنم)

وان كان الثانى وهو ما اذا كان كل من الاصول والحواشى وارثما اعتبر الارث فتجب عليهم النفقة على قدر أنصبائهم فيه فلوكان لهذا الصغيراموأخ

⁽مادة ٤٠٠) إذا كان أبو الصغير الفقير معدوما وله أقارب موسرون من أصوله فان كان بعضهم وأرثا له وبعضهم غير وارث وتساووا في الفرب والجزئية برجيع الوارث وتنازمه اتفة الصغير فلو كان له جد لابوجد لام فنفقته على الجدلاب فان لم يتساووا في القرب الحزئية يستبر الاقرب جزئية ويلزم بالثفقة فلو كان له ام وجد لام فنفقته على الام وان كان أصوله وارثين كلهم فنفقته عليهم بقدر استحقاقهم في الاوث فلو كان لهام وجد لاب فنفقته على الام الثلث وعلى الجدائلة ان

شقيق وجبت النفقة عليهما اثلاثاً على الام الثلث وعلى الاخ الثلثان وانكان الثالث وهو ما اذاكان السكل حواشى كالاخوة والاخوات وجبت النفقة بقدر الارث كما سيأتى تفصيله فى نفقة غير الاصول والفروع -- انظرمادة (٤٠١)

ولا يشترط فى قضاء القاضى بنفقة الاولاد على الاب ان يكون حاضرا بل يقضى بهاعلى الاب ولو كان غائبا والمراد من الفية التى يفرض القاضى النفقة اللاولاد بسببها اللا يسهل احضار الاب ومراجعته ولو كان غنفيا فى البلد الذى فيه الاولاد فاذا غاب الاب وطلبت الاولاد الذي تجب نفقتهم عليه من القاضى ان يفرض لهم النفقة اجابهم الى هذا الطلب متما الاحكام الآتية وهى ان الفائب ان كان له مال وهو من جنس حقهم فى النفقة كالفلال والسمن و عوها من أمناف المأكولات والذهب والفضة فرض لهم فيه النفقة سواء كان هذا المال موجوداً فى منزل الاب او غير موجود فيه بان مؤدما او كان دينا عند غيره ولكن اذا كانت دعواهم ان المال الذى كان موجود فى منزله فرض لهم النفقة فيه وارحهم بالانخذ منه كركه ابوهم موجود فى منزله فرض لهم النفقة فيه وارحهم بالانخذ منه

⁽ مادة ٤٠١) اذاكات أفارب الطفل الفقير المدوم أبوه بعضهم أصولا وبعضهم حواشي فان كان احدالصنفين وارثا والآخر غيروارث ينتبر الاصل لاالحاشية وبلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث أم لا فلو كان للولد جد لاب وأخ شقيق فنفقته على الجد ولو كان له جد لام وعم تنفقته على الجد لام فان كان كل من الاصول و الحواشي وارثا يمتبر الارث وتحب عليهم الثفقة على قدر الصبائهم في الارث قد لو كان للصغير أم وأخ عصبي أو أم وابن أخ كذلك أو أم وعم كذلك فنفقته عليهما اثلاثا على الام الثاني

على حسب الفرض الذي قدره واما اذا كانت دعواهم انه ترك وديمة أو دينا عند شخص فان كان هذا الشخص مقرا بنسب الاولاد والوديمة او الدين فرض القاضى النفقة في ذلك المال وامر المودع او المدين بأعطائهم النفقة منه لانه لما أقر بالنسب والوديمة او الدين فقد أقر بان الاولاد حق الأخذوان انكر النسب والوديمة او أقر بواحد منهما وانكر الآخر فان كان القاضى عالما بما أنكره فرض لهم النفقة ايضا في هذا المال لانه من باب الاعانة والفتوى لا من باب القضاء وان كان القاضى غير عالم بما أنكره فلا

وان كان المال الذي تركه ليس من جنس النفقة سواء كان في بيته او كان وديمة فان كان وديمة فان كان يخشى عليه التلف من المكث باعه القاضى وأنفق عليهم من ثمنه لان النظر الى الغائب في ذلك وان كان لا يخشى عليه التلف فلا تفرض فيه النفقة لانه بحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب الذي لا يخشى عليه التلف بحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب الذي لا يخشى عليه التلف بحيثهم عليه التلف بحيثهم أم الاولاد فان لم تف الاجرة بها او كانت الاموال لا تستأجر امر القاضى أم الاولاد بالاستدانة عليه وتنفق عليهم من الدين الذي اخذته ويكون له الحق في أخذ مثل الدين منه اذا حضر ــ انظر مادة (٢٠٠)

⁽مادة ٢٠٤) اذا كان الاب غائبا وله اولاد بمن تجب تفقهم عليه وله مال عندهم من جنس النفقة فللحاكم أن يأمر بالانفاق عليهم منه ان كان نسبهم ممروفا اومعلوما لدى الحاكم وكذلك الحكم اذاكان النائب مال مودع عسد أحد أو دين عليه وهؤ من جنس النفقة واقر المودع أو المدين بالمال و بالاولاد أو لم يقر والحاكم يعلم ذلك وان لم يكن مال النائب من جنس النفقة بان كان عقارا او عروضا قلا يملع منه في

فقد علمت حكم نفقة الولد بالنسبة الى أبيه واما نفقة زوجته فلا تجب عليه الإإذا ضمنها فان لم يضمنها فلا يطالب بها على انها واجبة عليه واتما يؤمر بالإنفاق عليها ويكون ما ينفقه دينا له يأخذه من ابنه اذا أبدر الظر ماذة (٠٣٠)

والاب هو النبي يتولى الانفاق على أولاده فان قام الواجب عليه شرعا فيها وان اشتكت سنه أم الاولاد ورفعت امرجا الى القاض مدعية انه مقصر في الواجب عليه وتريد الفضاء عليه بتقدير النفقة وتسليمها لما النتولى هي الانفاق عليهم فلا يحيبها الفاضى الى ما تطلب قبل التحرى فان تحرى وظهر له صدقها فرض لهم النفقة وامر الاب بتسليم قدر منها اليها لنتولى هي الانفاق على الاولاد فان قامت بالواجب عليها ولم يدع عليها الاب الحيافة فها أما ان دعى الاب ذاك بحث الناضى ولو بسؤال من يداخلها من الجيران فان أخبر ومبصحة قول الاب زجرها ومنعها عن ذلك نظرا للاولاد عليما أما الاسماح والمساء أو يأمر غيرهاليتولى الانفاق على حسب ما نقش على حسب ما أمر الاب نام المعاجة وقد وجدت منها أمر الاب باعظانها غيرها لان نقفة الاولاد وجبت العاجة وقد وجدت منها أمر الاب باعظانها غيرها لان نقفة الاولاد وجبت العاجة وقد وجدت منها أمر الاب

الثققة بل تؤمر ألام بالاستدانة عليه لننقة الاولاد وللولة إذا كان مال أبيه العائب من جنس الثقفة أن يقفق مئة بجدركفايته بلاقضاء

^{َ ﴿} مَادَةُ ٣٠٤ ﴾ لا يجبُ على الاب نقيَّة زوجــة ابنه العِنْدِر النقير الا إذا صَدَّبِــاً وأنما يؤمر بالأنفاق عليها ويكون دينا له يَرجع به على ابنه إذا أيسر

الزوجة كما تقدم فى بابها ـــانظر مادة (٤٠٥)

فان لم نرفع الام امرها الى القاضى واصطلعت مع الاب على شىء معلوم فى نظير النفقة الواجية عليه صح الصلح فان كان البلغ المصطلح عليه مساويا لمقدار النفقة فيها. وان كان اكثر فان كانت فاحشة تطرح عن الاب وان كان أقل من مقدار النفقة بحيث لا يكفيهم زبد فى المصالح عليه الى ان يبلغ مقدار كفايتهم — انظر مادة (٤٠٦)

ومتى قضى على الآب بالنفقة فاذا قام بدفعها كما فرض القاضى فبها واما اذا مضت مدة بعد الفرض لم تأخذ الام فيها شيئا من المقدر فاما ان تكون الاستدانة النفقة غير مستدانةاو مستدانةوان كانت مستدانة فاما ان تكون الاستدانة بغير اذن القاضى او باذنه فان لم تكن النفقة مستدانة اصلا او كانت مستدانة لا بأمر القاضى فلا يسقط المقدار المتجمد منها في الزمن الذي لم تطلبها الام تيه لأنها صارت دينا بالقضاء فلها المطالبة به سواء كانت المدة الماضية فليلة او كثيرة وهذا هو الذي عليه العمل الآن

⁽مادة ٤٠٥) أذا أشتك الام من عدم أنساق الاب أو من تقسيره على الولد يفرض الحاكم له النفقة ويأمر باعطالها لامه لتنفق عليه قان تبتت فيسانها لدفع لها صباحا ومساه ولا تدفع لها حجلة أو تسلم لفيرها ليتولي الالفاق على الولد وأن ضساعت نفقة الولد عند الام يفرض على أبيه له غيرها

⁽مادة ١٠٠٦) اذا صالحت المرأة زوجها عن نفقة الاولاود صح الصلح فان كان ما اصطلحا عليه أكثر قدرا من التققة وكانت الزيادة يسيرة تدخل محتالتقدير فهى غفو وان كانت لا تدخل محت التقدير تطرح عن الاب وان كان المصالح عليه اقل من مقدار النفقة بحيث لا يكفيهم نزاد بقدر الكفاية

وهذهالنفقة تسقط بموت الاب او الاولاد فادامضت ثلاثةأشهر مثلاً بعد القضاء بها وتجمدت على الاب نفقة هذه المدة ثم مات فلا يكون لأم الاولاد حق فى أخذ المقدار المتجمد من التركة (تأمل)

وان كانت النفقة مستدانة بأمر القاضى فلا يسقط دينها أصلالابموت ولا بنيره لان للقاضى ولاية عامة فهى بمنزلة استدانة الاب وهولو استدان بنفسه لم يسقط ذلك الدين بموت أحدهما فهذا مثله --- انظرمادة (٧٠٠)

🍇 الباب الثالث 🔉

﴿ فِي النفقة الواجبة للابوين على الابناء ﴾

كما أن النفقة بجميع أنواعها واجبة على الاصل لفرعه بالتفصيل المتقدم فكذلك نفقة الأصول واجبة على الفروع بالطريقة الآتية وهي

ان الاب اما أن يكون غنيا أو فقيراً فان كان غنيا وجبت نفقته في ماله لان نفقته على الفرع إنمـا وجبت للحاجة وبفناه اندفست حاجته قلا تجب على غيره

⁽ مادة ٧٠٤) أذا قضي القاضي الزوجة على زوجها بفقة ولدها الصغيرمنه فهي في حكم نفقة الزوجة في عدم سقوطها بمضي شهر فاكثر يعد الفرض ولو بدواشتدا فلهم القاضي وعليه عمل الفضاة الآزرهو الارفق بمخلاف سائر المحارم ولو فرض الفساشي النفقة للصغير على أبيه ومضت مدة ولم تغبضها الام حتى مات الاب فان كانت التفقة مستدانة بامر القاضي بكون للام الرجوع بها في تركته كما ترجيم بها عليه لو كان حيسا ولم تكن مستدانة بامر الفاضي حتى مات سقطت الثفقة بالاتحاق

وان كان فقيراً وجبت له النفقة على ولده سواء كان الاب قادرا على الكسب أو عالم على الكسب أو عالم على الكسب أو عالم عنه أو سفيراً و مثرنا كبيراً أو صفيراً و ومثل الاب الام فيا ذكر والاجداد والجدات وان علا كل منهما في ذلك كالابوين سواء كان الجد أو الجدة من قبل الاب أو مر قبل الام

ولا يشترط في وجوب النفقة على الفرع أن يكون الاصل مسلما بل لوكان ذميا وجبت نفقته متى كان فقيرا ولكن يشترط في وجوب النفقة على الفرع للاصل أن يكون موسرا ومتى كان كذلك فلا يشاركه أحـد في نفقه أصوله المحتاجين ـــ انظر ماهة (٤٠٨)

وكما تجب نفقة الاب على الولد تجب نفقة زوجته عليه ولسكن المعول عليه ان نفقة زوجة الاب لا تجب على الولدالااذا كان الاب مريضا مرضا يحوجه الى زوجة أو خادم يقوم بشأنه كالمعى والشلل فعلى هذا لافرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه كما وجبت نفقة المخدوم وحيث ان زوجة واحدة تكفى خدمته فلا تجب على ولده الموسر الا نفقة زوجة ولو كان منزوجا بمدة زوجات واتما يدفعهاللاب ليوزعها عليهن حدائظ مادة (٤٠٩)

⁽مادة ٤٠٨) يجب على الولد الموسركييرا أو صنيرا ذكرا أوانثي نفقــة والديه وأجداده وجدانه الفقراء مسلمين كانوا أوذمين فادرين على الـكسب أو عاجزين ولا يشارك الولد الموسراً حد فى نفقة أصوله المحتاجين

مادة ٩٠٤) أذا كان الاب زمنًا أو مريضًا مرضًا مجوجه الى زوجة تقوم بشأته أو الي خادم يخدمه وحيث فقة الزوجة أو الخادم على ولده الموسر كماتجب له فقة

ومحل وجوب نفقة الام على ولدها اذا لم تكن متزوجة فانكانت متزوجة يغير أبى الولد فنفقتها على زوجها سواء كان موسرا أو ممسرا انما اذا كان ممسرا يؤمر الولد بالانفاق عليها وبكون ما ينفقه دينا له على الزوج يأخذه منه اذا أيسر وهذا اذا كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فرضت لها النفقة فى ماله ان كان له مال على الطريقة المتقدمة فى نفقة زوجة الغائب فان لم يكن له مال أصلا فرض لها القاضى النفقة وأمر الولد بالانفاق عليها ويكوز ما ينفقه دينا على الزوج يأخذه منه اذا حضر ــــ انظر مادة (٤١٠)

فالذي علم أن تفقة الآب لا تج على الولد الا اذا كان موسر اوالاب فقير فلوكان الولد فقيرا ايضا فاما أذ يكون الاب قادراعلى الكسب أو عاجزا عنه فان كان الاول فالممول عليه عدم وجوب النفقة فضاء وان كان الشانى وجبت النفقة فللقاضي اذا كان يبق من كسب الولد شئ بعد نفقته ونفقة أولاده فرضها فيه وأمره بالاعطاء واما اذا لم يبق شئ فلا يجبر على اعطائه شيئًا على حدته بل يؤمر بضم الاب الى عياله وينفق على الكل لأن طمام الاربعة مثلا اذا فرق على الحسة لا يضرهم ضررا فاحشا . وكلأصلمذكر كأبي الاب يكون حكمه حكم الابوأماالاصل المؤثث فلايشترط في اجراء الاحكام المتقدمة عليه أن يكون عاجزًا عن الكسب بل يكفى فيه الفقرولو خادم على أليه ان كان ممسرا ومحتاجا الى ذلك كما تقدم فى الاب واذا كان للاب الفقير عدة زوجات فلا يجب علي ولده الموسر الا تفقة وأحده عند الحاجة كما سبق (مادة ٤١٠) المرأة المسرة المنزوجة بنبر أبي الولد نفةتهاعلىزوجهالاعلى ولدهسا أنما أذاكان زوجها معسرا أو غائبا وولدها من غير مموسرا بؤمر إلا نفاق عليهاو بكون دينا لهيرجع بدعلى زوجها اذا أيسر أوحضر كان قادراعلى الكسب لان الانوثة بمجر دها عجز فالام أو الجدة المحتاجة ولو لم يكن بهاما بينمها عن الكسب بمنزلة الاب ادالم يكن قادراعلى الاكتساب ــــ افظر مادة (٤١١)

وكل الاحكام المنقدمة فيما اذا كان الولد حاضرا اما اذا كان غالبا فان كان له مال من جنس النفقة سواء كان موجوداً في بيته أو كان وديمة أودينا ورفع الابوان الفقيران أو أحدهما الامر المالقاضي طالبا فرض النفقة في هذا المال فرضها له بالطريقة والاحكام المتقدمين في شرح مادة (١٠٠) وان كان موضوعها نفقة الفروع على الاصول لان الاحكام لا تختلف اذ القاضي يقضى بالنفقة في مال الفائب للزوجة والفروع والاصول متى فرضها القاضي فيه وأمر كلا من المودع والمدين بالانفاق عليهم وقام بما أمر به فليس الغائب اذا حضر حتى قبل واحد منهما لان امر الفاضى ملزماذ ولايته عامة فصار كامر الغائب نفسه

واما الذا أُفِق المودع الوديمة على أبوى صاحبها او على اولادهوزوجته أوانفق المدبن الدين على من ذكروا وكان ذلك بغير ادن من القاضى ولا من صاحب الوديمة والدين فانه لايسبرا أمام المودع والدائن فلمكل منهما مطالبته بالوديمة والدين وليس له ان يحتج بانه انفتهما على من ذكر لانه

⁽مادة ٤١١) لا يجب على الابن الفقير فقة والده الفقير الاانا كانالابن كسويا والاب زمنا لا قدرة له على السكسب فحيئنذ يشاركه الاب فىالقوت ديانةوالام المحتاجة يمنزلة الملاب الزمن ولو لم يكن بها زمانة وان كان للابن الفقير عيال يضم أبويه المحتاجين الى عماله وبفق على السكل ولا يحبر على إعطائهما بشيئاً على حدثه

تصرف فى مال الغير بلا ولا ية عليه ولا نيابة منه فيضمنه وادًا دفع مثل الوديمة والدين الى مستجقه فلا يكون له حق فى الرجوع على من أنفق عليهم لانه بالضمان ملكه مستندا الى وقت التمدى فتين انه تبرع بملكه فصار كا لونفنى بالوديمة دين صاحبها فانه يكون ضامنا كذا قالوا وهذا ادًا كان صاحب الوديمة غائبا ثم حضر اما ادًا مات فى سفره فقد برى المودع ادًا لم يكن للفائب وارث سوى من استلم النفقة فلو كان للفائب وارث غيره ضمن المعلى حصته من الوديمة — افظر مادة (٤١٧)

فالذى علم أن الشخص أذاكان له فرع أو أصل وجبت النفقة على الموجود منهما فأذا لم يكن له واحد منهما فأن كان له واحد قريب من جهة الحواشى كالاخ والم والخال وجبت له عليه النفقة فأذا لم يكن له قريب بمن تجب نفقته عليه وكان لا يمكنه التكسب بأى طريقة من الطرق وجبت نفقته فى بيت المال فالشيخ الكبير والمريض مرضا مزمنا والاعمى والاشل لذين لا يمكنهم الواوج فى أى باب من أبواب الكسب تجب نفقتهم في بيت المال لان النرم بالذم أذ لو فرض موتواحد منهم عن تركة ولم يتوك وارثا اخذها بيت المال

⁽ مادة ٤١٣) إذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند أحد أودين عليه وهو من جنس النفقة فالمتاضى أن يفرضمنه النفقة لابوبه الفقيرين ولو أنفق المودع الوديمة أو المديون الدين على أبوى الفائب بلا اذنه أو ضير أمر القاضى يضمن للناأب ما أنققه ولا رجوع له على ابويه ولو انفق المودع الوديمة على إنى الغائب بلا أمره ثم مات الغائب ولا وارث له غيرالابفلا رجوع للاب على المودع

⁽مادة ٤١٣) تفقة الشبخ الكبير والزمن المريض على بيت المال إذا لم يكمن

فاذا كان الموجود من جمة الفرع شخصاً واحدا وجبت عليه النفقة لاصله متى كان الاصل مصراً والفرع موسراً واما اذا وجد اثنان او اكثر فاما ان يختلفوا في الدرجة او يتحدوا فيها _ فاذكان الاول كبنتوابن ابن او بنت بنت وبنت ابن ابن وجبت النفقة على الاقرب درجة ولو كان لا يستحق شيئا في الميراث ففي المثال الاول تجب النفقة على البنت لا بها اقرب من ابن الابن وكل منهما وارث وفي المثال الثاني تجب النفقة على بنت البنت لا بها اقرب درجة وان كان الوارث فيه بنت ابن الابن لانها من ذوى الارحام وهم لا يستحقون شيئا مع اصحاب الفروض

وان كان الثانى وهو ما اذا أمحدت الدرجة كبنت وابن او ابن ابن وبنت بنت وجبت النفقة على الجنيع بقطع النظر عن الاستحقاق في الميراث وعن الدكورة والانوثة وزيادة الثروة وتقصها ويذبي على ذلك انه لو كان الرجل الفقير ابن وبنت موسران فنفقته عليهما بالسوية وان كان الميراث بنهما الاثن المهذ كر ضعف ما للانتي وان كان له ولدان موسران أحمدهما مسلم والثاني نصراني او يهودي فالنفقة أيضا عليهما بالسوية ولو كان الوارث هو الشالم اذا كان أبوهما مسلما أو غير المسلم اذا كان الاب غير مسلم لان اختلاف الدين من موافع الارث وان كان له بن ابن وبنت بنت موسران فالنفقة عليهما المسافاوان كانت بنت البنت لا تستحق شيئا مع ابن الابن لانهامن ذوى الارحام وهو عصبة ولو كان الفقير ابنان احمدهما فاثق في الغني والآخر

لايملك الاقليلا من المال وجبت النفَّة عليها بالسوية (تأمــل) — انظر مادة (٤١٤)

﴿ الباب الرابع ﴾ (في نفقة ذوى الارحام)

ذوو الارحام في هذا الموضوع هم الافارب غير الاصول والفروع ولا تجب النفقة لواحد منهم الا اذا كان رحما محرما كالاخت والحالة مثلا فان كان رحما عجرما كالاخت والحالة مثلا فان كان رحما غير محرم كبنت العمة والحالة فلا تجب النفقة وينبى على ذلك انه أدا كان لشخص خال وابن عم شقيق أو لاب تجب النفقة على الحال وان كان ويبا (انظر و تأمل) ومع هذا فلا بد لوجو بها من شروط تتحق في الشخص المنفق عليه وبيان ذلك أن الرحم الحرم الحام المان يكون عنيا اوفقيرا وعلى كل فاما ان يكون صغيرا او كبيرا وعلى كل فاما ان يكون مذكرا أو مؤندا ، فان كان ذو الرحم المحرم غنيا فنفقته من ماله سواء كان صغيرا او كبيرا وسواء كان مذكرا أو مؤنثا الذفهت حاجة فلا أو مؤنثا الذفهت حاجة فلا

⁽مادة £12) لا عبرة بالارث فى النفقة الواجبة على الابنــا، للوالدين بل تستبر الحجوثية والقرابة بقديم الاقرب فالاقرب فاذا كان للرجل الفقير ابن وبنت موسران فنفقته عليهما باالسوية وان كان له ولدان موسران أحدهما مسلم واثانى لصراني اوبهودي فالنفقة عليهما أيضا بالسوية وان كان له ابن وإن ابن موسران قنفته على الابن فان كان الابن غاثبا ولا مال له حاضر يؤمر ابن الابن بالانفاق ويرجع به على أبيه اذا عضر وإن كان له ابن وبن بنت فالنفة عليهما بالسوية

تجب على غيره . وان كان ذو الرحم المحرم فقيراً وصغيراً وجبت نفقته على قريبه بقدر ارثه منه سواء كان مذكراً أو مؤنثاً لانه محشاج فيؤمر القريب بسد عوزه

وان كان ذو الرحم المحرم كبيراً ومذكرا فاما ان تكون به عاهمة تمنمه عن الكسب اولا فان كان الاول وجبت نفقته على قريبه بقدر ارثه منه النحق العجز ووان كان الثافى فلا تجب النفقة على قريبه بل على نفسه لانه غنى بكسبه فتجب نفقته فيه والمراه بالكبيرهنا ان يكون قادرا على الكسب وان لم يكن بالنا فان اكتسب وكان كسبه بنى بحاجته فبها وان لم يف فعلى قريبه اتمام الكفاية

وان كان ذو الرحم المحرم كبيرا ومؤنثا وجبت النفقـة على القريب سواء كمانت عاجزة عى الكسب او قادرة الى أن تتزوج وحين ثذتكون نفقتها على زوجها نم اذا كانت الانبى مكتسبة بالفعل من صنعة يجوز لها تعاطيها وجبت نفقتها فى كسبها فان وفى بحاجتها فذاك هو المطاوب والا فعليه تمام الكفاية

ويشترط في ايجاب النفقة على القريب ان يكون موسرا فلو كان معسرا فلا تجب عليه ــــــ انظر مادة (٤١٥)

⁽مادة ٤١٥) تنجب النفقة لكن ذى رحم عرم فقير لهل له الصدقة على من برثه من أقاربه ولوصنيرا بقدر ارثه منه ويتجبرالقريب عليها ان إي وهوموسر ولافرق بين ان يكون ذوالرحم المحرم المحتاج ذكرا صنيرا اوكبيرا عاجزا عن الكسب او انثى صنيرة او بالفة زمنة او صحيحة البدن قادرة على البكسب لا مكتسبة بالفعل

ويشترط فى وجوب نفقة ذوى الأرحام أتحـاد الدين فلا تجب على المسلم نفقة أخيه النصرانى أو اليهودى وبالمكس إذ لا توارث بين المسلم وغيره لأن النفقة تابعة الارث

ولكن لا يشترط هذا الشرط فى نفقة الزوجة والأصول والفروع بل تجب لهم النفقة وان اختلفوا فى الدين لأن نفقة الزوجة انما وجبت بعقسه النكاح وذلك يتبع صحة العقد دون اتحاد الملة ولان الفرع جزء من الاصل ونفقة الجزء لا تمتنع بالكفر كنفقة نفسه ولكن يشترط أن تكون الاصول أو الفروع غير المسلمين فمين فلو كانوا مستأمنين أوحر بيين فلا تجب لهم النفقة للنهى عن برهم – انظر مادة (٤١٦)

وينفرع على أن نفقة القريب لا تجب على قريبه الااذا كانرحا مجرما انه اذا وجد لشخص مستحق للنفقة عدة أشخاص من أقاربه فلا يخلوا لحال من أحد أمرين الاول الاختلاف في الحرمية الثاني الاتحاد فيها فان كان الاول وجبت النفقه على الرحم المحرم أما القريب الرحم غيرالمحرم فلا تجب عليه نففة قريبه ولو لم يوجد الا هو فلو كان لشخص مستحق النفقة خال وابن عم شقيق أو لاب وجبت النفقة على الخال وان كان ابن الم هوالوارث (تأمل) _ انظر مادة (21٧)

مادة (٤١٦) لا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع الذمين فلا نحب على مسلم لاخيه الذمي ولا على ذمي لاخيه المسلم ولا على مسلم أو ذمي لابويه غر الذميين ولوكانا مستأمنين لمسلمين أو ذميين

^{. (} مادة ٤١٧) لا تحب تفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم أوعدمه:

وان كان التانى وهو مااذا اتحدت الاقارب فى المحرمية فاما أن يكون بمضهم هو المستحق للتركة وحاجبـا للبمض الآخر واما أن يكون السكل مستحقين فى التركة على فرض وجودها

فانكان الاول وجبت النفقة على المستحق وحده وينتيج من هذاأ نه اذاكان الشخص المستحق للنفقة خال وعم شفيق أو لاب تجب النفقة على المم لا الخال لاستو اثعط في المحرمية والمم يحجب الخال لانه عاصب والخال من ذوى الارجام

وإن كان الثاني وهو ما اذا كان الكل مستحقين في التركة وجبت النفةة على الجميع بقدر استحقاقهم في الارثويتفرع على ذلك انه اذا كان لشخص مستحق النفقة خال شقيق وخالة شقيقة وجبت النفقة عليهما اللائا فالخال يلزمه الثلثان والخالة الثابت لان اوثهما على هذه النسبة ولوكان له أخت شقيقة وأجت لاب وأخت لام وجبت النفقة عليهن الخاسائلانة إخاس على الاخت الشقيقة وخبس على الاخت لام لان استحقاقهن الشقيقة وخبس على الاخت لام لان استحقاقهن للاوث في هذا المثال على هذه النسبة ... ولو كان له أخ شقيق وأخ لاب وأخ لام وجبت النفقية على الاخ الشقيق والاخ لام ولا شيء على الاخ المبدل لاب لانه لا يرت في هذا المثال اذهو عجوب بالاخ الشقيق لان كلا منهما عاصيب فيقدم الاتوى عند الاتحاد في الجنة والدرجة فعلى الاخ لام السدس عاصيب فيقدم الاتوى عند الاتحاد في الجنة والدرجة فعلى الاخ لام السدس

غاذاً لم تسنو الاقارب في المحرمية بان كان بعضهم عهرما وبعضهم غير بحرم يشهر في المجاب التفقة أهلية إلاوث لاحقيقته فلو كان الفقير خال من قبل الاب والامأ ومن قبلأ حدهما وابن عم لاب وأم قفقته على الحال وان كان ابن العم هو الوارث

والباقي على الشقيق _ انظر مادة (٤١٨)

ومتى فرض القاضى النفقه للقريب على قريبه وسلمها اليه في مواعيدها فالاسر ظاهر أما اذا مضت مدة بعد الفرض لم يأخذ فيها شيئا من المقدر فاما أن تكون النفقة غير مستدانة أصلا واما أن تكون مستدانة وان كانت مستدانة فاما أن تكون الاستدانة بنير اذن القاضى أو باذنه وكل له حكم يخصه واليك البيان

فان لم تكن النفقة مستدانة أصلا أو كانت مستدانة لا أمر القاصى فلا يسقط المقدار المتجمد منها في الزمن الذي لم يطلبها فيه ان كانت المدة أقل من شهر فان كانت شهر آأوا كثر سقطت وكاتسقط عضى الزمن تسقط بالموت (نا مل) وان كانت النفقة مستدانة بأمر القاضى فلا يسقط ديبها أصلا لا بموت ولا بنيره لأن للقاضى ولا ية عامة فهى بمنزلة استدانة المقضى طليه بنفسه وهو لو استدان بنفسه لم يسقط ذلك الدين بنوت أحدها فرندا مثله انظر مادة (٤١٩)

⁽ مادة ٤١٨) أذا استوت الاقارب في المنحرسية وأهلية الارث يترجح الوارث حقيقة ويلزم بالثفقة بقدر الارث ان كان موسرا فلو كان لذي الرحم المحرم المختاج خال وعم موسران تفققه على المم ولو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالثفقة عليهما أثلاثا ولو كان له أخوات متفرقات فنفقته عليهن أخسا ثلاثة الحاس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام ولو كان له اخوة متفرقة فالمسدس على الاتح لام والمباقي على الشقيق

⁽مادة ٩١٤) الثققة المفروضة للابوين ولذوى الارخلم تسقط بمفي شهر فأكسر ما لم تكن مستدانة فعلا بامر القاضي فلا تسقط وتكون دينا علي من وحبت عليه تؤخذ من تركته بعد موثة

﴿ الباب الخامس ﴾ د في ولاية الاب،

لما كان كل من الصغير ومن يلحق به عاجزاً عن النظر في شؤون نفسه وكان الاب عده من الشفقة واصالة الرأى ما ليس موجودا عند غيره ثبتت له الولاية عليهما في النفس وفي المال جميعا ولكن الآباء ليسوا كلهم في حكم واحد بالنسبة للتصرف في أمور أولادهم بل هم مختلفون بحسب صفاتهم لان الاب اما أن لا يعرف بسوء الاختيار بأن كان عدلا أو مستورا واما أن يعرف بذلك بأن كان فاسد الرأى سيء التدبير فان كان الاول ثبتت له الولاية في النفس في الكان على أولاده الصفار والكبار غير المكافين سواء كانوا ذكورا أوانانا وسواء كانوا موجودين عنده بان كانت مدة الحضانة قد انتهت أو كانوا موجودين عنده بان كانت مدة الحضانة قد انتهت أو كانوا وله التصرف في أموالهم عا يراه صالحا لهم وان كان الثاني فسيأتي حكمه في شرح مادة (٤٢٤) ... انظر مادة (٤٢٠)

وتستمر هذه الولاية ما دام الوصف الموجب لها وهو الصغر موجوداً فان بلغ الولد سواء كان مذكرا أو مؤنثا فاما ان ببلغ غير عاقل بان بلغ مجنونا او ممتوها واما ان يبلغ عاقلا فان كان الاول استمرت الولاية لان السبب وهو عدم الاهتداء الى التصرفات النافسة موجود فتبق ما يتى وان كان الثانى وكان

⁽ مادة ٤٢٠) للاب ولو مستورا الولاة على أولاد الصفار والكيار غيرالمكلفين ذكورا وانانا في النفس وفى المال ولو كان الصفار في حصّـانة الام واقار بها وله ولاپة جهـهم على التكابح

رشيدا انقطمت الولاية وصار هو ولى أمر نفسه ولكن لو طرأ عليه الجنون او العته بعد ذلك عادت ولاية أبيه لوجود السبب وهو عـدم اهتدائه الى النافع له — افظر مادة (٢١١)

وقد علمت ال الاب متى لم يعرف بسوء الاختيار بان كان متصفا بالعدالة وحسن السيرة أمينا على حفظ المال أو كان مستور الحال ثبت له الولاية على أموال أولاده فله حينئذ ان يستثمرها بالتصر فات التى يراهامؤدية الى ذلك سواء كان بنفسه أو بواسطة غيره بان يدفع له مبلغا من مال ولده ليتجر فيه والربح يقسم بينهما حسب الاتفاق وهذه العقد يسمى مضاربة وله ان يملك منافع اموال ولده لفيره في مقابلة مبلغ يأخذه منه سواء كانت تلك الاموال منقولات او عقارات وهذا العقد يسمى اجارة وكا أنه يملك اجارة الاموال علك أبضا اجارة نفس الولد ان كان مذكرا اما الانفى فلا وبا ان الاب يملك هذه التصرفات بنفسه يملل أيضا أن يوكل غيره ليتولاها بالنيابة عنه انظر مادة (٢٧٤)

وكما أنه يجوز للاب اجارة مال ولده بجوز لهأيضا بيعه سواء كان المال عقاراً اومنقولا ولكن عند ما يبيع مالولده فاما أن يبيعه بمثل فيمته أوبأقل

⁽ مادة ٢١ ٪) اذا بانم الولد مستوها أو مجنو نا تستمر ولاية أبيه عليه فىالتفسوفى المال واذا بلتم عاقلا ثم عته أو جن عادت عليه ولاية أبيه

⁽ مادة ٢٧٪) أذاكان الاب عدلا محمود السيرة لو مستور الحال أمينـــا على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصفير والصفيرة ومن يلحق بهما وله أن يدفعه للفير مضاربة وأن موكل غيره بذلك وله الاجارة في النفس الذكر وفي المنقولات والاراضى والدواب وسائر الامهوال

فان كان الاول صح العقد وان كان الثانى فان كان الغبن يسيرا صح العقد أيضا فلبس الولد تقضه بعد البلوغ لانه صدر عن ولاية تامة ولا موجب لنقضه وان كان الغبن فاحشا كان العقد باطلالان ولاية الاب نظرية ولا نظر مع الغبن الفاحش ولو فرض أن الولد أجاز هذا العقد بعد بلوغه تكون الاجازة لاغية لان الاجازة انما تلحق العقد اله حيح الموقوف لا الباطل والغبن البسير هو الذي يدخل تحت تقويم المقومين والفاحش بخلافه

وجميع الاحكام المتقدمة بالنسبة ثلبيع تقال في الاجارة فلا تصح اجارة الاب اموال ولده الا اذاكانت الاجارة بأجر المثل او يغين يسير

وعند ما يؤجر الاب ولده او مالهازمن معاوم ان استمر الولد صغيرا حتى انقضت مدة الاجارة فلا كلام من جهة فسخ الاجارة وعدمه واما اذا بلغ فى أثناء المدة فان كانت الاجارة على الاموال فليس له نقضها بل يستمر عقد الاجارة حتى تنتهى المدة وان كانت الاجارة على نفس الولد فهو مخير ان شاء ابقاها الى انتهاء المدة وان شاء فسخها

ومثل البيع الشراء ولكن لو كان الشراء بمشل القيمة او بغبن يسمير نفد المقد على الولد فلا يملك نقضه ولوبعه البلوغ اما اذا كان بغبن فاحش فأنه ينفذ على الاب ولا يكون المقد باطلا بخلاف البيع فأنه يقع باطلا كا عرفته لأن الشراء متى وجه نفاذا على العاقد لا يتونف — انظر مادة (١٧٣)

⁽مادة ٤٢٣) اذا باع الاب المذكور فى المادة السابقة من أموال ولده عرضا أو عقارا أو اشترى له شيئا أو آجر شيئا من ماله بمثل الفيمة أو بيسيرالتين صحالهةدوليس

فهذه هى أحكام تصرفات الاب الذى لم يعرف بسوء الاختيار اما اذا عرف الاب بذلك بان كان فاسد الرأى سيء التدبير وباع مال ولده فلا يصح هذا البيع الا بالخيرية وهى تختلف باختلاف المبيع لانه اما أن يكون عقاراً أو منقولا فان كان الاول فلا يصح البيع الا اذا كان بضعف الفيمة فاذباعه بأقل من الضعف ثبت المرلد تقضه بعد البلوغ و وان كان الثاني وهو ما اذا كان المبيع منقولا فلا يصح الا اذا كان بزيادة الثاث بان يبيع ما يساوى عشرة بخمسة عشر الظرمادة (٤٢٤)

فالذي علم أن الاب متى كان متصفا بفسادال أي وسو، الندبير وضمت تصرفاته تحت قانون يضمن للولد النفم من نفس هذه التصرفات

اما اذا كان الاب مبذرا متلفاً مال ولده غير أمين على حفظه فليس له ان يتصرف فيه أصلا بل ينزع القاضى المال من نحت يده ويسلمه الى وصى يختاره ليتصرف فيه بما يعود على الصغير بالنفع — انظر مادة (٤٧٥)

ومتى ثبتت الولاية للاب على ولده فلا يشترط في صحة كل من البيع

للولد تقضه بعد الادراك وان باع أو أُجر شيئاً بقاحش الفبن ببطل المقد ولا يتوقف على الاجازة بعد البلوغ وأن اشترى لولد، شيئاً بفا حش الفبن ينفذ المقد على تفسه لا على ولد، وأذا أدرك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فأن كانت على النفس قله الخيار أن شاء تقضها وأن شاء أمضاها وأن كانت على المال فليس له نقضها

(مادة ٤٢٤) أذاكان الاب فاصد الرأى سيء الندير فلا مجوز له سع عقار ولده الصفير والسكبير الملحق به الا اذاكان خيرا له والحيرية أن يبيمه بضمف قيمته فان باعه بأقل من ضفها لم يجز يمه فلاولد نقض البيع بمد البنوغ

(مادة ه٢٤) اذا كان الاب مبذرا مثلفا مال وَلده غير امين على حفظه فللفاضى أن ينصب وصيا وينزع المال من بد أيه ويسلمه الى الوصي ليحفظه والشراء أن يشترى الاب من غيره أو يبيع لفيره بل لو اشترى مال ولده لنفسه أو باع ماله لولده صبح هذا العقد لانهم وان اشترطوا فىالعاقدالتعدد الا انهم استثنوا من هذا الشرط مسائل منها الاب

ولكن فى صورة شراء الاب مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى يرفع الام، الى القاضى فينصب وصيا ليسلمه الاب الثمن ثم يستلمه منه ليكون من ضمن أموال ولده التى له عليها ولاية الحفظ والنصر ف لثلا ياز معليه أن الاب يصير قاضيا ومقتضيا في آن واحد ولدفع التهمة عن الاب (تأمل)

وفى صورة ما اذا باع الاب اله لولده لا يصير قابضا له بمجرد المقد بل لا بد من النمكن من قبضه ويتفرع على ذلك أنه لو هلك الشيء المبيع بمد المقد وقبل النمكن من القبض يكون هلاكه على الاب لا على ولده (تامل) —انظر مادة (٢٦٤)

وكما يجوز للاب أن يبيع اله لولده وأن يشترى مال ولده لنفسه يجوز له أن يرهن ماله عند ولده وان يرتهن مال ولده عنـده بدين عليه وان كان الراهن والمرتهن فىالصورتين واحدا اذهو الاب فهومستثنى من تولهم ان الواحدلايتونى طرفى العقد فى الرهن أى لايكون راهنا ومرتهنا

⁽مادة٢٦٦) للاب شراء مال ولده لتفسه وبيع ماله لو لد. فان اشترى مال ولده فلا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى لولده وصيا يأخذ الثمن من أبيه ثم بر ده عليه لمحفظه للصغير وأن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضا له بمعبرد البيع حتى لو هلك المبيح قبل التمكن من قبضه بحقيقة يهلك على الاب لا على الولد

أجني بدين على الولد لان الماقد تمدد وهو الاب والدان مخلاف الاول. وكما يجوز اللاب أن يرهن مال ولده بدين على الولد يجوز له أن يرهنه بدين عليه هو لان الاب يمك ابداعه عند غيره والرهن أنظر منه في حق العبي لان قيام المرتهن محفظه ابلغ مخافة الغرامة _ ومتى صح هذا الرهن أما دام الشيء موجودا عند المرتهن امر الاب بسداد دينه وتخليص الرهن فان هلك محت يد المرتهن من غير تمد هلك بالاقل من الامرين وهما القيمة والدين فان كانت قيمة الرهن مساوية للدين سقط الدين عن الاب ولزمه دفع قيمة الرهن الى ولده لا به صار قاضيا دينه به وان كانت اقل ضمن له القيمة ايضا وان كانت اكثر فلا يضمن الا قدر الدين لان الزائد أمانة تحت يد المرتهن والا كانت اكثر فلا يضمن الا قدر الدين لان الزائد أمانة تحت يد المرتهن فلا تضمن — انظر مادة (٧٧ع)

وبما ان تصرفات الاب فى مال ولده منوطة بالمصلحة فلا يملك الراضه لان فيه تعطيلا للاموال بدون استثمار وكما انه لا يجوز افراضه لنيره فكذلك لا يجوز له ان يفترضه لنفسه لما ذكر والوصى كالأب

واذا لم يجز للاب اقراض مال ولده فمن باباً ولى لا نجوز له هبة شيء منه لان الاول عقد معاوضة اتهاء بخلاف الهبة فانها عقد تبرع

ولماكانت الوديمة والعارية ليستا كالقرض والهبة اجاز وهماللاب لان

⁽ مادة ٤٣٧) يجوز الإب أن يرهن ماله من ولده وان يرتهن مالولدممن نفسه وله أن يرهن مال ولده بدينه أو بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة

الوديمة هي تسليط النبر على حفظ المال ولاضرر فيها والعارية هي تمليك المنفمة بغير عوض ولكن يشترط في جوازها ان لايخشي ضياع المال ولا اتلافه عند المودع والمستمير ــ انظر مادة (٤٢٨)

وكما انه يجوز للاب ان يبيع وبرهن ويؤجر مال ولده يجوز له ان يقبل تقل دينه من ذمة المدين الى ذمة غيره ويكون ذلك يعقد الحوالة اذ الحوالة هى تقل الدين والمطالبة من ذمة الى ذمة أخرى ولكن على التفصيل الذى سيلق عليك وبيانه

ان الدين الذي يكون للولد اما ان لا يباشر أبوه عقده بنفسه أو يباشره فان كان الاول صحت حوالة الاب متى كان الحال عليه انحنى من الحيل لانه فى فائدة الولد، نلو كان اقل منه فى التروة أو مثله فلا تصح فيطالب الحيل بهذا الدين وليس له ان يحتبج بهذا العقد لا نه غير صحيح (تأسل) وان كان الثانى وهوما اذا كان الاب باشر عقد هذا الدين كما اذا باع شيئا من اموال ولده لشخص ولم يقبض منه ثمنه فاحاله على غيره فان هذه الحوالة تصح اذا قبل الاب ولو كان الحال عليه أقل ثروة من الحيل لانه لو باع هذا الشيء للمحال عليه من اول الامر لجاز ذلك (انظر وتأمل) _ انظر مادة (٢٩١ع)

⁽مادة ٤٢٨) لا يملك الاب اڤراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شيء منه ولو بموض وله اعارته حيث لم يخش الصباع ولا النلف

ومتى كان الولدمال فلايلزم أبوه بشى، من لوازمه بل كل ذلك يكون من ماله اما اذا لم يكن له مال فجميع لوازمه على الاب فاذا اشترى له شيئا في هذه الحالة ودفع الثمن من ماله وبعد ذلك صار الولد ذا مال فأراد ابوه أن يأخذ منه ثمن ما اشتراه له فني المقام تفصيل لان الشيء الذى اشتراه له اما ان يكون واجبا عليه كالطعام والكسوة واجرة التعليم واما ان يكون غير واجب كشرة أفدنة مثلا فان كان الاول فلا رجوع له ولو اشهدائه اشتراه ليرجع بثمنه اذا ايسر ولده لانه فضى شيئا واجبا عليه فلا يستحق أخذ بدله كالمدين اذا دفع ما عليه

وان كان الثانى فلا يثبت له هذا الحق الا اذاقصد الرجوع وأشهدعليه لان النالب من شفقة الوالد تمليك أولاده شيئا للبر والصلة لا للرجوع— انظر مادة (٣٠٠)

والاب ما دام موجوداً فاموال ولده تحت تصرفه اذا لم يكن هناك موجب لنزعها منه وتسليمها لفيره اما اذا مات فتسلم الى من يليه فى الولاية على المال ثم الاب اما أن يبين أموال ولده قبل وفاته أو يموت مجلالها فان كان الاول بان بين كل ما يستحقه ولده عنده من تقود وغيرها فان وجدت استلمها ولى الصغير بميها ليسلمها للصغير بمد باوغ رشده وان لم توجداً خذ بدلها من تركته قبل القسمة على الورثة ، وان كان الثانى وهو ما اذا جهالما

⁽مادة ٤٣٠) اذا اشترى الاب لواده الصغير الفقير شيأ نما هو واجب عليه فليس له الرجــوع وان اشترى له شپأ نمــا لا بجب عليه وقصــد بذلك الرجوع رجــع ان أشهد

فالاشياء التى توجه وهى معروفة أنهـا للصفير يستحقهـا والتى لم توجه لا تكون مضمونة فى تركة الاب (تامل) — انظر مادة (٤٣١)

وعا أن أموال الاولاد تحت يد الاب فهو الذي يتصرف فيهابما يراه صالحالهم الى أن ببلغوا رشدهم فاذا كبروا وصاروامحسنين للتصرف سلمت اليهم الاموال لان المانع قد زال ولكن لما كانت الاموال المملوكة لهملا تبقى بحالة واحدة بل قد تزيد أو تنقص احتيج الى المحاسبة عليها ليستلموها على ما هي عليه الآن بقطع النظر عما طرأ عايها من النقص أو الزيادة لانه قائم مقامهم وكل شئ يدعيه الاب حال المحاسبة يحسب من مالهم ان صدقوموان نازعوه فيما يدعيه فان كان الظاهر لا يكذبه بأن كانت المدة تحتمل صرف هذا المبلغ صدق قوله بيمينه وان كان الظاهر يكذبه كما اذا كان المبسلغ الذي يدعى صرفه يزبد عن لوازمهم في تلك المدة فان ادعى سببامقبولا كأن قال اشتريت لهم طعاما فسرق فاشتربت لهم بدله صدق ايضا ال لم يدع تكراو ذلك مراراً . اما اذا لم يبين سببا مقبولا فلا يصدق بل تحسب نفقة المثل ويلزم بدفع الباتي ومثل هذا لو ادعى ضياعه فانه يصدق بيمينــه ــــــ انظــر مادة (۲۳۶)

وكما ان الاب يملك بيع مال ولده الصغير والكبير الملحق به لانميائه

⁽ مادة ٤٣١) اذا مات الاب مجهلا مال ولده فلا بضمن منه شيــاً وان مات غير مجهل ماله وكان المال موجوداً فله بمد رشده أو لوليه أُخذه بسينه وان لم يكن موجوداً أُخذه بدله من تركته

⁽ مادة ٤٣٦) اذا بلغ الولد وطلب ماله من أبيه فادعى أبوه ضياعه أو الهاقه عليه نفقة ابثر في مدة صغره والمدة تحتمله يصدق الاب بيميته

سواه كان عقارا أو منقولا يجوز له يمه متى كان هناك احتياج النفقة سواه كان المحتياج هو الاب أو ام الصغير او زوجة الاب او الصغير او أطفال الاب لما له من الولاية ولكن لا يبيع كل منهمامنه الابمقدار النفقة و يتجدده فنا الحق كلما تجدد الاحتياج واما غيرهما من الاقارب كالاموالاخ والمم فليس لهمة ذلك لانه لاولاية لهم على المال وهذا اذا كان الابن صغيرا أو كبيرا ماحقا به كما سبق و فان كان كبيرا عاقلا فاما أن يكون حاضراً او غائبا فان كان الاول فلا يملك الاب يهم المروض للنفقة لاالمقارلان المروض عليهم وان كان الثاني يملك الاب يهم المروض للنفقة لاالمقارلان المروض كغشى عليها التلف ولا يملك الاب يهم الموروض للنفقة لاالمقارلان المروض عليها التاني ولا يملك الاب يهم المولده الفائب صغيراً كان او كيرا في دين النفقة ليس كباني الديون اذ يترب على عدمها الهلاك ولذا نصوا على أنه لا يجس والدوان علا في دين عليه لفرعه الا ذا كان دين نفقة — انظر مادة (٤٢٣)

والولاية على المال تثبت استة على هذا الترتيب الابووصيه وان بعد والجدالصحيح ووصيه وان بعد ايضاوالفاضى ووصيه فنى كان الاب موجودا وكان اهلا للولاية فهو احتى بالولاية على أموال ولده لوفور شفقته وأصالة رأيه . فاذا مات الاب وأقام وصيا مستوفيا للشر وطسوا، كان فريبا اللاب

⁽مادة ٤٣٣) يملك الاب لا الام ولا غبرها من ساثر الاقارب ولا الفساضي بيع عروض ابنه السكبير النائب لا عقاره وله بيع عروض وعقار ابنه الصفير الفائب وغسير المكلف لثفقته و ونفقة امه وزوجته واطفاله وليس للاب أن يبيع مال ولده الفائب صفيرا كان أو كبيرا في دين له عليه سوي النفقة ولا يبيع أكثر من مقدار النفقة

أو غير قريب له فهو الذى يتصرف ولا يزاحمه غيره ولو كان ذلك الغيرجدا للاولاد فاذا لم يوص الاب الى أحد وكان له اب يمكنه أن يقدوم بشؤون التركة فالولاية له فان لم يكن له اب انتفات الولاية الى القاضى إن شاء تصرف بنفسه وان شاء اقام وصيا وهذا هو الجارى لان القاضى لا يمكنه ان يتولى ادارة جميع اموال الايتام ـــ انظر مادة (٤٣٤)

(لكتاب الخامس (في الوصي والحجر والمبة والوصية)

﴿ الباب الاول فى الوصى وتصرفاته ﴾ ﴿ الفصل الاول ﴾ «فى اقامة الوصى »

اعلم أن الشخص اذا أقام غيره مقامه لينظر في شؤون تركته وأولا ده بعد وفاته يقال للشخص المقام موصى اليه واذا ملك شخصا شيئا من أمواله بعد وفاته يقال للمملك موصى له وهذا اصطلاح للفقها، وان ملك التصرف لشخص حال حياته سمى وكيلا ولا كلام لنا فى اقامة الوكيل وتصرفانه بل موضوعنا خاص بالوصى

⁽مادة ٣٤٤) أذا مات الاب قالولاية من بعده على نفس أولاده العجد وعند فقده للاولياء المذكور بن فى مادة (٣٥) والولاية في مالهم من بعدهالوصىالذى اختاره وأن لم يكن قريبا له ثم الى وصى وصيه قان مات الاب ولم يوص قالولاية فى مال الصفار والسكيسار الملحقين بهم الى الحجد الصحيح ثم لوصيه ثم لوصي وصيه فإن لم يكن الحجد ولا وصيه فالولاية القاضى العام

فالوصى على العموم هو الشخص الذى أقامه غيره مقامه لينصرف في تركته بعد وفاته أو أقامه القاضى اذا كانت هذا التعريف أن الوصى ينقسم الى قسمين الاول من أقامه الشخص حال حياته الثانى من أقامه القاضى فالاول يسمى وصيا مختارا والثانى بسمى وصيا لختارا والثانى بسمى وصيا ختارا والثانى بسمى وصيا ختارا والثانى بسمى وصيا ختارا والثانى بسمى وصيا لختارا والثانى بسمى وصيا ختارا والثانى بسمى وصيا

﴿ الوصى المختار ﴾

اذا أقام شخص وصيا فهذا الشخص المقام لا يخلو حاله من أحداً مور ثلاثة اما أن يقبل في حياة الموصى واما أن يرد واما أن يسكت فان كان الاول وعلم الموصى بقبوله واستمر على هذا القبول حتى مات الموصى لزمته هذه الوصاية فليس له أن يخرج نفسه منها بعد موت الموصى الااذا كان هناك شرط يجوز ذلك كما اذا أقامه وصيا على ان يخرج نفسه منها متى شاء او قبل هو بهذا الشرط ورضى به الموصى - انظر مادة (١٤٣٥)

وان كان الثانى وهو مااذا رد الوصى الوصاية فى حياة الموصىفانكان الرد بغير علم الموصى بعد مافبل بعلمه فلا يصح بل يكون الموصى اليه ملزما بتأدية وظيفته بعد موت الموصى للتغرير من جهة الوصى (تأمل)

وان كان الرد بعلم الموصى صبح فلا يلزم بالوصاية بعد موت الموصى لانتفاء التغرير اذ يمكنه والحالة هذه ان يوصى الى غــيره وليس للوصى فى هذه الحالة ان يقبل بعد موتالموصى لانه بالرد لم يبتى للايجاب أثر فلايصح

[.] (مادة ٤٣٥) من أوصى اليغفيل الوصاية فىحياة الموصى لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت الموسى مالم يكن جعله وصيا على أن يخرج قسه منها متى شاء

ترتب القبول على شيء غير موجود -- انظر مادثى (٤٣٦ و ٤٣٧)
وان كان الثالث وهو مااذا سكت الموصى اليه بأن لم يصرح بالقبول
ولا عرمه يكون مخيراً بمد موت الموصى بين امرين الاول ان يقبل الوصاية
وحينند تجرى عليه احكامها الثانى ان يردها وحينندلا يلزم بشيءلان التغرير
والحالة هذه يكون منتفيا- انظر مادة (٤٣٨)

واقامة الوصى لا تنقيد بلفظ مخصوص بل يصح هذا التفويض بكل لفظ يدل على أن الشخص فو ّض لنيره النظر في شؤون تركته واولاده بمد وفاتى ، انت وصي ، تمهد أولادى بمد وفاتى ، وفاته كأ نت وكيلى بمد موتى ، انت وصي ، تمهد أولادى بمد وفاتى ، وكما أنه لا يشترط فى الايجاب لفظ مخصوص كذلك لا يشترط فى القبول لفظ مخصوص بل الشرط أن يأتى الموصى اليه بلفظ عير شرط أذ قبول مافو ض اليه لان المبرة بالممانى لا بالالفاظ بل اللفظ غير شرط أذ قبول الوصاية دلالة كقبوله اصراحة _ فاذا أقام شخص غيره مقامه وسكت هذا المقام حتى مات المقيم فباع شيئا من تركته أو اخذ ديناً كان للميت عند غيره كان أو قضى دينا على الميت من تركته أو اخذ ديناً كان للميت عند غيره كان المقصر فات اوغيرها عالم

⁽ مادة ٤٣٦) من أوصى اليه فرد الوصاية في حياة الموصى فان ردها بسلمه صح الردوان ردها بغير علمه لايصح

⁽مادة ٤٣٧) من اوصى أليه فلم يقبل الوصاية فى حياة الموصى بلردها بعلمه ثم قبل بعد موته لايصح قبوله

⁽ مادة ٤٣٨) من أوصى اليه فسكت ولم يصرح بالقبول وعدمه فمات الموصى فله الحيار ان شاه رد الوصاية وان شاه قبلها

يدل على رضاه بها — انظر مادة (٢٩١)

والوصى المختارلا يقبل التخصيص سوا، قيد الموصى الوصاية بقيداولم يقيدها بخلاف وصى القاضى فانه يقبله وبنبنى على ذلك انه اذا اقامه وصيا ليتصرف فى مال مخصوص اوليتولى اجارة الاموال اوالزراعة اوالتجارة فلا يتخصص بل يكون وصيا عاما فله التصرف فى جميم التركة وبتفرع على هذا انه لواقام وصيين كل فى شىء مخصوص كان كل منها وصيا عاما في ماله (انظر و تأمل) انظر مادة (٤٤٠)

والشخص حرفی اختیار من یقیمه وصیا فلا یلزم باقامة شخص مخصوص بل له أن یقیم زوجته وصیة علی أولاده سواء کانوا منها أو من نمیرهاوسواء کان هذا المقام وارثا أو غیر وارث وسواء کان قربیا له أو أجنبیا منه

والوصى هو الذى يتصرف فى التركة بدون مراقبة أحد عليه الامن له الولاية العامة وهذا اذا لم يتم الموصى فاظراً مع الموصى فانفعل كان له حق المراقبة فليس للوصى أن بتصرف فى الـ تركة الا باطـ لاع الناظر ورأيه

⁽ مادة ٣٩٤) قبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فاذا تصرف الموصى اليه بيبع شىء من تركة الموصى أو بشراء شيء يصلح الورثة أو بقضاه ديناً واقتضائه كان تصرفه قبولا الوصاية وصحيحا

⁽ مادة ٤٤٠) وصي الميت لا يثنيل التخصيص فاذا اوسى اليه في نوع خاص صار وصيا عاما وكذلك لو أوسى الي أحد بقضاه دينه والىآخر باقتضائه فهماوسيان عامان في كل ماله

- انظر مادة (٤٤١)

ومتى أقام الاب وصيافهو الذى يتصرف ولا يزاحمه غيره ولو كان ذلك النير جدا اللاولاد أى يكون ابا للمبت اذولاية التصرف للجدفي مال اولاد ابنه مؤخرة عن ولاية وصى الاب ـ فاذا لم يوس الاب الى أحد وكان له اب يمكنه أن يقوم بشؤون التركة بأن كانت شروط الولاية متوفرة فيسه فالولاية له ولا مراقبة لاحد عليه الا نمن له الولاية المامة لان الولاية على أموال العسفار تثيت أولا للاب ثم وصيه ثم وصى وصيه وان بعد ثم الجد الصحيح ثم وصيه وان بعد ثم الجد الصحيح ثم وصيه وان بعد ثم الجد

فان كان الوصى متصفا بكل هذه الاوصاف فيها وان فقد واحدامنها بأن أوصى الى صغيراً و خائن أو مبذر فى المال بدلهمالقاضى بغيرهم لا مانصب ناظرا المصالح العامة ومصلحة الورثة تقتضى تولية من يصلححتى لو اتنفَت

⁽ مادة ٤٤١) تحجوز الوصاية الى الزوجة والام وغيرهما من النساه والي أحد الورثة أو غيرهم ومجوز حمل الام أو غيرهامشر فقاًى ناظرة على اولاده مع وجودالوصى (مادة ٤٤٢) وصى أبى الصغير أو لي من الجد فاذا أنام الرجل زوجته أوغيرها وصيا من بعده على ولده الصغير ومات مصراً على ذلك فليس للجد حق فى الولاية على مسال الصغير فاذا مات أبو الصغير ولم يوص الى أحد وللصغير جد صحيح قادر أمين فالولاية له

الموانع المذكورة بأن باغ الصغير وزال وصف الخيانة وارتفعت صفة التبذير فحصل الرشد لمبتمرض لهم القاضى ــــانظر مادة (٤١٣)

وبما أن الرصى لم يستفد هذه الولاية الا من قبل الموصى فللموصى عزله من الوصاية واخراجه عنها في أى وقت شاه سواه كان قبل قبوله أو بعده وسواه كان الوصى حاضرا أو غائبا وان لم يعلم بالعزل وينبنى على هذا أن الموصى اذا عزل الوصى حال غيبته ثممات ولم يعلم العرب بذلك وتصرف قبل علمه فهذه التصرفات تكون غير نافذة (تأمل) ـــ انظر مادة (٤٤٠) فان كان الوصى الذى اختاره الشخص قبل وفاته عدلا كافيا بان كان فادرا على القيام بالوصاية فليس للقاضى عزله لأن في ابقائه مراعاة الحقين حق الموصى وحق الورثة وهو الغرض من الايصاء الشرعي

وان كان عدلا غير كاف بأن كان مأمو ناعى الاموال ولكن لا يمكنه التيام بجميع شؤون التركة وحده فلا يعزله القاضى أيضا بل بضم اليه غيره فابقاؤه لا عماد الموصى عليه لاماته وصيانته وضم غيره اليه لنزول ضروعدم كفايته ولكن لا بد أن يكون عاجزا عن القيام بجميع شؤون التركة حقيقة بأن يثبت ذلك بالبينة لا بمجرد اخباره لأنه قد يخبر بذلك تخفيفاً على نفسه _ فان كان عدلا ولكن لا يمكنه أن يقوم بشىء من شؤون التركة أصلا

⁽ مادة ٤٤٣) يكون الوصى مسلما حرا عاقلا بالنا أمينًــا حسن التصرف فاذا اوصى الميت لنير ذلك فالقاضى ينيره ويستبدله

رمادة ٤٤٤) مجوز الموصى أن يعزل الوصى عني الوصاية ويبخرجه عنها بعد قبوله ولو في غييته

استبدله القاضى بنيره لان المصلحة في ذلك فان عادت قدرته على الفيــام بالاعمال أعاده وصيا مراعاة لحق الميت والورثة

فان استمروصف المدالة بالنسبة للوصى فلا يمزله القاضى ولو اشتكى منه بمض الورثة الا أن يتثبت القاضى من صحة الشكوى و تظهر خياته وحيناند يكون له عزله وبقيم غيره مقامه كأذ الميت مات ولم يقم وصيا ــ انظر مادة (٤٤٥)

﴿ وصى القاضى ﴾

اذا لم يوجد الاب أو وصيه أو الجد الصحيح او وصيه انتقات الولاية الى القاضى فله أن يتمم وصيا لانه نصب ناظرا المصالح الدينية والدنيوبة ولاشك أن المصلحة في ذلك والشخص الذي يقيمه يسمى وصى القاضى

وبما أن اقامة القاضى وصيا منوطة بالاحتياج للمصلحة فليس له أن يقيم وصيا فى كل وقت بل عند تحقق الحاجة سواء مات الاب ولم يقم وصياأ و كان موجودا ولكنه غير صالح للولاية فله أن يقيم وصيا فى المسائل الآتية: اولا _ اذا كان على الميت دين ولم يوجد وارث مخاصمه الدائن فى اثبات دينه واخذه منه

⁽مادة ٤٤٥) اذا كان الوصى الذي اختاره الميت عدلاً قادراً على القيائم الوصأية فليس للقاضى عز لهوان كان عاجزاً عن القيام بها حقيقة يضم اليه غير موان ظهر للقاضى بمعجز م اصلا يستبدله وان قدر بعد ذلك يسيده وصياً كما كان ولا يعزل الوصى بمعجسر د شكاية الورثة منه او يعضم وانعا يسزل اذا ظهرت خياشه

ثانيا ۔ اذا كان للميت دين على شخص ولم يوجد وارث يخاصم المدين ليثبت الدين ويستوفيه

رابعاً ۔ اذا كان فى الورثة صفير فيقيم القاضى وصياً يقوم مقامه مع الورثة الكبار

خامساً ــ اذا كان للصفير مال ورثه عن امه مثلا وله اب ولكنه غــير اهـل للولاية بان كان مسـرغا مبذرا المال مثلاً لأن مصلحة الصفير فى اقامة شخص لحفظ أمواله من الضياع

سادسا _ اذا غاب أبو الصغير غيبة منقطعة واحتبج الى اثبات حق من الحقوق أو حفظ الاموال لأن المصلحة في اقامة الوصي

سابعاً _ اذا كانت التركة مديونة وكانت الورثة كباراواً. روابيع شىء من التركة لقضاء الدين أو يتسديده من مالهم فلم يمتثلوا لانه لولم يخوّل هذا الحق للقاضى فى هذه الحالة لتضرر الدائنون __ انظر مادة (٤٤٦)

فقد بان لك انه منى أقام الابوصيا واحداوكان.مستوفيالكل الشروط وقادرا على القيام بجميم شؤون الستركة فهو الذي يُنصرف ولا يزاحمـه

(مادة ٤٤٦) أذا لم يكن للسيت وصي مختاروكان عليه أوله دين اوفي تركته وصية ولم يوجد وارث لاثبات ذلك والجائمة الدين واستيقائه ولنقيذ الوصية أوكان احدالورثة صغيرا فللحاكم أن ينصب وصيا وله ذلك أيضا اذاكان أبو اللمفير مسرفا مبذراً لماله أو احتيج للى اثبات حق صغير أبوه عَائب غيبة منقطمة أو تستنت الورثة في بهم التركة فقضاه ماعليها من الدين غيره فتكون جميع نصرفانه الموافقة للشرع نافذة بلا توقف على اجازة غيرة واما اذا أقام وصيين أو اختارهما قاض واحد فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة:الاول ان ينص الموصى على الانفراد بأن يقول أقت كماوصيين ولكل منكما أن ينفرد بالتصرف التانى ان ينص على الاجتماع بأن يقول أقتكما وصيين ولا يتصرف أحدكما وحده ، الثالث أن يطلق بان يقول أقتكما والنانى اتبع ما نص عليه وان كان الثالث فلا ينفرد أحدهما بالتصرف

وينبنى على هذا انه اذا تصرف أحدهما بدون أخد رأى الاخر كان تصرفه موقوفا على اجازة الوصى الآخر فان أجازه نفذ وان رده بطل ولكنهم استثنوا من ذلك مسائل لو باشرها أحد الوصبين كان تصرفه نافذاً بلا توقف على اجازة الآخر ومن تتبع هذه المسائل وجدها لا تخرج عن أصلين الاول المسائل التى يخشى من تأخيرها الضرر التاتى المسائل التى لا يحتاج فيها ألى الرأى و وينبنى على ذلك أن لأحد الوصيين الانفراد فى المسائل الآمة :

اولا _ تجیز المیت لأن فی التأخیر ضررا ولا محتاج فیه الی الرأی ثانیا _ الحصومة فی حقوق الموسمی التی علی الفیر ولکن الظاهر الله المراد بالخصومة التی ینفرد بها أحدها حضوره فی مجلس القضاء لا رفعه الدعوی والسیرفها بدون أخذرأی الآخر اذهذایم اعتاج فیه الی الرأی (انظر) ثالثاً _ طلب الدیون التی للموصی لانه غیر محتاج الی الرأی ولکن لا مجوز له فیضها وجده لاحتیاجها بعده الی الجفظ و هو محتاج الی الرأی

رابعاً — قضاء الديون الثابتة المطلوبة من الموصى لـكمن بشرط أن يكون المدفوع من جنس ما عليه

خاساً — تنفيذ وصية معينة لفقير معين أولنير فقير متى كانت مستوفية جميع الشروط

— سادساً — شراء ما لا بدمنه للايتام كالطعام والكسوةلاز. فالتأخير لحوق ضرر بهم

سابعاً — قبول الهمبة للموصىعليه لان فى تأخيره خشيةالفوات ولعدم احتياجه الى الرأى

ثامناً — اجارة ماله والاجارة وان كان يحتاج فيها الى الرأى لكن ربما يكون فى تأخيرها خشية الفوات ولحوق الضرر مأمون لفسخ العقد بتحققه ومثله يقال فى تأجير الطفل لعمل - (انظر وتأمل)

تاسما _ رد العارية والودائم المعينة لانه لا يحتاج فيــه الى الرأى عاشرا _ رد ما اغتصبه الموصى أى أخــذه قهرا عن صاحبــه ورد ما اشتراه شراء فاسدا لان كلا منهما غير محتاج الى الرأى

حادى عشر _ قسمة المكيلات والموزنات مع شريك الموصى لعدم التفاوت بين آحادها فلا تحتاج الى الرأى

ثانی عشر ـ بیع کل ما یخشی علیه التاف لان فیه ضرورة لا تخفی ثالث عشر ـ جم الاموال الضائمة لان فی الناً خیرخشیة الفوات

والفروع في هذا المقام كثيرة ولكن متى عرفنا الاصلين المتقدمين في أول شرح المادة سهل علينا التفريع عليهنا

انظرمادة (٤٤٧)

وهذا اذا قبل الوصيان الايصاء في حياة الموصى اما اذا وصى الى الذين. ولم يقبل في حياته وبعد موته قبل احدهما ولم يقبل الآخر فان القاضى ينظر فان رأى ان القابل كاف وحد اطلق له التصرف والاضم اليه غيره والوصى هو الذي يحفظ المال دون غيره ولوكان مشرفا اى ناظراً أقامه الموصى مع الوصى ولكن لبس للوصى ان يتصرف الابعد اخبار المشرف بما يريده من التصرفات وأخذ رأيه فيها _ انظر مادة (٤٤٨)

وما دام الوصى موجوداً فهو الذى يتصرف اذا لم يطرأ ما يستوجب عزله فان مات فاذا لم يوس الى غبره أقام القاضى وصيا واداوسى الى غيره كان الموصى اليه وصيا فى التركتين اى تركته وتركة موصيه ولوقال له اقتك.

⁽مادة ٤٤٧) إذا أقام الميت وصيين أو احتارهماقاض واحد فلا مجوز لاحدهما أن بفرد بالتصرف وان تصرف فلا ينفذ تصرفه الا بأذن صاحبه ما عدا الاحوال الآتية . وهي تجهيز الميت والحصومة في حقوقه التي على الفير وطلب الديون المطلوبة له لا قبضها وقضاء الديون المطنوبة منه مجنس حقه و تنفيذ وصية ممينة لفقير معين و شرأه ما لا بد منه للطفل وقبول الهبنة و ووالمارية والودائع المهنة و ردما اختصبه الميت وما اشتراه شراه فاسدا وقسمة المكيلات والموزونات مع شريك الموسى و بيم ما يخشي عليه التلف و جم الاموال الضائمة سوان الص الموصى على الانفراد أو الاحتمام بقبم ما في عليه التلف و جم الاموال الضائمة سوان الص الموصى على الانفراد أو الاحتمام بقبم ما في عليه

⁽ مادة 44٪) اذا أوصى الميت الى اثنينومات قنبل احدهما ولم يقبل الآتخر يضم القاضى البه غيره ان شاء وإن شاء أطلق للقابل التصرف ولو جعل الموصى مع الوصى مشرفا يكون الوصي أولى بامساك المال آنما لابجوز له التصرف فيشيء بدون علم المشرف ورأيه

وصيا فى تركتى لان الوصى تصرف بوصية منتقلة اليه فيملك الابصاء الى غيره (انظر)

وما تقــدم انما هو بالنسبة للوصى المختار واما وصىالفاضى فلا يكون وصيه وصيا في التركتين الا اذا كانت الوصاية عامة ــــ انظر مادة (٤٤٩)

﴿ الفصل الثاني ﴾ ﴿ في تصر فات الوصم »

اعلم ان الوصى مطالب امام الله واله القاضى المحافظة على أموال الا يتام وتميم الموسى مطالب امام الله والم القاضى ماهو مطالب به امام الله الذي يعلم سره ونجواه فلا يليس على القاضى بدى المرساه الله لينخلص من المقاب الديوى لان الله لا يخنى عليه خافية ويازمه ان يراعى ماهو مطالب به امام القاضى من الامور الظاهرية التي تبنى عليها الاحكام فلا يرتكب أمراك خالفا للشرع الشريف بل يجعل اعاله دائمة على عور ماسنه الفقهاء من التصرفات التي والى كانت كثيرة جداً ولكن من تأمل فيها بدين البصيرة وجدها كلها ترمى لفرض واحدوهو المحافظة على الاموال وتنيتها بقدر الاستطاعة كى يكون ناجيا في الدارين وفي هذه التصرفات بيم أموالهم فلا بد من مراعاة صالح التصرعندما يريد

⁽مادة ۹ ٪ ٪) وصىالوصى المختار وسى فى التركنين ولو خصصه بتركته ووصى وصى القاضي وصى فى التركتين أيضا ان كانت الوصابه عامة

الوصى بيع شى، من التركة وهو يختلف باختلاف الشى، المبيع والسبب الحامل على بيمه ومال الورثة – وبياه أن التركة اما أن تكون خالية من الدين والوصية أو مشغولة بهماأو بأحدها وعلى كل فاما أن يكون كل الورثة صفاراً أو كلهم كباراً أوبعضهم صغيرا وبعضهم كبيرا وان كان فيهم كبير فاما أن يكون حاضرا أوغائبا ولكل من هذه الاحوال حكم بخصه واليك البيان

فان كانت التركة خالية من الدين والوصية والورثة كلمهم صفارفانكان الشيء المراد بيمه منقولا جازللوصي أن يبيمه بمثل الفيمة سواء كان للايتام حاجة للمنه أولا لان حفظ ثمنه أيسر وأبق فان كان البن إسيرا وهو الذي يدخل تحت تقويم المقومين صح البيم أيضا وان كان الغبن يسيرا وهو الذي يدخل تحت تقويم المقومين فلايسح المينا وان كان فاحشا وهو الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين فلايسح لان ولاية الوصى نظرية ولا نظر في النبن الفاحش بخلاف النبن اليسير لانه لا يمكن التحرز عنه فني اعتباره انسهاد باب النصرفات

وازكان الثانى وهو ما اذا كان المبيع عقارا فا أن لا يكون هناك مسوغ المبيع أولا فان لم يكن هناك مسوغ فلا يجوز بيمه أصلا لان المقار محفوظ بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع وان كان هناك مسوغ له جازبيمه والمسوخ يتحصر فى وجود منفعة للصفير او اضطرار الوصى لبيعه لقضاء دين مثلا والمسوغات هي الآتية

اولا _ أن يكون فى يبع العقار منفعة ظاهرة لليتيم بأن يرغب أحد فى مشتراه بضمف الفيمة لمصلحة له

ثانياً ـ أن يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه فيبيع الوصى في

هذه الحالة من العقار بقدر ما ينى ثمنه بالدين المطلوب فان كان فى التركــة منقول بنى ثمنه بالدين فلا يجوز للوصى بيع العقار (تأمل)

ثالثا _ اذا كان في التركة وصية مرسلة ولا عروض فيهاولا نفود لنفاذها منها فيبع الوصي في هذه الحالة من المقار بقدر ما ينفذ الوصية والوصية المرسلة هي المطلقة وهي التي لم تقيد بجزء من المال كالربع أوالثلث مثلا بأن يقول شخص أو صيت لفلان بألف جنيه من مالي (تأمل)

رابعاً _ أن يكون اليتيم محتاجاً الى النفقة وليس فى التركة نفو ديشترى له منها ما ينفقه عليه وليس فيها عروض أيضاً حتى تباع ويشترى له بمنهاما هو محتاج اليه للنفقة

خامساً .. ان تكون مؤونته وخراجه نزيد على غلاته بان كان الوصى يباشر زراعة ارض للصفير ويصرف عليهاما تحتاج اليه الزراعة وبمد حصد الزرع لا يفى ثمن عصوله بالمصاريف التي صرفت عليه والخراج الذي يؤخذ على الارض

سادسا_ أن يكون العقار داراً أو حانونا آيلا الى الخراب ولم يكن عند الوصى نفود للصفير تمكنه من ترميم الدار او الحانوت واستفلالهما

سابها _ ان بخاف الوصى على المقار من متسلط جائر ذى شوكة عليه ونزعه من تحت يده ولا يمكنه بعد الخذه استرداده بأى طريقة كانت ولا يشترط فى غير المسوغ الاول ان يكون المحن أزيد من القيمة فيصم عمل القيمة بل وبالفين اليسير

فقد ظهر ان بيم الوصى عقار الصغير بمسوغ جائزةان باعه پدون مسوغ

فالبيع باطل اصلا فاذا بلغ الصغير وأجازه فلا تصح هذه الاجازة بل يرد البيع لان الاجازة لا تلحق الباطل وانما تلحق العقد الموقوف وحيث ان العقار هو ما لا يمكن تقله وتحويله من محل الى آخر والمنقول بخلافه فحينئذ يكون الشجر والنخيل والبناء دون الارض القائم عليها من المنقولات فيجوز للوصى ييمها بلا مسوغ من المسوغات المذكورة (تأمل) انظر مادة (80) وان كانت التركة غير مشغولة بالدين أوبالوصية ايضا بان كانت خالية من التركة الا بأمرهم ورضاهم لانهم والحالة هفده تكون الولاية على أموالهم لهم لالفيرهم وانما له طلب ديون الميت وقبض حقوقه ودفعهاللورثة لان هذا من باب اعانتهم على ايصال الحقوق اليهم (انظر) وان كانوا كلهم

⁽مادة ٤٥٠) اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصية والورثة كلهم صفار يجوز الوصي أن يتصرف في كل المتقولات بيمها ولو يسبر النبن وان لم يكن للايتام حاجة لشمها وليسيد النبن وان لم يكن للايتام حاجة لشمها وليسيد النبيعة الآقية وهي الثمها وليسيله ان بييم عقار الصغير الا يمسوغ من المسوغات الشرعية الآقية وهي الاكون في يمه خير النبيم بان يبيمه لرغبة فيه بصغف قيمته و أو يكون على الميت دبن فيها ولا تقود لنفاذها مها فيباع من المقار بقدر ما ينفذالوصية أو يكون اليتيم محتاجالي ثمنه لتفقة عليه فيباع ولو يمثل القيمة او بيسير النبن و او تكون مؤته وخراجه نزيدعلي غلاته . او يكون المقاردارا او حاو تا آيلا الي الخراب فيباع خوفاه ران ينفض او بخاف عليه من تسلط جائر ذي شوكة عليه . فان باع الموسى عقار المصفير بدون مسوغ من عليه من تسلط جائر ذي شوكة عليه . فان باع الموسى يعها بلا مسوغ من المسوغات فالميم باطل ولا تلحقه الاجازة بعد بلوغ اليتيم هوالشجر والتخيل والبناه دون الدرصة معدودة من المتقولات لامن المقارات فالوصي يعها بلا مسوغ من المسوغات المذكورة

غائبين فللوصى ان بيبع العروض وبحفظ ثمنها وأما المقار فليست له ولاية بيمه لان الوصى قائم مقام الاب والاب لا يمك بيع المقار على ولده الكبير فكذلك من انتقات اليه ولاية الاب وهو الوصى اللمهم الا اذا كان هناك دين (نامل)

وان كان بمضهم حاضرا وبمضهم غائبا فما عليك الا مراعاة الاحكام التى تقدمت فأجر حكم مااذا كان الدكل حضورا على البعض الحاضر وحكم مااذا كان الدكل غيبًا على البعض الغائب ـــ انظر مادة (٤٥١)

وان كانت التركة خالية عن الدين والوصية ولكن كان بمض الورثة صنارا وبمضهم كبارا فانيم الاحكام التى تقد مت فى المادتين السابقتين وأجرحكم ما اذا كانت كل الورثة صفارا على البمض الصفير وحكم ما اذا كانت كل الورثة كبارا على البمض الكبير سواء كان حاضرا أو غائبا أوالبمض حاصر اوالبمض غائبا فان الاحكام لا تختلف — انظر مادة (٢٠٥)

واذا كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية والورثة كلهم صغار فان

⁽ مادة ا 20) اذا كانت التركة غير مشفولة بالدين أو الونسية وكان الورثة كلهم كبارا حضورا فليس الوصى بيع شيء من التركة بلا أحمهم واتما له اقتضاه ديون الميت وقيض حقوقه ودفعها الورثة ، فان كان الورثة كلهم كبارا غيباقلاو صى أن يبيع العروض ويمخفظ ثمنها دون المقار وكذاك أن كانوا كلهم كبارا وبعضهم خاضر والبعش الآخر غائب فليس له الا يع نصيب الفائب من العروض وأما المقار فلا ياح الا لدين

⁽ مادة ٤٥٧) اذا لم يكن على الميت دين ولا وسية وكان بعض الورثة صنارا والبعض كمارا فلموصى ولاية بيع المروض والفقار على المنار باحد المسوغات دون النكبار الا اذا كانوا غييا فله بيع حصتهم من السروض دون المقار

كان الدين مستفرقا لجميع التركة ثبتت له ولاية بيعها كلهامن منقول وعقارولو بمثل القيمة أو بفبن يسير لانه لا يمكنه قضاء الديون الا بالييم فسكان مأمورا به من جهة الموصى - وان كان الدين غير مستفرق للتركة ثبتت له ولاية يبع المنقول ولو زاد تمنه عن الدين واما المقار فلا يبيع منه الا المقدار المشفول بالدين

ومثل الدين الوصية فله أن يبيع من العقار بقدرالنافذ منها ان لم نكن هناك تقود ولا منقول تنفذ الوصية من ثمنه

وان كان بمض الورثة صغيرا وبمضهم كبيرا ولكنه غائب أو كانالكل كبارا وهم غائبون كان الحركم كما تقدم بالنسبة لبيع المنقول والعقار

وان كان كل الورثة كبارا ولكنهم حضور وشد كانت ولاية تسديد الدين و نفيـ فد الوصية لهم لا للوصى فان امتثلوا وقاموا بهذا الواجب فبها سوا، كان ذلك من التركة أو من مالهم وان امتنموا ثبتت هذه الولاية للوصى فله أن بيم الكل أو البعض على حسب الحاجة

وان كان الكل كبارا ولكن بمضهم حاضر والبعض غائب كان الحسكم بالنسبة لكل مهم ما تقدم و فى كل موضع نثبت فيه ولا ية البيع للوصى لا يبيع من المقار شيئا الا اذا كانت النقود الموجودة أو ثمن المنقول لا يفي بالمطلوب لأن المصلحة فى ذلك ومع هذا فلا يبيع كل العقار بل بقدرما شغل بالدين أو بالوصية — انظر مادة (٤٥٣)

⁽ مادة ٤٥٣) اذا كانتالتركة مشغولة بالدين أو بالوصية ولا تقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصية ولم يقموا الدين من مالهم يجوز للوصي ان كانت النركة مستمرقة بالدين

و فند ما نثبت الولاية للجد الصحيح على أولاد ابنه فلا يمك المياك وصى الاب لان وصى الاب علك يم المنقول مطلقا أى سواء كان الابتام طحة لممنه أولا وسواء كان هناك دين أولا وبمك يع المقار لقضاء الدين عن الميت أو عن الايتام وأما الجد فليس له أن يبيع المنقول أو المقار لقضاء الدين عن الميت وانما تثبت له ولاية البيع لقضاء الدين عن الايتام ومثل الجد وصيه ولحن يقال اذا كان شخص دائنا للميت أو كان الميت أو مى لشخص بشيء من أمو اله وكان الجد هو المتولى أمور التركة فا يصنع الدائن والمومى له نقول يرفع كل منهم الامر الى القاضى لبيع لهم أو يأمر من يبيع من التركة بقدر قضاء الديون و تنفيذ الوصية (تأمل واحكم) — إنظر مادة (٤٥٤)

﴿ وصى الام ﴾

والوصى الذى له ولاية بيع أموال الصغار بالكيفية المتقدمة هو وصى الابوأما وصىالام فلهأحكام تخصه—وبيائها أن الاموال المماركة للصغير اما

أن يبيمها كالها من منقول وعقار وان لم "كن الذركة مستفرقة بالدين ولا نقود فيها نقضائه أو لتنفيذ الوحية فله أن يبيع منها فى الدين بقدر ادائه كمله وفى الوحية بقدر النافذ منها سواء شاءت الورثة أو أبوا - ينبنى للوحى ان يبتدئ بيبيم المقول، ويؤدي الدين وينفذ الموحية من "عنه فان لم ف "عنه بذلك يبيع من المقار بقدر الباقى وليس له أن يبيع ما زاد على الدين أو الوحية

⁽مادة ٤٥٤) ليس للجد الصحيح ولا لوصيه بيم المقار ولا المروض لقضاء الدبن عن الميت ولا تنتفيذ الوصية وانما له بيمها لقضاء الدبن عن الايناموبر فعالمترماء امرهم الى القاضي ليبيع لهم من الذكة بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم

أن تكون موروثة له عن أمه أولا وعلى كل فاما أن يكون للصفير أب أوجد أو وصى من قبل واحد منهما أولا واليك أحكام كل • فاذا ماتت الام وأقامت وصيا على أولادها فليس له أن يتصرف فى أمو الهم التي ليست موروثة لهم عن أمهم مطلقا أى سواه كان لهم أب أو جد أو وصى من قبل واحد منهما أولا بل ان كان أحدهم موجوداً فهو الذي يتصرف وان لم يكن موجودا فالولاية للقاضى

واما الاموال الموروثة لهم من قبل امهم فانكان واحد من المذكورين موجودا ثبت موجودا ثبت لله ولاية بيم المنقول لان له ولاية الحفظ وبيم المنقول من الحفظ وأماالمقار فليست له ولاية بيمه الا اذا كان على الامدين أو أوصت بوصية ولا تقود فى التركة لسدادالدين وتنفذ الوصية من ثمته فله فى هذه الحالة ان يبيم من المقار بقدر ما يسدد الدين وينفذ الوصية من ثمته فله فى هذه الحالة ان يبيم من المقار بقدر ما يسدد الدين وينفذ الوصية ومثل البيم الشراء ولكن لا يشترى لهم الا الاشياء الضرورية التى لا يمكمهم الاستفناء عنها لان وصى الام قائم مقامها وهى حال حياتها لا تملك بيم ما يملكه الصغير سواء كان عقارا او منقولا وسواء كان خاليا عن الدين والوصية او مشغولا جماً فكذلك وصيها

واما من يعول الصغير ويكفله بان مات شخص له اولاد ولم يقموصيا ولم يرفع الامر الى القاضى ليقيم وصيا فتولى امورهم شخص بلا ولاية شرعية فهذا الشخصلا بملك بيم عقارهم ولو مع وجود احد المسوغات الشرعية لبيمه وكذلك بيع المنقول فليس له أن يبيع منه الاما هومحتاج لثمنه ليشترى به الاشياء الضرورية لهم — انظر مادة (٤٥٥)

وبما ان تصرفات الوصى فى مال الصغير مقيدة بالمصلحة فله ان يتجر يمال اليتيم لليتيم سواء كان ذلك بنفسه أو يمطيها لفيره مضاربة أوبضاءة أو يشاوك غيره ويدفع وأسمال الشركةمن اءوال اليتيم لان هذه التصرفات وما يماثلها فيها خير للصفير — انظر مادة (٢٥٦)

وما تقدم للثمن جواز بيع الوصى اموال الصفار في شرح مادة (٤٥٠) مفروض فيا اذا باع الوصى لغيره وكان اجنبيا منه ومن الموصى

اما اذا باح انمير اجنبي منه ومن الموصى بان باع لابيه او ابنه مثلاً أو لوارت الموصى فلا يصح هذا أنبيم الا بالخيرية فلو كان بمثل القيمة لم يصح لوجود الهمة ومثل البيع فيما ذكر من الاحكام الشراء فللوصى المختار ان

⁽ مادة ٤٥٥) ليس لوصي الام أن يتصرف في شيء مما ورقه الصغير من تركة غير تركة أمه سواه كان عقارا أو منقولا مشفولا بالدين أو خالياضه كما لا يتصرف فيها للصنفير أمه اذا كان له أب أو جد حاضر أو وصى من تبلهما فاذا لم يكن للصنفير أب ولا جدد ولا وصى من جههما جاز تصرف وصى الام في تركتها ببيع المقول وحفظ ثنه وشراه ما لا بد للصفير منه خاصة وليس له بيع المقارما لم يكن عليها ديون أو أوصت بوصيمة فان وصيها بملك يبع المقار المشفول بالدين أو الوصية لاداء الدين وتنفذ الوصية ومثل وصى الام من يمول الصغير ويكفله فليس له بيع عقاره ولو مع وجود أحد المسوغات الشرعية واتما له يع ما لا بد منه الحاجته من النقولات وشراه

⁽ مادة ٤٥٦) مجبوز للوصى أن يتجر بمال اليتيم لليتيم تنمية لهوتكثيرا وان يعمل كل ما فيه خير له وليس له أن يتجر لنفسه بمال اليتيم

يشترى للصغير شيئا من اجنبي سواء كان بمثل القيمة او بغيث يسير فلوكان فيه غبن فاحش لم ينفذ على الصغير فان اشترى من غير اجنبي منه ومن الموصى فلا ينفذ الشراء على الصغير الا اذا كانت هناك خيرية - انظر مادة (20)

وان باع الوصى المختار لنفسه شيئا من اموال اليتبرصح هذا البيع عند الامام ولكن تشترط الخيرية وهى تختلف باختلاف المبيع لانه اماان يكون عقاراً أو منقولا فان كان عقاراً فالحيرية التضميف فلا بد الني يشترى ما يساوى خسين بمائة وان كان منقولا فالحيرية فيه زيادة الثلث بالنسبة الدكل فلوكان يساوى عشرة واشتراد بخسة عشر فيها والا فلا يصح

ومثل البيع في الاحكام المذكورة الشراء لليتيم من امواله فاذا اشترى الوصى المختار لليتيم شيئا من أموال نفسه فلا يصبح هذا الشراء الا بالحيرية وهي هنا تكون نقصا في الثمن وهي النسبة للعقار أن يبيعه له بنصف القيمة وفي المنقول بثلثي قيمته فلو كان يساوى خمسة عشر وباعه بعشرة فيها والا فلا يصح (تأمل)

وان كان وصى القاضى فلا يجوز بيعه شيئا مــن اموال اليتيم لنفســه ولا لمن لا تقبل شهادته له وكذا لا يصبح شراؤهشيئا من امولهاو من اموال

⁽ مادة ٤٥٧) يصح يع الوصى مال اليتم غير المقار لا جنبي منه ومن الميت بمثل القيمة ويسلم القيمة ويسلم القيمة ويسر النين لا بفاحشه وكذا شراؤه مال الاجنبي منهما عقارا أو منقولا الميتم بما ذكر لا بفاحشه ولا يصح يمع وصى الاب لمن لا تقبل شهادته له ولا لوارث الميت الا بالحيرية الآتي بيانها في المقار وغيره فنو كان وصى الفساضي لم يجز لمن لا تقبل شهادته له كما لا يجوز لشهسه

من لاتقبل شهادته له للبتيم ولو بالخيرية لانه وكيل عن القاضىففمله كفعله وفعل الموكل قضاء وهمو لايقضى لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له ــــ انظر مادة (٤٥٩)

وعند ما يبيع الوصى ما ل اليتيم لا يشترط ان يكون الممن معجلا بل يجوزان يكون الممن معجلا بل يجوزان يكون نسيته اى مؤجلا الى وقت معلوم ولكن يشترط ان لا يكون الاجل طويلا لان فيه تضييع فائدة اموال اليتيم في هذه المدة بخلاف المدة القصيرة فان التجارة لا تستغى عنها ويشترط أيضا أن يكون المشترى قادراً على دفع الممن ولا يخشى منه الانكار والامتناع عن الدفع عند حلول الاجل لان تصرفات الوصى نظرية والنظر فيا ذكر لا في غيره - انظرمادة (١٥٥) يكون ضامنا بلا شك كما أنه لا يجوز في اقراض مال اليتيم فان فعدل يكون ضامنا بلا شك كما أنه لا يجوز له اقراض مال اليتيم لغيره ولا اقتراضه لغسه لان فيه تعطيلا للاموال مدون استثار

والاصل أن الواحد لا يتولى طرفى العقد في الرهن أي لا يكون راهنا

⁽ مادة ٤٥٩) يجوز لوصى الابأن يبيع مال تفسه اليته وان يشترى تفسه ال اليتيم أن كان فيه خير والحيرية فى المقدار فى الشراء التضيف وفى اليبع النصيف وفي غير المقار أن يبيع ما يساوى خسة عشر بشرة من الصغير ويشترى ما يساوى عشرة بخسة عشر تفسه من مال الصغير — ولا يجوز لوصى القاضي أن يشترى تفسه شيئا من مال اليتيم ولا أن يبيع مأل قسه للبتيم مطلقا

⁽ مادة ٤٥٨) بعجوز الوصى أن بييع مال اليتيم من أجنبي نسيثة بشرط أن لا يكون الاجل فاحشا وأن يكون المشتري لا يخشي منه الحجود والامتناع عن الدفع عند حلول الاحل

ومرتهنا (وان كان الاب مستشى من ذلك) وينبنى على هذا أن الوصى لا يصح له أن يرهن شيئا من اموال نفسه عند اليتيم بدين عليه ولا أن يرتهن شيئا من اموال اليتيم بدين له عليه لانه يلزم عليه أن يكون واهنا ومرتهنا في آن واحد

وبما أن المافع من رهن مال اليتيم عند الوصى جواز تمدد الماقد فينثذ يجوز له رهن مال اليتيم عند دائر غيره سواء كان هذا الدين على اليت أو على اليتيم كما أن له أخذ مال المدين رهنا عنده سواء كان الدين المميت أو لليتيم لان الماقد متمدد

وكما يجوز للوصى أن يرهن مال اليتيم بدين على الميت أو اليتيم يجوز لهان يرهمه بدين عليه هو لانه يملك ايداعه عند غيره والرهن أنظر منه في حق الصبى لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ مخافة الغرامة لانه لو هلك يهلك مضمونا عليه والوديمة أمانة (انظر)

ومتى صح هذا الرهن فما دام هذا الشيء ، وجودا عند الربه يؤمر الوصى سداد دينه وتخليص الرهن فأن هلك تحت يد المرتهن هلك بأقل الامرين وهما القيمة والدين فاذا فرضنا أن الوصى رهن شيئامن اموال اليتيم قيمته خمسون جنيها وكان الدين كذلك وهلك هذا الشيء عند الدائن سقط الدين عن الوصى ويازمه دفع هذا المبلغ الى الصغير لانه صار قاضيا دينه عال الصغير ولو كان الدين اكثر من خمسين جنيها سقط منه بقدر قيمة الرهن لانها قل من الدين ويضمنها الى الصبي ويدفع الزائد الى الدائن وبان كان الدين أقبل وإن كان الدين اجتبها فقط سقط كله بهلاك المرهون لان الدين أقبل وان كان الدين ادبين جنيها فقط سقط كله بهلاك المرهون لان الدين أقبل

من القيمة فى هذه الحالة ولا يلزم الدائن دفع الزائد عن الدين الى الوصى لان الزائد امانة وهى لاتضمن الا بالتمدى ويلزم الوصى أن يمطى للصمير قدر الدين لا الزيادة ـــــ انظر مادة (٤٦٠)

وبما أن الوصى له الولاية على اموال اليتيم فله ان يتولى التصرفات الجائزة له شرعاً بنفسه وله أن يوكل غيره ويتصرف هذا النير بالنيابة عنه والشخص الذى وكله الوصى يتمزل بموت الوصى أو اليتيم لانه في الحقيقة نائب عنهما — انظر مادة (٤٦١)

وينبنى على أن تصرفات الوصى في مال اليتيم مقيدة بالمصلحة أن الوصى لا يملك ابراء مدين اليتيم من كل الدين أو بعضه ولا تأجيل الدين المستحق الدفع في الحال لان فيه ضررا على اليتيم ولكن محسل هذا اذا كان الدين اثابتا بغير عقد الوصى المدين من كل الدين أو بعضه الدين أو بعضه وتأجيل الدين الحال فتبرأ ذمة المدين من كل الدين أو بعضه ولا يطالب بالدين الا عند حلول الإجل ولكن الدين لا يضيع على اليتيم بل يازم الوصى دفعه في الحال حافظ مادة (٢٩٤)

⁽ مادة ٤٦٠) لا يجوز الوصى قضاء دينه من مال.البتيم ولا اقراضه ولا اقراضه ولا اقتاضه لتفسه ولا رهن ماله ضد البقيم ولا ارتهان مال البقيم وله رهنه من أجني بدين على البقيم أو على الميت أو على نفسه وأخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب ليتيم والمميت (مادة ٤٦١) يجوز للوصى أن يوكم غيره تكل ما يجوز له أن يسله بنفسه في

مال اليتيم · وينعزل الوكيل بعوت الوصى أو الصبى (مادة ٤٦٣) لا يملك الوصى ابراء غر بم الميت عن الدين ولا أن يحط مندشيثا

⁽مادة ٤٦٣) لا يملك الوصي ابراء غريم الميت عن الدين ولا ان يحط مناشيًّا ولا أن يؤجله اذا لم يكن ذلك الدين واحبا بمقده فان كان واحياً بمقدمسع الحط

ونما ينبنى على ان تصرفات الوصى ان كان فيها مصاحة للصغير نفذت والا يطلت صلح الوصىعن الدين المدعى به للموصى أو لليتيم أو عليهما فان كان فى الصلح منفعة للصغير جاز والا فلا — ويسأنه أنه أذا كان للموصى على آخر الف جنيه مثلا ومأت قبل أخذها منه فاما ان يكون اثبات هــذا الدين ممكنا لو رفعت الدعوى على المدين أو غير ممكن

فان كان الاول بان وجدت بينة عادلة لاثباته أو لم توجد ولكن المدين مقر بالدين أو اتنق الامران ولكن الدين مقضى به عليه فاما أس يصالح الوصى المدين على شيء من جنس الدين أو من غير جنسه فان صالحه على جنسه بان قال له صالحتك عن الالف التي عليه لك لموصى على تسما تة جنيه مثلا كان هذا الصلح لاغيا لانه في هذه الحالة يكون آخذا كبمض الحق و تاركا للبمض الآخر بدون موجب وان صالحه على غير جنسه بأن قال له صالحتك عن الالف التي عليك على بيتك الفلاني مثلا يعتبر الوصى مشتريا البيت بالدين فيأحذ هذا الصلح حكم البيع والشراء وقد عرفته بما تقدم

وان كان الثانى وهو ما اذا كان اثبات الدين غير ممكن بان لم يكن هناك طريق من طرق الاثبات المتقدمة جاز للوصى أن يصالح عن الدين على أقل منه سواء كان من جنسه أو من غيرجنسه لان منفعة الصفير والحالة هذه في الصلح اذ أخذ بعض الحق وترك البعض الآخر أصلح من ضياع السكل

وكل ما قيل بالنسبة للدين الذي ثبت للموصى ومات قبــل استبفائه يقال بالنسبة للدين الذي ثبت أولا لليتيم ولكن هذا اذا وجب الدين بغير

والتأجيل والابرأه ويكون ضامنا

عقد الوصى فأن وجب بمقده يجوز الصلح ولو كان المصالح عليه أقل من الدين وكان الدين فأبنا ويضمن الوصى النقص — ومثل ما قيل فى الدين المدعى به للميت أو الدينم يقال فى الدين المدعى به على واحد منهما فاذا ادعى شخص أن له فى ذمة الميت مبلغ كذا أو ان اليتيم استهلك له كذا وطانب الوصى بالدين أو ببدل المستهلك فأن كان غير ثابت فلا يجوز للوصى مصالحة المدعى ولو بأقل مما ادعى به للحوق الضرر بالصنير وان كان ثابتا جازله الصلح سواء كان المصالح عليه أقل من المدعى به أومساويا له — افظر مادة (٢٩٣)

ولما كان الافرار حجة قاصرة على المقرلا يتمداه الى غيره كان اقرار الوصى بدين أو عين أو وصية على الميت غير معول عليه الظر مادة (٤٦٤)

وينبنى على أن الافرار حجة قاصرة على المقر أنه اذا أقر أحد الورثة لشخص بدين على المورث كان هذا الافرار حجة عليه فقط فلا يتعداه الى غيره الا بتصديق منه وحينئذ يأخذ المقرله من نصيب المقربقدر ما يخصه فى الدين المقربه وهو الارفق بالمقر لانه أقر بدين على المورث ليؤخذ من كل الذركة وبما أنه أخذ جزأ منها فقط فيؤخذ منه بقدر ما يخص ذلك الجزء من الدن

ومثل الاقرار بالدين الاقرار بالوصية فاذا توفى شخص وترك ثلاث

⁽مادة ٦٣٪) للوصى أن يصالح عن دين الميت ودين اليتيماذالم بكن لهمايينة والنوج منكر وليس له أن يصالح على أقل الحق اذا كان يينة عادلة او كان النويم مقرا به او كان مقضيا به عليه وان ادعى على الميتاو اليتيم حق ولمدعيه بينة عليه او كان مقضيا له به سباز صلح الوصى بقدر قيمة المدعى به

⁽ مادة ٤٦٤) لا يصح أقرار الوصى بدين أو عين أو وصية على الميت

بنين وثلاثة آلاف جنيه وأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثان وثلاثة آلاف جنيه وأخذ منه ثلث مافى يده لان المقر أقر بثلث مائم في الدكل ثلث ذلك فى يده وثاناه فى يد شريكيه فما كان افراراً فيا فى يده عبره لا يقبل فيجب ان يسلم الى الموصى له ثلث مافى يده انظر مادة (٤٦٠)

وبما ان كل شخص يمدح شرعا وعرفا اذا اعتدل فى النفقة بلا اسراف ولا تقتير والوصى هو الفائم بأمور البتيم فينفق عليه لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضييق بل يراعى الحال وذلك متفاوت بقلة مال الصفير وكثرته ولو فرض تقدير النفقة لليتيم بشىء ورأى الوصى أنه لايكفيه فله اذ يويدعلى قدر المكفاية _انظر مادة (٤٦٦)

والصغير لا يخلو حاله بالنسبة لما له من ثلاثة احوال ، الاول أن يكون له مال حاضر عند الوصى ، النانى ان يكون له مال غائب التالث أن لا يكون له مال غائب التالث أن لا يكون له مال أصلا ، فان كان الاول أنفق عليه الوصى منه مراعياً ماذكر مرف اعتبار ماله وحاله ، وان كان الثانى واشترى له الوصى شيئاً ودفع ثمنه مدن مال الصغير بصد حضوره يثبت له هذا الحق مال نفسه ثم أراد أخذه من مال الصغير بصد حضوره يثبت له هذا الحق

⁽ مادة ٤٦٥) اذا اقر أحــد الورثة بدين على الميت صعراقراره فى حصتــه لافى حصة غره من بقية الورثة وبأخذ المقر لهمنها بقدر ما بخصه وهو الارقق وكذا ان اقر اهبالوصية بالثنات لزمه فى ثلث حصته

⁽ مادة ٤٦٦) ينبغى للوصى أن لا يقتر ولا يسرف في التفقسة على اليئهم بل يوسع عليه فيها مجسب ماله وحاله ليسكون بين ذلك قواماوله ان يزيد فى التفقسة المقروضة ان كانت غيركافية

سواه كان الشيء الذي اشتراه له ضرورياً أو غير ضروري وسواء أشهد على ذلك أولم يشهد — وان كان الثالث وهو مااذا لم يكن له مال أصلا فان كانت نفقة الصغير واجب على الوصى كأن يكون عماً أو خالا له واشترى له شيئا من لوازمه الضرورية كالطمام والسكسوة فليس له الرجوع على الصغير بعد از يصير ذا مال لانه واجب عليه وان لم تكن نفقة الصغير واجبة عليه فليس له الرجوع على فليس له الرجوع على الذا أشهد أنه أنفق ليرجع وامااذا كان الشيء فليس له الرجوع على الذي اشتراه له ليس ضروريا كمشرة أفدتة مثلا ثبت له الرجوع على المدير سواء كانت نفقته واجبة عليه أو غير واجبة _ انظر مادة (٤٦٧) وبما أن الوصى قائم مقام الموصى يكون هو المطالب بماعليه فاذا ادعى وبما أن الوصى فاهأن يقضيه من وبما له من الولاية عليها ولا يلزم برد بدله الى السركة ولكن على التركة ولكن على التركة ولكن على التركة ولكن على التفصيل الآتي

وبيان ذلك أن الدين المسدعى به على الميت اما أن يكون ثابتا أو غير ثابت فان كان ثابتا وقضاه من التركة فلا يضمنه من ماله وثبوته يكون بأحد أمور ثلاثة : أولا اذا أقيمت بينة عادلة لاشبهة فيها فى وجه الرصى وألرسه القاضى بدفعه - ثانيا اذا كان مقضيا به على الموصى قبل وفاته ولم يدفعه .ثالثاً

⁽ مادة ٤٦٧) أذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب أو لا مال لهولم بكن الوصى تمن تعجب تففة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له اصلا وأنفق عليه الوصى من مال نفسه فى لوازمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا أذا أشهد آنه القق ليرجع

اذا صدقت الورثة المدعى بالدين فى دعواه وهم من أهل التصديق فنى هذه الاحوال اذا قضى الوصى الدين من التركة فلا يضمن بدله من ماله

وان كان غير ثابت باحد هذه الثلاثة ولو كان الوصى بعلم به فليس له قضاؤه من التركة فلو قضاه الزم برد مثله من ماله والحكن محل الزامه بالرداذا لم يكن له بينة على ثبوت الدين فان أراد اقامة البينة أجيب الى طلبه لانه يدفع عن نفسه الضمان فان لم تمكن له بينة فله تحليف الورثة على نفى العلم بهذا الدين على مورثهم ضمنه الوصى وان المدين فان حلفوا أنهم لا يعلمون بان هذا الدين على مورثهم ضمنه الوصى وان المتنموا عن الممين حكم الفاضى ببراءة ذمته لان امتناعهم بذل أو اقرار — انظر مادة (٤٦٨)

ومن حيث أن الوصى يصرف زمنا من عمره فى شؤون الصغير ولو صرفه فى شؤون نفسه لازدادت ثروته فهو يستحق أجرة على العمل الذى يباشره ان كان محتاجا اما اذا كان غيرمحتاج فلايستحق أجرة على عمله (تأمل) انظر مادة (٤٦٩)

وبما أن أموال الصنار تحت يد الوصى فهو الذى يقوم بجميع لوازمهم من هذه الاموال الى أن يبلغوا رشدهم فاذا كبروا وصاروا محسنين للنصرف سلمت اليهم الاموال لامن المانع قد زال ، ولما كانت الاموال المملوكة

⁽مادة ٤٦٨) اذا قضى الوصي دينا على الميت بلا بيئة من الشربم وقضاء القاضى ولا تصديق من الورثة فعليه الضان أن لم بكن للوسى بيئة أيضا على تبسوت الدين وحلف الوارث على عدم علمه بالدين

⁽ مادة ٤٦٩) للوصى اذا عمل أُجرة مثل عمله ان كان محتـــاجا وألا فلا أجر له

لهم لا تبتى بحالة واحدة بلقد تزيدوتنقص احتيج الى المحاسبة عليها ليستلموها على ماهى عليه الآن بقطع النظر عما طرأ عليها من النقص أو الريادة لانه قائم مقامهم والمصاريف اللازمة للمحاسبة تكون في مالهم لافي مال الوصى لانها في فائدتهم وكل شيء يدعيه الوصى حال المحاسبة يحسب من مالهم ان صدقوملان الاموال ملكهم فلهم أن يقروا على ما يدعيه وان كذبوه ورفعوا الامر الى القاضي أحضره وسأله عن مقدار المال الذي صرف في مدة صغرهم فمند جوابه اما أن يجمل أو يفصل فان كان الاول بأن قال صرفت عليهم خمسمائة جنيه مثلا فانكان معروفا بالامانة وكان الظاهر لا يكذبه فيابدهيه صدق قوله بيمينه وان كان الظاهر يكذبه كما اذا كان المبلغ الذى يدعبه يزيد عن لوازمهم في تلك المدة فان ادعى سبيا مقبولا كأنقال أشتريت لهم طماما فسرق أو كسوة فاحترقت فاشتريت لهم بدل ما ذكر صدق أيضا اللهبدع تكواد فلك مرادا

وان كان غير معروف بالامانة فلا يكتنى منه بالاجمال بل يجبر على النفصيل بالطرق التى يراها القاضى مؤدية لذلك ولكن لا يحبسه فان بين لحكل جبة مقدارا من المال فاما أن يكون مسلطا شرعا على الصرف فى تلك الجهات أو لا يكون فان كان الاول صدق ان لم يكذبه الظاهر كما اذا قال صرفت فى سنة كذا مائة وخمسين جنبها تمانون منها للنفقة وعشرون التسلم والاولاد صالحة له وثلاثون غراج الارض وعشرون لموائد الاملاك وكان الظاهر لا يكذبه فى كل ذلك صدق أيضا لانه مسلط شرعا على مثل هذبه

التصرفات -- انظر المواد (٤٧٠) و (٤٧٤) و (٤٧٤)

وان كان الثانى وهو ما اذا ادعى شيئاً لم يكن مسلطاعليه شرعافلا يقبل قوله لو حلف الا اذا أقام بينة وهذا يتحقق فى مسائل كـثيرة

منها ما اذا ادعى أنه قضى دين الميت بلا أمر قاض

ومنها ما اذا ادعى انه قضى دينا على اليتيم من مال نفسه ويريد أخذه من مال الصفير الآن فلا يصدق فى ذلك الا اذا أقام بينة على ادائه من ماله ومنها ما لو قال الوصى لليتيم الك استهلكت مالا لفسلان فى صغرك فأديت بدله من مالك فقال الصفير لم استهلك شيئاً فلا يصدق الوصى الا اذا أقام بينة على استهلاك للمال ودفع بدله لمالكه

ومنها ما اذا قال الوصى فرض القاضى لا خيك الذى يستحق النفقة فى مالك كل شهر كمذا فاديت له منذ خمس سنين مثلا وهو ينكر فنى هـذه المسئلة لا يقيل قول الوصى فيكون ضامنا ما لم يقم البينة على فرض القاضى واعطاء المفروض للاخ

ومنها ما اذا ادعىانه اذن له فىالتجارة فخسر وصارمدينا فقضىالديون التى لزمته من ماله فان لم يقرم الصغير على ذلك فلا يصدق الا اذا أقام بينة

⁽ مادة ٤٧٠) اناكر الصفار فلهم محاسبةالوصى ومصاريفهاعليهم لسكن لو امتنع عن التفصيل لايجبر عليه والقول قوله بيمينه فيما أقتى هذا ان عرف بالامأنة والاأجبر على التفصيل بأحضاره يومين أو ثلاثة وتخويفسه بلاحبس ان فم يفصل يل يكنسنى بيمينه فيما لايكذبه الظاهر مما هو مسلط عليه شرعا

⁽ مادة ٤٧٧) يصــدق الوصى بيمينه فيما هو مساط عليــه شرعا من النصرفات (مادة ٤٧٤) لايغبل قول الوصى فيما يكدّبه الظاهر

ومنها ما اذا ادعى آنه أدى خراج الارضوكان\دعاؤه فىوقتلاتصلح الارض للزراعة

ومنها ما اذا ادعى انه زوجه امرأة فى صنره ودفع له المهر ولكن ان كانت المرأة حية صدق لان وجودها أقوى شاهد على ما يدعيه فان كانت المرأة ميتةفلا يقبل قوله الا اذا أقام بينة (تأمل)

ومنها ما اذا ادعى الوصى أنه يستحق فى مال الصغير خمسين جنيها لأنه أنجر فى خمسها نه جنيه منها فريجمائة وان هذه التجارة لم تكن للصغير خاصة بل الوصى له نصف الربح لانه كان مضاربا فاذا لم يصدقه الصغير فى ذلك فلا يصدق قوله ولو حلف فان أقام بينة قبلت واستحق نصف الربح (تأمل) الظر مادئى (٤٧٣) و(٤٧٥)

ومحل هذه الاحكام ان كان الوصى حيا وحوسب على الاموال فان مات قبل المحاسبة فاما أن يبين أموال الصغير أو بجهلها فان كان الاول بان

⁽ مادة ٤٧٣) لايصدق الوصى بيمينه فى التعرفات التى لم يكن مسلط عليها شرعا ولا يقبل قوله الا بهيئة

⁽مادة ٤٧٥) يقبل قول الوصى فيما يدعيـ ممن الصرف فيما يتعلق بالميتم أو مورثه الافى مســـائل منها ما اذا ادعى أنه قضى دين الميتيلا أمر قاض، أوادعى انه قضاء من ماله • او ان البتم استهلك فى صغره مالا لآخر فأداه عنه من مال قسه أو مال البتيم • أو أنه أذفى على معرم الميتم • او ادعى انهأدى خراج أرضه كان ادعاؤه فى وفت لا تصلح الارض الزراعة • أو انه اذن له فى التجارة فركبته ديون فقضاها عنه • أو انه زوجه امرأة ودفع له مهرها من مال قسه والمرأة ميتة • أو اتجرفي مال اليتيم ورجح وادعى أنه كان مضاربا فنى هذه الصور كلها اذا أنكر اليليم بعد بموغه ضمن الوصى مالم يقم البينة على دعواه

ين كل ما يستحقه الصغير عنده من تقود وغيرها فاما أن توجد كل الاشياء التي ينها أولا فان وجدت كانت كلها بملوكة للصغير واذلم توجداً خذبد لها من تركته و وان كان الثاني بان لم يين فالاشياء التي توجد من أموال الصغير يستحقها والتي لم توجد لا تكون مضمونة في تركته (تأمل) — انظر مادة (٤٧١) وعا أن أموال الصغير ما سلمت للوصي خفظها و تغينها الالكون الصغير عاجزاً عن ذلك فاذا انتني هذا الوصف عن الصغير بان صارقاد را على ادارة شؤون امواله بنفسه محسنا للتصرف فيها فقد انهت مأمورية الوصي ومتى كان هذا الوصف موجود افولايته مستمرة سواه كان بعد البلوغ أو قبله وينبني على ذلك المسائل الآئية

اولا اذا بلغ الصفير رشيدا أى محسنا للتصرف فى ماله فما على الوصى الا تسليمه اليه ولما كان ظهور الرشدلا يعلم الا بالتجربة والاختبار فالواجب على الوصى ان لايدفع له المال الا بعدهما فمتى بلغ الولد متصفا بهذا الوصف وباشر أى عقد من العقود فائه يكون نافذا بلا توقف على اجازة الولى أو الوصى ولا يقبل قوله انه محجور عليه الا اذا كان محجورا عليه بأمر الحاكم ___ انظر مادتى (٤٧٦) و(٤٧٧)

⁽ مادة ٤٧١) افنا مات الوصي مجهلا مال اليتيم فلاضمان فى نوكته فان مات غير مجهل مال اليتيم وكان المال موجودا فلهأخذه بسيّهوان لم يوجد بسيّه بانكان مستهلكا فله أخذ بدله من تركة الوصي

⁽ مادة ٤٧٦) ينبنى للوصى أن لا يدفع للصبي ولا للصبية ما لهما ومد البلوع الا بعد تجر بنهما واختبارهما في التصرفات فان آنس منهما وشداً وصلاحا دفع اليهما المال والافلا (مادة ٤٧٧) أذا بلغ الولد عاقلا فجميسع تصرفاته نافذة ويلزمسه أحكامها ولا

ثانيا أذا بلغ الصغير غير رشيد فلا يسلم الوصى المال اليه فى الحال بل ينتظر فان صار رشيدا بعد البلوغ قبل أن يصير عمره خمسا وعشرين سنة سلم اليه والا فلا فان بلغ هذا السن سلم اليه المال وانكان غيررشيد (والرشد هنا حسن النصرف فى المال) وينبنى على ما ذكر أنه أذا بلغ الولد غير رشيد وسلم اليه الوصى المال قبل بلوغه خمسا وعشر ينسنة أو قبل أن يظهر رشده فضاع المال عنده ضمن الوصى مثل ما سلمه له اذ بتسليمه له وهو غير رشيد يكون قد أعطاه لغير من هو أهل لحفظه فيكون متعديا فيضمن (تأمل)

ثالثاً أذا ظهر رشد الولد قبل البلوغ فسلم الوصى اليه المال فضاع عنده فلا ضمان عليه لانه سلمه الى مالكه بعد انتفاء السبب الموجب لعدم التسليم دوهو عدم الاهتداء الى التصرف فيه بظهور الرشد « وهوحسن التصرف في المال » — انظر مادة (٤٨٠)

فقد ظهر من هذا أنه متى وجد حسن تصرف الولد في ماله سلم اليمه

يقبل قول وليه أو وصيه انه محجور عليه الا اذاكان الحجر بأمر الحاكم

⁽ مادة ٤٧٨) أذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليهحتى يبلغ خساوعشرين سنة ملم يؤنس رشده قبلها

⁽ مادة ٤٧٩) أذا بليم الولد منسدا لماله وهو فى حجر وصيه فدفع اليه المال عالما بمساده عند البلوغ وضاع ألمال ضنه الوصى وكما يضمن بالدفع اليهوهو مفسد فكذاقبل ظهور رشدهبعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

⁽ مادة : ٤٨) أذا ظهر وأشدالتلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصى المال فضاع عند. فلا ضمان على الوصى

سوا، كان قبل البلوغ أو بعده ومتى لم يوجد فلا يسلم اليه الا اذا بلغ خمسا وعشرين سنة ولما كان الرشد غير محسوس بل يستدل عليه بالتصرفات كان لا بد من اثباته بحجة شرعية اذا أنكره الوصى فان ثبت وحكم به القاضى وطلب الولد ماله من الوصى أجبر على التسليم فان هلك منه شي، بعد المنع فان كان قادراً على التسليم بان كان المال حاضرا وهو متمكن من اعطائه له ضمن ما هلك لانه متمد في المنع وان كان غير قادر بأن كان المال غير حاضر وجدة في احضاره ليسلمه ولكن قبل حضوره هاكمن غير تعديه فلا يضمن الظر مادة (٤٨١)

﴿ الباب الثانى ﴾ « ني الحجر والمراهقة والبلوغ »

﴿ الفصل الاول في الحجر ﴾

لما كان بعض بنى آدم لا يهتدى الى التصرفات التافعة لكو اهفاقدالمقل أو اقصه لم يتركه الشارع وشأنه بل حجر عليه فمنعه من التصرفات وجعل كامل المقل قو اماعليه وحمة به أذلو لا ذلك لا ستنفد من يعامله جميع ماله باحتياله الكامل اذن نعر ف لك معنى الحجر وأسبابه فنقول

⁽ مادة ٤٨١) اذا ادعى الصيمالرشد بعد بلوغه وأكمره الوصى فلايؤمر بتسلم المال اليه مالم يثبت رشده مجحجة شرعية واذا ثميت الرشد وحكم له به وطلب من الوصى ماله فنمه مم تمكنه من دفعه وهلك فى يدەضىنه

(معنى الحجر)

(أسباب الحجر)

أسباب الحجر على ما ذكره هنا ستة وهى الصغر والجنون والعته والمنفلة والسفه والدين فكل شخص متصف بوصف من هذه الاوصاف يحجر عليه وحينتذ يحجر على الصغير والمجنون والممتوهوذى الغفلة والسفيه والمديون ومع ذلك فليسوا سواء في المنع من التصرفات بل مم مختلفون بحسب الصفات واليك البيان الناقر مادة (٤٨٧)

(الحجر على الصنير والمجنون والمعتوه)

اعلم أن الصغير اما أن يكون بميزا أو غير مميز والمميز اما أن يكون غير مأذون له في التجارة أو ماذونا له فيها والتصرفات تنقسم الى ثلاثة أتسام الاول تصرفات نافعة نهما محضا كقبول الهبدة والوصية والثانى تصرفات ضارة ضرراً محضا كاعطاء شيء من ماله بلامقابل والطلاق والمعتاق الثالث تصرفات مترددة بين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة والصلح فاذا كان الصبي (مادة ١٨٧٤) يججر على الصغير والمجون والمتوه وذي الغفة والسفيه والمدبون

غير بميز فجميع تصرفاته باطلة ومثله المجنون الذى لا يفيق لان ضحة العبارة بالنمييز ولا تمييز عندواحد منهما فان كان المجنون يفيق فى بعض الأحايين فتصرفاته وقت الافاقة كتصرفات المقلاء — انظر مادة (١٨٣)

واذا كان الصبي بميزاً غير مأذون له في التجارة فتصرفاته المضرة له ضررا عضا غير جائزة وان أجازهامن له الولاية على ماله لان تصرفات الولى منوطة بالمسلحة ولا مصلحة في الاجازة فتلغو وتصرفاته النافعة له نفعا محضا جائزة ولو لم يجزها الولى أو الوصى وأما تصرفاته المترددة بين النفع والضرر فهى موقوفة على اجازة من له الولاية على ماله فان أجازهار كانت قابلة للاجازة لفت لان التصرفات ان كانت والذي بهذه الصفة يحتمل ان يكون في عقده مصلحة وان يكون فيه ضرر والذي يدرك أحد هذين الشيئين هو الولى فيري رأيه فيه فان رأى النقع في الاجازة اجاز والا نتض والمتومثل هذا الصبي في جميع النصرفات المتقدمة — انظر . المواد (١٨٤) و (١٨٥)

⁽ مادة ٤٨٣) الصقير الذى لا يعقل تصرفا له القولية كلها باطلة ومثله المجنون المطبق الذى لا يفيق مجال وأما من بجن ويفيق فتصرفاته فى حال افاقته حكمها حكم تصرفات الماقل

⁽ مادة ٤٨٤) تصرفات الصبي المميز والممنوء الفولية غيرجائزة أصلا اذا كانت مضرة لهما ضرراً محضا وان اجازها الولمي أو الوصى

⁽ مادة ٤٨٥) التصرفات التي تصدر من الصبي الممبز والممتوه وتكون نافعة لهما لفعا محضا جائزة ولو لم يجزها الولي أو الوصى

⁽ مادة ٤٨٦) المحجور عليه صبيا بميراً كان أو كيرا ممتوها اذا عقد عقدا من المقود القولية الدائرة بين المنفعوالضرو توقف تفاذه على اجازة الولي أو الوصى فان اجازه

والحجر على المذكورين انما بتاتى فى الاقوال لا الافعال اذ الحجر فى التصرفات القولية المتقدمة ممكن وذلك بعدم اجازتها فتلغو وأما الافعال فلا يتاتى فيها ذلك اذ الفعل بعد وقوعه لا يمكن رفعه وينبنى على ذلك ان كلا من الصبى والحينون والمعتوه مؤاخذ بافعاله فاذا أتلف واحد منهم مال غيره او اتلف عضواً من اعضائه اخذ البدل او الارش من ماله فى الحال والذى يطالب بدفعه هو المتصرف فيها ـ انظر مادة (201)

ولمكن محل ضائمهم لما أتلفوه من مال الفير اذا لم يكونوا مسلطين على الشيء الذي اهلكوه من قبل مالكه فان كان كذلك فلا ضان وينبني على ذلك أنه اذا أعطى شخص للصفير أو الممتوه مبلغا من النقود على سببل القرض الشرعي « السلفة » أو اعطاه شيئا ليحفظه له « وهي الوديسة » أو سلمه شيئا لينتفع به ويرده اليه ، وهي المارية » أو باع له شيئا وكان كل من هذه التصرفات بلا اذن الولي أو الوصى فاتلف كل منهما الاشياء المذكورة فلاضان علي لان اتلاقه ما حصل الا بعد التسليط من المالك والمسلط غير اهل للحفظ فيكون التقصير من جهة المالك فلا ضان فلوا نتفى التقصير بان لم يعامل كلا منهما بشيء مما ذكر الا بعد التصريح له من ولى امره ثبت الضمان انظر مادة (١٨٨)

وكان قابلا للاجازة لفذ وان نم يعز. أو اجازه وكان غير قابل للاجازةفلا ينفذ اصلا (مادة ٤٨٧) الصبى مؤاخذ يافعاله فاذا جنى جناية مالية أو نفسية أدي شمانها من ماله بلا تأخير الى البلوغ والمسوه كالصبى

⁽ماده ۸۸٪) اذا استقرض الصبي أو المسوء بلا اذن وليه أو وصيه مالا فاتلفه أو انلف ما أودع عنده أو ما أعبر اليه أو ما بهع له إلا إذن الولي او الوصبي فلاصلاع لم

وان كان الصبى المدير مأذو اله فى الاتجار فكل تصرف تحتاج السه التجارة يجوز له توليه وينهنى على ذلك ان له البيع والشراء لكن اذا كان كل منهما بمثل القيمة أو بغبن يسير وهو الذى يدخل تحت تقويم المقومين بان باما لو كان بنبن فاحش وهو الذى لا يدخل تحت تقويم المقومين بان باع شيئا من الملاكه بانقص من قيمته أو اشترى شيئا من غيره بأ زبدعن قيمته وكان كل من النقص والزيادة فاحشا ففيه خلاف فالصاحبان يقولان بعدم الجواز والامام الاعظم كالفهما ومن حيث أن له أن يتولى البيع والشراء بنفسه فله أن يوكل بهما من شاء لانه من توليم التجارة وليس هذا خاصا بالبيع والشراء بل كل تصرف له أن يتولاد بنفسه يصح أن يوكل فيه غيره

وكما أنه يمك البيع والشراء يملك الرهن والارتهان فله أن يرهن شيئا من املاكه بدين عليه وازياخة شيئا من مدينه ليكون رهنا عنه وحتى يستوفى دينه لان كلا منهمامن توابع التجارة وكما يملك الرهن يملك الاعارة فله أن يمير عبينا من املاكه بان ينطيه له لينتفع به زمنا بلا مقابل لان التجاز لا يستفنون عن ذلك عادة وله أن ياخذ أرض غيره اجارة وأن يأخذ الكرم مساقاة بان يقوم بجميع لوازمه حتى يدرك ثمره وبكون له جزء معلوم منه على حسب الشرط وله أن ياخذ ارض غيره من ارعة وله ان يعطى ارضه لفيره بالاجارة ويؤجر نفسه ايضا لان ذلك كله يراد به تحصيل المال وهومن صنيع التجارة واذا أقر بان لفلان عنده كذا وديمة أو دينا صحح اقراره لان الاقرار من توابع التجارة

ما لم يكن الدديمة فينها ضلية ضيعام فان قبل الودينة باذن وانه أووصيه فالمفوافه وصامن لها

واذا باع الصبي الماذون له في التجارة شيئاو وجده المشترى معيبا واراد رده فللصبي ان يسقط من الثمن بقدر النقص الذي يحدثه الديب في المبيع لانه من صنيع التجارة واذا كان له دين مستحق الدفع في الحال جازله أن يؤجل أخذه الى زمن معلوم و وبجوزله أن يصالح عن دين له بان يسقط منه جزءاو ياخذ الباقي لان كلا من الناجيل والصلح من عادات التجار وكل تصرف هذا شانه ينفذ إن باشره ما فان كانت التصرفات الا تحتاج اليها التجارة فلا يجوزله مباشرتها وينبي على ذلك أن الصبي الماذون له في التجارة لا يملك التصرفات الآتية وهي أربعة : القرض لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه والهبة لانها تبرع محض والكفالة فاداكان شخص مدينا لا خرفايس للمأذون له أن يضمن ذلك الدن لا مربا يمود عليه بالضرر والزواج فلو للمأذون له أن يضمن ذلك الدن لا مربا يمود عليه بالضرو والزواج فلو تروج لم ينفذ بل يكون موقوفا على اجازة من له ولا ية التزويج

والذى يملك الاذن للصبى بالتجارة من له ولاية التصرف فى المال وهو الاب ثم وصيه ثم الجدالصحيح ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه فنير هؤلاء كالم والاخ والام ووصى كل لا يمك الاذن

ومن الالولاية على الصي له أن يتصرف في ماله ولو في حال الاذراله لان ولايته لا تنقطع بالاذن والمعتوه الماذون له كالصبي في جميع هذه الاحكام — انظر مادتي (٩٣، و٩٣)

⁽ مادة ٤٩٣) بجوز الوصي أن يأذن الصبى بالتجارة أذا جزبه فرآء يعقل أن البيع الدلك منالب وإن الشراء له جالب وأنه يعرف النهن البسير من الفاجش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل

(الحجر على السفيه)

لا كان السفه يؤدى بصاحبه يوما من الايام الى سو، العاقبة فيصير عالة على غيره بمد أن كان ذا مال كثير رتب الفقها، عليه حكما لمصلحة من اتصف به وهو الحجر — وعرفوا السفه بأنه تبذير المال وتضييمه على خلاف مقتضى الشرع والمقل ولو كان في سبل الخير كبنا المساجد والاوقاف والقناطر فالسفيه يعمل مخلاف موجب الشرع والعقل بل يتبع الحموى ويتراث مايدل عليه الحجى فهو يتصرف تصرفا لا لفرض أو لغرض لا يمده المقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا ولكن لا يصير محجوراً عليه الا مجمح القاضى ولا ينفك عنه الحجر الا اذا أطلق له القاضى التصرف وينبنى على ذلك أن تصرفاته التى باشرها قبل القضاء عليه بالحجر تكون نافذة والتي باشرها بمد الحجر عليه تكون موقوفة على اجازة الحالم — انظر مادة (١٨٥)

والسفيه وان اشترك مع الصبى المميز فى الحجر الا أنه ليس مثله فى جميع الاشباء بليخالفه فى بمضها فيكون مثله بالنسبة للتصرفات التى تحتمل

⁽ماد٣٠٣) يجوز للصبى الماذون له فى التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الفبن والتوكيل بهما والرهن والارتهان والاعارة وأخذ الارض اجارة ومساقاة ومــزارعة والايجار والاقرار بالوديمةو بالدين والحط من الثمن بعيب والمحاباة والتاجيلواللسلح وليس للماذون أن يقرض ولا يهب ولا يكمل ولا ينزوج الا باذن وليه فى التكاح ولا يمنع الولى والوصى من التصرف فى ماله

⁽ مَادَةُ ﴿ ٨٩٩) إذا أُفِيتَ البِينَةُ على حر مكلف وثبت لدي الحَماكُم الشرعى انهُ سفيه بحجر عليه ويمنمه من جميع النصر فات التي تحتمل الفسخ ويبطلها الهزل فيكون حكمه فيها كحكم الصفير ولا تنفذ عقوده بعدا لحُجرالا باذن الحاكم وأما تصرفا تعقول الحجر فهي جائزة نافذة

ألفسخ ويبطلها الهزل كالبيع والشراءوالايجاروالاستثجار والرهن والارتهان وحينثذاذا باشر تصرقا من هذه التصرفات يكون موقوفاعلي إجازةالقاضي أو من ولاه عليه لان فائدة الحجر عدم النفاذ فان كانت فيه مصلحةأجازه والارده • ويخالفه في أشياء منها النصر فات التي لا تحتمل الفسخولا يبطلها الهزل فيجوز له النزوج لانه منحوائجهالاصليةومن ضرورةالنكاح وجوب المهر فيلزم منه مقدار مهر المثل وان طلق يقع طلاقه لان الفرضأن السفيه كامل العقل والطلاق لا يؤثر فيه الهزل فلا يؤثر فيه السفه .ومنها وجوب الانفاق على ولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله ومنها زوال ولاية أبيه أو جده على أمواله فليس لواحد منهما أن يبيع عليه ماله ولا يشترى له الا باذن الحاكم وهذا مخلاف الصفير فان كلا من الاب والجد والوصى يملك ذلك . ومنها صحة اقراره بالعقوبات فاذا أقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس أوفيادونهاءوقب بمقتضى اقر اره . ومنهاصة وصاياه فى سبل الخير ولكن لا تنفذ الوصايا من كل المال بل من الثلث وعل ذلك ان كان له وارث ولم يجز الوصايا فان لم يكن أو كان وأجاز نفذت من كل المال. ومنها وجوب العبادات سواءكانت بدنية محضة كالصلاةأو مالية محضة كالزكاة او مركبة منهما كالحبج لانها واجبة بإيجاب الله تعالى والسفيه مكلف بخلاف الصي - انظر مادة (٤٩٠)

⁽ مادة ٩٠٠) لا يحبحر على السفيه البالغ الحر في التصرفات التي لا محتمل الفسخ ولا يبطلها الهزل فتجوز له هذه التصرفات كالتكاح والطــــلاق والاتفاق على من تجب عليه فقتهم ونزول عنه ولاية الاب أو الجدويصح اقراره على نتسه بوجوب الفصاص

ولو كان في منع شخص عما يرتكبه دفع ضرر عام حجر عليه وينبني على ذلك منع الاشخاص الآتيه عماير تكبون وهم: المفتى الماجن ـ والطبيب الجاهل والمكارى المفلس ومن يحتكر الحرف فالمفتى الماجن يمنع عن الفتوى وهو الذى يفتى عن جهل أو يبلم العوام الحيل الباطلة كتعليم الارتداد النبين المرأة من زرجهاأ والتسقط عنها الزكاة والمتطبب الجاهل يمنعن تعاطى صَنعة الطب لاضراره بالابدان وهو الذي يستى الناس دواء مهلكا أو اذا قوى عليهم الدواء فلايقدر على از الة ضرره والمكارى المفلس عنع من تماطى هذه الصنبة وهوالذي يتقبل الكراء ويؤجر الدواب وأدوات النقل لحمل الاثقال في زمن مخصوص وليسرله دواب يحمل عليها فاذاجاء الوقت المعين لذلك مخنق فتذهب أموال الناس وتفوت حاجاتهم ومحتكر الحرف يمنع أيضا فاذا أراد شخص الاشتنال بحرفة وهو متقن لها أو أراد تعامها فتعرضله بعض أهل . تلك الحرفة منعالتمرض لان احتكارالحرف غيرجائز _ وبالتأمل نرى انهذا ليس من الحجر المصطلح عليه لانه ليس منماً لنفاذالتصرفات وانما هومنع حسى انظر مادة (٤٩١)

🗝 🍇 الحجر على المدين 🗞 - 🧎

اعلم أنه اذا كان شخص مدينا وطلب الدائنون ديومهم وأنيتوها بأى طريق من طرق الاثبات وطلبوا من القاضى الحيجر عليه أجام القباضى في النفس أو فيها دومها وتصبح وساياه في سبيل الخير من ثلث ماله أن كان له وارث (مادة ٤٩١) بنع المفتى الماجى الذي يعلم الناس الحيل الباطلة أو يفتى عن جهل والطبيب الجاهل والمكارى المفلس ومن يحكر الحرف الى هذا الطلب فيحجر عليه وعنمه من النصرفات التى تضر بصالح النرما، كالهبة وبيع شيء من املاكه بافل من فيمته وشر الهشيئابا كثر من الفيمة وبمد ما يحجر القاضى على المدين يأمره بقضاء دينه بأى طريق كان فان امتثل فبها وان لم يمتثل ولم تكن لديه تقود ظاهرة باع القاضى عليه من المواله ما يقيدينه فأن كانت امواله لا تفي بالديون باع القاضى جميها وقسم غمها بين الدائنين قسمة تناسبية بان يأخذ كل من الدائنين من غن ما يباع بنسبة دينه

ولكن عند ما يبيع الفاضى امواله لفضاء دينه قلا يبيعها كاما ولو كات مستغرقة بالدين بل يترك له النفقة السكافية له ولمن تلزمه نفقته سواء كان زوجة أو غيرها ولا شك في أن النفقة تشمل السكنى والكسوة والطمدام فيترك له بيتا يسكن فيه هو ومن تلزمه نفقته على حسب حاله ودرجت في الهيئة الاجتماعية ومن الثياب كذلك ومن الطعام ما يكفيه الى أن يحصل على شئ آخر بحسب ما هو مستعدله من الكسب

﴿ الحجر على صاحب الغفلة ﴾

صاحب النفلة هو الشخص الذي لا يهتدى الى التصرفات الرائجة لسلامة . قلبه فيفين في تصرفانة وهذا يحجر عليه كالسفيه صيانة لمالهو نظراً له

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في سر التمييز والمراهقة والبلوغ)

لما كان للصبي والصبية أحكام تخالف أحكام البالغ سهما وزمن الصب

ليس فى حكم واحد بيّن الفقها، أطوار الصبا ليبنوا على كل طورمنها الاحكام المناسبة له فجعلوا أدوار الولدسوا، كان مذكرا أو مؤنثا قبل البلوغ ثلاثة الدور الاول عدم التمييز ـ الدور الثانى دور التمييز ـ الثالت المراهقة فما دام الولدسوا، كان مذكرا أو مؤنثا لم يبلغ سبع سنوات يكون فى الدور الاول وفى هذه المدة لا ينزع من الحاصنة ويسلم للاب لانه فى هذا الدور يحتاج الى من يقوم بخدمته وتربيته ولا شك أنها أقدر على القيام بشؤنه ما دام كذلك

فاذا بلغ سبع سنين فقد دخل فى الدور الثانى فيعت برىمييزا فانكان مذكرا انتهت مدة حضانته فيؤخذ من الحاضنة ويسلم الىأ بيهوان كان،مؤ ثنا تترك عندها الىأن تبلغ تسعسنوات فتنزع منها وتسلم الىالابلانها تكون بلنت حد الشهوة والاباقدر على الصيانه

ومتى بلغ المذكراثنتى عشرة سنة والانثى تسعسنين كان كل منهما مراهماً أى مدانيا للحلم

فان ادعی کل منهما البلوغ بالاحتلام وکان الظاهر لا یکذبه قبل قوله فتسری علیه أحکام البالغین – انظر مادة (٤٩٤)

والبلوغ له علامات تختلف بحسب الذ كورة والانوثة فبالنسبة للمذكر يعرف بالاحتلام مع الانزال أو بالانزال بأىسببكانأ وبالاحبالوالاصل

⁽ مادة ٤٩٤) سن التعبير ناولد سبع سنيين فا كثر فاذا بلغ سن الفلام سبع سنين ينزع من الحاضنة وتنتهي مدة حضانته وفى الانثي تنتهى يلوغها حدالشهو قوقدر بتسع سنين وهو سن المراهقة لها وسن المراهقة للقلام اثنتا عشرة سنة

هو الانزال فأن الاحتلام لا يعتبر الامعه والاحبال لا يتأتى الامهو بالنسبة للانثى يعرف بالحيض أو ألحبــل أو الاحتلام مع الانزال فان ظهرشي. من هذه الملامات حكم ببلوغ كل منهما وان لم يظهر فلا يحكم ببلوغهما الا بالسن وتدر تخمس عشرة سنة لكل من المذكر والمؤنث ـــ انظر مادة (٤٩٥) ومتى ثبت بلوغ الولدسواء كانمذ كراً أو مؤنثاً باحدى العلامات المتقدمة أو بالسن فان كان غير عاقل بان كان مجنونا أو معتوها فلا تزول عنه الولامة بل يكون صاحب الولاية على النفس والمال متصرفا كما كان قبل البلوغ وان كان عاقلا ولكنه غير محسن للتصرف في ماله زالت عنه الولاية على النفس من حيث الزواجوبقيت ولايه" المال الي أن بصير محسنا للتصرف فيه وان كان عاقلا محسنا للتصرف في ماله زالت عنه الولايتان – أنظر مادة (٤٩٦) ولما كان الولد قبل البلوغ لا عكنه أن عيز الضار من النافع له عامالنقص عقله نظر اليــه الشارع وهـو أعلم بمصالحه نظر حكيم فلم يجمل له تصرفا فى نفسه بل حَكم بأن يكون قبل بلوغه سن النمييز عند من هو أقدر على القيام بلوازمه فى هٰذا الدور وهى الام فاذا بلغ سن التمييز وذلك هو الدور الثانى

⁽ مادة ٤٩٥) بلوغ الفلام بالاحتلام والانزال والاحبــال وبلوغ البلت بالحيض والحبل والاحتلام مع الانزال فان لم تظهر هذه العلامات يحكم بنو غهما اذا بلقا من السن خمس عشرة سنة

⁽مادة ٤٩٦) أذا بلغ الصبي والصبية رشيدين ترول عنهما ولاية الولي أو الوصي ويكون لما التصرف في شؤون التسهما ولا يجبران على التكاح الا أذا كان بهما عنه أو جنون ولا تزول عهما ولاية الولى أو الوصي في المال يمجرد البلوغ بل بظهو رالرشد وحسن التصرف في الممال

فان كان مذكراً سالم الى الاب ليمد والى ما ينفعه فى مستقبله وانكان مؤنثا أقام عند الام سنتين لتستعد فيهما الى ما هى مطالبة به فى المستقبل وبعدهما تسلم للاب لقدرته على صيانتها بعد بلوغها حدالشهوة ولهذا لا يخير الولد قبل البلوغ سواء كان مذكراً أو مؤنثا ليقيم عندمن يختاره منهما بل يكون عندكل واحدمهما فى الدورالذى رأى الشارع فيه مصلحته ولو خالف رأيه لان رأيه غير ممتد به والشارع حكيم وضع الاشياء فى علما — انظر مادة (٤٩٧)

فاذا يلغ النلام فان كان غير مأمون على نفسه فلا خيار لهأيضاً بل يبقى عند الاب اذ هو أقدر على ملاحظته وصيانته وان كان مأمونا على نفســه خير فى الاقامة فان اختار الاقامة عند أحد أبويه أجيب الى طلبهوان رغب الانفراد اتبعت رغبته ـــ انظر مادة (٩٨٨)

وان بلفت الانهى فاما ان تكون ثيبا واما ان تكون بكراً فان كانت ثيبا فحكم احكم الفلام وان كانت بكراً فان لم تكن مأمونة فلا خيار لها بل تلزم بالاقامة عند الاب ان كان موجوداً فان لم يكن فالجد ثم المصبات بالترتيب ان كانوا مأمونين عليها وان كانت مأمونة على نفسها فما دامت شابة صالحة للرجال فلا تخير أيضا بل تلزم بالمقام عند من ذكروا وأما اذا صارت مسنة بان صارت عجوزاً شوها، كما يظهر من كلامهم وكانت عفيفة فلا

⁽ مادة ٤٩٧)لاخيـــار للولد بين أبويه قبل البلوغ ذكراكانأو اتثى

⁽ مادة ۹۸٪) اذا بلغ التلام رشيدا وكان مأموناً على نفسه فله الخيسار بين أبويه فإن شاء أنام عند من مختاره منهما وان شاء انفرد عنهما

تجبر على الاقامة عندهم بل يتبع رأيها — انظر مادة (٤٩٩)

مركز الباب الثالث 🎇 🕳

(في الهبة)

﴿ الفصل الأول في اركان الهبة وشرائطها ﴾

اعلم ان العقد وان كانت اقسامه كثيرة الا آنه يمكننا ان نفسمه بحسب المراد هنا الى أربعة أقسام لانه اما ان يكون بموض أو بغيره وعلى كل فاما أن يكون واردا على تمليك المنفعة أن يكون واردا على تمليك المنفعة فان ورد على تمليك المتن وكان بموض فهو يمع وان ورد على تمليك المنفعة وكان بموض أيضا فهو الجارة وان ورد على تمليك الشيء بغير عوض فهو الهبة وان ورد على المنفعة بغير عوض سمى اعارة والموضوع الآن هوالهبة ومن حيث ان كل عقد لابد له من تمريف و اركان وشروط وحكم والهبة عقد فتحتاج الى ذلك واليك بيان الجميم

(تعريف الحبة)

الهبة لها معنيان معنى فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح فمناها فى اللغة هو التبرع والتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقاً أى سوا. كان مالا أو غير مال بدليل قوله تعالى (يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم

⁽مادة ٤٩٩) أذا بلغت الاثنى مبلغ النساه فان كانت بكرًا شابة أو ثبيا غير. هامونة فلا خيـــار لها ولايها أوجدها ضمها اليه وأن كانت بكرا ودخلت فىالسن واجتمع لها رأى وعنه أو ثبيا مامونة على نفسها فليس لاحد من أوليائها ضمها البه

ذكرانًا واناثًا ويجعل من يشاء عقيها أنه عليم قدير)

وممناها في اصطلاح الفقهاء تمليك المين في الحال مجانا فخرجت الوصية لانها تمليك مضاف الى ما بعد الموت وخرج البيع والاجارة لان كلا منهما لا يكون الا بموضوان كان الاول واردا على نفس الشيء والثانى على المنفعة

* (أركان الهبة)

أركان كل عقد اثنان وهما الايجاب والقبول الايجاب هو ماصدر أولا من كلام أحد المتعافدين والقبول هو ما صدر ثانيا من كلام الآخر ومن حيث أن الهبة عقد فأركانها ما ذكر ولا يشترط للايجاب في كل عقد الفاظ مخصوصة اذ النوض الاتيان عا يدل هي تعين المقد وينبني على ذلك أنه اذا قال شخص لآخر وهبتك هذا الشيء أو ملكته لك بدون مقابل أوجملته لك أو أحرتك كذا وما في معني هذه الالفاظ كان كل ذلك هبة وكما أنه لا يشترط للإيجاب الفاظ محصوصة فكذلك القبول فاذا صدر من الموهوب له بعد الايجاب الفاظ محصوصة فكذلك القبول فاذا صدر من الموهوب له بعد الايجاب من الواهب لفظ بدل على رضاه به مثل قبلت أو أخذت أورضيت اعتبر ذلك قبولا بل اللفظ غير شرط اذ القبول كما يكون باللفظ يكون بالفظ يكون بالفظ عبد حكمها وهو القبض ولا يكون القبض معتبراً يتعلق به تحام الهبة وثبوت حكمها وهو الملك الا اذا كان باذن المالك — افظرماذة (٠٠٠)

⁽ مادة ۵۰۰) تصبح الهبة بايجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والقبض يقوم مقام القبول

🗲 شروط الهبة 🌶

من المعلوم أنه لا يتأتى وجود أى عقد الا اذاكان هذاك عاقد ان ومقود عليه وكل له شروط يازم وجودها ليكون العقد مستوفيا جميم عليازم لصحته فشروط الحبة انواع منها ما يرجع الى الواهب ومنها ما يرجع الى الموهوب له ومنها ما يرجع الى نفس الركن فالشروط التى ترجع الى نفس الواهب هى أن يكون من أهل التبرع ولا يكون كذلك الا اذاكان حرا عافلا بالنا مالكا للموهوب لان الرقيق لاعلك يكون كذلك الا اذاكان حرا عافلا بالنا مالكا للموهوب لان الرقيق لاعلك شيئا فلايتأتى ان يملك ولان عبارة المجنون غير صحيحة اذ صحة المبارة تنبى على الميز وهو غير مميز والمتوه مثله في البية لانها من التصرفات المضرة له ضررا محضا ولان البلوغ شرط في صحة عقود التبرعات واشتراط ملك الواهب للموهوب ليس شرطا للصحة بل هو شرط للنفاذ اذ لو وهب شخص ملك غيره صحت الهية وكانت موقوفة على اجازة المالك فان شاه الناها وان شاء امضاها الدعاة ما مادة (١٠٥)

اماالشروط التى يلزم وجودها فى الموهوب لصحة الهبة فهى ان يكون موجوداً وقت المقد فلو وهب ما ثمر نخيله العام أو ما تلد اغنامه السنة ونحو ذلك لم تصح الهبة وان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماليس بمال أصلا كالميتة والخذير ولا ماليس بمتقوم كالحرد. وان يكون مملوكا في ذاته فلا تجوز هبة المياحات لان تمليك ماليس بمملوك باطل

⁽مادة ٥٠١) بشترط فى صحة الهبة أن يكون الواهب حرا عاقلا بالما مالكا للمين التي يتبرع بهــا

واما قبض الموهوب فليس شرطا لصحة الهيـة واتحـا هو شرط لملك الموهوب في الموهوب في الملك اذا لم يكن الموهوب في يدالموهوب له فاو كان مقبوضا في يده قبل ألهبة لم يحتج الى قبض جديد — انظر مادة (٧٠٠)

وأماما يلزم وجوده اصحة الهية في الموهوب لهفهو كونه موجوداً وقت الهية فلو وهب لابن فلان وليس له ابن كانت لاغية ولو ولدله بعدذلك

وأماما يازم وجوده من الشروط لصحة الهدة فى الركن فهو ان يكون منجزاً فلا تصح الهة المعلقة على شرط ولكن هذا فيسه تفصيل لازمدلول فعل الشرط ان كان عققا وقت التكلم به صحت الهة وان كان غير محققاً ى تارة يحصل و تارة لا يحصل فلا تصح وان يكون غير مضاف الى زمن مستقبل فلو قال وهبت هذا الشيء لك بعد شهر مثلا لم تصح الهة — واما اقتران الهية بشرط فينظر فيه ان كان الشرط ملاغًا كما اذا قال وهبتك هذا على ان تعوضنى كذا صحت الهة والشرط وان كان الشرط غير ملائم صحت الهة.

﴿ حَرِ البية: ﴾

حكم العقد قد يطلق عند الفقها على الاثر المترتب عليه فتى حصل عقد الهبة مستوفيا شرائطة ترتب عليه الحكم وهو أنها لاتفيد الملك قبل القبض

⁽مادة ٥٠٢) لا يُتبت ملك الـ مين الموهوية الا يقبضها قبضا كاملا كما همو مبسين فى (مادة ٧٠٥) وان كانت في يد الموهوب له ملكها يمجرد النقسد يدون قسض جديد يشرط القبول

وبعده تفيده غير لازم ولذا يجوز للواهب الرجوع فيها وان كرم تحريما كما ستعرفه في باب الرجوع في الهية

فقد علمت من الشروط أن الواهب متى كان أهلاللتبرع صحت الهبة ولكن الواهب اما أن يكون صحيحا واما أن يكون مريضا مرس الموت فان كان الاول فله أن يهب ماشاه لمن شاء وحيثذ تكون هبته صحيحة ولواستغرقت جميع ماله سواء كان الموهوب له اجنبيا منه أو قريبا له وسواء كان القريب أصلا له أو فرعا أو غيرهما وسواء كان موافقا لدينه أو مخالفا له بشرط جواز بره

وان كان الثانى وهو ما اذا كان مريضا مرض الموت فان كانت الحبة لوارث فلا تنفذ الا باجازة بقية الورثة ولو كانت باقل من الثلث وانكات لغير وارث فان كان الموهوب أقل من الثلث أو الثلث نفذت وان لم تجز الورثة وان كان اكثر منه فلا تنفذ فى الوائد الا باجازتهم — انظر مادة (٥٠٥) وقد عرفت من المكلام على اركان الهية ان الايجاب فيها ليس له لفظ خصوص بل الغرض الاتيان بما يدل على مناها وهو المتليك بغير عوض ولذا قال الفقها، ان العمرى من الالفاظ التى تنعقد بها الهية بخلاف الرقبي والممرى فى الشريعة جعل نحو داره المعمد له مدة عمره بشرط أن يردها على المعمد فى الشريعة جعل نحو داره المعمد له مدة عمره بشرط أن يردها على المعمد

مادة (٥٠٣) مجوز لكل مالك اذاكان أهلا لنترع أن بهب في حال صحتــه ماله كنه أو بعضه لمن شاء سواءكان أصلا له أو فرعا أو قريبا أو أجنبيا منه ولو مخالفا لدينه بشروطه

أو على ورثنه اذا مات المعمر له أو المعمر وكأنوا يفعلون ذلك فى الجماهلية متبمين ما اشترطوه فجاء الشرع الاسلاى وابطل الرد على المعطى اذامات والرقبى بضم الراء اسم مصدم من المراقبة وهى فى اصطلاح الفقهاء ان يقول شخص لا خر دارى لك رقبى ان مت قبلى فهى لك وان مت قبلى فهى لى أى فكأنه قال ارقب حياتى فاذا مت وانت حى فهى لك فيكون فيها تعليق التمليق التمليك بالشروط فلا يصح ولذا كانت غير جائزة بمنى المها لا تفيد الملك للمرقب له وحينئذ يكون طريق الشيء المرقب طريق الميراث عن المرقب بكسر القاف واذا لم تصح الرقبي بهذا المعنى تكون عاربة فاذا سلمها اليه جاز له الانتفاع بها — انظر مادة (٥٠٤)

﴿ الفصل الثاني ﴾ (فيا تجوزهبته وما لا تجوز)

اعلم ان الموهوب اما ان يكون غير مشاع وغير متصل بغيره واما ان يكون مشاعاً أو متصـــلا بغيره والمشاع أما أن يكون غــير قابل للقسمة أو قابلا لها والمتصل بنــيره اما أن يكون اتصاله خلقيا أو اتصال مجاورة

(مادة ٤٠٠) العمري جائزة للمصر له ولورثته من بعده وهي جمل نحمو داره للمصر له مدة عمره بشمرط أن بردها على المصر أو على ورثته اذا مات المصر له أوالمصر ونحوه قوله أعمرتك دارى هذه حياتك أو وهبتك هــذه الدين حياتك فاذا مت فهي لورثتى فيصحوببطل شرط الرد على المصر أو ورثته والرقبي غير جائزة بمحنى عــدم افادتها الملك وهو أن بقول دارى لك رقبي ان مت قبك فهى لك وان مت قبلي فهى لى ومن أرقب شيئا فهو لورثته واذا لم تصح تكون عاربة

وكل له حكم يخصه واليك البيان

اذا كان الموهوب غير مشاع وغير متصل بغيره كبيت غير مشغول بمتاع الواهب أو أرض ابست مشغولة بزرع أو غرس مثلا صحت الهبـــة وملكت بالقبض

واذا كان الموهوب مشاعاً فيما لا يحتمل القسمة كنصف حمام أو بيت صفيرين كان حكمه كحكم غير المشاع ولكن لابد لصحة الهبة من ان يكون الموهوب معلوم القدر كالنصف والسدس مثلا

واذاكان الموهوب مشاعا فيا يحتمل القسمة كشصف بيت او حمام كبيرين كانت الهبة صحيحة غير تامة أو فاسدة وعلى كل فلا تفييه هبته الملك بالقبض بل لابد لذلك من القسمة وافراز الموهوب من غيره وينبنى على ذلك ما يأتى — أولا اذا تصرف فيها الواهب بييع أو غيره نفذ تصرفه ولا يكون للموهوب له حتى في الممارضة — ثانيا للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذا رحم محرم من الواهب — ثالثا اذا هلك الموهوب عند الموهوب له أو استهلك كان للواهب الحتى في أخذ البدل منه (انظر) — رابعا اذا تصرف الموهوب له فيه بالبيع مثلا فلا نشد تصد فه

والفرق بين المشاع الذي لايحتمل القسمة والذي يحتملها از الاول هو الذي يضره التبميض ولا يبق منتفعاً به أصلا بعد القسمة اولا يبق منتفعاً ب بعدها انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبلها واز الثاني هوالذي لايضره التبميض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة انتفاعامن جنس الانتفاع الذي كان قبلها

ـــانظر مادتی (۰۰۰ و ۰۰۰)

واذا كان الموهوب متصلا بحق الواهب فان كان الاتصال خلقيا فلاتصح الحبة ولا تفيد الملك بالقبض سواء كان الموهوب مشغولا بغيره أو شاغلا له ما لم يفصله الواهب ويسلمه للموهوب له أويسلطه على فصله وقبضه ويقصله الموهوب له أويسلط على فصله ويقصله المخص ارض وله فيها زرع فلاتصح هبة الارض بدون الزرع ولا الزرع بدون الارض الابالشرط المتقدم لان الارض مشغولة بالزرع وهو شاغل لها والاتصال خلتي ومثله المثر على الشجر

وان كان الانصال انصال مجاورة فان كان الموهوب، مشغولا بغيره فلا تصح هبته الا بفصل الموهوب، ف غيره وتسليمه بالفعل وان كان الموهوب شاغلا لغيره جازت هبته وحده اذا قبضه ولوكان القبض بالتخلية فلابشترط فيه الخميز فاذا كان لشخص بيت فيه مناع له فلا تصح هبة البيت وحده الا باخلائه وتسايمه الى الموهوب له لانه مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح

⁽ مادة ٥٠٥) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تفييد الملك بقبضها بشرط أن يكون الموهوب معلوم المقدار والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضره التبيض ولا يبقى متنفها به أصلا بعد القسمة أولا يبقى منتفها به بعدها انتفاعا من جنس الانتفاع الذي قبلها

⁽ مادة ٥٠٠) هبة المشاع الذي يحتمل التسمة لا تفيد الملك بالنبض واو كانت لاشهريك الا اذا قدم الموهوب وسلم مفرزا عن غير الموهوب لا متصلا به ولا مشغولا يملك الواهب. والمشاع الذي يحتمل القسمة مالا يضره التبميض بل يبقى منتفعا به بعد المنبسة اتفاعا من جنس الاتفاع الذي كان فهله

تسليمه الا بالاخلاء من المتاع وان وهب المتاع الموجود فيه صحت الهبة وان لم يفصله من البيت لان المتاع شاغل له بل يكتنى فيه بالتخلية وهى ان يخلى الواهب بينه وبين المتاع على وجه يتمكن من قبضه بان لايكون هناك مانع منه --- انظر مادة (٠٠٠)

وقد تقدم لك عند ال كلام على شروط البية أن هبة المعدوم غير صحيحة ومثل المعدوم ما هو فى حكمه وذلك كالدقيق فى البروالدهن فى السمسم والسمن فى اللبن لان هذا الموهوب كالمعدوم ولذا لا يشار الى الدقيق فى البر والمعدوم ايس بمحل للملك فلا يمكن تمليكه بالمقد فيكون باطلاحتى لوطعن البر وسلم الدقيق لاز الحنطة استحالت وصارت عينا أخرى فلا تملك الا بعقد جديد وكذا غيرها __ انظر مادة (٥٠٨)

ولا تتوهم من كون هجة المشاع فيما يحتمل القسمـة لاتكون تامة ان هجـة اثنين لواحد أو واحد لاثنين ماذكر لاتكون تامة أيضا بل فى ذلك تفصيل وبيانه ان هبة اثنين لواحد مشاعا فيما يحتمل القسمة صحيحة فتفيــد الملك

⁽ مادة ٥٠٠) أذا كان الموهوب متصلا بحق الواهب اتصال خلقة وتمكنافصلهمنه فلا تصبح هبته شاغلاكان أو مشفولا مالم فصله الواهب ويسلمه الموهوب له أوبسلطه على فصله وقبضه ويقبضه باقمل و واذا كان الموهوب متصلا بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشفولا به فلا مجوز هبته وحد مده الا فصله وان كان شاغلا له جازت هبته وحده اذا قبضه واو بالتخلية بلانصل، وان قبض الموهوب المين الموهوبة شائمة بدون نصلها فلا يفقذ فيها تصرفه ويضمها ان هلكت أو استهلكت ويكونالواهب حق التصرف فيها واستردادها هو أو ورثته ولو كان الموهوب له ذا رحم محرم منه (مادة ٥٠٥) كل ما كان في حكم المدوم فلا تجوز هبته أصلا كدفيق في بر ودهن في سمسم وسمن في ابن

بالقبض لانهما سلماها له جملة وهو قبضها مهما كذلك فلاشيوع وان هبة واحد لاثنين ماذكر غير صحيحة فلا تفيدالملك بالقبض الا اذا قرز نصيب كل منهما هلى حدته وسلم اليه لان هذا المقد فيه هبة النصف من كل واحد منهما فتكون غير صحيحة ولكن محل منهما فتكون غير صحيحة ولكن محل ذلك اذا كان الموهوب لهما غنيين فلو كانا فقسيرين جازت الهبة لان الهبة للفقيرين صدقة والصدقة يطلب بها وجه الله تمالى وهو واحد والفقير ناثب عنه — انظر مادة (٥٠٥)

والهبة قد تكون تمليكا فقط وهي هبة الاعيان والدين لغير المدين وقد تكون تمليكا من وجه واسقاطا من وجه وهي هبة الدين الممدين فان كان التمليك الممدين جاز سواه كان بالهبة أو بغيرها فلو كان بها تمت وان لم يقبل المدين لما فيها من مهني الاسقاط ولكنها ترتد برده لمافيها من مهني التمليك والا براه كالببة فيا ذكر ولكن محل ذلك اذا لم يكن الدين المبرأ منه بدل صرف أو سلم والا توقف على القبول فاذا وهب الدائن الممدين أحد بدلى الصرف أو أبرأ منه أو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال فلا يصح كل من الهبة والابراه الا بالقبول والفرق بين هذين وغيرهما ان سقوط الدين فهما يوجب الفساخ المقد بسبب فوات القبض المستحق بمقد الصرف

⁽مادة ٥٠٩) تصح همة اثنين لواحد مشاعا محتملا للقسمة بدون قسمته ولا تصح هبته من واحد لاثنين غنيين الا بعد قسمته وفرز نصيب كل منها سواه كانا كبيربن أو صنيرين أو أحدهما كبيراً والآخر صفيرا فان كانا فقيرين صحت هبة المشاع لهما

والسلم وأحد العاقدين لا ينفرد بفسخه فلهذا توقفت الصحة على القبول فيهما لا في غيرهما فالتوقف على ذلك لا من حيث انه هبة الدين بل من حيث انه يوجب انفساخ المقد وهذا لا بدفيه من التراضى -- انظر مادة (١٠٥) واذا كان تمليك الدين لغير المدين فلا يصح لانه غير قادر على تسلميه للموهوب له ما دام فى ذمة المدين ولكنهم استثنوا من ذلك ثلاث مسائل الاولى الحوالة فاذا كان شخص مدينا وله دين عند غيره فاحال دائنه على مدينه بما عليه صح ذلك وان كان فيه ما ذكر

الثانية الوصية فآذا أوصى الدائن لنير المدين بالدين صيح لان الموصى له خليفة عن الميت فقد سلطه على قبضه بمد وفاته فيصح

﴿ الفصل الشالث ﴾ (فيمن يجوز له قبض الهبة)

لما كان القبض شرطا في تمام الهبة احتيجالي بيان من يجوزله قبض الهبة

⁽ مادة ٥١٠) هبة الدين ان عليه الدين تم من غير قبول وكذا ا براؤ منه ما لم يرده وهذا اذا لم يكن الدين بدل صرف أو سلم فلو كان أحدهما توقف على التبول (مادة ٥١١) هبة الدين تمن ليس عليه الدين باطلة الا في حوالة ووصية واذا سلط الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المديون وفيضه

حتى تتم بقبضه فالموهوب له اما أن يكون بالناً واما ان يكون غير بالغروغير البالغ اما ان يكون غير مميز واما ان يكون مميزاً وعلى كل فاماان يكون الواهب له الولاية طيه اولا وكل له حكم يخصه واليك البيان

فان كانبالنا عاقلا كانت ولاية القبض له ولوكان في عيال الواهبلانه هو المتصرف في شؤون نفسه فلا يمتبر القبض الا اذا تولاه هو أو وكيله وان كان صغيراً غير بميز فان كان الواهب بمن له الولاية عليه تمت الببة بمجرد الايجاب وقام قبضه مقام قبض الصغير ولا فرق فيمن تكو ذله عليه الولاية بين ما اذا كان علك التصرف في ماله أولا فالاول هو الاب والجد الصحيح والقاضى ووصى كل منهم والثاني غيرهم سواه كان أخا أو عما او اما اوغيرهم بمن يمول الصغير وبكفله الا انه يشترط في صحة قبض الشاني ان يكون الصغير في حجرهم اى كنفهم وتربيتهم ولكنه يشترط لصحة هذه الهبة وتمامها شروط ثلاثة

الاول أن يكون الموهوب معلوما فلو كان مجهولا كما اذا قال وهبت له شيئا من مالى لم تصح وهذا الشرط عام فى كل هبة

الثانى أن لايكون مشاعا فيما يحتمل القسمة وقد عرفته فى مجت هبة المشاع

الثانث ان يكون الموهوب في بد الواهب فلو كان في يد غيره فاما ان يكون مودعا أو مستميراً أو مرتهنا أو غاصبا أو مستأجراً فانكان مودعا أو مستميراً ثمث الهة أيضاوان لم يسترده وان كان مرتهنا او مايمده فلا تتم الا باستردادها ممن هي تحت يده والسبب في ذلك ان القبض شرط لمتمام الهة وقد فقــد حقیقــة وتقدیراً بالنسبة للمرتهن ومن بعده بخلاف مااذا كان صاحب الید مودعا او مستمیراً لان به هما کید الواهب فهیموجوده تقدیراً فتم الهیة

وان كان الصفير غير مميز أيضا ولكن الواهب ليست له الولاية عليه بالمهنى المتقدم قلا تتم الهية بمجرد الايجار بل لابد من القبض سواء كان ممن له الولاية على أمواله أولا — انظر مادة (١٧)

وان كان الصغير ممسرراً فان كانت الهبة بمن له الولاية عليمه المعنى السابق تمت الهبة عجرد الايجاب أيضا بالشروط المتقدمة فيما اذا كان الصهى غير مميز وان كانت الهبة من أجنبي فلا تتم الا بالقبض سواء كان بنفسه أو ممن له الولاية عليه

وانما تمت الهبة بقبضه بنفسه ولو معوجود الولى لانه فى التصرف النافع الذى لايحتمل غيره ملحق بالبالغ استحسانا ومحصل هذا ان الهبة لاتم الا بالقبض ولكن لايشترط فيهان يكون من الموهوب له بل تارة يكون بقبضه بنفسه أو بوكيله اذا كان بالنا عاقلا وتارة يكون بنفسه أومن هو فى كنفه وتربيته اذا كان صغيراً كيزاً وتارة يكون من يعول الصغير ويكفه نقط اذا

⁽ سدة ٧:٥) هبة من له ولاية على الطفل الطفل تتم بالابجـاب وينوب قبض الواهب عن فبض الموهب عن يعوله عند مد الواهب عن أو أما أو غيرهما ممن يعوله عند مد عدم الاب بشرط كون الموهوب معلوما معينا مفرزا وكوفه فى يد الواهب أو فى يد موضه أو غايبه وان كانت الحبة لبالغ يشترط قبضه بفسه أو قبض وكيله عنه ولو كان فى عيال الواهب

كان صنيراً غير مميز ــ انظر مادة (٥١٣)

ويترتب على هذا ان الزوج أه أن يقبض ماوهب لزوجته وان لم تكن له الولاية على أموالها ولكنه مشروط بشرطين الاول ان تكون صغيرة سواء كانت غير بميزة أو بميزة _ الثانى ان يكون ذلك سد الزفاف فلا تم الهية بقبضه قبله لعدم الولاية لان الزوج ملك ذلك باعتبار أنه يعولها وذلك بعد الزفاف لان الاب أقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة منه فيملكه ولو مع وجود الاب ولا شك ان الاب اذا قبضها بنفسه تمت لان النائب اذا كان علكه قالاصيل من باب أولى — افظر مادة (١٥١٥)

﴿ الفصل الرابع ﴾ (في الرجوع في الهبة)

أعلم أنه بعد تمام البية واستيفاء جميع شرائطها يصح الرجوع فيهــا كلا او بعضا ولو اسقط الواهب حقه فى الرجوع لان هذا من الحقوق التى لا تسقط بالاسقاط كالميراث والاستحقاق فى الوقف - انظر مادة (٥٠٥) واتما يصح الرجوع فى الهبة اذا لم يكن هناك مانع منه والموانع سبعة

وقد جمها بمضهم فى قوله

⁽ مادة ٥١٣) اذا وهب أُجنبي هبة لصبى جاز لـكل من هو في حجره قبضها والصبى اذا كان مميزا فقبضة معتبر ولو مع وجود الاب

⁽ مادة ١٤ ٥) زوج المرأة الصفيرة علك بعد زفافها قبض ما وهب لهاو لومع حضرة أ بها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

⁽ مادة١٥) يصحالرجوع في الهبة كلاأو بعضا ولو أسقط الواهب حقه ما لم يمنع مانع من الموافع المذكورة فى الموادالسبمةالا تميه

ويمنع الرجوع في فصل الحبة يا صاحبي حروف دمع خزقه فكل حرف من حروف دمع خزقه يشير الى مانع منها فالدال تشير الى الزيادة والميم لموت أحدالتماقدين والدين للموض والخاء لخروج الموهوب عن ملك الموهوب له والزاى للزوجية والقاف للقرابة والما المملاك الموهوب فالمانع الاول هو الزيادة ولكن ليست كل زيادة في الموهوب مانعة من الرجوع في الهبة بل الزيادة المتصلة به سواء كانت متولدة من الاصل كالمثر قبل قطمه اوغير متولدة كالبناء والغراس في الارض أما المنفصاة سواء كانت متولدة كولدا لحيوان أوغير متولدة كالكسب والغلة فلا تمنع الرجوع فيها ولكن يشترط في منع الزيادة المنسلة من الوجوع في الهبة زيادة قيمة الموهوب فان ارتفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع لانه لا زيادة في الدين فلا يتضمن الرجوع ابطال السمر فقط ثبت الرجوع لانه لا زيادة في الدين فلا يتضمن الرجوع ابطال حق الموهوب او المنانع — انظر مادة (١٩٥٥)

والمانع الثانى موت الموهوب له أو الواهب بعد قبض الهبة لانه بموت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته وهم لمستفيدوه من جهة الواهب فلايرجع عليهم واذا مات الواهب فالوارث أجنبى عن العقد اذ هو لم يوجبه فلا يصح رجوعه ـ افظر مادة (١٥٧)

⁽ مادة ٥١٦) أذا زادت الدين الموهوبة زيادة متصلة موحبسة لزيادة قيمتها المثنع الرجوع فيها ولا يمتنع لزيادةسعرهارلا يمتنع الرجوع بالزيادة المتفصلة المتولدة من الدين الموهوبة أوغير المتولدة واذا ارتفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع (مادة ٥١٧) أذا مات أحد الماقدين بعد قبض الحبة سقط حتى الرجوع فيها

والمانع الثالث خروج الموهوب عن ملك الموهوب له فاذا تصرف فيه كله بالبيع مثلا امتنع الرجوع في الحكل وان تصرف في البيض امتنع بالنسبة اليه فيثبت له الحق في الباقى كانه لم يتصرف في شيء منه وانما كان هذامانها من الرجوع لان اخراجه عن ملكه وغليكه لفيره حصل بتسليط الواهب فلا يمكن من تقض ماتم من جهته _ انظر مادة (١٨٥)

والمانع الرابع الزوجية ولكن يشترط ان تكون موجودة وقت الهبة سوا، دخل بهاالزوجأولم يدخل وسوا، دامت الزوجية بمدالهبةأو انقطمت فلو حصلت الزوجية بمد الهبة لم يمتنع الرجوع

وانما كانت الزوجية مانعة من الرجوع لانها نظير القرابة ولذا يجرى التوارث بينهما وترد شهادة كل واحدمنها الآخر وبما أخرجوه عن الاصل بالنسبة للزوجية ما اذا وهبت الزوجة دارها لزوجها ولها أمتعة فيها والزوج ساكن معها حيث بصح لانها وما في يدها في يده فكانت الدارمشفولة بعياله وهذا لا يمنع صحة قبضه بـ انظر مادة (١٩٥٥)

والمانع الخامس القرابة ولكن ليست كل قرابة مانعة من الرجوع في الهبة بل التي يكون فيها الموهوب له رحما عرما من الواهب والاصل في ذلك قوله

⁽ مادة ۱۸ ه) اذا خرجت العين عن ملك الموهوب نه فان كانخر وجهامن يده خروجا كليا امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لا بالكلية فلا يمتنع الرجوع فلو بإع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي

⁽ مادة ١٩٥) اذاً وهب أحد الزوجين بمد الزفاف أوقبله هية للآخرةلا رجوع له فيها ولو وقت الفرفة ينهما بمد الهبة واذا وهبث المرأة لزوجهادارافيهامتاع لهاصحت الهبة وان كانت مشتولة بملكها

صلی اللہ تمالی علیه وسلم « اذا کانت الہبـ الذی رحم محرم لم یرجع فیہا » _ انظر مادة(۲۰ ه)

والمانع السادس هلاك الموهوب أواستهلاكه فاذا هلك البعض ثبت له حق الرجوع فى الباقى وانما كان هذا مانما لتعذر الردبعد الهلاك فامتنع الرجوع _ انظرمادة (٧١٥)

والمانع السابع الموض فاذا أعطى الموهوب له للواهب بدل هبته امتنع الرجوع لقوله عليه الصلاة والسلام و الواهب أحق بهيته مالم يثب عنها ، اى مالم يعوض ولكن الموض اما ان يكون عوضاً عن كل الهبة أو عن بعضها فان كان مضافا الى الكل بأن قال بعد تمام عقد الهبة خذ هذا عوض هبتك المتلا كان العوض مضافا الى البعض كما اذا قال خذ هذا عوض نصف هبتك مثلا كان العوض مضافا الى البعض كما اذا الحاصل بالرجوع في هذه الحالة لا يضر لانه طادئ بعد تحمام عقد الهبة والشيوع الضار هو الشيوع المقارن لعقد الهبة لا الطارئ عليه وهذا اذا كان الموض غير الموهوب فاو كان بعضه بان وهب له قطعة أوض فاعظاه الموض غير الموهوب فاو كان بعضه بان وهب له قطعة أوض فاعظاه نصفها مثلا على المها وض عن الباقى لانحقه كان

⁽ مادة ٥٢٠) من وهب هبة لذى رحم محرم منه ولو ذميا أو مسستأمنا أوغير مستأمن فلا رجوع له عليــه قان وهب لذى رحم غير محرم أو لحمرم غيرذى رحم أو لحرم بالمصاهرة وأراد الرجوع فله ذلك

⁽ مادة ٧٢١) اذا هلكت الدين المرهوبة في يد الموهوب له أو استهلكت سقط حق الرجوع فيها فان استهلك البمض فللواهب الرجوع فيا بقى

البتا في الكل فاذا وصل اليه بعضه فلا يسقط في الباقي ــ انظر مادة (٢٧٥) فان سلم كل من الموض والهبة لكل منهما فبها وأما اذا استحق بأن ظهر أن أحدها مملوك لغير من أعطاه لصاحبه بأن اثبت شخص بالحجة أنه مملوك له قبل تاريخ الاعطاء فاما أن يكونالاستحقاقوارداً علىالموض او على الهبة وعلى كل فاما أن يرد على الكل أو البمض فان وردعلي كل الموضكاذ للواهب أن يرجع فيما وهب ان كان موجودا ولم يحصل مانم آخر من موانم الرجوع في الببة لان الببة تبتى بلا عوض فصـــار كـأن لم يكن ءوض أُصَّلا وان ورد على كل البهة كان للموهوب له الرجوع بجميع العوضان كان قائمًا فان كان هالـكا رجـم على الواهب ببدل العوض وهو القيمة ان كان قيميا والمثل ان كان مثليا لانه لم يسلم له مقصودهمن العوض وهو تأكد ملكه في البهة وأن ورد الاستحقاق على بعض الهبة فللموهوب له أن يرجع على الواهب بما يقابل المستحق من الهية لا نه لم يدفع اليه العوض الا ليسلم له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجع عليه بقدره

وان ورد الاستحقاق على بعض الموض فلا يرجع بشى، حتى يرد ما بقى من الموض لان الباق منه يصلح لاسقاط الرجوع ولهذا لوعوضه هذا القدر من الابتداء سقط به حقه فيه الا أنه لم يرض بسقوط حقه الابسلامة كل الموض له فاذا لم يسلم له كله كان له الخيار انشاء رضى بما بقى من الموض

⁽ مادة ٥٦٢) اذا أضاف الموهوب له بعد العقد عوضا للهبة وقبضه الواهب مفرزا بميزا ان كان بما محتمل القسمة سقط حق رجوعه بشرط أن لا يكون الموض بعض الموهوب فان عوضة البعض عن الباقى فله الرجوع في الباقى وان عوض النصف فله

وانْ شا. ردَالْبَاقَ عليه ورجع في الهبة ـــ انظر مادة (٢٧٥)

وهذا اذا كان للمبة عوض فان كانت بغير عوض واستحقت فان كان الاستحقاق وارداً عليها وهي موجودة تحت يد الموهوب له فلا كلام في أنه لا يرجع على الواهب بشيء لانه لم يموضه شيئا وان كان الاستحقاق ورد بعد هلاكها تحت يد الموهوب له فقالوا ان للمستحق أن يضمنه بان ياخذ منه البدل منه بدل الموهوب لان ملكه هلك وهو تحت يده وعند ما يأخذ منه البدل لا يكون للموهوب له حتى في الرجوع على الواهب بما ضمن لان الهبة عقد تبرع والموهوب له غير عامل للواهب فلا يستحق وصف السلامة (تأمل)

ومن حيث ان العوض الذي هو الموضوع ليس مشروطا في العقدفلا يجوز لمن له الولاية على مال الموهوب له أن يدفع منه شيئاللواهب في مقابلة هبته لانه تبرع وهو لا يملكه وينبني على هذا ان الاب لا يجوزله أن يدفع شيئا من مال ابنه بدل ما وهب له فلو أعطى ضمنه فلو كان من مال نفسه

الرجوع فى النصف ولا يضر الشيوع الحاصل بالرجوع

⁽ مادة ٥٢٣) اذا استحق كل الدوض برجع الوآهب فى كل العبة ان كانت قائمة ولم محصل بها زيادة مائمة منه أو مائم آخر ، واذا استحقت العبة فللمعوض الرجوع في جميع الدوض الذي أداه ان كان قائما وبمثله ان كان قائما وبمثله ان كان قيمته ان كان قيميا وان استحق لصف العبة رجع منصف العوض وفي عكسه لا يرجع مالم يردما بقى من العوض

⁽ مادة ٥٢٤) أذا تلنت العين الموهوية واستحقها مستحق وضمن المستحق الموهوب لم يرجع على الواهب بما ضمن

جاز ذلك لانه له أن يتصرف فيه بما أراد لمن أراد ـ انظرمادة (٢٥ ه) ولما كانت الهبة للفقير مجازاً عن الصدقةوالصدقة لارجوع فيها كانت الهبة له مثلها فى ذلك ـ انظر مادة (٢٦ ه)

ولما كان الرجوع في الهبة قبيحا ومرتكبه دنيثا لم يجمل الشارع هذا الحق للواهب وحده بل أشرائه مهه الموهوب له أو من له الولاية عليه اذا امتنع ولذا لا يصح الرجوع فيها بمجرد قول الواهب وجمت في هبتى بل لابد من أحمد أمرين الاول رضا الموهوب له الثاني قضاء القاضي وبنبني على ذلك ما يأتي

أولاً اذا تصرف الموهوب له فى الشىء الموهوبولو بمدالمرافعة الى القاضى ولكن قبل واحد منهما نفذ تصرفه لان الملك ثابت للموهوب له مالم يحصل واحد منهما

ثانيًا لو أخذ الواهب العين الموهوبة قبــل واحــه منهما فهاــكت أو استهلـكت ضمن قيمتها للموهوب له لما ذكر

ثالثاً لو طلبها الواهب منه فامتنع من التسايم وهلكت أو استهلكت قبل القضاء لم يضمن له شيئا لقيام ملكه

رابعا اذا تراضيا على صحـة الرجوع أو تُضى به وطلبها الواهب من الموهوب له فامتنع من التسليم مع التمكن منه وهلكت ضمن لثبوت الملك حينتذ للواهب فيكون متمديا في هذا المنع فيضمن ومتى تم الرجوع بأحد

⁽ مادة ٣٥٠) لايمجوز للاب أن يسوض عما وهب لابثه الصفير من مال الصغير (مادة ٢٦٠) لارجوع في الهبة للفقير بعد قبضها

هذين الامرين كان فسخاً لمقد الهبــة من الاصل واعادة لملـكه القديم لا هبة للواهب ــ انظر مادة (٧٢٠)

والهبة أن كانت بشرط العوض بأن قال شخص لآ خروهبت لك كذا بشرط أن تعوضى بيتك الفلانى مثلا فأنها تعتبر هبة أبندا، وبيما انتها، وينبنى عليه أن هذا العقد يشترط فيه ابندا، ما يشترط فى الهبة فلا يتم الا بالتقابض فى العوضين ويطل أحدهما بالشيوع اذا كان فيا يحتمل القسمة فاذا تم العبض لكامل ثبت الملك لكل من المتعافدين فيترتب على كل منهما فالميب وخيار الرؤية واذا كان حكم البيم وتجرى عليه أحكامه فيرد كل منهما بالميب وخيار الرؤية واذا كان أحدهما عقارا أو كل منهما ثبتت فيه الشفعة لان هذا المقداشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبيين فيكون ابتداؤه معتبراً بمفظمه فتجرى فيه أحكام الهبة وانتهاؤه معتبراً بمناء فتجرى فيه أحكام البيع فتجرى فيه أحكام البيع

⁽مادة ٥٢٧) لا يصح الرجوع فى الهبة الا بقراضى الماقدين أو بحكم المحاكم وافظ رحم الواهب باحدهما كان رجوعه ابطالا لاثر المقد فى المستقبل واعادة لملكه فلو أخذ الواهب المين الموهوبة قبل الفضاء أو الرضا فهلسكت أو استهلكت ضمن قيمنها للموهوب له فاذا طلها بعد القضاء ومنهها الموهوب له فهلسكت فى يده ضمها

⁽ مادة ٥٢٨) اذا وقدت الهية بشرط عوض معلوم معين وقت العقد فلا تتم الا بالنقابض فى الموضين ويبطل العوض بالشبوع فيما يقسم فان اتصل التقابض في الموضين ثبت الملك لمكل من الطرفين وصارت معاوضة تجرى عليها احكام البيع فقد بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشقمة فان لم يوجد التقابض في العوضين أو قبض أحدهما دون الأخر فاسكل منهما الرجوع

والصدقة كالهبة فشروطهما واحدة فلاتم الا بالقبض ويشترط فيهاأن تكوز في محوز أو «شاع فيا لايحتمل القسمة لافيا بحتملها الا بالافراز والتسليم لانها تبرع كالهبة فيلزمها ما ازم الهبة ولكنها تفاوقها في عدم صحمة الرجوع لاز المقصود فيها هو الثنواب دون الموض سواء كانت لفقيراً ولغني (تامل) — انظر مادة (٢٩٥)

> -هﷺ الباب الرابع ﷺ∞ في الوصايا وفيه نصول

﴿ الفصل الاول ﴾ ﴿ في حد الوصية وشرائطهارمن هوأهل لها ﴾

المقد وان كانت أقسامه كثيرة الآأنه يمكننا تقسيمه بحسب المراد هنا الى قسمين القسم الاول ما يفيد حكمه حال الحياة الثاني ما يفيده بعد وفاة أحد المتعاقدين (الموصى) والموضوع الآن هوالقسم الثاني وهوالوسية ومن حيث ان كل عقد لا بدله من تعريف وأركان وشروط فالوصية تحتاج الى ذلك واليك بيانها

﴿ تَمْرِيفُ الوصية ﴾

الوصية في اصطلاح الفقهاء تمليك مضاف الى ما بعد الموبت بطريق التبرع سواء كان الموصى به عينا أو منفعة اذ كما تصمالوصية بالاعيان تصح

⁽ مادة ٢٩٥) الصدقة كالحبة لا تملك الا بالقبض ولارجوع فيها ولو كانت لنني

بالنافع - انظر مادة (٣٠٥)

﴿ أَرَكَانَ الوَصَيَةَ ﴾

أركان كل عـقد اثنان وهما الأيجاب والقبول ومن حيث إن الوصية عقد فأركانها ما ذكر ولايشترط فى الايجاب لكل عقد الفاظ مخصوصة اذ الغرض الاتيان بما يدل على تدين المقد وينبنى على ذلك أنه اذا قال شخص أوصيت لفلان بثلث مالى أو وهبته له بعد وفاتى او ملكته له بعد موتى وما عائل هذه الالفاظ كان كل ذلك وصية

﴿ شروط الوصية ﴾

من المعاوم أنه لا يتأتى وجود أى عقد الااذا كان هناك عاقدان ومعقود عليه وكل له شروط يلزم وجودها ليكون المقدمستوفياجيم المازم له فشروط الوصية أنواع منها ما يرجع الى الموسى ومنها ما يرجع الى الوصى له ومنها ما يرجع الى الموسى به

فالشروط التي ترجع الى تفس الموسى هي أن يكون أهلا التبرع ولا يكون كذلك الا اذا كان حراً عاقلا بالنا عتاراً ووصية الصغير لا تصحولاً كان مراهقا أي قريباً من البلوغ وسواه كان صحوراً عليه أو مُأَذُّوناً أن في التجارة لانه لا علك التبرءات مطاقا وشواه كانت الوصية منجزة بان قال اوصيت لفلان بربع مالى او معلقة على بلوغه بان قال ان بلغت فقد اوصيت لفلان بثلت مالى ولكن تصح وصايا الصغير الميز آذاكانت متعلقة بام يجهزه ودفنه بشرط مواعاة المصلحة

⁽ مادة ٣٠٠) الوصية تمليك مضاف الى ماجد الموت بعاريَّة النَّهُ ع ١٠٠٠

واماً ما يرجعالى الموصى له من الشروط فهو ان يكون حيا وقت الوصية سواء كانت حياته محققة وهنى ظاهرة او مقدرة كما فى الحمل فان الوصية له صحيحة بالشروط الا "تية فى شرحمادة (٥٤٠)

واما ما برجع الى الموصى به من الشروط فهو انه يكون قابلاللتمايك بعد موت الموصى بعقد من العقود سواء كان مالا أو منفعة وسواء كان موجوداً فى الحال أو معدوما الا انه يشترط فى المعدوم الله يكون قابلا للتمليك بعقد من العقود حال حياة الموصى ولهذا لو أوصى بما تمر نخيله فى هذا العام أو أبدا صحت الوصية وال كان الموصى به معدوما وقتها لانه بقبل التمليك حال حياة الوصى بعقد المعاملة ولو أوصى بما تلد أغنامه لم تصح استحسانا لان الموصى به لايقبل النمليك بعقد من العقود — انظر مادة (٢٥٠)

ولا يشترط لصحة الوصيةأن يكون الموصى غير محجور عليه لسفه بل لو كانكذلك صحة وصيته اذا كانت فى سبيل الخير ولكن لا تنفذوصا إممن كل المال بل من الثلث ان كان له وارث ولم يجز الوصايا فان لم يكن أو كان وأجازها نفذت من كل المال وانما صحة وصيته لان الحجر عليه لمهنى النظر له كى لا يتلف ماله ويبقى كلاً على غيره وذلك يكون حال حياته لا بعد وفاته

⁽ مادة ٣١٠) يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالفا عاقلا متخارا أهلا للتبرع والموصى له حيا تحقيقاًأو تقديرا والموصى به قابلا للتمليك بسد موت الموصى فلا تصبح وصبة مجنون ولاصى ولو مراهنا أوماذونا لا تتجيز اولاتمليقا بالبلوغ وانما تمجوز وصبة الصبى المميز فى أمر تجهيز ودفته

ــ انظرمادة (۲۲۰) .

ويؤخذ من تعريف الوصية الذي هو تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع أنها تصح بالاعيان سوا، كانت عقاراً أومنقولا وعنافمهالان التمليك يصح في كل ماذكر وعند مانكون بالمنافع بحوز أن تميد بمدة عمر كسكنى داره اوغلة أرضه ثلاث سنين مثلا وأن تكون أبدا أى سدة عمر الموصى له وستعرف هذا المقام بمالا مزيد عليه في الفصل الثالث في الوصية بالمنافع — انظرمادة (٣٣٠)

ولا يمكننا الحكم على الوصية فى أول الاصر بأنها تنفذ من ثلث المـال أو من كله أولا تنفذ فى شئ منه لان ذلك يختلف باختلاف حال الموصى والموصى له والموصى به وبيان ذلك ان الموصى ان كان غير مديون اصلا وكانت الوصية لأجنبى منه ولم يكن له وارث نفذت الوصية ولواستفرقت جميع ثركته فلا حق لبيت المال فى الممارضة بل اذالم تكن الوصية بالكل فله الباقى بمد الموصى به وان كانت بالكل فلا يستحق شيئا والسبب فى ذلك أن الموصى له ولو بجميع المال مقدم فى الاستحقاق على بيت المال المقدم المادة (١٩٣٥)

وان كان الموصى مديونا وكان دينه مستغرقا لتركته فلا تنف ذ الوصية

⁽ مادة ٥٣٧) وصايا المحجور عليه لمنه جائزة في سبل الخير

⁽ مادة ٥٣٣) تسمح الوصية بالإعيان منقولة كانت أو غير منفولة ويمنافها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة

⁽ مادة ٣٣٥) مجوز ان لا دين عليه مستغرقا لماله ولا وارب له أن يوصي بماله أو بعضه ان يشاء وتفذ وصينه بلا توقف على أجازة بيت المال

سواء كان الموصى به قليلا أو كثيراً وسواء كان الموصى له الجنبيا منه أوارثا له اللهم الا اذا أبرأه الدائنون فانها تنفذ

أوان كانالموسى مديونا ولكن دينه غير مستفرق لتركبته أحرجنا من التركة أوّلا مقدار الديون لان تضاءها مقدم على الوصية ونحكم على المبلغ الذي زاد عن الدين بالحكم على الوصية في حالة مااذا كانت التركة خالية عن الدين حادة (٥٠٥)

وان كان الموصى غير مدين وكانت الوصية لوارث وكان الموصى ورثة غير مفلاتمند الوصية بأقل من غير مفلات الوصية بأقل من الثاث أوبه أو بأ كثر منه لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ولا وصية لوارت الا ان بحيزها الورثة ، - ولا تكون اجازة الورثة معولا عليها الا اذا كانت بعد موت الموصى فلو أجازوها حال حياته ومتعوها بعد وفاته صح هذا المنع لان اجازتهم حال الحياة حصلت قبل ثبوت الحق لهم اذا الحق يثبت لهم بالمؤت لاقبله-

ويشترط في ضُحة الأجازة ال يكون الحين من إهل التبرع فال لم يكن كذلك فلا تصح اجازته وينبني على ذلك ان اجازة كل من الصبي والحينون والمسئوه والمسئوه والمسئوه والمسئوه وينبني على دلك المسئومية ويمتبر كون الموصى لا وازال أو غير وارت عند و سالوصى لا وقت الموصية . وينبني على ذلك أنه أذا كان لشخص الخ شفيق أو لآب وزوجة وام فاوصى

[﴿] مَالَةَ هَ أَهُ مَنْ كَانَ عَلَيْهُ وَبِنَ مُسْتَرِقَ ثَالَةً قَالَ أَمْوَزُ وَصِينُهُ الا أَنَ مِرثُهُ القرماء أو اجازتهم

لاخيه بشيء من تركته ثم ولد له ابن بعد الوصية وتوفى الموصى والكل موجود رن استحق الاخ الوصية لان الاح وان كان واربًا وقت الوصية ولكنه صار غير وارث عند الموت لانه لا يستحق شيئًا مع وجود ابن للمتوفى أمالو كان الابن موجوداً وقت الوصية والمسألة بحالما ثم مات قبل موت ايه فلا يستحق الاخ شيئًا من الوصية لا باجازة من معه من الورثة لانه وان كان غير وارث وقت الوصية لوجود الابن وهو يحجه الأنه صار وارثا وقت المول عليه في عدم استحقاق الوصية

وإن كان الموصى غير مدين وكانت له ورثة وكان الموصى له أجنبيا منه بأن كان غير وارث له وقت موته فان كانت الوصية لاتنجاوز ثلث المال نفذت وان لم تجزها الورثة فان تجاوزت الوصيــة الثلث توقف الزائد على اجازة الورثة فان ردوها بطلت وان أجازوها نفذت لان المنع كان لحقهم وقد أسقطوه فيزول المانع اما ان اجازها البعض وردهاالباقي كانت الوصية في حق الذي أجاز كأن كلهم أجازوها وفي حق الذي لم بجزكأن كلهم لم يجنزوها ولنوضح لك هذا بمثال وانت تقيس عليه غيره وهو اذا فرضنا ان رجلا أوصى لآخر بنصف ماله ومات عن ابنين فان أجازت الورثة فالمال يقسم يينهم ارباعا للموصى لهربمان وهوالنصف ولكل واحدمن الابنين الربغ لان الوصية مقدمة على الارث فتنفذ الوصية أولا وهي بالنصف والنصت الثاني يقتسمه الابنان وان لم يحيزا الوصية فللموصى.له ثلث المال لنفأذهافيه من غير اجازة والثلثان للابنين لكل واحد منهما الثلثوأنأجازهاواحدولم يُجِزُ الآخر جازت في حَق الذي أجازكاً مهاأجاز الميطى له ربم المال وبطلت في حق الذى لم يحز كأنهما لم يحيزا قيمطى له ثلث المالوالباق يكون للموضى له وحينته فنقسم المال الى اثنى عشر جزءا لاحتياجنا الى اثناث والربع وهو اقل عدد صحيح يؤخذ منه ماذكر فيمطى ربعه للذى اجازوهو ثلاثة أسهم والثناث للذى لم يجز وهو أربعة أسهم فتبقى خسة تعطى للموصى له — انظر مادتى (٣٠٠) و (٥٠٧)

ولما كانت الزوجية من اسباب الميراث وكانت الوصية لوارث لاتنفذ ولو كانت الورثه كانت وصية الورثة كانت وصية احد الزوحين للآخر موقوفة على آجازة باقي الورثة فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت ولاشك في ان هذا اذا كان لاحدهما ورثة غير الموصى له فان لم يكن له غيره نفذت الوصية من كل التركة وان لم يجزها بيت المال لان استحقاقه مؤخر عن الموصى له ولو بكل التركة وان لم يجزها بيت المال لان

ومن شر وط الوصية ان يكون الموصى له غير قاتل للموصى فان كان كذلك فلا تصح الوصية له ولكن ليس كل قاتل يحــرم من الوصية بل اذا

⁽مادة ٥٣٦) لا تجوز الوصية لوارث الا اذا اجاز الورنة الاخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع · ويستبر كونه وارثالو غير وارث وقت موت الموصى لا وقد الوسية وليس المعجيز أن يرجع في اجازته ويجبر على التسليم اذا امتنع · واذا أخازها بعض الورثة وردها البعض جازت على المجيز بقدر حصته وبطلت في حق غيره (مادة ٥٣٧) تجوز الوصية بالثلث الاجبي عند عدم المانع من غيراحاز الورثة ولا عبرة باحازه الاأذا اجازها الورثة بعد موت الموصى وهم من اهل التبرع ولا عبرة باجازه، في حال سياته

⁽مادة ٥٣٨)تجوز وصية الزوج لزوجته ووصيتها له اذا لم يكن لاحد منهما وادث أخر والا نوقف نفوذها على اجازته

كان متعمدا أو مخطئا فان كان متسببا في القتل كما اذا حفر شخص براكي غير ملكه فاتفق ان الموصى وقع فيه ومات فلا يحرم من الوصية لانه غير قاتل حقيقة ولا فرق بين أن يكون الايصاء حصل قبل القتل المانع أو بعده أما الاول فظاهر وأماالثاني فيصور بمااذافرض ان شخصا جرح غيره جرحا يؤدى الى موته فاوصى له قبل ان يموت بشيء من أمواله بأذ كاذلا يعلم انه هو الضارب له ولكن أظهر التحقيق بعد ذلك ادانته او كان يعلم ولكنه محقق انه غير قاصد واعما كان القتل ما لما من استحقاق الوصية القوله عليه الصلاق والسلام و لا وصية للقاتل » والقتل العمد لا يحرم من الوصية الا اذا كان بغير حق فان كان بحق عادمه الاناث لا جل الزنا فانه يستحق الوصية عادمه الاناث لا جل الزنا فانه يستحق الوصية

ومثله ما اذا كان القاتل صبياً أو مجنونا فانه يستحقالموصى بهأيضا لان الحرمان جزاء الفصل المحظور وفعالها لايوصف بالحفظر شرعا اذ لا يتصور خطاب الشأرع لهما

ولكن محل مدم استحقاق القاتل للوصية اذا لم تجز الورثة فان اجازوها نفذت ومن حيث ان المنع لحقهم فاذا فرضنا ان المقتول ليس له وارث سوى القاتل نفذت الوصية ايضا لمدم المانع(تأمل) - انظر مادة (٥٣٩)

⁽ مادة ٥٣٩) لا تنجو زالوصية ثقائل الموسى مباشرة عمداً كان القتل أو خطأً قبل الايصاء أو بعده الا اذا أجازت الورثة أو كان القائل صبيا أو مجنونا أو لم يكن للمقتول وارث سواه ولا يحرم المتسبب في القتل من الوصية

وقد تقدم فى الكلام على شروط الوصية أنه يشترط فى الموصى له ان يكون حيا وقت الوصية سواء كانت حياته محققة أو مقدرة فالاولى ظاهرة والثانية تأتى فى الحمل فالوصية له صحيصة ولـكن لا يستحق الموصى به الا اذا ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية فلو ولد لتمام المبتدة أشهر أو لا كثر احتمل وجوده وعدمه وقها فلا تصح لان شرط صحة الوصية أن يكون الموصى له محققا وجوده وقها

وعل اشتراط الولادة لأقل منستة أشهر من وقت الوصية اذا كان زوج المرأة الموصى لحلها حيا فلو كان ميتا وامرأته في العدة حسين الوصية فالشرط في استحقاق الجل للموصى به أن تلده لأقل منسنتين من وقت الوفاة ولو كانت ولادته لأكثر من سنة أشهر من وقت الوصية لانه يكون ثابت النسب من المتوفي فيكون الشارع قد حكم بوجوده وقتها فتصح له ومثل الوفاةفيا ذكر الطلاق البائن فان وضعت المرأة الموصى لحملهـــا ولداً واحداً استحق جميع الموصمي به لعمدم المزاحم اما اذا ولدت توأمين وهما الولدان اللذان خلقاً من ماء واحد بأن يكون بينهما في الولادة اقل من ستة أشهر فانكانا حيين تسممالموصى به بينهما مناصفة فلوكانوا ثلاثة قسم ائلاثا لاننا لو أعطيناه لواحد منهما أو منهم لزم عليه الترجيح بلامرجح اذالكل همل وهو لايجوز وينبني على ذلك انه اذا مات احدهما أوأحدهم بعد ولادته حيا فنصيبه في الوصية يقسم بين ورثته لانه استحقه قبل وفاته فهو من تركته أما اذا مات قبل الولادة فالوصية للحي لعـ فم استحقاق الميت شيئا

فلا يزاحم الحي – انظر ماده (٤٠)

واذا وقعت الوصية لمن هو من أهل الاستحقاق صحت بالاجماع فان كانت الهيره كالمساجد والتكايا والمستشفيات والمدارس صحت أيضا على المفتى به بسبب حمل مثل هذا الكلام على مصالح هذه الاشياء لا على ارادة عينها لانها ليست من أهل الملك

ومتى صحت الوصية لحده الاشياء يصرف الموصى به على همارتها وفقرائها وسراجها وغير ذلك مما هو لازم بالنسبة لها ومماهومتعارف بالنسبة للوصية وكما تجوز الوصية لهذه الاشياء تجوز لاعمال البر ويصرف الموصى به فى وجوه الخير كبناء الفناطر والمساجد والانفاق على طلبة العلم وتحوذلك من الاعمال النافعة التى ليس فيها تمليك لاحد مخصوص—انظر ادة (١٤١) ولا يشترط لصحة الوصية اتحاد الدين وينبنى على ذلك أن وصية المسلم لغير المسلم جائزة انما يشترط لصحة هذه الوصية أن يكون الموصى له ذبيا

⁽ مادة ٥٤٠) تجوز الوصية للحمل بشرط ان يولد حيا لاقل من ستة أشهر من وقت الموت أو الطلاق وقت الموت أو الطلاق الرائن ان كان زوج الحامل حيا أو لاقل من سنتهن من وقت الموت أو الطلاق البائن ان كان زوج الحامل حيان الموات المرأة بتوأمين حيين فالوصية لحما نصفين ورائمة وانمات أحدهما بعد الولادة فوصيته ميراث يين ورثته وانمات أحدهما قبل الولادة فالوصية للحي منهما

⁽ مادة ا ٥٠)) تجوزالوصية المساجد والتكاباو المارسثانات والمدارس وتضرف على عارتها وفقر الله و المرتبا وفقر الله على عارتها وفقر الله ومراجها وغير ذلك مما يلزم و وستبر فى كلشى ممن ذلك ما هو ومناو في الوسية له وما يوجد من الدلالات و تبجوزلا عمال البروتسرف في وجود المجيرومنها بناء الفتاطر وبناه المساجد وسراجها وطلبة العلم ونجو ذلك من الاعمال الناضة التي اليس فيها ممايك لاحد مخصوس

أو مستأمنا فى دار آلاسلام فلو كان حربيا لم تصح وكما تجوز الوصية مسن المسلم لفيره تصح أيضا اذا كانت من غيره له فتجوز وصية الذمى والمستأمن للمسلم حتى ان المستأمن لو أوصى بجميع ماله لمسلم نفذت اذا لم يكن له وارث فان كان ولم تجز نفذت في الثلث فقط فيرد الباقى الى ورثته - انظر مادة (٤٢)

ولما كان كل عقد لا بد فيه من التبول كانت الوصية كذلك اذهى عقد ولذا لا يمك الوصى له الموصى به الا بالقبول ولا يشترط في القبول أن يكون مر يحا بل كما يكون به يكون بالدلالة فالصريح هو الاتيان بلفظ مدل على وضاء بها كقوله قبلت وصية فلان او رضيت بها والدلالة هى الاتيان بفعل يدل على رضاء كاستيلائه على الموصى به يعد موت الموصى ولكن الما كانت الوصية تتخالف المقود من جهة أن التمليك فيها لا يكون الا بعد موت الموصى كان التبول المموت عليه هو الذي يصدر في هذا الموقت ولذا لو صدرحال الحياة صح رده بعد الوفاة

ومثل القبول الرد فاو رد حال الحياة وقبلها بعد الوفاة صبح لماذكر فاذا قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى ملك الموصى به وان لم يقبضه لشبهها بالميراث بخلاف الحبة فانها لا تملك الا بالقبض كما عرف ذلك فى موضعه وان ردها فالموصى به مماوك للورثة اما اذا لم يحصل واحد منهما فى الوقت

⁽ مادة ٧٤٧) اختلاف الدير والدلة لايمتم صحة الوصية فتجوزالوصية من العسلم للذي والمستأمن بدار الاسلام و من الذي والمستأمن الدنمي والمستأمن الذي لو اوارث له بدار الاسلام ان بوصى بجميع ماله وان أوصى بمعضمه برد الباقي الى ورئته وتنقذ وصية الذي من ثلث ماله لنير الوارثولا تنقذ الوارث الإباجازة الورثة الاخر

الممول عليه تكون الملكية في الموصى به موقوة بمعنى أنه يكون غير مملوك لا للورثة رلا للموصى له حتى يتبين الحال فان قبل ملكه وان رد ملكته الورثة فاذا فرضنا أن الموصى له مات بعد موت الموصى بلا قبول ولا رد دخل الموصى به في ملكه فينتقل الى ورثته لان الوصية من جهة الموصى له قد تحت بموته تماما لا يلحقه الفسيخ من جهته وانما يتوقف لحق الموصى له فاذا مات بلا رد يكون كقبوله دلالة فيدخل الموصى به في ملكه و ينتقل الى ورثته — انظر مادة (200)

ومن حيث أن القبول المعول عليه في الوصية لا يكون الابصد وفاة الموصى فيكون لا حق الرجوع مادام حيا والرجوع إما أن يكون صريحا وإما أن يكون دلالة فالصريح بأن يقول رجمت عن وصيتى لفلان أو أبطلها والدلالة بأن يفعل في الوصى به فعلا يدل على الرجوع وذلك يكون بأحد أمور أولا أن يكون ذلك العمل يزبل اسم الموصى به وقت الوصية وينير معظم صفاته كما اذا أوصى بسبيكة من الذهب أوقطمة من الفضة وصنعها ساعة أو آنية

ثانيا ان يحدث العمل في الموصى به زيادة لا يمكن تسليمه الابها كما لو أوصى بقطمة من الحرير أو الصوف فقطعها وخاطها أثوابا

٤ مادة ٥٤٣ ٤١٥ ١٤ يملك الموسى بع الا بقبول الموسية صريحا او دلالة كموته قبل قبوله ورده كما يانى _ ولايصح قبولها الا بعد موت الوسى ولا عبرة بالقبول والردق حال حياته فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى بع سواه قبضه أولم. يقبضه فان لم يقبل أو يردقهى موقونة لا يملكها الوارث ولا الموصى له بهاحتى بقبل أو يرد أو يموت فان مات بعد موت الوصى قبل القبول أو الردد خل الموصى به في ملك ورثته

ألثا اذا كان هذا العمل تصرفا يترتب عليه ملك الفير له فاذا باعه أو وهبه وسلمه بطلت الوصية لزوال ملكه عنه

رابما ان يخلط الموسى به بغيره يحيث لاعكن تمييزه كبر بمثلة أو يمكن ولكن بمسر ومشقة كشمير أو فول ببر لانه كاستهلاكه – انظرمادة (33) وإذا أوسى شخص بشىء من أمواله ثم جحدالوسية أى انكر هابان قال لم أوس فلا يكون رجوعا لان الرجوع عن الشىء يقتضى سبق وجوده وحجود الشىء يقتضى، سبق عدمه وهم متنافيان (تأمل) – ولا يكون راجما أيضا بتجصيص الدار وتبييضها وكذا هدم بنائها لانهم قالوا ان هذا تصرف في التابع في فائه ل في مسألة الهدم _ انظرمادة (630)

ومتى كان الموصى به معينا ومات الموصى استحقه الموصى له ان كان موجوداً فان كان الشىء غير موجود بان هلك أواستهلكه الموصى حال حيا "ه فلا يأخذ الموصى له شيشا فى مقابلتــه أما الاول فظاهر لا به هلك من غير تمد منه وأما الثانى وهو الاستهلاك فلان الموصى وان كان متمديا الاانه لم يضمن أيضا لان ملكه باق مادام حيا فيكون استهلاكه للموصى به رجوعا عن الوصية

[«]مادة ٤٠٤١» يعجوز للموصى الرجوع فى الوصية يقول صربع أو فعل يزيل اسم الموصى به ويفير منظم صفافة وننافعه أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه الابها و تصرف من التصرفات التي تزيله عن ملكه وكدا أذا خلط بقيره مجيث لا يمكن تسييره أو يمكن بسسر

[«] تمادة 646 » جميد الوصية لا يكون رجوعا مبطلا لها ولا تجصيمن الدار المؤضى بهاء ولا هديها

ومثل هذا مااذا كان الشيء الموصى به موجوداً وقت موت الموصى وهلك عند الورثة من غير تمد مهم فالهم لايضمنون شيئا لان يدهم بدأمانة فلا يضمنون الا بالتمدى ولذا لو استهلكوه ضمنوا بدله المموصى له سواء قبل الوصية قبل الاستهلاك أو بعده وكذا لو قبل وطالبهم بالتسليم وامتنعوا مع القدرة عليه ثم هلك عندهم من غير تمد فان له ان يضمنهم بدله لان هلاكه وان كان من غير تمديهم الا أنهم لما أبوا التسليم بدون حق كانوامتعدين مهذا المناح فيضمنون ـ انظر مادة (٤٤٠)

﴿ الفصل الثاني ﴾

« في استحقاق الموسى لهم »

اعلم ان الموصىله إما ان يكون واحداً وإما أن يكون متمدداً فانكان الاول نفذت الوصية له من الثلث ان كان للموصى ورثة ولا فرق بين أن يكون الموصى مسلماأ وذميا فان زادت الوصية عن الثلث ولم تجزالورثة الزيادة فلا يستحق الموصى له الا ثلث مال الموصى ـ انظر مادة (١٥٠) وان كان الثاني وهو مااذا كان الموصى له متمدداً فاما أن تكون الوصية

[«]مادة ٥٤٦ ٣ اذا هلك الوصية في يد الموسى أو فى يد أحد من وراته بدون تمديه فلا ضان عليه واذا استهلك فان كان استهلاكهامنالمو سىفهو وجوعوان كان من الوراة يكون ضمالها عليهم قبل القبول او بعده

⁽مادة ٧٠٤) لاتفذ وصية من له ورثة ألا من ثلث ماله مسلما كان أو ذميــا فاذا اوصى لمن هو أهل للوصية بأكثر من الثلث ولم تجزأ اورئة الزيادة فلايستحق الموصي له الا انثلت من جميع مال الموصي

بعقد واحد راما أن تكون بعقود فانكان الاول كما اذا قال اوصيت لفلان وفلاز بنصف مالى مثلا استويا فى الاستحقاف بعد اتباع الاحكام المتقدمة فى شرح مادة (٣٥) وما بعدها وان كان الثانى فان كان مجموع الوصيتين اقل من الثلث اومسارياله نفذت الوصيتان اجازت الورثة أو لم تجز ، لان له الحق فى أن يوسى بثلث ماله وان لم تجز الورثة فأولى اذ يكون له الحق فى الوصية بأقل من الثلث

وان كان مجموع الوصيتين زائداً على الثلث فنيه ثلاثة أمور الاول ال يستويا في الاستحقاق ولم تزدوصية الديمة يستويا في الاستحقاق وزادت وصية واحد منها على الثلث الثالث ان يختلفا في الاستحقاق وزادت وصية واحد منها على الثلث وفي هذه الامور الثلاثة اما أن لا تجيز الورثة الوصيتين أو تحيزها فان كان الأول بأن أوصى لواحد بر بع ماله ولا خربربمه أيضا أو لكل منهما بالثلث ولم تجز الورثة الوصيتين قسم الثاث بينهما قسمة متساوية لان ثات المال يضيق عن حقهما ولا نزاد عليه عندعه مالا جازة وقد تساويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق فيكون الثلث بينهما لصفين لاستواء حقهما

وان أجازت الورثة الوصيتين اخذ كل ما يستحقه كاملا اذا وفى كل المال به كما اذا أوصى لواحد با ثاث ولآخر بمثله فان لم يف كل المال بحق كل منهما تساويا فى القسمة كما اذا اوصى لواحد بالثلثين ولا خريمثله فاز لم يف كل المال بحق كل منهما تساويا فى القسمة كما اذا أوصى لواحد بالثلثين ولا خ مثله

وان كان الثانى وهو ما اذا اختلفا فى الاستحقاق ولم تزد وصية واحد مهما على الثلث كما اذا أوصى لشخص بسدس ماله ولا خر بثلث ماله ولم تجز الورثة الوصيتين يقسم الثاث بينها قسمة متناسبة أى اثلاثا لصاحب السدس ثلث الثلث ولصاحب الثلث ثاثا الثلث لاز كل واحدمهما يستحق بسيب صحيح شرعا وضاق الثلث عن حقهما فيقتسانه على قدر حقهها

وان كان الثالث وهو ما اذا اختلفا في الاستحقاق وزادت وصية واحد منهما على الثلث كا اذا أوصى لواحد بالثلث ولا خر بالثلثين أو بالسكل ولم نجز الورثة الوصيتين يقسم الثلث بينهما قسمة متساوبة فيا اذا كانت وصية واحد منهما بالثلث والآخر باكثر منه لان الزائد عن الثلث لغو فكأنه أوصى الى كل منهما بالثلث والآخر باك تر منه كا اذا أوصى لواحد بالسدس ولآخر بالنصف فانه يلنى والاخرى باكثر منه كما اذا أوصى لواحد بالسدس ولآخر بالثلث وحينئذ بقسم الزائد على الثلث بينهما قسمة متناسبة بين الثلث والسدس لان الموصى قسد شيئين الثلث بينهما قسمة متناسبة بين الثلث والسدس لان الموصى قسد شيئين الاستحقاق على الورثة فيا زاد على الثلث وتفضيل بعض أهل الوصايا على البعض الاحتر والثقضيل بالنسبة للزائد

والقاعدة فى هذا هى أن الموصى له باكثر من الثلث لا يأخذ من الثلث أكثر من الموصى له بالثلث وكذلك لا يأخذ الموسى له بأكثر من الثلث أ كـــثر من الموصى له باقل من الثلث الا بنسبة الثلث الى الاقل منه ولكنه استثنى من هذه القاعدة ثلاث مسائل وهى السماية والمحاباة والوصـــية بالدراهم المرسلة

وسورة السعاية أن يكون لرجل عبدان قيمة أحدهما ثلاثون جنها وقيمة الآخر ستون جنها المرته الآخر ستون جنها فاعتمهما في مرض مو تدولا مال له غيرهما ولم تجز الورثة المتق فيمتبره في المعتبر وصية فكا لان العتق في مرض الموت يمتبر وصية فكا لا أوصى للاول بثلث ماله وهي تلائون جنبها والثانى بثلثى ماله وهي ستون جنبها فيقسم الثلث بينهما قسمة متناسبة على قدر وصية كل منهما وحينثذ يعتق من الاول ثلثة ويسمى في قيمة ثلثيمه التي هي عشرون جنبها ويعطيها للورثة ويعتق من الثانى ثلثه ويسمى في قيمة ثلثيمه وهي أربعون جنبها ويعطيها للورثة

وصورة المحاباة أن يكو ذارجل يبتان قيمة أحدهما ثلثائة جنيه والآخر سيائة فأوصى أن يباع الاول لشخص معادم بمائة جنيه وبأن يباع الثانى لشخص آخر بمائق جنيه ولا مال له غيرهما ولم تجز الورثة الوصيتين فجموع ماله حينئذ تسمائة جنيه والاول موصى له بمائتين وهي أقل من الثلث والثانى موصى له باربمائة جنيه وهى أكثر من الثلث فيقسم الثلث بينهما قسمة متناسبة على قدر وصبة كل منها وحينئذ يباع البيت الذى قيمته ثلثمائة جنيه للاول عائتين والمائة وصية له ويباع البيت الذى قيمته سمائه جنيه للثانى بأربمائة جنيه والمائتان وصية له

وصورة الوصية بالدراهم المرسلة ان يوصى لشخص بأربعمائة جنيـه

ولآخر بما عائة جنيه وتركته قيمتها الف وماثنا جنيه لا غير ولم تجز الورثة الوصيتين فكانه اوصى لو احد بالثلث ولآخر بالثلثين فاه في هذه الحالة بقسم الثلث بينهما قسمة متناسبة على قدر وصية كل منهما فنقسمه أثلاثا ثلثه للاول وثلثاء للثانى فنعطى للموصى له باربعمائة ثلث الثلث وللموصى له بماغائة ثلثيه ووجه استثناء هذه الصور الثلاث من القاعدة المتقدمة أن الوصية في غير هذه المسائل مصرح فيها لاحدهما بالزيادة على الثاث وهذه المسائل ليس فيها ذلك وانما جات الزيادة على الثاث وهذه المسائل ليس فيها ذلك وانما جات الزيادة على الثلث فيكون ذكر لمو آفلا بعتبر والشرع أبطل الوصية في الزائد على الثلث فيكون ذكره من المال كما في حق الأخذ من الثاث بخلاف ما اذا لم تقدر الوصية بجزه من المال كما في هذه الصور

وان أجازت الورثة الوصيتين فان كانت وصية واحمد منهما بالثلث والآخر بالثلثين أو بالنصف أخذ كل مأوصى له به لان الممال يفي بهما أما اذا كانت وصية واحد منهما بالثلث والآخر بالكل نسم الممال أرباعا لان المال لايني بالحقين – انظر مادة (١٤٥)

⁽ مادة ٥٤٨) اذا أوسى الى اتنين باكثر من الثلث واستويا فى الاستحقاق ولم تجز الورثة الوصيتين يقسم الثك ينهما قسمة متساوية واذا لم يسنويا فى الاستحقاق فان زادت وصية أحدهما على الثلث وكانت الاخرى بالثلث يقسم الثلث أيضا بينهما نصفين والموصى له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث الإفيالسماية والحاباة والوصية بالدراهم المرسلة التى لم تقيد بكسر من السكسور فان الثلث فبهايقهم بينهما على قدر حستهما في الؤلك، يتسم بينهما الثلث قبد حستهما في الؤلك، يتسم بينهما الثلث قبد متنامبة على قدر حق كل منهما

م ان الوصية ان كانت بجزء معلوم من المال كالثاث اتبهت الاحكام المتقدمة وان كانت بجزء مجهول كما اذا قال اوصيت لفسلان ببعض مالى أو بجزء أو بنصيب منه فان كان الموصى حيا أمر بالبيان فانعين اتبع بيانه لان هذا لا يعلم الا من جهته فان مات من غير أن يسين فاما أن يكون له ورثة واما أن لا يكون فان كان الاول امرت الورثة بالبيان لا بهم قائمسون مقام الموصى سوان كان التانى أعطى النصف الموصى له والنصف الآخر لبيت المال لان المستحق اثنان وهما غير وارئين فيقتسمان كل التركة مناصفة الفطر مادة (١٤٥)

والوصية ان كانت لاثنين من أهل الاستحاق قاما أن يكون أحدها حيا والآخر ميتاوقت ايجاب الوصية واما أن يكونا حيين وقته فان كان الاول استحق الموجود منها كل الثلث الموصي به لان الميت ليس أهل للوصية فلا يزاحم الحي الذي هو أهل لها ولكن هذا مشروط بشرطين الاول أن يكون الموصى عالما بوفاة أحدها كما ورد عن أبي يوسف ، الثاني أن لا يصرح بكامة بين أما لو صوح بها بان قال ثلث مالى بين فلان وفلان فلا يستحق الموجود الا النصف ولو كان عالما بوفاة أحدهم الان هذه الكامة توجب التنصيف فلا بتكامل لمدم المزاحة ، وان كان الناتي وهوما اذا كان

⁽ مادة ٥٣٩) اذا أوسى هدر مجهول يتناول الفليل والـكثير كجزء أو سهمأو نحسب من ماله فالبيان فى ذلك لنورثة ان لم يبيئه الموسى وبعطون الموسى له ما شاؤا وان لم يكن له ورثة وأوسى بسهم من ماله لاحدفله نسف ماله والنصف الآخر لهيت المال

كل منهما موجودا وقت الوصية ولكن مات أحدهما قبل موت المومى أو استمر حيا الا انه خرج من استحقاقه في الوصية لفقدان بمض الشروط كما اذا قتل الموصى فانه يخرج بحصته من الموصى به فسلا بستحق الآخر الا نصف الثاث الموصى به لان الوصية صحت لهما و ببت الشركة ينهما فبطلان حق أحدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة في حق الآخر سافاذا لم يمت أحدهما قبل موت الموصى بل بنى بعده استحق كل منهما نصف الموصى بهان قبلا فان ردا ملكته الورثة وان قبل أحدها ورد الآخر اخذ القابل حصته والورثة حصة الراد فان قبل أحدها وامات الآخر قبل القبول والرد دخل نصيبه في ملك ورثته استحسانا وان كان القياس يأبي ذلك كما تقدم لك في شرح مادة (عهد) — انظر مادة (٥٠٠)

ثم ان الوصية اما أن تكون بجزه من كل المال وأماأن تكون بجزءمن نوع منه فان كان الاول كما اذا قال اوصيت لفلان بربع مالى او بثلثه اعطينا الموصىله جميع الجزء الموصى به منسوبا الى كل المال ونت وفاة الموصى وان كان الثانى كما اذا قال اوصيت لفلان بثلث دراهمى أو ثلث غنمى أو خيلى فاما أن يكون النوع الذى اوصى بثلثه من الانواع التى لاتضم جبراً وهى

⁽مادة ٥٠٠) اذا أومى بالنات لاتين مينين من أها الاستحقاق وكان أحدهما مينا أو ممدوما وقت الايجاب فلا يستحق شيئا والنات كله للمي أو الموجود فاذا مات أحدهما قبل موت الموسى أو خرج لفقد شرط ما يعد محمة الايجاب يخرج بجحته ولا يستحق الآخر الا تصف الثلث منه وكذا اذا جهه ينهما وأحدهما ميت فلمى المسفه مد واذا مات أحد الاتين بعد موت المومى فلوائة ذلك المهت حق في حصته

الانواع التي تكون أفرادها مختلفة في القيمة واما ان يكون من الاواع التي تقسم جبراً وهي الانواع التي تكون أفرادها متحدة في القيمة فانكان الاول كالحيل والفم واستمر كل النوع الموسى بثلثه في ملك الموسى حتى مات استحق الموسى له جميع تلثمه وان هلك منه شيء بعد الوصية وقبل موت الموسى سواء كان الهالك كشيراً أوقليلافلا يستحق الموسى له الاتلث الموجود وقت موت الموسى فاذا فرضنا انه هلك الثلثان وبتي التلث فليس له الاتاث ما بتي منه ولو خرج الثلث الباقي من تلث جميع أموال الموسى اذالنوع صار مشتركا بينهما فيكون الهالك عليهما لا على أحدالشر يكين

وان كان الثاني كالدراهم فان استمر ماكان موجوداً من هذاالنوع وقت الوصية حتى مات الموصى استحتى ثلثه أيضا اما اذا هلك شيء منه قبل موته استحق الموصى له المشكل النوع باعتبار وقت الوصية لا وقت الموت لكن بشرط ان يكون هذاالثلث يخرج من ثاث جميع أموال الموصى

فاذا كان الهالك التلثين أخذ الموصىله بالثلث الثلث الباقي بتمامه متى

خرج من ثلث جميع أموال الموصى (نامل) - انظر مادة (٥٥١)

وكل هذه الاحكام فيما اذا كانت الوصية بجزء معين سواءأصيف هذا المؤرد الى كل المال أو الى نوع منه أما اذا أوصى شخص لغيره بمقدار من

⁽مادة ٥١١) أذا أوصى لاحد بدين أو ينوع مدين من الانواع التي تفسم جبراً كنات دراهمه أو غنمه أو ثما به المتحدة حنسافهك ثاناً، فله الباقى بهامهان خرج من ثلث باقي جميع أصناف مال الموصى وان أوصى له بصنف أو نوع مما لايقسم جبراً كنات دواية أو تماية المتفاوتة جنسا فهلك الثانان فليس له اللا ثلث ما بتى منه وان خرج من تلاناكل المال .

التقود كألف جنيه مصرية وكان هذا المقدار يخرج من ثاث أموال الموصى ولم يوجد مانع آخر لتنفيذ هذه الوصية نقذت ولكن اذا لم يكسن بمض التركة ديونا فاذا كان فيها ديون والمبلغ الموصى به يخرج من ثاث الاموال الموجودة غير منضمة الى الديون أخذ الموصى له هذا المبلغ من المال الموجود اذ لا ضرر على الورثة ولو فرضنا انهم لم يأخذوا من الديون شيئا أما اذا كان المبلغ لا يخرج من ثاث التركة الا بضم الديون اليها فلا يأخذ الموصى له جميع هذا المبلغ من الاموال الموجودة بل ياخذ ما يخرج من ثاثها والباقى يستوفيه مما يؤخذ من الديون ف كلما يقبض شيئا منها يأخذ ثاثه حنى بكمل له المبلغ لان هذه المطريقة ليس فيها ضرر لا على الورثة ولا على الموصى له النظر مادة (١٥٥)

﴿ الفصل الثالث ﴾ (في الوصية بالمنافع)

فد عرفت أن تعريف الوصية فى اضطلاح الفقها، هو تمليك مضاف الى ما بعد المؤت بطريق التبرع فيؤ تخذمن هذا أن الوصية كالصحبالاعيان تصح بالمنافع اذ النمليك يشملهما وينيني على صحة الوصية بالمنافع انه اذاأوصى شخص لا خر بسكنى داره أو بغلة أرضه صح ذلك ولكن عندالوصية بماذكر

⁽ مادة ٥٥٧) اذا أوصى لاحد يتقدار معين من الدراهم وله دين من جنسهاو عين قان خرج القدر للوصي به من ثلث الدين دفع اليه والا يدفع له ثلث الدين وكلما تحصل من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفى حقه

لا يخلو الحال من أحد أموو آثلاثة الاول أن ينص على الابدالثاني أن يطلق الوصية الثالث ان يقيدها بمدة ممينة فان كان الاول كاذا قال أوصيت لفلان بسكنى بيتى أو بغلة أرضى الفلانية ابداً استحق الموصى لهالذلة والسكنى مدة حياته وبعد موته ترد الى ورثة الموصى وان كان الثانى بأن قال أوصيت لفلان بسكنى دارى أو بغلة ارضي فالحكم كالاول وان كان الثالث كما اذاقال أوصيت لفلان بغلة ارضي وين مدة ومات قبل مضيها استحق الموصى له السكنى فيها فقط لانه عين زمنا مخصوصا فلا يستحق الانتفاع في غيره

وهذا اذا كان المدد مصرحا به فى الوصية أما اذا لم يصرح به بازقال أو صيت لفلان يغلة أرضى سنين استحق الموصى لهالناة 'للاثسنين لاأ كثر لا لا تعم والجموان كان يطلق على الاكثر منها الاأن المحقق هوأقل ما يطلق على الدكتر منها الأأن المحقق هوأقل ما يطلق عليه وهو ثلاث فاتبعناه تاركين المشكوك فيه — انظر مادة (٥٠٥)

ولكن لايستحق الموصى له سكنى البيت أو غلة الأرض طول عمره أو اللدة التى عينها الموصى الا اذا كان البيت الموصى بسحكناه أو الارض الموصى بنلتها نخرج من ثاث أموال الموصى فان كان الثلث يضيق عنها فلا يستحق الموصى له الا بقسدر مايخرجمن الثلث اذا لم تيحز الورثة وحينشيذ فاما أن لا يكون للموصى مال سوى البيت الموصى بسكناه أو يكون فان

⁽ مادة ٥٠٣) أذا أوصى لاحدبسكني دارء أو بنايها ونس على الايد أو أطلق الوصية ولم يقيدها بوقت فللموصى لهالسكنى والفلة مدة حياته وبعد موته ترد الى ورثة الموصى وانقيدت الوصية بمدة معينة فلمالاتفاع بها إلى انقضاء ثلك المدة وأن أوصى له بالمنفة سنين تتصرف الى ثلاث سنوات لا آكثر

كان الاول اقتسمه الموصى له والورثةمها يأقف المكان ان كان صالحا اذلك أو أو الزمان لان الحق لهم فالاولى بان يقسم البيت ائلانا لينتفع كل باستحقافه الى ان يموت الموصى له أو يمضى الزمن المين فيرد جميعه الى الورثة والثانية وهى المهايأة بحسب الزمان بان يسكنه الورثة سنتين والموصى له سنة الى ان يموت أو يستوفى ما عين له وبعد ذلك يكون جميعه للورثة وعندما تكون عوب المهايات بحسب المكان لا يجوز للورثة أن يبيموا مافى أيديهم من الثانين لان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع البيت بحسب عقد الوصية وانما أعطيناه الثلث لعدم ظهور مال للموصى سوى البيت ومن الجائز ان يمثر على مال له بحيث يخرج جميع البيت من المئة فيكون له الحق في سكنى جميعه وكذا له حق المزاحة فيا في ايديهم اذا خرب مافى يده والبيع يتضمن ابطال ذلك حق المزاحة فيا في ايديهم اذا خرب مافى يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فيمنمون منه

وان كان الثانى وهو ما اذا كان للموصى مال غير البيت الموصى بسكناه اللا أنه لا يخرج من الثلث استحق الموصى له من البيت بقدر مايخرج من ألث كل المال فاذا كان البيت نصف التركة استحق الموصى له ثلثيه والورثة الثلث لان ثائى البيت ثلث التركة فتنفذ الوصية فى ثلثيه وعلى هذا الاعتبار تحرّج بقية المسائل

هذا اذا كانت الوصية بالسكني فان كانت بالغلة سواء كانت على البيت أو الارض فلا يقسم البيت أو الارض بل يؤجر كل منهاو تقسم الاجرة على حسب استحقاق كل من الورثة والموصى له- انظر مادة (٥٥٤)

فاذا أراد الموصى له أن يستوفى الموصى به بان أراد أن يسكن البيت فى الوصية بالغلة فلاحق لاحد فى معارضت أما اذا اراد أن يستوفى غير الموصى به بان اراد من له السكنى الاجارة واخذ الاجرة أو أراد الموصى له بالغلة ان يسكن بنفسه فلا يمكن من ذلك لان الموصى له بالغلة لايمكن الاستغلال والموصى له بالغلة لايمك السكنى (تأمل) — انظر مادة (٥٠٥)

وكل هذه الاحكام فيا اذا كانت الوصية بالغلة أو بالسكنى أمااذا كانت بالثمرة كما اذا قال شخص أوصيت بثمرة أرضى أو بستانى لفلان فاما أن يقول أبدا واما أن يمين مدة واما أن يطلق فان كان الاول استحقالموصى له الممرة ما عاش اذا كان البستان يخرج من ثلث مال الموصى وانكان الثانى استحقها المدة المعينة وان كان الثالث بأن قال أوصيت لفلان بثمرة بستانى ولم يزدشينا فاما أن يكون به ثمرة وقت موت الموصى واما أن لا يكون فان كان الاول استحق الموجودة فقط وان كان الثانى استحقها مدة عمره وحسينئذ تكون الوصية بالمثرة عالفة للوصية بالغلة في صورة الاطلاق فائه في الوصية بالغلة الموصية بالغلة

⁽ مادة ٥٠٤) اذا خرجت العين الموصى بسكناها أو بشلتها من ثلث مال المبوصى لسلم الى الموصى له للاتفاع بها على حسب الوصيـة وان لم تخـرج من الثلث وكانت عنسلة القسمة ولم يكن الموضى مال غيرها تقسم اللائا ان كانت الوصيـة بالسكنى أو تقسم غلما ان كانت بالفلة ويكون الموصى له الثلث ولاورثة التلثاث ولا يجوز لهم يبع المال مدة الوصية وان كان الموصى مال غيرها تقسم يقدر ثلث جميع المال (مادة ٥٠٥) المدوصي له بالسكنى لا تجوز له الاجارة والموسى له بالفلة لا تجوز له السكنى

فى هذه الصورة بمك الناة مدة عمره كما لو نص على التأبيد فيحتاج الى الفرق بينهما وهو مبنى على العرف لان المحرة اسم للموجدود عرفا فلا بتنداول المعدوم الا بدلالة زاتدة مثل النتصيص على الابد انظر مادتى (٥٥٧٥٥٠) فالذى علم أن الموصى له ينتفع بالموصى به على حسب عقدالوصية وبمد انتهاء الزمن المعين أو موته يرد الى الورثة لأنها باقية على ملكهم ولكن هذا اذا لم يوص بنفس الشىء لغير الموصى له بالمنفعة فان فعل ذلك انبعت وصبته فينتفع الموصى له بالمنفعة أو مدة عمره على حسب عقد الوصيدة وبعد الانتهاء تسلم العين الى الموصى له بالرقبة ان كان حيدا والا الموصية وبعد الانتهاء تسلم العين الى الموصى له بالرقبة ان كان حيدا والا على المنتفع ان كان الموصى به ارضاً فالشر والخراج والمصاريف اللازمة على المنتفع ان كان بها شى، يستفل والا فعى على مالك الرقبة لان المصاريف اللازمة على المنتفع ان كان بها شى، يستفل والا فعى على مالك الرقبة لان المصاريف والحالة هذه تكون لاصلاحها فتازم مالك الرقبة النافر مادة (٥٥٥)

(ماة ٥٠٦) أذا أوصى بنلة أرضه لاحد فه النلة القائمة بهما وقت موت الموصى والفلة الى تعدث بها في المستقبل سواء نس على الابد فى الوصية أو أطلقها (مادة ٥٠٧) أذا أوصى بشمرة ارضة أوبستانه فاناطق الوصية فللموصى له الثمرة القائمة وقت موت الموصى دون غيرها بما مجدث من الثمار بعدد وأن نس على الابد فله الثمرة التى تتجدد بعده وكذلك الجكم أذا لم يكن فى الدين الموصى بها تمار وقت وقاته

(٥٠ ه) اذا اومي لاحــد: إلفلةولا^{آ-}خر بأرض جازت الوصيتان ويكون المشمر والخراج والسقى وما يلزم من المصاريف لاصلاح الارض على صاحب الفلة فيضورةما اذاكان بها شيء يــتفل والا فهي عمل الموضيله بالمبني

﴿ الفصل الرابع ﴾ (في تصرفات المريض)

لا كانت تصرفات المربض تخالف تصرفات الصحيح بين الفقهاء أحكام تصرفات الاول في مبحث على حدته ولـ كن ليس كل مريض يكون حكم تصرفاته مخالفا لحرم تصرفات الصحيح بل المريض مرض الموت فاذن لا بد من معرفته حتى عكننا الحركم على النصرفات بحسب الشخص الذي تصدر منه وقد اختلفوا في تعريف مرض الموت على أقوال كثيرة والممول عليه منها أنه هو المرض الذي يمجز صاحبه عن القيام عصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض ولا شك أن هدا يختلف باختسلاف ويكون الناسبة لوظائفهم كالسوقي والكانب والمدرس والقاضى وهذا في حق الرجل

اما في حق المرأة فهو المرض الذي يكون الغالب فيه موتها ويمحزها عن القيام بمصالحها داخل البيت فظهر أنه لا بد في مرض الموت بالنسبة الممذكر والمؤنث من أمرين وهما غلبة الهلاك منه والمجز عن القيام بالمصالح فاذا حصل المجز المذكور بسبب المرض وانتفت غابة الموت كالرمد وكسر الرجل مثلا فلا يمدهذا مرض الموتلانتفاه غلبة الهلاك مثمان بعض الامراض لا يستمر طويلا كالتيفوس فان من مرض به يبرأ أو يموت في زمن غير بعيد فان تصرف صاحبه فان صبح أو مات سرت عليه أحكام الاصحاء أو المرضى وبعضها قد يمكث زمنا طويلا كالسل والفالج فاذا تصرف المريض المرضى وبعضا اختلفت الاقوال في اعتباره صحبحا أو مريضا مرض المرت

والمعول عليه منها أنه ما دنم يرداد ما بهم من العلة فحكمهم كالمريض فأن قَدُ مَتَ العلة بأن تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغيير في أحوالهم بحيث لا يخشى الموت منه تعتبر تصرفاتهم بعد السنة كتصرفات الصحيح

وبدد ما تقدم عكننا ان تقول ان الاشخاص وان كانوا بنقسمون بحسب التصرفات التي تصدر منهم الى أقسام كثيرة الا أنه يصح تقسيمهم بحسب هذا المقام الى قسمين الاول الصحيح الثاني المريض مرض الموت وكل منهما لتصرفاته أحكام مخصوصة فاستمع لما يلتي عليك حتى تعسرف حريم تصرف كل:

التصرفات تنقسم بالنظر لهـ فما المقام الى أربعة أقسام لان التصرف اما أن يكون منجزاً واما أن يكون مضافا الى ما بعد الوت وعلى كافاما أن يصدر فى حال الصحة أو فى حال مرض الموت ، فاذ كان التصرف محيحا غير محجور عليه نفذت تصرفاته من جميع ماله سواء كانت لوارث أو لفدير وارث وسواء كانت تصرفات مماوضة فيها ممنى التبرع كالبيع بأقل من القيمة والشراء بأزيد منها أو تصرفات تبرع كالمبة والصدقة ويتفرع على هذا انه اذا بأع الشخص المذكور لمن أواد أو اشترى ممن شاء أو تصدق على من اراد فلا حق لأحد فى الاعتراض عليه فى جميع هذه التصرفات انظر مادتى (٥٠٩ و ٢٠٧)

⁽ مادة ٥٥٩) التصرف الانشائى المتجز الذى فيه معنى التبرع ان صدر من أهله فى حال صبحة المتبرع ينفذ من جميع ساله (مادة ٧٦٧) هية المقمد والمفلوج والمسلول تنفذ من كل ماله اذا "مثاليل ما في

وان كان التصرف مضافا الى مابعد الموت وهو الوصية فلا تنفذ من كل المال بل من الثلث سواء كان صدورها في حال الصحة أو في حال مرض الموت ولكن تفاذها من الثلث ليس في جميم الاحوال بل قد تنفــذ الوصية من كل المال وقد لا تنفذ في شيء منه لان الحكم بختلف باختلاف حال الموصى والموصى له والموصى به فلا تكتف عا ذكر في هذه المادة لا به في غاية الاجمال فلا يفيدك شيئا فاذا أردت التفصيل الذي لا مزيد عليه بالنسبة لهذا المقام فارجم الى شرح مادة (٥٣٤) والمواد الخس التي بعدها تجد كل ما تريده في هذا الموضوع كما أنه بجب عليك الرجــوع الى شرح المواد المذكورة عندما تجد اننا حكمنا على تصرف بحكمالوصيةومتي عرفته فأجر جميع الاحكام الموجودة فيه على هذا التصرف—انظر مادة (٥٦٠) وان كان النصرف منجزاً وكان المتصرف مربضا مرض الموت حكمنا على هذه التصرفات حكمنا على الوصية وحينتذ ننظر الى هذه التصرفات

وان فان المصرف منهجرا وفان المصرف مربضا مرض الموت حملنا على هذه التصرفات على الموسية وحيئند ننظر الى هذه التصرفات فتارة يكون التصرف الذي صدر منه تبرعا محضا كالمبة والوقف وتارة يكون تصرف معاوضة ولكن فيه معنى التبرع كالبيع باقل من القيمة والشراء باكثر مها فاذ كان الاول بان وهب اشخص شيئا من املاكه نظرنا الىالواهب والموهوب له والموصى له والموصى والموصى له والموصى

سنة ولم يخش موته منه قان لم تطل مدته وخيف موله بان كان بزدادما به يوما فيوما يشبر تصرفه من الثلث

⁽مادة ٥٦٠) النشرف المضاف الى ما بعد الموت ينفذ من ثلث المـــال لا من جميعه وان كان صدوره في حال الصحة

به وحكمنا بالاحكام المتقدمة

وان كان التانى وهو ما اذا كان التصرف من تصرفات المعاوضة ولكن فيه معنى التبرع كالبيع بأقل من القيمة والشراء بأكثر منها حكمنا على المبلغ المحانى به حكمنا على الوصية فننظر الى حال البائع والمشترى والقدر المحابى فيه ونجرى الاحكام المتقدمة

ولا يمكننا الحكم على المرض بانه مرض موت الااذا مات به الشخص لانه يؤخذ من الاضافة انه هو المرض الذي يكون الموت في نهايته ولذا لو برئ منه المريض حكمنا على جميع تصرفاته بالاحكام التي تحكم بهاعلى تصرفات الاصحاء — انظر مادة (٥٦٠)

وكل هذه الاحكام بالنسبة للتصرفات الانشائية واما النصرفات الاخباريه (وهى الاقرار) فان صدرت في حال الصحة نفذت من كل المال سواء كان المقر له وارثا أو غير وارث وان صدرت في حال المرض فان كانت لغير وارث نفذت بلا توقف على تصديق الورثة ولو استغرق جميع ماله ما فاذا قال المريض ان لفلان في ذمتى الف جنيه مثلا وكان المفر له احنبيامنه صح هذا الافرار ولا حق لاحد في معارضته بل له أن يستوفى كل هذا المبلغ من التركة بمد تسديد ديون الصحة وان كان الافرار لوارث توقف على تصديق بقية الورثة ولو قل المقر به فان شاؤا أ فذوه وان أوادوا الغامة العلوم

⁽مادة ٥٦١) جميع تصرفات الريض الانشائية من هبة ووقف وضمان ومحاباة فى الاجارة والاستئجار والمهر والبيع والشراء وغير ذلك من المساملات حكمها حكم الوصية فى اعتبارها من اثنثك والمرض الذى بيرأ منه ملحق بالصحة

والسبب ف ذلك ان في هذا الا قرار تفضيل بمض الورثة على البعض الا تخر بسبب اعطائه شيئا من المال بمدما تماق حق جميم و وهذا لا ينفذ كالوصية له لما فيه من إيطال حق الباتين ، ومقتضى هذا السبب ان لا ينفذ الا قرار للا جنبي أيضا الا في الثلث كما في الوصية له وهو القياس ولكهم أخذوا فيه بالاستحسان لما وردعن ابن عمر رضى الله تمالى عهما (اذا أفر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان أحاط ذلك عاله وان أقر لوارث فنه حائز وان أحاط ذلك عاله وان أقر لوارث فنير جائز الا أن يصدقه الورثة)

ويستشى من عدم نفاذ اقرار المريض لوارئه ثلاث مسائل فالاقرار فيها ينفذ وان لم يصدقه الورثة ـ الاولى ان كان للوارث وديعة معروفة عند مورثه فاقر الريض بأنه استهلكها نفذ وان عارضت الورثة فيه وحينئذيثبت للمقر له استيفاء هذا المبلغ من التركة قبل قسمتها عليهم لان قضاء الديون مقدم على الإرث

الثانية اذا كان للمورث وديمة عند الوارث فانر وهو مريض بانه قبضها منه صح هذا وان لم تصدقه الورثة فلا حق لهم في مطالته بها

⁽ مادة ٣٦٣ ه) اقرار المريض بدين ليمبر وارئه صحيح ويتفذ من جبيع ماله وان استغرفه وكذا اقراره بعين الا اذا علم نملكه لها في مرضه

⁽ مادة ٦٤٥) اقرار المريض لوأرثه باطل الاان يسدقه بمية الورثة سواهكان اقرارا

والمقر له يعتبر وارثامتي قام به السبب وقت الاقرار ولم يمنع من ميرا أه مانع عند الموت فلو أقر لفير وارث بهذا المعنى نفذ ولو صار وارثا بعد ذلك بشرط أن يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار وبنبني على ذلك ما يأتى اولا _ اذا كان للمريض اخوة وليس له ابن فاقر لاحد اخوته بشيء ثم ولد له ابن واستمر حياحتي مات ابوه اعتبر الاخ أجنبيا منه فيستحق الشيء المقر به لانه غير وارث وقت موت المقراذ الابن محبب جميع الاخوة من الميراث

ثانيا ـ اذا افر شخص وهو مريض مرض الموت لاخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت أبيه فلا يستحق الاخ الشيء المقر به الااذا صدقه الورثة لان السبب الذي استحق به الارث وقت موت المقر وهو القرابة كارب موجودا وقت الافرار ولكنه كان غير وارث وقته لوجود الحاجب لهوهو الابن ومثل هذا ما اذا اقر الشخص لاخيه المخالف له في دينه ثم أسلم تيل وفاته لان سبب الارث وهو القرابة كان موجودا وقت الاثرار وان كان هناك ما نم منه وهو اختلاف الدين

ثالثاً .. اذا أنر لامرأة أجنبية منه ثم تزوجها ومات وهي على ذمته استحقت جميع المقــر به وان عارضت الورثة لان السبب الذي ورثت به

بعين أو دين عليه الوارث أو بقيض دين له من الوارثأومن كفيه الافى صورةما اذا أقر باستهماك وديمته المعروفة التى كانت مودعة عنده أو أقر بقبضه ما كان وديمة عند وارثه أو بقيض ماقيضه الوارث بالوكالة من.مديونه

وهو الزوجية لم يكن موجوداً وقت الانرار — انظر مادة (٥٦٥)

ومن النصرفات التى اتهموا فيها المريض ونظروافيها لحق الورثة افراره او وصيته لمن أبانها فافا طلق الرجل زرجته طلاقا بالنار هو مريض مرض الموت فأقر لهما بدين أو أوصى لها بوصية ثم مات من مرضه هذا قالوا ان هذا الطلاق اما أن يكون بطلبها واما أن يكون بغيره فائ كان الاول ومات قبل انقضاء عدتها استحقت أقل الشيئين وهمامقدار ماثر ثه منه والدين المقر به لها أو المبلغ الموصى لها به والسبب فى ذلك تهمة المواضمة بين الزوجبن فان مات يمد انقضاء عدتها استحقت كل المقر به أو الموصى به لانها والحالة هذه تكون أجنبية منه اذ الارث لايتأتى بعد انقضاء الدة

وان كارالثانى وهو مااذا كان الطلاق بغير طلبها فلها الميراث بالنا قدره ما بلغ ان مات فى عدتها لانه والحالة هذه يكون هاربامن ارتهافير دعليه قصده السيُّ قترتُه فان استمر حياحتى انقضت عدتها اومات استحقت الوصية أو المقر به اذ لا ارث بعد انقضاء العدة — انظر مادة (٥٦٦)

⁽ مادة ٥٦٥) المبرة بكون المقر له وارثاأو غيروارث عندالاقرار ومعنى كونه وارثا عند الاقرار أنه قام به سبب من أسباب الميرات ولم يتنع من ميراثه مانع عند الموت فلو أقر لغير وارث بهسدة المن بشرط أن يكون ارثه بسبب أقر لغير وارث بهد ذلك بشرط أن يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنية ثم تزوجها مخلاف الذاكن السبب قائدال كن منع مالع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه مع اختلاف الدين ثم الم فانه يمطل الاقرار وكذا لو أقر لاخيه الحجوب باختلاف دين أو وجود ابن أذا زال حجيه باسلامه أو موت الابن لا يصح الاقرار لقيام السبب عند الاقرار وزوال المالع عند الموت ولو أقر لاخيه مثلاثم ولد له ابن واستمر حيالى الموت يصح الاقرار لوجود المائم عند الموت (مادة ٢٦٠) اذا أقر المريض بدين او أوسي بوصية لمن طقها با تناطلبها في مرض موته (مادة ٢٦٠) اذا أقر المريض بدين او أوسي بوصية لن طقها با تناطلبها في مرض موته

ومن التصرفات التى جعلوا حكمها حكم الوصية ابراء المربض مدينه من الدين أى التنازل له عنه ولما كان كالوصية فلا يمكننا ألح على التنازل عن الدين الا يمد معرفة حال المتنازل وهو مسقط الدين من كونه مدينا أو غير مدين والمتنازل له وهو المسقط عنه من كونه وارثا أو غير وارث والمتنازل عنه وهو الدين من كونه أقل من الثلث أو مساويا له أو أكثر منه وبعد معرفتك ما ذكر احكم بالاحكام التى تقدمت لك فى شرح مادة ٣٤٥ والمواد الحس التي بعدها فلاحاجة الى التطويل الناش مادة (٧٧٥)

ولما كانت الزوجية سببا من اسباب الميراث وكان التنازل عن الدين لوارث لا ينفذ ولو كان المتنازل عنه قليلا الا باجازة بقية الورثة كان تشازل احدهما وهو مريض مرض الموت عن دين للآخر مشل ذلك فى الحكم فاذا أبرأت الزوجة زوجها عن دين لها فى ذمته وهى مريضة مرض الموت أو أبرأها هو وهو كذلك توقف نفاذ هذا الابراء على اجازة بقية الورثه ولو قل الدين المبرأ منه فان لم يكن لاحدها وارثغير الآخر نفذ الابراء ولو استغرق جميع المسال لان المنع كان لحق الورثة ولم يوجدوا فينفذ الناظر مادة (حرم)

فلها الاقل من الارث ومن الدين أو الوصية ان مات فى عدَّها وان طلقها بلا طلبهافلها الميراث بالنسا مابلغ أن مات في عدَّها

⁽ مادة ٥٦٧) أبراء المربض مديونه وهو مديون بمستفرق غيرجائزان كالالمديون أجنبيا منه وابراؤه مديونه الوارث له غير جائز مطلقا سواه كان المريض مديونا أم لا وسواه كان الدين ثابتا له عليه اصالة أوكفالة

⁽ماد ٥٦٨٠) براء الزجة زوجها في مرضها الذي مات فيه موقوف على أجازة مهة الورثة

فالذى علم ان الشخص متى أقر لقديره بدبن وهو صحيح غير محجور عليه نقد هداالاقرار من كل ماله سواء كان المقر له أجنبيا من المقر أو وارثا له وسواء كان المقر مديناأ وغيرمد بن أمااذا أقروهو مريض مرض الموت فلا ينفذ اقراره الا اذا كان المقر له أجنبيا ولم يكن المقر مديونا ويترتب على نفاذ الاقرار الزام المقر بكل الديون سواء لزمته فى حال صحته أو فى حال مرضه ولكن اذا لم يقض المديون الديون حال حياته بل مات وهي فى ذمته فلا يكون حكمها واحداً بالنسبة لقضائها بل تقضى ديون الصحة أولا من التركة ثم ديون المرض ولا بأس من أن نبين لك الحقوق المتعلقة بالتركة بوجه الاجال تاركين النفصيل الى شرح مادة (٥٨٣) فاعلم ان التركة يتعلق بها حقوق أربعة مرتبة كالاتنى

أولا التعميز وهو فسل ما يحتاج اليه الميت من حــين موته الى حين دفنه بلا اسراف ولا تقتير

ثانيا قضاء الدين ولكرخ يقدم دين الصحة على دين المرض عند ماتضيق التركة عن الوفاء بالكل

ودين الصحة هو مالزم الشخص فى حال صحته سواء علم بالبينة أو بالاقرار وما لزمه فى حال سرمنه بشرط ان يعلم ثبوته بطريق المعاينة كبيع مشاهد عمل القيمة واتلاف مال النير ويسمى الأول دين صحة حقيقة والثانى دين صحة حما أى انه مساؤله فى الحديم

ودين المرض هو ما أقر يه في مرض موته وليس هناك طريق لاثبات هذا الدين الا إلا تراو ثالثاً تنفيذ ما أوصبي به من ثلث ما يقى بعد التجهيز وقضاء الدين لامن ثلث كل التركة

رابعا الارث فيقسم باقى التركة على المستحقين له بعد اخراج الحقوق المتقدمة كما ستعله في شرح مادة (٨٤٥) – انظر مادة (٨٩٥)

فقد ظهر جلياً أن الديون بالنسبة لقضائها ليست في درجة واحدة بل ديون الصحة مقدمة على ديون المرض وحينئذ فاذا أراد المريض أن يقضى ديون بعض الغرماء دون البمض الآخر فلا يخلو الحال من أحد أمرين للاول أن تكون التركة تنى بكل الديون له الثانى أن لا تكون كذلك. فان كان الاول فلا يعارضه أحد لانه لم يوثر بهذا العمل على حق أحد من الدائين

وان كان الثاني وهو ما اذا كانت التركة غير وافية بجميع الديون فاما أن تكون الديون ختلفة في الحكم أو متساوية فيه فان كان الاول فان أراد أن يقضى الدين القوى وهو دين الصحة فلا حق لصاحب الدين الضعيف في الممارضة لان حقه مؤخر وان أواد قضاء الديون الضميفة وهي ديون المرض ثبت تساحب الدين القوى حق ممارضته لنقدم حقه

وان كان الثاني وهو ما اذا كانت الديون متساوية في الحكم بان كانت

⁽ مادة ٦٦٩) الدين مقدم على الوصية والوصية مقدمة على الارث ودين الصحة مطلقا سواء علم بيئة أو علم بالاقرار وما لزمه فى مرضه بسب معروف كذكاح مشاهد يجمر المثل وبيع مشاهد بمثل القيمة والالافعال القير مشاهد أيضاً كلي ذلك مقدم على ما اقر به في مرض موته ولو كان المقر به في الموضيه وديسة

كلها ديون صحة أو كلها ديون مرض ثبت لهم حتى الاعتراض على تفضيله بمضهم على البعض الآخر لنماتي حتى الجميع بما في يده على السواء ولافرق في هذا الحكم بين ما اذا كان المأخوذ مهراً أو أجرة شيء استوفى منفعته أو غيرهما

ويستشى من ذلك مسألتان الاولى اذا أدى بدل ما استقرضه فى مرضه الثانية اذا دفع ثمن ما اشتراه فى مرضه بمثل القيمة الا أنه يشترط ثبوت كل من القرض والشراء بالبرهان لا يمجرد الاقرار والسبب فى ذلك انه حصل فى يده مثل ما تقدوحتى الغرماء تعلق بمالية التركة لا باعيانها فاذا حصل له مثل ما دفع فلا يعد تفويتا لحقوقهم

ولكن محل ذلك اذا أعطى المريض ما ذكر حال حياته فان مات قبل الدفع فلا يخلو الحال بالنسبة للمبيع من أحداً مرين الاول أن يكون موجوداً أحت يد البائع الثانى أن يكون سلمه الى المشترى في حياته فان كان الاول ثبت له حق المنع حتى يستوفى ثمنه _ وان كان الثانى وهو ما اذا سلمه الى المشترى ثم مات قبل أن يدفع اليه الثمن فالبائع أسوة الغرما، ولووجد المبيع بسيته في التركة لأن البائع لما سلم المبيع وقبضه المشترى باذنه فقد أسقط حقه في الحبس حتى يستوفى المثن فصار المبيع من مملوكات المشترى لاحق للبائع فيه وانما للبائع مطالبة المشترى بالثمن لا غير فيكون دائنا مثل غيره فلا يميز عن غيره _ انظر مادة (٥٠٠)

⁽ مادة ٥٧٠) ليس المريــض أنــــيقشى دين بـض غرمائه دون البمض عند الساوي الدبون حكما ولوكان ذلك اعطاء مهر الرّوجة أو ابقاء أجرة بل تشاركـالزوجة

﴿ الْفَصَلِ الْخَامَسُ ﴾ (في أحكام المفقود)

هو فى اللغة اسم مفعول من فقدت الشيء اذاً صلاته ومعناه فى اصطلاح الفقهاء غائب لم يدرأ على هو أم ميت .. انظر مادة (٧١٥)

والمفقود اما أن يترك وكيلا تبل فقده واما ان لا يترك فان كان الاول فهو الذي يجفظ أمواله وبدير مصالح؛ لبقاء عقد التوكيل بمد الفقد

ويترتب على هذا أن المفقود إن كانتله ورثة فلا حق لهم في نرع المال. من تحت يد الوكيل لا نهم لا يستحقون ماله بطريق الارت لا بعد التحقق من الموت وهذا ليس كذلك وان لم تكن له ورثة فليس لا مين بيت المال نزع ماله من يد هذا الوكيل ولا يملك هذا الوكيل تعمير عقارات المفقود اذا احتاجت لذلك الا باذن من القاضى وقالوا فى توجيه ذلك أنه بجوز أن يكون النائب قد توفى فلا يكون الوكيل وصيا _ انظرمادة (٧٧ه)

وان كان الثانى وهو ما 'ذا لم يترك الغائب وكيلا أمَّام له القاضي من

ومن يستحق الاجرة غرما، الصحة ويستثنى من ذلك ما اذا أدى بدل مااهة قرضه في مرضه أو نقد تمن مااشة السيخة والنائم المرضه أو نقد تمن مااشتراء فيه بمثل القيمة اذا ثبت الله السيخة الدرماء مالم تمكن المعن المستقرضه فيه حتى مات فالبائع السوة الفرماء مالم تمكن العبن المبينة باقية في يد البائع فان كانت في يده تقدم على غيره

« مادة ٧١ه ؟ المفقود هو النائب الذي لا يدرى مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته (مادة ٧١ه) اذا ترك المفقود وكيلا قبل غيابه لحقيظ أمواله وادار تعمالحه فلا يشزل وكيله بفقده ولا تنزع الورثة المال من يده ولا أمين بيت المالولو كان المفقود لاوارث له أصلا • وليس للوكيل تعمير عقارات المفقود اذا احتاجت الى تعمير الابأذن من الحاكم

يحصى أمواله سواء كانت منقولاً أو عقارا وينديها بما يكون فيه المصلحة للغائب فيقبض أجرة أملاكه المستأجرة قبل الفقد ويؤجر غيرهما ويقبض الديون التي أقرت بها الغرماء ومثلها الودائع ويخاصم فى الحقوق التى وحبت بمقدد لانه أصيل فيها — انظرمادة (٧٧ه)

ولما كان المفقود عاجراً عن النظر في مصاحة نفسه والقاضى هو الذى يتسارع اليه الفساد من ماله سواء كان هذا المال منقولا أو عقارا قالاول كالفواكه والتاني كارض أوبيت على شاطئ، ثهر بخشى عليهما منه لانه تمذر عليه حفظ صورته وممناه فتعيين النظر فيه بحفظ المدى وبعد البيع بحفظ الثمن بما يراه صالحا فان ظهرت حياة المفقود سلمه اليه وان حكم بموته بعد مضى المدة القانونية سلمه لن يستحقه من ورثته انظر مادة (٧٤)

ولكن محل حفظ الثمن المذكوراذا الم يكن هنـاك من يستحق على النيائب النفقة فان كان أنفق القاضى أو الوكيل الذي أقامه مقامه عليهم منـه ومثل هذا الثمن في الحكم المال الموجود في بيت المفقود ان كان من جنس النفقة لكن بشرط أن يكون المستحق لها هم الاصول والفروع والزوجة

د مادة ۱۲۳ ه اذا لم يكن المفقود ترك وكيلايسب له القاضي وكيلا مجسى أمواله المتقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها ومجسل غلائه وريع عقاراته ويقبض دبونه التي أفرت بها غرماؤه

^{﴿ (}مادة ٧٤) للقاضي أن ببيع مايتسارع اليه الفساد من مال المفقود متقولا كان أو عَفَازاً ويجفظ تمنه ليمطى له ان ظهر حيا او ان يستحقه من ورثمته بعد الحسكم بموته ولميس له أن يبيع شيئا تما لا يخشي عليه الفسادلا لنفقة عياله ولا لفيرها

لان تفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضى ولهذا لو ظفروا بماله أخذوه من غير قضاء فيكون القضاء اعانة لهم علىوصولهم الىما يستحقون فلايكون قضاء على الغائب ولذا لا ينفق على غير من ذكروا كالاخوة والاعمام وغيرهم لان نفقتهم لا تجب الا بقضاء القاضى ولا يجوز الفضاء على الغائب

والوديمة والدين مثل ما ذكر فى الحكسم ولكن لا ينفق على الزوجة والاصول والفروع منهما الا اذا كان كل من المودع والمديون مقرآ بالوديمة أو الدين والزوجية أو النسب فان لم يقر بذلك فان كان القاضى يعلم كل ذلك حكم بالنفقة أيضا وان كان يعلم بيعضه يشترط الافرار بما لم يعلمه ـــ انظر مادة (٧٥)

ومن حيث أن المفقود غير معلوم الحال فلا يمكننا الحكم عليه بأحكام الاحياء أو الاموات ولذا نص الفقهاء على ان الاحكام عليه مختلفة فقالوا انه يستبر حيا فى بعض الاحكام ويعتبر ميتا بالنسبة للبعض الآخر _ فيعتسبر حيا بالنسبة للاحكام التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته حيا بالنسبة للاحكام التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته

وينبغي على ذلك آنه لا يفرق بينه ويين زوجته فلا يجوز لهما التزوج بغيره ولا يقسم ماله على ورئته ولا تفسيخ اجاراته التى عقدها قبل فقده بل تستمر كل هذه الاشياه الى ظهور الحال وحيننذيحكم بحسبها ويعتبر ميتا

⁽ مادة ٧٥) للوكيل المتصوب أن ينفق على عرس للفقود وعلى أصوله وفروعه المستحقين النفقة من ماله الحاصل فى ييته أو الواصل من ثمن بيع مايتسارع اليهالفسأد أو من مال مودع عند مقر أو دين على مقر

بالنسبة للاحكام التي تنفمه وتضرغيره وهيالمتوقفة على ثبوتحياته •

وينبنى على ذلك أنه لا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه الوصية أذا اوصى له بشئ ومات الموصى وهو مفقود بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية إلى خلهور حياته أو الحسكم بوفاته فأن ظهر أنه حي استحق الارث والوصية وأن لم تظهر حياته وحكم بموته فالموقوف لاجله من الارث والوصية يكون لورثة المورث والموصى انظر مادتى (٧٧٥ و ٧٧٥)

ولما كانم الحكم بالبقاء في هذه الدنيا مستحيلا اذلا بدلكل شخص من يوم تعتريه فيه المنية والمفقود كذلك فلا يمكن الحكم باستمرار حياته الا ان هذا اليوم مجول لنا احتيج الى بيان المدة التى يحكم بموته بعد مضيها من تاريخ فقده ولكن لما لم يرد بها تقدير شرعا اختلفت المذاهب فيها وتشعبت آراء بعضها والذى يؤخذ من كلام الحنفية انه لا يحكم بوقاته الااذا انقرضت اقرانه من بلده فاذا لم يبق أحد من أقرانه حيا حكم بموته لان الشيء الذى تقع الحاجة الى معرفته يكون طريقه في الشرع الرجوع الى امثاله فان تعذر المنحص عن الاقران حكم بموته بعد مضى تسعين سنسة من وقت ولاذته

⁽ مادة ٧٦٦) المقفود يعتبر حيا فى حتى الاحكام التي تضره وهى أأتى تتوقف على ثبوت موته فلا يتزوج عرسه أحد ولا يقسم ماله علىورثته ولاتفسخ اجاراته ولا يفرق يينه وبين عرسه ولو بعد مضى أرج سنين قبل ظهور الحال

⁽ مادة ٧٧ه)المفقود يعتبر ميتافىحق الاحكام التي تنفعه وتضرغير. وهي المنوقفة على ثبوت حياته قلا يرث من غير. ولا يحكم باستحقاقه الوصية أذا أوسي له بوصية بل يوقف نصيبه فى الارث وقسطه فى الوصية الى ظهور حياته أو الحكم بوفاته

--انظر مادة (٧٧٥)

ومتى حكم بموت المفقود يستبر ميتا بالنسبة لما له من تاريخ الحكم وبالنسبة لمال غيره من يوم الفقد ويترتب على الاول أن ماله يقسم بين ورثتة الموجودين وقت صدورالحكم بموته فلاشي المن مات قبله لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا يعد تحقق موت المورث ويترتب على الثاني أن المال الذي وقف لاجله من المورث أو الموصى برد الى ورثة ،ورثه أو ورثة الموصى الوجودين وقت موت المورث أو الموصى لا وقت الحسكم بموت المفقود المؤرم)

فاذ لم تظهر حياة المفقود اتبعنا الاحكام المتقدمة أما اذا ظهرت جياته في وقت من الاوقات فاما أن يكون هذا الظهور قبل الحكم بالوفاة واما أن يكون بعده فان كان الاول ورث بمن مات قبل ذلك من أقاربه واستحق ما كان موصى له به فيأخذ الموقوف لاجله وان كان الثانى فالباقى من ماله في أيدى ورثته يكون له واما الحالك أو المستهلك فلا يأخذ منهم بدله لانهم لم يستولوا عليه من تاتفاه أنفسهم بل محكم من القاضى فلا يكونون متعدين

⁽ مادة ۷۷۸) يحكم بوقاة المنقود اذا انقرضت افرانه في بلده قان تمذرالتفحص عن الافران وحكم القاضى بموته بعد مفي تسمين سنة من حين ولادته صعحكمه (مادة ۷۷۹) متي حكم بموت المقفود يقسم ماله بسين ورثته الموجودين وقت صدور الحسكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورته عندموته ويرد الموصي له به ان كانت له وصية الي ورثة الموصى وتعتد عند ذلك زوجنه عدة الوفاة وتحل الازواج بعد افضائها

فينتني عنهم الضمان ... انظر مادة (٥٨٠)

وعل انتظار المفقود المدة المتقدمة اذا لم يدع أحد صاحب شأن أنه توفى اما اذا حصل ذلك بان ادعت زوجته أو ورثته ذلك فالقاضى يسمع هذه الدعوى ولكن لما كان الحكم لا بدأن يكون على حاضر فالقاضى بجمل الوكيل الذى ييده مال المفقود خصاعنه فان لم يكن له وكيل ينصب له قيما تقام عليه الدعوى فيسممها القاضى ويتحرى عن صدقها. بقدر مافى وسمه فان ثبتت لديه بالطريق الشرعى حكم عا تقتضيه انظر مادة (٨١)

⁽ مادة ٥٨٠) اذا علمت حيـاة المفنود أو حضر حياً فى وقت من الاوقات فانه يرث بمن مات قبل ذلك من أقاربه فان عاد حيا بعد الحكم بموته فالباقي مر_ ماله فى أيذى ورثته يكون ، ولا يطالب أحداً شهم بما ذهب

⁽ مَادَةٌ ٥٨١) أذا أدعت زوجية المفقودُ موته أو أدعاه الورد أو غيرهم مسن ارباب الحقوق واقيمت البيئة على ذلك يجمل النساضى الوكمل الذى يبده مال المفقود خصها عنه وأن لم يكن له وكمل يتصب له قيما تقبل عليه البينة لاثبات دعوى موته

الحجز ً (لثانی ﴿ فِ الموارث وفيه أبواب ﴾

🎉 الباب الاول 💸

(فى صوابط عمومية)

اعلم أن هذا العلم له تعريف وأركان وأسباب وشروطوموا بموحقوق متملقة بالتركة ومستحقون للتركة واليك بيانها

(تمريف علم الميراث)

علم الميراث هو علم باصول فقه وحساب تعرّ ف حق كل وارث من اتركة

(أركان الميراث)

اركان الميراث ثلاثة اولها مورّث وهو من يستحق غيره أزيرث منه ونانيها وارث للمورّث وهو من فيه قوة أخذ التركة أو بمضهالقرابة أو زوجيــة أو ولا.

وثالثها شىء موروث فاذافقدت هذه الاركان فقدالارثوان وجدت وجد (أسباب الميراث) ·

أسباب الميراث ثلاثة الاول الزواج الصحيح ولو بلا وط، ولا خلوة الثانىالنسبأى القرابة ويدخل نحته ثلاثة انواع ـ اولها ذووالفروض كالام ـ ثانيها المصبات كالاخ الشقيق والم الشقيق ـ ثالثها ذوو الارحام كالأعمام لام

الثالث الولاء سواء كان آنيا من جهة العتقاو من جهة الموالاة (شروط الميراث)

شروط الميراث ثلاثة الاول موت المورث حقيقة او حكما او تقديرا فالموت الحكمى بأن يحكم القاضى عوته لنا والموت الحكمى بأن يحكم القاضى عوته وهذا فى المفقود والموت التقديرى كالجنين الذى ينفصل بجناية على امه الثانى تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء تقديراً فالحياة المقيقية بأن يشاهد الوارث حيا بعد موت المورث والحياة التقديرية كالحا

الثالث العلم بالجمهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث والمورث—انظر مادة (٨٥٠)

(الحقوق المتعلقه بالتركة)

الاموال التي يتركها المتوفى لا تخلو حالها من احد امرين الاول ان يتماق بها حق غيره حال حياته . الثانى ان لا يتماق بها ذلك الحق فان كان الاول كالشيء المرهون كان المرتهن احق به من سائر الغرماء ومعنى ذلك

⁽ مادة ١٨٧) شروظ الميراث ثلاثة

⁽ اولا) تحقق موت المورث او الحاقه بالمو تي حكما

⁽ ثانياً) تحقق حياة الواوث بعد موت المورث او الحاقه بالاحياء تقديراً (ثالثاً) العلم بالجمة التي بها الارث وبالفرجة التريجتمع فيهاالوارث والممورث

ادالمرتهن يستوفى دينه اوًلا من ثمنه وان كان الثانى فهناك حقوق اربعة . مرتبة اى مقدم بعضها على بعض

الاو لالتجيز وهو فعل ما يختاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه ويخرج من كل ماله بلا اسراف ولا تقتير

الحق الثانى من الحقوق المتعلقة بالتركة قضاء دينه الذى له مطالب من جمة الخلق فيخرج من ماله بعد التجييز

الحق الثالث من الحقوق المتعلقة بالتركة تنفيــذ ما أوصى به من ثلث مايتى بعد التجهيز وقضاء الدين لا من ثلث كل المال

الحق الرابع من الحقوق المتعلمة بالتركة الارث

فيئند يقسم الباقى بعد الحقوق المتقدمة على الورثة الذين ثبت ارتهم بالكتاب الروجان قال بالكتاب أو السنة او الاجماع فمن الذين ثبت ارتهم بالكتاب الروجان قال تمالى (ولكم نصف ما ترك ازواجكم الح) والذين ثبت الشهر الصلاة والسلام و اطعموا الجدات السدس » ومن الذين ثبت ارتهم بالاجماع الجد فانهم اجموا على أنه قائم مقام الاب عند عدمه وابن الابن فانها قائمة أجمعو أيضا على أنه قائم مقام الابن عند عدمه وبنت الابن فانها قائمة مقام البنت الصلبية عند عدمها بالاجماع

وعل القسمة اذا تمددت الورثة فان كلا يأخذ حقه من التركة فاذا كان الموجود من الورثة واحداً فقط فان كان عصبة كالابن أخذ الكل بطريق التمصيب وان كان صاحب فرض كالبنت أخذ بعض التركة بطريق الفرض والبعض الآخر بطريق ألرد ــ انظر مادة (٥٨٣)

وبعد التجهيز وقضاء الدين وتنفيذ الوصية من الثلث اذا كانت لاجنبي ولم تجز الورثة يعطى الباقى للمستحقين الا انهم ليسوا فى مرتبة واحدة بل بمضهم اولى من البعض الآخر عند الاجتماع— وهم عشرة

الأُول صاحب الفرض وهـو من فرض له سهم فى القرآن المزيز او السنة او الاجماع

واصحاب الفروض اثنا عشر اربعة من الذكوروهم الابوالجدالصحيح وان علا والاخ لأم والزوج وثمانية مـن الاناث وهن البنت وبنت الابن وان نزل ابوها والام والجدة الصحيحة والاخت الشقيقـة والاخت لاب والاخت لأم والزوجة

اثنائى من المستحقين للتركة الماصب بنفسة من النسب وهومن يأخذ ما بنى من التركة بعد اخذ اصحاب الفروض فروضهم او يأخذال كل عندعدم اصحاب الفروض

والماصب بنفسه النسي ينعصر في ادبع جهات البنوة والابوة والابوة والاخوة والاخوة والاخوة والاخوة والاخوة تشمل الأبن وابن الابنوانسفل والاخوة تشمل الأب والجد الصحيح وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق وابن الاخ لاب وان نزل كل منهما والعمومة تشمل الم الشقيق والن الم لاب وان نزل كل منهما فهؤلاء هم المصبات النسبية

[﴿] مَادة ٥٨٣ ، تَتَمَلَق بِمَالَ المِيتَ حَقُوقَ ارْبِعَة مَقَدَم بِعَضَهَا عَلَى بِعَضَ

الثالث من المستحقين من النركة العصبة السببيه وهو الشخصالمعيّق سواء كان مذكرا أو مؤنثا

فاذا توفى شخص وترك أسحاب فروض وعاصبا نسبيا وعاصباسبيا أخذ المحاب الفروض فروضهم وان بقى شىء من التركة أخذه الماصب النسبي ولا شئ للماصب السببي لانه متاخر عنه فاذا لم يكن هناك عاصب نسبي أخذ الماصب السببي ما أبقت أصحاب الفرائض

الرابع من المستحقين المتركة عصبة العاصب السبي بانفسهم ولا يكونون الا من الذكور وهم منحصرون في أربع جهات الاولى بنوة المعتق و تشمل ابنه وابن ابنه وان سفل و الثانية أبوته وتشمل أب المعتق وجده الصحيح وان علا و الثالثة اخوة المعتق و تشمل الاخ الشقيق والاخلاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخلاب وابن نزل كل مهما وابن عمه لا يه واد نزل كل منهما المناقيق وعمه لا يه وابن عمه الشقيق وابن عمه لا يه واد نزل كل منهما الخامس ذو و الرد فيرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم

اولا » بيدأ من التركة بما محتاج اليه الميت من حين موته الى دقه
 (ثانيا) قضاه ما وجيف الذمة من الديون من جميع ما بهى من ماله

⁽ثالًا) تَنفيذ ما أوصى يه من ثلث ما بقى بعد الدين

⁽رابعًا) قسمة الباقي آذا تعددت الورثة الذين ثبت آرئهم بالكتاب أو السنة أو الاجماع والزوجة فالهما لا برثان كل الاجماع والزوجة فالهما لا برثان كل التركة هذا اذا لم يتعلق بها حق النير كالرهن أو غديره من الحقوق المتعلقة بنير المبال، في حال الحياة

فالرد عليهم لا يكون الا عند عدم العصبات سواء كانت نسبية أو سببية اذ ثو وجد عاصب مطلقاً أخذ ما أبقته اصحاب الفرائض ولا يتأتى ايضا الا إذا كانت فروضهم غير مستنرقة للتركة لان الفروض لو استغرقتها لم يبق شيء حتى يرد عليهم . ثم انه لا يرد على اصحاب الفروض السببية وهماالزوجان

السادس من المستحقين للتركة ذوو الارحام وهم الذين لم قرابة للميت وابسوا بعصبة ولا ذوى فرض وحيث قد عرفت بما تقدم اصحاب الفروض والعصبات تعرف ان كل من كان قريبا للميت وليس واحدا مهما فهو من ذوى الارحام كابن البنت وبنت البنت وأبي الام وابن الاخت وستعرف جيمهم عند كيفية أوربهم

السابع من المستحقين للتركة مولى الموالاة وهو الذي قبل موالاة الميت حين قال له أنت مولاي ترثي اذات وتعقل عني اذاجنيت فالشخص الموالى بكسر اللام يقال له الأدنى والموالى بفتحها يقال له الأعلى ويشترط في الادنى ستة شروط

الاول أن يكون حراً . الثانى أن يكون غير عربى . الثالث أن لا يكون ممتقا . الرابع أن لا يكون له وارث نسبى بأن لم يكن له ابن أو أخ مثلا الحامس أن لا يكون بيت المال عقل عنه . السادس أن لا يكون عقل عنه . مولى موالاة آخر

فنى حصل عقد بالكيفية المتقدمة وتوفرت الشروط فى الموالى بكسر اللام ثبتت الولاية عليه للموالى بفتحها وصار وارثاله عند عدم من ذكر قبله من المستحقين واذا فرضأن الموالى يفتح اللام توفرت فيه الشروط التقدمة ووالى الآخر صح وصار كل منهما وليا للآخر برثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى فعقد الوالاة كما يصح من جانب واحديصح من الجانبين متى توفرت الشروط فى كل منهما

النامن من المستحقين للتركة المقر له بالنسب ولكن لابد فيــه مسن قيود أربعة ـــــ الاول أن يكون مجهول النسب

الثاني أن يكون محمولا على غيره كأن يقول المقر هذا الني أو عمى مثلا فان هذا الاقرار يتضمن حمل النسب على النير وهو الابق الثال الاول والجد في المثال الثاني وهو غير صحيح في حق ذلك النير ويصح في حق نفسه فتازمه الاحكام من النفقة والحضائة والارث الثالث عدم ثبوت نفس المقر له من ذلك النير بأن لم يصدئه المقرطيه في هذا النسب الرابع أن يموت المقر على اقراره فلو رجع عنه أو أنكره ثم مات لا يرث المقر له من المقر فاذا توفي شخص ولم يترك الاالمقر له بالنسب على النير أخذ كل التركة و كذلك اذا توفي شخص ولم يترك الاالمقر له بالنسب على النير أخذ كل التركة و كذلك اذا ترك احد الزوجين ممه فان أحد الزجين يأخذ فرضه والمقر له بالنسب المذكور يأخذ الباقى لان أحد الزوجين لا يردعليه

الناسع من المستحقين للتركة الموصى له بما زاد على الثلث فلا يستحق الموصى له الزائد على الثلث سواء كان الدكل أولا الا اذا لم يوجد أحدُ ممن تقدم أو وجد ولكن لايستحق كل التركة كأحدالزوجين أنه لايستحق الا فرضه وحينثذ فليس له الحق في المارضة

الماشر من المستحقين للتركة بيت المال وهو مكاذ يوضعفه المال محت

يد أمين ليصرف في مصارفه الشرعية أى اذا لم يوجد واحد من المذكورين توضّع التركة فى بيت المال على انها مال ضائع فصارت لجميع المسلمين فنوضع تحت يد الامين ليصرفها فى مصارفها الشرعية -- انظر مادة (٥٨٤)

-ع﴿ البابالثانى ﴾ ﴿ فِي الموانع من الارث ﴾

اعلم ان الموافع جمع مانع وهو في عَرف الفرضيين ماتفوت به أهليـــة الارث بعد تيامسببه والموانع المذكورة أربعة

الاول الرق وهو يمنع التوارث مطلقـاً أى سواء كان كاملا كالقن

(مادة ٥٨٤) المستحقون للتركة عشر تاصناف مقدم بعضهاعلى بعض كالقرئيب الآتى الاول _ صاحب الفرض وهو من فرضاله سهم في الفرز أو السنة أوالاجماع الثانى _ المصبة من النسب وهو من يأخذ ما بقى من التركة بعد الفرض او الدكل عند عدم صاحب الفرض

الثالث ــ العصبة السببية وهو مولى الدتاقة وهى عصوبة سبها لعمة المعتق الرابع ــ عصبة بالقسهم على الترتيب والمستق لا يرث من معتقه الخامس ــ الرد على ذوى الفروض التسببة بقدر حقوقهم

السادس ــ ذوو َالارحام عند عدم الرد على ذويالفروض وذوو الرحم همالذين لهم قرابة للميت رلايــوا بعصبة ولا ذوى سهم

السابع _ مولى الموالاة وهو كل شخص والاه آخر بشرط كون الادنى حرا غير عربي ولا مقد عدد الله المربي ولا له وارث لسي ولا عقل عنه بيت المسال أو مولى موالاة آخر وكوه مجهول النسب بان قال انت مولاي ترثنى اذا مت وتعقل عني اذا جنيت وقال الآخر وهو حر مكاف قبات فيصح هذا العقد ويصير القابل وارثا واذا كان الآخر أيضا مجهول النسب الى آخر شروط الادنى وقال للاول مثل ذاكرة ورث

والمكاتب أو ناقصاً كالمدبر وأم الولد

وائما كان الرق مانما من الارث لانه ينافى أهليـة الملك اذ الرقيق لا يملك المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضا بالارث ولان جميع مافى يده من المال لمولاه فلو ورثناه من اقاربه لدفع المال الذى أخذه لسيده فيكون توريثا للاجنبي بلا سبب وهو باطل اجماعاً—افظر مادة (٥٨٥)

الثانى من موانع الارثالقتل ولكن ليس كل قتل مانما منه وذلك ان القتل الذى تتعلق به أحكام مخصوصة على خمسة أنواع ـ الاول الممدالثانى شبه العمد الثالث الخطأ الرابع ماجرى مجرى الخطأ الخامس القتل بتسبب فالذى يمنع الارث من هـذه الانواع هو القتل الذى يتعلق به حكم القصاص او الكفارة وهو الاربعة الاول فان الاول فيه القصاص والثلاثة

كل منهما صاحبه وعقل عـنه فمن ماتوترك مولي الموالاة وأحدالزوجين فالباقى من التركة بعد نصيبـأحد الزوجين له

الثامن ــ المغر له بالنسب وهو من أقر له شخص آنه أخوء أو عمه مجميت لم يثبت باقراره نسبه من أبى المقر وان بصر المقر على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم يكن للمقر وارث معروف غير أحد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فما هي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين فهو له

الناسم ... الموسى له مجميع المال وهو من أوسى له شخص لا وارث له غير أحد الزوجين أو لا وارث له أصلا فله باقى التركة مد نسيب الزوج أو الزوجة أو كلما الماشر ... بيت المال يوضع فيه المال الذي لا مستحق له نمن ذكر بطريق الحفظ وبصرف في مصارفه

(مادة ٥٨٥) مواقع الارث أبعة

(الاول) الرق وافراكان كالتن والمكانب أو ناقصا كالمدير وام الواد لان الرق ينافى اهلية الارث لائها باهلية الملث رقبة التى بعده فيها الكفارة وان كانت فيها الدية أيضاً ــ واماالقتل بتسبب كما اذا حفر شخص بئراً او وضع حجراً فى غير ملكه فوقع مورثه فى البئر أو عثر فى الحجر فوقع فمات فانه لا يحرم من الميراث

والفتل المعد لا يمنع من الارث الا اذا كان بغير حق فان كان بحق كما اذا تتل مورثه تصاصا أو حداً بان قتل الزوج امرأته أو ذات رحم من عارمه الاناث لاجل الزنا فانه برث منها عندنا لكن لا بدمن تحقق الزنا أما يمجرد النهمة فلا يرث أو دفعا عن نفسه كما اذا اراد مورثه قتله ولا يمكن دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله فاله برثه

ومثله مااذا كان القاتل صبيا أو بجنونا فانه يرث المقتول ايضا — انظر مادة (٨٦٠)

الثالث من موانع الارث اختلاف الدين فلا يرث المسلم من غيرالمسلم ولا غير المسلم من المسلم فاذا كان اخوان أحسدهما مسلم والآخر غير مسلم ومات أحدهما فلا يرثه الآخر وكذالونزوج مسلم بغير مسلمة وكانت كتابية ومات أحدهما فلا يرثه الآخر

وأما الشخص المرتدوهو الراجع عن دين الاسلام عاقلا طاثماسواء

⁽ مادة ٥٨٦) (الثانى) القتل الذى يتملق به حكم القصاص او الكفارةوهو اما عمد وفيه الأثم والدينا المفلطة لا الفوداو خطأ كان رمى صيدا فأصاب السانا وفيه الكفارة والدية فني هذه الاحوال لا برث القاتل المقتول اذا لم يكن الفتل محق اما أذا قتل مورثه قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا حرمان من الارث وكذا لو كان القتل تسببا بلا مباشرة او كان القاتل صبيا او جنونا لمدم حكم القصاص او الكفارة بذلك

كان • له كراً أو مؤتثا فلا يرث من المسلم ولا من غيره ولو مرتدا ولـكمن ليس ذلك لاختلاف الدين لانه لا دين له لان ما انتقل اليــه لا يقر عليه والمعتبر في الارث الملة

ويرثه غيره ولكن ان كان الشخص المرتد مؤنثا أخذ وارثها جميع ماتركته سواء اكتسبته حال اسلامها أو حال ردتها وان كان مذكراً أخذ وارثه ماله الذي اكتسبه حال اسلامه وأما مااكتسبه حال ردته فيكون فيثا ليمت مال المسلمين انظر مادة (٥٨٧)

الرابع من موانع الارث اختلاف الدارين وهذ المانع خاس بفير المسلمين لان دار الاسلام دار أحكام فلا نختاف الدار فها بين المسلم بين لان حكم الاسلام يجمعهم اذ هو لا يتغير في وقت من الاوقات

فلا توارث بين المستأمن والذمى وان كان سبب الارث كالفرابة موجوداً ولا توارث بين الحربيين ولا المستأمنين اذا اختلفت دارهما بان يكون أحدهما فرنساويا والآخر انكايزيا مثلا

⁽مادة ٥٨٧) (الثالث) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من المسلم ولا المسلم من المسلم ولا المسلم الكافر مجلاف المردة فا مدال المسلم والما ما اكتسبه في حال ردته فيوضع في بيت المال هذا في حق المردة الدكر والما المرأة المرددة فيرث قريبها المسلم ما اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ودتها (مادة ٨٨٥) (الرابع) اختلاف الداربن في حق المستأمن والذي في دا الاسلام

﴿ الباب الثالث ﴾ (فى أصحاب الفروض وبيان فروضهم)

اعلم أن الارث المجمع عليه نوعان الاول ارث بالفرض والشانى ارث بالنعصيب والفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى لاصحاب الفروض سستة لا سابع لها وهي النصف والربع والمجنن والثلثان والثلث والشدت والسدس وأصحاب هذه الفروض اثنا عشر أربعة من الرجال وتمانية من الاناث فالاربعة هم الاب والجد الصحيح وان علا والاخ لام والزوج والثمانية هن البنت وبنت الابن والام والجدة الصحيحة والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والزوجة

وبعض هؤ لا. يكون عاصبا بنفسه مع كونه صاحب فرض أيضا وهما اثنان الاب والجد ــــ انظر مادة (٥٨٩)

فقد عرفت أن الفروض المقدرة ستة ومستحقيها اتناعشر ولكنك لم تعرف من يستحق منهم النصف ومن يستحق الثمن ومن يستحق الثلث الخ مع انه لا بدلك من معرفة ذلك فاليك البيان.

وفى حقاطر بيين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفى حق الحربى والذمى ويوقف مال المسئامن في دار الاسلام الى ورثته الذين فى دار الحرب اذا أتحدث دارهما (مادة ٥٨٥) الارث المجمع عليه ثوعان ارت يالفرض وارث بالنصيب والفروض المقدرة فى الدرآن الذيز ستة النصف والرجم والثمن والثلثان والثلث والسدس وأصحابها اثنا عشر أربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو أبو الاب وان علا والاخ لام والزوج : ومن النساء ثمانيسة هن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وإن سفاد والاخت لابوالاخت لام والام والجدة المحيدة

(من يستحق النصف)

يستحق النصف من أصحاب الفروض المتقدمة خمسة ـ الاول الزوج نكن بشرط أن لا يكون للزوجة فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان سفل والبنت وبنت الابن وان سفل أيضا ولا فرق بين أن يكون الفرع الوارث للزوجة من الزوج أو من غيره

الثانى البنت الصلبية وهى التى لبس يينها ويين المتوفى واسطة بشرط أن تكون منفردة وأن لا يكون ممها ابن المتوفى فان وجدمها مثلها استحقتا الثلثين وان وجد معها ابن ورثت معه بالتمصيب أى المذ كرضمف ما المؤنث الثالث بنت الابن بشرط ان تكون واحدة ومنفردة عن الصلبية وان لا يكون ممها ممصب فان وجدت مع مثلها استحقتا الثلثين وان وجدت مع مثلها استحقتا الثلثين وان وجد ممهامعصب ورثت بالتمصيب أى الذكر ضعف ما اللائق

الرابع الاخت لابوين أى الشقيقة بشرط كينها واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن والاخ الشقيق فأن كانت اختان شقيقان اخذانا الثلثين وان وجدت مع البنت او بنت الابن أو معهما ورثت بالتعصيب مع الغير أى يعد أخذ ذوى الفروض فروضهم تأخذ هى الباقى وان وجد معها اخ شقيق او اكثر ورثت معه للذكر مثل حظ الانتيين ولكن عمل ذلك اذا لم يكن معها حاجب لها وهو كل من الفرع والاصل الوارث المذكر

الخامس الاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت الصلبية

وبنت الابن والاخ لاب فان وجدت مع مثلها أو البنت الصلبية أو بنت الابن أو البنت الصلبية أو بنت الابن أو الاخ الابن أو الاخت الشقيقة اذا لم بكن ممهما من يحجبها فان وجد فلا تأخذ شيئاً وهو ما تقدم فى الاخت الشقيقة ويزادعليه الاخ الشقيق والاختاف الشقيقة اذا صارت عصبة مع النير والاختاف الشقيقتان اذا لم يكن معها معصب — انظر مادة (٥٠٠)

(من يستحق الربع)

يستحق الربع اثنان الاول الزوج اذا كان للزوجة فرع وارث الثانى الزوجــة أو الزوجات اذا لم يكن للزوج فرع وارث سواء كان منها أو من غيرها ــــ انظر مادة (٥٩١)

(من يستحق الثمن)

يستحق الثمن صنف واحدمن الورثة وهو الزوجة أو الزوجات اذاكان للزوج فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبلت وبنت الابن وان نزل أبوها سواء كان من الزوجة أو من غيرها ـــانظر مادة (٥٩٧)

⁽ مادة ٥٩٠) النصف هو فرض خمنة من الورثة للزوج اذا لم يكن السبت ولد أو ولد ابن وان سفل والولد يتناول الذكر والانثى • ولبنت الصلب اذاكانت واحدة • ولبنت الابن اذاكانت واحدة ومفردة عن الصلبية • وللاخت لابوين اذاكانت واحدة ومفردة عن البنت وبنت الابن وللاخت لاب اذاكانت واحدة ومنفردة منهن بشركه عدم وجود المعصب على ما يانى

⁽ مادة ٥٩١) الربع هو فرض انتمين من الورثة للزوج الماكان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل • ولازوجة اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن وان سفل

⁽ مادة ٩٩٣) الثمن هو قرض صنف من الورثة وهو الزوجة أو الزوجات اذا كان للمبت ولد أو ولد ابن وان سفل سواءكان منها أو منغيرها

(من يستحق الثلثين)

يستحق الثلثين بطريق الفرض أربسة من الورثة الاول بنتا الصلب فأ كثر ويشترط أن لا يكون معهما ابن فان وجد كان للمذكر ضعف ما للانثى ولا يدخل حجب الحرمان عليهما

الثانى بنتا الابن فأكثر اذا كانتا منفردتين عن الصلبية فان وجدت معهما استحقتا السدس لكملةللثلثين ويشترط أيضا أن لايكوز معهما معصب والاكان الارث للذكر مثل حظ الانثيين وكذا يشترط أن لايكوز معهما حاجب وهو الابن أو البنتان اذا لم يكن مع بنتى الابن معصب

الثالث الاختان الشقيقتان اذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن وعن الاخ الشقيق فان وجدتامهما أومع واحدة منهما أخذنا الباقى بطريق العصبة مع الغير وان وجدمهما الاخ الشقيق كان الارث بالتعصيب للمذكر ضعف ما للانهى ، ويشترط عدم وجود الحاجب كما تقدم في الاخت الواحدة

الرابع الاختان لأب فأكثراذا كاننا منفرد تين عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة ممن وعن الاخ لأب فاذا وجدنا مع واحد ممن ذكر يقال ما قيل في الاختين الشقيقتين ويشترط أيضان لا يكون معهما أخت شقيقة فان وجدت أخذنا السدس تكملة الثلثين وكذا يشترط أن لا يكون معهما حاجب كما تقدم في الاخت الواحدة — انظر مادة (٥٩٣)

⁽مادة ٩٩٣) الثلث ان هما فرض اربعة من الورثة وهن بننا اتصاب وبننا الابن فصاغدا الجاكاتيا منفرد تهن من الصلبية ، والاجتهن لابعوين الحاكاتيا عنفرين بين من العالمية

(من يستحق الثلث)

يستحق الثلث اثنان من الورثة الاول الأم ولكن لا تستحقه الا بشرطين الاول عدم الفرع الوارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أبوها الثانى عدم اثنين من الاخوة أو الاخوات سوآه كانت الاخوة أو الاخوات لأبوين أو لأب أو لأم أو مختلطين والثلث الذي تستحقه الامتارة يكون ثلث كل التركة وتارة يكون ثلث الباقى بعد فرض بعض أصحاب الفروض فيكون ثلث كل التركة متى لم يكن في المسئلة فرع وارث أو اثنان من الاخوة أو الاخوات أو منهما، ويكون ثلث الباقى فى مسئلتين الاولى اذا توفيت المرأة عن زوج وأم وأب فق الرجل عن المسئلة تأحذ الام ثلث الباقى بعد فصيب الزوج _ الثانية اذا توفى الرجل عن زوجة وأم وأب فالام ثأخذ ثلث الباقى بعد فرض الزوجة

الثانى ىمن يستحق الثلث اثنان فاكثر من ولد الام سواءكانواذ كوراً أو اناتا أو منهما

واعلم أنه متى اجتمعت اخوة وكانواذ كوراً واناناً أخذ المذكر ضعف الاثنى الا أولاد الام فانهم يستوون فى القسمة فلايفضل مذكرهم على مؤنّهم — انظر مادة (٩٥٤)

الصلب وبئات الابن أوواحدة منهن · وللاختين لاب اذا كانتا منفردتين عنهن بشرط. عدم المعصب الذكر في الجميم

⁽ مادة؟٥٠) ائتلت هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سوا. كان الثلث ثلث التكل إذا لم يكن للمبت ولد أو ولد ابن او الثان من الاخوة او الاخوات ذكورا .او.

(من يستحق السدس)

يستحق السدس سبعة من الورثة الاول الاب بشرط وجود الفرع الوارث - الثانى الجد الصحيح وهو أبو الاب بشرط وجودالفرع الوارث وعدم الاب - الثالث الام بشرط أن يكون المتوفى فرع وارث أو اثنان من الاخوة أو الاخوات أو منهما - الرابع الجدة الصحيحة أو الجدات بشرط عدم من يحجبها - الخامس ولد الام المنفرد سواه كان مذكرا أو مؤنثا بشرط عدم من يحجبه وهو الفرع الوارث مطلقا والاصل الوارث المذكر بشرط عدم من يحجبه وهو الفرع الوارث مطلقا والاصل الوارث المذكر المائن ممها أخت شقيقة فكل واحد من هؤلاء السبعة يستحتى السدس للكن بشروط أكثر مما ذكر في هذه المادة وستأتيك مفصلة انشاء الله تعالى في أحوال أصحاب الفروض ... انظر مادة (٥٩٥)

وقد وضمنا لك جدولا تعرف منه أصحاب الفروض المتقدمة بطريقة سهلة بقطع النظر عن حجبهم عن الميراث حجب حرمان لان ذلك له موضوع خاص به وهو الحجب ولهذا ترى ان هذا الجدول غير كاف لاستخراج

ا نائا او منهما أو ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في زوج وأبوين|وزوجةو|بوين ــ ولاثنين فصاعدا من ولد الام ذكورا أوانانا او منهما

⁽ مادة ٥٩٥) السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد ابو الابوان علا اختاكان المسيت ولد أو ولد ابن علا اختاكان المسيت ولد أو ولد ابن وان سقل و ولام افتاكان المميت ولد أو ولد ابن كان سقل او ترك اتنبن من الاخوة أور الاخوات فصاعدا او منهما و واجدة واحدة كانت او اكثر و ولولد الام افتاكان واحدا و وليت الابن افتاكان معها بنت صلبية و وللاخت لاب افتاكان معها اخت لابوين

أى مسألة مشتملة على أصحاب فروض وعصبات تربدالبحث عليها بل المتكفل بما ذكر هو الجدول الآتى في هذا الكتاب قبل توريث ذوى الارحام

-ه ﴿ جَدُولَ أَصِحَابِ القروض ﴾.-

	4			1	
اخت لاب	اخت شقيقة	بلت ابن	بلتصلبيه		
كسابقتها ومع	كذاك ومع	كذاك ومع	اذاانفردت	زوج مع عدم	النصف
عدم الاخت	عدمالبنت	عدمالبنت	عمن يساوجها	الفرع	فرض (٥)
الثقيقة	وبنتالابن		أوعمن يعصبها	الوارث	
					الربع
زوجة أو زوجات مع عدم الفرغ ذوج مع وجود الفرع الوارث الموارث					فرض (۲)
e that a calle 20 31 1 1					
روجه أو زوجات مع وجود الفرع منته مان الأن مان نتل ومنت					الثهن
الوارث البن وأن نزل أبوها					فرض(۱)
		I	1		4
وبشترط في الجيع أن لايكون	اختان لاب	! ختانشقيقتان	بنتا ابن ا	بنتار فأكثر	النثان
ان لا مساون مهن معسب	فأكنر	فا كثر	افا كثر	بنتار فأكثر	فرض (٤)
اثنان فأكثر من الاخوة اعلما فيستوي					
فىالقسمة وقد	_	والاخوات ا	لفرع الوارث	ام مععدم ا	الثاث
الام المذكر	ث مطلقاً	- 1		وعدم اثنين	فرض (۲)
والاخوات والاصل الوارث الذكر والمؤنث					
و دالقرح او دالقرح المادية المادة الماة المادة المادة المادة المادية المادية المادية المادية المادية					
و من و و الدع الدع الدع الدع الدع الدع الدع الدع					
ST CL	SECTION OF THE SECTIO		ال الحالية المالية الم	15 15 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	فرض (۷)

فاذا اردث أن تعرف من يستحق النصف مثلا فانظر في خانات الجدول الموجودة امامه تجده وهكذا غيره

ـه ﴿ الباب الرابع ﴾

(في بان احوال نصيب ذوى الفروض التندمة مع غيرهم من الورثة) (أحوال الاب)

ادًا مات شخص وترك أبا فلا يخلو حال الاب بالنسبة للارث من أحوال ثلاثة

الحالة الاولى ارثه بالفرض المطلق الخالى من التمصيب بمعنى أنه يأخذ فرضه وهو السدس ولا شى، له بعد ذلك أصلابطر سى التعصيبلان هناك من هو مقدم عليه فى التعصيب وهى الحالة النى تكون عند وجودالفرع الوارث بشرط أن يكون مذكراً وهو الابن وابن الابن وان نزل

الحالة الثانية ارثه بالفرض والتمصيب ما وهذه الحالة تكون عندوجود الفرع الوارث اذا كان مؤنشا وهو البنت وبنت الابن وان نزل أبوها الحالة الثالثة — التمصيب المحض وهذه تكون اذا لم يوجد فرع وارث اصلا فاذا توفى شخص عن ابولم يترك فرعا وارثا لا سد كرا ولامؤنشا فان لم يكن مع الاب أحد من الورثة أو كان سمه من يحجبون به كالاخوة والاخوات أخذ كل التركة بطريق التمصيب وان كان مسه من أصحاب

الفروض من يستحق أخذ فرضه وهو ياخذ البـــاق -- انظر مادة (٥٩٦) (احوال الحد)

الجه الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت انتي قائم مقام الاب عنــه عدمه وهو أبو الاب وان علا فاذا توفي شخص وترك جــهــة

⁽ مادةه ٥٩٦) الاب له أحوال ثلاثالفرض المطلق الخسالي عن التعصيب وهو

صميحا ولم يترك أياه بل توفى فى حياته قام الجد مقام الاب لو كان موجوداً فى جميع أحواله فيرث بالفرض المطاق أى الخالى من التمصيب اذا كان المعتوفى فرع وارث من ذرح وارث المند ويرث بالنمصيب الحض اذا لم يكن هناك فرع وارث أصلافان تخلل فى نسبته الى الميت انهى كأ بى الام يقال له جد فاسد وهدذا لابرث الاعلى انه من ذوى الارحام ولكن يفارق الجد الاب فى مسائل أربعة

الاولى اذا توفى شخص وكان من ضمن ورثته أب وأم أب فلا ترث أم الاب معه بل هى محجوبة به حجب حرمان لا بها انتسبت به ولكن لو كان من ضمن ورثته جد وأم أب ورثت معه لامها غير مدلية به فلا محجبها الثانية اذا توفي شخص وترك أحد الروجين مع الابوين فان الام تأخذ المث الباقى بعد نصيب أحد الروجين وهو فى مسئلة الروج سدس لان الروج يستحق النصف فى هذه الحالة فئلث الباقى سدس وفى مسئلة الروجة ربع لانها تستحق الربع والحالة هذه فئلث الباقى ربع وهذه المسألة فى الحقيقة مسئلتان احداهما زوج وأب وأم والتيمها زوجة وأب وأم

ولو كان مكان الاب جد بأن توفيت الزوجة عن زوج وأم وجد او توفى الزوج عن زوجة وأم وجد أخذت الام ثلث الكل لاثلث الباقى الثالثة اذا توفى شخص عن أب واخوة أشقاء او لاب كانت التركة

الســـدس وذلك مع الابن وابن الابن وانسفـــل والفرض والنمصيب مع البنت و بنت . الابن وان سفلت والنمصيب المحض عند عدمااولد وولد الابن وان سفل

كليا للاب ولا شيء للاخوة الاشقاء او لاب بالاجماع وأذا توفى عن جد واخوة اشقاء او لاب اخذ كل التركة الجد وحجب الاخوة حجب حرمان عند أبي حنيفة وعلى قوله لا فرق بين الاب والجد فى هـذه الصورة لان كلا منهما يحجب الاخوة من الميراث وعند الصاحبين والشافيي يشتركون فى استحقاق التركة ففارق الجد الاب فى هذه الصورة عندهم أيضاومذهب الامام هو المحول عليه والمعمول به

الرابعة اذا توفى شخص معتق بفتج الناء عن ابن المعتق بكسر الناء والى المعتق قال أبو يوسف يأخذ الاب السدس بالولاء والابن الماقوقال الامام الاعظم ومحمد لا شئ اللاب بل الكل للابن بالولاء واذا توفى شخص معتق بفتح الناء عن ابن المعتق بكسر الناء وجد المعتق كانت التركة كلها لابن المعتق ولا شيء لجده بالاتفاق وعلى هذا تكون عنافقة الاب للجد فى هذه الصورة على مذهب إلى يوسف نقطد انظر مادة (١٩٧٥)

⁽ ماد، ٥٩٧) الجد الصحيح وهو الذي لا يدخيل في نسبيته الي الميت أم كالاب عند عدمه الا في المسائل الآتية

⁽الاولي) أن ام الاب لأترث مع الاب وثرث مم الجد

⁽الثانية) أن الميت أنا ترك الابوين مع أحد الزوجين فللام ثلثما بي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث الكمل

⁽ الثالثة) ان الاخوة الاشقاء او لاب يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الحد الاعدد الى حشفة

⁽الراجة) أن أبا المبتق مع أبنه ياخذ السدس بالمولاء بمند أبي يوسف ولدس للجد ذلك اتفاقا ويسقط الحبد بالاب

(أحوال أولاد الام)

الولد لغة وشرعاً يطلق على المذكر والمؤنث والابن خاص بالمهذكر والبنت بالمؤنث وان كان العرف لا يطلق الولد الاعلى المذكر فاولاد الام سواء كانوا ذكورا أو انامًا لهم أحوال ثلاث

الحالة لاولى استحقاق السدس للواحدمهم سواء كان بذكراً أومؤنثا فاذا توفى شخص وترك أخا أو أختا لام استحق السدس

الحالة الثانية استحقاق الثلث للاثنين فا كثر سواء كانواذكوراً أو اناثا أو منهما وفى القسمة لا بفضل مذكرهم على مؤثبهم

الحالة الثالثة عدم استحقاقهم شيئاً وذلك عندو جودالفرع الوارث مطلقا أى سوا، كان مذكراً أو مؤنثا والاصل الوارث المذكر فالفرع الوارث المذكر فالفرع الوارث هو الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أو هلو الاصل الوارث المذكر هو الاب والجد الصحيح وان علا فالام أو الجدة لا تؤثر على أولاد الام في الميراث — انظر مادة (٥٩٨)

(أحوال الزوج)

الزوج له حالتان الحالة الاولى استحقاق النصف بشرط عمدم الفرح الوارثوهو كما عرفت الابن وابن الابن وان سفل والبنت وبنت الابن وان نزل أبوها

⁽ مادة ٥٩٨) أو لاد ألام لهم أحوال ثلاث السدس تواحد والثلث للاتين نصاعدًا ذكورهم وا نائم في القسمة سواه ويسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبفت، بنت الابن وان سفل وبالاب والجد

(أحوال الزوجة أو الزوجات)

لازوجة أو الاكثر حالتان الحالة الاولىالربع بشرطعه مالفرع الوارث سواء كان مذكرا أو مؤنثا

الحالة الثانية الثمن اذا وجد فرع وارثفتى وجدالفرعالوارثللزوج فلا تستحق الزوجة أو الزوجات الا الثمن فاستحقاق الزوجة على النصف من استحقاق الزوج — انظر مادة (٦٠٠)

(أحوال البنات الصلبية)

بنات الصلب لهن أحوال ثلاث الاولى النصف للواحدة اذا انفردت فمنى كان للمتوفى بنت واحدة استحقت النصف ولا يؤثر عليهما غيرها من الورثة نلوجودين معها

الثانية الثلثان للاكثر من الواحدة فاذا نوفى شخص وترك بنتين أو أكثر استحقنا الثلثين ولا نزاحهما غيرهما في هذا الاستحقاق

الحالة الثالثة الارث بالتعصيب مع الابن سواء كانت واحدة او اكثر فليس لهن شيء مقدر في هذه الحالة فاذا توفي شخص عن بنين وبنات كان

⁽ مادة ٥٩٩) الزوج له حالتــان التصف عنـــد عدم الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد أو ولد الابنوان سفل

⁽ مادة ٢٠٠) الزوجة أو الزوجات لهن حالتان الربع لواحدة أو أكثر عنـــد عدم الولد أو ولد الابن وان مفلوالتمن مع الولد أو ولد الابن وان سفل

للابن مثل حظ الانثيين فان لم يوجه معهم أحد من الورثة قسمواالتركة بينهم على هذه النسبة وان وجه فان كان محجوبا بهم فلا يأخذ شيئا وقسموا التركة كا سبق كالاخوة والاخوات مطلقا وان لم يكن محجورا اخذفرضه واقتسموا الباقى بينهم كالزوج والابوالام او الجدة والزوجة ـــ انظر مادة (٦٠١) (أحوال بنات الابن وان سفل)

بنات الابن لهن أحوال ست الاولى النصف للواحدة اذا انفردت عن البنت الصلبية

الحالة الثانية الثلثان اذا كانتا اثنتين فأكثر اذا لم بوجه معهما بدّ صلبية فاذا توفى شخص عن سنى ابن ولم يترك بننا صلبية أخذنا الثنثين

الحالة الثالثة تعصيبهن بأبن الابن فله ضعف ما للانهي

الحالة الرابعة استحقاقهن السدس اذا وجدت أو وجدن مع البنت الواحدة الصلبية فاذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن أو بنات ابن أخذت الصلبية النصف وبنت الابن أو الاكثر السدس تكملة للثلثين

ومحل أخذهن الفروض المتقدمة اذا لم يكن مهين مذكر فان وجدور ثن ممه بالتمصيب ويكون للمذكر ضمف ما للمؤثث ولا فرق بين أن يكون المذكر الذي فى درجة بنت الابن أخاها أو ابن عمها

الحالة الخامسة سقوطهن بالصليبتين فأكثر فاذا توفى شخص عسن ينتين وبنات ابن فلا شىء لهن بل السكل للبنتين فرضاورداً اذا لم يوجد

⁽ مادة ٢٠١) البنات الصلبيات لهن أحوال كلاث النصف للواحدة أذا أنفردت. والثلثان للائنتين فصاعداً ومع الان للذكر مثل حظالا شيين وهو بعصبهن

من اصحاب الفروض من يستحق منهما فان وجد أخذ فرضه فان بقي شيء يرد عليهما وهذا يختلف باختلاف الووثة الموجودين.معهما

ولـكن سقوطهن في هذه الحالة مقيد بما اذا لم يكن سمين معصب فان وجد أخذن مه بالتمصيب سواء كان في درجتهن أوأسفل سنهن

الحالة السادسة سقوطهن بالابن فاذا توفى شخص عن ابن وبنات ابن حَجْبِهِن حَجِبِ خَرِمَانُ وهَذَا جَارٍ فَى كُلُّ مَذْكُرَ عَرَجَتَهِ اعْلَى مَن المؤنث... انظر مادة (٩٠٧)

(أحوال الاخوات لاب وام أى الشقيقات)

اعلم أن التحوال الآخوات الشقيقات خمس (الاولى) النصف للواحدة (الثانية) الثلثان للاثنتين فصاعدا (الثانية) لمصيبهن بالاثخ الشقيق فله ضمف ما للاثني (الرابعة) صيرورتهن عصبة مع البنت أو بنت الابن اوممهما فلهن الباقى وهو النصف مع البنت والثلث مع البنتين أو مع البنت وبنت الابن وحيثة يسقطن أن استفرقت الفروض التركة فلايكون لهن شئ (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد الصحيح وان علا انظر مادة (١٠٠٣)

⁽ مادة ٢٠٧) بنات الابن كبنات الصلب ولهن أحوال ست النصف الواحدة اذا اندرت رائتاناً ن الانتئان فلاتنتين فصاعدا عسد عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة التشين ولا يرش مع البنات الصلبيات التمين فصاعدا الا أن يكون محداثهن أو اسفل منهن غلام فيصبهن ويكون الباقي منهم الذكر مثل حسفل الانتبين ويسقطن يالابن بخلاف بنات الصلب (مادة ٢٠٣) الاخوات لاب وام لهن احوال الزمجي التصف الواحدة والثنان (مادة ٢٠٣) الاخوات لاب وام لهن احوال الزمجي التصف الواحدة والثنان

(احوال الاخوات لأب)

الاخوات لأب لهن أحوال سبع الاحوال الاربع الاول المتقدمة في الاخوات الشقيقات عند فقد الشقيقة الا ان الذى يعصبهن هو الاخ لاب ولا يشترط فى التعصيب عدم وجود الشقيقة

الخامسة سقوطهن بالابن وابن الابن وان نزل وبالاب والجدالصحيح وان علا وبالاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة ايضا اذاصارت عصب او بنت الابن وبالاختسين الشقيقت بن الا اذا كان معهن معصب وهو الاخ لاب وفي هذه الحالة تقدم الشقيقة على اخى الميت لابيده اوكذا الاخت لاب عند ما تصير عصبة مع البنت او بنت الابن تحجب من يحجبه اخوها

السادسة استحقاقين السدس مع الاخت الشقيقة الواحدة تسكدلة للثلثين

الحالة السابعة سقوطهن مع الاختين الشقيقتين لكن هذا مقيد بماذا لم يكن ممهن معصب ولا يكون الافى درجتهن وهو الإخ لاب ــ انظر مادة (٢٠٤)

للاثنتين فساعدا ومع الاخ للشفيق للذكر مثل حفا الاثنين ويصرن عصبة بالاستوائهم في الفرابة الى الميت ولهن الباقي مع البنات أو بنات الاين

⁽ مادة ٢٠٤) الاخوات لاب كالخوات لا يوين ولمِن أحوال سنة النصف الواحدة اذا أنفر دن ولمِن السدس الواحدة اذا أنفر دن ولمِن السدس مع الاختان الواحدة لا يوين تكملة الثلثين ولا يرثن مع الاختان لا يوين الا أن يكون مما لاختان لا يوين الدان يكون مما لاختان لا يوين الدان المحالمة المناسليات مع النات الصليات

فقد علمت من الاحوال المتقدمة ان الاخوات لابوين أولاب يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والعجد الصحيح وان علا والاخوات لاب يسقطن أيضا بالاخ الشقيق مطلقا وبالشقيقين الااذا كان هناك معصب وهو الاخ لاب وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن ومثل الاخوات فياذ كر الاخوة الاشقاء أو لاب في انهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد الصحيح وان علال انظر مادة (٥٠٥)

للام أحوال ثلاث الحالة الاولى السدس اذا كان للمتوفى فرع وارث وهو الابن وان الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل ابوها أوكان له اثنان فأ كثر من الاخوة أو الاخوات أو منها من أيجهة كانا

الحالة الشانية ثلث الدكل عنــه عدم هؤلاء المذكورين وعدم الاب وأحد الزوجين

الحالة الثالثة ثاث مايبق يعد فرض احد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت هذه صورتان الاولى زوج وأم وأبوالثانية زوجة وأموأب فيعد أن يأخذ احد الزوجين فرضه تاخذ الام ثاث الباقى وهو فى مسئلة الزوجيد وفى مسئلة الزوجة ربم أمالو كانت الام مع الجد وأحد الزوجين فلها ثاث

أو مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوبن

^{. (}مادة ٢٠٥) الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لابكهم بسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والحسد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا سارت عصة مع البنات أو مع بنات الابن

جميع المال ــ افظر مادة (٦٠٦) (أحوال الجـدة او الجدات)

الجدة الصحيحة أو الجدات لها حالتان والجدة الصحيحة هي التي لم تنتسب بجد فاسد وقد عرفت ان الجد الفاسد من تخلل في نسبته الى الشخص انتي كابي الام فكل جدة لم تنتست بجد فاسد فهي صحيحة

الحالة الأولى السدس سوا، كانت لام كأم الأم أولاً بكأم الاب وسوا، كانت واحدة أو أكثر لكن اذا كانت الجدات اكثر من واحدة يشترط ان يكن متحاذيات في الدرجة كأم الام مع أم الاب فأن اختلفن في الدرجة كأم الاب مع أم أم الام حجبت القربي اليميدة

ا لحالة الثانية سقوطهن وهذا يختلف بالنسبة لوجودهن مع الام أو اللاب أو الجد أو مع بعضهن على ما يلقى عليك فيسقطن بالام سواء كن كلمن أبويات أو أميات أو مختلطات فتى وجدت الام في مسئلة من المسائل وممها جدات فلا يأخذن شيئا وتسقط الا بوية بالاب واما الجدة الاميسة فلا تسقط به

وكما تسقط الابوية بالاب تسقط بالجدد أيضا لكن بشرط أن تكون

⁽مادة ٢٠٦) للام أحسوال الات السدس ان كان المست ولد او ولد ابن وان سمل أو مع الاثنين . من الاخوة أو الاخوات قصاعدا من أي جهة كانا ولهائلت السكل عند عدم المذكورين وثلث ما قي بعد فرض احدالزوجين وذلك في مسئلتين احداهما زوج وأبوان والمنابع عند علم كان الاب جد فللام ثلث جميع المال بعد فرض الزوج أو الزوجة كما تقدم

مدلية به كأم أبى الاب فان لم تكن مدلية به فلا يحجبها وان علت كأم أم الأبفانها ترث معرًا بي الاب لأنها ليست من قبله بل هي زوجته ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة أو أم زوجته ان كان بعدها بدرجتين

وتحجب الغربي البعدى من أى جهة كان كل منهما أى سواء كانت من جهة الام أو من جهة الاب قام الاب محجب أم أم الأم وأم أبي الأب ولا فرق بين أن تكون القربي وأرثة أو محجوبة كأم الأب المحجوبة بالاب فانها تحجب أم أم الأم فلو لم توجد أم الاب لم تحجب أم أم الأم بالاب لانها جدة أمية وقد عرفت الهالا تحجب به فان وجدت جدتان صحيحتان في درجة واحدة استحقتا السدس وبقسم بينهما نصفين اتفاقا اذا كان كل منهما ذات ترابة واحدة كام أم وأم أب فان كانت احداها ذات ترابتين كام أم الأم وهي أيضا ام أبي الاب والاخرى ذات قرابة واحدة كأم أم الاب قال أبو حنيفة وأبو يوسف يقسم السدس بينهما انصافا باعتبار الابدان أيضا وهو المعول عليه — انظر مادة (١٠٠٧)

⁽ مادة ٢٠٧) و المجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أ كثر اذا كن محيحات متحاذيات في الدرجة لأن التربي محيحال المحدى و يسقطن أي الجدات كلهن سوا كن ابويات أي من جهة الاب أو اميات اي من جهة الاب أو اميات الي من جهة الاب وان الجدات الابويات بالجد لا ام الاب وان علم نام الجدات الابويات بالجد لا ام الاب وان علم نام الجدات الم الم الاب وان علم نام المجد المحدة من أي جهة كانت وارفة أو محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام أم الاب والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كام أم الام وهي أيضا أم إن الاب يقسم السدس بيهما انسافا

﴿ الباب الخامس ﴾ (في الارث بالتعصيب)

اعلم أن العصبة تنقسم انقساما أوليا الى قسمين الاول العصبة النسبية وهى الآتية وهى الآتية من جهة النسب أى الفرابة والثانى العصبة السببية وهى الآتية من جهة السبب أى العتق

والاول ينقسم الى ثلاثة اقسام عاصب بنفسه وعاصب بنيره وعاصب مع غيره ولكن عندما يطاق العاصب لا ينصرف الاعلى العاصب بنفسه وهو من يأخذ جميع المال عند انفراده أو ما أبقته الفرائض عند وجودمن له الفرض المقدر ان لم يكن محجوما به كالاخت الشقيقة مع الابن فاتهاوان كانت صاحبة فرض الا انها لا تأخذ شيئا معه — انظر مادة (٩٠٨)

﴿ القسم الاول ﴾ (وهو الماصب بنفسة النسي)

الماصب بنفسه النسبي هو كل مذكر لم ينتسب بالاثني وحدها سواء انتسب بمذكر فقط كابن الابن أو انتسب بانتى مـــع مذكر كالآخ الشقيق فخوج عنه مِن انتسب بانثى فقط كابن الام فانه ليس بمصبة

وهو ينحصر في اربعة إصناف البنوة والابوة والاخوة والعمومة ــ

⁽مادة ٢٠٨) العاصب شرعاكل من حاز جميع التركة اذا اقورد أو حاز ما أبقته الفراثشوالعصبة نوعاث لسبي وسببي فالنسبي على ثلاثة أفسام عاصب بنفسه وعاصب خيره وعاص معغيره

فالبنوة تشمل الابن وابن الابن وان سفل والا بوة تشمل الاب والجدالصحيح وان علا والاخوة تشمل الابخ الشقيق والابخ لاب وابن الابخ الشقيق وابن الابخ لاب وان الابخ الشقيق وابن الابخ لاب وان نزل كل منهما والممومة تنقسم الى ثلاثة أقسام عمومة نقس الشخص وعمومة أبيه وعمومة جده وان علا وكل من الاقسام الثلاثة يشمل الم الشقيق واليم لاب وابن الم الشقيق وابن الم لاب وان نزل كل منهما فاذا وجد واحد من المصابات المتقدمين استحق كل المال وان وجدت عدة أشخاص منهم مترتبهم في الارث يكون كالترتيب المتقدم والبنوة أولا ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة بتقديم عمومة نفس الشخص على عمومة أبيه وهذه على عمومة بعده فالتقديم بينهم يكون أولا بالجهة وثانيا بالدرجة وثالتا بالقوة فان استووا في الكل استحقوا على السواء

(التقديم بالجية)

النقديم بها يكون فيما اذا توفى شخص وترك واحدا من جهة البنوة ولو بمدت درجته عنه كابن ابن وواحداً من جهة الابوة ولو قربت درجته منه كالاب أخذ الاب السدس بطريق الفرض والباقى لمن كان من جهة البنوة بالتعصيب

واذا توفى شخص وترك واحداً من جهة الابوة وآخرمن جهة الاخوة كان المال كله لمن هو من جهة الابوة لانه مقدم عليه فى الدصوبة فيأخذ الـكل

واذا توفى شخص وترك واحداً من جهة الاخوة ولو كان يعيداًكابن

أخ لاب وآخر من جهة العمومة ولو قرب كم شقيق كان ابن الاخ لاب أولى بالميراث من الم الشقيق

واذا توفى شخص ولم يترك واحداً من الجهات المتقدمة ولكنه ترك واحداً من الجهة الرابعة فهو الذي يأخذ كل المال سواء كان من جهة عمومة نفس الشخص المتوفى او من عمومة أبيه أو من عمومة جده فاذا اجتمعوا قدم من هو من جهة عمومة الشخص على من كان من جهة عمومة أبيه وهذا على من هو من جهة عمومة الشخص على من الله من هو من جهة عمومة جده انظر مادة (١٠٩)

(مادة ٢٠٩) العاصب بنفسه هو كل من لم يحتج في عصوبته الى الفير ولا يدخل في نسبته الى الميت انثي وهو اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب الآتي بحد . الصنف الاول ابن الميت وان سفل فمن مات وترك ابنا وأبيا لا غير فالمال كه للابن بالمصوبة . الصنف الشانى الاب أو الجيد الصحيح وان علا عند عدم الابن فن مات وترك ابنا وأبه أو جدا فالمسدس للاب او الجيد بالمترض والباقي الابن بالمصوبة فن مات وترك ابنا وأبه أو جدا واخا لابوين او لاب فالمال كله للاب أو الجيد أو الجيد من مات وترك ابنا و حدا واخا لابوين او المب فالمال كله للاب أو الجيد اولى رجل ذكر عند عدم الابن أو الجيد بالمصوبة ولا شيء للاب أن المناف المناف المناف المناف عند وجود الاب أو المبد الرابع عن لابوين ثم لاب ثم بنو الم لابوين ثم لابن الاخ عند وجود الاب أالسنف الرابع عن لابوين ثم لاب وان سفلوا عسد عدم الاب وانسف فمن مات وترك عما لابوين أو لاب في من مات وترك عما لابوين أو لاب في من مات وترك عما لابوين أو لاب في من عالمال كله للمه دون ابن الم ثم عم اليه لابوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لا بوين وان سفلوا ثم لاب غمد عدم ذلك الم وابته ثم عم جده الصحيح لابوين ثم لاب ثم بنو وان سفلوا غد عدم الاب لابوين أو ان سفلوا ثم دعم الاب لابوين أو ان سفلوا ثم دعم الاب لابوين الم ان سفلوا ثم دعم الاب لابوين الوان سفلوا ثم دعم الاب لابوين الوان سفلوا ثم دعم الاب لابوين أو ان سفلوا ثم دعم الاب لابوين الوان سفلوا ثم دعم الاب لابوين الولاب وإنه وان سفلوا ثم دعم الاب لابولاب والاب وإنه وان سفلوا ثم دعم الدولاب الولاب والاب وان سفلوا ثم واتم عم الدولاب أولاب أولاب أولاب وان سفلوا ثم على الترتيب المذكور المولاب والاب والمناف المولاب والمناف المولاب والمناف المولوب المولاب والمناف المولوب الولاب والمناف المولوب الولاب والابوب الولاب والمناف المولوب الولاب والابوب الولاب والمناف المولوب الولاب والمناف المولوب الولاب والمنافر المولوب الولاب والمنافر المولوب الولاب والمولوب الولاب والمولوب الولاب والمولوب الولاب والمولوب الولوب الولوب الولاب والمولوب الولوب الولوب الولوب الولوب

(التقديم بالدرجة)

فان وجدت جملة اشخاص منهم وكان الكل من جهة واحدة قدم الانرب فكل من كان اقرب المعبت درجة فهو أولى بالميراث فاذا توفي شخص عن ابن وابن ابن اخذ الابن كل التركة وحجب ابن الابن سواء كان ابنه أو ابن ابن آخر وواذا توفى عن اخ وابن اخ حجب الاخ ابن الاخ سواء كان ابنه أو ابن اخ آخر وهلى حداً يقد لم الم على ابن الم ويقدم عم ابيه على ابن عم جده وهكذا فيا لوعات عومة الجد

· (التقديم بالقوة)

فاذا اتحدوا في الجمة والدرجة قدم الاقوى فن كان صاحب قرابتين قدم على صاحب القرابة الواحدة فالاخ لابوين يقدم على الاخ لاب وابن الم لابوين يقدم على ابن الم الاخ لابوين يقدم على ابن الم لابوين يقدم على ابن الام لابوين يقدم على ابن الم لابويس على ذلك عمومة الجد والاب وصاحب القرابتين يقدم على صاحب القرابة الواحدة سواء كان ذو القرابتين مذكراً أو مؤ تثافالاخ الشقيق يقدم على الاخ لاب لقوته والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن تقدم على الاخ لاب

(التساوي في الاستحقاق)

« عند الأنحاد في الجهة والدرجة والقرة»

فان استووافى الجهة والدرجة والقوة استحق الجميع على السواء بحسب ورَّدُ ابن أخ ورَّدسهم فمن مات وترك ثلاثة ابناء تسم المال اثلانًا ولو مات وترك ابن أخ شفيق وابني أخ آخر شقيق أيضافسم بينهم باعتبار رؤوسهم لاأصولهم فيقسم المال بينهم في هذا المثال أثلاثا

فقد علمت مما تقدم ان التقديم فى العصبات يكون أوّلا بالجهـة فان انجدت الجهة يقدم بالدرجة فان أتحدت الجهـة والدرجـة يقدم بالقوة فان اتحدت الجهة والدرجة والقوة استحق الكل على السواء – انظر مادة (٦٠٠)

﴿ القسم الثاني ﴾ (العاصب يغيره)

المصبة بنيره هي كل انتي احتاجت في عصوبها الى النير وشارك ذلك النير في تلك المصوبة وهن أوبعة البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب فكل واحدة منهن تحتاج الى من يعصبها وهو الابن بالنسبة للبنت وابن الابن بالنسبة لبنت الابن والاخ الشقيق بالنسبة للاخت الشقيقة والاخلاب بالنسبة للاخت لاب في اجتمعت البنات مع الابناء أو أبناء الابناء مع بنات الابناء أو الاخوات الشقيقات مع بنات الابناء أو الاخوات الشقيقات مع الاخوة الاشقاء أو الاخوات المتعليب قيأ ضد المذكر ضعف

⁽ مادة ٦١٠) قاعدة كل من كان اقرب للميت درجة فهو اولي بالميراث كالابن ثم الاب او الجد وكل من كان ذا قرابتين أولي من ذى قرابة واحدة سواه كان ذو القرابسين ذكراً او انتى قان الاخ لابوين اولى من الاخ لاب والاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت الصلبية او بنت الابن اولى من الاخ لاب وابن الاخلابوين أولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين اولى من المم لاب وكذلك الحكم فى اعمام ايه وأعمام جده

ما للانتى • والمعصب لكل منهن لا يكون الافى درجتها الابنت الابن فان المعصب لها تارة يكون فى درجتها وتارة يكون أثرل منها درجة اواكثر فان كان فى درجتها عصبها مطلقا وان كان أنرل منها درجة فلا يعصبها الا اذا كانت محتاجة اليه — انظر مادة (١١٨)

فاذالم تكن الانثى صاحبة فرض واجتمعت مع اخيها الماصب فلا يمصبها كالم مع العبة لا بوبن فان المال كله للم دونهالان العمة ليست بصاحبة فرض بل هى من ذوى الارحام وكذا الحال فى ابن الم الشقيق مع بنت الم الشقيق فان المال كله لابن الم الشقيق لان بنت الم ليست بصاحبة فوض ومثل ذلك ابن الاخ الشقيق أو لاب مع بنت الاخ الشقيق او لاب فان المال كله لا ناخذ الانثى منه شيئاً الظر مادة (١٩١٣)

﴿ النسم الناك ﴾ (العصبة مع النير)

العصبة مع النير هي كل انثي احتاجت في عصو بتها الىالغيرولميشاركها

⁽مادة ٢١١) المصبة بغير. هي كل انشي احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت ذلك الغير فى تلك المصوبة وهن اربعة من الانات فرضين نصف أو ثلثان كالبئات الصلبيات وبنات الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب يحتاج كل واحدة منهن في المصوبة الى اخوتهن اوجمتاج بعضهن الى من يقوم مقام اخو"هن وقسمة التركة بينهم للذكر مثل حظ الانشين

⁽ مادة ٦١٣) من لاقرض لها من الاقات والخوها عصبة فلا تصير عصبة بالخيهسا كالم مع العمة لابوين فان المال كاه العم دوئها وكذا الحال فى ابن العم لاب مع بئت العم لاب وابن الاخ لاب مع يئت الاخ لاب

ذلك النير فى تلك العصوبة وهما اثنتان فقط الاخت الشقيقة والاخت الب فكل واحدة منهما تصبر عصبة مع البنت أو بنت الابن اوممهما ولافرق ببن ان تكون كل منهما واحدة او اكثر فاذا توفى شخص عن بنت و بنت البن واختين شقيقتين أو اختين لاب اخذ كل من البنت و بنت والباقى للاختين الشقيقتين او الاختين لاب ولو كان معهما صاحب فرض آخر كالزوجة او الام مثلا اخذ فرضه أيضا منضها الى نصيب البنت و بنت الابن أو احداهما والباقى للشقيقتين او الاختين لاباذا لم تستفرق الفروض التركة والا فلا شئ لمن وجد منهما كبنت و بنت ابن وام وزوج واخت شقيقة — افظر مادة (١٩٣٠)

والفرق بين العصبة بغيره والعصبة مع غيره ان الغيرالذي دخلت عليه الباء عاصب بنفسه اذ هو الابن او ابن الابن وان نزل أو الاخ الشقيق أو الاخ لاب وكل منهم عاصب بنفسه وحينئذ تتعدى بسببه العصوبة الى الانثى ـ والغير الذي دخلت عليه مع ليس عاصباً بنفسه اذ هوالبنت أو بنت الابن وكل منهما ليس عصبة بنفسه فالعصوبة ليست موجودة في كل منهما حتى تنصدى الى غيرهما بل حصلت العصوبة باجتماعهما معا وايضا العصبة بنيرها تشارك المعصب لما في العصوبة في غيرها ما والعصابة بنيرها تشارك المعصب المنافي والعصبة بنيرها تشارك المعصب المنافي العصوبة بنيرها تشارك المعصب الدين والعصبة

⁽ مادة ٦٦٣) العصبة مع الفير هى كل اشى احتساحت فى عصوبتها الى النسير ولم يشاركها ذلك الفير في تلك العصوبة وهمائنان اخت لابوين واخت لاب تصيركل واحدة منهما عصبة مع بنت الصلب أو مع بنت الابن سواء كانت واحدة او اكبر

مع الغير لا تشاوك المعصب لها اصلافى العصوبة بل كل من البنت أو بنت الابن أو هما يأخذ فرضه والاخت الشقيقة او لاب وان تعددت تأخذ الباقى بعد فرض آخر فان وجد اخد فرضه ايضا واحدى الاختين تأخذ الباقى والاخت لاب لا نصير عصبة مع البنت او بنت الابن الا اذا كانت الاخت الشقيقة غير ، وجودة فاذ وجدت الشقيقة والاخت لاب شيئالانها حجبت الشقيقة والاخت لاب شيئالانها حجبت بالشقيقة حيث صارت عصبة — انظر مادة (١١٤)

(العاصب السبي)

العاصب السبي هو موثى المتانة وسمى بذلك لان عمويته آئية من جهة السبب وهو العنق فهو وارث بالتمصيب ولكنه مؤخر عن العاصب النسي ومقدم على ذوى الفروض فاذامات المعتق النسي ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض فاذامات المعتق (بفتح الناء) وترك ابناء ومعتقا بكسر الناء كان المال كله لا بنه ولاشئ المعتق لان ابنه عصبة نسبية والنسبية مقدمة لقومها . وان ترك بنتا أو تختا شقيقة ومعتقا اخذت البنت أو الاخت الشقيقة فرضها والمعتق يأحد الباق بطريق التعميب ولا يرد على واحدة منهما اذ العاصب والمعتبى موجود وهو مقدم على الرد واذا ترك ابن بنت ومعتقا اخذ المعتق

⁽ مادة ٦١٤) الفرق بين هاتين النصبتين ان الفير في النصبة بغيرم يكون عصب_ ة ينفسه فنتمدي بسبيه النصوبة الى الاشي وفي النصبة مع غيره لايكون عصبة بنفسهاصام بل تكوت عصوبة تلك النصبة مجامعة لذلك النبير

والمعتق بكسر التاء يرث معتقه نفتحها وأو شرطفي عتنه الألا ولاء لو عليه لان هذا الشرط مخالف للشرع فببطل فاذا مات المنق بفتح التاء بعد ممتقه فولاؤه لمصبته بأنفسهم وهي البنوة والابوة والاخوة واللمومة على ماتقدم لك في الارث بالتمصيب النسي اي فيقدم اولا بالجهة ثم بالدرجـة ثم بالقوة فان أتحدوا في المكل تسم المال بينهم بالسوية ولا ارث من المعتق بفتح التـاء لمن هو عصبة للمنتى بكسر التـاء بغـ يره أو مع غيره فاذا مات المعتق بعد المعتق وترك بنت المعتق وإن كان كلابنه دونها لان البنت ليست مصبة فنسهابل بنسيرها وكذلك لاشئ للاخت لانهاتصير عصبة لا ينفسها بل مم غيرها . واذا ترك أبا المعتق وابنه او ابن ابنه كان المال كله لابن المنتق أو ابن ابنه ولا شئ لابيه لازالبنوة مقدماً على الابوة في المصوبة وهكنذا ترتب عصبات المعتق كترتيبهم في العصبات النسبية ثم انه يشترط في الارث بالعتق أن يحصل العتق لشخص وهو على ملك شخص آخر سواء كان بالاعتاق ولو من وصية بان اوصى بعتق عبده بعد .وته اوبالاستيلاد او بملك رحم محرم منه - انظر مادة (٦٠٥)

⁽ مادة ١٦٥) والسببي هو مولى المناقة وهو وارث بالتعميب وآخر العصبات ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض والمنق يرث من ممتة ولو شرط في عتقه ان لاولاء له عليه ثم عصبة المنق الذكور على الترثيب الذي تقدم في العصبات النسبية فتكون العصبة النسبية للمنق مقدمة على العبيبية والمراد بالعصبة النسبية للمنق ما هو عصبة بنفسه فقط فيكون ابن المنتق عند عدم المنتق أولى العصبات بالارث ثم ابجناجته

والمعتق يرث من معتقه سوا، كان مذكرا أو مؤنثا فالمولاة كالمولى في جميع ما تقدم فاذا اعتقت امرأة شخصا ثبت لها عليه الولا، فترثه هي وعصبها بانفسهم على الكيفية والترتيب اللذين عرفتهما مما تقدم فالسا، لا يرثن بطريق الولا، من معتق غيرهن من اب أو جد أو أخ بل من شخص كن سببا في عتقه

والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن أو أعتق من اعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أوجر ولاء معتقهن أو معتق معتقهن، - انظر مادة (٦١٣)

﴿ الباب السادس ﴾ (في الحجب)

اعلم أن الحب مدناه في اصطلاح الفقهاء منع شخص معين من مير انه كلــه أو بعضه بوجود شخص آخر ويؤخذ من هذا التعريف أن الحجب ينقسم الى نوعين ــ الاول حجب حرمان وهو منع شخص عن ميرانه كله

وان سقل ثم ابوه ثم جده وان علا الى آخر العصبات ولا ولاه لمن هو عصبة للمعتق بغيره أو مع غيره على من اعتقه ومن هلك ذارحم عرم منهعتق عليه وولاؤهله فرش مات وترك مولى النتاقة ولا وارث له فالمال كله المولى ثم لعصبته على ماتقدم

⁽مادة ٦١٦) مولاة المتاقة كدولي العتاقة فيا نقدم والاصل أنه ليس النساه من الولاه ألا ما أعتقن أو اعتقامن أعتقن أوكانسين أوكانس من كاتبن أو دبرن أو دبر من وجرن أو جرولاء معتقبين أو معتق معتنين فمن مات وترك مولاة العناقة فالمسال

بوجود شخص آخر كحجب الجد بالاب وابن الابن بالابن

والثانى حجب النقصان وهو منع شخص من فرض مقدر الى فرض أقل منه لوجود شخص آخر كانتقال لزوح بالفرع الوارث من النصف الى الربع وكانتقال بنت الابن بالبنت من النصف الى السدس كانتقال الزوجة أو الزوجات من الربع الى الثمن بالفرع الوارث ـــ انظر مادة (١٦٧)

فالنوع الاول وهوحجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة اصلا وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة فمتى وجد واحدمن هؤلاء فى مسئلة من المسائل فلا بد أن يكون مستحقا لشىء من التركة

والنوع الثانى وهو حجب النقصان يدخل على خمسة من الورثة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوج والزوجة فانكانكل واحدمن هؤلاء له فرضان فتارة يأخذ الفرض الاكبراذا لم يوجد معه من يحجبه عنه وتارة ياخذ الافل اذا وجد معه من يحجبه عنه ـ انظرمادة (٩٠٨)

والـكلام الآن انما هو في حجب الحرمان وأماحجب النقصان فقه

⁽ مادة ٣١٧) الحبجب منع شخص معين عن ميراثه كله أو بعضه بوجود شخص آخر وهو توعان - الاول حبجب تفصان عن حصة من الاوثالي اقل منها كانتقال الزوج الولد من النصف الى الربع وكانتفال الزوجية مع وجود الولد من الربع الى المنى والاب من السكل الى السدس - الثاني حجب جرمان من الميرات كحجب إن الاخ بالاخ

⁽ مادة ٦١٨) حيجب الحرمان لا يدخل علىستة من الورثة وهم الاب والاموالابن والبنت والزوج والزوجـــة ويدخل حيجب الحرمان على من عـــدا السِنة المذكورين وحيجبالتقصان يدخل على خسة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوجان

عرف من أصحاب الفروض وأحو الهم مع غيرهم فيمد أن نخرج من لا يدخل عليه حجب الحرمان وهم الستة المتقدمون الابوان والولدان والزوجان يلزمنا أن نعرف من يحجب غيرهم

فالجد يحجب عن الميراث بالاب فتى وجد الاب لا يستحق الجد شيئا أصلا والجدة تحجب بالام سواء كانت الجدة من جهة الام أو من جهة الاب آو من جهة الجد واما الاب فامه يحجب الجدة التى من قبله وهى اسه وان علت وكذلك الجد فانه يحجب الجدة التى من قبله ايضا وهى أمه وان علت فان لم تكن من قبله فلا يحجبها وإن علت كام الاب معه لانها زوجته أو أم أم الاب فانه لا يحجبها ايضا لانها ليست منتسبة به لانهاأم زوجته وتحجب التربى منهن البعيدة سواء كانت القربى من جهدة الاب أو من جهدة الام

وقد عرفت من شرح ارث المصبات أن التقديم بينهم يكون أولا بالجهة ثم بالدرجة ثم بالفوة وينبنى على ذلك أن ابن الابن يحجب بالابن نقط وكل ابن ابن أشفل بحجب بابن ابن أعلى منه والاخوة والاخوات سواء كانوا لابوين أو لاب أو لام يسقطون باردمة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجدالصحيح وان علااما حجب ابن الابن فللقرب وتحجب الاخوة بالبنوة والابوة مقدمة على الاخوة بالبنوة والابوة مقدمة على الاخوة بالبنوة والابوة مقدمة على الاخوة با

⁽ مادة ٦١٩) بمعجب الحبد من الميراث بالاب سواءكان الحبد برث بالتصيب كمجد فقط أو بالفرض وحده كعبد مع ابن أو بالفرض والتسميب كعبد مع بنت وتحسب أم الميت الحبدات سواءكن من حجة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد

انظر مادة (١٧٠)

والاخ لاب يحجب بستة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذاصارت عصبة مم الغير انظر مادة (٦٧١)

وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والعجد الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة أو لاب اذا صارت كل منهما عصبة مع الندير وانما حجب بمن ذكروا لما عرفته من القاعدة المتقدمة -- انظر مادة (١٧٢٢)

وابن الاخ لاب يحجب بثمانية وهم السبعة المذكورون في المادة السابقة وابن الاخ الشقيق كما تقدم – انظر مادة (٦٦٣)

والاخوة والاخوات لام يحجبون بستة وهم الابنوابن الابنوان تول والبنت وبنت الابن وان نزل أبوها والاب والجه الصحيح وان علا لما عرفته غير مرة من أن أولاد الام يحجبون بالفرع الوارث مطلقا والاصل

(مادة ۲۰۰) الابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن اسفل يحجب بابن ابن اعلى منــه وتسقط الاخوة من المديرات ذكوراً او اناثا سواء كانوا لابوبين او لاب او لام بالاب والجد والبنبن و بنى البنين وان سفلوا

(مادة ٦٣١) الاخ لاب بحجب بالابوالابنوا بن الابن وبالاخ الفقيق وبالاخت الشققية اذا صارت عصبة مم النير

(مادة ٦٧٢) ابن الآخ التقبق يحجب بسيمسة وهم الاب والجسد والابن وابن الابن والاخ الشفيق وبالاخ لاب وبالاخت لابوبن او لاب اذا صارت عصبة مع النسير (مادة ٦٢٣) ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورول بالمادة السابقة وبابن الاخ الشقيق

الوارث المذكر _ انظر مادة (٦٧٤)

والعم الشقيق يحجب بشرة وهم الابن وابن الابن وان ترلو لاب والحجب والمحتب وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب اذا صارت كل واحدة منهما عصبة مع الغير وابن الأخ الشقيق وابن الاخ لاب لما عرفته من أنجهة البنوة والا وة والاخوة مقدمة على العمومة _ انظر مادة (١٧٥)

والم لاب يحجب بالورثة الحاجبين للم الشقيق وبالم الشقيق, وابن الم الشقبق يحجب بالورثة الحاجبين للم لاب وبالم لاب • وابن المملاب يحجب بمن ذكر وبابن الم الشقيق – انظر مادة (٢٧٦)

وبنات الابن لا يحجبن بالبنت الصلبية بل لهن ممها السدس تكملة للششين فاذا توفى شخص عن بنت صلبية وبنات ابن اخذت الصلبية فرضها وهو النصف وبنات الابن السدس فاذا اخذت الصلبيات الثنين بان كن اثنتين فأكثر فلا شيء لبنات الابن سواء كن واحدة او اكثر كبنتين صلبيتين وثلاث بنات ابن وسواء قربت درجتهن او بعدت وسواء اتحدت

⁽ مادة ٦٣٤) الاخوة لام يحجبون بستة بالاب والحسد والابن وابن الابن والبلت الصليبة وبنت الابن ً

⁽ مادة ٦٢٥) المم الثقبق بحجب بشرة وهم الاسوالجيد والابن وابن الابن والاخ لابوين وبالاخلاب والاخت لايوين أو لاب اذا صارتا عصبتين وبابن الاخلابوين أو لاب

⁽ مادة ٦٧٦) ابن المم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين المذكوربن فى المسادتين السابقتين وبالمم لابوين وكذا إن المم لاب يحبحب بمن ذكروا وبابن العم الشقيق

درجتهن او اختلفت بان ترك بنتين وبنت ابن وبنني ابن ابن – ولكن محل حجب بنات الابن بالصليبتين اذا لم يوجد معهن مذكر من ولدالابن فان وجد فانه يمصهن فاذا توفي شخص عن بنتايت وبنتي ابنوابن ابن الحذت البنتان التلتين والباتى لابن الابن مع بنتى البغ الابن المدكر صعب ما للمؤنث - وعل تعميد إن الان لبنت الاين في هذه الحالة اذا كان في درجتهن كافي المثال المثقدم أو أنزل منهن درجة كبنتين وبنتي ابن وابن ابن ابن فان كان اعلى مهن درجة فلا يعصبهن بل محصبهن حجب حرمان كبنتين وان ان وبنق ان ان فان البنتين تأخذان الثلثين واليا في لابن الإبن بالتمصيب ولا شي البنتي ابن الابن لانهن معبوبات بابن الابن- انظر ماهة (١٧٧) والاخت لا يوبن وهي الشقيقة لاتحجب الاخت لاب بل لمامعها السدس سواه كانت واحدة أومتعددة فاذاوجدت شقيقتان فلاشئ للاخوات لاب الا اذا كان ممين ممس. ولا يكون الا في درجتين وهو اخوالمتوفي لاب -- انظر مادتی (۲۲۸ و ۲۲۹)

⁽ مادة ٦٣٧) اذا اجتمع بنات المبت الصليات وبنات الابن وحازت البنات التشين بان كن تنتين فاكثر سقط بنات الابن كيف كن واحدة كن او اكثر قربت دوجهن او بسدت انحدت درجهن او اختافت الا اذا وجد ذكر من وقد الابن فاه يصبهن اذا كان فى درجهن او اترل منهن ولا بسعب من نحته من بنسات الابن بل مجمعهن (مادة ٦٣٨) الاخوات لابو بن اذ اخذت الثشين بان كن ائتنين فاكثر تسقط معهن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان معهن اخ لاب فانه يعصبهن

واعم از الشخص الذي منع من الميراث بعد تحقق السعب اما اس يكون لمانع من الموانع الاربعة المتقدمة في الباب الشاني وهي الرق والقتل واختلاف الدين وتباين الدارين او لوجود شخص آخر احق منه بالميراث فالاول يسمى محروماً والثاني يسمى محجوباً وهما مختلف ان بالنسبة للتأثير على النير

فالحموم لا يؤثر على غيره من الورثة أصلا فاذا توفيت الزوجة عر زوج وابن وقيق أخذ الزوج النصف ولايؤثر عليه الابن في هذاالاستحقاق لقيــام المانع به وهوالرق والمحجوب يؤثر على غيره

فاذا توفى شخص عن أم واب واخوة او اخوات حجب الاب الاحوة والاخوات ومع كوبهم محجوبين به حجب حرمان يحجبون الام من الثلث الى السدس وكأم الاب فانها محجوبة به حجب حرمان ومع ذلك فانها تحجب أم ام الام حجب حرمان – انظرمادة (٦٣٠)

﴿ الباب السابع ﴾ أن مان مسائل من من

(في بيان مسائل متنوعة)

الكلام النسبة للحمل في مقامين الاول كيفيــة توريث الحمَل الثباني كيفية توريث الورثة للوجودين.مه

بل أَن معها السدَّس

⁽ مادة ٦٣٠) المحروم من الارث بما نعمن موانمه المبينة فى الباب الثانى لا مجمب حدا من الورثة والحجوب يحجب غيره كالاثنين من الاخوة والاخوات فانه بمحببهما لاب وهما يحجبان الام من الثلث الى السدس

(توربت الحل)

اعلم انه عند ما يتوفى شخص ويترك من ضمن ورته حملا فرصه واحداً ونظر في شأنه فيند لا تخلوحاله من احد امور اربعة — اولا أن يكون نصيبه اكثر على تقدير الانوثة — ثانيا ان يكون استحقافه اكثر على تقدير الذكورة - ثالثا استواء النصيبين على التقديرين - رابعا استحقافه على تقدير وعدم استحقافه على تقدير آخر ، فان كان الاول كما اذا توفيت امرأة عن زوج وام حيلى من أيها فرضنا الحل مؤثنا لان استحقافه على هذا التقدير اكثر من استحقافه على فرضه مذكراً

وان كان التانى كما اذا ئوفى رجل عن بنت وزوجة حبلى قدر الحل مذكراً لاستحقاقه أكثر من تقديره انثى

وان كان الثالث كما اذا توفيت امرأة عن زوج وأم حيلى من غير ابيها فافرضه كما تشاء اذ هو على تقدير الانوثة اخت لام وعلى تقسدير الذكورة أخ لام ونصيبه لا يختلف على اى التقدير بن اذهو السدس على كل حال وان كان الرابع فاما أن يرث على تقدير الانوثة دون الذكورة اوالمكس وعلى كل يقدر بالانفغ له فاذا توفيت امرأة عن زوج واخت شقيقة وزوجة اب حامل فهدا الحل على تقدير الذكورة لا يستحق شيئا لانه أخ لاب فهو عصبة يأخذ ما أيقته اسحاب الفروض واصحاب الفروض هنانداستفرقت فروضهم التركة لان الزوج له النصف والشقيقة لما النصف أيضا فل بيق له شيء وعلى تقدير الانوثة يكون اختا لاب وهي موجودة مع الشقيقة الواحدة فيفرض لها السدين عائلا في هذه المسئلة فنقدره انثى وحينة في بكون اصل فيفرض لها السدين عائلا في هذه المسئلة فنقدره انثى وحينة في بكون اصل

المسئلة من سنة وتعول الى سبعة أواذا توفى شخص عن ابن اخ شقيق وووجة المج شقيق حامل فرضناء مذكراً لانه على تصدير الانوقة لا يأخذ شيئا اذ يكون بنت اخ شقيق وهى من ذوى الارحام لاتأخذ شيئا مع العصبة وعلى تقدير الذكورة تقسم التركة مناصفة بينه وبين ابن الاخ الشقيق وحبئنا يعطى ابن الاخ الشقيق النصف وبوقف الآخر لحين طهور الجل

﴿ توريث الورثة الموجودين معه ﴾

اعلم أن للورثةمع الحمل ثلاثة أحوال

الحَمَّالَة الاولى أَنْهُم يُرثون معه سواء قَمَّةُو مَذَّ كُراً أَوْ مَوْنَتُا لَكُنْ يَتْغِيرُ اسْتَحْقَاقِهُمْ

الحالة الثانية الهم يرتون معه كيفها قدر ولا تتغير انصباؤهم

الحالة الثالثة أنهم بحرمون على أحد تقديريه

فتى الحالة الاولى يعطى للواوث معه أقل النصيبين على تقديرالذ كووة أو الاتوثة ويوقف الباق لحيوة أو الاتوثة ويوقف الباق لحين ظهور الحمل كما اذا توفى رجل عن أب وزوجة حبلى فان الاب على تقدير الذكورة يأخذ أقل بما يأخذه على تقدير الاتوثة لمنه أقل النصيبين ويوقف الباقى لحين ظهور الحل

وفى الحالة الثانية وهى التى يرثون منه كيفاقة رولا تتغير انسباؤهم أينطى لهم نصيب تام ومازاد فهو تصيب الحل وذلك كما اذا توفى وجل عن بنت وزوجة جبل الذرائل وجة فرضها تالتمن على الى تقدير قدرت بطعل فيعطى لها وفى الحالة الثالثة وهى التى تحجب فيها الورثة على الحدالتقديرين توقف كل التركة الى البيان بوضه فان ظهر أنه مستحق للجميع فهما والا فيأخذ حقه سها ويقسم الباقى بين الورثة

فاذا توفى رجل عن أخ شقيق وزوجة حبلي فعلى تقدير الذكورة لا يستحق الاخ شيئا لا له محجوب الابن وعلى تقدير الافراة بأخد الباقى بعد فرض الزوجة والبنت فتعطى الزوجة فرضها وهو الثمن لانه لا يتفير ويوقف كل الباقى لظهور الحال بالوضع فان ظهر الحمل مذكراً أخذ البكل وان ظهر أنثى أخذ النصف والباقى بأخده الاخ الشقيق، ولما كان من الجائز أن يكون الحمل متمددا يؤخذ كفيل من الورثة الذين ينقص استحقاقهم عند تعدد الحمل فاذا توفى رجل عن بنت وزوجة حبلي أخدت الزوجة فرضها وهو الثمن ولا يؤخذ منها كفيل لائه استحقاقها ولو تعدد الحمل والبنت تأخذ ثبث الباقى لان الحمل يقدر مذكراً في هذه الحالة ويؤخذ منها كفيل لائه من الجائز أن يكون الحمل مذكرين وحينئذ لا تستحق الاخس الباقى فيؤخذ منها الكفيل حتى اذا ظهر كذلك طولب الكفيل بالفرق بين خس الباقى وثلثه

والحل اما أن يولد بنير جناية على أمه أو يولد بها فان كان الاول فلا بدمن ولادته حيا ولكن لا يشترط أن تكون الحياة حالة فيه بعد خروجه كله اذ لو وجد منه علامة على الحياة بعد خروج الاكثر كالضحاك والمطاس كنى لان للاكثر حكم الكل

وان كان النابي وهو المنفصل مجناية كالضرب علا فانه يرث ولونزل

المفقود في اصطلاح الفتها، هو الغائب الذي لم يدر أحي هو أم ميت فلا يمكن الحدكم عليه بأحد الاصرين

فاذا نوفی شخص وله ورثة ومن ضمنهم مفقود فاما أن يكون على تقدير الحياة يحجبهم حجب حرمان أولا فان كان الاول وتفت كل التركة علا تأخذ الورثة منها شيئا الى ظهور الحال فان ظهر انه حى اخذ الكل وان حكم عوته أخذت الورثة التركة

وذلك كما اذا توفى شخص عن اخوةأشقاء أو لابوان.مفقود وقف الكل الىظهور الحال لان الابن يحبب الاخوة حبب حرمان

وان كان الثانى وهو آنه لا يحجبهم حجب حرمان بل يشاركهم يعطى لكل واحد منهم الاتل على تقدير حياته أو مماته ويوقف الباق الى ظهورا لحال فاذا توفى شخص و ترك بنتين وابنا مفقوداً فللبنتين النصف لتيقينه ويوقف النصف الآخر الى ظهور الحال فان ظهر أنه عى أخذه وان لم يظهر

⁽ مادة ٦٣١) يوقف الحمل من النركة تصيب ابن واحد أو بفت واحدة أيهما كان اكثر هذا لو كان الحل يشارك الورثة أو يحجبهم حجب فقصان فلو كان بحجبهم حجب خومان وقف الكل ــ ويؤخذ الكفيل من الورثة فى صورةالقسمة وبرث الحل ان خرج بحباية فائه ان وضع حياً أو خرج أ كثره حيا فات لا ان خرج أفله فات الا ان خرج بحباية فائه يورث فإذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً جميع الموقوف فيها وان كان مستحقاً ويورث فانا ظهر الحمل فان كان مستحقاً جميع الموقوف من نصيبه

وحكم بموثه تعطى التركة للبنتين فرضا وردا

ومتى حسكم بموته بعد مضى المدة القانونية يعتبرستا فى حق ماله من يوم الحكم وفى حق مال غيره من يوم الفقد ويترتب في الاول الدماله يكون لورثته الموجودين وقت الحكم بموته فلا شىء أمن مات قبله

ويترتب على الثانى أن المال الذى وقف لأجله من المورث أو الموصى يرد الى ورثة مورثه أوورثة الموصى الموجودين وقت موي المورث أو الموصى لا وقت الحكم بموت المفقود — انظر مادة (١٣٣٢).

﴿ كيفية توريث الْجَانثي ﴾

اعلم ان الله تمالى خلق البشر مذكر أومؤثنا وقد بين حكم كل واحد مهما ولم بيين حكم من هو ذكر وانتى فلل ذلك على انه لايجتمع الوصفان فى شخص واحد وقد جعل علامة النميز أبينهما المضو الخصوص ثم قد يقع الاشتباه بان يوجد العضوان فى شخص واحد فيقال له خنثى على وزن فُتْلَى

⁽ مادة ٦٣٢) المفقود من انقطع خَبِرَهُ وَلا يدرى حياته ولا موته وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحبل فان كان المفقود عن يحجب الجاشرين لم يوقف نصيبه على المسال كه وان كان لا يحجبهم حجب حرمان بعطي لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته وعاته قاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من اقرائه احد في بايده قباله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شي المن ما كن موقوقاً لا جله الحكم بذلك لان شرط التوريب بقاه الوارشحاً بعدموت المورث وما كان موقوقاً لا جله من مال مورثه برد الى ورثه مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوقاً لا جله من مال مورثه

وهذا يكون حكمه حكم الذكور أو الاثاث بمقتضىالملاماتالتي ترجح الحاقة بواحد مهما فان لم بمكن التمييز المدم المرجع فهو مشكل وله علامات للحقه بأحد المذكورين قبل البلوغ واخرى بسده فان بال من العضو الخصوص بالمذكرين فنسلام وان بال من المضو الآخر فانثىفان استويا فمشكل لمدم المرجم فان بلغ وخرجت له لحية أو وصل الى النساء اواحتلم كما يحتلم الرجال فذكر لان هده من علامات الرجال وان ظهر له ثدى او لين او حاض او حبل فانثى لان هذه من علامات النساء فان الم تظهر علامة او تمار ضت العلامات فهو مشكل لعدمما يوجب الترجيح فان ظهرت علامات الذكور او علامات الاناث ورث بمقتضى هذه العلامات وأما اذا تمارضت العلامات فلهأسوأ حالى الذكورة والانوثة فينظر نصيبه على انه مذكر وعلى انه مؤنث ويعطى اللهما فاذا توفى شخص عن اخوين لاب وأم احدهما خنثى مشكل كان المال يينهما أثلاثا للاخ الواضح الثلثان وللخشى الثلث فيقدر انثى لاستحقاقه اقل مما اذا فرض مذكراً اذ أو قدرمذكراً كان له النصف _ انظرمادة (١٣٣)

⁽ تمادة ٦٣٣) الحنين هو انسان له آ انا رجل وامرأة وليس له شي منهمافان بال من الفنكر فعلام وان بال من الفرج فأنني وان بال منهما فاطكم الاسبق وان استويا باف خرج منهما ما فشكل وهذا قبل البارغ قان باغ وخرجت له طية أو وصل الى امرأة أو احتم كما محتم الرجل فرجل وان ظهر له ندي أو ابن أو جاض أو حبل أو أنى كما يؤتى النساء فامرأة وان فم تنظير له علامة أصلا أو الماوضت الدلامات فمشكل وله حياتة في الميرات أضر الحالين فلو مات أبوه و ترك معه ابناً واصداً فللان مسهمان ويتخش سهالاته الاضر

(نُورِيث ولد الزَّنَا وولد اللمان)

اعلم أن الشخص متى كان ثابت النسب من أب واماله يرث منهما ولا يتأتى أن يكون ثابت النسب من الاب دون الام واعا يتصورأن يكون ثابت النسب من ام لا من أب كافى ولد الزا وولد اللمان فان كلا منهما ربط الشارع نسبه باسه دون الاب وحينتذ يرث كل منهما مجهة الام فقط فصار كشخص لا قرابة له من جهة الاب فوجب أن ترثه امه ويرثهم

فاذا توفی ولد اللمان عن بنت وام والملاعن فالبنتالنصفوللام السدس والباقی یرد علیهماکأن لم یکن له أب — انظر مادة (۱۳۴۶)

(توريث الغرق والحرق والهدى والقتلي)

قد عرفت أن من شروط الميراث تحقق حياة الوارث بعد مروت المورث أو الحاقه بالاحياء تقديرا فاذا انتق هذا الشرط فلا تواوث وينبنى على ذلك أنه اذا مات جماعة عنهم قرابة بسبب من الاسباب كما اذا أنهدم عليهم البيت أو غرقت بهم السفينة أو احترق البيت وهم فيه او تتلوا في معركة ولا يعرف من مات منهم اولا يجملون كانهم ماتوا معا فحال كل منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض بل يقسم مال كل

⁽ مادة ٦٣٤) ولد الزنا وولد اللمان يرتان ألام وقرأبتها وترث هي وقرأبتهامنهما ولا يرث لاب ولا قرابته منهما

على ورثته الاحياء ـــ الظر مادة (٦٣٥)

(التخارج)

التغارجهو أن يتصالح الورثة على اخراج بمضهم من الميرات على شئ مملوم سواء كان هذا الشيء من التركة أو من غيرها وهو جائز عندالتراضي وكيفية القسمة على الموجودين ان تطرح سهام من اخرج من التصحيح وتجمله كأنه استوفى نصيبه ثم تقسم بافي التركة على سهام من بقي منهم وينبني على ذلك أنه اذا توفيت الزوجة عن زوج وام وعم شقيق او لاب فأصل المسألة من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم وللام الثلث وهو سهمان وللم الباق بطريق النصيب وهو واحد فاذا صالح الزوج على ما في ذمته من المهر للزوجة وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باني التهر بين الهر يين الم والام اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح عن نائر التخارج وحيثنة يكون سهمان للام وسهم للم انظر مادة (١٣٣)

⁽ مادة ٦٣٥) لاتوارث بين الفرقى والهدمى والحرقي اذا كانوا بمن يرث بعضهم بعضا لانه لا يعلم أيهما مات أولا ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء

⁽مادة ١٣٩٦) التخارج هو ان يتصالح الورة على اخراج بعضهم من الميرات على شيء معنوم من المترات على شيء معنوم من التركة أو غيرها وهو جائز عند التراضى فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسم باقى التركة على سهام الباقين كمن ماتت وتركت زوجا وأما وعما فالمشائة من ستة التصف الزوج والثلث للام والباقى للمم فصالحالزوج عن نصيبه على ما فى ذمته الزوجة من المهر فيقسم باقى التركة وهو ما عددا المهر بين الام والمم أثلاثا سهمان للام وضهم للمم

﴿ الباب الثامن ﴾ « في المول والرد »

أعلم أن المول في اصطلاح الفقها، هو زيادة في عدة سها مذوى الفروض و نقصان من مقادير الصبائهم من التركة ولا يتأتى العول الا اذا زادت سهام اصحاب الفروض على مأخذ التركة كا اذا وجد في مسألة من يستحق النصف ومن يستحق الثلثين فان المسألة من سنة فأذا أخذنا من هــذا المدد نصفه وهو ثلاثة لم يف الباق بالثلثين واذا أخذنا الثلثين وهو اربعة لم يف البساق بالنصف فنريد على الستة التي هي اصل المسألة بمقدار العدد الذي زاد صد أخذ نصف الستة وثلثيها وهو واحد اذ نصفها ثلاثةوثلثاهاأربمة ومجموعها سبمة وهذا المدد يزيد عن الستة بواحد فبمد ان كنا تقسم التركة الى ستة اجزاء متساوية ونعطى كلا من الورثة ما يستحقه منها على قدر فرضه اذا لم يكن هناك عول تقسمها عند وجود العول الى سبعة اجزاء متساوية ونعطى كل وارث ما يستحقه فقد زادت سهام أصحاب الغروض على مأخذ التركة ونقصت مقادير انصبائهم لان المقسوم متى كان واحدا فكلما زادتالاجزاء نقصت مقادرها

وأصول المسائل سبعة وهى اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وهذه الاصول ثلاثة سها قد تمول وأربعة لا تمول أصلا فالثلاثة التي تمول هي ستة واثنا عشر وأربعة وعشرون فالستة تمول وتراً وشفعاً الى عشرة فتمول الى سبعة اذا اجتمع فيها نصف وثلثان فقط كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين فان أصدل المسئلة يكون ستة وتعول الى سبعة ويقال عالت وترآ يسدسها - وتعول الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين وأخت لأم ويقال عالت شغما بثلثها - وتعول الى نسمة ويقال عالت وترآ بنصفها اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين شقيقتين وأختين لأم - وتعول الى عشرة فيقال عالت شفعا بثلثيها فيا اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين شقيقتين واختين لام وام .

واربمة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط فيقــال عالت بثمهـا اذا اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان كزوجة وبنتين وأم وأب — انظر مادة (۱۳۷۰)

⁽ مادة ٦٣٧) الدول هو زيادة فى عدد سهام ذوى الفروض و نقصان من مقادير المسائم من التركة التركة و التركة التركة و التركة يقدم التركة يقدم التركة يقدم التركة يقدم التركة لترف التركة لترف التركة لترف سهامهم فيدخل النقس فى مقادير النساء الورثة بسبب زيادة عبد السهام كما أنا مات المبتهة عن زوجها و شفيقتيها فمخرج اصل التركة من سنة اسهم وعالت بعضها المن سهمة لأن فيرض التركة عن المشفط وفيرض المقيقة المن فيرض التركة والمسائد وفيرض المقيقة المسائدة والمسائد المسائدة والمسائد المسائدة ال

اعلم ان الرد ضد العول وهوفى اصطلاح الفقها صرف الباقى من الفروض الى ذوى الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم العاصب ويؤخذ من هذا التعريف أنه لايرد على الزوجين لانهما ليسا من اصحاب الفروض النسبية بل من اصحاب الفروض السبية ولايتأتى الرد الا اذا وجد امران

الأول ان تكون الفروض الموجودة سمنا فى المسئلة غــير مستغرقة المتركة اذ لوكانت مستغرقة لها لما يق شي.

الثانى ان لا يكون هناك عاصب اذلو وجد لاخذ ما أبقته اصحاب الفروض ولم يبق شى، يرد — واصحاب الردمن الورثة نمانية واحدمن الذكور وهو الاخ لام وسبعة من الاناث وهن البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والجدة الصحيحة سواء كانت من قبل الاب كأم الاب أو من قبل الام كأم الام ولا فرق بين أن يكون أحد النمانية المذكورين واحداً أو متعدداً ماعدا الام فان تعددها غير متأت في الحقيقة

ومسائل الرد أربعة اتسام لان المردود عليه اما صنف واحد أو اكثر

الفروض بسهم وهمو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالثلث كهم وام ويعول المي المنافقة بالثلث كهم وام ويعول المي المي المي الموافئا المي تسمة بالشخص كهم واخ آخر لاموافئا كان معض التركة من اثنى عشرسهما تعول الى الائة عشر كهم واخ لام والي سبعة عشر كهم واخ لام والي سبعة عشر كهم واخ المر والي سبعة عشر كهم واخ المر والى المنافقة وعشرين فاها تعول المي منهمة وعشرين فاها تعول المي سبعة وعشرين فقط كروجة فرضها المثنى ويتهن فرضهما الثلثان وابوين فرض كله مهما للمدس

وعلى كل فاما أن يوجد من لا يرد عليه أولا يوجد فالناتج اربعة أقسام .
الأول ان يكون فى المسألة صنف واحد بمن يرد عليه عند عدم من لا يرد
عليه . الثانى ان يكون فى المسألة صنفان أو ثلاثة بمن يرد عليه عند عدم من
لا يرد عليه أيشا . الثالث أن يكون فى المسألة صنف واحد بمن يردعليه عند
وجود من لا يرد عليه . الرابع أن يكون فى المسألة صنفان اوثلاثة بمن يرد
عليه عند وجود من لا يردعايه

فان كان الاول فاما ان يكون فرداً واحداً أو متمدداً فان كان فرداً واحدا كأخت مطلقا أو اخ لامأو ام أو بنت أو بنت ابن اخذهذا الفردكل التركة فرضا وردا لان تقدير الفرض انما شرع للمزاحة ولامزاحة هنا فيمطى الكرا للموجود

وان كانت افراد هذا الصنف متعددة كما اذاترك الميت بنتين أو ثلاث اخوات شقيقات او أربعة اخوة لام فاجعل السألة من عددرؤسهن لاستواء السكل في الاستحقاق الاصلى فيستوون في المردود أيضا فتكون المسألة من اثنين في المثال الاول ومن ثلاثة في الثاني ومن أربعة في الثالث وانماجعات المسالة من عدد الرؤوس تركا للتعلويل

وان كان التاثى وهو ما اذا كان فى المسألة صنفان او ثلاثة بمن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فخذ عدد سهامهم من سنة دائما واجمل عددالسهام المأخوذة اصلا لمسألتهم ولا تكون الاصناف المردود عليها اكثر من ثلاثة كا علم بالاستقراء

أ وجينته تكون المسألة من ثلاثة اذا كإن فبها ثلث وسدس كما إذاتوفى

شخص عن ام واخور لام لان أصل المسألة ستة والسهام المستحقة فيها الاثة التي هي عبارة عن سدسها وثائها فتجمل السهام المستحقة أصل المسألة ويكون للام واحد من الاثة فرضا ورداً وللاخوين لام اثنان فرضاورداً ايضا

وتكون السألة من أربعة اذاكان فيها لصف وسدس كما اذانو في شخص عن بنت وبنت ابن أو بنت وام

وتكونالمسألةمن خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كما اذا توفى شخص عن بنتين وام أو اختسين شقيقتين وام

وان كان الثالث وهو ما اذا كان فى المسئلة صنف واحد بمن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه وهو أحد الزوجين فالقاعدة فيه ان تسطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مآخذ فرضه وتقسم الباقى على رؤوس من يردعليه ان كان متمدداً فان كان واحدا فأعطه جيم الباقى

فاذا توفى الزوج عن زوجته وبنت ابن فأعط الزوجة فرضها وهوالربع فى هذه المسألة من أقل مآخذ فرضها وهو اربمة اذ هو أقل عدديؤخذ منه الربع عددا صحيحا والباتى وهو تلائة من اربعة يعطى لبنت الابن فرضاوردا اذ لا مزاحم لها

واذا توفيت الزوجة عن زوج وثلاث سات فأعط الزوج فرصه وهو الريم من أقل مآخذ فرضه وهو اربعة ثمأعط الباق للبنات وهومنقسم عليهن فكل واحدة تأخذ الربع وهوواحد

وان كان الرابع وهو أن يكون في المسئلة صنفان أو ثلاثة بمن يردعليه عند وجود من لايرد عليه وهو أحد الزوجين فالقاعدة فيه إن تعطي من لا يرد عليه نصيبه من أقل مآخذ فرضه أيضا ثم نقسم الباقي على سهام من يردعليه

فاذا توفى الزوج عن زوجته وجدة صحيحة واختين لام فاجمل المسئلة من اربعة لا نهااقل ما خذ فرض الزوجة واعط الزوجة ربعها واقسم الباقى وهو ثلاثة على سهاممن يرد عليه فتاخذ الجدة سهماوهو الربع وتاخذ الاختال . لام سهمين وهما النصف لان استحقاقها ضعف استحقاق الجدة ... انظر مادة (٣٨٠)

(مادة ٦٣٨) الرد ضــد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له من المصبة فيرد ما فضل على ذوى الفروض بقدر سهامهم الاعلى الزوجين واصحاب الرد من الورئة سبمة واحد من الذكور وهو اخ لام وستة من الاناثوهن بئت الصاب وبنت الابن والآخت لابوين والاخت لاب والاخت لام والام والجسدة الصحيحة لا فرق بين أن يكون أحد السبعة المذكورين واحدا أومتعددا سوى الامومن الغرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد اقسام اربعة احدها أن يكون في المسئلة صنف وأحد ممن برد عليه مافضل عن الفروض عند عدم من لا بردعليهوحبنتذتة.مالتركة على عدد رؤسهم كما اذا ترك الميت بنتينأو اختينأوجدتين فتقسم التركة بينهما اصفين والثانى ان يكون فيها صنفان أو ثلانة نمن برد عليه عند عدم من لابرد عليسه وحبشد تهسم التركة من مجموع سهامهم أذا كان فيها سدسان كجدة وأخت لام تقسم من أثنين لكل منهما نصف المال وتقسم من ثلاثة أذاكان فيها ثلث وسدسكولدىأممعها فلولدي الام الثمثان وللام الثلث من التركة ومن اربعة اذاكان فيها نصف وسدس كبنت وننت امن او بنت وام فلابنت ثلاثة ارباعها ولبنت الابن او الام ربهها ومنخسةاذا كانفيها المثان وسدس كينتين وام أوكان فبها نصف وسدسان كبثت وبنت أبن وأم أوكان فبها نصف وثلث كاخت لابوس وام او اخت لاموين واختين لام فيمطي في الاول أربسة أخماسها للبذين وللام خسها وفى الثانية يعطى للبنت ثلاثة منها ولبنت الابنوأحد وللام واحدوني الثالثة يعطي للأخت من الانوين ثلاثة وللام او للاختين لامسهمان وانثالت

﴿ البابِ التاسِعُ ﴾ (في ذوى الارحالم وكيفية تؤريمهم)

اعلم أن فرالزخم في اللقة صاحب القرابة مطلقا أي سواه كان صاحب فرض أو عصبة أولا وفي اصطلاح الفرسيان هيو كل قريب ليس بصاحب المرض ولا عصبة ومن السهل غليك مؤفته بعد ما عرفت أصاب الفراوض والعصبات بمدا تقدم فيكل من خرج عنهما فهو من ذوى الازحام وفي منخصرون في أوبعة أوبعة أطبئاف ن

الصنف الارل من أينتسب للميت وهو منحصر في اثنين الاول أولاخ البنات وان سفلوا سواء كانت الاولاد ذكوراً أوانانا الثاني أولاد بنات الابن... كذلك أن افظر مادة (٦٣٨.)

ان يكون مع العنف الواحد بمن يرد عليه من لا يرد عليه وحيثات يعلى من لا يرد عليه فسيله من أقل محارج فرضه ويقسم الباقي على من يرد عليه كروج وثلاث بنات فيمعلى الزوج فرضه الزبية ويقسم الباقي على من يرد عليه كروج وثلاث بنات في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رؤسهن والرابع ان يكون من المستقامة الباقي على عدد رؤسهن والرابع ان يكون من الصنارج زبينه ويقسم عليه من لا يرد عليه وحيثات يعلي من لا يرد عليه توسيه من الصنان المنارج نرضه وتحدة واحتين لام فيعلى الزوجة فرضها الربع والحدث لو المنه ويقسم الباقى على سهام من يردعانه من الصنان المنكورين وهومدتنم في هذا المناب على السهام قيمل المجدة سهم وهو الربع والاحتيان المنكورين وهومدتنم في هذا المناب على المنارج المنابق المنابق

الصنف الثانى من ينتسب البهنم الميت وهو منعصر فى اثنين الاول الاجداد الساقطون الثانى الجدات الساقطات والجدد الساقط هو من تخلل فى نسبته الى الميت انفى كأبى ام الميت والجدة الساقطة هى من دخل فى نسبتها الى الميت جد ساقط كأم ابى ام الميت — انظر مادة (١٤٠)

الصنب الثالث من ينتسب الى أبوى الميت وهومنحصر فى ثلاثة الاول الولاد الاخوات مطلقا اى سواء كانت تلك الاولاد ذكوراً او اناثا وسواء كانت الاخوات شقيقات او لاب او لام الثانى بنات الاخوة اشقاء أو لاب او لام الثالث فروع الاخوة لام وان سفاوا — افظر مادة (١٤١)

الصنف الرابع من ينتسب الى جدى الميت وهما أبو الاب وأبو الام سواء كاما قريبين أو بميدين أو الى جدتيه وهما أم الام وأم الاب سواء كانتا قريبين أو بميدتين ايضا

وهو منحصر فى ثلاثة الاول الاعمام لام الثانى المات مطلقا اىسوا. كن شقيقات او لأب او لام ، الثالث الاخوال والخالات مطلقا أى سوا. كانت الاخوال أشقاء او لاب او لام ومثلهم الخالات واولاد هذا الصن

(مادة : ٦٤) الصنف الثانى من يُنسب اليهم الميت وهم الاحداد الساقطون كابي المه الميت والم الم الميت والم الم الميت والى المه الميت والى المه والحبدات الساقطات وان علون كام ابي الم الميت والم الم الاخوات (عادة ٦٤١) الضفف الشالت من ينتسب الى ابوى الميت وهم الولاد الاخوات سلواء كانت نلك الاولاد ذكورا او اناها وسرواء كانت الاخوات لا بورض او لاب او لام وبنات الاخوة وان سقلن سواء كانت الاخوة من الابورض او من اجدهما و بتو الاخوة لام وان سفلوا

ملحقون به وكذابنات الاعمام الاشقاء او لاب وبنات ابنائهما

وترتيب ذوى الارحام فى الميراث يكون بتقديم الصنف الاول على الثانى والثانى على الثالث والثانات والثانات والثانات والثانات وهذه مقدمة على عمومة أبيه وخؤولته وهذه مقدمة على عمومة أبيه وخؤولته وهذه مقدمة على عمومة بنت البنت كل وخؤولته فاذا توفى شخص وترك ينت بنت وأبا ام أخذت بنت البنت كل المال واذا ترك ابا أم وبنت أخت مثلا اخذاً بوالام كل المال واذا ترك بنت الخت كل المال فترتيبهم كترتيب المصبات الذى عرفته مما تقدم — انظر مادة (عمر)

وهذا يسمى عندهم تقديما بالجهة اعنى ان جهة الفرع مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاخوة وهذه مقدمة على جهة الدومة والمؤولة فأن وجد من أى جهة شخص واحد استحق كل التركة وان وجد شخصان أو اكثر احتاج المقام الى تفصيل كل صنف من الاصناف الاربعة على حدته ولنبدأ بالصنف الاول

قاذا وجدت جملة اشخاص منه فلا يخلو الحال فى اول الامر من أحد امرين الاول تفاوت الدرجة بأن يكون بمضهم ينتسب الىالشخص المتوفى بدرجة واحدة وبعضهم بدرجتين أو أكثر ، الثانى اتحادالدرجة بأن يكون الكل

⁽ مادة ١٤٢) الصنف الراج من ينتسب الي جددى الميت وهما ابو الاب وابو الام سواه كانا قريبين او بسدين او الى جدنيه وهما ام الام وام الاب سواه كانتاقريبتين او بسدتين وهم الاعمام لام والعمات والاخوال والخالات على الاطلاق ثم ولادهم وان شفلوا ذكر اكانوا الو 181 -

ينتسب اليه بدرجتين او أكثر فان كان الاول قدم من كان اقرب درجــة وينبني على ذلك انه اذا توفى شخص عن بنت بنت وابن ابن بنت قدمت الاولى على الثانى لان ينها وبين المتوفى درجة واحدة وهى امها وابن ابن البنت بينة وبين المتوفى درجة واحدة وهى امها وابن ابن البنت بينة وبين المتوفى درجتان وهما أبوه وام أبيه

حَوَانَ كَانَ النَّانِيَ وهو الاتحاد في الدرجَّة فلايخار الحال من أحد أمور ثلاثة الاول أن يكون بعضهم يدلى بوارث والبعض الآخر يدلى بغيروارث - الثاني ان يكون الكل بدني بوارث - الثالث أن يكون الكل بدلي بنير وارثفان كان الاول قدم ولد الوارث على ولدغير الوارث فاذا توفى شخص عن بنت بنت أن وأن أن بنت كانت الأولى احق بالميراث مري الثاني الاستوائع في الدرجة ولكن بنت بنت الالن انتسبت بوارث لاننام اللي هي بنت الابن صاحبة فرض وان ان البنث انتسب بنير وارث لان أباه الذي هو ابن البنت من ذوي الارحام فينثه يكون كل المال لبنت بنت الابن ولا شيء لابن ابن البنت. وان كان الثاني ورث النكل وله تكون القسمة عليهم باعتبار صفاتهم فان كان الكل أناثا اخذن بالسوية وان كانوا ذكوراً فكذلك بران كان بعضهم ذكورآ والبعض الناثا فللذكر سنعف الانفي فاذا توفى شخص غن ابن بنت ابن وبنت بنت ابن اخذ الابن ضعف البمت وان كان الثالث فان أتحدت صفة الاصول في الذكورة والانوثة قسمت · التركة على الفرَّوع المرجوّدة المفنا باعتبار صِفاتهم أيضًا وان اختلفت صفة الاصول في الدكورة والدنولة كنت الله المن الله والن بنت بنك في المال عَلَى اولَ دَرْجَةَ حَصَانَ فِيهَا الاخْتَالَافَ بَالْذَكُورَةُ وَالرَّهُونَةِ وَفِي فِي هِيْمَ

الدرَّ حَةَ الْبَانَيَةُ وَمِجْمَلُ مَا أَصَابُ كُلُّ أَصَلُ لَفَرَعَهُ وَحَيْنَتُكُ يَسْطَى ثَلِثِيهِ لِبِمْت أَنِ البنت لأن ذلك نصيب أبها وقد انتقل اليها ويسطى ثلثه لا بن بِنْتِ البِنْتِ لانه نصيباً مَّه وقد انتقل اليه – انظر مادة (٦٤٣)

وان وجد شخصان أو أكثر من الصنف الثاني فلا يخلو الحال من أجد أمرين الاول اختلاف الدرجة الثاني انحاد الدرجة فانكان الاول قدم الأفرب في الدرجية فاذا توفي شخص عن أبي أم وأبي أم أم قدم الإول لانه لمغرب قرجة من الثاني

وان كان الثانى فلا يخلو الحال من أحد ابور ثلاثة – الأول أن يكون بعضهم مدليا وارث والبعض الآخر غير مدل به – الثاني ان يكون الكان مدليا فوارث – الثالث ان يكون الكل مدليا فنير وارث

(ماد: ١٤٣) الصنف الاول من ذوى الارحام اولاهم بالميران افرجم الى المليت ادرجة كبنت البنت قامها أولى بالميرات من بنت بنت الابن قان استوقا في الدرجة بان يدرجه كبنت المنت قامها أولى بالميرات من بنت بنت الابن قان استوقا في الدرجة بان الرحم كبنت بنت البنت أولى من والترقي كل فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنت البنت فان استوت درجاتهم في القزب ولم يكر فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنت البنت أوكانوا حكمهم يدلون بولرث كان البنت وبنت البنت في تدريع المناوع في الدرجات المذكورة وبقسم المال علم باعتبار حالة دكورهم وانوشهم عنى الأروع المنساوية في الدرجات المذكورة والمنافقة كان الفروع في كورا والمانا فالذكر مثل تحف الاشين خفط أو المنافقة كردم والوشهم عنى أول يعلى اجناف الذكورة والانوثة وهو هنا الرطن الثاني وهو اين بنت وبنت بنت قسم طفية الاصول في المالكورة والانوثة وهو هنا الرطن الثاني وهو اين بنت وبنت بنت قسم طفية الاصول في البلائ وبطلى الثانية وهو المنسبة الصله بالذكورة والانوثة بكون يثلانا وبطلى المنافق المنسبة الصله في البطن الثاني هذه المصورة فيقسم عليهم اللائا وبطلى كانهن القان في هذه المصورة فيقسم عليهم اللائا وبطلى كل من القروج المسينة الصله في البطن الثانية بكون يثلانا و بنطى المنافقة المنسبة ألها في المنافقة بكون يثلانا وبطلى المنافقة المنسبة المها المنافقة المنسبة المنافقة المنافقة المنسبة المنسبة المنسبة المنافقة المنسبة المنافقة المنسبة المنافقة المنسبة المنافقة المنسبة المنسبة المنافقة المنسبة ال

فان كان الاول فلا يقدم المدلى بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول وينبسني على ذلك أنه اذا توفى شخص عن ابي أم أم وأبي أبي ام ورث كل منهما وان كان الاول مدليا بوارث والثاني ينير وارث — وان كان الثاني او الثالث فلا يخلو الحال من احدامر بن الاول أتحاد جهة القرابة بأن يكون الكيل من جهة الاباو من جهة الامالتاني اختلاف جهة القرابة بأن يكون بعضهم من جهة الام والبمض من جبة الاب فان اتحدت حيز القرابة ففيه امران الاول اتفاق صفة من ينتسبون مه في الذكورة و الانوثة الثاني اختلاف تلك الصفة فان كان الاول اعتبرت ابدان الاصول الوجودة ممنا فللمذكر ضمف ماللمؤنث ً فاذا توفى شخص عن ابى ابى ام وام ابى ام قسمت التركة بينجما اللاثا وان كان التاتي وهو اختلاف صفة الفروع في الذكورة والانوثة قسم المال على اول درجة وقع فيها الخلاف وبعد ذلك يعطى نصيب كل فرع لاصله وينبني على ذلك أنه اذا توفى شخص عن ابى ام ام اب وابى ام اب اب يأخذ ابو

وان اختلف حيز القرابة بأن كان بعضهم من جانب الاب والبعض الآخر من جهة الام فالثلثان لقرابة الاب والثاث لقرابة الام ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول درجة وقع فيها الاختلاف ومثله ما اصاب قرابة الام كما اذا توفى شخص عن ابى ام آب وابى ام ام فقرابة الاول من جهة الاب لان المباشر المعيت من جهة مذكر وقرابة الثاني من جهة الام في غذالاول الثلثين والشانى الثلث كأنه مات عن اب وام انظر

مادة (١٤٤)

وان وحدت جملة أشخاص من الصنف النالث (وهو أولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام) فلا يخلو الحال من أحد أمرين الاول تناوت الدرجة النانى اتحاد الدرجة فان كان الاول قدم الاقرب فاذا توفى شخص عن بنت أخت شقيقة وبنت ابن أخ شقيق قدمت الاولى على النائية لقربها درجة وان كان النائي وهو أتحاد الدرجة ففيه أمران ـ الاول

(مادة ٦٤٤) الصنف الثانى وهم السافطون من الاجدادوالجدات أولاهم بالميرات أقربهم الميت من أى جهة كان أى سواه كان الاقرب من جهة الاب أومن جهمة الام مثاله مات عن أم أبي أم وأبي أبي أم أم كان المال كله لام أبي الام تعربهاولا فرق بين كو ﴿ مسدليا بوارث أو بمير وارث ولا بين كونه ذكرا أو انتي وان استوت درجاتهم فلما أن يكون بمضهم مدليا بوارث اوكلهم يدلون به اوكلهم لا يدلون به فني الاول لايقدم المدلي بوارث على غيره بخـ لاف الصنف الاول مشــاله مات عن إبى أم الام وإبي أبي الام فهما سوا. وان كان الاول مدليا بالجدة الصحيحة أعنى أم الام والثاني بالجد الفاسد أعنيأبا الأم وفي الآخرين كابي أم أب وأبي أم أم وكابي ابى أم وأم ابي أم فامـــا أن نختلف قرابتهم أي بعضهمين جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالشال الاول وأما ان تنحد كالمتال الثانى فان اختلفت قرابتهم فاكتشان لفرابة الابوالثلث لفرابة الام كانه مات عن أب وأم ثم ما اصاب قرابة الأب يقسم ببنهم على أول بعلن وقع فيه الحلاف· وكدا مأصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كلُّ صنف. وان أعدت قرابهم اى كمايم من جبانب الام او الاب قاما أن تنفق صفةمن ادلوا به في الذكررة والانوثةأو تختلف فان اتفتت الصفة اعتبرت ابدأتهم وتساووافى القسمة لوكانوا ذَكُوراً فَهُط أُو انَانَا فَقَط وَانَ كَانُوا مُخْتَلِطِينَ فَلَذَكُرَ مِثْلُ حَظُ الْاشْبِينِ وَانَ اخْتَلَفت الصفة فالقسمة على أول بطن اختلف للذكر ضف الانثى ثم تجلل الذكور طائفة على قياس ماتفرر في المنف الأول أن يكون بمضهم ولد عصبة وبمضهم ولد ذى رحم كبنت ابن أح لاب مع ابن ابن اخ لام ــ الثانى أن لايكون كذلك وهو يشمل خس صور

الأولى أن يكون الكل أولاد عصبات كبنت أخ شقيق مع بنت آخ لاب - الثانية أن يكون الكل أولاد أصاب فروض كبنات أخوات منفر قات الثالشة أن يكون الكل أولاد ذى رح كبنت ابن أخ لام مع ابن بنت أخت لاب - الرابعة أن يكون بعضهم أولاد عصبات وبعضهم أولادا سحاب فروض كبنت أخ شقيق مع بنت أخت شقيقة - الخامسة أن يكون بعضهم أولاد ذى رحم وهذه لا يتأتى لها مثال فى أولاد أصحاب فروض وبعضهم أولاد ذى رحم وهذه لا يتأتى لها مثال فى المثلوج كا يظهر لك بالتأمل فالماكات الاول قدم ولد المصبة على ولد ذى لرحم والإخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات فى الاصول وما خص الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات فى الاصول وما خص

وينبنى على ذلك مايأنى: أولا اذا توفى شخص عن بنت ان أخشق ق وبنت ان أخ لاب كان المال كله للاولى لانه عند قسمة المال على الاصؤل، يحجبُ الاخ الشقيقُ الاخلاب قسطى كالترك لفرعه

أنيا اذاتوق شخص عن بنت أخ شقيق وبند وابن اخد شقية قادم المال على الاصول انسافا لا أن الاحث الشقيقة كاختين لتمدد فرعها ثم أنسبة الذي أخذته الشقيقة بين ولديها اثلاث للمذكر ضمف ما للانهن.

التا اذا توفى شخص عن ابن اخت لابوابن اخت لام وإوديت قسية

التركة عليها فأعط الاخت لاب النصف والاخت لام السدس ورد الباقى عليها فالسهام فالسألة من ستة وترد الى اربعة لنكون الفروض لصفا وسه أن الربعة للاثرة والاخت لاثر واحد ثم يدفع لسيب كل الى فرعه ومثل هذه المسألة بنت بنت اخت لاب وقس على هذه المسائل غيرها فلا حاجة الى النطويل عبد تشرفة القاعدة الى النطويل عبد تشرفة القاعدة الى النطويل عبد تشرفة القاعدة الناز مادة (١٤٥)

وان وجدت جملة اشخاص من الصنف الرابع قلا يتأتى فيـــه انتتلاف الدوجة اصلا بل دوجة الكل متحدة ولكنّ فيه امران ــــ الاول اتحادحير القرابة بأن تنكون قرابة الكل من جانب الاب وهم الاهمـــام لام والفات

(مادة ١٤٥) الصنف الثالث وهم أولاد الآخوات مطلقا وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاحوة لام الحكم فيهم كالجكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالمياث أو بهمالي الميت درجة ولو التي فيئت الاخت اولى من ابن بفت الاخ لاما أقرب بان استووا في القرب فولد المصبة اولى من ولد ذى الرحم كنت ابن الخ وابن بنت اخ كلا هما لا بون او لاب او احدهما لا بوين والا خر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لاما واد المصبة وان استواق في القرب ويس فيهم ولا المصبة كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد المصبات كبنتي ابن الاخ لا بوين او لاب و بنت الا لام الكلاد المصبات و بمعنهم اولاد المصحاب الفراغي كنات اخوات منه رقاب في الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتساد عدد الفروع والجهات في الاصول فا اصاب كل فريق يقسم وين فروعه كا في المسنف و الاول

مطلقا او من جانب الام وهم الاخوال والجالات مطلقاً _ الثانى اختلاف يجهة القرابة بأن يكون الموجود من هذا الصنف يعضه من جانب الاب وبيضه من جانب الاب وبيضه من جانب الاب القوة بأن كان المراف ففيه امران _ الاول اختلافهم في القوة بأن كان بعضهم اصله لا بوين وبعضهم اصله لاب او لام فإن اختلفوا في القوة في قوة القرابة بأن يكون الكل لابوين او لاب او لام فإن اختلفوا في القوة قدم الاقوى فن كان اصله لا بوين قدم على من اصله لاب ومن كان اصله لابي قدم على من اصله لاب ومن كان اصله لابي قدم على من اصله لاب ومن كان اصله لابي قدم على من اصله لاب ومن كان اصله لابي قدم على من إصله لاب

فاذا مات شخص عن عمة شقيقة وعمة لاب وعمة لام كان الميال كله الميمة الشقيقة لا تجاد حيز القرابة اذ الكل من جانب الاب وهي اقوى بمن معها ولو مات عن خال شقيق وخال لاب وخال لام اخذ الحال الشقيق كل المال لا تحاد حيز القرابة اذ الكل من جانب الام وهو أقوى بمن معه

وإن أتحدوا في القوة إشدتركوا في القيسمة وان كانوا ذكوراً أو إناثا فيالتساوى وان كانوا ختاطين فللمذكر منسف الاثنى فاذا مات شخص عن ثلاثة اعام لام قسم المال بينهم اثلاثا لاتحاد جمة القرابة وقوتهم واحدة واذا مات عن عمين شقيقتين قسم المال بينهما المسأفا لما ذكر واذا مات عن ثلاثة أخوال اشقاء أو لاب أولام قسم المال بينهم أثلاثا لاتحاد جهة القرابة وقوتهم واحدة ومثلهم الخالات وعلى هذا يقاس

وإنوكان الثاني وهو اختلاف بيحة القريابة فلا إعتبار جنا لقوة القرابة بل نعطى الثلثين لقرابة الابوالثلث لقرابة الام ثم تقسم الثلثين على قرابة إلاب كما اذا أنحد حيز قرابتهم وتقسم اليثلث على قرابة الام كذلك أعنى أنه اذا كانت ترابة الاب التي أخذت الثاثين مختلفة في القوة استحق الاقوى الثانين سواه كان واحداً أو متمدداً واذا كانت متحدة في القوة اشتركوا في الثلين على حسب ذكورتهم وأنوئتهم ويقسم الثلث الذي استحقته قرابة الام على هذا المنوال كا إذا توفي شخص عن عمة شقيقة وعم لام وعالة لاب وخال لام في هذا المثال همة شقيقة وعم لام وها من قرابة الاب وخالة لاب وخال لام وها من قرابة الاب وخالة لاب ونفلا شفه الشعمة تأخذ الام فيأخذ الاولان الثلثين والاخيران الثلث وبعد هذه القسمة تأخذ المنعمة المثلين لابها أقوى من العملام وتأخذ الخالة لاب كل الثلث الذي أخذته قرابة الام لابها أقوى من الحال لام وقس على هذا المثال عبره الظل عادة (١٤٦)

﴿ حَكُمُ اولاد الصنفُ الرابع وَمَن يَلْحَقُ بِهِ ﴾ ﴿

اذًا وَخِدَ احْدَ مِنَ أُولَادُ هَذَ الصَّنْفُ وَلِيسَ مِنهُ فَيْرُوسَ بِقِيةً الْآصِتَافُ الاَخْرِي اسْتَجْقَ كُلُّ المَالَ وَاذَا وَاحِنهُ مِنْهُ جِلَّةً اشْشَاصَ بِحَتَاجِ الْمُقَامِ الْمَا

⁽ مادة ٦٤٦) الصنف الرابع وهم الذين ينتمون الى جدى الميت او جدائمه وهم المسات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والخالات مطلقا اذا اجتشوا وكان حيز قوا بتهم متحدا بان ينكون التكل من جانب واحد كالسمات والاغمام لام فلمهمن جانب الاب والاخوال والحالات ظهم من جانب الام فالاقوى منهم في القرابة اولي اعنى من كان لابوين اولى بمن كان لاب ومن كان لاب اولى بمن كان لام ذكوراً أو انانا وان كانوا ذكوراً واناثاً واستوت قوا بنهم في القوة فلذكر مثل حظ الانتمين كم وعمة كالاهما لام وخالة كلاهما لابوين او لاب أو لام وان كان حيز قرا بنهم مختلفا فها اعتبار لقوة القرابة فيكون الثلان لقرابة الاب والثلث لقرابة الاب والم كمة لاب وام ويضم كافر المحدة لاب وام وجالة بالم كمة لاب وام

تفصيل الاجكام وبيانه ان تقول

اذا وجدت جملة اشخاص من أولاد هـ ذا الصنف ومن يلحق به فلا يخلو الحال من امرين و الاول اختلاف الدرجة بان يكون بعضهم ينتسب بدرجة والآخر بدرجتين او بثلاث و الثانى أعاد الدرجة بأن يكون الكل ينتسب بدرجة إو اكبر فإن كان الاول قدم الاقرب درجة سواء كان من جمة الاب أو من جهة الام فاذا مات شخص عن ابن عمة وابن ابن خال استحق الاول الكل لقربه درجة واذا ترك ابن خالة وبنت ابن عمة أخذ الاول الكل لقربه وإن كان من جهة الام وان كان الثانى وهو الاستواء في الدرجة فيناك امران : الاول الحاد جهة القرابة والتالي اختلاف جهما

(اتخادِ جِهة القرابة)

ان اتحدت جهة القرابة بأزيان الكل من جهة الاب وهم أولادالنها مطلقا وأولاد الاعمام لام وسات الاعمام الاشقاء أو لاب وسات اسائهما أو كان الشكل من جهة الام وهم اولاد الاخوال والخالات مطلقا فاما أن يحتلفوا في قوة الفراية واما أن يتجدوا فيها فإن اختلفوا فيها يقدم الاقوى في القرابة فن كان أصله لابوين فيو أولى بمن أصله لام وينبئ على ذلك انه اذا مات منفرقات كانت كل التركة اولد المعة الشقيقة فان لم يوجه فأولد المعة لاب ومثل ذلك بنات الإجمام المنفرقين وبنات الاجمام المنفرقين وبنات الاجمام المنفرقين وبنات

وَانْ الْعَدُوا فَي فُوهُ القرابِةِ فَيْنِاكُ أَجُورُ ثَلاثَةً _ أُولِيَّ أَنْ يَكُونُ إِمْنَهُمْ

ولد عصبة ويعضهم ولد ذي رجم ب ثانيا أن يكون الكِل أولاد عصبات . ثالثا أن يكون الكِل أولاد ذي رحم

فنى الاول يقدم ولد العصبة على ولد ذى الرحم كما اذا مات شخص عن بنت عم لاب وبنت عمة لابقدمت بنت العم لاب

وفى الثانى وهو ما اذا كان الكل اولاد عصبات يستوون فى القسمة . فاذا ياب شخص عن بنت عم شقيق وبنت هم شقيق آخرا ودت كل منهما النصف

ُوفَىٰ النَّالَثُ وَهُو مِا اذَا كَانِ البَكِلِ اولِادِ ذَي رَجْمَ يَسْتِهِ وِنَ فِى الْقِسِيةِ . بحسب ذكورتُم والوثَّهُم .

ُ فَاذَا مَاتَ شَخْصَى عَنِ ابْنَ عَالَ شَفِيقَ وَبِنْتُ خَالَةً شَفِيقَةً الْحَدُ الأَوْلَ التلتين والتانية الثبت

(اختلاف جهة الفراية)

وان اختلفت جهة القرابة بأن كان بعضهم من جانب الاب ويعضهم من جانب الاب ويعضهم من جانب الام قلا اعتبار هنا لقوه القرابة ولا لولد الدصبة بل يستحق الكل فيعطى الثلثان أن يدنى بقرابة الاب والثاث أن يدنى بقرابة الام ومااصاب كل فريق يقسم بينهم كالو أتحد حيز ترابهم فاذا مات شخص عن بنت عم لام وابن خال شقيق اخذت الاولى الثلثين والثانى الثاث وان كان أقوى لان الاولى من جهة قرابة الاب والثانى من جهة قرابة الام واذامات عن بنت هم لام وبنت خالة شقيقة وابن خال لام اخذالا ولازالثلثين

لاتهمامن جهة قرابة الآب والآخيران الثلث لان قرابتهما من جهة الالم ثم تأخف الثلثين شت العمة لابلانها افزى من ابن اللم لائم ويأخذ الثلث الذي اعظى لقرابة الالم شت الخالة الشقيقة لانها افوى من الخال لاب أنظر مادة (۲۶۷)

(مادة ١٤٧) اولاذ الفنف الرابع الحسكم فيهم كالحسكم في الصنف الاول اعنى اولاهم بالميات أفريهم الى الميت دوجة من اي جهة كان فان استووا في القرب الى الميت وكان حين قرابهم متحدا بان تكون قرابة المكل من جانب الاب او من جانب الاهفن كان له قوة القرابة فهو اولى عن كان اصله لابون فهو اولى عن كان اصله لاب فان استووا في القرب محسب الدوجة وفي القرابة محسب القوة وكان حيز قرابهم متحدا بان كان الكل من جهة الاب او من جهة الام فولد المصبة اولى كبنت المم وابن الممنة كلاهما لابوين أو لاب المال كله لمنت المم لابها ولد المصبة وان استووا في القرب ولكن احتلف حيز قرابهم بان كان بحشهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الامقلا اعتباز حيا لام والله لمدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي جرابة الام والله سبحانه وتبالي اعم

فعرس

ع∰ فیرست گیاه۔ ﴿ نخصر ﴾

« شرع الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية »

-			
نه	صحيا		صحيفه
ومن يلحق بهماً والكبير		مقدمات النكاح	۳
والكبيرة المكلفين		تعريفالزواج	٠
الوكالة بالنكاح	٦٢	اركان الزواج	4
الكفاءة	77	شروط الزواج	**
مقدارالمورمايصلحوتسميته	VY:	احكام الزواج	, YY
مهرآ وما لايصلح		(موانع النكاح الشرعية)	Y•
وجوب المهر أ	٧a	المحرمات بسبب النسب	٧%
الاسباب التي تؤكد ثزوم	AY	المحرمات بسبب المصاحره	Y.A.
المهر بتمامه للمرأة والاحوال		المحرمات بسبب الرضاع	٣١
التي يجب لما فيها نصف المهو	`	الجمع بين محرمين	WY
والتى لانستحق فيها شيئامنه		تعاق حق الفير بزواح أوعده	**
شروط المهو	44	التطايق ثلاثا	*1
قبض المهر وما للموأة من	44	الجمع بين الاجنبيات زيادة	4.1
التصرف نيه		على أدبع	
ضماذ المهروهاد كهواستهلاكه	۱.٧	عدم الدين السماوى	**
واستحقاقه		بيان الولى وشروطه	44
قضايا المهر	115	نكاح الصغير والصفيرة	ŧΥ

رب)			
	صحيفه		صحيفه
ازوجها		الجهاز ومنباع البيت	144
ماللمرأة من الحقوق	4.1	والمنازعات التىتقع بشأنهما	
(فرق النكاح)	4.4	نكاح المسلم الكتابيات	14.
الطلاق	Y+1	حكم الزوجية بعد استلام	145
تعريف الطلاق	₹ + ξ	الزوجين أو أحدهما	
من يقع طلاقه ومن لايقع	۲۰۰	النكاح الغير الصحيح	180
ومحل الطلاق وعدده		النكاح الموقوف	184
أقسام الطلاق	415	اثبـات النكاح والاقرار به	104
الطالاق الرجعي وحكمسه	Y10	مايجب على الزوج من حسن	194
والرجعة		المعاملة للزوجة	
حكم الطلاق الرجعي	Y14	من تستحق النفقة من	174
الرجعة	44.	الزوجات	
الطلاق البائن ونوعاه	445	من لا تفقة لهن من الزوجات	174
حكم الطلاق البائن بيثونة	774	تقدير نفقة الطمام	744
صنوى		تقدير الكسوة والسكني	144
حكم الطلاق الباثن يبنونة	441	تفقة زوجة الغائب	387
کیری		ذين النفقة	111
تعليق الطلاق	444	ولاية الزوج وماله من	141
تغويض الظلاق للمزأة	757	الحقوق على الزوجة	
طلاق المريض	YEA	ماعلى الزوجة من الحقوق ا	Y**

صيفة	صحيفه
التحريم	٢٥٠ الحلم
٢٧٠٠ الحضانة	٧٧١ الفرقة بالمئــة
٣٤٣ النفقة الواجبة الابناءعلى الآباء	٧٧٠ الفرقة بالردة
٣٥٣ النفقة الواجبة للآباء على	٧٧٨ من يجب عليها العدة من
الابناء	النساء ومن لانجب
 ۲۵۹ تفقة ذوى الارحام 	٢٩٠٠ من تجب لها النفقة من
٣٦٤ ولايةالاب	الممتدات ومن لاتجب
٣٧٤ اقامـة الوصى:	۲۹۰ ثبوت نسب.الولد المولود
۴۷۰ الوصى المختار	حال قيام النكاح الصحيح
۳۸۰ وصی القاضی	٣٠١ ثبوت نسب الولد المولود
۳۸۰ تصرفات الوصى	من نكاح فاسدأ ووط وبشبهة
٤٠٩ معنى الحجروأسبابه	٣٠٣ ثبوت نسب ولد المطلقة
٤١٧ سن التمييزوالمراهقة والبلوغ	والمتوفى عنها زوجها
٤٢١ - الهبــة وأركانها وشروطها	٣٠٧ دعوى الولادة والاقرار
وحكمها	بالابوة والبنوة والاخــوة
٤٢٦ ما تجوز هبته وما لا تجوز	وغيرهاواثبات ذلك
٤٣١ من يجوز له قبض الهبة	٣١٤ احكام اللقيط
٤٣٤ الرجوع في الهبة ﴿	٢١٩ ما يجب للولدعلي الوالدين
٤٤٧ الوصية وشرائطهاومنهو	٢٢٠ الرضاعة .
أهل لها	٢٧٤ مقدار الرضاع الموجب

٥٠٨ أحوالالزوجة ٥٠٨ أحوال النات الصلية ٥٠٩ أحوال بنات الامن ١٠٥ أحوال الاخواتلابوأم ١١٥ أحوال الاخوات لاب ١٧٥ أحوالالام ٥١٣ أحوال الجدة أو الحدات ﴿ الارث بالتعصيب ﴾ ٥١٥ العاصب بنفسه النسي ١٩٥ العاصب بنيره ٥٢٠ المصبة مع الغير ٥٢٢ العاصب السيى ١٢٥ الحيب ٥٣١ توريث الحل ٣٤ه توريث المفقود ٥٣٥ توريث الخنثي ٥٣٧ ثوريث الغرقي والحرقي والهدى والقتلي ٨٣٥ التخارج ٣٩ه العول والرد ه٤٥ ذوى الارحام وكفية توريثهم

صحيفه وه استحقاق الم. صي لهم ٤٦٣ الوصية بالمناص ٤٦٨ تصرفات المريض ٤٧٩ -أحكام المفقود ﴿ المواريث ﴾ ٤٨٥ تعريف علم الميراث ه ٤٨٠ أركان الميراث وأسبابه ٤٨٦ شروط الميراث ٨٦٤ الحقوق المتعلقة مالتركة ٨٨٤ المستحقون للتركة وترتيبهم ٩٩٤ مواتع الارث ٤٩٦ أصحاب الفروض وبيان فروصتهم .٠٤ ﴿ بِيانَ أَحُوالَ نُصِيب ذوي الفروض مع غيرهم من الورثة 🍓 ٥٠٤ أحوال الاب ٠٠٤ أحوال الجد ٠٠٠ أحوال أولاد الأم ٠٠٧ أحوال الزوج

